



نص خطاب صاحب الجلالة محمد السادس
زيارة ملكية لوجدة، في 18 مارس 2003

» الحمد لله

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

رعايانا الأوفياء، سكان المنطقة الشرقية،

يطيب لنا ونحن نلتقي مع القوى الحية لهذه الجهة العزيزة علينا أن نعرب لسكانها عن تأثرنا البالغ لما لمسناه لديهم من حفاوة وولاء، ومن خصال الإباء والغيرة الوطنية، التي جعلت من هذه المنطقة، الدرع الواقي لحوزة الدولة المغربية، عبر تاريخها المجيد . وقد أتاح لنا الوقوف الميداني على أحوالكم، أن نلمس عن قرب حاجياتكم الملحة، وانشغالاتكم الحقيقية، التي هي من صميم انشغالاتنا، وموضوع عنايتنا الفائقة.

وتجسيدا لعنايتنا السامية بهذه المنطقة، ذات الإمكانيات الهامة والمؤهلات البشرية، المتميزة بالإرادة القوية، والجدية في العمل، فقد قررنا اتخاذ مبادرة ملكية لتنمية الجهة الشرقية، مرتكزة على محاور أربعة تهدف إلى تحفيز الاستثمار والمقاولات الصغرى والمتوسطة للشباب، وتزويد الجهة بالتجهيزات الأساسية، وإعطاء الأولوية لمشاريع اقتصادية هامة، فضلا عن النهوض بالتربية والتأهيل وتفعيل التضامن، معتمدين آليات للتمويل والمتابعة والتقييم، في التفعيل الملموس لمبادرتنا.

وسعيا منا للتخفيف من بطالة فئات من شباب الجهة ولتوفير وسائل العمل والتشغيل الذاتي فقد قررنا أن تنطلق هذه المبادرة بتخصيص ثلاثين مليارا من السنتيمات تضاف إليها مساهمات عدة مؤسسات، لتمويل مشاريع المقاولات، وضمان القروض الممنوحة لها، على أن يقوم المركز الجهوي للاستثمار بمهمة الإشراف على هذه العملية.

وإننا لنوجه حكومتنا في إطار هذه المبادرة ، لتجعل ضمن أولوياتها إنجاز البنيات الأساسية التحتية الضرورية للجهة، كالطريق السيار بين فاس ووجدة عبر تازة والسكة الحديدية بين

تاويرت والناظور مع الاسراع بانجاز الطريق الساحلي الشمالي وتوسيع وإصلاح الطريق الرابط بين الناظور ووجدة وفكيك.

كما أعطينا انطلاقة المشروع الكبير لتزويد مدينتي وجدة وتاويرت بالماء الشروب، داعين الجهات المختصة إلى تعميمه على جميع حواضر وبوادي هذه الناحية.

وحرصا منا على التنمية المندمجة لهذه الجهة، فقد قررنا إحداث منطقة حرة بالناظور، تضم إلى جانب الميناء مناطق اقتصادية وتجارية وصناعية وسياحية، مستهدفين من هذا المشروع الهام فتح بوابة متوسطة أمام تنمية الجهة الشرقية، فضلا عن إسهامها في النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيزها للمركب الضخم لطنجة المتوسط وبذلكم نستكمل مشروعنا الاستراتيجي، الرامي إلى جعل المجال المتوسطي رافعة قوية للإقلاع التنموي الوطني، وللشراكة الاقتصادية، والتفاعل الحضاري.

وفي نفس السياق، كان قرارنا بتهيئة المنطقة الساحلية للسعيدية، بمساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤكداين لضرورة العمل الجاد والاحترافي لجلب الاستثمار الوطني والأجنبي حتى تصير السعيدية جوهرة الساحل المتوسطي.

وفضلا عن ضرورة القيام بالاستثمار الأمثل للمؤهلات والمنتوج الفلاحي المتميز للمنطقة، بتحديثه وتصنيعه، فإنه يتعين وضع برنامج لتنمية وحماية النجود والواحات، في كل من عين بني مطهر وبوعرفة وفكيك، ومدينة جرادة، التي حرصنا على إدراجها واستفادتها، من برامج وكالة تنمية الأقاليم الشمالية، تجسيدا لعطفنا الملكي الفائق عليها.

وتأهيدا للموارد البشرية اللازمة للتنمية الجهوية، قررنا إحداث كلية للطب ذات مركز استشفائي جامعي، تعزيزا للمؤسسات الجامعية ومعاهد التكوين بهذه الناحية، مستهدفين من كل هذه البرامج الطموحة، تكريس الدور الريادي لمدينة وجدة العريقة، كعاصمة للجهة الشرقية.

أما في المجال الاجتماعي، فإن مبادرتنا تولى فائق الاهتمام للفئات المعوزة وإننا لندعوكم للتشبث بقيم التكافل المعهود فيكم، موجّهين مؤسسة محمد الخامس للتضامن لبذل المزيد من الدعم للأعمال الخيرية، وعقد مختلف أشكال الشراكة مع النسيج الجمعي المحلي، الذي ننوه بمجهوداته في هذا الشأن.

كما أننا نحث القوى الحية لهذه الجهة، على بذل المزيد من العناية للنهوض بمنطقتهم، والانخراط في المجهود الجماعي التنموي والتضامني، الذي نقوده لمحاربة الفقر والتهميش، وكل نوازع التطرف، التي لا مكان لها في مجتمعنا المتميز بأصالته وانفتاحه الحضاري وإننا لنعول عليكم لجعل هذه المبادرة بمثابة التزام مشترك بيننا، حتى تتبوأ هذه المنطقة المكانة المرموقة، التي نريدها لها، كقطب محوري مغاربي، وجسر متين لحسن الجوار، والأخوة الصادقة مع الشعب الجزائري الشقيق، الذي نتمنى له كل الخير، لما يجمعنا وإياه من روابط التاريخ، وتحديات الحاضر، وتطلعات المستقبل.

وإننا لعازمون من خلال هذه المشاريع الطموحة على أن نوفر لوطننا العزيز المزيد من أسباب القوة والمناعة، التي يجب أن تظل شغلنا الشاغل، في عالم مشحون بشتى المخاطر والتحويلات وتلكم سبيلنا القويم إلى المضي قدما في البناء الجماعي لمغرب موحد، متقدم وديمقراطي ومتضامن، وأكثر قدرة على رفع كل التحديات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

نص خطاب صاحب الجلالة محمد السادس
زيارة ملكية لوجدة، في 18 مارس 2003

قد يتعلق الأمر ببساطة بكتابة ذاكرة مستقبلنا. لكن ما ينبغي أن نعلمه أكبر من ذلك: إنه تاريخ انبعاث جديد، يعتبر أيضا انبعاث جهة.

إن التاريخ، بمفهومه الكبير، ملك للمؤرخين، وبالتالي للذين يقرؤونه، أهل الثقافة المهوسون بالمعرفة. وللجهة الشرقية تاريخها، المشرق، المُشكّل للمملكة المغربية. نحن نتحدث هنا عن تاريخ حديث، تاريخ يكمل التاريخ الآخر، ويقدم بدوره مساهمة حاسمة في لحاضرتنا، وبيهاً، ولما لا يُشكل مستقبلنا. ومن المستحيل أن ندرج في حدثنا الجهوية المتقدمة دون أن نتحكم في التحول التاريخي الهائل الذي سبقها.

ولهذه النشأة الجديدة إسم، هو خطاب ملكي سامي ألقى في وجدة يوم 18 مارس 2003 والذي أسس للمبادرة الوطنية لتنمية الجهة الشرقية.

وهذا الخطاب الملكي، الذي يحمل في طياته أهدافا ويرسم توجيهات ويضع خارطة طريق، هو بمثابة أمر يومي موجه للجنود الذين لا يترقبون سوى هذا الأمر للشروع في التحرك.

فقد شعر الجميع من بنية تقنية عمومية، ومنتخبين، ومجتمع مدني كما الفاعلون الاقتصاديون بأن موجة عارمة، قد هزت الجهة وبأن هذا «التسونامي التنموي» سوف يغير تدريجيا كل السياقات، وكل الأوضاع، ويدفع بشكل جارف نحو تنمية منصفة، ومستدامة، ونموذجية بالنسبة لبلادنا، مع متطلب مزدوج ملح هو العمل والعمل بسرعة.

وقد كان لكافة أصحاب القرار المدعومين لتقديم إسهامات قوية في العمل المشترك تقريبا نفس ردة الفعل السليمة والتمثلة في بلورة الأفكار التي تؤدي إلى القرارات الجيدة، المرتكزة على معارف مدققة ومُحينة، والمبنية على توصيات وتحاليل أبرز الخبراء. وبخصوص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد قامت وكالة تنمية الجهة الشرقية، الحديثة النشأة سنة 2006، لكن الغنية برصيد وثائقي قوي، بإعطاء الانطلاقة لدراسة واسعة ترمي إلى تحديد إستراتيجيتها الجهوية للتنمية، والمخصصة لتفعيل المبادرة الملكية والمدعوة لاعتماد مختلف الأبعاد المختلفة العديدة للحياة بالجهة.

وقد انطلق هذا النهج طبعاً بمجهود كبير للتشخيص، تلاه مسلسل تشاوري للتفكير الاستراتيجي. ونتائج هذا التشخيص والإنتاج الاستراتيجي هما بالضبط موضوع الكتابين الأولين لهذا المؤلف. ويسمح هذا المؤلف اليوم من أجل أن يستطيع كل واحد من أن يلج ومن أن يتقاسم مفاتيح طريقة العمل التي تتبعها الوكالة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم التصديق من على هذا العمل في صيغته النهائية سنة 2010، مما يدل طبعاً بأن عددا من المعلومات، والتوصيات قد استعملت قبل الانتهاء بمدة، وفق منطق يعتمد مبدئاً بسيطاً : التحرك بسرعة بمجرد بلوغ قناعات أكيدة.

ويشتمل الكتاب الأول على النهج بأكمله، والمسبقات المنهجية، مع المقاربات والتحليل التي تليها، وكذا الاستخلاصات والتوصيات على مستوى الاستراتيجيات.

ويتكون الكتاب الثاني من التشخيصات والأوضاع التي تم إعدادها حول أهم الأوجه التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في أساس النهج الاستراتيجي. وهي تقدم للقارئ كما لو كانت ملحقات، بحيث يتم ربطها بهذا المسار وتقاسم أسس الأفكار المتشاور حولها والتي أدت بجهة بأكملها إلى التفكير في مستقبلها.

وبالطبع، فإن النهج لا يقف عند المكتسبات التي يظهرها هذان الكتابان. فمنذ البداية، يشكل ميثاق التنمية الجهوية للمنطقة الشرقية الهدف النهائي الذي سيجرم هذا الكم الهائل من المجهودات. وسيعطي للكل، رجالا ونساء، الخلاصة المتقاسمة. وسيمثل هذا النهج التعبير الميداني لهذا «العهد الوثيق» بين صاحب الجلالة، نصره الله، وساكنة الجهة الشرقية، والذي تدعو إليه هذه الفقرة البليغة من الخطاب الملكي لوجدة :
«وإننا لنعول عليكم لجعل هذه المبادرة بمثابة التزام مشترك بيننا، حتى تتبوأ هذه المنطقة المكانة المرموقة، التي نريدها لها، كقطب محوري مغاربي، وجسر متين لحسن الجوار، والأخوة الصادقة مع الشعب الجزائري الشقيق، الذي نتمنى له كل الخير، لما يجمعنا وإياه من روابط التاريخ، وتحديات الحاضر، وتطلعات المستقبل».

إن الإعداد التشاركي لهذه الوثيقة جارية ويمكن أن تكون جاهزة خلال سنة 2014 : فقد حان الأوان الذي يتوجب فيه إحداث ذاكرة لهذا المسلسل البناء ووضعه رهن إشارة الجميع، بإصدار مرتكزاته، وفلسفته ومكتسباته. وتوضح خاتمة مرافقة لهذه الطبعة آخر ما حصل في مجموع النهج.

وسوف نرى إذا هذا المؤلف كصورة ملتقطة في 2013، والذي نأمل، أن تعطيه تنمة يوما ما، الحجم الكامل لطموحات وجهود نساء ورجال جيلنا، والطريقة التي أعدوا بواسطتها بسخاء المستقبل المستدام للجهة الشرقية.

محمد امباركي
المدير العام
لوكالة الجهة الشرقية

ف. ه. ر. س.

تنبيه

يتضمن هذا المؤلف ثلاثة كتب تهدف كلها إلى بسط معطيات حول الإستراتيجية التنموية المتبعة من طرف وكالة الجهة الشرقية، تنفيذاً للمبادرة الملكية السامية المتعلقة بتنمية الجهة الشرقية. إن الجزء الأول ينظم التقارير النهائية والمصادق عليها في حينها. وهي تشكل ثمرة للعديد من المداخلات والمساهمات ولنقاشات غنية بدءاً بتقارير الخبرات المنصبة على المحاور الإستراتيجية للتنمية الجهوية. والتي أبرزت وعضدت بأدلة كما حصل عند تقديم مخططات تنمية الأقاليم. وهكذا انصب الاختيار على عدم توظيف التقارير البيئية ومساهمات أخرى. وستظهر فوائد وأهمية هذه التقارير خلال مدة المشاورات واللقاءات المنتظمة.

وهناك جزء ثانٍ يشتمل على مجموعة من الدراسات التشخيصية المتعلقة بالجهة على جميع المحاور المرتبطة بتنميتها وذلك بدءاً من انطلاقة التدبير الإستراتيجي.

ثم يأتي الجزء الثالث وهو لنشر ميثاق تنمية الجهة الشرقية. ذلك الميثاق الذي يمثل تعاقدًا يربط بين جلالة الملك محمد السادس نصره الله ورعاياه من ساكنة الجهة الشرقية. وهو وثيقة منظمة ومهيأة تمثل دليلاً بالنسبة لعمل أصحاب القرار ومرشداً لهم.

مقدمة منهجية

ترتبط دراسة إعداد إستراتيجية تنمية الجهة الشرقية للمملكة والتي طلبتها وكالة الجهة الشرقية، ضمن ثلاث مسارات متتالية : التشخيص، وتحديد المحاور الاستراتيجية وتفعيلها . ويمكن أن نلخص السؤال المركزي الذي يسعى المشروع للإجابة عليه كالتالي : **«كيف يمكن تحقيق التنمية «الاقتصادية» للجهة الشرقية؟»**

إن إعداد استراتيجية للتنمية الاقتصادية للجهة الشرقية هو في صميم هذه الإشكالية. لذا، فإن غاية هذه الدراسة تتميز عن الاستراتيجيات القطاعية أو المتعلقة بإعداد التراب. فهي تشبه الاستراتيجيات القطاعية من حيث الغايات، ومخططات التهيئة والتعمير، من حيث ترسخها الترابي، وهي تختلف عن الاستراتيجيات الأولى بطابعها الشمولي وعن الاستراتيجيات الثانية بكون غايتها تتمثل في النمو الاقتصادي.

«كيف العمل؟»

بتعبئة الموارد لفائدة الجهة :

-الموارد الخارجية عن الجهة :

• التمويل الوطني لبرامج التجهيزات الأساسية، التمويل الوطني للإستثمارات العمومية وللمشاريع داخل الجهة ؛
• الإستثمارات الأجنبية المباشرة، بمفهوم تنقيب الأنشطة، وكذا استثمارات الجالية المهاجرة المنحدرة من الجهة ؛
-الموارد الداخلية للجهة :

• رجالها ومهاراتهم وقدراتهم على العمل ؛

• مواردها الطبيعية وإرثها الثقافي، عبر تهمين تدريجي ؛

-مؤسساتها العمومية، والمدنية والخصوصية.

بتعبئة التآزرات بين المشاريع وبين الفاعلين

تحقيق المزيد من الإنجازات بالوسائل المتاحة، بواسطة الشراكات عبر :

• تنمية وتعزيز التنسيق بين العمليات المختلفة من أجل استثمار أكمل للتكاملات بين المشاريع والفاعلين ؛
• الارتقاء بالتعاون والشراكة، بين الجماعات المحلية، والمقاولات، والقطاعين العمومي والخاص، وبين القطاع العمومي والجمعيات ؛

• التعااضد في التكاليف من أجل تحسين فعالية استثمارات الشركاء.

بتطوير رؤية بالنسبة للجهة

لا تعبأ هذه الموارد وهذه الشراكات إلا عبر تطوير مشروع مشترك للجهة، ونظرة لمستقبلها يتقاسمها الفاعلون في تنميتها. ومن أجل تعبئة شراكات التقدم والدفع بها إلى الأمام، ينبغي أن تبني هذه الرؤية مع الفاعلين. ويُمكن هذا البناء المشترك من :

• تطوير حلول وتوافقات تحترم مصالح الفاعلين ؛

• التأكد من أن العمليات المزمع القيام بها تتم على المستوى الملائم، من طرف الفاعلين المهنيين أفضل للاضطلاع بها ؛

• التأكد من أن الخلافات التي تشل العمل الجماعي تتم مناقشتها وبأن الحلول تشاورية، عوض أن تصبح هذه الخلافات مصدر عراقيل للمشروع.

وتبنى هذه النظرة المتقاسمة، وهذا المشروع المشترك، بواسطة تشاور مهيكّل على مجموع الجهة وشامل لكل الأقاليم، ومركز على الجهة ومطعم بأشغال إعدادية منسقة.

ويحيل التشاور على النطاقين الجهوي والإقليمي، إلى مستوى المنتخبين، والسلطات والفاعلين الاقتصاديين والمدنيين الرئيسيين، من أجل إنجاز تشخيص متقاسم مع المنتخبين حول الإشكاليات وترتيبها. وتؤمن المساهمة الفعلية للمنتخبين والفاعلين تملكا للنتائج وانخراطا في رؤية مشتركة لمستقبل الجهة.

رؤية يغيديها عمل للخبرة الموضوعاتية

يبني المشروع بواسطة أعمال يقوم بها خبراء لإغناء التشاور.

تشخيص محالي موضوعاتي على الصعيدين الجهوي والإقليمي (الموارد البشرية، التراث، الموارد الطبيعية، الأنشطة الاقتصادية، التجهيزات الأساسية، الرأسمال الحضري والقروي، الجالية المهاجرة).

وهذا التشخيص يتعرف على المؤشرات المتعلقة بقدرة المساهمة في النمو الاقتصادي، والمؤشرات المرتبطة بالإنصاف وبالتماسك الاجتماعي وتلك المتعلقة باستدامة استعمال الموارد. فمجتمع مستقطب اجتماعيا لا يمكنه أن يطور الميكانيزمات التي تجعل كافة أعضائه يساهمون في الثراء الجماعي. ومجتمع يهمل المرأة يفقد مصدر عمل وإنتاج هام. فالدور الحاسم للإدماج، وللإنصاف وللتماسك الاجتماعي في النمو يفسر أخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار.

كما أنه إذا كانت التنمية تتغذى بتدمير لا رجعة فيه للموارد الطبيعية، فإن هذه التنمية لا يمكنها أن تتواصل إلى ما لا نهاية. وهذه الانشغالات تجد مكانها كاملا في استراتيجية للتنمية الاقتصادية.

ثم يهتم هذا التشخيص بالفاعلين في التنمية : وهو يحدد حسب الأقاليم وعلى مستوى الجهة أهمهم، واستراتيجياتهم، ومشاريعهم، ونسق وقدرات تعاونهم. وبالطبع، يوجه هذا التخريط المتعلق بالفاعلين بالبحث في إدراك تآزرات وشراكات قابلة للتطوير. وهذا التشخيص يبرز الرهانات وأفاق تنمية الجهة.

تحليل للمحيط الدولي، على النطاق الشمولي، مراعاة للتحوّلات العميقة لمنظومتنا الإنتاج واللوجستيك التي تصاحب العولمة، على الصعيد الأوروبي-متوسطي، للاستفادة من الفرص المتصلة بالارتباط بأوروبا، وأخيرا على المستوى الجهوي لتقييم مخاطر وفرص تطبيع العلاقات مع الجارة الجزائر.

كما أن هذا التحليل يمكن من التعرف على مخاطر وفرص المحيط الدولي ويؤسس خيارات بالنسبة للأعمال الاستشرافية.

رؤية استشرافية للجهة تغذيها أشغال عالمية مشهود لها بالتميز في المجالات الديموغرافية، والطاقية، واستقطاب الأنظمة الاقتصادية.

ويتم بواسطة هذه السيناريوهات المتعلقة بتطور المحيط الإقليمي، تطوير سيناريوهات حسب المواضيع الكبرى حول التوجهات الأساسية، والتغيرات البارزة، والظواهر الصاعدة. وهذه الأعمال الاستشرافية تغذي الرؤية المستقبلية للجهة.



تقييم اقتصادي للسيناريوهات التنموية عبر إنجاز نموذج توازن وإعداد محاسبة جهوية. سيتمكن هذا النموذج من التوفيق بين المبتغى وإمكانات الجهة، من حيث ميزان الموارد والاستعمالات والتوجه الاستراتيجي. وتتغذى أعمال الخبراء والصياغة الاستشرافية التشاركية من بعضها البعض للمساهمة في الرؤية المتقاسمة للمستقبل الذي تتجه نحوه جهود الجهة، والتي تسبق تحديد المحاور الاستراتيجية ومخططات العمل. ولكي تضطلع بدورها وتسمح لكل فاعل بالرجوع إليها، فإن هذه النظرة ينبغي أن تكون معروفة، وموزعة وذات مصداقية.

رؤية، مقدمة على شكل استراتيجية

يتم تحديد المحاور الاستراتيجية في إطار ورشات استشرافية تشاركية تدرس البدائل لبلوغ الوضعية المستقبلية المرتقبة انطلاقاً من الوضعية الحالية. وهكذا، وبالنسبة للتشغيل، هناك بدائل استراتيجية ينبغي أخذها بعين الاعتبار : تنمية القابلية للتشغيل بالنسبة للشباب أو استقطاب الاستثمارات الخارجية، أو أيضاً دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة الجهوية. والخيار الاستراتيجي يفرضه مدى المساهمة في تحقيق الرؤية. وهذا النهج يوحد ويخلق التقائية في الأعمال والإسهامات. فكل محور محدد للتنمية يتم تطويره من لدن فرق الخبراء على شكل مجموعة من العمليات، مع التفريق بين ما يندرج في اختصاصات الجهة وما يتطلب انخراط شركائها.

رؤية قابلة للتقديم في صورة ميثاق جهوي

يلزم الميثاق الجهوي المنتخبين، والسلطات والشركاء الأساسيين حول رؤية لجهتهم وبرنامج لتحقيقها. وهذا الميثاق :

- يعتمد المحاور الأساسية لرؤية مستقبل الجهة كاختيارات يسعى إليها المسؤولون ؛
- يلعب دورا أساسيا في التعريف برؤية الجهة ؛
- يجيب عن السؤال المتواتر حول وضوحية عمل السلطات العمومية ؛
- يمكن إذا من نشر مشاريع متكاملة من أجل إبراز التآزر بين القطاعين العمومي والخاص، وتعزيز صورة الجهة لدى المواطنين وإعطاء معنى لعملهم بتحديد هدف يمكن لهم أن ينخرطوا فيه.
- ولكل هذه الأسباب، فإن الهدف النهائي في ختام هذا العمل سيكون التصديق على ميثاق جهوي لتنمية المنطقة الشرقية.

تسبق هذه المقدمة انجاز الدراسة وتسعى إلى هدفين :

- تعميق منهجية قيادة (أو تسيير) الدراسة ؛
- تقدم طرق الانجاز.

ويتطرق الباب الأول إلى سياق الدراسة، وإطارها المادي، والإكراهات الاقتصادية والاجتماعية للجهة وإلى السياق التاريخي. وسيولى اهتمام خاص لإصلاحات السياسات الوطنية التي لها وقع على تنمية الجهة.

ويقدم الباب الثاني تنظيم الدراسة والعناصر المنهجية وكذا المؤشرات النوعية المعدة لمعالجة هذه الاشكالية والمبررة في هذا الإطار.

ويوضح الباب الثالث الانجاز المرحلي للنهج، وخاصة كيفية قيادة التشخيص، والاستشرافية الجهوية التي تترتب عنه، وغاية الدراسة، التي ستمثل في ميثاق جهوي ومخطط عمل.

وستلي هذه الأبواب الثلاثة ملاحق لتوضيح الطرق المتبعة :

- الأولى تنطرق لمفهوم التنمية الجهوية ؛
- الثانية تنطرق لمقاربات الرأسمال الترابي، ولموارد المجال التي ينبغي تعبئتها في إطار استراتيجية تنمية الجهة ؛
- الثالثة تنطرق للمقاربة المتبعة من أجل وضع نموذج لاقتصاد الجهة وتقدير آثار الخيارات البديلة للتنمية الجهوية.

إن موضوع هذه المقدمة المنهجية هو بالضبط صياغة مشروع الدراسة والطريقة المتبعة بشكل واضح ودقيق، لوضع الخطوط التوجيهية لهذا العمل وتقاسمها مع القارئ.

الباب الأول : سياق المشروع

بعد أن كانت سابقا فضاء امتياز وملتقى لتبادل الأفكار والسلع والأشخاص، غفت الجهة وفقدت من تنافسيتها إزاء باقي مناطق المملكة. والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجهة هي خير دليل على هذه الوضعية. ربما هناك تفسيرات لهذا الأفل في الجغرافيا ؟ ربما يعود هذا الأفل إلى قلة اهتمام السلطات العمومية ؟ فإذا كان الأمر كذلك، فإن هذه العوامل قد تم تجاوزها. فلم يسبق في التاريخ القريب، أن استقطبت الجهة الشرقية مثل هذا الاهتمام. ولم يسبق للمشاريع التي تهمها أن كانت بمثل هذه الكثافة. ولم يسبق أن منحتها وضعيتها الجغرافية هذا القدر من الفرص.

1.1 تاريخ، ومؤهلات، ومستقبل يتوجب رسمه

تتوفر الجهة على ساحل يمتد على البحر الأبيض المتوسط، وتنعم بمناخ من النوع المتوسطي. وهي تسهم في الثقافة المتوسطية وتتوفر على ميزات. ومنطقة البحر الأبيض المتوسط هي اليوم رافد للعديد من عوامل التنمية والشراكة :

- مسلسل سياسي واقتصادي (برشلونة، أكادير، إلخ.) ؛
- مسلسل ثقافي مرتبط بالحركة الهائلة للأشخاص والأفكار (مهاجرون، سياح، مقيمون يستهويهم اعتدال الجو، إلخ.).

وهذه الجاذبية والقوة التي ترتبط بحركة الأشخاص تعد فرصة بالنسبة للجهة. ففجيج بقصورها وثقافتها تغمر كل الجهة بتأثير الصحراء. وهناك خارج الجهة الشرقية واحات تبحث من الآن عما يمكن أن تستفيد من هذه التجربة في مجال الارتقاء الترابي. والحدود مع الجزائر، وتناوب فتحها وإقفالها، وتجارتها المشروعة وتهريبها، وفرصها واحباطاتها، تزرع بثقلها على تاريخ الجهة. فهل عليها أن تنمو من الشمال إلى الجنوب؟ هل عليها أن تأمل في استعادة دورها كمنطقة عبور وأن تنمو وفق محور شرق-غرب ؟

2.1 مؤشرات مقلقة

إذا كانت الجغرافيا تظهر فرصا، ومؤهلات وأسبابا للاحتراس بالنسبة لمستقبل الجهة، ففي المقابل يتجلى بوضوح التطور المقلق للمؤشرات الاقتصادية.

1.2.1 الحصّة في الناتج الداخلي الخام

كان الناتج الداخلي الخام للفرد يضع الجهة الشرقية ضمن الجهات المحرومة. والأمر الأدهى، هو أن الفارق كان يتفاقم مع باقي المغرب. وقد كان معدل النمو دوما في مستوى أدنى من باقي مناطق البلاد ولم تكن هناك أية وسيلة مقترحة لتدارك هذه الوضعية. فبين 1987 و1997، كان معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد بالمغرب في حدود 1,1% سنويا مقابل 0,6% بالنسبة للجهة الشرقية.

2.2.1 تراجع الصناعة

إن الجانب الأخطر لهذا التخلف كان يتمثل في تراجع الصناعة. فقد انخفضت حصة الجهة في الإنتاج الصناعي من 4,4% إلى 3,7% في العقد المرجعي. كما أن حصتها في الاستثمار انحدرت بشكل مأساوي مما صعب كثيرا قدرات الانتعاش. وقد تقلصت حصة الجهة الشرقية بالثلث، حيث انتقلت من 2,7% إلى 1,8%، في نفس الوقت الذي بدأت تجف فيه مصادر النمو التقليدية بعد نفاذ المدخرات المنجمية وتحويل الأحواض المنجمية التقليدية، وخصوصة الاستثمارات الصناعية الكبرى (مصنع الإسمنت للمغرب الشرقي، والشركة الوطنية للحديد والصلب) وانخفاض الروافع العمومية لإنعاش النمو. وبالتالي، فقد كانت فعالية الاستثمارات في البنية التحتية رهينة استراتيجيات ومشاريع الفاعلين الآخرين. وقد بقي القطاع الفلاحي، الذي كان يقاوم تدهور التنافسية الجهوية، تابعا بشكل كبير للمورد المائي المحدود بالجهة.

3.2.1 البطالة

لقد انخفضت حصة الجهة على صعيد التشغيل الصناعي منطقيا إلى 1,8% من المجموع الوطني. وقد كان معدل البطالة يبلغ 20%، وهو رقم جد مرتفع مقارنة مع المعدل الوطني.

4.2.1 الهجرة

يفسر تدهور الدينامية الاقتصادية (ويُفسر) بأهمية حركة الهجرة نحو الخارج: 28% من الجالية المغربية بالخارج تنحدر من المنطقة الشرقية. إنها ثروة من حيث الولوج الدولي والانفتاح على العالم. لكنه أيضا استنزاف للموارد الحية، ولروح المبادرة وللمواهب. وتصاحب هذه الهجرة حركة عمرانية تتركز بالقطنين الحضريين الرئيسيين وإهمال للنشاط الفلاحي، حيث انخفضت ساكنة العالم القروي بالجهة بـ 0,5%.

5.2.1 مؤشرات الفقر والتنمية البشرية

هذه المؤشرات، التي تتزايد كلما توجهنا نحو الجنوب، هي ضعيفة.

3.1 سياق تاريخي حاسم

تظهر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تراجعا اقتصاديا واجتماعيا للجهة. وقد أعادت المبادرة الملكية الجهة الشرقية ضمن أولويات الحكومة، وخولت لها محاور للتنمية، وأعطت الضوء الأخضر لمشاريع مهيكلة. وقد تم بُعيد ذلك تزويد الجهة بإمكانيات جديدة مما يدل على الالتزام السياسي القوي، في الوقت الذي يطور فيه المغرب برنامجا طموحا للإصلاحات بتسريع لسياسة اللامركزية واللامركز، وتحرير الخدمات وتنمية الأقطاب المهيكلة. ولكي تستفيد الجهة بأقصى قدر ممكن من هذا السياق الملائم جدا، عليها أن تطور برنامج أعمال يستثمر هذه الفرص بصورة كاملة ويخلق تناغما بين المبادرات العمومية الوطنية والمبادرات المحلية من أجل تنمية أكبر عدد من التآزرات الممكنة.

1.3.1 المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية

يريز خطاب صاحب الجلالة، بتاريخ 18 مارس 2003، بوجوده، بوضوح الحرص على إعطاء الأولوية مجددا لتنمية الجهة، وفق المحاور الأربعة التالية :

- تحفيز الاستثمارات ؛
 - تعزيز دور المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة ؛
 - تزويد الجهة بالتجهيزات الأساسية ؛
 - تشجيع المشاريع الاقتصادية الكبرى.
- هذا مع الاستجابة للحاجيات في مجال التربية ودعم التنمية في إطار تضامني. وبهذه المناسبة، تم الإعلان عن مشاريع مهيكله بالنسبة للجهة : ربط وجدة بفاس بواسطة الطريق السيار، ربط تاويريرت بالناظور بواسطة القطار، تطوير قطب صناعي بالناظور وإنجاز مشروع السعيدية في إطار المخطط الأزرق.
- وقد أعطى صاحب الجلالة عبر هذا الخطاب الانطلاقة لتعزيز المكثف لبنيات التواصل، كمحرك لتنمية الاستثمارات، وكذا مكانة متزايدة للمتوسط كمحور يكمل طنجة المتوسط.



لقد أصدرت وكالة الجهة الشرقية التي أنشأت سنة 2006 ضمن تقريرها سنة 2007، أول إستراتيجية تدخل تعتمد نهج التحليل والتشخيص المعمول به آنذاك والمبني على توجيهات المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية

2.3.1 إستراتيجية تدخل الوكالة

- غداة إنشائها، طورت وكالة الجهة الشرقية إطار تدخلها الاستراتيجي حول أربعة محاور هي :
- تهيئ إستراتيجية التنمية الجهوية ؛

• تسريع وتيرة التنمية القطاعية ؛

• الابتكار في مجال التنمية الترابية ؛

• توحيد الفاعلين والشركاء.

ويعتبر مشروع استراتيجية التنمية الجهوية تفعيلا لهذا الإطار، مع الحرص على دعم الجماعات المحلية أكثر من الحلول محلها.

وإنشاء وكالة الجهة الشرقية والأعمال التي تقوم بها بقدر ما هو اعتراف بالأولوية الجهوية، فهي فرصة ورافعة لصالح استراتيجيتها التنموية.

4.1 السياسات الوطنية

لقد حصل تجديد عميق للسياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية. فعلاوة على تحرير التجارة وإنعاش الاستثمار الخارجي، فإن السياسة الاقتصادية الجديدة تتجلى في محاور ثلاثة :

• تحرير الخدمات ؛

• سياسة الأقطاب ؛

• لاتمركز ولامركزية موسعة.

1.4.1 تحرير الخدمات

في مجال النقل، والمالية، والمواصلات السلكية واللاسلكية، والطاقة والماء، اضطلعت الحكومة بمسؤولياتها وقامت بتطبيق إصلاحات تكرر هذا المحور كمحور رئيسي لتنمية البلاد.

1.1.4.1 النقل

• اتفاقية تحرير الأجواء مع الإتحاد الأوروبي ؛

• تحرير النقل الطرقي للبضائع ؛

• الإصلاح المينائي (نهاية احتكار مكتب استغلال الموانئ وتحرير أسعار الخدمات المينائية) ؛

• التحرير المعن للنقل المتعلق بالأشخاص.

ولكل واحدة من هذه الإصلاحات، وسيكون لها، مستقبلا، آثار بليغة على الجهة الشرقية. فانفتاح الأجواء على المنافسة سوف يقلص بشكل كبير تكلفة السفر الجوي من وإلى أوروبا. وبالتالي، سيخلق فرصا جديدة بالنسبة لتبادل الأشخاص مع الشمال : سياحة، هجرة، إقامة، إلخ.

وسيمكن الإصلاح المينائي ميناء الناظور من تطوير تموقعه الخاص، بالارتكاز على الخدمات، والاندماج متعدد الوسائط واختيار النشاط. وسيتعين عليه منافسة طنجة المتوسط، ولكن في محيط يمكنه فيه أن يستعمل بأريحية ميزاته، دون أن يكون ملزما بتوزيع وطني للخدمات والبضائع المروجة. وتخلق الإصلاحات في مجال نقل الأشخاص والسلع الشروط اللوجيستية لأداء مرتفع، و متعدد الوسائط، مصاحب لتشغيل البنيات الأساسية.

2.1.4.1 المالية

بعد الاتفاقية حول الخدمات الموقعة في إطار إتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، يفاوض المغرب اتفاقية من نفس الحجم مع الإتحاد الأوروبي. وبواسطة هذه الاتفاقيات بالخصوص سيوضع النظام المالي المغربي تدريجيا في وضعية تنافسية مع نظامي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وانعكاسات هذه الاتفاقيات عديدة بالنسبة للجهة التي تتوفر بنويها على فائض مالي. فيمكنها أن تستند على الموارد المحولة من قبل الجالية

المهاجرة وعلى خبرة بلد الاستقبال لتطوير منتجات مالية خدمة للتنمية الجهوية. ويمكنها عرض خدمات مالية ذات جودة، محسنة بذلك من قدرتها التنافسية.

3.1.4.1 المواصلات السلكية واللاسلكية

لقد قلص تحرير القطاع بشكل كبير من أثمان الاتصالات، وحسن جودة الخدمات وضاعف الخدمات المتوفرة. وقد مكنت هذه السياسة الجهة من التوفر على بنية اتصالية مطابقة للمعايير : ويمكن أن تستفيد منها كبنية أساسية لاستقبال المقاولات «التقليدية»، ولكن أيضا كفرصة في تنمية أنشطة جديدة تستعمل تكنولوجيا الاتصال بشكل مكثف، كمراكز الاتصال والخدمات المرحلة.

4.1.4.1 الطاقات

لقد تقرر إنهاء احتكار المكتب الوطني للكهرباء من أجل تطوير التوليد الخاص للطاقة في محيط محطة الجرف الأصفر التي تستعمل الفحم الحجري. وتواصل الوزارة المكلفة بالطاقة والمكتب الوطني للكهرباء هذه الإصلاحات في وجهتين : تنمية الطاقات المتجددة وتقليص العوائق أمام الإنتاج الخاص للطاقة. فأسعار الطاقة لا يمكنها إلا أن ترتفع نتيجة تقلص مدخرات البترول وارتفاع استهلاك ما يسمى بدول البريك (البرازيل، روسيا، الهند والصين). ومن شأن تحرير توليد الطاقة أن يمكن الجهة من تطوير امتيازها في هذا الميدان. فهي غنية بالغاز، إذ يعبر ترابها أنبوب الغاز المغربي الأوروبي. كما أنها تتمتع بإشعاع شمسي. وتتوفر على وسائل اتصال عالمية لتصدير إنتاجها.



صاحب الجلالة الملك محمد السادس يبدن المحطة الشمسية الحرارية لعين بني مطهر، يوم 12 ماي 2010

5.1.4.1 الماء

يستفيد تدبير الماء المستعمل في الفلاحة والماء المنزلي من تحرير الخدمات. ويبرز ذلك نمو التدبير المفوض لتوزيع الماء وللتطهير البلدي. وقد أصبحت الرهانات حاليا على مستوى الري : في تدبير الشبكات العمومية وتوسيعها. وهنا أيضا، بالنظر لأهمية الفلاحة المرورية بالجهة، فإن هذه السياسة قد تصلح كرافعة.

2.4.1 أقطاب التنمية

يؤثر تحرير الخدمات على مجموع المجال الترابي. أما سياسة أقطاب التنمية فهي تركز جهود الدولة أساسا على مكان محدد، وعلى مشروع.

1.2.4.1 المخطط الأزرق

إنه ترجمة إلى قطب للاتفاق الإطار حول تنمية السياحة في أفق 2010. والجهة المعنية من الآن باستقبال المحطة الشاطئية الجديدة للسعيدية.

2.2.4.1 الميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي

لقد حدد برنامج «إقلاع» المهن التي يمكن للمغرب أن يتموقع فيها. وقد أعطى الأفضلية لسبع قطاعات من أجل نهج إرادي للترويج : الأنشطة المرحلة، التجهيزات المتعلقة بالسيارات، الإلكترونيك التخصصي، تجهيزات الملاحة الجوية، الصناعة الغذائية، تحويل منتجات البحر والنسيج. وفي إطار التطبيق، تم التركيز على تنمية الأقطاب أكثر منها على سياسة قطاعية : قطب لتجهيزات الملاحة الجوية بالنواصر، وقطب للأنشطة المرحلة بالدار البيضاء والرباط، وقطب لتحويل منتجات البحر بأكادير، إلخ.

3.2.4.1 التحولات الحضرية

ليس هناك أكثر محلية من مشاريع التجديد الحضري. فتنمية المدن الجديدة، وتجديد الأحياء والمشاريع المهيكلة (مشروع حوض أبي رقرق، وكورنيش الدار البيضاء، إلخ) هي بعض من هذه المبادرات المحلية.

4.2.4.1 ميناء طنجة المتوسط

يبرز مشروع طنجة المتوسط بوضوح سياسة القرب. وسيتمكن في النهاية من إحداث أزيد من 100 000 فرصة عمل.

3.4.1 اللامركزية واللامركز

يتعلق المحور الهام الأخير بالسياسة الجديدة في مجال اللامركزية واللامركز، وهو مشروع يطبق على مراحل. فأحداث ولاية الجهة، وتخويل سلطات للجهات بعد الرسالة الملكية حول الاستثمار، ومراجعة الميثاق الجماعي، والتشبيك الجهوي للوكالات الجهوية للتنمية، وتنمية التعاقد في العلاقات بين الدولة والجهات، وكذا تطوير مشروع التسيير الذاتي للأقاليم الجنوبية، تشكل كلها مراحل في متابعة مشروع اللامركزية واللامركز.

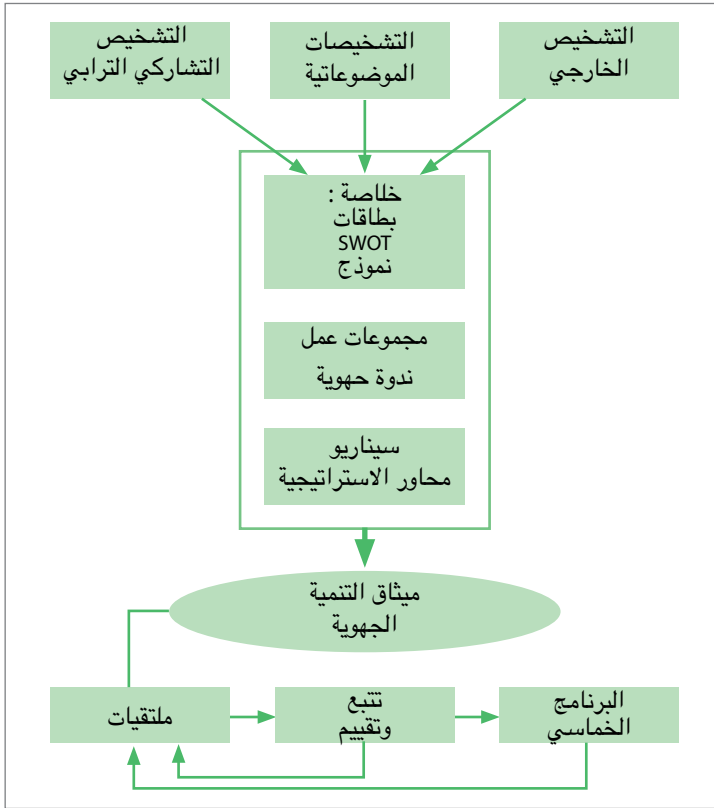
5.1 ملائمة النهج

إن سياق هذا التميرين الاستراتيجي يمكن تلخيصه سريعا :
• إطار جغرافي غني بالامكانيات والشكوك، مع أولوية للمتوسط، وفرص مع الإتحاد الأوروبي وعامل يبقى تطوره مجهولا، وهو وضع الحدود مع الجزائر ؛
• اقتصاد منفصل، من حيث النمو، والصناعة والتشغيل ؛
• أولوية للعمل الحكومي، عبر صندوق جهوي، ومشاريع ووكالة للتنمية ؛
• إطار وطني في تحول سريع، مع تجديد لسياسات الدعم، وانفتاح عالمي ممتد ومسرع للخدمات ومسرعة، وترقية أقطاب امتياز في إطار تخويل متزايد لسلطة القرار للجهات.
وللارتقاء بتنمية جهوية مبنية على تعبئة الموارد والتأزرات، ينبغي خلق انسجام لكل هذه المبادرات وهذه الفرص، دون تخفيض الوتيرة. إنه دور النهج الاستراتيجي.

الباب الثاني : التنظيم

يظهر الشكل التالي التصميم الشمولي للدراسة وامتدادها الطبيعي في النهاية بإعداد واعتماد ميثاق التنمية الجهوية.

رسم 1 : هندسة الدراسة الاستراتيجية وامتدادها عبر الميثاق



خصصت المرحلة الأولى من الدراسة للتشخيصات الثلاثة الرئيسية : المحيط، والتشخيص الموضوعي والتشخيص التشاركي.

وتصوغ المرحلة التالية الإستراتيجية بربط التشاور الجهوي بأشغال الدعم التي قام بها الخبراء. أما المرحلة الأخيرة فتخصص للتفعيل عبر تنظيم التشاور الذي سيؤدي إلى ميثاق التنمية وإلى مخطط عمل للجهة.

وسيتم التطرق إلى أنساق التشاور وإلى طريقة تسيير التشخيصات الموضوعاتية في الباب الثالث، وما يهمنا هنا هي الوسيطة بين النهجين : فلا ينبغي أن يُجزأ بشكل مستقل دون أن يتغذيا من بعضهما البعض.

1.2 الوسيطة بين العمل الموضوعاتي والتشاورات الإقليمية والجهوية

تُسير التحاليل على الصعيدين الإقليمي والجهوي. ويبدأ فريق التشاور ورشته بتقديم النهج والتشخيص الخارجي التي أنتجها الخبراء الموضوعاتيين. وكرد، يغذي فريق التشاور عمل الخبرة الموضوعاتية باستنتاجات وملاحظات الورشات، وهو عمل هام لأن المنتخبين والفاعلين الإقليميين لهم معرفة دقيقة بالمجال الترابي لإقليمهم وبرهاناته. وهناك شرطان تكميليان لهذا الرد : وضع تقرير الرد على الشبكة والاجتماع المقرر لإعداد التقارير الموضوعاتية الجهوية. وبهذه المناسبة، يجتمع الخبراء الموضوعاتيون، والمتدخلون المكلفون بالتشاور وفريق تسيير المشروع لتقاسم التحاليل حسب الموضوع. ثم تقام ورشات (SWOT) لمناقشة المؤهلات ومواطن الضعف وعناصر الاستشراف الموضوعاتي.

وتطرح نفس الإشكالية بين عمل الخبراء وعمل الميسرين في الإطار الجهوي. وفي هذا الإطار، يعد الخبراء الموضوعاتيون :

- مذكرات تقديمية لورشات الاستشرافية حسب الموضوع ؛
 - التشخيص المععمق انطلاقاً من أشغال الورشة الموضوعاتية.
- ويشارك الخبراء في إعداد رد على الاستشرافية الموضوعاتية تحت مسؤولية فريق تسيير المشروع.

2.2 مبدأ التشخيصات الموضوعاتية

تنظم التشخيصات الموضوعاتية لتقييم وتحليل الموارد التي تكون الرأسمال (أو الرصيد) الجهوي، وتحليل مسار العملية والفاعلين الذين يعبئون هذه الموارد (من حيث النجاعة والفعالية) وتحديد الروافع والمساهمات الكامنة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة. وتعرض مختلف التفسيرات للرأسمال الجهوي في الملحق 2 : «تقدير الرأسمال الجهوي».

1.2.2 اقتراح تنظيم التحاليل الموضوعاتية

سوف يغطي التقطيع الموضوعاتي للتشخيصات أبعاد الرأسمال الجهوي المشار إليه أعلاه، بإلهام الأطر المنهجية.

إنه توافق بين ضرورة تغطية مجموع مكونات الرأسمال الجهوي عبر التحاليل الموضوعاتية، والبعد القطاعي الذي يهيمن في غالبية المؤسسات والفاعلين المعنيين بمسلسل التنمية.

جدول 1 : أبعاد الرأسمال الجهوي

أبعاد الرأسمال الجهوي					المواضيع
الاجتماعي	البشري	الطبيعي	المادي	المالي	
XX	X				الحضري
XX	X				القروي
		X		XX	الاقتصاد
		X	XX		البنية التحتية
		XX			الديموغرافيا
X		XX			الموارد الطبيعية
	XX				الموارد البشرية

1.1.2.2 الديموغرافيا / الموارد الطبيعية / الموارد البشرية

سيهم التشخيص الديموغرافي محددات النمو ومحددات حركية الساكنة الجهوية. وسيهتم تشخيص الموارد الطبيعية بمكونات الطبيعة المستغلة، بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف السكان (التضاريس، باطن الأرض، الأرض، النبات والوحيش، الموارد المائية، الجو).

وتفسر الدينامية الديموغرافية بنسبة كبيرة تطور الرصيد البشري والجغرافي للجهة، لا سيما عبر تحليل حركات الهجرة وانعكاساتها على ينسب التبعية. وهذا الموضوع لا يمكن فصله تاريخيا عن مواصفات الطبيعة بالجهة، وهي عامل حاسم في المخاطر الحالية والمستقبلية التي تأثر على مكونات الرصيد الطبيعي.

أما الموارد البشرية فهي تُحلل امتدادا للتحليل الديموغرافي من حيث جودة وحجم تغطية خدمات التربية، والتكوين، وكذا من حيث ميكانزمات الوساطة بين التكوين والتشغيل جهويا ووطنيا والمتوفرة في الخارج. وهي تساهم في تعرف أفضل على مكون «المعارف والمهارات».

2.1.2.2 الأنشطة الاقتصادية / البنيات الأساسية

يهم تشخيص الأنشطة الاقتصادية أهم شعب نشاط القطاع الأولي (خاصة الفلاحة، والغابة، والصيد، والمعادن)، والقطاع الثانوي (بالأساس الصناعات التحويلية والبناء) والقطاع الثالثي (بما فيها الأنشطة المالية). ويهتم تشخيص البنيات الأساسية أساسا بالأنشطة المنظمة في شبكات : اللوجستيك، الطاقة، الماء، المواصلات السلكية واللاسلكية، بالخصوص. وترتبط الأنشطة الاقتصادية والبنيات الأساسية بعلاقات تكامل واضحة تبرر مقاربات إلتقائية حول تقدير تنافسية الجهة.

وبالفعل، فإن البنيات الأساسية تسهل تبادل السلع، والأشخاص، والمعلومات، وتشكل رافعة أساسية لتنافسية الأنشطة الجهوية. ومن جانب آخر، فإن الأنشطة الاقتصادية تحدد بنسبة عالية طلب الخدمات التي تقدمها شبكات البنيات الأساسية وإذا حجم النشاط، وبالتالي وبشكل غير مباشر كلفة الإنتاج والجودى المالية. وهذه التشخيصات سوف تغطي المكونات «المادية» و«المالية» للرصيد الجهوي.

3.1.2.2 التنمية القروية / التنمية الحضرية

تمكن التشخيصات الموضوعاتية المتعلقة بالتنمية في الوسطين القروي والحضري من تحليل كل مكون من الرصيد الجهوي في علاقته مع كثافة السكان باختلاف حجمها. فموارد المدن لا يمكن أن تعابن حسب نفس

شبكة القراءة التي تعان بها في البوادي، وهو سبب أساسي يجعل هذا التفريق ضروريا، حتى ولو أن العلاقات المجالية بين الفضاءات الحضرية والقروية سيتم التطرق لها بإسهاب في الدراسات الموضوعاتية، وخاصة عبر الدفقات.

3.2 تسيير (أو قيادة) الخبرات الموضوعاتية

تسيير الخبرات الموضوعاتية وفق نهج مشترك (تبرره المقاربة الإستراتيجية المحتفظ بها)، ويتحرك وفق 4 «مستويات»: تذكير بالوضعية الأساسية الملاحظ، تقدير المؤشرات النوعية، تحليل الفاعلين وتحديد الرهانات.

1.3.2 تذكير بالوضعيات الملاحظة

توضح هذه الخبرة مكانة، ووزن و/أو وظيفة الجهة في المنظومة الوطنية. وتذكر بوضعية المؤشرات القطاعية بالجهة، كما هي محسوبة رسميا أو قابلة للحساب انطلاقا من معطيات رسمية، وتشمل تحليلا مقارنا بين الجهة الشرقية والجهات المغربية الأخرى.

2.3.2 تقدير المؤشرات النوعية

إنها المؤشرات التي ستمكن من التعرف على الروافع التي لها وقع ملموس على النمو الاقتصادي من جهة، وعلى الإنصاف الاجتماعي والتراخي، من جهة أخرى. وأغلبية المؤشرات ذات طابع نوعي، بحيث أنها غير متوفرة مباشرة في الإحصائيات الرسمية. وهي تتبع من فرضيات ثابتة نظريا وتجريبيا تمكن من التفكير في دورها كرافعة بالنسبة للنمو والإنصاف.

3.3.2 تحليل الفاعلين

إن الوضعيات الملاحظة على شكل مؤشرات تُستكمل بتحليل للفاعلين في كل تشخيص من التشخيصات الموضوعاتية. ويستند هذا التحليل حسب الخبرات على تحليل الوثائق، واللقاءات مع الفاعلين، وتستكمل بإرسال استبيانات إذا اقتضت الضرورة. وهذا التحليل يهتم في نفس الوقت بالفاعلين الوطنيين أو الجهويين. وهو يشمل:

- التعرف على أهم الفاعلين، من حيث دورهم، ومصالحهم وتأثيرهم ؛
 - تحليل لاستراتيجياتهم ؛
 - جرد لمشاريعهم.
- وتوفر النتائج معلومات حول التلاؤم، والقدرة الجماعية وقدرة حبس الفوائد الاقتصادية للمشاريع الكبرى المهيكلة، بالخصوص¹.

4.3.2 تحديد الرهانات

تكمل هذه المرحلة من عمل الخبراء الموضوعاتيين المعطيات الرقمية وتحليل الفاعلين بإسقاط الميولات الرئيسية ومخاطر التغيرات الكبرى، الذي سيشكل قاعدة للتعرف على رهانات الجهة.

1- ف. لا فوا: قدرة الاحتفاظ بالنتائج الاقتصادية والتعلم للمقاومات الجهوية: حالة إقامة مصنع الألمنيوم لـ ألكان.

4.2 المؤشرات النوعية

تستند المؤشرات النوعية على فرضيات ثابتة نظريا وتطبيقيا تمكن من تحليل الرابط بين كل واحد من المواضيع والنمو الجهوي المستدام بمفهوم التنمية المستدامة. وتعرض هذه الفرضيات والمؤشرات الناتجة عنها في ما يلي.

1.4.2 المؤشرات بالنسبة للعالم القروي

لقد خصصت نظريات النمو دورا هاما للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية، سواء كمزود باليد العاملة ناقصة التشغيل والتي يمكن لإنتاجيتها أن تنمو بتكلفة منخفضة (أرثر ليويس²)، أو كعامل للاندماج عبر الآثار المضاعفة للدخل القروي على باقي الاقتصاد الجهوي³، انطلاقا من فرضية معقولة بأن جزءا هاما من المصاريف القروية تخصص للمنتجات الجهوية. والمؤشران الاثنان المقترحان هما إذا نسبة العمالة الناقصة بالوسط القروي ونسبة تغطية المصاريف القروية بالمداخيل القروية.

2.4.2 المؤشرات بالنسبة للوسط الحضري

حظي دور المدن في النمو في السنوات الأخيرة بكتابات عديدة نظرا لتعدد المؤشرات والترتيبات مختلفة الأصناف بين الحواضر العالمية الكبرى. ونحن نسلم باتفاق مع هذه الكتابات⁴ بأن آثار الرافعة يمر عبر قدرة جذب للعاملين المؤهلين وللمؤسسات، وبتسيير عالي الأداء للمصالح العمومية والخاصة في الوسط الحضري. وتُدرس هذه الرافعات بواسطة المؤشرات المتعلقة بكلفة المساكن والبقع الأرضية وبكثافة الخدمات الرئيسية التي تبحث عنها المقاولات في الوسط الحضري.

إن نجاح الاقتصاديات في القرن 21 هذا يقاس أكثر فأكثر بمدى قدرتها على إنتاج الثروة بواسطة الابتكار واستقطاب اليد العاملة والرساميل من أجل دعم الاقتصاد الشامل للمعرفة. وهذه الإقتصادات مرتبطة اليوم أكثر بالحواضر الكبرى وليس بالدولة-الأمة التقليدية. فالمدن الكندية عليها أن تنافس أكثر فأكثر مدن أوروبا، وأستراليا، واليابان و، بالخصوص، مدن الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الإطار، يبدو أن جودة الحياة الحضرية كعنصر للتنافسية، أصبح يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى.

الاتحاد الكندي للبلديات / تجمع عمداء المدن الكبرى / 2 يونيو 2005 / المدن : شركاء في الرفاهية الوطنية

2- Sir Arthur Lewis, « The Theory of Economic Growth » 1955.

3- Hirschman, A. O. 1958. The Strategy of Economic Development. New Haven, CT : Yale University Press.

Adelman, I, and C. Morris. 1973. Economic Growth and Social Equity in Developing Countries. Palo Alto, CA : Stanford University Press

Johnston, B. F., and J. Mellor. 1961. « The Role of Agriculture in Economic Development ». American Economic Review 51 (4) : 566-93

Delgado, C. L., J. Hopkins, and V. A. Kelly. 1988 « Agricultural Growth Linkages in Sub-Saharan Africa ». Research Report 107. IFPRI, Washington, DC.

4- Housing, Economic Development and Productivity : A Literature Review-DTZ Consulting, Janvier 2006.

3.4.2 مؤشرات للأنشطة الاقتصادية

يعد المرجع الذي أعده مايكل بورتر في عدة دراسات، المرجع الأكثر حصافة لتحليل مساهمة الأنشطة الاقتصادية في النمو الجهوي، ونستخرج منه مؤشرين هامين: إنتاجية العمل والتركيبية القطاعية للأنشطة. ويؤكد مايكل بورتر على الإنتاجية باعتبارها أفضل مقياس للتنافسية الجهوية.

بالنسبة للتركيبية القطاعية، يقترح بورتر تقطيع الأنشطة الاقتصادية إلى أنشطة تابعة للسوق المحلية (تنتج سلعا وخدمات غير قابلة للتبادل)، وأنشطة تابعة حصريا للموارد الطبيعية المحلية أو الجهوية (المعادن) وأنشطة تنتج سلعا وخدمات قابلة للتبادل، والتي لا يعيق إنتاجها حجم السوق الداخلية أو اللوج إلى الموارد الطبيعية غير المتجددة. وهكذا، فإن نمو اقتصاد جهوي يمر فعلا بازدياد حصة السلع والخدمات القابلة للتبادل في التركيبية القطاعية.

4.4.2 مؤشرات بالنسبة للبنيات الأساسية

نرجع أولا إلى شبكات النقل، والتواصل والطاقة. فقد تمت دراسة العلاقات بين هذه البنيات الأساسية والنمو بإسهاب. وانطلاقا من الاستنتاجات، يمكن أن نؤكد بأن هذه البنيات الأساسية تلعب دورا ثالثيا في النمو الجهوي⁵:

- الدور الأول يعود إلى كون الخدمات المقدمة تشكل مُدخلات لإنتاج الوحدات القائمة، بالنظر إلى آثار المشاريع على التكاليف وعلى جودة الخدمات؛
- والثاني مرده إلى كون عرض خدمات البنيات هذا يحدث تأثيرا على حاملي الرساميل، قد يخلق استثمارات جديدة تكميلية تعزز قدرات الإنتاج المقامة (أثر التكامل). والآثار غير المباشرة ليست دوما إيجابية (حينما تنافس الاستثمارات في مجال البنيات الأساسية انطلاقا من أموال عمومية المشاريع الخاصة، نتحدث عن آثار إزاحة أو إبعاد)؛
- إضافة إلى الآثار على القطاعات الأخرى، فإن الشبكات الجهوية تساهم مباشرة في النمو إذا ما تجسدت في تصدير خدمات خارج الجهة.

5.4.2 مؤشرات بالنسبة للهجرة

الهجرة عامل مفسر أساسي للدقات الاقتصادية والمالية التي تعرفها الجهة. وقد كانت مسألة مساهمة هذه الدقات في النمو موضوع عدة أعمال ذات مرجعية في الفضاء المتوسطي⁶ وبأمريكا اللاتينية⁷. وتظهر الدراسات بأن هذه الدقات لها عموما أثر إيجابي على تقليص الفوارق، وعلى الاستثمارات وعلى الاستهلاك. وفي المقابل، لها أثر سلبي عموما على تنافسية الأنشطة القائمة على التبادل، بالنظر لوقعها على عرض الشغل بالجهة، وعلى مستويات الأجر، وقيمة الأصول العقارية. أما آثار هذه الدقات على درجة الانفتاح الثقافي وعلى نسج شبكات اجتماعية مكونة لرصيد اجتماعي، فلم تتم دراستها إلا لماما.

§ Public infrastructure and economic growth/ M. J. Delgado et I.Alvarez/ Universidad Europea de Madrid -5 Universidad Complutense de Madrid, من أجل دراسة ممتازة لحالات مرقمة حول مساهمة رساميل عمومية مستثمرة في البنية التحتية في التنمية الاقتصادية للجهات الاسبانية / المؤتمر ال 40 للجمعية الأوروبية للعلوم الجهوية.

6- European Investment Bank 2006, Study on improving the efficiency of workers' remittances in Mediterranean countries, ECORYS, Macro & Sector Policies.

7- Banque Mondiale, 2006, The Development Impact of Workers' Remittances in Latin America/ Finance, Private Sector and Infrastructure (LCSFR) and Chief Economist Office (LCRCE), Latin America and the Caribbean Region.

والخلاصة الأهم من الدراسات هي أن الجواب على هذه الأسئلة يمر عبر معرفة أفضل بالمعطيات السوسيو-اقتصادية للمهاجرين، وباستعمال الدفقات المالية وبدرجة التمرکز بدول الاستقبال. ويتم هنا تهيئ المؤشرات حول هذه المتغيرات وهذه السلوكات.

6.4.2 مؤشرات للموارد البشرية

ترتبط الموارد البشرية بالنمو الجهوي وفق ثلاث روافع :

- الديموغرافيا، التي ستتدخل على مستوى معدل نشاط الساكنة الجهوية، تؤثر بشكل حاسم على عرض العمل بالنسبة للأسر وعلى معدل الادخار ؛
- مستوى تأهيل العمل، الذي سيتدخل مباشرة في إنتاجية العمل وبالتالي على تنافسية الأنشطة الجهوية ؛
- تمرکز المهارات التي تمارس آثارا مباشرة على العوامل الأخرى للإنتاج، كما تفسر ذلك جيدا نظرية النمو الداخلي (أو من الداخل).

ويعطي الجدول 2 الموالي، حسب الموضوع، أهم المؤشرات الناتجة عن الأشغال الموضوعاتية. وإعدادها رهين بتوفر المعلومات اللازمة.

جدول 2 : أهم المؤشرات حسب الموضوع

المواضيع	أهم المؤشرات
التنمية القروية	<ul style="list-style-type: none"> • نقص في التشغيل. • نسبة تغطية المصاريف القروية بالمداخيل القروية.
التنمية الحضرية	<ul style="list-style-type: none"> • كلفة الخدمات. • كثافة الخدمات الرئيسية المرجوة من طرف المقاولات في الوسط الحضري. • كلفة المساكن والبقع الأرضية. • بنية حظيرة المساكن والمباني (ملاك، مكثرون، استعمال مهني).
الأنشطة الاقتصادية والمبادلات	<ul style="list-style-type: none"> • تشغيل (مستوى وبنية). • إنتاجية العمل. • كلفة العوامل. • التكوين القطاعي للإنتاج والمبادلات. • الاستثمارات.
البنية التحتية	<ul style="list-style-type: none"> • تكلفة اللوجستيك. • صادرات الخدمات. • الآثار التحريكية للمشاريع الكبرى. • الاستثمارات في التجهيزات الأساسية (الدولة، الجماعات المحلية).
الموارد الطبيعية	<ul style="list-style-type: none"> • جرد (حالة الاحتياطي). • مستوى الاستغلال.
الموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> • بنية، تطور واستقطاب ديمغرافية. • الساكنة النشيطة حسب مستوى التكوين ومعدل النشاط. • الساكنة النشيطة العاملة حسب مستوى التكوين. • التغطية الصحية. • عرض التكوين. • نسبة النجاح. • أعداد حاملي الشواهد المعطلين. • نسبة الأمية.
الهجرة	<ul style="list-style-type: none"> • الخصائص السوسيو- اقتصادية للمهاجرين. • تحويلات المهاجرين واستعمالاتها أو تخصيصها (الاستهلاك، الاستثمار). • توزيع المهاجرين حسب بلدان الاستقبال.
نمذجة الاقتصاد الجهوي	<ul style="list-style-type: none"> • بنية التوازن بين التوظيفات والموارد. • الشكل الاقتصادي للجهة. • مستوى الاندماج الاقتصادي. • تقييم الآثار وتطوير سيناريوهات. • رأسمال جغرافي.

الباب الثالث : مراحل النهج

1.3 المرحلة 1 : التشخيص

الأهداف العامة للمرحلة 1

- تشخيص موضوعاتي وترابي للوضع، على مختلف المستويات الترابية ؛
- تعبئة وتثمين نتائج التشاور في إنجاز التشخيص ؛
- تحديد الفرص والتهديدات المرتبطة بالسياسات الوطنية، وبمشروعها وبالمحيط الدولي ؛
- تحديد الفاعلين في مجال التنمية الجهوية واستراتيجياتهم.

1.1.3 المرحلة 1 - النشاط 1 : التشخيص الموضوعاتي وتحليل المحيط

1.1.1.3 الأهداف :

- إنجاز بيان للوضع موضوعاتي وترابي للجهة ؛
- تحديد الاتجاهات الجارية في الجهة ؛
- تحديد أهم المجالات الترابية التي تحمل رهانات جهوية ضمن منظور ترابي وطني ؛
- إنجاز تشخيص متقاسم مع الفاعلين الجهويين من أجل تحديد إشكاليات تنمية التراب.

2.1.1.3 المناهج

- تحديد مواضيع ومجالات التحليل

• الموضوع 1 : السكان والمجتمع

التوجهات الديموغرافية الكبرى، مستوى العيش والمداخل، مستوى تلبية الحاجيات (السكن، الصحة، التربية، إلخ.)، التشغيل، التنظيم الاجتماعي والتطورات السوسولوجية، الهجرات، التكوين، الهويات الإثنية-الثقافية، إلخ.

• الموضوع 2 : الإنتاج والمبادلات

قطاعات النشاط (الفلاحة، الرعي، المناجم، الطاقة ومواد البناء، السياحة، الصناعة والصناعة التقليدية، التجارة والخدمات، إلخ.)، آفاق النمو والتشغيل، النشاط غير المهيكل والمهيكل، إلخ. ويتم استعمال قاعدة معطيات دراسة تنافسية المغرب وكذا بحث أنجز مع المقاولين.

• الموضوع 3 : موارد، وأصناف التراث والبيئة

المواصفات الطبيعية والجيولوجية، مواصفات الوسط الطبيعي والموارد (الماء، باطن الأرض، الوحيش، النبات، إلخ.)، الديناميات واتجاهات تطور المجالات، التراث الطبيعي والثقافي، النتائج بالنسبة لإعداد التراب، إلخ.

• الموضوع 4 : المدن والفضاءات القروية

الهيكل الحضري، الأنظمة الحضرية، الخدمات والتجهيزات، العلاقات بين المدينة والبادية، تصنيف الفضاءات (ساحلية، سهبية، صحراوية، إلخ.) والأنظمة الحضرية، إلخ.

• الموضوع 5 : البنية الأساسية للنقل، الطاقة والمواصلات

التجهيزات الكبرى، الشبكات والخدمات، الاستعمالات الرئيسية، إلخ.

المقاربة الترايبية منهجية عبر هذه الملفات. وهي موضوع معالجة خاصة على مستوى خلاصة التشخيص، مما
سيمكن من تحديد مختلف أنظمة التنظيم المجالي. وقد تم إنجاز توزيع إقليمي من أجل تغذية التشاور المتعلق
بالتشخيص على مستوى كل إقليم. وهكذا، حددت :
• الرهانات على الصعيد الجهوي ؛
• المجالات الملائمة (المجالات ذات جاذبية، المجالات الشاغرة، إلخ.) على المستوى تحت الجهوي ؛
• التواجد في مستويات أرحب (بينجهوية، وطنية وعابرة للحدود، إلخ.).

- تحديد شبكة مشتركة للتحليل

تم اعتماد شبكة مشتركة للتحليل لكل ملف موضوعاتي من أجل تكوين تشخيص مهيكل جيدا يمكن من :
• جمع واستغلال كل المعلومات الضرورية (الكمية والنوعية)،
• تخريط الظواهر الملاحظة تحت نظام المعلومات الجغرافية أو النوعية،
• تحديد مختلف الفاعلين المتدخلين في الموضوع وأخذ وسائل تدخلهم وعلاقاتهم بعين الاعتبار،
• وضع حصيلة للاستراتيجيات والأعمال التي تم القيام بها حول الموضوع المعالج،
• إظهار الإشكاليات الخاصة بالمواضيع التي يتم التطرق إليها،
• تهيئ النهج الاستشراقي بتحديد التوجهات السائدة بالجهة،
• إبراز الميزات، ومواطن الضعف وكذا الفرص والتهديدات (شبكة SWOT)،
• إظهار الإشكاليات التي تم التعرض إليها مجاليا وعلى مختلف المستويات.
الشبكة المقترحة :

1- وقائع وأرقام : وصف كمي. حينما يكون الأمر وثيق الصلة، يتم إنتاج تصنيف ترايبى من أجل تأمين التثبيت
الترايبى للتشخيص. وتُستخرج المؤشرات المطلوبة للإطار المنطقي للإستراتيجية من المؤشرات التي تم تجميعها
في هذه المرحلة.

2- الفاعلون، والاستراتيجيات والمشاريع : تطور الاستراتيجيات ومشاريع الفاعلين ذات الصلة الوثيقة بالموضوع.
ويتعلق الأمر بوصف حامل لإشكالية، مع تشخيص خارجي (سياسة وطنية، محيط دولي) وداخلي (فاعلين
ومشاريع جهوية).

3- الرهانات والآفاق : في ثلاثة أجزاء (شبكة SWOT واحدة قد تقاد بشكل جماعي، وتحليل استشراقي وتدوين
ترايبى للرهانات والآفاق). وتستند الاستشرافية على تحديد الاتجاهات القوية، والتغيرات البارزة، والظواهر
الصاعدة. ويتم تخريط التدوين الترايبى للاتجاهات.

- تحليل المحيط الوطني والدولي

• الأهداف

تطوير تحليل للسياسات الوطنية وللمشاريع ذات الأهمية الوطنية والتي لها وقع جهوي وتحليل محيط الجهة (البعد
الشمولي، الأوروبي والمغاربي).

• المناهج

يمكن تحليل المحيط الجهوي من تحديد الفرص والتهديدات بالنسبة للجهة للسياسات الوطنية، وللمشاريع الوطنية
وللمحيط الدولي، حيث المقاربة تراتبية، وتظهر بتفصيل رهانات تحولات نظام الإنتاج المعولم، وأثار تطورات
المجموعة الأوروبية وأخيرا الإطار المغاربي. ويقرأ هذا الأخير على ضوء وقع فتح الحدود.

- السياسات الوطنية

سيكون للإصلاحات على الصعيد الوطني، كاتفاقية الأجواء المفتوحة مع الإتحاد الأوروبي، والإصلاح المينائي، وتحريك الخدمات عموماً، وقع قوي على الجهة، وقع إيجابي إذا تم استبقاها وإعدادها، وإلا فلن يكون لها تأثير. وستتم دراستها في ضوء الآثار المحتملة، والفرص والتحديات.

- المشاريع الوطنية المهيكلية

للمشاريع الكبرى الوطنية، كمحطة السعيدية، وطنجة المتوسط، أو «إقلاع» أيضاً وقع كامن قوي على تنمية الجهة. ويتعلق الأمر بوضع قائمة لها وتقدير فوائدها الممكنة على الجهة.

- المحيط الدولي

عولمة وتحولات الأنظمة الإنتاجية : لقد غيرت العولمة معطى سياسات التصنيع. وقد أصبحت الأنظمة الإنتاجية للسلع والخدمات أكثر ارتباطاً. وبالتالي، أصبح تموقع الجهة تابعا أكثر للمنطق الصناعي، ولنمو اللوجستيك ولاختيارات الامرين الدوليين.

التطور الأوروبي والصفة الجنوبية للمتوسط : لقد توسعت أوروبا نحو الشرق، دون أن تمنح أفاقاً واسعة للجنوب، في حين أنه منذ الاستقلال لم تكن العلاقات قط أكثر كثافة مما هي عليه الآن (روابط بشرية للجالية والسياحة، روابط اقتصادية للاستثمارات ولترحيل القرب وروابط ثقافية).

تطور المجموعة المغاربية، مع فشل إتحاد المغرب العربي واستمرار إقفال الحدود المنافي للواقع البشري والثقافي لمجموعة وجدة / وهران.

وسيتم تحليل هذه الأبعاد الثلاثة، مع استشراف الاتجاهات الكبرى التي ترسم مستقبل الجهة.

• مقابلات مع أهم الفاعلين الجهويين

يتعلق الأمر بالممثلين القطاعيين على صعيد الأقاليم، المقاولات، الفاعلين السوسيو-اقتصاديين، إلخ، لإغناء التشخيص بعناصر توثيقية أو من الواقع وتحديد دور الفاعلين.

• الوسائل

- استغلال القاعدة الوثائقية ؛

- التشاور على المستوى الإقليمي (نتائج التشاور تدمج في التشخيصات الموضوعاتية وتأتي لتوجيهها).

2.1.3 المرحلة 1 - النشاط 2 : خلاصة ورهانات التشخيص

1.2.1.3 الأهداف :

- تحديد رهانات التنمية الجهوية على أساس التشخيصات الموضوعاتية ؛
- إظهار التوجهات الكبرى، والظواهر الصاعدة، والتغيرات البارزة الفاعلة ؛
- إظهار المتغيرات التي من شأنها أن تحدد مختلف المستقبلات الممكنة.

2.2.1.3 المناهج :

- خلاصة التشخيص المنجزة على أساس :

• التشخيصات الموضوعاتية، العوامل الحاسمة (الاستراتيجيات القطاعية، شبكة SWOT الموضوعاتية، تحليل استشرافي موضوعاتي، إلخ.) ؛

• نتائج التشاور على الصعيد الإقليمي (نشاط سابق) ؛

• نتائج التشاور الضيق على الصعيد الجهوي.

- وضع تصنيف ترابي

تمكن خلاصة ترابية من تحديد مستويات المجالات الترابية الجهوية على مختلف النطاقات ومن وضع تصنيف (شبكات حضرية قيد الهيكلية، فضاءات قروية تتمتع بحيوية، فضاءات قروية فقدت حيويتها، فضاءات هشة ذات أهمية جهوية، إلخ).

- وضع شبكة SWOT جهوية

تمكن هذه الشبكة من ترتيب وترجيح الظواهر المسجلة في التشخيصات ويمكن أن تستعمل وتكيف أثناء النهج، سواء كأحد حوامل ورشات التشاور و/أو كأحدى الأدوات التي تمكن من تحديد الاستراتيجيات والأعمال.

- تحليل نقدي لوثائق التوجيه والتخطيط

يتم القيام بتحليل نقدي لمختلف وثائق التخطيط والبرمجة الجهوية أو الوطنية من أجل إبراز التلائمات، أو الاختلافات أو المناطق الخفية بين هذه الوثائق، سواء على المستوى الترابي المعني (محلي، إقليمي، جهوي، وطني...) أو بين الموضوعات التي يتم التطرق إليها.

- إعداد التحليل الاستشراقي

تستعمل الاستشراقية (التوجهات، الظواهر الصاعدة، التغيرات البارزة) لاستغلال المراحل الأولى للتشخيص وإبراز رهانات التنمية الجهوية.

3.2.1.3 الوسائل

- نتائج النشاط السابق ؛
- نتائج التشاور على الصعيد الإقليمي (نشاط سابق) ؛
- نتائج التشاور الضيق على الصعيد الجهوي.

2.3 المرحلة 2 : الاستشراقية الجهوية

الأهداف العامة للمرحلة 2

- تحديد رهانات الاستشراقية الجهوية بشكل تشاركي ؛
- تحديد المستقبلات الممكنة للجهة عبر سناريوهات متباينة مختلفة ؛
- تحديد رؤية إستراتيجية جهوية متقاسمة.

1.2.3 المرحلة 2 - النشاط 1 : رهانات الاستشراقية الجهوية

1.1.2.3 الأهداف :

• على أساس بيان الوضعية والرهانات المسجلة في التشخيص، تحدد رهانات الاستشراقية الجهوية في إطار نهج تشاركي ؛

- تحديد التوجهات الكبرى مع الفاعلين الجهويين، والظواهر الصاعدة، والتغيرات البارزة الممكنة، التي تحصل في الجهة والتي قد تحدد مستقبلها ؛
- تحديد المتغيرات ونقط التحول التي من شأنها تحديد مستقبلات ممكنة للجهة.

2.1.2.3 المناهج

- يبنى نهج الاستشرافية انطلاقا من مساهمات فريق الخبراء ومن ندوات جهوية. وهو يتحرك وفق الأفكار التالية :
- التوجهات : وهي عناصر التشخيص المرتبطة المدعوة لأن تتطور في المستقبل، والتي تشكل حقائق راهنة، يتم موازنتها لتقييم أهميتها وطابعها الحاسم في مستقبل الأيام ؛
- الظواهر الصاعدة : إشارات ضعيفة لتوجهات مقبلة، قد تؤدي إلى تغير في الضرفية، أو تغيرات بارزة، أو بالعكس تأكيد توجه، ويتم تحديد مؤشرات حرجة، كمثلا العلاقة بين التطور الديموغرافي ومستوى الخدمات أو الحاجة إلى السكن والبنيات الأساسية ؛
- تغيرات بارزة : تحول في التوجهات، سواء داخليا أو خارجيا ؛
- مجالات التدخل / الأعمال : تحديد حقول التدخل للأعمال المنجزة في القطاع المعني.
- وتشكل خلاصة موضوعاتية للتشخيص تحمل إشكالية، وكذا استبيان استشرافي، حوامل (أو دعائم) ندوات الاستشرافية. ويتم توضيح مفاهيم الاستشرافية لكي يتم استيعابها وتملكها من قبل الفاعلين.

- تحديد رهانات التنمية الجهوية

- يتم استغلال نتائج الندوات في تقرير الاستشرافية الجهوية.
- وتطبق عوامل الترجيح وترتب التوجهات الاستشرافية لتحديد رهانات التنمية الجهوية. كما يتم تحديد الفضاءات والقطاعات التي تحمل رهانات.

- تحديد متغيرات التنمية وأنواع المستقبل الممكنة

- يتم التعرف على نقط تحول أو تغيير الاتجاه التي تحدد مختلف المستقبلات الممكنة للجهة على أساس هذه التوجهات الاستشرافية. وهكذا، فإن التوجهات، والوقائع الصاعدة أو التغيرات البارزة المتعرف عليها في مرحلة الاشرافية قد تصبح، أو لا تصبح، بشكل تتفاوت قوته، وبارتباط تختلف شدته بين بعضها البعض.
- ويمكن تصور عدة مسارات بالنسبة للجهة، وهي مسارات ترسم صورا عديدة ممكنة للمستقبل. وهكذا يتم تحديد مستقبلات. وتحدد متغيرات التنمية التي تمكن بعد ذلك من صياغة مختلف سيناريوهات التنمية.

3.1.2.3 الوسائل

- نتائج مرحلة التشخيص : ندوات الاستشرافية الجهوية

2.2.3 المرحلة 2 - النشاطات : السيناريوهات الإستشرافية الجهوية

1.2.2.3 الأهداف

- صياغة مختلف سيناريوهات التنمية الممكنة بالنسبة للجهة في أفق 2025 ؛
- تقييم مختلف السيناريوهات المحتملة.

2.2.2.3 المناهج

- السيناريو لأفق 2025

يمكن توزيع مختلف متغيرات التنمية وتنسيق المستقبلات الممكنة التي يتم التعرف عليها إنطلاقاً من النشاط السابق من رسم صور للتنمية الجهوية في أفق 2025. وهكذا يتم تحديد سيناريوهات متباينة للتنمية الجهوية بالتركيز على هذه المتغيرة أو تلك، أو هذا التوجه أو ذاك، وهذا الواقع أو التغير البارز. ويتم تقديم السيناريوهات مجالياً وقطاعياً على صعيد الجهة على أساس شبكة تحليل مشتركة :

• منطق السيناريو (فرضيات أساسية تفسر اختيار وإشراك هذه المتغيرة أو تلك) ؛

• إستراتيجية التنمية الاقتصادية وإعداد التراب، ؛

• السكان والتراب، الاقتصاد، البيئة والموارد، المجتمع، الخ.

وتوضح خارطة ملخصة كل واحد من هذه السيناريوهات.

- تقييم السيناريوهات

يتم إعداد شبكة لتقييم السيناريوهات. ويمكنها أن تتصور أهم آثار كل سيناريو على مختلف المجالات الترابية والقطاعات الجهوية.

وفي ختام التقييم، يتم الاحتفاظ بأحد السيناريوهات ليشكل الصورة المرجعية للجهة في أفق 2025 ويوجه الأنشطة الموالية (التوجهات الإستراتيجية).

3.2.2.3 الوسائل

• نتائج المراحل السابقة : التخريط ، ورش الإستراتيجية الجهوية.

3.2.3 المرحلة 2 - النشاط 3 : الرؤية الإستراتيجية الجهوية

1.3.2.3 الأهداف

• على أساس السيناريوهات، تحديد رؤية إستراتيجية جهوية تشكل المرجع لتنمية الجهة في العشرين سنة القادمة ؛

• تدقيق هذه الرؤية الإستراتيجية الجهوية وتقديمها قطاعياً وترابياً.

2.3.2.3 المناهج

يتعلق الأمر باختيار سيناريو مرجعي أو تنسيق عناصر مختلف السيناريوهات لتكوين نقطة انطلاق لرؤية إستراتيجية جهوية.

وهذا السيناريو المرجعي (أو هذا التنسيق أو التوليفة) توضح وتقدم بالشكل الذي أصبح به رؤية إستراتيجية جهوية، تطرح على الصعيدين القطاعي والترابي (فضاءات حاملة لهانات). كما أنها تخرط.

3.3.2.3 الوسائل

• نتائج الأنشطة السابقة، ورشات الإستراتيجية الجهوية.

3.3 المرحلة 3 : الميثاق الجهوي ومخطط العمل

الأهداف العامة للمرحلة 3

- تحديد التوجهات الإستراتيجية العامة لتنمية الجهة، بشكل تراتبي ومتراط ؛
- انجاز الميثاق بتقديم التوجهات الإستراتيجية على الصعيدين القطاعي والترابي وبتحديد المشاريع المهيكل للجهة في مخطط العمل.

1.3.3 المرحلة 3 - النشاط 1 : الميثاق الجهوي

1.1.3.3 الهدف

تقديم التوجهات الإستراتيجية لتنمية الجهة بشكل تراتبي ومتراط في ميثاق جهوي.

2.1.3.3 المناهج

- على أساس الرهانات الموضحة في التشخيص وفي أفق الرؤية الاستراتيجية الجهوية المحتفظ بها في نهاية المرحلة الاستشرافية، سيتم تحديد ميثاق للتنمية الجهوية، يمكن أن يشمل :
- توجهات إستراتيجية : الأهداف العامة للإستراتيجية الجهوية ؛
 - محاور التدخل : أهداف نوعية لاستراتيجية التنمية الجهوية.

3.1.3.3 التشاور

ورش للاستراتيجية الجهوية : سيتم تقديم ومناقشة الميثاق في إطار مجموعة جهوية ضيقة (منتخبون، وكالة الجهة الشرقية).

4.1.3.3 الوسائل

• نتائج الأنشطة السابقة، ورشة الإستراتيجية الجهوية.

2.3.3 المرحلة 3 - النشاط 2 : مخطط العمل

1.2.3.3 الأهداف

- تحديد مخطط عمل يقدم الميثاق بشكل عملي وبطريقة تراتبية ومترابطة ؛
- تحديد آجال الإنجاز ؛
- التعرف على أهم الشركاء وقنوات التمويل والقرار الخاصة بالأعمال الموصى بإنجازها .

2.2.3.3 المناهج

- تحديد مخطط عمل

سوف يتم تمييز الأعمال التي تحملها الإستراتيجية الجهوية حسب مختلف الأصناف من أجل ربطها على أحسن وجه :

- الأعمال المرتبطة مباشرة بسياسة وكالة الجهة الشرقية، عن الأعمال التي تستحق أن يتم تنسيقها في إطار الإستراتيجية لكنها من اختصاص فاعلين آخرين قطاعيين أو ترابيين ؛
- الأعمال التي يمكن أن تستند على الآليات الموجودة، عن الأعمال التي تتطلب إيجاد آليات جديدة ؛
- العمليات التي ينبغي القيام بها في الأمد القريب – ذات الأسبقية أو ببساطة التي يسهل وضعها، عن الأعمال التي تتطلب أجالا أطول نظرا لتعقيدها أو تطورها الأطول ؛
- الأعمال الموجودة، عن الأعمال التي تستحق أن توضع (يتم هكذا دراسة المشاريع الموجودة المحددة في الاستراتيجيات القطاعية والترابية على ضوء الإستراتيجية الجهوية).

-تقديم مخطط العمل

- سيقدم مخطط عمل الإستراتيجية الجهوية زمنيا (في مراحل من 5 سنوات) حسب الأولويات الموضوعية في الميثاق.
- وسيوزع مخطط العمل ترابيا حسب المجالات الترابية التي تم تحديدها كمجالات ذات أولوية. وسيتم إعداد جداول-أعمال بأهم مواصفات المشاريع التي ينبغي القيام بها لتفعيل الإستراتيجية :
- عنوان العمل وأهدافه ؛
- المبلغ ؛
- المدة ؛
- قطاع ومنطقة التدخل ؛
- الفاعلون المعبئون ؛
- المساهمة في تفعيل الإستراتيجية ؛
- مستوى الأسبقية، الخ.

3.2.3.3 التشاور

- ورشة الإستراتيجية الجهوية : سوف يقدم ويناقش مخطط العمل في إطار مجموعة جهوية ضيقة (منتخبون، وكالة الجهة الشرقية).

4.2.3.3 الوسائل

- نتائج المراحل السابقة، ورشة الإستراتيجية الجهوية.

ملحقات منهجية

ملحق 1 : تحديد المفاهيم المستعملة

هذا الملحق يجب عن سؤالين :

• ماذا ينبغي أن نفهم من التنمية الجهوية ؟

• في ماذا يمكن لإستراتيجية التنمية الجهوية أن تكون فعالة ؟

من أجل ذلك، كان ينبغي المرور عبر تعريفات عامة ومجردة، من أجل ربح المزيد من التناسق في النهج الإجمالي للدراسة، خاصة عند قيادة التشخيصات الموضوعاتية وربطها بالورشات التشاركية. ويفضي هذا الفرع الأول المخصص للتعريف بمفهوم التنمية الجهوية إلى لزوم اعتبار التنافسية الجهوية في النواة الصلبة للتعريف، في حين أن الفرع الثاني يستند على سلسلة من الأعمال لإثبات فائدة السياسات العمومية في شكلها الجديد حول مبدأ التنافسية هذا بالضبط.

التنمية الجهوية والتنافسية الجهوية

ينبغي أولاً التذكير بمختلف أوجه مفهوم التنمية، ثم توضيح لماذا مثلت فكرة «التنافسية» الجهوية أو الترابية تقدماً في الإحاطة بمفهوم التنمية الجهوية.

مفاهيم التنمية

يعرف مفهوم التنمية في ما يلي، بشكل عام، وكذا في أبعاده المختلفة «التنمية المحلية»، «التنمية المستدامة» «التنمية الداخلية أو من الداخل» و «التنمية الخارجية أو من الخارج».

- التنمية بشكل عام

إذا كانت كلمة «تنمية» تستعمل أساساً على صعيد بلد، فيمكن أن تستعمل أيضاً لوصف مشاريع وممارسات إدارتها تحت وطني (جهوي، إقليمي، جماعي،...) : يتعلق الأمر في هذه الحالة بتنمية محلية. ومفهوم التنمية ليس مرادفاً للمفهوم المكرو - اقتصادي لـ «النمو». وبالفعل، فإن ارتفاعاً كمياً لثروات بلد ما، لا يعني تحسناً لشروط عيش السكان، في حين أن هدف التنمية هو بالضبط الزيادة في رفاهية السكان. وبالتالي، يمكن أن تعرف التنمية بأنها مسلسل نوعي على المدى الطويل يتجسد بتحولات ديموغرافية، واقتصادية، ومؤسسية لمجال ترابي.

- التنمية المحلية

أهم مواصفات التنمية المحلية محددة في هذا التعريف الملخص لكزافيي كريف⁹ : «التنمية المحلية هي مسلسل تنوع وإغناء للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بتراب معين انطلاقاً من تعبئة وتنسيق موارده وطاقاته. فهي إذا نتاج مجهودات سكانه، وتضع في المحك وجود مشروع للتنمية يشمل مكوناتها الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وتستجمل من فضاء المجاورة فضاءاً للتضامن الفاعل». فحسب هذا المؤلف، على التنمية المحلية أن

9- كريف كزافيي، المجالات الترابية بفرنسا. الرهانات الاقتصادية للامركزية، باريس، إيكونوميكا، 1984.

تأخذ بعين الاعتبار في أن واحد نظريات التنمية «من الأعلى» (الاختيارات الاقتصادية تقرر في قمة هرم الدولة، وفق منطق قطاعي مبني على تخصيص غير متساو لعوامل الإنتاج) والتنمية «من الأسفل» لتكون ذات مصداقية (موارد تراب معين، وحاجيات السكان والمبادرات التي يقومون بها، والمنسقة مع الموارد المتوفرة، هي مصدر دينامية التنمية). ويستمر الكاتب في فكرته ليتوصل إلى عزل 6 خصائص تتعلق بمفهوم التنمية المحلية :

1. مشروع التنمية المحلية مشروع عرضاني : ينبغي أن يشمل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى تتفاعل التمثلات الترابية والإنجازات الاقتصادية فيما بينها. ويمكن للمجالات الترابية القابلة لوضع مشروع للتنمية المحلية أن تتوفر على أحجام وأوضاع متنوعة، المهم هي أن تكون «(...) فضاءات معاشة (...)» حيث يمكن إشراك هوية ثقافية وتميز اقتصادي (...).
2. مشروع من هذا النوع انشغال جماعي يتطلب تآزر كافة الفاعلين بالمجال الترابي (المنتخبون، المقاولون، الجمعيات، الهيئات، العمال، الخ).
3. التنمية المحلية تؤسس قبل كل شيء على القدرات الداخلية (الذاتية) للإنتاج لمجال ترابي معين، مما لا يعني انغلاقا على الخارج بل بالعكس انفتاحا ملائما لمبادرات متعددة.
4. في الواقع، التنمية المحلية لا تحيد المحلية الضيقة، بل تقترح شبكة قراءة للتنمية تسعى إلى أن تشمل تحت نظرة موحدة تنظيم البشر من أجل إنتاج وتوزيع المواد في أفق تطور عالمي، دون الانكماش في الدراسة المجهرية للاقتصاديات الصغيرة جدا.
5. من الضروري أن تنتشر المعلومة بشكل جيد داخل المجال الترابي لكي تغتنم مبادرات مختلف الفاعلين في التنمية بالتواصل في ما بينها.
6. وأخيرا، على السلطات المحلية أن تشارك في مشروع التنمية المحلية بتأمين تنشيط سوسيو - اقتصادي حوله. وهذه الوظيفة تحيل إلى أفكار الحفز والمواكبة : يتعلق الأمر بتمكين مختلف المبادرات من أن تتجسد دون خنقها بالمعوقات التخطيطية.

المصدر كزافيي كريف، المشار إليه

- مفهوم التنمية المستدامة

إن التعريف السائد هو التعريف الذي وضعته لجنة برونتلاند سنة 1987 : «التنمية المستدامة هي التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها الذاتية (...)» وحتى الفكرة الضيقة للاستدامة المادية تفرض حرصا على الإنصاف الاجتماعي بين الأجيال، ولكن على أن يمتد للإنصاف داخل كل جيل¹⁰.

ومنظور الاستدامة يفرض أيضا اعتبار آثار التنمية الحالية على تطور الأنظمة الإيكولوجية، وعلى توفر الموارد، وكذا على الحفاظ على الفرص والاختيارات المستقبلية. وهذه الفكرة تقترض معرفة حدود الموارد والمحافظة عليها، وتصب في مفاهيم، كقدرة الحمل والمحافظة.

10- World Commission for Environment and Development, 1987, « Our common future », disponible sur internet.

إن منظور الاستدامة يأخذ معناه من مبدأ الإنصاف في ما بين الأجيال، حيث لا ينبغي للمصالح قصيرة المدى لبعض المجموعات أن تتغلب على المصالح بعيدة المدى للمجتمع بأكمله. وفكرة الإنصاف ينبغي أن تطبق أيضا على التنمية الحالية لأنه، دون احترام فكرة الإنصاف بين الأجيال، وبين الأفراد، والمجموعات والمجتمعات الحالية، لا يمكن للتنمية أن تكون منصفة وقابلة للحياة.

ورغم الاعتراف بضرورة إتباع مقاربة منظومية، فإن إدماج الأهداف الإيكولوجية، والاقتصادية والاجتماعية في الواقع يتم بصعوبة. وبالفعل، فإن التنمية المستدامة والتنمية المحلية ليست دوما قابلة للتوفيق، إذ أن الأولى تركز على حماية الموارد، بينما الثانية تُهمل أهمية البيئة، لفائدة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

- التنمية الداخلية أو من الداخل والتنمية الخارجية أو من الخارج

تهتم نظريات التنمية المحلية، بمستويات مختلفة، بالعوامل المرتبطة بالوسط والتي تساهم في تنظيمه الاجتماعي، والثقافي، والبيئي، والإداري والاقتصادي والتي تولد الابتكار والتنمية. وهناك نموذجان اثنان لتنمية الوسط يفصلان المقاربات : التنمية من الداخل والتنمية من الخارج، كما اعتمدهما العديد من الكتاب.

التنمية من الداخل تنبثق من القدرة الداخلية لكيان ترابي في إنتاج العوامل الملائمة للتقدم، والتطور والتنمية. وهو يمر عبر بناء مجال ترابي عبر المبادرات المحلية، التي يضطلع بها الأفراد، والمجموعات الصغيرة غير المهيكلة، والجماعات المحلية وحتى المقاولات. وضمن هذا المنظور، فإن المجتمع بإمكانه أن يلعب دورا حاسما في تنميته الخاصة باستعمال مهارات ومؤهلات الفاعلين.

أما التنمية من الخارج، فهي تتبع لدفعات وتحفيزات تنموية من الخارج، كالطلب عند التصدير، والاستثمارات الخاصة والعمومية. وهكذا، فإن تنمية بعض الأنشطة المحركة يمكنها (أو عليها) أن تمتد بالانتشار إلى مجموع اقتصاد التراب. ومع ذلك، فإن دور المجتمع المحلي لا يكون سلبيا إذ بوسعه التأثير على الدفعات الخارجية (الاستثمارات) بقدرته على الاستقطاب. وهذه تعني، في إشكاليتنا، القدرة على الاحتفاظ جهويا بالفوائد الاقتصادية من طرف المقاولات الجهوية، أي القدرة على الحصول على حصة ما من مصاريف الاستثمار على شكل صفقات أو عقد وقدرتها على إنجاز مصاريفها الخاصة في الاقتصاد الجهوي (المقاولة الباطنية، تشغيل اليد العاملة).

وهذان النموذجان يمكنهما أن يتوافقا. وبالفعل، فإن انطلاق دينامية من الداخل قد تحدث من دفعة خارجية، كتطبيق مهارة محلية طورت اثر استثمار صناعي. ويتجلى التحدي إذا في إدماج، بشكل متوازي مع التنمية من الخارج، أو من الأعلى، مقاربة للتنمية من الأسفل، أو من الداخل.

التنمية والتنافسية الجهوية

تحليل التحاليل المتعلقة بالتنمية الجهوية أكثر فأكثر إلى فكرة التنافسية الجهوية. ويظهر تقرير لمصرف باركليز لسنة 2002 والمشار إليه في مقال لمجلة الجغرافيا الاقتصادية¹¹ هذه الهيمنة حينما يؤكد بأن «الدور الأهم بالنسبة للعاملين في ميدان التنمية الجهوية هو خلق امتياز تنافسي»¹². وتعزز هذه السيطرة بتعدد مستدلات قياس التنافسية. ويتخلص تطور التفكير في هذا الميدان في ما يلي.

- التنافسية والإنتاجية «ماسة بورتير»

في الأصل، تقدم فكرة التنافسية كقياس لقدرة مقابلة على تلبية متطلبات السوق، ومن هنا يأتي اللجوء التفضيلي لتطور حصص الأسواق كميّار للأداء. ويعد أعمال بورتير¹³ وآخرين، تم تمثيل الطاقة التنافسية بتعبير عن الإنتاجية، لأنه بالنسبة إليهم وحدها المقاولات التي تحسن إنتاجيتها باستطاعتها الحصول على امتياز تنافسي في السوق. وحسب م. بورتير، فإن الإنتاجية تضم ليس فقط النجاعة الإنتاجية، بل أيضا مسارات خلق القيمة بالابتكار، أو الجودة أو نوعية السلع والخدمات.

ومع كتاب ك. ر. ريش¹⁴، وسع م. بورتير نموذج التنافسية ليشمل المجالات الترابية، والجهات والأمم، بالاعتماد على آثار العولمة. وهكذا يكتب بأن «مستوى عيش جهة معينة أو ثروتها تحدد بواسطة الإنتاجية التي تستعمل بها الرصيد البشري ومواردها الطبيعية. فأحسن تعريف للتنافسية هو إذا الإنتاجية¹⁵».

وتخضع إنتاجية جهة ما حسب هذا الكاتب على سلسلتين من المتغيرات :

• أولا، الامتياز التنافسي للمقاولات (النجاعة وخلق القيمة) ؛

• البيئة المحيطة التي يتم فيها نشاط العناصر.

وبالنسبة للنقطة الأخيرة، يشير م. بورتير بأن : «الاستراتيجيات المعقدة للمقاولات تتطلب من بين ما تتطلب موارد بشرية مؤهلة، وبنيات أساسية محسنة، ومومنين يعدد بهم، ومؤسسات للبحث المتطور وضغوطات تنافسية قوية¹⁶». وقد قعد نفس الكاتب إسهامات البيئة المحيطة في التنافسية على شكل معين أصبح مشهورا باسم «ماسة بورتير»، والذي يبرز العوامل الأربعة الرئيسية.

11- Journal of Economic Geography, Avril 2005, « Problematising the discourse on regional competitiveness », Gillian Bristow.

12- Barclays (2002) Competing with the World: World Best Practice in Regional Economic Development, p 10.

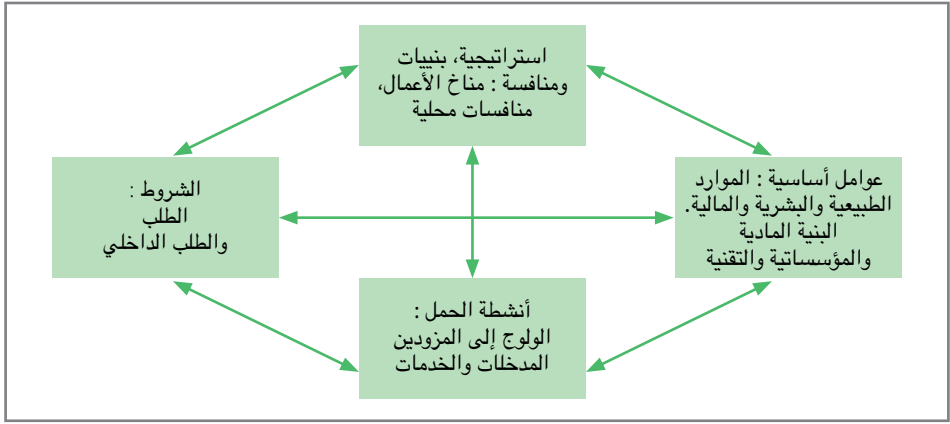
13- M. Porter, L'avantage concurrentiel des nations, Interéditions, 1993.

14- Reich, R.B. (1992) The Work of Nations - preparing ourselves for 21st century capitalism, Vintage Books.

15- Porter, M. E. (2002) Regional foundations of competitiveness and implications for government policy. Paper presented at the Department of Trade and Industry Workshop on Regional Competitiveness. London: DTI.

16- Porter, M. E. (2003) Building the microeconomic foundations of prosperity: findings from the microeconomic competitiveness index. In World Economic Forum (ed) The Global Competitiveness Report 2002-2003. World Economic Forum: Oxford University Press.

رسم 2 : مخطط أو «ماسة» بورتر



- 1- يتكون العامل الأول من الموارد الأساسية : الأرض، والرأسمال، والعمل.
- 2- يحيل العامل الثاني إلى وجود شبكة (عنقود) متكون من المقاولات والمؤسسات أو المنظمات التي تساهم في الإنتاج في قطاع معين كمزودين بالسلع والخدمات المختلفة.
- 3- يتعلق العامل الثالث بالطلب المحلي التي تعتبر متطلباته من حيث الجودة مؤشرا للإنتاجات المحلية.
- 4- العامل الرابع هو جودة الإطار الترابي الذي يحدد جانبيه عوامل الإنتاج وحدة المنافسة على صعيد التراب. فالتنافسية تتطلب إذا، فضلا عن العوامل الأساسية، متطلبا من المستهلكين، وتواجد شبكة إنتاجية محلية وإطارا ترابيا ملائما. ويوضح هذا التصميم هذه القراءة للتنافسية. وتشير الأسهم إلى التفاعلات في ما بين المكونات.

- جهودية جديدة

لقد تبنت مدرسة التفكير هذه أول الأعمال حول التنافسية وطورتها. والفرضية المركزية ذات الطابع التمييزي لهذه المدرسة هو اعتبار أنه في سياق العولمة، فعلى الجهة أن تكون على رأس اهتمامات السياسات الاقتصادية¹⁷. ويؤكد المدافعون عن الجهودية الجديدة، المستندون على مزيج من المرجعيات النظرية¹⁸، بأن العوامل الحاسمة للتنافسية في الاقتصاد العصري هي إنتاجات جودة الإطار الجهوي، وخاصة في مجال استقطاب الموارد البشرية والمواهب، وفي مجال كثافة المبادلات والتحفيزات، والتي يصعب على المنافسين خارج الجهة الحصول عليها¹⁹.

17- Lovering, J. (1999) Theory led by policy: the inadequacies of the « New Regionalism » (illustrated from the case of Wales). International Journal of Urban and Regional Research, 23: 379-396.

18- من نظرية النمو الذاتي أو الداخلي التي مكنت من إدراج وظائف البحث والابتكار في نماذج النمو، مروراً بالمدارس المؤسسية التي تركز على أهمية تخفيض تكلفة المعاملة من أجل النجاعة الاقتصادية، إلى غاية دروس علم النفس الإدراكي.

19- Storper, M. (1997) The Regional World. New York: Guilford Press.

وقد نتج عن هذه الأعمال تعريف أوسع لفكرة التنافسية الجهوية، سيما أعمال ستوربر²⁰، المتداولة منذ 1997، والذي يمثلها : «بقدرة جهة ما على استقطاب والحفاظ على مقاولات تمارس نشاطا بشكل تنافسي (من حيث الحصة في السوق)، مع تحسين مستوى عيش الأشخاص المستخدمين». ويمثل هذا التعريف التنافسية الجهوية بنمو مستدام يتم الحصول عليه بتكاليف تمكن من تحسين مستويات العيش²¹. والشروط التي ينبغي توفيرها بالنسبة لأصحاب هذا المقاربة هي مزيج بين الشروط المحددة من قبل بورتر من حيث الامتيازات التنافسية، التي تضاف إليها الشروط المتعلقة بالجاذبية الجهوية وكذا الشروط المتعلقة بمعدل تشغيل الرصيد البشري للجهة.

اقتراح تعريف

تعرف التنمية الجهوية كمجموع ميزات تعبئة الموارد (المادية واللامادية، من الداخل ومن الخارج) ومسلسلات تحويلها، التي تمكن من تأمين تنافسية المجالات الترابية للجهة.

استراتيجيات التنمية الجهوية

التعريف العام للتنمية الجهوية المركز على التنافسية الجهوية لا يعني بأن السياسات الجهوية هي الوسيلة الأنجع لبلوغها. فإعداد استراتيجيات للتنمية الجهوية هي تمرين ينبغي أن يجد تبريره الذاتي. وسيتم التطرق لهذه الاستراتيجيات في ما يلي، بالتمييز بين ما يرجع للنظرية وما يعود للواقع. ولكن قبل ذلك، من المفيد التذكير بحجج المدافعين عن دعم التدخل في هذا الميدان.

التنمية الجهوية دون سياسات جهوية

تبين الحجج المقدمة لفائدة عدم التدخل كالتالي²² :

- 1- عوامل الإنتاج والنجاعة التكنولوجية المتوفرة تشكل محددات تنافسية الجهات ؛
- 2- الاندماج الاقتصادي سيحدث تكتيفا في المبادلات وفق قواعد التخصص لريكاردو ؛
- 3- بفضل حركية العوامل داخل الفضاء الوطني، ستتجه الإنتاجيات الجهوية نحو الالتقاء، ومعها مستويات العيش.

وتقيم نظرية ريكاردو حول المزايا المقارنة الدليل، في فرضيات معينة، بأن حرية المبادلات ستحدث تخصصا ستكون لكل طرف داخله مصلحة في إنتاج السلع والخدمات التي يتوفر فيها على أكبر امتياز، ويفتح السوق للواردات بالنسبة للسلع والخدمات التي يتوفر فيها على امتياز أقل أو ينعدم فيها امتيازه. ويتم التخصص الريكاردوي في إنتاج المواد التي تكون فيها تكلفة الملائمة هي الأكثر انخفاضا. فهي لا تخضع للإنتاجية المطلقة بين الفرقاء ولكن للإنتاجيات النسبية. وفي هذا الإطار، فإن كل الأطراف تتوفر على ميزة مقارنة مهما كانت إنتاجيتها المطلقة.

20- Storper, 1997, op cit.

21- Huggins, R. (2003) Creating a UK competitiveness index: regional and local benchmarking. Regional Studies, 37: 89-96.

22- Cambridge econometrics, Factors affecting regional competitiveness, Décembre 2005.

الحجج النظرية لفائدة السياسات الجهوية

نجد نقدا للمقاربات الليبرالية عند العديد من مدارس الفكر : النظرية الجديدة للنمو، الجغرافيا الاقتصادية الجديدة ومقاربات مؤسسية بالخصوص. والاعتراف بالعوامل غير التقليدية للإنتاجية - كالاقتصاديات الحجم، والاقتصاديات الخارجية أو المقاييس الاجتماعية - يجعلها تشك في إمكانات الالتقائيات المبنية فقط على التفاعلات التلقائية لقوى السوق. وتشكيك بعض منظري التجارة الدولية في حجة الميزات المقارنة في عصر الشمولية وفي حركية العوامل، هي أيضا حجة لفائدة فعالية السياسات الجهوية. وتبتعد النظريات الجديدة للنمو عن المقاربات التقليدية في النقاط التالية :

• إن الرصيد البشري والرصيد المعرفي هما اللذان يشكلان العوامل الحاسمة للتنافسية الجهوية ؛
• إن الاندماج الاقتصادي سوف يحدث تخصصا جديدا مبنيا على مردودات الحجم المتزايدة وليس على الميزات المقارنة ؛

• الجهات المتقدمة سوف تمارس استقطابا للمواهب والرساميل ؛

• الآثار المراكمة تحد من إمكانات تدارك الفوارق والالتقائية الجهوية.

نظرية النمو من الداخل²³

لقد وضع منظرو الكلاسيكية الجديدة نموذجا للنمو الاقتصادي يتطلب عاملين اثنين للإنتاج - العمل والرأسمال- مما مكن من تمثيل الدينامية بشكل مبسط، منذ الخمسينيات مع ر. سولو. وقد بنيت هذه النماذج على أساس فرضيات تتلخص من المنافسة الخالصة والتامة، إلى ثبات مردودات الحجم وإلى تراجع الإنتاجيات الحدية لعوامل الإنتاج كل واحد على حدة. وعلى هذا الأساس، تم إنجاز مجموعة من الأعمال التجريبية لتحديد ما إذا كانت «مصادر» النمو توجد في ارتفاع حجم الرأسمال أو في العمل أو في العوامل «المتبقية» غير المفسرة (مجموع إنتاجية العوامل). وقد أظهرت كل هذه الأعمال هيمنة مجموع إنتاجية العوامل في تفسير توجهات النمو، ملقية بذلك خارج النموذج الأولي موارد النمو. وسيحاول بول رومر بأن يجعل عوامل التقدم التقني هذه عوامل داخلية، في صياغة ترجع إلى سنة 1986. والنقط الحاسمة التي ستصنع الفرق هي :

• أن النمو ينتج من البحث المتعمد للعناصر الاقتصادية العقلانية التي تحسن نتائجها إلى أقصى حد بالاستثمار في البحث والتنمية، وفي الموارد البشرية، كما في الرأسمال المادي ؛
• المنافسة بين العناصر لم تعد كاملة، لأن عوامل الإنتاج الجديدة (البحث والتنمية، الكفاءات البشرية) لها مردود متزايد ؛

• إنتاج المعارف الناتجة عن قرارات العناصر لها وقع انتشار إيجابي على باقي العناصر (مواصفات مادة عمومية).

وسيفسر ب. رومر بأن العوامل «المتبقية» ليست مستقلة عن أعمال العناصر العقلانية وكيف أن الفوائد التجارية لجهود ابتكار المعارف بوسعها أن تتعايش مع آثار النشر على العناصر الأخرى. وعلى هذا الأساس، فإن منظري النمو سوف يبررون التدخلات العمومية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمارات في مجال البحث والتنمية ونشرها كعوامل حاسمة للنمو الاقتصادي من الداخل.

كما أن مناصري الجغرافية الاقتصادية الجديدة يبتعدون أيضا عن النماذج التقليدية، بالاستناد على المسلمات والتفكير التالي :

23- P. Romer (1986) Increasing Returns and Long Run Growth, Journal of Political Economy, 94, pp. 1002 - 1037.

- الاقتصاديات الخارجية الناتجة عن القرب هي أهم مصدر للامتيازات التنافسية الجهوية ؛
- الاندماج الاقتصادي سوف تنتج عنه آثار تركز مجاله على عدة مستويات ؛
- حركية العوامل لا تقلص من الفوارق بين الجهات ؛
- الفوارق الجهوية من صنف المركز-المحيط.

الاقتصاديات الخارجية والقرب

يؤكد التحليل التقليدي للاقتصاديات الخارجية على ثنائية الخارجيات المحلية لصاحبها مارشال، والاقتصاديات الخارجية هي أرباح الإنتاجية المحلية المحصل عليها دون استثمارات نوعية للمقاولات. ونتحدث عن خارجيات محلية، حينما تنتج هذه الأرباح عن آثار القرب. ونجد أولاً خارجيات ناتجة عن وجود مزودين مختصين في المدخلات. ثم نرجع إلى سماكة سوق العمل، الذي يتوفر فيه العمال المؤهلون على الضمان الذي تمنحه المنافسة بين المقاولات والذي يتوفر فيه المشغلون على تجمع من الموارد البشرية قابلة للتعبئة. ونعين كعامل ثالث آثار التآزر الناتجة عن المبادلات المنظمة وغير المنظمة لتجارب ومعارف مهنية.

وبالوسط القروي، أظهر كتاب مثل سيختمان إ برديكي A. Schejtman y Berdegué أو سادولي E. Sadoulet أو دو جانفري²⁴ A. de Janvry، بأن الامتيازات التنافسية تصبح أكثر هشاشة يوماً بعد يوم في ظل العولمة. والمحافظة على هذه الامتيازات يتطلب جهوداً في مجال الاستثمار ومتابعة للأسواق التي يمكن للمقاولات الكبرى أن تمولها. فالمناطق القروية التي ستعرف كيف تستقطب الاستثمارات ستوسع إذا حصصها في السوق وتستفيد من العولمة، في حين أن المقاولات التي لم تستطع أن تنظم نفسها سيصبح من الصعب عليها أكثر فأكثر الحفاظ على منتجاتها في الأسواق. وإمكانات تنظيم فعال للتعاون على النطاق الترابي لبلوغ هذه التنافسية (والتي بمقدور المقاولات الكبرى الوصول إليها بوسائلها الذاتية) هي في صميم استراتيجيات التنمية الترابية وجودة التعاونات الترابية هي التي سوف تحدد بشكل كبير تنافسية المنتجات في سوق معلومة، في غياب المقاولات الكبرى.

وتساهم المقاربات المؤسسية التي تبرز عوامل الإنتاجية الراسخة في التقاليد الثقافية وفي الأنماط الاجتماعية التي تشجع روح المبادرة، والتربية، والتدبير التوافقي للشأن المحلي، في هذا الاتجاه الشامل. وهي ممثلة بالخصوص من طرف د. نورث²⁵ D. North الذي يفسر كيف أن وجود الشبكات والأنماط المتقاسمة ستشكل وتعزز مسلسل التنمية، وخاصة تحديد وإقصاء المناهج الأقل نجاعة.

- حركية العوامل والسياسات العمومية

لقد فسر بول كريكمان²⁶ Paul Grugman في سنة 2003 بأن حركية العوامل، التي تميز الشمولية أو الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر، تشكل بالنسبة للجهات عامل تخفيف للفوارق الأولية للإنتاجية. فالجهات الأكثر تقدماً تستفيد من الآثار السكونية للتخصص التجاري، ولكن أيضاً من الآثار الديناميكية الناتجة عن جاذبية الموارد المالية والبشرية حسب نموذج استقطاب معروف. ويتعبير آخر، ففي غياب سياسات جهوية، يختم هذا الكاتب، فإن الاختلافات الأولية للإنتاجية قد تعرف تقافماً.

24- Toward a territorial approach to rural development: International experiences and implications for Mexico's Microregions Strategy, by Alain de Janvry and Elisabeth Sadoulet, University of California at Berkeley, July 2004.

25- D. North, 1990, Institutions, Institutional Change and Economic Performance.

26- Growth on the Periphery : Second Winds for Industrial Regions ? Paul Krugman, 2003.

- براهين تجريبية

تجريبيا، الملاحظات الحاسمة لفائدة السياسات الجهوية هي استمرار الفوارق بين الجهات والفعالية المتجددة للأدوات الجديدة.

- بقاء الفوارق

لم تأت أي دراسة تجريبية حديثة لتأكيد تقلص الفوارق الجهوية، سواء بالدول الصناعية التي درستها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أو بدول الاتحاد الأوروبي التي تتابعها اللجنة الأوروبية، أو بالدول الكبرى الصاعدة التي حلها م. رافاليون (M. Ravallion) مؤخرا. وهذا الأخير، يكتب بأن تزايد الفوارق بالصين، بين المناطق الساحلية الغنية والمناطق الوسطى الفقيرة، يشبه ما يحصل في الدول المماثلة، كالجزر الشرقية لأندونيسيا، والشمال الشرقي للهند، والشمال الغربي لبانغلاديش، وشمال نيجيريا، وجنوب شرق المكسيك و شمال شرق البرازيل.

- الفعالية المتجددة للسياسات

بعد السياسات الجهوية لإعادة توزيع أو إعداد التراب، عممت المبادرات المركزة على التنافسية الجهوية في أشكال مختلفة، سواء بالدول المتقدمة أو بالدول النامية :

- بفرنسا، الارتقاء بالأنظمة الإنتاجية المحلية أو أقطاب التنمية²⁷ ؛
- بالمملكة المتحدة، الارتقاء بالتجمعات (clusters) وبوكالات التنمية الجهوية²⁸ ؛
- بالبلدان الآسيوية، الحواضر الكبرى المرتكزة على الموانئ ومناطقها الداخلية²⁹ ؛
- بأمريكا اللاتينية، برامج طموحة للتنمية الترابية³⁰.

ولو أننا لا نتوفر على عناصر يمكننا من تقييم هذه المبادرات، فمن الظاهر أن هناك دينامية حقيقية على هذا الصعيد.

وبتليخيص برهنتنا النظرية، يظهر بأن التنمية الجهوية المحددة من حيث التنافسية (بالمعنى الواسع الذي حدده ستوربر)، لا يمكن أن تنطلق أو تستمر دون التعبئة على الصعيد الترابي لعوامل الإنتاج، المادية منها والبشرية واللامادية، وبأن هذه التعبئة تتطلب تصور وتفعيل سياسات جهوية للتنمية. ويؤكد الواقع، واستمرار الفوارق وتجدد السياسات هذا البرهان.

27- انظر الموقع المرجعي www.competitivite.gouv.fr

28- Department of Trade and Industry (2003a)/A Modern Regional Policy for the United Kingdom. DTI, London.

29- انظر مثلا : Vision and strategies of Busan : Development of the city into an ocean capital in the 21st century : or the era of Northeast Asia, Young Lee

30- انظر الباب 4 من المؤلف المخصص لحصيلة سياسات التنمية القروية المسمى، المنشور بمناسبة البنك الدولي بإدارة دافيد دو فيرانتي سنة 2005.

ملحق 2 : التشخيصات الموضوعاتية وتقدير الرصيد الجهوي

مفهوم الرأس المال أو الرصيد

يلجأ التحليل الترايبي بشكل متزايد، وبتسميات مختلفة، إلى مفهوم الرأس مال (أو الرصيد)، كمخزون للموارد القابلة للتعبئة من أجل تأمين تنمية جهة أو ساكنة معينة. وسوف نقترح، بعد التذكير بتعريفات بعض المقاربات المرجعية، تقطيعا موضوعاتيا متكيفا مع حقل الدراسة.

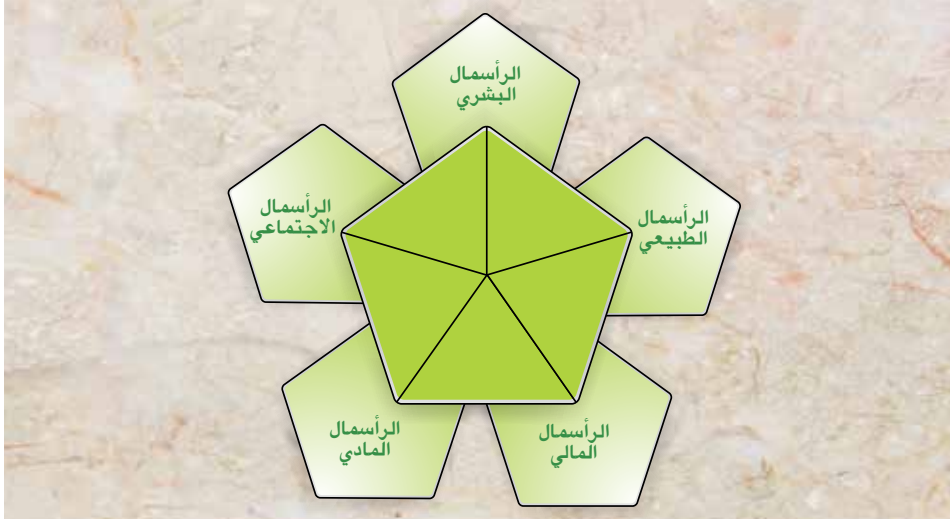
المقاربات المرجعية

- من بين المقاربات المرجعية التي تنظم تشخيصاتها حول مفهوم «الرأس مال»، احتفظنا بـ :
- مقارنة «وسائل العيش» Livelihood التي يستعملها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والتي تعتمد على مفهوم «مخمس الزوايا للموجودات أو الممتلكات» ؛
 - مقارنة برنامج «LEADER» للاتحاد الأوروبي، والتي تستند على فكرة «الرأس مال الترايبي» ؛
 - مقارنة «الرأس مال الجغرافي»، التي يطرحها منظرو فخ الفقر.

مخمس الزوايا لمقاربة وسائل العيش

لا تركز المقاربة المسماة «وسائل العيش» على المجالات الترايبي بل على السكان وتحديد مواردهم، المسماة «ممتلكات أو موجودات». وهي تستند على الفكرة التي مفادها بأن كل فرد يحتاج إلى مجموعة من «الموجودات» للحصول على وسائل عيشه : رأس مال بشري، رأس مال طبيعي، رأس مال مالي، رأس مال مادي ورأس مال اجتماعي. ومخمس الزوايا هذا يمثل التغيرات في الولوج إلى الموجودات.

رسم 3 : مخمس الموجودات



ويعني وسط مخمس الزوايا ولوجا منعما للموجودات، في حين أن المحيط يمثل الولوج الأقصى. وانطلاقا من هنا، يمكن أن نرسم مخمسات نوعية لمختلف الطوائف، والمجموعات الاجتماعية داخل المجتمعات. ويمكن لموجود مادي واحد أن يجلب امتيازات متعددة: فإذا كان شخص ما يستفيد من ولوج أكيد للأراضي (رأسمال طبيعي)، فبإمكانه أن يتزود برأسمال مالي باستعمال الأراضي لأنشطة إنتاجية مباشرة، ولكن أيضا كضمانة لرهن سلفات. كما أن الماشية قد تولد رأسمالا اجتماعيا (جاه وقرب من المجتمع) إضافة إلى استعمالها كرأسمال مادي منتج (جر حيواني) واستمرارها بذاتها في تمثيل رأسمال طبيعي. وفهم هذه العلاقات المركبة، يجب الذهاب إلى أبعد من الموجودات نفسها واعتبار الممارسات الثقافية السائدة وأصناف البنيات والمسارات التي «تحول» الموجودات إلى وسائل عيش.

الرأسمال البشري

يتكون الرأسمال البشري من الكفاءات أو المهارات، ومن المعارف، ومن القدرة على العمل ومن الصحة، وهي عناصر تمكن، مجتمعة، من إتباع استراتيجيات ومن بلوغ أهداف وسائل العيش. فبالنسبة لعائلة ما، فإن الرأسمال البشري عامل لكمية ونوعية العمل المتوفر، والذي يتغير بحسب حجم العائلة، ومستوى الكفاءات، وسمات رب الأسرة، والحالة الصحية. وتوجد العديد من المؤشرات المتعلقة بالصحة، ولو أن بعضها، كمعدل الحياة، هي ربما صعبة التقدير على الصعيد المحلي. وعوض محاولة الحصول على قياسات دقيقة، يكون من الأفيد دراسة المتغيرات.

هل لمختلف المجموعات عمر أقصر أم أطول ؟

هل جودة الخدمات الطبية المقدمة لمختلف المجموعات تختلف بشكل ملموس؟

ويمكن تقدير المؤشرات المتعلقة بالتربية بشكل أسهل. فمن اليسير تحديد عدد السنوات التي تم قضاءها بالمدرسة، أو نسبة النساء. ومن الصعب فهم الجودة، والأثر والقيمة التي تمثلها هذه السنوات بالنسبة لوسائل العيش، والعلاقة، إن وجدت، بين سنوات المدرسة والمعارف، وكذا العلاقة بين هذا العنصر أو ذاك وخصال رب الأسرة.

إن التعليم، دون شك، ليس المصدر الوحيد للرأسمال البشري المبني على المعارف. فنفس الأهمية يكتسيها فهم المعارف المحلية القائمة، وكيف يتم تقاسمها، وتميئها وأي دور تلعب.

الرأسمال الاجتماعي

التعبير موضوع العديد من النقاشات. وفي إطار وسائل العيش المستدامة، نعتبر أن الأمر يتعلق بموارد اجتماعية يستغلها الناس للأهداف المتعلقة بوسائل العيش. وهذه الموارد تنمو بواسطة :

• الشبكات والروابط، إما العمودية (محسون، زبائن)، وإما الأفقية (بين أفراد يتقاسمون نفس المصالح)، التي تقوي ثقة الناس وقدرتهم على العمل المشترك وإلى توسيع لوجههم إلى مؤسسات أكبر، كالأجهزة السياسية أو المواطنة ؛

• الانخراط في مجموعات أكثر رسمية، والذي يفضي في الغالب إلى اعتماد قواعد، ومعايير وعقوبات متفق عليها أو مقبولة عموما ؛

• علاقات ثقة، وتعامل بالمثل ومبادلات تسهل التعاون، وتقلص تكاليف المعاملات التي يمكن أن تشكل قاعدة للمبادرات.

الرأسمال الطبيعي

تستعمل الكلمة للتحدث عن احتياطي الموارد الطبيعية، التي تستخرج منها دفقات وخدمات الموارد (إعادة تدوير العناصر المغذية ومقاومة انجراف التربة، مثلا) الضرورية لوسائل العيش. وتختلف موارد الرأسمال الطبيعي كثيرا، فهي تنطلق من الممتلكات العمومية غير الملموسة (الجو، التنوع البيولوجي)، لتصل إلى الموجودات القابلة للتقسيم مباشرة من أجل الإنتاج (الغابات، التربة، الخ).

الرأسمال المادي

يشمل البنية التحتية الأساسية ومواد الإنتاج الضرورية لدعم وسائل العيش :

- تتكون البنية الأساسية من التغيرات التي تحدث في المحيط المادي من أجل مساعدة الناس على تلبية حاجياتهم الأولية ولكي يكونوا منتجين أكثر ؛
- ومواد الإنتاج هي الأدوات المستعملة من طرف الناس لكي يكونوا أكثر إنتاجا.
- وعناصر البنية الأساسية الضرورية عموما لوسائل العيش المستدامة هي :
- وسائل نقل متوفرة وبأسعار مقبولة ؛
- سكن وبنائات آمنة ؛
- تزويد بالماء وخدمات تطهير ملائمة ؛
- طاقة نظيفة متوفرة وبأسعار مقبولة ؛
- الولوج إلى الأخبار والمعلومات (المواصلات).



ساحة 16 غشت بوجدة، رأسمال مادي زادت من قيمته عمليات التجميل (إعادة التأهيل الحضري)

البنية الأساسية عموماً ملك عمومي يستعمل دون أداء مباشر. وهناك استثناءات، كالمساكن، الخاصة في الغالب، وبعض البنيات الأساسية التي نلج إليها مقابل تأدية ثمن مرتبط بالاستعمال (الطرق بأداء، مدخرات الطاقة، الخ.). أما مواد الإنتاج، فيمكن أن تكون في ملكية أشخاص أو مجموعات، أو يكون الولوج إليها بواسطة الكراء أو طرق أحدث وبتداول.

الرأسمال المالي

تشير الكلمة إلى الموارد المالية المستعملة لبلوغ أهداف وسائل العيش. وهذا التعريف ليس متيناً من نظرة اقتصادية، لأنه يشمل الدفقات كما المدخرات ويمكنه أن يساهم في الاستهلاك كما في الإنتاج. وقد تم مع ذلك اعتماده لإظهار عنصر أساسي لوسائل العيش، وهي وفرة المال أو ما يوازيه، والتي تمكن كل واحد من اختيار مختلف استراتيجيات وسائل العيش.

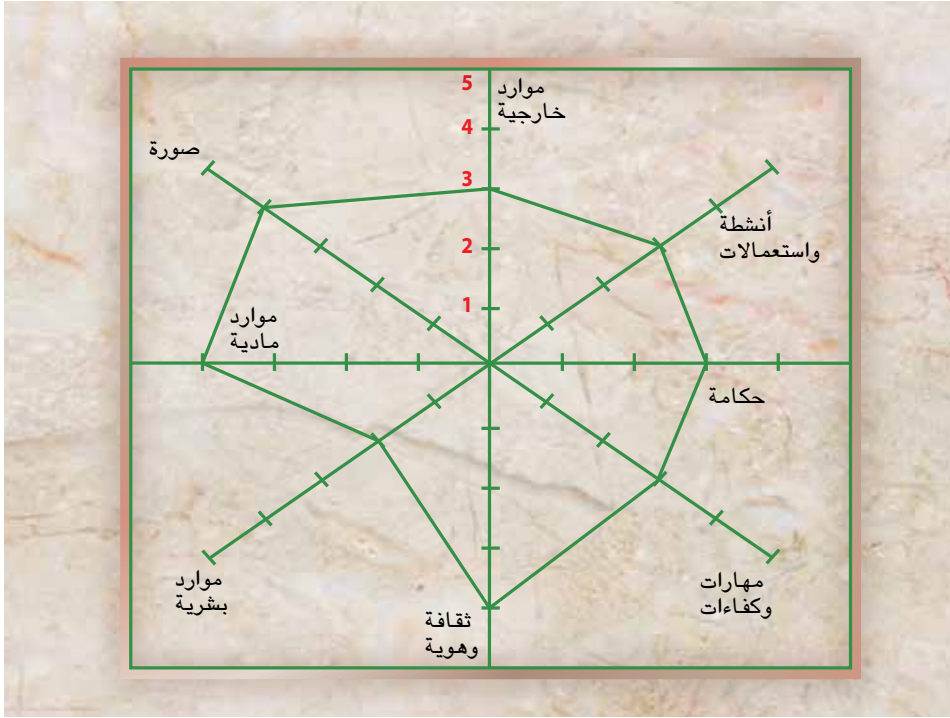
الرأسمال الترابي لبرنامج LEADER

برنامج الاتحاد الأوروبي هذا، خلافاً لمقاربة وسائل العيش، يسعى إلى إرساء استراتيجيات ترابية للتنمية. وهو يستند على فكرة الرأسمال الترابي، التي يُقترح لتقديرها 8 مكونات :

- 1- الموارد المادية وتديريها، وخاصة الموارد الطبيعية (التضاريس، باطن الأرض، الأرض، النبات والوحيش، الموارد المائية، الجو)، والتجهيزات والبنيات الأساسية، والتراث التاريخي والمعماري ؛
- 2- ثقافة وهوية التراب (القيم المتقاسمة بين الفاعلين بالتراب، ومصالحهم وعقليتهم، وأشكال الاعتراف، الخ.) ؛
- 3- الموارد البشرية (سكان التراب والقادمون للسكن فيه، والذين يرحلون عنه، المواصفات الديموغرافية والبنية الاجتماعية) ؛
- 4- المهارات الضمنية والظاهرة والكفاءات، وكذا التحكم في التكنولوجيات وقدرة البحث والتنمية ؛
- 5- المؤسسات والإدارات المحلية، وقواعد اللعبة السياسية، والفاعلون المشتركون وما يسمى «حكومة» التراب، بما فيها الموارد المالية (للمؤسسات، والمقاولات والأشخاص، إلخ.) وتديريها (ادخار، قرض، الخ.)، لأن حكمة تراب ما لا تنفصل عن استعداد الفاعلين كافة للالتزام رسمياً (تمويلات عمومية وخاصة، إلخ.) ؛
- 6- الأنشطة والمقاولات، ومستوى تركيزها الجغرافي وهيكلتها (حجم المقاولات، السلاسل، الخ.) ؛
- 7- الأسواق والعلاقات الخارجية (لا سيما الاندماج في مختلف الأسواق، وشبكات التبادل، والترويج، الخ.) ؛
- 8- الصورة التي يعكسها التراب، سواء بالنسبة للداخل أو الخارج.

ويقدر الرسم 4 الموالي الرأسمال الترابي المنجز في إطار برنامج LEADER سنة 1999، على ترابي بايرادا (Bairrada) ومنديكو (Mondego) بالبرتغال.

رسم 4 : رسامة تقدير الرأسمال الترابي



الرأسمال الجغرافي و«فخ الفقر»

يشير الرأسمال الجغرافي لعوامل التركيز الجهوي للعوامل التي تتفاوت فائدتها على النمو، بالتأكيد على خاصيات الساكنة المقيمة وعلى آثار فخ الفقر والتعزيز الذاتي. ويعيد هذا التيار الفكري اكتشاف «ما هو جغرافي» كعامل حاسم في هوية ومستقبل الأشخاص. فالبحث عن العوامل التي ستفسر «فخ الفقر» ليس إلا في بدايته. والنتائج الأولى تشير إلى عامل «نقص الاستثمار العمومي والخاص» كعامل تفسير حاسم.

ملحق 3 : وضع نموذج للاقتصاد الجهوي

الأداة الأساسية لوضع نموذج لهذا الاقتصاد هي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ونمذجة الاقتصاد الاجتماعي تمرين سيصاحب أشغال إعداد الإستراتيجية الجهوية وسيتم بالخصوص من إعداد سيناريوهات التنمية الجهوية. والأداة الأساسية هي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، التي تعرف بكونها جدولاً تقيد فيه الدفقات المحاسبية لمداخل ونفقات الاقتصاد الجهوي والذي يمكن من تجميع حسابات العناصر الاقتصادية. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بإطار محاسبي يلخص مصدر ووجهة مختلف الدفقات النقدية في الاقتصاد الجهوي. ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية :

• تشتمل على مجموعات تظهر دفقات الاستهلاكات الوسيطة، والمداخل، وعناصر الطلب النهائي والتحويلات بين العناصر الاقتصادية ؛

• تقدم تمثيلاً كميًا ملائماً ومنسجماً مع بنية الاقتصاد الجهوي لدراسة عواقب تداير السياسة الاقتصادية أو متعددة القطاعات.

وأحد ميزات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي أنها تقدم صورة كاملة للاقتصاد الجهوي وأنه يمكن أن تستخدم للحصول على مزيد من فهم بنية هذا الاقتصاد.

وعموماً، تضم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية 6 أصناف من الحسابات :

• حسابات الفروع، التي مسلسل الإنتاج الجهوي وتشير لقيمة الإنتاج (في العمود). ومصاريف الفروع الضرورية لهذا الإنتاج (في السطر) ؛

• حسابات المنتجات، التي تضع الإنتاج الجهوي الناتج عن حسابات الفروع والواردات مقابل الطلب المتكون من الاستهلاكات الوسيطة للفروع، ومن الطلبات النهائية للأسر والإدارات، ومن الصادرات ؛

• حسابات القطاعات المؤسساتية، التي تمثل دفقات مصاريف ومداخل مختلف القطاعات المؤسساتية ؛

• حسابات العوامل، التي تصف تكوين وحركة المداخل الناتجة عن مسلسل الإنتاج (تجزية العمل والرأسمال) ؛

• حسابات التراكم، التي تسمح بجرد الاستثمارات (التكوين الخام للرأسمال الثابت) التي تم القيام بها بالجهة

من لدن مجموع القطاعات المؤسساتية ومختلف مصادر تمويل هذه الاستثمارات (وهي توازي حساب الرأسمال في المحاسبة الوطنية) ؛

• حساب خارج اقتصاد الجهة، الذي يبين علاقات الجهة مع باقي البلاد وباقي العالم.

ويعطي الجدول 3 في الصفحة الموالية بنية مبسطة لمصفوفة للمحاسبة الاجتماعية حيث الملتقى غير العادم لسطر وعمود يمثل الرفقة المسجلة بين الحسابيين المرافقين.

أهم مصادر المعلومات

- صناعة المحاسبة الوطنية، كيفية مع الخصوصيات الجهوية ومع حاجيات البحث ؛
- معطيات رسمية صادرة عن مختلف الإدارات (وزارات، مكاتب، مؤسسات عمومية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الخ.) ومصالحها الجهوية ؛
- مديرية الإحصاء (مصنوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الوطني، النشرات الإحصائية، مغرب الجهات، نتائج الأبحاث حول الاستهلاك ومستوى عيش الأسر، النشاط والبطالة، الخ.) ؛
- وزارة التجارة والصناعة (تحريرات صناعية) ؛
- وزارة الفلاحة (الإحصاء العام الفلاحي، التحريات السنوية، إلخ.) ؛
- منوغرافيات ؛
- نتائج أعمال سابقة (المخطط الوطني لإعداد التراب لتقدير القيمة المضافة حسب كل إقليم، الغرف المهنية، مخطط التنمية الصناعية للجهة الشرقية، الخ.) ؛
- أشغال المجموعات الموضوعاتية في إطار هذه الدراسة.

البناء

تبنى مصنوفة المحاسبة الاجتماعية الجهوية انطلاقاً من مصنوفة المحاسبة الاجتماعية الوطنية التي تعدها مديرية الإحصاء. وتستعمل مناهج وأدوات المحاسبة الوطنية بتكييفها مع السياق الجهوي. وتهم المعلومات التي يتم التركيز عليها مستوى وبنية استهلاك الأسر، مكانة القطاعات (الفلاحي، القطاع غير مهيكلي، والعصري) في تكوين المداخل المحلية، والترابط بين فروع النشاط، ومستوى انفتاح الاقتصاد الجهوي، وكذا مصدر ووجهة دقات السلع والتحويلات النقدية.

ويجمع المنهج بين استعمال المعطيات المتوفرة على المستوى الجهوي واستعمال الينسويات المطبقة على كل الخلايا (أو الحسابات) التي تظهر أنها تتكيف معها. والمعلومات الأساسية الضرورية لإعداد الحسابات الاقتصادية الجهوية لمصنوفة المحاسبة الاجتماعية هي المعطيات الديمغرافية، والمعطيات حول البيئة وظروف عيش الأسر، وكذا المعطيات المتعلقة بالتشغيل.

المعطيات الديمغرافية

- تتعلق المعلومات الأولى الضرورية لإعداد الحسابات الاقتصادية بالسكان، لأنها تسمح بـ :
- 1- مقارنة الأحجام الاقتصادية حسب الفرد وحسب وسط الإقامة ؛
 - 2- استقراء النتائج الصادرة عن التحريات والاستطلاعات ؛
 - 3- تقدير بعض الأحجام التي تتطور بشكل متناسب مع السكان.
- وتعتبر الإحصاءات والأبحاث حول الهجرات المصادر الأولى لتحليل الساكنة. وستكون الإسقاطات الديموغرافية ضرورية كذلك.

المعطيات حول البيئة وظروف عيش الأسر

تعتبر هذه المعطيات ضرورية لتكوين فكرة عن الاقتصاد الجهوي. ويتعلق الأمر بالخصوص بالمؤشرات المتعلقة بظروف عيش الأسر، وخاصة منها الولوج للبنيات الأساسية، وللتجهيزات والخدمات العمومية الأساسية (الصحة، التربية، التطهير، الماء، الكهرباء، السكن، التجهيزات الثقافية والاجتماعية والرياضية). وتتأتى هذه المعلومات من أبحاث الاستهلاك ومستوى عيش الأسر وكذا من قواعد المعطيات الجماعية.

المعطيات حول التشغيل

رغم أن التشغيل يدخل ضمن ظروف حياة الأسر، ينبغي وصف أهميتها في بناء الحسابات الاقتصادية الجهوية، بشكل منفرد. فمن الأساسي التوفر على معطيات بخصوص التشغيل من أجل تقدير مصدر مداخيل الأسر وتحديد خصوصيات سوق العمل. وبما أن الهدف العام هو تقدير الإنتاج، فلا يمكن أن نستغني عن تقدير الساكنة النشيطة العاملة لأن كل أنشطة الإنتاج تفعل العمل. وسوف نهتم بالأشخاص العاملين ويوضعهم في العمل الذي يشغلونه.

الإقفال

إن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المحصل عليها هكذا ليست بالضرورة متوازنة، بمعنى أن المبالغ في الأسطر وفي الأعمدة لن تكون متساوية بالنسبة لكل الحسابات (فالموارد تختلف عن الاستعمالات). وبالفعل، فإن مختلف المقاربات الإحصائية المستعملة لبناء حسابات الفروع والقطاعات المؤسساتية، تترجم باختلاف بين حصيلاات مختلف الحسابات. ولهذه الغاية، فإن إعداد هذه الحسابات تصاحبها دراسة منهجية للتنافس الإجمالي للمنظومة. ويتعلق الأمر بإحداث توازن بين موارد واستعمالات الحسابات. ويتم الحصول على التوازن النهائي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية بواسطة توازن حسابات المنتجات. وبعبارة أخرى، حينما لا يتم تحقيق توازن كافة الحسابات، فإن المتغيرات غير المعروفة جيدا تشكل متغيرات تقويمية، وفي هذه الحالة، صادرات وواردات المواد وكذا التحويلات الجارية للأسر. وتمكن الدفقات الصافية مع باقي البلاد ومع باقي العالم من إعادة التوازن الجهوي.

التنظيم

إن إعداد مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي تلخيص لمجموعة من حسابات فروع النشاط، والوحدات المؤسساتية، وعوامل الإنتاج، والمنتجات، والتراكم وباقي العالم. وانسجام كافة الحسابات ينبغي أن تؤمن بشكل دائم طوال مسلسل إعداد مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. وينبغي أن يتم إقفال مجموع الحسابات الاقتصادية الجهوية بشكل دائم من أجل إعادة توجيه العمل في الوقت المناسب إذا اقتضى الحال ومناقشة فرضيات التقدير طيلة التمرين. وعندما يتم الإقفال، ينبغي الانتقال إلى صياغة صورة الاقتصاد الجهوي وترجمة المصفوفة إلى وثيقة ملخصة، قابلة للقراءة من قبل مختلف الفاعلين المحليين، وتتضمن معلومات ملخصة ومبيانات من أجل إبراز أفضل للواقع المختفي وراء الأرقام.

الاستعمال

مصفوفة المحاسبة الاجتماعية إطار ملخص مهيكلي، يمكن من قياس التجميعات الجهوية ومن فهم التفاعلات القطاعية بالجهة. وانطلاقا من هذا الإطار، يمكن بناء مجسم للاقتصاد الجهوي، من أجل استيعاب أفضل من قبل الفاعلين الاقتصاديين المحليين. وسوف تستعمل المصفوفة كأداة للاستكشاف الاستشراقي للاقتصاد الجهوي. وتتمثل أهم استعمالات المصفوفة في نماذج مضاعفات أو نماذج توازن عام. وفي إطار هذه الدراسة، ستستخدم هذه المصفوفة لتقدير الآثار التحريكية للاستثمارات على الاقتصاد الجهوي.

مضاعفات ليونتيف (Leontief)

تقيس مضاعفات ليونتيف الأثر التحريكي لطلب إضافي. وهي تأخذ بعين الاعتبار العلاقات في العالية والسافلة للإنتاج: تلك الناتجة حصريا عن الاستهلاكات الوسيطة.

مضاعفات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

كما بالنسبة لمضاعفات ليونتيف، فإن نشاطا ما ستكون له آثار تحريكية على الاقتصاد الجهوي أو ستكون محركا بنفس القدر (أو أيضا نشاطا أكثر اندماجا)، إذا كانت تدميتها تسمح بتوسع الأنشطة الأخرى وازدياد مداخيل الساكنة الجهوية. فإذا، فهي تتطلب استهلاكات وسيطة تنتج محليا، كما تنتج استهلاكات وسيطة للفروع الأخرى للإنتاج ومداخيل في إطار الأنشطة المنبثقة محليا. فمضاعفات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، أو مضاعفات الأنشطة المحركة، تمكن من التعرف على هذا الواقع.

ومضاعف الأنشطة المحركة هو قيمة حجم (الإنتاج، القيمة، التشغيل) المقامة على مستوى مركب على قيمة نفس هذا الحجم في النشاط المباشر. مثلا، إذا كان مضاعف القيمة المضافة في المركب الابتدائي 2,5، فإن خلق درهم في الفلاحة سينتج عنه 1,5 درهم في الأنشطة المرتبطة في العالية والسافلة على الصعيد الجهوي. كما أنه إذا كان مضاعف التشغيل في الأنشطة الابتدائية هو 4، فإن إحداث شغل في الفلاحة يولد 3 وظائف في الأنشطة في العالية والسافلة خارج المنطقة المدروسة أو إذا كانت المداخيل الناتجة تهرب خارج هذه المنطقة، وإذا كانت تستعمل لشراء مواد مستوردة.

الفرق بين مضاعفات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومضاعفات ليونتيف

لقد رأينا بأن مضاعفات ليونتيف تأخذ بعين الاعتبار حصريا الاستهلاكات الوسيطة لقطاعات النشاط. غير أن ارتفاع الإنتاج، نتيجة تزايد الطلب، ينتج عنه أيضا ارتفاع في العمل والرأسمال المستعملين. وهكذا، فإن المداخيل المولدة تتضاعف، وكننتيجة لذلك، يحصل ارتفاع جديد للاستهلاكات الوسيطة والنهائية. ومن جانب آخر، تفترض هذه المضاعفات بأن الاقتصاد مقفل. غير أن الاقتصاد الجهوي اقتصاد منفتح على باقي البلاد وعلى باقي العالم. وبعض الاستهلاكات الوسيطة أو النهائية تستورد من الخارج، وجزء من الإنتاج يصدر نحو الخارج. وهي تحسب عبر نماذج، تتطلب عددا من الفرضيات :

- 1- تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات مع الخارج أو المبادلات (الاقتصاد الجهوي ليست مقفلا)،
- 2- أنشطة الإنتاج يعززها الطلب، أي أن الطلب يفرز العرض (فليس هناك إذا أي عائق إنتاجي)،
- 3- الأثمان لا تأخذ بعين الاعتبار (بعدم الاكتراث بأثر ثمن ارتفاع الطلب، نضع ضمنا فرضية أن العرض الجهوي أو الوطني للسلع والخدمات لا يتمدد تماما)،
- 4- الارتباطات بين الإنتاج والمداخيل في العالية والسافلة تأخذ بعين الاعتبار.

ملحق 4 : تقنيات المشاركة

من أجل مشاركة حقيقية لمختلف الفاعلين، نفعل مقارنة نوعية للعمل ضمن مجموعات، في إطار مسلسل تشاوري مركب، يمزج بين المقاربات التربوية والموضوعاتية، وباشترك كافة الفاعلين.

مقاربة العمل في إطار المجموعات

إن المقاربة التشاركية للعمل توفر الوسائل التقنية والتعليمية التي تسهل التكوين، والتدرج، والتكوين المستمر المهني وتبادل الخبرات، ولكن أيضا كل مسلسل التحليل، واتخاذ القرار والتخطيط ضمن مجموعة، يجعل مختلف هذه المسارات أكثر شفافية وفعالية. وهذه المقاربة تطور في إطار ورشات، تختلف مدتها من ساعات قليلة ربما موزعة على عدة لقاءات (مثلا في مسلسل اتخاذ القرار) إلى عدة أيام أو أسابيع (في إطار تكوين ودورة تكوين). والورشة خلافا للدرس والمحاضرة، هي «مكان للبناء»، يقدم فيه كل شخص حاضر «لبنته» في البناء المشترك. وهكذا، فإن المرحلة الأولى للورشة هي التحديد الجماعي للهدف المشترك والقواعد التي ستتقيد بها المجموعة لبلوغ هذا الهدف.

الأثار المرغوبة	يمكن للمشاركين أن يعبروا بحرية	يُشجع الابتكار لدى المشاركين	التواصل فعال	نتائج القرار المتخذ تعكس رأي المشاركين
	يتخذ المشاركون قراراتهم ويتحملون مسؤولياتهم	يحفز المشاركون ويعبئون للعمل	ليست هناك تراتبية، فكل واحد يشارك بنفس الصفة	

وتوصف مختلف عناصر هذا النهج، التي هي التسهيل، والإظهار، والتناوب بين العمل في جمع وعمل المجموعات، ما يلي.

التسهيل / التعديل

المعدل أو المسهل

المعدل هو الشخص الذي يوجه المجموعة خلال مسلسل الورشة ويساعدها على استعمال الأدوات التي في حوزتها. وله إذا بالخصوص مهمة دعم منهجي. والتوجيهات التي يقدمها المعدل لا تهم مباشرة المحتوى المطور خلال الاجتماع، ولكن الأدوات المنهجية. إن المعدل مسهل: فهو يقترح على المجموعة سبيلا لبلوغ الهدف الذي حددته المجموعة بنفسها. وبذلك، عليه أن يعرف دوره جيدا ويحدد بوضوح حقل عمله. ولكي يعتبر من قبل المجموعة كدعم منهجي، لا ينبغي أن يقدم رأيه وأن يتدخل في محتوى النقاش، إلا لإبراز تناقضات، وأشياء مكتومة. لذا، ودون أن يكون بالضرورة مختصا في المجال، عليه أن يتوفر على بعض المعارف الأساسية حول الاجتماع الذي سينشطه.

الأشخاص الموارد، الخبير التقني

في وضعنا في مجال التخطيط، يكون خبير أو خبيرين حاضرين من أجل تقديم المعلومات الضرورية لإغناء الأفكار، ولكن أيضا لإبراز رهانات المنطقة المعنية، أو أخيرا لتسهيل تحديد معايير الاختيار من أجل اتخاذ قرار حينما يكون ذلك ضروريا. والخبير التقني لا يحل محل المشاركين في اتخاذ القرار، ولكن يغني النقاش بتقديم معلومات تقنية، ويقدم رأيه حول الرهانات والاختيارات، ولكنه لا يقود المسلسل.

الإظهار

الإظهار هو تمثيل التفكير، أو النقاش، أو القرارات المتخذة من طرف المجموعة. وإعطاء النقاش والتفكير بعده المرئي يمكن من :

- أخذ رأي كل واحد في الاعتبار ؛
- تنظيم وتوضيح النقاشات، والتدخلات والمساهمات ؛
- «تجسيد» أصل المسارات الجماعية والقرارات المتخذة ؛
- من تعزيز وقعه وحفظه لدى المشاركين ؛
- إعداد جماعي للوثيقة، وتقرير الاجتماع بصورة شفافة.

تناوب العمل في إطار جمعية عامة والعمل في المجموعة

في إطار المجموعة، سوف نبحث على تناوب بين فترات عمل في مجموعة أو جمعية. والهدف هو تقوية فعالية العمل ضمن مجموعة بإعطاء إمكانية تعميق بعض المواضيع، أو بدراسة مواضيع مختلفة بشكل «مواز». والجمعية ومجموعات العمل هي طرفين للعمل لها أهداف ووظائف مختلفة : وهي تتكامل.

الجمعية العامة هي اللحظة المفضلة من أجل :

- تقديم موضوع ؛
- جرد للأفكار، والآراء، والاقتراحات... ؛
- تشارك نتائج مختلف مجموعات العمل ؛
- مناقشة كافة النتائج واستكمالها عند الاقتضاء ؛
- اتخاذ القرارات المتعلقة بمجموع الحاضرين ؛
- التصديق على القرارات المتخذة بصورة مشتركة أو في إطار مجموعات العمل ؛
- إعطاء تعليمات من أجل عمل في إطار مجموعات.

ينصح العمل ضمن مجموعات من أجل :

- تبادل مكثف ؛
- تعميق وتحليل المواضيع ؛
- معالجة مواضيع ذات أهمية خاصة ؛
- إمكانية التبادل الحر في حالة وجود وضعية تراتبية خلال الجلسة العامة ؛
- إمكانية معالجة عدة مواضيع بشكل متواز ؛
- إعداد مقترحات.

الجزء الأول : تحديد المحاور الاستراتيجية

يقدم هذا الجزء المرحلة الثانية من الدراسة المتعلقة بتصوير وإعداد إستراتيجية التنمية للجهة الشرقية للمملكة. وهو يخصص لصياغة المحاور الإستراتيجية ذات الأولوية للتنمية الجهوية. ويأتي هذا التقرير إذا بعد الموافقة على التشخيصات. وسيخصص تقرير المرحلة الثالثة والمرحلة الأخيرة لبرمجة الأعمال المحددة في إطار هذا العمل.

لقد عرفت الجهة الشرقية، إثر المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية لسنة 2003 بوجدة، تطورات ملموسة في مجالات بالغة الأهمية وهي البنيات الأساسية، والمشاريع الاقتصادية الكبرى، والتعمير والتنمية البشرية. ويكمن طموح هذه الدراسة في متابعة هذه الطريق، وتحديد جيل جديد من المشاريع تتحرك حول محاور تنموية تعكس التقدم المحقق والنواض الجديدة لتنمية راسخة في المجالات الترابية. وفي هذا الصدد، يؤكد التقرير الأخير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأن: «تركز الاستثمار والموجودات وحدها لا تكفي. ويبدو أن الأساسي هو الطريقة التي تستعمل بها الموجودات، والتي تتحاور بها الجهات المعنية، والتي تستغل بها التآزرات بمختلف الجهات. فلا يبدو أن السوق يعطي دائما أقصى قيمة لهذا المؤهل وحده»².

بعد تقديم مقتضب للجهة، يعالج هذا الجزء، في شطر أول السياق الاستراتيجي ومستوى أداء الجهة، وتتم دراسة السياق من حيث الموارد الداخلية (على أساس مكامن القوة والضعف) والعوامل الخارجية (المحللة من حيث الفرص والتحديات). وتتم دراسة مستوى أداءات الجهة من زاوية النمو الاقتصادي، والمداخيل، وإحداث مناصب الشغل ومؤشرات التنمية البشرية.

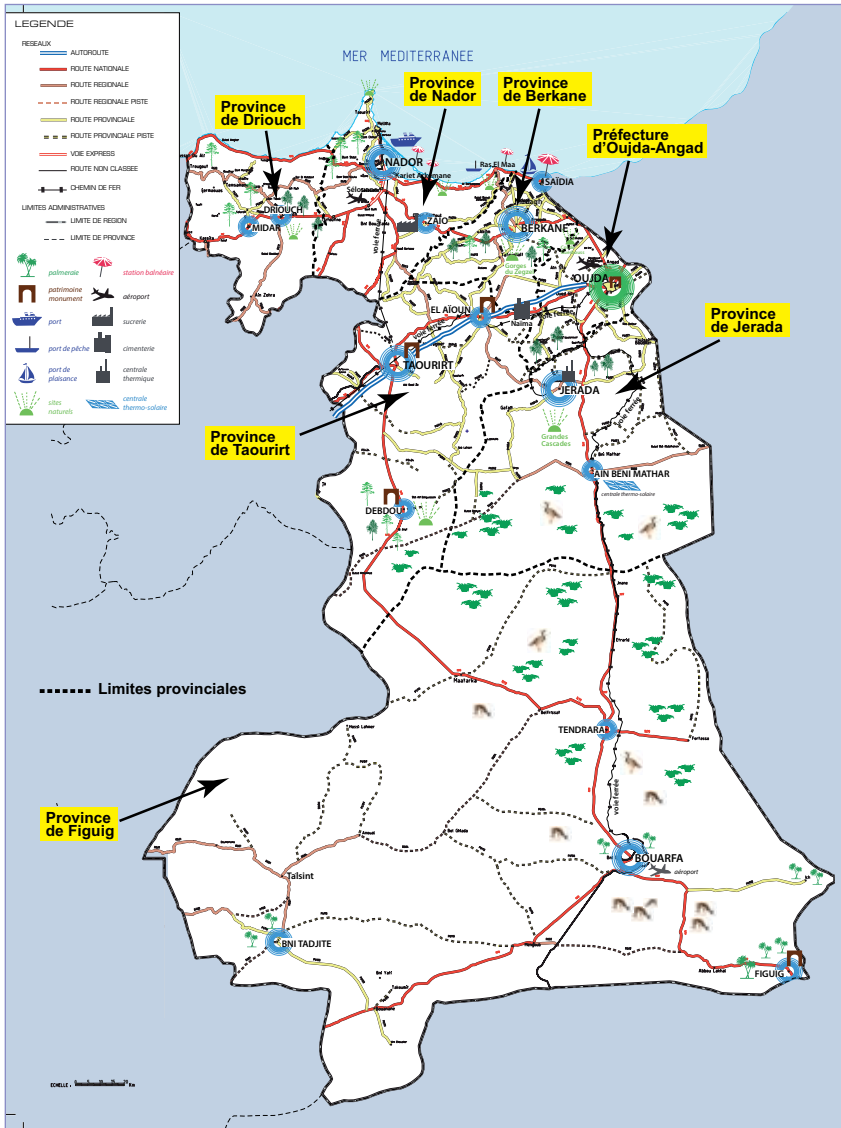
ويقترح الفرع الثاني رؤية بالنسبة للجهة وفق دعومات، ومحاور وبرامج. وتغطي الدعامين الأولين البعد المجالي والبعد البشري للتنمية. وكل دعامة تضم مجموعة من الاستراتيجيات المستندة على «تقاطع» بين عناصر المحيط الخارجي والموارد الداخلية. ويتكون كل واحد من هذه المحاور من مجموعة من البرامج المكونة من مشاريع متعرف عليها من لدن الفاعلين المحليين وأعمال تكميلية ناتجة عن خلق تناغم بين البرامج والرؤية المحددة لفائدة الجهة.

أما الدعامة الثالثة، فتجمع أعمال الدعم ذات الطابع العرضاني.

1- البند الأول من قانون الإحداث يوضح بأن: «الوكالة تقوم في حدود مجال اختصاصها الترابي المحدد في الفصل 2، بدراسة واقتراح برامج اقتصادية واجتماعية للسلطات المختصة، مبنية على استراتيجية شمولية ترمي إلى الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة المعنية وإدماجها في النسيج الاقتصادي الوطني، والمغاربي والمتوسطي»
2- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2009، «الاستثمار من أجل النمو: بناء جهات مبتكرة»، التقرير الأساسي، ص. 13.

الباب الأول : الجهة الشرقية

تمثل الجهة الشرقية، بمساحة 82 820 كيلومتر²، أزيد من عشر التراب الوطني (11,6%) لسكانه تبلغ مليوني نسمة (6,4% من ساكنة المملكة). وهي مقسمة إداريا إلى عمالة (وجدة-أنجاد) وستة أقاليم (دريوش، المحدث سنة 2010، والناظور، وبركان، وتاوريرت، وجردة وفجيج). وبوجودها في شمال شرق المملكة، فإن موقعها يعتبر استراتيجيا في الفضاء المتوسطي والمغاربي، سواء بقربها من أوروبا (200 كيلومتر فقط من إسبانيا) أو بجوارها للجزائر.



مناخ الجهة من النوع المتوسطي، يتميز بأجواء جد مختلفة : شبه قاحلة بالشمال، ونصف رطبة بالجبال المتوسطة، وقاحلة في ممر تاوريرت - العيون - وجدة وعلى النجود العليا و، أخيرا، صحراوية في المناطق الجنوبية.

ويمكن أن تصنف كمنطقة متوسطة «كبيرة» بمسار حديث يدل على التقدم الذي يستحق الإشادة ولكن يؤكد حاجياتها للمواكبة.

جهة متوسطية كبيرة

فضلا عن خاصياتها الجغرافية، تُعرف الجهة بكثافة المبادلات التي تؤمنها بين صفتي الفضاء المتوسطي وبتنوع مجالاتها الترابية.

الهوية الجغرافية للجهة

الهوية الجغرافية للجهة ناتجة عن خصوصية الوحدات المرفولوجية، والبصمة القوية للمناخ المتوسطي حتى في القطاعات القاحلة أكثر، وبالوحدة التي يوفرها نهر ملوية وبالتواجد القوي للواقع الحدودي :

• تأوي الجهة السلاسل الجبلية الثلاثة الأهم للمغرب والتي تغيّر طابعها هنا (الريف يفقد من علوه واصطفافه ويأخذ شكل أكثر كثافة، في حين أن الأطلس المتوسط ينشط إلى وحدات صغيرة -المسكوط، بني زناسن، وسلسلة تاوريرت - جرادة - تفصلها سهول، بينما يحتفظ الأطلس الكبير على اصطفافه، لكنه يصبح سلاسل صغيرة تطل على السهول المرتفعة) ؛

• بعدها المتوسطي أساسي، حيث يطبع المناخ والنبات في الشمال، مع الحفاظ على تأثير على باقي التراب حتى الجنوب ؛

• نهر ملوية، يمثل موردا مائيا أساسيا يوحد الجهة حول الضفتين وتضامنا للعالية والسافلة ؛

• لقد طبعت الحدود الجهة الشرقية وسوف تطبع في الغالب مستقبليها.

قرب إسبانيا وأوروبا تُعاش اليوم كورقة رابحة أساسية، وغدا، سيخلق القرب مع الجزائر أرضية لبناء دائم للمغرب العربي.

وظائف الجهة

إن مساهمة الجهة في بناء جسور بين أمم الفضاء المتوسطي، والفضاء الأورو إفريقي حاسمة وتبني على تقاليد تاريخية متميزة :

• تشكل الجهة ملتقى للتواصل والمبادلات بين إفريقيا وأوروبا، كما يدل على ذلك وزن التجارة، ودفقات الزوار، واستمرار دفقات الهجرة والوزن المتزايد للدفقات المالية ؛

• تزخر بالمواقع المحملة بتاريخ مشترك بين شعوب صفتي البحر الأبيض المتوسط، والمشكلة لـ «ذاكرات» جماعية.

التنوع

يشكل التنوع الداخلي للموارد الطبيعية والرصيد الاقتصادي والاجتماعي خصوصية مشروع التنمية لهذه الجهة :
• تتكون الجهة من ثلاث وحدات جغرافية (سهول ملوية الوسطى والساحل، النجود العليا، المجال الجبلي لبني زناسن ؛

• تضم الجهة مجالات ترابية قليلة السكان، وهي من بين الجماعات التي تحظى بعناية أقل بالمملكة وبمجالات ترابية كثيفة السكان تتميز بتفاوتاتها الاجتماعية، والمتمركزة حول أهم الأقطاب الحضرية ؛
• في هذه الظروف، لا يمكن للوحدة الجهوية أن تؤسس على انسجام افتراضي، ولكن على وحدة مصير مبني على تكاملات وعلى عزيمة الفاعلين المحليين في استخلاص أحسن الفوائد.

جهود مشهودة وحاجيات للمواكبة

إن التقدم الحاصل خلال السنوات الأخيرة في مجال النمو الاقتصادي، والمداخيل والتشغيل، هو ثمرة تعبئة قوية للسلطات العمومية ترمي إلى تجديد عميق لجاذبية الجهة، خاصة عبر مجموعة من المشاريع الهيكلية المركزة على :

- قطاعات جديدة تتوفر على امتيازات مقارنة بالجهة (السياحة، الطاقة والخدمات) ؛
- تحويل أو تحديث قطاعات تقليدية (الفلاحة، الصناعة، البناء) ؛
- تطوير البنيات الأساسية (الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات) ؛
- القدرة على مواجهة إشكاليات التنمية الحضرية والقروية ؛
- الشروع في مشاريع كبيرة تهدف إلى محاربة الفقر والإقصاء في إطار المبادرة الوطنية للتنمية الجهوية.

ولكي تأتي هذه الدفعة العمومية أكلها على صعيد إحداث مناصب الشغل وتقليص الفوارق الترابية، من الضروري مواكبة الأوراش الكبرى الجارية، بواسطة إستراتيجية تنموية متجدرة في المجالات الترابية للجهة وقادرة على تثمين المؤهلات المحلية لخلق الثروة بشكل مستدام. وتتطلب هذه الاستراتيجية، بدورها تعبئة فاعلة للفاعلين المحليين الذين يوسعهم أن يعتمدوا على مواكبة «خارجية» ذات جودة، تتجسد في شراكة حول مشاريع ملموسة تحمل رؤية ترابية.

وتؤسس هذه التعبئة، أولاً، حول تشخيص استراتيجي متقاسم، يتم التذكير بأهم استنتاجاتها في ما يلي.

الباب الثاني : السياق و مستوى الأداء

إن فهم السياق الإستراتيجي يمكن من تفسير مستويات الأداء الأخيرة للاقتصاد الجهوي ثم، على هذا الأساس، تحديد العناصر الأساسية لمصفوفة SWOT، ومن هذه المصفوفة استخلاص المحاور الإستراتيجية لتنمية الجهة.

جدول 1 : ملخص عناصر المصفوفة SWOT

(+) عناصر القوة	(-) عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> ارتباطات لوجيستكية ذات جودة. موارد مالية وافرة. مستويات أداء جيدة في مجال النمو الاقتصادي. 	<ul style="list-style-type: none"> تأخرات في مجال التنمية البشرية بالعالم القروي. موارد بشرية ذات إنتاجية قليلة ونظام تربوي ذو مردودية ضعيفة. موارد طبيعية قيد الاستنفاد.
(+) الفرص	(-) التهديدات
<ul style="list-style-type: none"> استعداد للاستفادة من النموذج المغربي الجديد للنمو. مشاريع وطنية قطاعية في مهن الجهة. برامج وطنية لتأهيل المجالات الترابية. برامج وطنية للتنمية البشرية. برامج للتعاون الدولي في قطاعات الإقتصاد الجديد 	<ul style="list-style-type: none"> تخصصات قطاعية تخضع إلى منافسة دولية قوية. حواضر مغربية تتمتع بدينامية تحملها آثار التجمع. مخاطر وشكوك بسبب التغيرات المناخية والعولمة.

السياق الإستراتيجي

يفرض التحليل تقدير العوامل الداخلية (الموارد الطبيعية، واللوجيستكية والمالية) والعوامل الخارجية (السياسات الوطنية أو المتغيرات على الصعيد الدولي) التي تؤثر على مؤهلات التنمية بالجهة.

العوامل الداخلية

أبرز تحليل العوامل الداخلية تطورات ايجابية وكذا نقط نقص :

• لقد تم تسجيل تطورات ايجابية في مجال الجاذبية، بفضل الاستثمارات العمومية في مجال اللوجيستك، وإعادة التأهيل الحضري وتحسين صورة الجهة، والتي سهلت تعبئة الموارد المالية، أو المشاهد الطبيعية أو الثقافية، التي كانت «مختبئة» أو مستثمرة بشكل غير كافي إلى حد الساعة، وذلك في إطار مشاريع سياحية وفلاحية كبرى، بالخصوص :

• يشكل تدبير الموارد الطبيعية (نفاذ مدخرات المناجم، ندرة المياه، عدم تجدد الموارد السمكية) والاستعمال المنخفض للموارد البشرية (هجرة انتقائية، تشغيل غير مهيكلي³) أهم نقط ضعف الجهة.

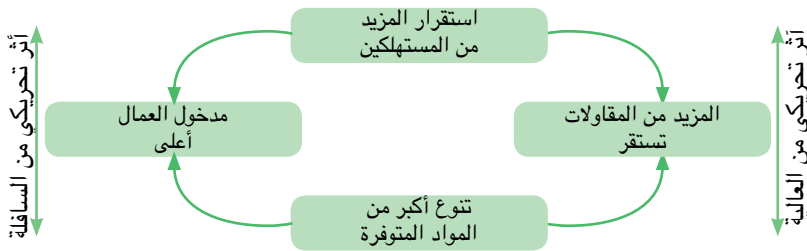
3- دينامية التدارك، التي انطلقت بفضل الاستثمارات العمومية التي أنجزت، كانت سريعة في مجال النمو والمداخيل، لكنها كانت أقل سرعة بخصوص التشغيل الذي ما زال جزء هام منه يمارس في القطاع غير المهيكلي.

عوامل المحيط الوطني

هم تحليل المحيط الوطني السياسات الوطنية، والبرامج القطاعية والإصلاحات ذات الطابع العرضاني. ومن حيث الفرص، فإن النموذج المرتكز على الاستثمارات الخارجية المباشرة بشراكة عمومية على الأصدعة القطاعية (السياحة، الصناعة، الفلاحة، التجارة، الصناعة التقليدية، الصيد، اللوجستيك، الطاقة والماء، والمقاولات المتوسطة والصغرى، والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الجديدة) يناسب انتظارات الجهة. وقد تم تعزيز هذه الفرص بعدم تمرکز القرارات المتعلقة بالارتقاء بالاستثمارات الخاصة، وإنشاء وكالات متخصصة مكلفة بتفعيل مشاريع مهيكلة وباللجوء إلى أنظمة الاتفاقيات التي تفرض تعدد المتدخلين على الصعيد الترابي. وإعادة توجيه السياسات العمومية⁴ نحو الأشخاص الأكثر فقرا (مساعداً مباشرة مشروطة)، والأشخاص المعتمدين على وسائل عيش غير منظمة (أنشطة منظمة مدرة للدخل)، والشباب الحامل لشهادات والذي يجد صعوبات في الإدماج (تقوية مهنية سياسات الإدماج التي تضطلع بها الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات) والأشخاص الذين لا يستفيدون من تغطية صحية (التأمين الصحي الاجباري، نظام المساعدة الطبية) وبشكل عام بالتغطية الاجتماعية للأجراء (الحوار الاجتماعي، مشروع منح البطالة) توفر رافعات مواكبة ضرورية لتدبير الانتقال الاجتماعي الذي يفرضه مشروع التنمية الجهوية.

ومن بين التهديدات المرتبطة بالاقتصاد الوطني، نشير إلى أن محافظة تخصصات الجهة تضم مشاريع معروضة بشكل واسع للمنافسة الدولية، سواء السياحة الشاطئية، أو الفلاحة التصديرية. وهذا التهديد يتزايد حينما تساعد آثار «التجمع» متوقع الاستثمارات في الحواضر الكبرى (الدار البيضاء، الرباط، طنجة، أكادير، مراكش، فاس). وينتج تركيز النشاط الاقتصادي أساساً عن الامتيازات المرتبطة باقتصاديات التجمع. فالأشخاص يرغبون في العيش في الأماكن التي تتمركز فيها المقاولات وبالتالي إمكانات التشغيل. والمقاولات تريد أن تستقر في المكان الذي يوجد فيه طلب (وإذا ساكنة) هام، في المكان الذي يعلمون أنهم سيجدون فيه خزاناً كبيراً من اليد العاملة، ومزودين وزبائن مستقرين كامنين. وتفسر نظريات الاقتصاد الجديد لماذا وكيف تصبح التجمعات أكثر جاذبية يوم عن يوم (انظر ما يلي).

رسم 1: آثار التجمع المرتبطة بحجم الحواضر



4- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة في ماي 2005، تشكل تغييراً مفاهيمياً أساسياً في تسيير السياسات العمومية للتنمية الاجتماعية والبشرية. وهذا الورش الملكي، يركز على 3 برامج هادفة تتعلق بمحاربة الفقر في الوسط القروي، ومحاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري ومحاربة الهشاشة وبرنامج عرضاني معد لتمويل عمليات ذات أثر قوي على التنمية البشرية خاصة بالجماعات القروية والأحياء الحضرية غير المستهدفة.

عوامل المحيط الدولي

إن العلاقة بالمحيط الدولي يطبعها انفتاح الاقتصاد الوطني (بما فيها تعدد اتفاقيات التبادل الحر) والوزن النوعي للسياق الأورو متوسطي، وهو عامل انتقاء لمشاريع التنمية في مجموع المملكة، وخاصة المجالات الترابية الحدودية كالجبهة الشرقية :

• في هذا السياق، يمثل الإطار الأورو متوسطي فضاء لمنافسة مكثفة بين الجهات من أجل استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة مع الصعود القوي للدول الشرقية ودول جنوب - شرق المتوسط، بما فيها استعمال الإغراق الاجتماعي والضريبي ؛

• وفي المقابل، فإن سياسات التعاون التي ينشرها الإتحاد الأوروبي تفتح آفاقا للنمو، لا سيما عبر برامج التعاون شمال - جنوب (شبكات النقل، والطاقة، والطاقت المتجددة، والماء والبيئة) وإثر الولوج إلى الوضع المتقدم (خاصة في المجال العلمي والجامعي).

مستويات الأداء

لقد أعطت عوامل تطور المحيط الاستراتيجي للجهة انطلاقة جديدة للنمو بالجهة ومكنت من تدارك جزئي للمؤشرات السوسيو - اقتصادية. وقد أخذت الجهة طريق النهضة بالمقارنة مع الوضعية التي كانت سائدة قبيل المبادرة الملكية التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة في مارس 2003.

والمؤشرات الاقتصادية أسفله تتعلق بدفقات الاستثمار، وبالنمو، وإحداث الشغل، ونفقات الأسر، ووزن القطاع غير المهيكل، وكذا مؤشرات التنمية البشرية :

• لقد ارتفعت دقات الاستثمار، لتنتقل نسبة الاستثمار (الحصة في الناتج الداخلي الخام) من 20% إلى 35% وتعطي دينامية اقتصادية تقطع مع التوجهات السابقة. وهكذا، بلغت الإستثمارات العمومية (ميزانية الدولة والمقاولات العمومية) سنة 2010، بالجهة، 8,1 مليار درهم، مقابل مجموع وطني يصل إلى 121 مليار درهم، مما يضع الجهة في الصف الخامس وراء الرباط - سلا - زمور - زعير، والدار البيضاء الكبرى، وطنجة - تطوان ومراكش - تانسيفت - الحوز ؛

• وإذا ما قيس بتطور الناتج الداخلي الخام للفرد، فإن مستوى الأداء الجهوي يقع نقطة واحدة أعلى من المتوسط والوطني في الفترة 2000-2007، حيث النمو المراكز تجاوز 50% بالدرهم الجارية (وتيرة التدارك تحترم القاعدة المعلنة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الدراسة حول محددات النمو الجهوي⁵، والتي مفادها أنه « ينبغي انتظار 3 سنوات قبل أن يكون للبنيات الأساسية وللرأسمال البشري وقع ايجابي على النمو» ؛

• تم تقدير الناتج الداخلي الخام بـ 31,7 مليار درهم، مع هيمنة القطاع الأولي، يليه القطاع العقاري وخدمات المقاولات، والصناعة والتجارة ؛

• تم تقدير المساهمة في خلق ثروات البلاد بـ 5,2% في المتوسط (مقابل 6,4% من السكان)، مما يظهر ضعفا في إنتاجية العمل بالجهة (القطاع الوحيد الذي تتجاوز فيه حصة السكان هو قطاع البناء والأشغال العمومية ؛

• وفي مجال التشغيل، تداركت الجهة جزءا من تأخرها بين 2004 و2008 وترجم تحسن آفاق التشغيل بتحسين لمعادلات النشاط بالوسط الحضري بـ 2,6 نقطة، مقابل انخفاض معدله 0,8% بالنسبة لمجموع البلاد (دينامية ترجمت بوتيرة إحداث مناصب الشغل تتجاوز المتوسط الوطني بـ 0,5% سنويا) ؛

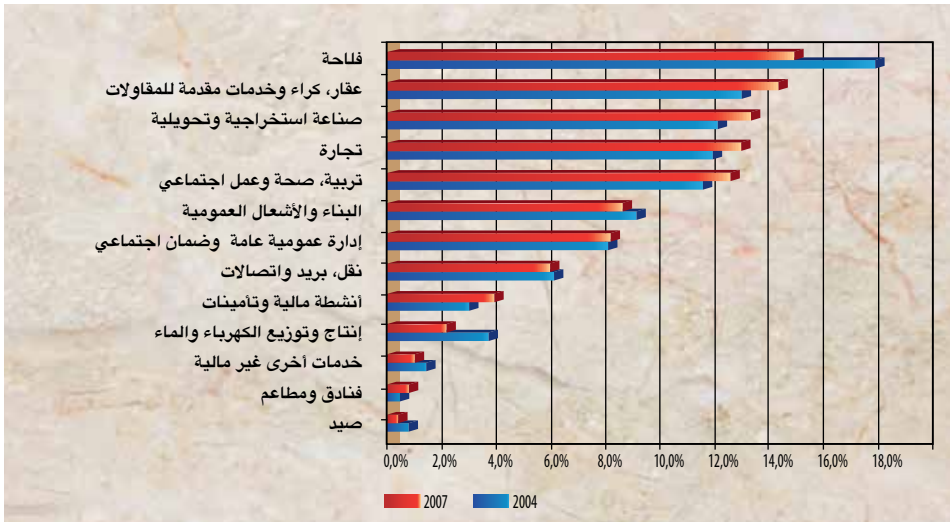
5- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2009، «الجهات والنماء: تحليل للمنحنيات».

رسم 2 : تطور الناتج الداخلي الخام حسب الفرد بالجهة الشرقية بالدرهم الجارية



المصدر : مديرية التخطيط، وزارة الاقتصاد والمالية

رسم 3 : التركيبة القطاعية للناتج الداخلي الخام الجهوي

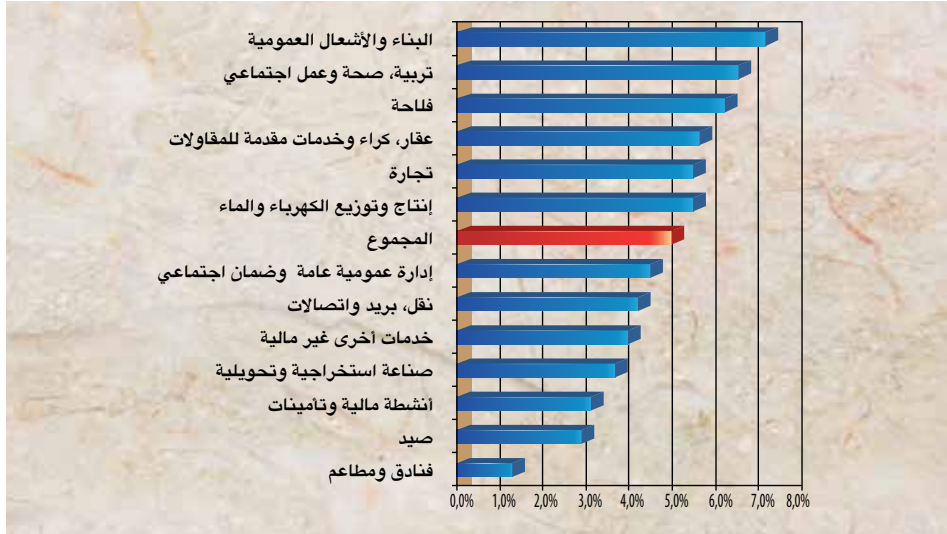


المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

• في ما يخص مصاريف الأسر وبشكل غير مباشر المداخيل، فقد انتقل المتوسط الجهوي للجهة الشرقية، من 6 900 إلى 11 200 درهم للشخص في السنة بين 2001 و2007، وانتقلت الجهة مقارنة مع جهات المملكة الأخرى من الرتبة 11 سنة 2001 إلى الرتبة 6 سنة 2007، في حين انتقل ينسوب متوسط النفقة بالجهة الشرقية على متوسط النفقة بالمغرب، من 0,83 سنة 2001 إلى 0,99 سنة 2007 ؛

• ويتأكد هذا التوجه بتقلص حصة الجهة في الأنشطة غير المهيكلة، حيث أن حصة الجهة انخفضت بزهاء نقطة واحدة بين 1999 و2007، حيث انتقلت من 8% إلى 7,1%.

رسم 4 : مساهمة الجهة في الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

جدول 2 : تطورات مؤشرات التشغيل

TAAM	إحداث مناصب الشغل (2008/2004)	2008	2004	
3,9%	44 539	316 235	271 696	الجهة الشرقية
3,4%	629 398	5 013 295	4 383 897	المغرب

المصدر : مديرية الاحصاء

جدول 3 : تطور عدد وحدات الإنتاج غير المهيكل

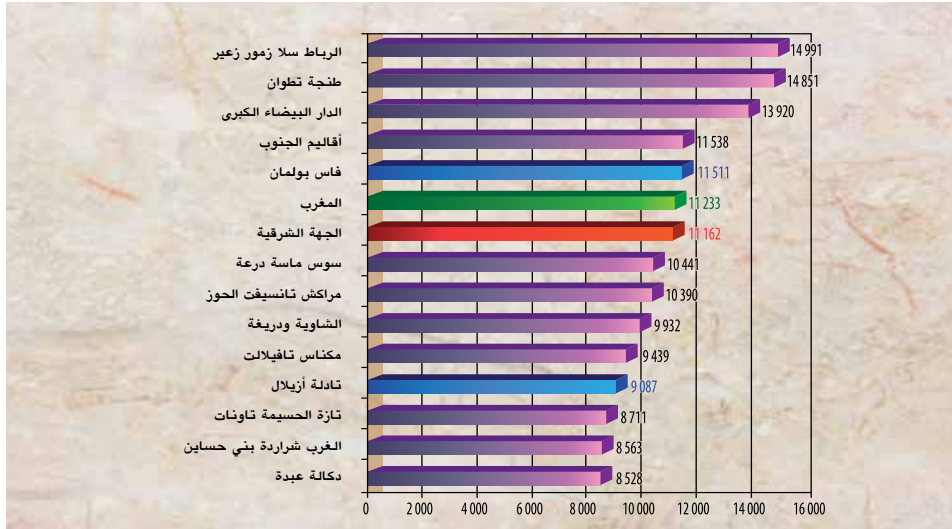
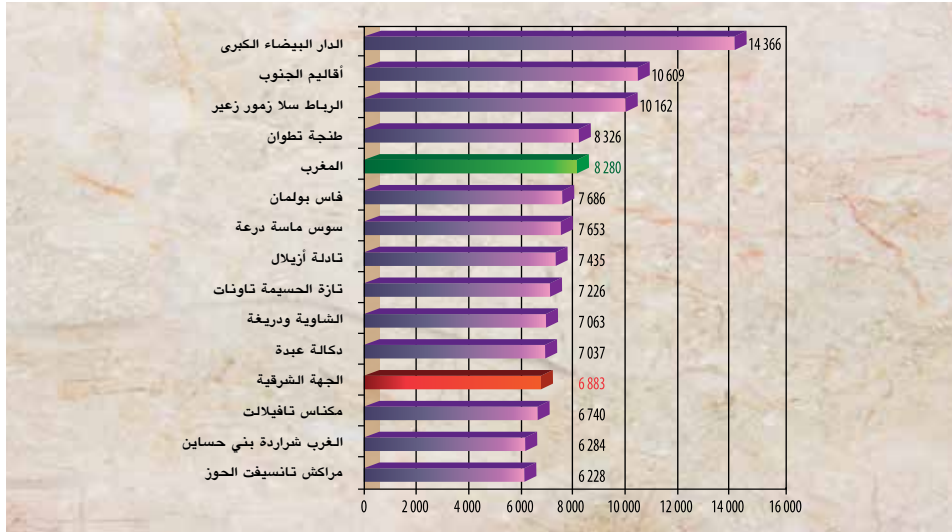
التغيير 2007/1999	2007		1999		
	الحصة (%)	العدد	الحصة (%)	العدد	
11,6%	7,1	110 069	8,0	98 671	الجهة الشرقية
25,7%	100,0	1 550 274	100,0	1 233 240	المغرب

المصدر : مديرية الاحصاء

وهذا التطور الإيجابي (في مجالات النمو، وإحداث مناصب الشغل، والمداخيل والتحول المنتج) لم يصاحبه تطور مماثل لمؤشرات التنمية البشرية (التعليم، الصحة والتنمية البشرية عموماً)، وخاصة في الوسط القروي.

وفي ميدان التعليم المدرسي، عرف عدد تلاميذ التعليم الابتدائي في 2005 و2006 انخفاضا متوسطا سنويا بنسبة 2% بالوسط الحضري و1% بالوسط القروي، الذي يهتم كل أقاليم الجهة. وفي المقابل، عرف الثانوي الإعدادي، ارتفاعا متوسطا سنويا بلغ 3%، لكنه يظل دون مستوى المعدل الوطني الذي يبلغ 4%. بينما الثانوي التأهيلي، فقد عرف تراجعا طفيفا بنسبة 1%، في حين يرتفع على المستوى الوطني بـ 3%. أما القطاع الخاص، فإنه تطوره ضعيف جدا.

رسم 5 : متوسط النفقة للفرد



المصدر: مديرية الإحصاء

تسجل الجهة، كباقي المملكة، تأخرا كبيرا في ميدان التعليم ما قبل المدرسي، وهو مؤشر حاسم على جودة العرض التربوي، وهكذا، على الصعيد الوطني، ثم الانتقال من 55% في 1999-2000 إلى 60% في 2006-2007 (من 44,2% إلى 45,6% في الوسط القروي).
وأخيرا، فإن الجهة تظل مطبوعة بنسبة مرتفعة من الأمية تقدر سنة 2004 بـ 42,9% و 72,3% في الوسط القروي، وهو معدل نسبيا منخفض مقارنة مع المعدلات الوطنية.

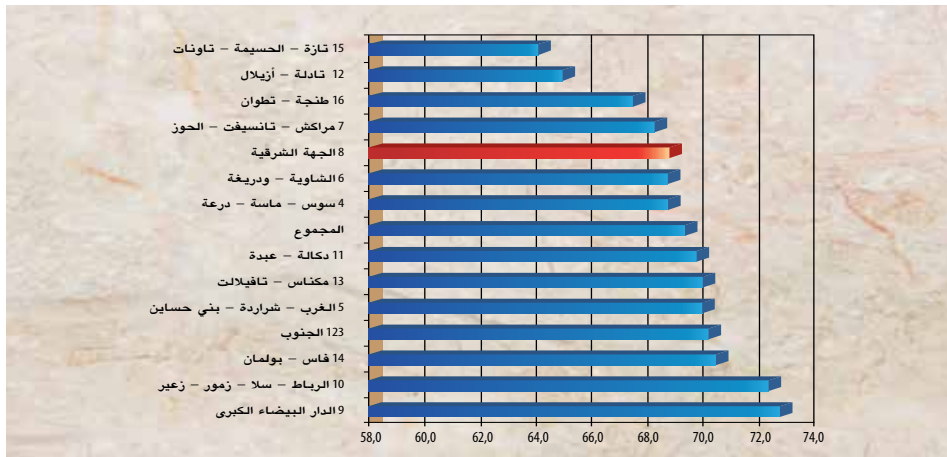
جدول 4 : حصة التعليم الخاص

الجهات	الابتدائي	الثانوي الإعدادي	الثانوي التأهيلي
الجهة الشرقية	5,4	1,6	1,6
المغرب	8,4	4,0	6,3
الدار البيضاء الكبرى	24,4	8,1	12,5
الرباط - سلا	18,1	5,2	9,6

المصدر : المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي 2008

ومعدل الحياة بالجهة منخفض قليلا بالنسبة للمتوسط الوطني. أما مستوى الوفيات عند الأطفال فهو يختلف حسب المناطق : فهو جيد بالنسبة لعمالة وجدة (23,9 في الألف) و إقليمي بركان (28,3 في الألف) والناظور (28,8 في الألف) ودون المتوسط بالنسبة لفجيج (63,4 في الألف)، وتاوريرت (39,7 في الألف) وجرادة (35,1 في الألف). ووفق معايير المبادرة الوطنية (طول المعمر، التمدرس، الأمية، الناتج الداخلي الخام حسب الفرد)، تقع الجهة في الرتبة السادسة. وإذا اقتصرنا على ترتيب الجهات السبع الحضرية نسبيا (أزيد من 50% من الساكنة الحضرية)، فإن الجهة ليست إلا قبل الأخيرة (بالتساوي مع جهة طنجة - تطوان)، وأمام جهة مكناس - تافيلالت.

رسم 6 : معدل الحياة عند الزيادة حسب الجهات



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، إحصاء العام للسكان والسكن

جدول 5 : مؤشر التنمية البشرية حسب الجهات

مؤشر التنمية البشرية	نسبة التمدن	السكان الحضرية	مجموع السكان	الجهات
612	24%	436 663	1 807 113	تازة - الحسيمة - تاونات
635	36%	713 996	1 984 039	دكالة - عبدة
562	36%	529 029	1 450 519	تادلة - أزيلال
581	39%	1 216 713	3 102 652	مراكش - تانسيفت - الحوز
636	41%	1 270 961	3 113 653	سوس - ماسة - درعة
618	42%	780 971	1 859 540	الغرب - الشراودة - بني حساين
652	44%	724 001	1 655 660	الشاوية - وريغة
638	56%	1 202 487	2 141 527	مكناس - تافيلالت
666	58%	1 441 921	2 470 372	طنجة - تطوان
666	62%	1 183 355	1 918 094	الجهة الشرقية
708	72%	584 992	817 929	الجنوب
667	72%	1 133 684	1 573 055	فاس - بولمان
748	81%	1 919 322	2 366 494	الرباط - سلا - زمور - زعير
768	92%	3 325 539	3 631 061	الدار البيضاء الكبرى

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

الباب الثالث : المحاور الإستراتيجية

إن الرؤية المستقبلية للجهة التي تظهر من التفكير الاستشراقي⁶ الذي تم حول محيطها وإمكاناتها الداخلية يمكن أن تقدم كالتالي :

الجهة الشرقية تلج إلى صف «قطب متوسطي» بفضل تجدد قاعدتها الاقتصادية وتحسن جودة حياة السكان.

وتلخص هذه الرؤية ما أظهره التشخيص الاستراتيجي كتموقع كامن للجهة في الفضاء المتوسطي من جهة، وما تعرف عليه الفاعلون كعوامل حاسمة للنجاح على الصعيد الداخلي، من جهة أخرى. ومن أجل المرور من هذه الرؤية إلى العمل، من الضروري توفر مجموعة من التوجهات العامة والتي من وظائفها أساسا تقديم أجوبة على الأسئلة، التي، بالنظر إلى ارتباطها، لها بعد «استراتيجي» (انظر الإطار 1)

إطار 1 : تساؤلات ذات بعد استراتيجي

• أي تحكيم ينبغي القيام به بين سياسة «تكيف» بسيطة مع الواقع وسياسة «قطعية» تكسي مخاطر ولكنها ذات إمكانات خصبة ؟
ويوجد الجواب في المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية التي تشكل قطيعة ثالثة: محركات جديدة للتنمية الجهوية، تغيير عميق لطبيعة وحقيقة التدخلات العمومية، وتجديد صورة الجهة كقطب جذاب.
• من أجل جلب الاستثمارات، هل ينبغي الرهان على العوامل «الراقية» المكلفة (كالبنيات التحتية والكفاءات) أو بالعكس على «العادية» التي في متناول كل الجهات (امتيازات ضريبية، كلفة العقار) ؟
ويتمثل الحل في مزج العوامل التي تمكن في نفس الوقت من تقديم خدمات «راقية» من شأنها تعويض نواقص الإنتاجية وتكلفة أهم عوامل الإنتاج (وخاصة الطاقة والأجور) وأيضا من تصحيح العجز في مجال التنافسية.
• أي «طرق» توافق ينبغي إقامتها بين الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية ؟
واعتماد التوافق بين هذه الأهداف يمر عبر مسلسل تشاركي للتعرف وتفعيل المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار أولا الآثار الاجتماعية والبيئية.
• أي تموقع «جيو سياسي» ينبغي اتخاذه وأي دور ينبغي أن يمنح للجهة في الفضاء الأورومتوسطي والشمولي ؟
واعتمادا لهذه التخصصات وللرؤية، على الجهة أن تنمي قدرة «اليقظة» لتنافسياتها، وتعزيز قدرتها في مجال الذكاء الاقتصادي، وعلى هذا الأساس، اعتماد دبلوماسية اقتصادية نشيطة.

وتظهر تجارب التنمية الجهوية وجود مجموعة من التوليفات الإستراتيجية التي بإمكانها أن تكون «رابحة»، وهي تبدأ من التنمية المبنية على استقطاب «الاستثمارات الخارجية المباشرة من الصنف الرفيع» إلى التوليفات المرتكزة على الارتقاء بالمقاولات الصغرى والمتوسطة أو على إعادة هيكلة الصناعات التقليدية. وتبرز الدروس المستتجة من هذه التجارب عوامل النجاح التالية :

6- انظر الورشات الجهوية في مرحلة تشخيص دراسة الاستراتيجية

- صياغة الأولويات الجهوية من حيث الأهداف وأيضاً ميكانيزمات التدخل ؛
 - اللجوء إلى الذكاء الاقتصادي في صياغة الأولويات ؛
 - تعبئة للموارد الخارجية وللميزات الخاصة بكل جهة ؛
 - نهج يحدد الرؤية بعيدة المدى ؛
 - اختيار لصالح بنيات أساسية «مخصصة» للمشاريع التي تخلق القيمة والتشغيل.
- وتقدم المصفوفة أسفله مجالات التدخل المحددة على أساس موقعها الاستراتيجي في نهاية التشخيص الجهوي. وقد بنيت هذه المصفوفة بشكل تكراري. وتوضع الأهداف العامة (المحاور) انطلاقاً من تقاطع عناصر المصفوفة SWOT، ثم تجمع حسب الميادين الكبرى (الدعائم). وبالعكس، حينما توضع الدعائم، فهي تصلح كنقطة ترسخ للتعرف على مشاريع جديدة، وبرامج ومحاور.

جدول 6 :

الدعامة	المحاور الاستراتيجية	التموقع
دعامة القضايا	التنافسية الاقتصادية الجهوية.	« هجومي » مبني على تقاطع الفرص والقوى.
	الجاذبية الترايية.	« استباقي » مبني على تصحيح نقط الضعف الداخلية جزئياً بفضل الفرص التي يوفرها المحيط.
	المحافظة على الموارد وتثمين التراث.	« استباقي » مستند على استعمال القوى الداخلية لمواجهة التهديدات.
الدعامة البشرية	الخدمات الاجتماعية للقرب.	« تفاعلي » متمحور على تصحيح نقط الضعف لمواجهة التهديدات
	تشغيل القرب.	« استباقي » مبني على تصحيح نقط الضعف الداخلية جزئياً بفضل الفرص التي يوفرها المحيط
	الولوج إلى الثقافة وتنمية الإنتاج الثقافي	« استباقي » مبني على تثمين التنوع الثقافي للجهة.
دعامة الدعم العرضاني		

ستتم استعادة وتطوير الأعمال والمشاريع على مستوى مخططات التنمية الإقليمية للجزء الثاني من هذا المؤلف.

الباب الرابع: دعامة الفضاءات

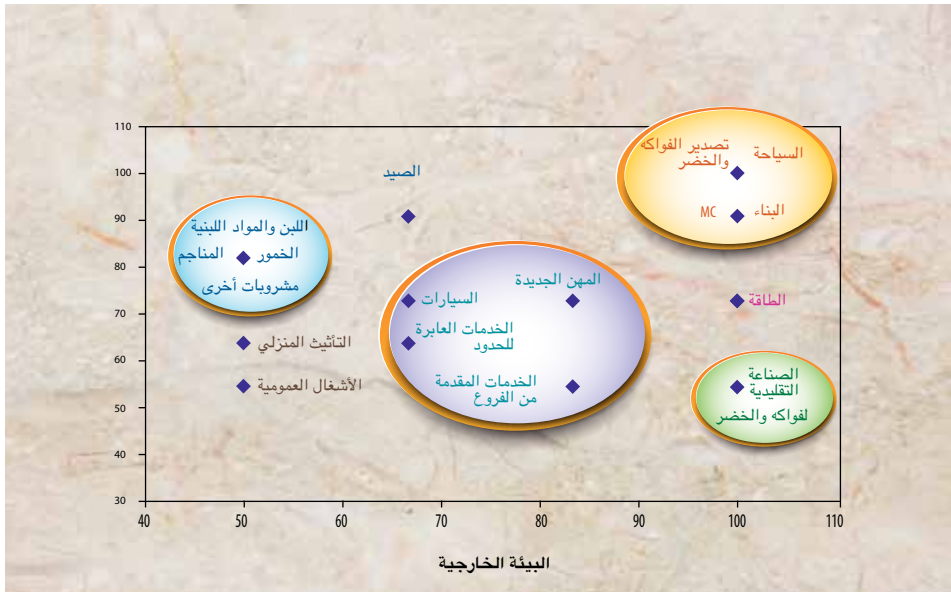
دعامة «فضاءات» تمثل مجموعة منسجمة تهدف إلى بلوغ تنمية مستدامة للجهة في الاقتصاد الشمولي. وهي تتوزع على ثلاثة محاور إستراتيجية :

- الارتقاء بالتنافسية الاقتصادية الجهوية ؛
- تنمية أقطاب حضرية ذات جاذبية ؛
- المحافظة على الموارد وحماية المواقع.

محور 1 الارتقاء بالتنافسية الاقتصادية

يُمر الارتقاء بالتنافسية الاقتصادية عبر انجاز استثمارات في السلاسل الواعدة للاقتصاد الجهوي. ويفترض إعداد الاستراتيجيات التي لها أثر على التنافسية تحديد مصادر الامتيازات التنافسية الحالية والممكنة للجهة. فالسلاسل الواعدة هي السلاسل التي تستثمر الفرص التي يوفرها المحيط ومكامن قوة الجهة. ويتمثل منهج تحديد السلاسل الواعدة بتجميع الأنشطة في سلاسل منسجمة، وتحديد مقاييس تقييم قوية، وتحديد قواعد التتقيط ومساطر تجميع النقط. ويقدم الرسم 7 السلاسل التي تتوفر الجهة بخصوصها على امتيازات تنافسية.

رسم 7: تحديد السلاسل الواعدة



يبدو أن سلاسل الفواكه والخضروات للتصدير، والبناء ومواد البناء، والسياحة، والطاقة تتوفر على أفضل الميزات. وتفسر هذه النتيجة ببعض الفرص المرتبطة بحركات ترحيل الأنشطة المنتجة والسكنية من شمال

البحر الأبيض المتوسط إلى جنوبيه وبيرون نموذج جديد للنمو مبني على الاستمرارية والارتقاء باقتصاد المعرفة⁷. وتفسر أيضا بكون الجهة تتوفر على موارد طبيعية، ولوجستكية، ومالية وبشرية (تقاليد فلاحية وصناعية) ضرورية لاستغلال هذه الفرص.

وقد تم تجميع الأعمال والمشاريع المتعرف عليها والمتعلقة بهذا المحور ضمن البرامج الخمسة التي تهتم السلاسل الصناعية، والسلاسل الفلاحية والصناعة الغذائية، وسلاسل السياحة، والخدمات الجديدة المصدرة وبرنامج لدعم اقتصاد المعرفة والابتكار. وتصور وإعداد البرامج القطاعية يستند على اعتبار السياق، والمشاريع الموجودة ومكان القوة والضعف التي ينبغي استثمارها أو تصحيحها. والمشاريع والأعمال الموصى بها هي في تناسق تام مع الاقتراحات المعبر عنها من لدن الفاعلين المحليين.

البرنامج الجهوي للانطلاق الصناعية

يجمع هذا البرنامج مجموعة من المشاريع المتكاملة والمضافة للمشاريع الجارية في كل جهة، وخاصة صناعة إعادة التدوير (جرادة)، والطاقة الشمسية (جرادة) والمقاولة من الباطن (تاويرت)، ومواد الاستهلاك النهائي الموجهة للسوق الجهوية (وجدة بالنسبة لصناعة الأثاث، والنجارة، والترخيص الصحي) والسوق الوطنية (الناظور بالنسبة للصناعة الغذائية).

السياق الوطني

يأخذ البرنامج بعين الاعتبار ثلاث عناصر ملائمة للسياق :

- انطلاق جيل جديد من المناطق الصناعية، مسماة أراضي صناعية مدمجة، كمكونات للميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، الموقع بفاس في أكتوبر 2009، وهي قطيعة، لأن المناطق معدة لاستقبال الفاعلين الذين يوافقون الوجهة الصناعية للموقع (يتم حاليا انجاز دفعة أولى من 6 أراضي صناعية مدمجة) ؛
- حركات ترحيل الأنشطة الصناعية التقليدية بحثا عن مواقع أكثر تنافسية، وهو عامل قواه القرب من الدول المرحلة⁸ ؛
- السياسات العمومية لدعم إقامة أنشطة للنموذج الجديد للنمو، وخاصة تلك المعتمدة على الشراكات شمال - جنوب، كما هو الأمر بالنسبة للطاقات المتجددة.

المشاريع الجارية

المشاريع المهيكلة الجارية: حول ميناء الناظور، ومطار وجدة وجرادة. بوجدة، تُطور ميدز (MEDZ)، المتفرعة عن صندوق الإيداع والتدبير، قطبا صناعيا ولوجستيكا ينقسم إلى منطقة للتكنولوجيات النظيفة (وهي منطقة حرة مخصصة للصناعات المرتبطة بالطاقات المتجددة)، ومنطقة للمقاولات الصغرى والمتوسطة وللصناعات الصغيرة والمتوسطة مخصصة للصناعيين المحليين والجهويين، ومنطقة للتكوين والبحث والتنمية، وأخيرا منطقة موجهة للتجارة والخدمات، ومنها الخدمات المرحلة. ويتفاوض منعشو هذا المشروع حول دعم مالي مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

7- عناصر لتعزيز اندماج المغرب في اقتصاد المعرفة، أحمد دريوشي و نادا الزواك، معهد التحليلات الاقتصادية والدراسات الاستشرافية، جامعة الأخوين، أبريل 2006.

8- يبدو أن هذه الحركة تقاوم المحاولات «الحمائية» التي بدأت تظهر مجددا إثر أزمة 2008. وقد همت هذه الحركات بفرنسا قطاعي السيارات ومراكز الاتصال، بين 2008 و2010.

وبالناظور، سيقدم الميناء الجديد طاقات تخزينية لتزويد بلدان حوض المتوسط بالمحروقات. وسيتم تشييده في خليج بيطوليا شرق الناظور. وقد تم تجديد أراضي صناعية على مساحة 850 هكتار.

ودائماً بالناظور، وخاصة بسلوان، تُطور ميدز حظيرة معدة لاستقبال الصناعات قليلة التلوث من حجم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة. وسيتمحور العرض حول منطقة صناعية، وأرضية لوجيستكية، ومستنبت للمقاولات ومنطقة للتكوين والبحث والتنمية.

وبجرادة، تم التعرف على القاعدة العقارية لإعطاء الانطلاقة لمشروع إنتاج الكهرباء الشمسية. وهذا المشروع، الذي تبلغ طاقته الإجمالية 2000 ميكاواط، يمثل استثماراً يصل إلى 9 مليار دولار أمريكي، ويهم 5 مواقع تنجز إلى غاية 2020: ورزازات (500 ميكاواط)، العيون، بوجدور، طرفاية وعين بني مطهر (إقليم جرادة). وقد عهد مجموع المشروع لشركة مجهولة الاسم ذات رساميل عمومية: الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)، وفق القانون 09/57. وهذه الطاقة موجهة بشكل أساسي لتلبية الحاجيات الوطنية، عبر المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

السياق الجهوي

يستند البرنامج الجهوي للانطلاقة الصناعية على مبادئ ثلاثة قوية :

- تواجد تقاليد صناعية متمثلة في صناعات من الحجم الوطني في قطاعات الاسمنت (هولسيم)، والحديد والصلب (سوناسيد)، والصناعة الغذائية (كاهيمسا في صناعة البسكويت، والشوكولاتة والسكريات، ومعمل سكر المغرب الشرقي في سلسلة السكر) والطاقة (المحطة الحرارية الشمسية لعين بني مطهر) :
- وجود مناطق صناعية مهية بالأقاليم، مندمجة مع الشبكة اللوجيستكية للجهة والتي تم تحديثها :
- توفر موارد مالية، عبر صندوق الاستثمار للجهة الشرقية.

الأعمال والمشاريع المقترحة

بجرادة تتركز الأعمال المرتقبة على إعادة التدوير والحظيرة الشمسية المستقبلية :

- تستفيد صناعة إعادة التدوير بجرادة من ظروف شبه نموذجية لنموها، وخاصة تواجد عقار صناعي، ومواد أولية وفيرة ومتنوعة بعين المكان (ركامات استغلال الانترايسيت، والمخلفات) أو بالقرب (المعادن بالناظور)، ويد عاملة متعوددة على نظام العمل الصناعي (حرفيون، منجميون) وسياسة وطنية تشجع هذا القطاع، تضطلع بها كتابة الدولة في البيئية :
- من أجل أن تصبح الحظيرة الشمسية المستقبلية لجرادة رافعة للتنمية وليس فقط أداة لاستخراج الموارد بدون فائدة على الأقاليم، من اللازم التفكير في مخطط للاندماج الترابي، مع مكون للمقاولة من الباطن، ومكون جبائي، ومكون للتكوين والتشغيل. والتقدم المحقق في وقت قصير في هذه السلسلة من طرف الدول الصاعدة، والقرب من الفاعلين المرجعيين بإسبانيا وفرنسا وألمانيا وموارد التعاون اللامركزي تشكل بعضاً من الأوراق الراجعة على هذا الصعيد. وفي هذا الصدد، تشكل دراسة الأثر السوسيو-اقتصادي التي انطلقت بخصوص محطة إنتاج الطاقة الشمسية لورزازات التابعة للوكالة المغربية للطاقة الشمسية والممولة من طرف الوكالة الفرنسية للتعاون مرجعاً مفيداً⁹.

9- تقدم الشروط المرجعية لهذه الدراسة التبرير التالي : «إن مشروع بنية تحتية من هذا الحجم ينبغي أن يدرس من مختلف الجوانب لتسهيل ادماجه في السياق المحلي، والرفع أقصى ما يمكن من فوائده السوسيو اقتصادية ووضع تدابير المواكبة من أجل تقليص الخوارج السلبية الممكنة».

وبتاويريت، تمكن الأعمال المقترحة من الاستثمار الأفضل للقرب من الناظور، وتوفر اليد العاملة والعقار، خاصة عبر مشاريع ترحيل الصناعات المستهلكة للأراضي، وخاصة الصناعات الغذائية. وقد أظهرت عدة دراسات حديثة بأن الأقاليم ذات الطابع القروي الغالب المجاورة للأقاليم ذات طابع حضري غالب، بإمكانها أن تستفيد من آثار القرب¹⁰. وتوجد المقاولون من الباطن في الصناعة الغذائية في المنطقة الصناعية لتاوريرت، في صناعة المصبرات الموجهة للتصدير. وقد تضررت هذه الصناعات من النقص في مجال اللوجيستك والذي سيمكن مشروع ميناء غرب المتوسط والربط السككي الناظور - تاوريرت من تجاوزه. وتشمل أفضل الفرص للسلاسل المتواجدة بالناظور والتي تتطلب ترحيلا إلى مواقع أقل تكلفة، وخاصة بالنسبة للأنشطة التي تتطلب فضاءات كبرى كالمطاحن، والتخزين، وصناعة البسكويت، والعلف والتكرير.

بوجدة، تتعلق الأعمال المتعرف عليها بموقع العاصمة الجهوية كقاعدة لتنمية صناعات لتعويض الواردات الموجهة لتلبية حاجيات الجهة من مواد الاستهلاك النهائي التي تتطلب استكمالا في عين المكان، كالتجهيزات المنزلية، والنجارة، والتجهيزات المكتبية. والحاضرة الإقليمية تتوفر اليوم على الشروط اللازمة لتنمية هذه السلاسل، أي تجمع حضري كاف، وتواجد مصالح الدولة وتمثيلات المقاولات الكبرى، ونمو سياحة الإقامة بالقرب وتحسن المداخل وإطار العيش. ويمثل تراجع التهريب الناتج عن تحرير الواردات ميزة إضافية لنمو هذه السلاسل. وقد بلغت الحاضرة الحجم الحرج لكي يصبح الإنتاج الكبير لمنتجات الاستهلاك العادية المستند على الواردات أمرا ذو جدوى اقتصاديا¹¹.

بالناظور، توجد إمكانات لنمو صناعات منافسة على الصعيد الوطني وفي التصدير نتيجة توفر عوامل حاسمة: اللوجيستك، المالية، والموارد البشرية. فسلاسل المنتجات الغذائية (بما فيها منتجات البحر) ومواد البناء كانت لحد الساعة في الموقع الأفضل لاستثمار ميزات الإقليم، لكن التقدم في المجال الصناعي يمر عبر التنوع في سلاسل غير سلاسل الصناعة الغذائية ومواد البناء. وهذا التنوع يتطلب حل إكراهات ذات طابع عرضاني، يمكن تجاؤها بفضل إستراتيجية تمزج مجموعة من الاستثمارات العمومية والخاصة، وتنظيما جماعيا للصناعات لمواجهة الإكراهات المشتركة المتعلقة خاصة باستقطاب اليد العاملة¹²، يعتمد في المناطق الصناعية للإقليم الموجودة أو المبرمجة.

10- حسب دراسة مدن، تنافسية وعولمة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2006. «يفضل عدد من الصناعات (التخزين والإنتاج بأحجام كبيرة) غالبا المناطق القروية التي لها وضعية مركزية التي توفر لها أراضي ذات تكلفة مقبولة، وقريبا من خزان هام لليد العاملة وولوجا جيدا نسبيا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يختار صانعو السيارات نوي الرساميل الأجنبية مواقع خارج المراكز الحضرية ذات الحجم المتوسط، لأن هذه المراكز توفر لهم التوليفة الأحسن للولوج إلى بنيات النقل، ومساحات عقارية كبرى وخزان من اليد العاملة من الحجم المناسب».

11- لقد طور جين جاكوبس (Jane Jacobs) في كتابه المرجعي "Cities and the Wealth of Nations" فكرة أن المدن تمثل وحدات ملائمة لتحليل المبادلات. فمدن المدن يستند، حسب جاكوبس، على مسلسل داخلي لاستبدال المنتجات المستوردة القادمة من مدن أخرى وعلى تنمية الصادرات نحو المدن الأخرى، والتي لها أثر مضاعف ملموس على التشغيل والصناعات المحلية. وفي هذه الظروف، نفهم بسهولة أن تكون إمكانات نمو المدن "ضعيفة التصنيع" التي تعرف نمو ديموغرافيا، مرتفعة بالمقارنة مع إمكانات الفضاءات الأخرى. وفي البلدان التي يصاحب فيها نمو المدن، أيضا تحسن في المداخل، تم بلوغ نسب 10% في النمو خلال العقدين الأخيرين.

12- في تقرير البنك الدولي المخصص للمذكرة الاقتصادية للمغرب تحت إسم «Fostering Higher Growth and Employment with Productive Diversification»، دجنبر 2005، (تقرير رقم 32948 - MA)، يفسر المؤلفون بأن المقاولات التي تقام بالمناطق الحرة تفعل سياسة في مجال الأجور، والتكوين والتوظيف متناسقة أتت أكلها.

البرنامج الوطني للتحويل الفلاحي

يسعى هذا البرنامج إلى تسهيل ولوج منتجي الجهة للتمويلات، والتكنولوجيات والأسواق. وترمي الأعمال المقترحة إلى تسهيل مشاريع التجميع (الدعامة 1 لمخطط المغرب الأخضر) في السلاسل ذات الميزات المقارنة والمشاريع التضامنية (الدعامة 2 لمخطط المغرب الأخضر) لسلاسل المنتجات النوعية.

رسم 8: مبيان دعائم مخطط المغرب الأخضر



المصدر : دراسة الإستراتيجية الفلاحية، ماكينزي، 2009

السياق الوطني

يستند برنامج التحويل الفلاحي على الأخذ بعين الاعتبار السياسات الوطنية في ميادين ثلاثة :

- وضع إعانات عمومية للارتقاء بالفلحة التعاقدية (الدعامة 1، التجميع) ولمساندة الفلحة التضامنية (الدعامة 2 لمخطط المغرب الأخضر) ؛
- تحسين ظروف الولوج للأسواق الخارجية إثر مضاعفة عدد اتفاقيات التبادل الحر ؛
- التحديث الجاري لشبكات توزيع المواد الغذائية بالمغرب، بعد اعتماد قانون السلامة الغذائية¹³، ونمو المساحات الكبرى للتوزيع وبروز شبكات بديلة للترويج تحت تسمية المنتجات المحلية، والمنتجات «بيو» أو المنتجات المهيئة ضمن ظروف «منصفة».

المشاريع الجارية

يجري انجاز المشاريع في جميع أقاليم الجهة تقريبا، وخاصة بإقليم بركان الذي يتوفر على أفضل الإمكانيات الفلاحية. ويتعلق الأمر ببركان بـ :

- القطب الفلاحي لمداغ، على مساحة حوالي 100 هكتار، المعد لاستقبال مشاريع تقييم الإنتاج الفلاحي ؛

13- القانون رقم 20-07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (المنفذ من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية)، سيغير في العمق شروط تسويق المنتجات الغذائية بالتعميم التدريجي لمبادئ الترخيص الصحي، والمراقبة الذاتية للجودة، والتتبع ووضع العلامات بالخصوص.

- مشاريع تحويل أنظمة السقي الكبير إلى السقي الموضوعي¹⁴ ؛
- مشروع حماية الإشارة إلى المصدر بالنسبة لكليمانتين بركان.
- والمشاريع الجارية بالأقاليم الأخرى تقليدية ولا تمثل السياسة الفلاحية الجديدة: تحسين الرعي، إعادة الاعتبار لشبكات السقي أو غرس الأشجار المثمرة.

السياق الجهوي

- يستند برنامج التحويل الفلاحي على أربع نقاط قوية أساسية :
- وجود أنشطة فلاحية تنافسية ومنظمة في سلاسل قابلة لدعم الدعامات 1 لمخطط المغرب الأخضر، وخاصة في إنتاج الحوامض، والكروم، والخضروات، والألبان والزيوت ؛
- تواجد إنتاجات خاصة بالجهة غير منظمة في سلاسل قابلة لدعم الدعامات 2 لمخطط المغرب الأخضر، وخاصة الإنتاجات التي يشير إليها المخطط الجهوي الذي أعدته المديرية الجهوية للفلاحة¹⁵ (أغنام بني كيل، تمر فجيح، زعرور (مزاح) زكزل، كمأة النجود العليا، والخرشوف البنفسجي لبركان، ومعز تالست و عسل بني زناسن) ؛
- وفرة الموارد من الماء ومن الأراضي التي لم تستغل بعد بأكملها بأقاليم جرادة وتاوريرت ؛
- المهارات التقنية لمنتجي الجهة، وهي مهارات معترف بها من خلال النجاحات التي يحققها المستثمرون الفلاحيون خارج منطقتهم.

الأعمال والمشاريع المقترحة

- تحتاج الجهة إلى أعمال تسهل ولوج المنتجين إلى أدوات الدعم الموضوعية عبر التجميع (الدعامات 1) والمشاريع التضامنية (الدعامات 2).
- وترمي الأعمال المتعلقة بتسهيل الدعامات 1 (التمويل الخاص) إلى استقطاب المجمعين بتقديم دراسات لمشاريع قابلة للتجميع، مع حملات للتحسيس والدعم في تتبع المشاريع المعروضة على المديرية الجهوية للفلاحة وعلى وكالة التنمية الفلاحية.
- أما أعمال تسهيل مشاريع الدعامات 2 (التمويل العمومي) فإنها تساعد الجماعات والتعاونيات والجمعيات المحلية على إعداد ملفات تقدم للمديرية الجهوية للفلاحة برسم الفلاحة التضامنية، مع تعيين منطقة تدخل المشروع، وقائمة المنتجين الذين عبروا عن رغبتهم في المشاركة فيه ودراسة قبلية للجدوى.
- وتمثل سلسلة الألبان بجرادة، أحسن إمكانية للتجميع بالنظر إلى توفر الماء والمرعى بالإقليم وظروف الولوج إلى الأسواق.
- وبتاوريرت، توفر سلسلة الزيوت أفضل المبررات لجلب المجمعين، بالنظر للإنتاج الموجود وللامتدادات الممكنة بالدوائر المسقية.
- وببركان، ووجدة والناظور، فإن حاجيات الدعم للتجميع قليلة بالنظر للتواجد في عين المكان لفاعلين قادرين لتسيير مشاريع الدعامات 1 لمخطط المغرب الأخضر.
- وبفجيح، فإنها سلاسل المنتجات المحلية، والمنتجات بيو، والتجارة المنصفة التي تستحق الدعم، كما الأمر بالنسبة للكساء، والعسل والتمر.

14- يمتد هذا المشروع إلى قطاع كارتيت التابع إداريا لإقليم الناظور.

15- مخطط المغرب الأخضر، الجهة الشرقية، وثيقة 6 أكتوبر 2008.

برنامج تنويع العرض السياحي

يشمل هذا البرنامج مشاريع موجهة لتوسيع عرض الجهة زمنيا وفضائيا، ولتنويع المنتجات السياحية. وتتعلق أهم المشاريع القابلة للدعم بتفعيل مشروع بلد الاستقبال السياحي لفجيج، واستكمال بلد الاستقبال السياحي لبركان بإدماج منتجات مرتبطة بالسياحة الشاطئية، والسياحة الإيكولوجية، والسياحة الفلاحية، والسياحة الروحية وسياحة الحمامات، وكذا مشاريع نوعية في مجال السياحة القروية والرياضية بالناظور، وجردة وتاوريرت.

السياق الوطني

يتميز برنامج تنويع العرض السياحي المهياً في سياق وطني، بمبادرتين اثنتين هامتين :

- انطلاقة سياحية قطاعية جديدة تسمى «رؤية 2020» التي تعتبر امتدادا لـ «رؤية 2010» التي ترمي إلى ترابط أوثق بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى كالصناعة التقليدية، والثقافة، والفلاحة، والموارد الطبيعية، مع محاور إستراتيجية كالحفاظ على الثقافة والتقاليد المغربية، وحماية البيئة والساحل، والتسيير الرشيد للمورد المائي واستعمال الطاقات المتجددة كمصدر رئيسي للطاقة. وهذه الرؤية مبنية على مقارنة نوعية تستهدف سياحة من الصنف الرفيع وتتميز الميزات التنافسية للمملكة. وتستند رؤية 2020 على نماذج جهوية للتنمية السياحية الترابية تأخذ بعين الاعتبار زيادة الطلب والتنافسية الدوليين. وهذا المخطط سيساهب تنمية القطاع السياحي بتعزيز أعمال التكوين أيضا ؛
- تتوفر وزارة السياحة على إستراتيجية تنموية للسياحة القروية تستند على إحداث بلد الاستقبال السياحي في الجهات التي تتوفر عن نوع من النضج السياحي (موارد سياحية متنوعة، بنية للإيواء والاستقبال متوفرة، إلخ). ويعتبر وضع هذه الإستراتيجية في حد ذاته اعترافا بمؤسساتيا وسياسيا بالسياحة القروية بالمغرب. وتستند الإستراتيجية على هذا المفهوم، مع «واجهة للبلد» في مركز «البلد» المعني، مزود بمكونات للاستقبال والإخبار، والإيواء، والتنشيط، والمسارات السياحية، والبيئة وأيضا المنتجات المحلية.

المشاريع الجارية

هناك مشروعان كبيران من الصنف الشاطئي السكني والفندقي ببركان والناظور. وسيوفر المشروع الضخم للسعيدية، على امتداد 713 هكتارا، طاقة تصل إلى 28 000 سرير في نهاية المشروع : 9 فنادق، و8 إقامات سياحية، و 12 قرية سياحية، و 3 مراكز للتنشيط، و8 هكتارات للتسوق، و3 ملاعب كولف، و50 هكتار من حدائق ترفيهية، وقصر مؤتمرات، وميناء ترفيهي. وقد تم تدشين هذا المشروع في يونيو 2009، بافتتاح فندقين (4 000 سرير)، والميناء الترفيهي وملعب الكولف.

ويتوخى برنامج تهيئة وتنمية الموقع السياحي لمارشيك (الناظور) والذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك محمد السادس في يوليوز 2009، أن يشكل نموذجا لاحترام البيئة. ويجند البرنامج غلافًا يصل إلى 4,1 مليار أورو للفترة 2009-2025، في إطار شراكات عمومية وخاصة.

وهكذا، فإن المشاريع في مجال الإقامات ستكلف 1,2 مليار أورو والبنيات الفندقية حوالي 300 مليون أورو، في حين أن التجهيزات والخدمات تمثل حوالي 280 مليون أورو. ويرمي البرنامج إلى تهيئة بحيرة مارشيك، وهي ثاني أكبر بحيرة في الحوض المتوسطي، والتي تتوفر على مؤهلات سياحية قوية.

ومن أجل ذلك، سترى النور في قوس طوله 25 كيلومتر «سبع مشاريع لتهيئة وتأمين مواقع سياحية على مساحة حوالي 2000 هكتار. ويتعلق الأمر بمدينة اطاليون، مدينة البحرين، المدينة الجديدة للناظور، خليج النحام، مارشيك سبور، بساتين مارشيك وقرية الصيادين». ويمكن إنجاز هذه المشاريع من إحداث حوالي 80 000

منصب عمل من الآن إلى 2025 وقد تنتج عنه 1,6 مليار أورو من الاستثمارات غير المباشرة. أما المشاريع الأخرى الجارية، فتمثل في مشروع رأس الماء، الموجه للسياحة الوطنية بإنجاز إقامات وفنادق، وكذا مشروعى بلد الاستقبال السياحي بفجيج وبركان.

السياق الجهوي

حسب أحد أكبر خبراء السياحة¹⁶، «يتوفر المغرب على مؤهلات أساسية هي القرب من الدول الباعثة للسياح وجودة المناظر الطبيعية. ويبقى استكمال هذا العرض بمجهود لبث احترافية أكبر، مبنية على التكنولوجيات الجديدة التي تآمن ديمومة هذه الصناعة». وإلى هذه الجودة، يضاف، بالجهة الشرقية تنوع المواقع الطبيعية التي تسمح بتقديم تشكيلة عريضة من المنتجات في مجال السياحة الإيكولوجية، أو السياحة الرياضية أو السياحة الثقافية. وتعتبر مراكمة الخبرة المكتسبة في إطار برامج صغيرة للشراكة، وخاصة في مجال السياحة الإيكولوجية، بفجيج والناظور، أحد نقط القوة للجهة.

الأعمال والمشاريع المقترحة

بالناظور: تنمية منتجات سياحية إيكولوجية في المواقع المحددة من طرف التعاون الإسباني¹⁷، خاصة بزايو (دور ضيافة، مأوى، مسارات رياضة الكاياك).
بجرادة: تهم المؤهلات السياحة الرياضية في المناطق الجبلية للاستفادة من اعتدال الحرارة ومن تهيئة موقع كفايت¹⁸.

ببركان: تمر تنمية السياحة القروية بدعم أنشطة المواكبة وإنعاش مشروع بلد الاستقبال السياحي وبالوسط الحضري، بتنمية عرض ثقافي جذاب.

بتاوريرت: المؤهلات مرتبطة بقوة بالقنص، وحتى الصيد في المياه العذبة.
بفجيج، حينما يعتمد بلد الاستقبال السياحي، سيُشكل الإنعاش والمواكبة الأولوية سواء في المناطق الجبلية (آيت عايسا)، أو في منطقة الرعي (تندارار) أو في منطقة الواحات. وتتطلب هذه المشاريع برنامجا لتعزيز قدرات الفاعلين وفق مقاربة «سلسلة القيمة»، التي تدرج: دراسات، تكوين مرشدين وأعوان آخرين، تحديد المنتجات، تهيئة قدرات الاستقبال، تنظيم أحداث للارتقاء بشبكات التسويق وتنميتها.

برنامج تنمية الخدمات القابلة للتصدير

يهم هذا البرنامج أنشطة خدمات حولتها التكنولوجيات الجديدة إلى أنشطة قابلة للتصدير أو مرحلة. وهو يشمل مشروع الترحيل بالإسبانية بالناظور ومشروع قطب تجميع البناء والأشغال العمومية بوجدة.

السياق الوطني

يبرز هذا البرنامج ثلاثة عناصر مساعدة من السياق الوطني:
• رفع حصة الخدمات في نفقات الأسر؛

16- أولوجيو بورداس، مؤسس مكتب THR المكلف بدراسة السوق لمشروع ماريشكا.

17- مشروع تنمية السياحة المستدامة الممول من طرف الوكالة الإسبانية للتعاون.

18- على بعد 25 كلمتر جنوب- غرب جرادة، هذه القرية الصغيرة تستحق تسمية الواحة بفضل الخضرة التي تتمايز مع شح السهوب المحيط بها. فشالات، ومضايق وعيون واد زاء، توفر مشهدا طبيعيا متميزا للزائر.

- إدراج مزايا للخدمات كمدخلات في مسارات الإنتاج الصناعي ؛
- إدماج الخدمات في اتفاقيات التبادل الحر ؛
- وقد تم استغلال فرص تصدير الخدمات من طرف المقاولات المغربية العامة والخاصة في قطاعات الاتصالات، والكهربة القروية، والهندسة وأشغال البنية التحتية بشكل عام، وخاصة بإفريقيا الناطقة بالفرنسية. وما زالت عمليات ترحيل الخدمات نحو التراب الوطني لم تستنفذ كل قدراتها.

المشاريع الجارية

تتم المشاريع تنمية أراضيات استقبال الخدمات المرحلة بوجدة، بما فيها افتتاح مركز تكوين بشراكة عمومية-خاصة. وتتم المشاريع الأخرى التدبير المفوض للخدمات العمومية المحلية بشراكة بين المقاولات المحلية والمقاولات المصدرة للخدمات، وخاصة في مجال النقل والتطهير.

السياق الجهوي

- يتركز هذا البرنامج على نقاط القوة التي تزخر بها المنطقة خصوصا :
- التجربة الكبيرة التي راكمتها مقاولات المنطقة كمزود للخدمات في مجال البناء، تجارة الجملة والنقل ؛
- تحسن الشبكات اللوجيستكية في الجهة.

الأعمال والمشاريع المقترحة

في الناظور يعتبر مجال الخدمات عبر وسائل الاتصال الحديثة باللغة الإسبانية قطاعا واعدا على غرار مشروع تطوان شور التابع لمجموعة شركات طنجة المتوسط¹⁹. هذه المبادرة التي ترافق هذا الصنف من المشاريع منذ دراسة الجدوى وحتى مرحلة عرضها على الفاعلين في هذه الأسواق. وفي وجدة يعتبر قطاع البناء ناضجا إلى حد التنافس على عروض كبيرة، في المغرب والخارج، على شكل تجمعات وبشراكة مع فاعلين أجانب، المشروع هو تنظيم هذه المقاولات في إطار تجمع جهوي.

برنامج دعم اقتصاد المعرفة والابتكار

يهدف هذا البرنامج إلى تنمية قطاعات اقتصاد المعرفة من خلال تثمين نتائج الأبحاث العلمية ومبادرات للتشجيع على التعاون بين المقاولات والمختبرات ومراكز الأبحاث والجامعات في ثلاث مجالات حيوية : الصحة الطاقة والفلاحة.

السياق الوطني

تعتبر الترتيبات الدولية التي تعتمد مقاييس مؤشر اقتصاد المعرفة أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تصل إلى مستوى الدول المنضوية تحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وأغلبية الاقتصادات التي تمر بفترة انتقالية أو بعض دول شرق آسيا. يقيس مؤشر اقتصاد المعرفة المستوى الذي تساهم به الدول في اقتصاد المعرفة. وهو يعتبر مقياسا تحليليا للترتيب على أساس امتلاك تكنولوجيا المعلومات، والقدرة على الابتكار والاستغلال والولوج إلى المعلومة في هذه البلدان :

19- خصوصا بإنشاء شركة تطوان شور التابعة لمجموعة طنجة المتوسط والمكلفة بتسيير وتطوير البنية التحتية المهيبة.

- تهتم المجموعة الأولى من المؤشرات بأنظمة التحفيز على الاستثمار ومعطيات النظام المؤسساتي (الإجراءات والحوافز الجمركية المالية وغير المالية، القوانين والترتيبات الإدارية وحقوق الملكية) ؛
- أما المجموعة الثانية من المؤشرات، فتهتم بمستوى تكوين الموارد البشرية (مستوى التعليم لدى الكبار، نسبة التسجيل في الثانوي والعالي) ؛
- ثم المجموعة الثالثة من المؤشرات وهي تهتم بأنظمة الابتكار والتجديد (علماء في البحث والتطوير طلبات شهادات براءة الاختراع، نشر المقالات في المجالات العلمية والتقنية) ؛
- فالمجموعة الأخيرة من المؤشرات والمرتبطة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (توفر الهواتف والحواسيب وعدد مزودي خدمات الاتصال).
- في المغرب تظهر أرقام مؤشر اقتصاد المعرفة أنّ هناك تطورا متواترا بين سنة 1995 و 2004. كما تؤكد على وجود تطوّر إيجابي بولوج تدريجي لكنّه بطيء في اقتصاد المعرفة²⁰.
- أنجز معهد التحليل الاقتصادي والدراسات المستقبلية بجامعة الأخوين دراسة²¹ لفائدة المندوبية السامية للتخطيط لقياس التغيرات في المكونات مؤشر اقتصاد المعرفة KEI. وهو يسلط الضوء على معدل التفاضلية لتطور كل مجموعة مؤشرات :
- التطورات الإيجابية، تلك التي رفعت تصنيف المغرب، تهتم بنظام الحوافز الاقتصادية ومستوى البنية التحتية للمعلومات، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؛
- على العكس، فإنّ المرتبة التي تحتلها البلاد في مجال الابتكار والتعليم تشكل عائقا أمام هذا التطور الإيجابي نحو اقتصاد المعرفة.

السياق المؤسساتي الوطني ملائم لتنفيذ الإجراءات التصحيحية لتدارك هذا العجز: ويتجلى ذلك في اهتمام متزايد في الابتكار من خلال المؤسسات العامة (المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتكنولوجيا، المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية) أو خاصة من النسيج الجمعي (جمعية البحث والتطوير - المغرب، وإنشاء شبكة حاضنات المغرب (RMIE)، إلخ...).

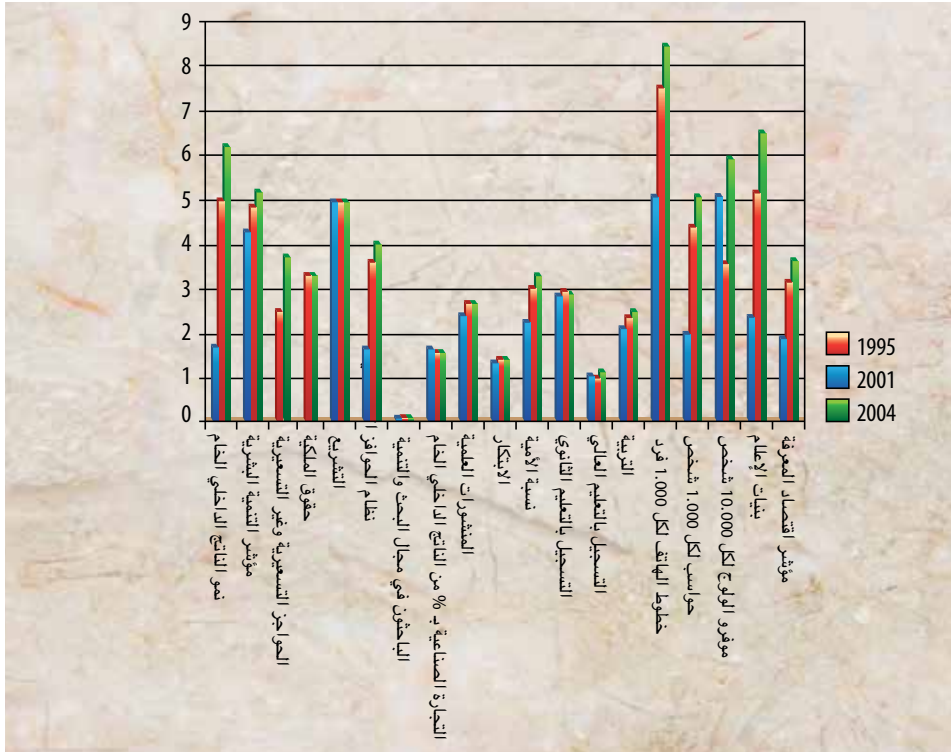
وعلاوة على ذلك فإن برنامج إصلاح التعليم العالي (القانون 01 - 00²²) ستخدم لتقييم البحث والابتكار في الجامعات، بمنحها الفرصة للمشاركة، أو إنشاء شركات تسعى لاستغلال براءات الاختراع، وتعزيز نتائج البحوث ونقل التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك مكن الإصلاح أيضا من تشكيل مجموعات المصالح الاقتصادية (GIE)، والإطار القانوني لتأسيس الجمعيات والتي تشمل الجامعات ومراكز البحوث والشركات، لتشجيع البحوث والتدريب والابتكار. وقد أطلقت الحكومة سلسلة من المبادرات لمعالجة العجز في الاقتصاد المغربي في تكوين المهارات والموارد عالية المستوى للاندماج في اقتصاد المعرفة والابتكار :

20- «الابتكار، ومراكز التكنولوجيا وجذب الاستثمارات في منطقة ميدا» أنيما 2005. ووفقا للدراسة، المغرب في المرتبة الثانية بين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالات التكنولوجيا، بعيدا وراء إسرائيل.

21- المندوبية السامية للتخطيط 2006، «عناصر لتعزيز التكامل المغربي في اقتصاد المعرفة» احمد الدريوشي، ندا الزواك، معهد التحليل الاقتصادي والدراسات المستقبلية، جامعة الأخوين.

22- تمت صياغة الميثاق المحرر عام 1999 من قبل اللجنة الخاصة بالتعليم والتكوين (COSEF)، التي أنشأها صاحب الجلالة والتي تحدد التوجهات الكبرى لإصلاح التعليم العالي جعلت من اقتراب الجامعة من المقاولات أولوية.

رسم 9 : تطور مؤشر اقتصاد المعرفة (معدّيات معالجة من معهد التحليل الاقتصادي والدراسات المستقبلية)



المصدر : معهد التحليلات الاقتصادية والدراسات التوقعية، جامعة الأخوين، يوليوز 2005

- البرنامج الذي أطلقته وزارة التربية والتعليم «البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين 2009-2012»، والذي يهدف إلى تحسين فعالية وكفاءة تقديم الخدمات من خلال جهود مالية من الحكومة وبدعم غير مسبوق من التعاون الدولي (الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي) ؛
- برنامج تدارك التأخير في التكوين الهندسي، الذي ينص على مضاعفة عدد الأطر المكوّنة لتلبية هدف 10 000 مهندسا في السنة (أطلق في عام 2007، وتتضمن الخطة 28 مدرسة عمومية مغربية ومجموعة من المؤسسات الخاصة ؛ كما أنه يفتح الفرص للجامعات الأجنبية والمدارس) ؛
- برنامج تسريع التعليم الطبّي، يهدف تدريب 3 300 طبيب سنويا بحلول عام 2020، الأمر الذي سيؤدي إلى إنشاء كليات طب جديدة، بعد كلية فاس ومراكش ووجدة وتوسيع قدرات التدريب في المراكز الاستشفائية الإقليمية (CHR) ؛
- مبادرة الحكومة تدريب 10 000 أخصائي اجتماعي بحلول عام 2012 لدعم برامج التنمية البشرية والاجتماعية. في هذه البرامج، هناك أيضا اعتماد ما يسمى استراتيجية «المغرب الرقمي 2013»، المقدمة في أكتوبر 2009، كمبادرة شاملة تسعى إلى جعل تكنولوجيا المعلومات رافعة حقيقية للتنمية بأربع أولويات :
- توفير شبكة انترنت عالية الصبيب للمواطنين ؛
- تقريب الإدارة إلى المواطن من خلال برنامج «الحكومة الإلكترونية» الطموح ؛

• تشجيع حوسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة ؛

• تطوير الصناعة المحلية لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك تعزيز ظهور أقطاب امتياز مع إمكانات تصديرية عالية. يتضمن البرنامج عددا من التدابير المرافقة لضمان توفير الموارد البشرية المؤهلة كَمَا وكيفا لتلبية احتياجات الصناعة وتنفيذ متطلبات الثقة الرقمية. وهناك مجموعة من الاتفاقيات التطبيقية «المغرب الرقمي» وقعت بين الجهات الحكومية، ومؤسسات وبنوك على صعيد الخدمة العامة «التحول الاجتماعي - التعليم» على إنشاء مراكز ولوج جماعية في المناطق النائية لخدمات الاتصالات. والباب الرابع يركز على زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وإنشاء صندوق دعم الإنشاء بتعاون بين القطاعين العام والخاص (100 مليون درهم)، لتشجيع إنشاء وتطوير المشاريع التقنية المبتكرة في المغرب، بما في ذلك في مجالات نشر البرامج المعلوماتية والخدمات.

المشاريع الجارية

حشد اقتصاد المعرفة في المنطقة الفاعلين المحليين بشراكة مع فاعلين وطنيين ودوليين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكوين والأبحاث الأكاديمية، بما في ذلك :

• ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومشروع «الجامعة التكنولوجية» التي أطلقتها الشركة الفرنسية SQLI في وجدة والذي سيمكّن تدريجيا من تشغيل مئات من المتخصصين (وهي نتيجة شراكة بين الولاية، جامعة محمد الأول و SQLI) :

• تقديم الدعم لمشاريع الأبحاث الأكاديمية والتكوين ونفذت بدعم من التعاون الدولي (جامعة محمد الأول تستفيد من اتفاقية جامعية مؤسسية مع المؤسسات الأكاديمية البلجيكية الفرنكوفونية²³ ومن مبادرات مماثلة بدعم وكالات التعاون الدولي الأخرى²⁴).

السياق الإقليمي

في معادلة التكوين / الحفاظ على رأس المال البشري والإنتاجية والابتكار ، لم يصل الوضع بعد إلى المستوى المطلوب على مستوى الجهة. في الواقع، على الرغم من المشاريع المذكورة أعلاه والتحسين العام في صورة الجهة ، فإنه لا يزال يواجه مشاكل متعدّدة في مجال الإنتاجية ، والاحتفاظ بالمهارات وجاذبية القطاع :

• والناتج المحلي الإجمالي الإقليمي حسب تقديرات المندوبية يمثل 5,2% فقط من الناتج المحلي الخام الوطني بينما يمثل السكان في المنطقة 6,4% من عموم سكان المملكة ؛

• يشير البحث حول الاستثمارات الخارجية المباشرة الفرنسية في المغرب والذي أنجزته سفارة فرنسا أن الجهة لا تستفيد من هذه الاستثمارات إلا بنسبة صغيرة مقارنة بباقي الجهات بالمملكة. إذ لا تتوفر الجهة إلا على مقالة فرنسية واحدة من أصل 750 على المستوى الوطني عام 2009. هذا مع العلم أن الدار البيضاء تستقبل 513 مقالة، وطنجة وهي القوة الصاعدة، تستقبل 76 مقالة²⁵. علاوة على ذلك، فإن المنطقة تتوفر على عدد من مؤسسات التعليم العالي، رغم نقص الموارد، وتعدّ قرابة المائة من مختبرات البحث، من بينها 11 مصنّفة كوحدات رئيسية و29 ذات أهمية حسب تصنيف مركز بحوث التنمية الدولية.

23- برنامج تكوين المكوّنين ، وإنشاء مركز الجهة الشرقية لعلوم وتكنولوجيا المياه (كوستي)، وتعزيز الأطر العليا من الشركات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة وفتح الجامعة على محيطها.

24- انظر مبادرات «شبكة الكفاءات الألمانية المغربية» (DMK) في إطار مشروع GTZ «الهجرة والتنمية الاقتصادية في المنطقة الشرقية» (MIDEO) بتمويل من وزارة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ووكالة الجهة الشرقية مع المركز الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي، وكذا بمشاركة جامعة محمد الأول بوجدة والكلية متعددة التخصصات بالناظور.

25- نتائج دراسة حول الاستثمار الفرنسي المباشر في العالم، بلاغ من المصلحة الاقتصادية بسفارة فرنسا في الرباط.

أما مجالات تخصص هذه المختبرات فهي الموصّلات والمعادن وتطوير الأدوات، والهندسة الكيميائية والرياضيات العامة. هناك في المنطقة ما يقرب من 25 000 طالب : 40% في العلوم القانونية، و 33% في الآداب و15% في العلوم، و8% بالكلية متعددة التخصصات بالناظور، و4% موزعة على 3 مدارس (ESTO, ENSAO, ENCG). ومن أصل 17 000 طالب في الدراسات العليا تستقبل المنطقة 1 150 أي ما يعادل 7% من الاجمالي الوطني.

الأعمال والمشاريع المقترحة

يتكون البرنامج من مجموعتين من الإجراءات :

- سيتم تنفيذ وتطوير الأبحاث المقترحة ودعم الابتكار في إطار جمعيات²⁶ (أو تجمعات المصالح الاقتصادية) تجمع المؤسسات الأكاديمية والمقاولين والسلطات المحلية. وتهدف مبادراتها إلى دعم الشراكة المثمرة بين الشركات والمختبرات والمؤسسات البحثية والجامعات لنشر ثقافة الابتكار وتشجيع البحوث التطبيقية في المنطقة. ويمكن إطلاق المشاريع ذات الأولوية في القطاع الزراعي (بما في ذلك تطبيقات التكنولوجيا الحيوية وتقنيات توفير المياه)، في البناء (خاصة على الابتكارات المتعلقة باستهلاك الطاقة واستخدام مواد جديدة) وفي القطاع الطبي (وخصوصا على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) :
- مشروع تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإستراتيجية أفقية في المنطقة بما في ذلك التجهيز الرقمي للمجل لتحسين فرص الحصول على المحتوى الرقمي وتعزيزها²⁷.

محور 2 : تطوير مراكز حضرية جذابة

التحكم في توزيع أماكن تركز السكان في المدن ولكن أيضا في المراكز الصغيرة والأحياء الهامشية. هذا المحور يغطي واحدا من التحديات الرئيسية للجهة، لأن نسبة التحضر من نقاط الضعف المسجلة في المنطقة، وهو يعتبر عاملا رئيسيا في جاذبية المناطق استثماريا، فالتوسع الحضري السريع يتيح المزيد من الفرص لتسريع وتيرة التنمية الجهة ككل.

إذا تم تجهيز المساحات وتنفيذ المشاريع بشكل صحيح، تصبح المدن أماكن متميزة للإنتاج وخلق الثروة وفرص العمل لصالح سكانها ومن سكان التجمّعات الحضرية المحيطة. وتظهر التجربة الدولية أن «المدن ملائمة للعيش، مع بنية تحتية من الدرجة الأولى والمساحات الخضراء والمناطق السكنية والمشاريع العامة في المركز، ويمكن أن تساهم في النجاح الاقتصادي وجذب المستثمرين الأجانب فضلا عن الموارد البشرية المؤهلة والسياحة»²⁸ والمشاريع المقترحة في هذا المحور تحاول تصحيح نقاط الضعف التي تم تحديدها في استخدام أراضي المجل الحضري، وتعزيز وظائف العواصم الجهوية كمحاور اقتصادية وتوسيع مهام المدن المتوسطة والمدن الصغيرة والضواحي من حيث التجهيز. وهي مرتبة على الشكل التالي :

- أول مجموعة من البرامج تهتم العواصم الجهوية، ويهدف إلى تعزيز هويتها الحضرية، وتجهيز الأحياء الهامشية وتطوير مهنية الخدمات فيها :
- المجموعة الثانية من البرامج تهتم بالمراكز الصغيرة، وتعزيز الوظائف الحضرية فيها وترقية مستوى تجهيزها.

26- جمعية من هذا النوع موجودة في منطقة سوس ماسة درعة للابتكار الزراعي (معرض التكنولوجيا الزراعية).

27- دراسة لصالح وكالة الشرقية، حول استراتيجية للتنمية التكنولوجية المعلومات والاتصالات في المنطقة الشرقية.

28- انظر تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «المدن، التنافسية والعولمة»

برنامج تعزيز الهوية الحضرية للمدن

يتكون هذا البرنامج من مجموعة من المشاريع للدراسة والتنفيذ في عواصم الأقاليم. فالجهة لديها مميزات كثيرة ومتنوعة، في التاريخ والتموقع والأدوار التي تقوم بها المدن. وهكذا، يمكن لفجيج أن تترافق مع صورة الواحة، وبركان كمدينة فلاحية وزراعية، وجرادة بتراث منجمي وتاريخ عمالي، وتاوريرت باعتبارها مفترق طرق تجاري في المناطق القروية، والناظور بسواحلها ووجدة لدورها كمركز جهوي. يمكن لكل من هذه المدن إقامة مشروع متقاسم مع المناطق الحضرية الأخرى، ومشروع ثقافي، وفي نهاية المطاف، تكوين عرض سياحي متميز.

السياق الوطني

ويستند البرنامج على العناصر الإيجابية في السياق الوطني، بما في ذلك :

- رؤية عام 2020 الجديدة، والتي تشدد على تجديد العرض السياحي المغربي من خلال تعزيز الخصائص الحضرية للمدن ؛
- إصلاح ميثاق الجماعي الذي تدعو إلى اتباع نهج استراتيجي لوضع خطط التنمية الجماعية (CDP) في كل مدينة، بما في ذلك تعزيز الموارد غير المادية وتراث المدن.

مشاريع قيد التنفيذ

ترتبط العديد من المشاريع بالجهة بحرص هذا البرنامج على الاعتراف وتعزيز نقاط القوة الخاصة لكل مدينة، بما في ذلك :

- برنامج ArtGold، الذي تنفذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية، الذي يدعم التعاون اللامركزي بين مدن الإقليم ومدن جنوب أوروبا²⁹ ؛
- مشاريع التجديد الحضري في مدن الجهة، سبقتها دراسات توفر العناصر التي تحدد الصورة المستقبلية للمدن التي يراد تأهيله ؛
- اتفاقيات التوأمة مع مدن أوروبية تتوفر على خبرة في تطوير مشاريع متشعبة بالثقافات المحلية³⁰ ؛
- المشاريع السياحية القائمة أو جاري إنشاؤها بما في ذلك محاور الجذب السياحي، كما توفر مواد قيمة لتعريف المشاريع الحضرية ذات الحمولة الثقافية القوية.

السياق الإقليمي

أخذ البرنامج في الاعتبار نقاط الضعف في السياق الإقليمي، وتلخص كالتالي :

- المدن المنطقة لديها عجز في تسويق صورة إيجابية كأماكن إقامة ؛
- شهد التراث المعماري تدهورا كبيرا في معظم الحالات ؛
- المشاريع الثقافية غالبا ما تقتصر على الاحتفالية الموسمية.

29- تجربة المدن الأوروبية من حيث المشاريع الثقافية متماسكة تقوم على خصوصيات أراضيها هي فرصة لمدن المنطقة التي ترغب في نشر إمكاناتها في هذا القطاع.

30- وجدة و ليل، الناظور وبروكسل، وغيرها.

الأعمال والمشاريع المقترحة

هذه الإجراءات تأخذ في الاعتبار تنوع الأقاليم.

لدى مدينة فجيح كل المقومات لتطوير المشروع الثقافي الذي يعزز صورة «مدينة الواحات» التي بنيت من خلال تعبئة الفاعلين المحليين ونشر أعمال البحث ولو جزئياً وإطلاق محور الجذب السياحي فجيح. هذا بالإضافة إلى التظاهرات الثقافية النوعية في المنطقة. تتكون الإجراءات في هذه المدينة في المقام الأول لتطوير تسويقها انطلاقاً من الواقع الحالي.

بركان، وهي تعرف نهضة جديدة، مطالبة بإبراز هويتها ومخزونها الثقافي. إنها في حاجة الى الوضوح الذي يمكن أن تكون بمثابة مرجع المشاريع وحافزا قيد الدراسة والتنفيذ في تجديد وتعزيز السياحة في المناطق الحضرية بين الشاطئ في السعيدية وجبال بني زناسن. هذه الدراسة التعريفية ستكون أساس تشكيل فرق القيادة الثقافية، وبرامج التنشيط الثقافي في المدينة وتجديد المباني الثقافية بها (متحف، معهد الفنون، الخ...). ويستند المشروع على الاعتراف ببركان العاصمة «الغراسة» في معناها الواسع أو العاصمة العالمية «للكليمنتين» على غرار سانتا باولا، بكاليفورنيا. هذا التماهي مع محيطها الخصب له قيمة ثقافية مشتركة مع سكان هذا الإقليم يمكن أن تعطي عمقا شعبيا لبرنامج ثقافي متماسك وتمتيز.

جرادة توجد بين الحالتين السابقتين، لديها هوية قوية مرتبطة النشاط المنجمي والثقافة العمالية التي لم يعترف بها وبقيمنتها، وهو ما يمثل بحق «فرصة ضائعة». الإجراءات التي يجب اتخاذها والتي تم تحديدها (تطوير المتاحف وتأهيل الفضاء المنجمي، والتخطيط الحضري لدمج مشهد الأكوام في معالم المدينة). ولكن لا يمكن أن تتطور بشكل صحيح إلا بمفهوم يعطي تعبئة شعبية أوسع. الفكرة الأساسية هي جعل المدينة رمزا للحركة العمالية والتاريخ المنجمي. وهذه الإشارة تعطي عمقا ومعنى للمشاريع الحضرية وأفاق تطوير المشاريع الثقافية المشتركة.

تاويريرت، مركز إقليمي لديه الموارد الطبيعية والتاريخية التي من شأنها أن تعزز صورته، بما في ذلك تطوير الموقع و سيدي الشافي وتيت الباكور.

برنامج لدعم تطوير الأحياء

ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المدن من خلال تنظيم الوضعية الحضرية وتأمين أصحابها. ويشمل مختلف إجراءات تجهيز شبكات البنية التحتية (الصرف الصحي والطرق والإضاءة والمياه).

السياق الوطني

ويستند هذا البرنامج الإقليمي على عدة برامج وطنية، بما في ذلك :

- برنامج «مكافحة السكن غير اللائق» و «مدن بدون صفائح» من قبل وزارة الإسكان والتنمية الحضرية.
- برامج التحديث الحضري التي يمولها صندوق التضامن للسكن ؛
- تنفيذ آليات تدخل جديدة لمحاربة الأحياء الفقيرة من خلال أدوات التخطيط والبرمجة المحلية (مخططات محلية للإسكان) وأدوات وقائية للسكن الاجتماعي (مناطق التهيئة التدرجية) وبتطوير السكن الاجتماعي (إنشاء مناطق العمران الجديدة).

المشاريع الجارية

استهدفت الأحياء المحرومة من قبل المؤسسات الوطنية في إطار برنامج محاربة الإقصاء في المناطق الحضرية

في مختلف أقاليم الجهة من حيث الإجراءات الاجتماعية. وقد شملت مشاريع التجديد الحضري أساسا الأحياء غير الدائرية.

السياق الإقليمي

أخذ البرنامج في الاعتبار خصوصيات السياق الإقليمي الملخصة على النحو التالي :

- بتاوريرت، يرتبط الطابع غير صحي للأحياء بمحاولات الاستيلاء وتقييم الأراضي الجماعية في المناطق الحضرية ؛
- بالناظور ووجدة وبركان، مزيج من الطلب على السكن غير المشبع وإغراءات المضاربة العقارية في الأراضي المتنازع عليها هي أصل إشكالية البناء العشوائي ؛
- بجرادة وفجيج، التدهور الناجم عن رحيل الساكنة المحلية (المنجميون في جرادة والأسر العريقة في فجيج).

الأعمال والمشاريع المقترحة

المشاريع التي تم تحديدها صدرت مباشرة من الجماعات المحلية.

في جرادة، تتعلق مشاريع التطوير بـ 45 حي قيد التجهيز، منها 29 في مدينة جرادة، و9 في عين بني مطهر و7 في تويست.

في بركان، تتعلق المشاريع بإعادة هيكلة الأحياء 19 المتبقية بعد العملية الأولى من تأهيل المناطق الحضرية.

في فجيج، تتمثل المبادرات في الأوراش المقترحة لتطوير نسيج القصور القديمة وإعادة تأهيل الأسوار الأثرية والمباني والأزقة داخلها وذلك على عدة كيلومترات.

في تاوريرت، تهم المشاريع تأهيل الأحياء ضعيفة التجهيز من الطرق والشبكات المختلفة.

برنامج تحسين الخدمات العامة المحلية

يتطلب التعمير تطوير المرافق العامة المحلية ومهارات موظفيها الإدارية. وترتبط القطاعات المعنية بالحركية والصرف الصحي الصلب والسائل، وتدبير النفايات والنظافة العمومية والمساحات الخضراء والإنارة العمومية.

السياق الوطني

ويستند البرنامج الإقليمي، على المستوى الوطني، إلى ثلاث فرص رئيسية :

- برنامج «رؤية 2015» تدعم من خلاله المديرية العامة للجماعات المحلية (DGCL) تطوير المهنية على مستوى الخدمات الجماعية ؛
- تنفيذ تجهيز البرامج المحلية (النفايات الصلبة والنقل الحضري والصرف الصحي) بدعم المانحين ؛
- الإجراءات المساندة لصندوق دعم الجماعات المحلية (FACL) الذي يديره صندوق التجهيز المحلي، لا سيما في مجال التكوين في مجال تسيير الخدمات الحضرية وتدبير النفايات والنقل العمومي.

المشاريع الجارية

هي في الغالب في مرحلة التطوير، نذكر منها :

- تفويض خدمات النقل الحضري في وجدة ؛
- التدبير المشترك للنفايات من طرف مجموعة طريفة ببركان ؛

• تنمية المهارات في مجال التخطيط من خلال إعداد مخططات التنمية الجماعية للمدن (بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإدارة العامة للجماعات المحلية) والجماعات القروية (بدعم من اليونسيف ووكالة الجهة الشرقية).

السياق الإقليمي

- اعتبار الصعوبات التي ظهرت في بعض المجالات الرئيسية، مثل :
- تسيير مشاريع التدبير المفوض ؛
- إدارة المشاريع بين الجماعات المحلية ؛
- إدارة الآثار المالية للمشاريع ذات الطابع الموسمي الغالب³¹.

الأعمال والمشاريع المقترحة

في جميع الأقاليم، يجب إجراء دراسات تشخيصية للخدمات العمومية الأساسية من نقل وتدبير للنفايات وتأهيل المناطق الخضراء وخدمات الصرف الصحي والبيئة والإنارة العمومية. وتهدف هذه الدراسات إلى تحديد الحاجيات من دعم لبعض المهارات التدبيرية أو إعادة هيكلتها بالكامل بدعم من الشركاء ومن المديرية العامة للجماعات المحلية. وبعض الخدمات مثل تدبير المساحات الخضراء ومطارح النفايات قابلة للتحقيق (نقل المطارح خارج مدينتي تاويريرت والعيون، وإعادة تأهيل المطرح غير المراقب بالعمامة).

فيما يخص غيرها من الخدمات (النقل والصرف الصحي والإنارة العمومية، والبيئة)، يبدو أن الوعي أقل تطوراً لدى المنتخبين على أهمية تكوين الأعوان الجماعيين كجزء من هذا البرنامج.

برنامج إعادة تأهيل المراكز الصغيرة

تثبيت الساكنة المحلية في المراكز الصغيرة مدن العالم القروي يتطلب إعادة تعريف وظائفها حتى تتمكن من تلبية احتياجات التنمية الترابية.

السياق الوطني

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك مجموعة من المبادرات المناسبة لدعم عملية إعادة تأهيل هذه المراكز الصغيرة، نذكر منها دراسات حول تطوير مراكز المساعدة في إطار تعزيز تطبيق سياسة إعداد التراب الوطني، وأحكام الميثاق الجماعي والإمكانات التي يقدمها تمديد برنامج تطوير البنية الأساسية للجماعات القروية كالربط بشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي.

المشاريع الجارية

- وقد بدأت عمليات إعادة تأهيل جميع المراكز الصغيرة :
- جرادة، دراسات للربط بشبكة الصرف الصحي لمراكز (سيدي بوبكر وتويسيت) وتأهيل الطرق القروية في إطار البرنامج الوطني للطرق القروية (PNRR) ؛
- تاويريرت، التزويد بالمياه الصالحة للشرب لدواوير الجماعات القروية العاطف وسيدي لحسن وأولاد محمد. كما

31- تظهر ضرورة تحسين التدبير المحلي خاصة بعد انطلاق المشاريع السياحية أو مشاريع تجميل المدن، وهي مكلفة جداً من حيث الاستغلال والصيانة (الإنارة العمومية والمساحات الخضراء، والنظافة والبيئة).

استفاد مركز سيدي لحسن من تنفيذ أعمال الطريق القروية في إطار PNRR الثاني ؛
• بركان والناظور وفجيج، وقد تم إدماج أكثر المراكز الصغيرة من خلال برامج إعادة التأهيل.

السياق الإقليمي

نقطة الضعف في المراكز الصغيرة الناشئة تكمن في أحادية وظيفتها. وهكذا، فبوعرفة هي في المقام الأول مركز إداري ولم تستطع بعد أن تنمي وظائف تجارية وسكنية. في المقابل يشكو مركز عين بني مطهر من هيمنة وظائفه الاقتصادية والغياب الفعلي للوظائف الحضرية الأخرى. وفي السياق ذاته لم تنجح العديد من المراكز الأخرى إلا في تطوير وظيفة تجارية.

الأعمال والمشاريع المقترحة

في جريدة: إعادة تأهيل مراكز (سيدي بوبكر وتويسيت وعين بني مطهر وواد الحيمر) على مستوى البنية التحتية (الصرف الصحي).

في تاويرت: شبكة الماء الصالح للشرب في الدواوير ووسط الجماعتين القرويتين كطيطير وأهل واد زا وتحيين دراسة الصرف الصحي لجماعة دبدو.

في بركان، إعادة هيكلة المدن الواقعة على الطرق الرئيسية للجماعات القروية أغبال والعثمانة ومداغ، وتطوير ستة مراكز على الطريق الرئيسي العثمانة - أغبال - تافوغالت - فزوان - مداغ - لمريس.

في فجيج، ربط قصر إيش بشبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب، وهو مشروع ذو أولوية وتأهيل المركز الحضري بيني تادجيت، وهو مشروع حاليا في طور الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك، مشاريع كهربية القرى والدواوير المجمعمة والمشاريع خارج شبكة الكهرباء (المجموعات الشمسية) بالنسبة إلى غيرها من الجماعات والدواوير غير المجمعمة. وقد مكنت المشاريع من تحقيق نسبة عالية في مجال الكهربية القروية تقارب 90%.

محور 3 : الحفاظ على الموارد وحماية التراث

التراث (الطبيعي والثقافي) للمنطقة غني لكنه يواجه عوامل تدهور لأسباب مختلفة من أهمها الاستغلال غير المعقلن. وتتناول البرامج المقترحة مسألتين : استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور المواقع ذات الأهمية الخاصة. من الضروري فيما يخص مشاريع تدبير الموارد الطبيعية تطوير نظام يأخذ بعين الاعتبار مجمل العوامل التي تؤثر على مخزون الموارد بالإضافة إلى منهجية الاستدامة. ويتم ذلك بوضع خطط مندمجة لكافة المتدخلين، ابتداء من الدولة ووصولاً إلى المواطن، واعتماداً على مبدأ التبعية³². وسيتم تصميم هذا البرنامج كحافز لأنشطة التنمية المستدامة في المنطقة³³.

البرنامج الثاني هو حماية المواقع الحساسة ضد الأضرار الناجمة عن التلوث. ويستند معظم المشاريع على مقاربة التكاليف والمنافع بالمعنى الواسع : الاقتصادي والبيئي، والمباشر وغير المباشر، التجاري وغير التجاري.

32- في السياسة، التبعية هي مبدأ أن المسؤولية يجب أن يتخذها أدنى مستوى من السلطة العامة المختصة لحل مشكلة ما. ففي العمل العام، يتم البحث عن أنسب مستوى والأقرب للمواطنين. لا يتدخل المستوى الأعلى إلا إذا كانت المشكلة تتجاوز قدرة المستوى الأدنى (مبدأ الاستبدال).

33- انظر عمل ستيفان هالكيت لصالح IPMED في سؤال حول هذا الموضوع، ضمن تقرير «منطقة البحر الأبيض المتوسط والتغير المناخي: احتياط لا بد منه».

برنامج إدارة الموارد الطبيعية

يتكون هذا البرنامج من مجموعة من مشاريع الإدارة المندمجة للموارد المائية وإدارة المراعي في الأقاليم الشمالية للجهة. وتواجه المنطقة مشاكل الاستغلال المفرط (التربة، والغطاء النباتي) والنزاعات بين المستعملين لها (المياه الجوفية بين الفلاحين والمصالح العمومية المسؤولة عن الحفاظ على الاحتياطي الاستراتيجي). والتحديات التي تواجه الجهة في المجالين تحديات كبرى، نظرا للطبيعة الجماعية لحقوق الملكية فيما يخص هذه الموارد، وتتمثل في وضع أجهزة وإجراءات متضافرة ذات مصادقية تقوم على تدبير الاستغلال وتجهيز المورد. في هذه الظروف، يصبح من الضروري تعزيز دور الجماعات المحلية كضامن لتضافر الجهود في سبيل تحقيق برامج التنمية.

السياق الوطني

يختلف السياق المؤسساتي والتقني والمالي الذي يواكب هذا البرنامج في إدارة الموارد الطبيعية في المغرب باختلاف الموارد قيد الدرس :

- إدارة الموارد المائية لديها إطار تنظيمي ورؤية استراتيجية من شأنها تسهيل سير عمليات الصيانة في المنطقة. هذه الأدوات تطبق ببسر على الموارد التي تدبّر مباشرة من قبل الإدارة العمومية (المياه السطحية). فيما يخص موارد المياه الجوفية فتدبيرها يكون من قبل المستعملين بتحكّم غير مباشر من قبل الدولة، وهذا الوضع أكثر تعقيدا. السياق التقني مناسب وقابل للتعبئة باستعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل تدبير الطلب (تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرصد استهلاك³⁴) والعرض (الموارد غير التقليدية³⁵). البيئة المالية مواتية أيضا بسبب إعطاء الأولوية على المستوى الوطني للتمويل من قبل وكالات الحوض المائية (ABH) إلى مشاريع التدبير المندمج وقابليتها للاستجابة لمقاييس المانحين الدوليين ؛
- في تدبير المساحات الغابوية، السياق المؤسساتي يعرف حالات مختلفة، بين الغابات المحددة المساحة في إقليم جرداء حيث يمكن تدبير الحفاظ عليها وأشباه الغابات في إقليم الناظور والتي تخضع لضغط اقتصادي قوي جدا. من الناحية التقنية، والأنشطة الغابوية في المنطقة ليس لديها سياق مناسب نظرا لمحدودية الموارد المخصصة للبحوث التطبيقية وخاصة في تصنيف وزراعة الأشجار والشجيرات الملائمة. على المستوى المادي، وعموما تستقبل مشاريع المحافظة على الغابات بشكل إيجابي من قبل التعاون الدولي³⁶ ؛
- أمّا في مجال الرعي، فإن الوضع أكثر طلبا، سواء من الناحية المؤسسية، التقنية والمالية. فتدبير المحافظة يفترض التعامل مع حقوق الملكية والاستغلال المعرفة محليا استنادا على الأعراف والعادات والفرص وعلاقات القوة.

المشاريع الجارية

الطابع الرعوي في المنطقة تاريخي. وقد سمح ذلك بتنفيذ مشاريع تدبير الحفاظ بالاعتماد على الموارد الحكومية بالإضافة إلى الجهات المانحة. مع مرور الوقت، تطورت هذه التدخّلات من التسيير المحض إلى تدبير المراعي يأخذ بعين الاعتبار الخدمات الإيكولوجية المتعددة التي تتوفر المراعي عليها من تنوع بيولوجي وتدبير سوسيو-اقتصادي يستحضر احتياجات تطوير الخدمات لفائدة السكان.

34- التقنيات الحديثة تسمح بتتبع حالة موارد المياه الجوفية بشكل دقيق وأقل تكلفة من خلال الاستشعار عن بُعد ، على سبيل المثال. كما أنها تمكن المستعملين من تحسين تدبير العيّنات ، و المسؤولين من السيطرة على تكلفة أي تجاوز.

35- وهذا يشير إلى كل من إعادة استخدام المياه المستعملة وتقنيات تحلية المياه.

36- انظر القرارات التي اعتمدت في قمة كوبنهاغن حول التغير المناخي على سبيل المثال.

نذكر أنّ الدولة أطلقت بمساعدة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي مشروع التطوير المهني والثروة الحيوانية في المنطقة الشرقية بإعطاء الأهمية لمشاركة الكسّابين (التعاونيات السلالية والقبلية) وتدابير المصاحبة (أساسا في شكل مساهمة من الشعير كغذاء تكميلي للعلف). وفي عام 2004، تم إطلاق مشروع جديد لتمديد العمل بهذا البرنامج. فيما يتعلق بالثروة المائية، تضع وكالة حوض ملوية اللمسات الأخيرة لخطتها للتدبير المتكامل للموارد المائية الذي يتضمن إشارات تتعلق بالتدخلات العمومية في المستقبل. أمّا قطاع الغابات، فلدى المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر نظاما واسع النطاق لرصد الموارد الطبيعية في المنطقة، وذلك بفضل مواقع مجهزة لحماية التنوع البيولوجي ومحميات الصيد. في هذا السياق، تغطي 15 محمية دائمة 500 000 هكتار و12 محمية مؤقتة (يجري فتحها كل ثلاث سنوات حاليا) نحو مليون هكتار. هذا وتمنح المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية مثل جبل شخار وجبل كروز إمكانيات تدبير أغنى من حيث التنوع البيولوجي.

السياق الإقليمي

يواجه البرنامج أوجه القصور الرئيسية في تدبير الموارد الطبيعية: موارد المياه والمراعي في الأقاليم الشمالية مفتوحة لاستغلال كبير من قبل الوافدين من مناطق أخرى في المغرب. السبب الرئيسي لهذه الصعوبات هو الفصل بين أصحاب حقوق الملكية المستغلين المباشرين.

الأعمال والمشاريع المقترحة

فيما يخص الموارد المائية، وتحديدًا مشاريع المياه الجوفية، يمكن أن تسهم في تصحيح نقاط الضعف بوضع استغلال تعاقدية بإشراك جميع المتدخلين في تدبير الموارد. هذا النوع من المشاريع أعطى نتيجة إيجابية في جهة سوس ماسة درعة و في جهة الغرب الساحلية :

- بفجيج المشروع المقترح هو دعم المجلس المحلي للمياه ؛
- بجرادة حيث لا يتم تدبير الموارد المائية كما يجب (عين بني مطهر)، المشروع المقترح هو تطوير عقود الفرشة المائية ؛
- في تاويريت، توصي هذه المبادرة لتدبير الفرشة المائية لحوض ملوية.

أمّا مراعي الشمال، فيوصي المشروع إعادة هيكلة المسالك الرعوية في إقليم الديروش التي بشراكة مع المستغلين المباشرين.

برنامج لحماية وإعادة تأهيل المواقع

ويشمل هذا البرنامج مشاريع لمواجهة الفيضانات وتراكم الأوحال والتوسع الحضري للمناطق الساحلية والتلوث الصناعي. المواقع التي لها اهتمام بالتنمية الاقتصادية وظروف عيش المواطنين تتعرض لتدهور مستمر بسبب الكوارث الطبيعية (الفيضانات والجفاف) والاستغلال غير المعقلن من قبل المواطنين. والزّمان كبير لإهدار فرص التنمية بسبب التدهور الذي لا رجعة فيه للثروة الطبيعية المستمر في كثير من الأحيان. تهدف هذه المشاريع إلى أكثر من مجرد تعويض الأثار السلبية إذ تسعى إلى استعادة بيئة نظيفة وجذابة في شراكة مع كل المتدخلين في سبيل خلق محاور ديناميكية.

السياق الوطني

يستند تنفيذ هذا البرنامج الإقليمي لحماية المواقع إلى الخطط الوطنية لمكافحة الفيضانات وبرنامج تدبير المناطق المحمية وبرنامج مكافحة التصحر ومقتضيات قانون المناطق الساحلية.

المشاريع الجارية

تعرف الجهة مجموعة من التدخلات لها تأثير مباشر على المواقع ذات الأهمية البيئية نذكر منها المشاريع السياحية (السعيدية، مارشيك، رأس الماء) والمشاريع المائية (سد الصفاصيف بفجيج). وقد شرعت كتابة الدولة المكلفة بالمياه في المنطقة إلى توقيع اتفاقيات مع الجماعات المحلية بهدف تحديد الأهداف والوسائل لمعالجة آثار الفيضانات والوقاية منها. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بسلسلة من الإجراءات لحماية المواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية.

السياق الإقليمي

يكمن الضعف الأساسي في عدم القدرة على البحث عن التمويل نظرا لطبيعة المشاريع المقررة وكذا المعرفة الضعيفة بالموارد المتاحة كالتنمية المشتركة مثلا.

الأعمال والمشاريع المقترحة

هذه المشاريع ذات أهمية استراتيجية في المنطقة فيما يتعلق بحماية المدن وواحات النخيل والساحل فضلا عن معالجة تلوث المواقع المنجمية. في بركان حماية المدينة من الفيضانات هي الأولوية. ويمكن أن يدار من قبل الجماعات المحلية، بتمويل من أطراف متعددة قد تشمل الوكالات الوطنية (للحفاظ على البنية التحتية) والسلطات العمومية وجهات مانحة أخرى. في فجيج، الإجراءات التي تستحق الدعم الخارجي الواسع هي حماية واحات النخيل (من الفيضانات وانجراف التربة) وحماية الدواوير الجبلية (من الفيضانات) وذلك لأنها تتجاوز القدرات التقنية والمالية من الفاعلين المحليين. في الناظور وبركان حماية السواحل تستوجب عملا مشتركا بين الجماعات المحلية. يمكن تعبئة الموارد المالية في الإعداد المناسب (مجموعة الجماعات المحلية). في جرادة وفجيج، تقع مسؤولية معالجة تلوث المواقع المنجمية المهجورة على عاتق المستغلين والحكومة. يجب التفكير في تركيبة مالية للجمع بين المصالح الاستراتيجية لمختلف الاطراف وقابلة للتنفيذ.

الباب الخامس : الدعامة البشرية

إن الاستراتيجيات التي تستند على التنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار المالي فقط تحمل في طياتها مخاطر العجز الاجتماعي والإقصاء لفئات المواطنين الأكثر هشاشة اجتماعية، علما بأن التنمية البشرية هي هدف أي سياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن تعبئة رأس المال البشري ودعم التماسك الاجتماعي يساهمان بشكل حاسم (مباشرة وغير مباشرة) في تحسين الإنتاجية والأداء الاقتصادي للدول والجهات المكونة لها³⁷. بهذا المفهوم فإن الحاجة إلى سياسات اجتماعية من الضرورات السياسية ومكانتها لا تقل أهمية من الاعتبارات الاقتصادية.

تهدف الإجراءات المقترحة، ليس فقط التغلب على التخلف، الذي يظهر من خلال مؤشرات الفقر والإقصاء وعدم المساواة الاجتماعية وانعدام الأمن، ولكن أيضا استباق المشكلات المستقبلية ومواجهة التحولات بدعم وتوسيع البعد الوقائي لآليات الضمان الاجتماعي. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (المؤسسات الوطنية) التي أطلقها جلالة الملك في ماي 2005 باعتباره الفضاء المتميز للتنسيق بين المقاربات وتعبئة الفاعلين، هو الإطار الأمثل للتدخل في هذا المجال.

في هذا السياق، يعتبر الركن الثاني من استراتيجية تنمية المنطقة الشرقية يجمع بين برامج معالجة القضايا التي تؤثر في التماسك الاجتماعي للمنطقة وفقدانها رأسمالها البشري. هذه القضايا تهم أولا الوصول إلى خدمات القرب الاجتماعية، كالرعاية الصحية باعتبار ارتفاع نسبة المسنين بين سكان الجهة، بالإضافة إلى فرص الحصول على التعليم (الهدر المدرسي، وانخفاض المستوى التعليمي لسكان العالم القروي)، والإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. كما أنها تهتم بالاختلالات في سوق الشغل بما في ذلك انخفاض مشاركة النساء وارتفاع معدل البطالة خاصة بين الشباب والنساء. ثم إنه يهدف إلى معالجة أوجه القصور في التنمية الثقافية للمواطنين والصناعات المرتبطة بالثقافة. وللعمل في وقت واحد على جميع المشاكل، يتألف الركن الثاني من ثلاثة محاور :

- تحسين خدمات القرب الاجتماعية ؛
- خلق فرص العمل المحلية ؛
- تسهيل الولوج إلى الثقافة وتنمية الإنتاج الفني.

محور 4 : خدمات القرب الاجتماعية

بذل المغرب خلال العقدين الماضيين جهودا كبيرة للحد من مكامن العجز الاجتماعي. وتتجاوز حصة الميزانية الوطنية السنوية المخصصة لقطاعات اجتماعية 50% (الصحة والتعليم والتكوين والسكن الاجتماعي والتنمية القروية وبرامج المساعدة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والتضامن ودعم الجمعيات (...).

على الرغم من هذه الجهود، فإن العجز الاجتماعي وعدم المساواة لا يزالان قائمين وبطريقة متباينة في الفئات (الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن إلخ...) ولكن أيضا حسب مكان الإقامة والانتماء (القروية والحضرية). ومن أجل تقليص هذا العجز على المستوى الإقليمي، يركز هذا المحور حول خمسة برامج عرضانية تؤثر على جميع أقاليم الجهة :

37- انظر أشغال بوركينون.

- أولاً، على مستوى التعليم يجدر اتخاذ إجراءات تكميلية لتلك الجارية في قطاع التعليم الأساسي على المستوى الوطني وملائمة العملية التعليمية لحياة المواطنين في العالم القروي بالإضافة إلى تنويع العرض التكويني (بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص) وتحسين الجودة ؛
- ثانياً، بالنسبة للخدمات الصحية، يتعين تعزيز المرافق الصحية وتحسين شبكة عرض التكوين في مجال المهن الصحية ؛
- البرنامج الثالث يهدف إلى تعزيز مشاركة جميع فئات المواطنين في عملية التنمية، ويقترح وضع برنامج محدد لدعم ملائمة الخدمات المحلية لاحتياجات الأشخاص في حالة إعاقة وتسهيل الولوج إلى هذه الخدمات ؛
- البرنامج الرابع هو تطوير الإطار الاستراتيجي للعمل الاجتماعي الذي يستهدف المنطقة ؛
- البرنامج الخامس يهدف إلى تعبئة موارد المجتمع المدني من خلال دعم الجمعيات في المجال الاجتماعي فضلاً عن مبادرات ممثلي المقاولات (غرف واتحادات).
- وسيتم تنفيذ هذه البرامج في إطار قانوني مع المصالح اللامركزية للوزارات المعنية. ويمكن للشراكة أن تبنى مع الجماعات والسلطات المحلية والجمعيات أو الشركات العامة أو الخاصة بدعم من المكاسب على المستوى الوطني لتطوير «مبتكر»³⁸ وإيجاد حلول مبنية على إشراك المستفيدين من الخدمات الاجتماعية، وتحفيز المهنيين واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

برنامج دعم التعليم الأساسي

- ويتكون هذا البرنامج من الإجراءات التالية :
- تحسين مؤشرات التمدد في المناطق القروية خاصة بصفوف الفتيات، وذلك نظراً لتأخرها وتأثيره على المكونات الأخرى للتنمية البشرية ؛
- دعم تحسين نوعية الخدمات التعليمية في المناطق الحضرية والقروية.
- يتعين كسر «دوامة الفقر» التي حكمت على بعض المناطق بالتخلف بسبب الديموغرافيا غير المتوازنة الناتجة عن نقص تعليم الفتيات والهجرة الانتقائية للموارد البشرية³⁹.

السياق الوطني

- التعليم موضوع إجماع اجتماعي وسياسي واسع نظراً لتأثيره القوي على التنمية البشرية. وذلك يتضح جلياً من خلال الجهود المالية المبذولة على مستوى ميزانية الدولة.
- العوامل الرئيسية هي التوقعات الديموغرافية ، والتعايش بين العروض التعليمية المجانية (أو شبه المجانية) العروض الخاصة والتي لم تعرف تطوراً كبيراً. هذا بالإضافة إلى إمكانيات الابتكار المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوعي المتنامي للمستخدمين بالجودة العالية للخدمات. يتميز السياق الوطني ب :
- البرنامج الاستعجالي 2009-2012، الذي وضعته وزارة التربية الوطنية بدعم من مجموعة واسعة من الشركاء الدوليين وقد جاء هذا البرنامج لإنعاش وتعزيز الميثاق الوطني لتربية التكوين ؛
- التزام المغرب من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفق عام 2015 (الأهداف الإنمائية للألفية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية)، وأهداف برنامج التعليم للجميع (اليونسكو).

38- يمكن إيجاد ملخص جيد عن هذه الحلول في كتاب إستر دوفلو «تنمية الإنسان» الذي نشر في عام 2010.
39- انظر في هذا الصدد دراسة كريمير : «الأمكن الفقيرة وازدهار الشعوب : كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تتجاوز التباينات المجالية» وثيقة للبنك الدولي في عام 2009.

المشاريع الجارية

كل هذه المشاريع من البرنامج الاستعجالي لوزارة التربية والتعليم الذي تنفذه الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين (عارف) للجهة الشرقية. ويتم انجاز بعض المشاريع من قبل القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويتم إجراء العديد من المشاريع ودعمها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويهدف البرنامج الاستعجالي الذي يغطي الفترة 2009-2012 إلى تسريع وتيرة الإصلاح وتدارك التأخير. ويتعلق الأمر بأربعة أجزاء :

- تحقيق مبدأ التعليم الإلزامي حتى سن 15 عاما ؛
- تشجيع التعليم بعد سن الـ 15 وتطويره في التعليم الثانوي المؤهل والجامعة ؛
- المشاريع التي تعالج القضايا العرضانية لنظام التعليم والتكوين خاصة في مجال الموارد البشرية ؛
- الرفع من مستوى أداء النظام واستدامته من خلال أدوات فعالة للتخطيط والإدارة (تحسين تدبير الموارد المالية وضمان استدامتها ومحاربة الإنفاق المفرط وتطبيق المحاسبة العامة والتحليلية).

السياق الإقليمي

- تعد المؤشرات التعليمية في الجهة أقل من المؤشرات الوطنية.
- وكشف التشخيص الذي أجري في هذا المجال أن المنطقة تتميز بـ :
- الانخفاض في معدلات التحاق طلاب المرحلة الابتدائية في المناطق الحضرية والقروية ؛
- الانخفاض في معدلات الالتحاق بالثانويات التأهيلية في المناطق القروية ؛
- الارتفاع في معدلات الأمية.

الأعمال والمشاريع المقترحة

- تتعين مرافقة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية ومختلف مندوبيات التعليم لتحقيق الأهداف الوطنية والمساهمة في الوفاء بالالتزامات الدولية. وذلك في إطار تعاقدى بوضع أهداف واضحة ورصد للمؤشرات من أجل التغلب على أوجه القصور الظاهرة على مستوى التشخيص. ويتوخى ثلاثة أنواع من الإجراءات :
- إنشاء فصول رياض الأطفال (هذا المستوى التعليمي ضروري ولكنه ليس إلزاميا بسبب تأثيره في الإبقاء على الطلاب في النظام المدرسي وجودة التعليم) ؛
- المساهمة في دعم التعليم في المدارس الخاصة (دراسة لتطبيق هذا النوع من التعليم، واقتراح تدابير إقليمية محددة والسعي أي التأزر قادرة على التطور) ؛
- المساهمة في تحسين التعليم في المناطق القروية من خلال الإجراءات المتعلقة بتوفير التعليم والدعم المدرسي وشروط استقبال الطلاب.

تعتبر :

- إنشاء المدارس الجماعية لمواجهة تشتت المساكن القروية وترشيد الموارد البشرية والمادية المتاحة للطلاب والمدرسين، كجزء من الشراكة بين البلديات والدولة ؛
- مكافحة الهدر عن طريق إنشاء صناديق لدعم تعليم الأطفال المحرومين وفقا لأحكام اتفاقات محددة مع الجمعيات الحاملة لهذه المشاريع (مثلا بتوزيع المحافظ والكتب واللوازم المدرسية وتوزيع الملابس والحطب في المناطق الباردة وإنشاء مرافق النقل الكافية - بما في ذلك الدراجات الهوائية لطلاب الإعداديات وطلاب الثانويات - والدعم التعليمي للأطفال المحتاجين) ؛
- تعزيز شبكة دور الطلبة والطالبات في الجماعات القروية البعيدة.

برنامج دعم الخدمات الصحية

التباينات الجغرافية في الولوج إلى الرعاية الصحية وجودتها كبيرة. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين توفير الخدمات الصحية مع أخذ متطلبات الصحة العمومية بعين الاعتبار. وهي تسعى لتحديد أفضل الموارد بالإضافة إلى تطوير عروض القطاع الخاص في توفير التأمين الصحي. في هذا السياق، يتضمن البرنامج تعزيز شبكة المؤسسات الصحية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكوين العاملين الصحيين.

السياق الوطني

يرتكز هذا البرنامج على النقاش الذي أطلقتته الحكومة على المستوى الوطني حول البطاقة الصحية، بعد تقديم استراتيجية 2020 من قبل وزارة الصحة. كما أن هذا البرنامج جزء من انخراط المغرب في تحقيق أهداف الألفية للتنمية 2015 (أهداف الألفية للتنمية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية). وهو برنامج يندرج في عملية للحد من انعدام المساواة وضعتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال الخدمات الاجتماعية.

المشاريع الجارية

المشاريع الجارية تضاف إلى تلك التي تدخل في نطاق خطة عمل وزارة الصحة وكافة المشاريع المضمنة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبدعم منها. نذكر منها تحديدا «دور الأمومة».

السياق الإقليمي

يتميز بضعفين رئيسيين :

- الأولى يتعلق بالتوزيع غير العادل لعرض الخدمات الصحية بين أقاليم جماعات الجهة (أو غيابها في بعض الجماعات) ؛
- ويتعلق الثاني بالنقص في الموارد البشرية (5 مراكز صحية على 163 الموجودة أُغلقت لعدم وجود موظفين). ومن ناحية أخرى، يجب التذكير أن نتائج مشروع دعم تدبير قطاع الصحة، والذي نفذ بدعم من الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الجهوية للإستراتيجية القطاعية بوزارة الصحة. وقد مكّن المشروع من إعادة تأهيل 19 مركزا صحيا و5 مستشفيات جهوية وتجهيزها بالمعدات المعلوماتية والطبية والحيوية والتقنية. كما قدّم أنشطة الدعم المؤسساتي، وتكوين الموظفين في مجالات نظم التدبير والتنظيم والخدمات الصحية على المستوى الجهوي. ويستند هذا البرنامج كذلك على أدوات التخطيط التي تنفذها وزارة الصحة من خلال الخطة الجهوية لعرض الخدمات الصحية العمومية ومشاريع إنشاء المستشفيات.

الأعمال والمشاريع المقترحة

ينبغي مواكبة مشروع دعم التدبير في القطاع الصحي ومساندته بإجراءات لتقوية المرافق الصحية على المستوى المؤسسي (برنامج إنشاء المستشفيات) والموارد البشرية (خصوصا منها الأطر شبه الطبية).

برنامج دعم الاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة

في هذا البرنامج يجب دعم التدابير الرامية إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة القرارات على مستوى السلطات المحلية في مجال التخطيط والنقل خصوصا في المناطق الحضرية. وينبغي للمشاريع في هذا البرنامج أن تتمحور حول تحسين اللوجيات والاتصالات والنقل. ويتطلب هذا البرنامج تنفيذ العناصر التكميلية اللازمة لأي شخص ذي حركية محدودة بشكل دائم أو مؤقت للولوج بأمان إلى جميع الأماكن والمنتجات والخدمات والأنشطة وفقا للقانون 03/10 المنظم للولوجيات.

السياق الوطني

يتميز السياق العام لهذا البرنامج من خلال الوعي بنسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع :

- في دراسة وطنية حول الإعاقة أنجزت في سبتمبر 2004، قُدِّرت نسبة الأشخاص في حالة إعاقة ب 5,12% من مجموع السكان أي أكثر من 1,5 مليون مواطن (أسرة من كل أربعة معنية مباشرة بالإعاقة) ؛
- تأكّد هذا الوعي من خلال مصادقة المغرب في 8 أبريل 2009 على معاهدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها وذلك بصدور القرار الملكي السامي، مما يدل على أهمية القضية وضرورة إعطاء الأولوية في التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة ؛
- وقد أدى ذلك كله إلى صدور إطار تشريعي وتنظيمي محفّز⁴⁰.

المشاريع الجارية

معظم الإجراءات محددة لتوفير المعدّات الخاصة أو الفضاءات المتخصصة لتعويض الأسر جزئيا عن آثار حالات الإعاقة التي تقدّمها المنظمات غير الحكومية بدعم من مؤسسة محمد الخامس للتضامن والمؤسسات الوطنية.

السياق الإقليمي

يكشف التحليل عن عدد من نقاط الضعف مشتركة بين جميع المدن والبلدات في المغرب في مجال القدرة على التنقل والولوج إلى الخدمات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

في التنقل الحضري، رغم الجهود المبذولة، لا تزال إمكانية الولوج للنقل الحضري غير كافية للأشخاص في حالة إعاقة حركية.

40- القانون رقم 10-03 (2003/05/12) متعلق بالولوجيات : يحدد المتطلبات العامة للتخطيط العمراني والهندسة المعمارية والنقل والاتصالات.

القانون رقم 07-92 (1993/09/10) متعلق بالحماية الاجتماعية للأشخاص المعاقين : المادة 27 تقتضي بأن تجهز الأشغال العامة (المباني والطرق والحدائق) في حالة الإنشاء أو الترميم، بالممرات والمصاعد والمرافق لتسهيل الولوج إليها واستخدامها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة.

دورية رئيس الوزراء رقم 16/96 : تشجيع الإدارات على اتخاذ تدابير للمعاقين.

مشروع الميثاق الوطني لكبار السن : سيعطي دفعة لخلق الإطار العام للقوانين والمراسيم.

مشروع قانون التعمير الذي ينص على وجوب تقديم مخطط للولوجيات من بين شروط استخلاص رخص التجزئة، وفقا لمقتضيات القانون.

الأرصفة غالبا ما تكون في حالة سيئة أو ضيقة أو تتخللها عقيات مختلفة. غالبا ما تقتصر التقاطعات إلى تشوير واضح وكاف أو ممرات للراجلين. وعموما، لا تتوفر الأرصفة على ممرات منخفضة وملاذات أو تكون غير سالكة إن توفرت. تصبح الولوجية صعبة جدا خاصة في حالة وجود أشغال عمومية وتعرض المارة خاصة منهم ذوي الإعاقة إلى مخاطر الطريق. ووسائل النقل العمومي، وخاصة منها الحافلات، غير مجهزة لاستيعاب احتياجات ذوي الإعاقة، رغم أن العديد من الحافلات الجديدة تتوفر على أرضيات منخفضة لتسهيل الولوج إليها. كما أنه غالبا ما تكون محطات الحافلات في أماكن غير مناسبة أو غير محمية ولا توفر المعلومات الضرورية. هذا البرنامج سيعتمد على شبكة من الجمعيات النشيطة في المدن الكبرى والقرى الرئيسية.

الأعمال والمشاريع المقترحة

الإجراءات التي يجب اتخاذها في كل إقليم مرتبطة بمشاريع تجريبية لتحسين الولوجيات في التنقل وتصميم المباني في مختلف أحياء المدن، والقرى الهامة ديموغرافيا وحضرانيا.

برنامج بناء مراكز اجتماعية

يهدف هذا البرنامج إلى تجهيز الجهة بمراكز اجتماعية إضافية بحكم الاحتياجات المستقبلية، خاصة تلك التي تتمثل مهمتها في توفير استجابة للحالات الاجتماعية الاستعجالية. وتهدف إلى :

- تقدير طبيعة ومستوى وتغيّر الاحتياجات الاجتماعية للسكان في وضعية صعبة (الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن) ؛
- إجراء تقييم نوعي وكمّي للعرض الحالي من حيث الخدمات الاجتماعية وتحديد آفاق التنمية في هذه الخدمات الاجتماعية ؛
- توضيح الإطار للتنسيق بين الفعاليات الاجتماعية التنموية على مستوى الأقاليم (السلطات المحلية والمسؤولين المنتخبين والخدمات المحلية والجمعيات والقطاع الخاص الخ).

إنّ معرفة عرض الخدمات الاجتماعية المتاح في الجهة وتحديد الاحتياجات الاجتماعية المستقبلية يساهم بقوة في توجيه جميع التدخّلات في إطار منسجم وتحديد مساهمة مختلف المتدخّلين في تنفيذ مقنضيات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (برنامج محاربة الهشاشة). ولذا يقترح إنشاء المخطط المديرى الجهوي للبرامج الاجتماعية وتطبيقاتها على المستوى الإقليمي. الهدف من ذلك توفير التوجّه الاستراتيجي للتنمية الاجتماعية على المستوى الجهوي بتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات في مجال الخدمات الاجتماعية على مستوى الأقاليم والتحكّم في المخاطر الاجتماعية. إنّ تنفيذ المخطط المديرى الجهوي و المحلي سيكوّن شبكة مراكز اجتماعية تستهدف فئات محددة من المواطنين :

• فضاءات متعددة الوظائف للنساء ؛

• مراكز لحماية الطفل ؛

• المراكز للأشخاص ذوي الإعاقة ؛

• مراكز للمسنين ؛

• فرق التدخّل الاجتماعي الاستعجالي ؛

• وأي مركز خدمات آخر يلبي حاجة معينة تم تحديدها في المخططات السابقة.

سيتم إذا إنشاء مرصد للعمل الاجتماعي لضمان التتبع الاجتماعي في الشراكة مع المجتمع المدني.

محور 5 : خلق فرص الشغل المحلية

تهدف البرامج ذات الصلة لحل مشكلة البطالة (خصوصا بين الشباب والنساء) وبصفة أعم الحد من الفقر والبناء على نقاط القوة التي يوفرها القرب، وبما يتفق تماما مع مقتضيات وفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. في ما يتعلق بالشغل، تشير المؤشرات الرئيسية إلى أن الطلب على الشغل يميل إلى الارتفاع بصفة متواترة بسبب الأزمة في بعض القطاعات المشغلة أو المدرة للدخل (الهجرة والتهريب) بالإضافة إلى التنقل الحر والاندماج المتزايد في صفوف النساء والشباب المتعلم في سوق العمل. وتسعى البرامج الخمسة لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها من خلال العمل على تحسين قابلية التشغيل للمواطنين الشباب وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني والتكامل الجهوي ودعم الأنشطة المدرة للدخل وتوظيف موارد المهاجرين لفائدة المناطق المنتجة للهجرة.

برنامج تحسين قابلية تشغيل الشباب

يهدف هذا البرنامج إلى مرافقة عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية بسياسة تشغيل فعالة تركز على قدرات الشباب وتنمية مهارات الفاعلين ذوي القابلية الكبيرة للتجدر في المنطقة. وهو يتعلق بإنشاء ثلاثة آليات (للساطة والتعليم والتكوين) لتأهيل أو إعادة تأهيل السكان العاملين أو الباحثين عن عمل بما يفهم من يعمل في القطاع غير المهيكل.

السياق الوطني

يعتمد هذا البرنامج على الوسائل التي توفرها الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل وتنمية الكفاءات وتطبيق التجارب الناجحة في مجال التكوين والتعليم في مناطق أخرى من المملكة. بالإضافة إلى عمل الوكالة التوصية أن تنجز الدراسات المستقبلية لإنشاء اتفاقيات قطاعية تنص على أولوية إدماج شباب المنطقة بشراكة مع أرباب العمل. كما ينبغي اتخاذ التدابير المصاحبة لهذا الهدف بما فيها تفعيل برنامج «تأهيل». ومن أجل إعطاء الشباب ضحايا الهدر المدرسي الفرصة في اكتساب المؤهلات اللازمة لممارسة مهنة يختارونها، تطوّر وزارة التشغيل والتكوين المهني نسقا جديدا للتكوين منذ إصدار القانون رقم 00-12 في يونيو 2000 وبذلك تسهّل اندماجهم في الحياة العملية. وتهم السياسة المتبعة في المغرب مجالات الفلاحة والصناعة التقليدية والبناء والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية والخدمات والسياحة والمطاعم. ويتم التكوين بناء على عقد مبرم بين المقاول والمنتدّب أو ولي أمره معتمدة من مركز التدريب والتكوين. ويحدد هذا العقد حقوق والتزامات الطرفين.

السياق الإقليمي

يبيّن التشخيص في هذا المجال أنه على الرغم من التكوين المتنوع وإمكانيات النمو في فئة السكان العاملين، تشهد المنطقة هجرة سلبية من حيث الكفاءات التي قد تكون عائقا أمام مشروع إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الاجتماعي للجهة.

الأعمال والمشاريع المقترحة

الإجراء الأول هو تعزيز الوساطة التي تستهدف الشباب الباحثين عن العمل في القطاع المهيكّل من اقتصاد الجهة. أما الإجراء الثاني فهو إعادة نشر التكوين الصناعي عبر التدريب⁴¹ والذي يستهدف على وجه الخصوص فئات ذات مستويات تعليمية أقل من المستوى العام لمسالك التكوين النظامي، أي الشباب الذي يقبل على العمل في القطاع غير المهيكّل. ويتم تنفيذ هذا التكوين عن طريق الوكالة الوطنية للتكوين المهني وإنعاش الشغل بموجب اتفاقيات بين وزارة التشغيل والتكوين المهني مع وزارات أخرى (الصناعة التقليدية، الصيد البحري، السياحة، الفلاحة) والتعاون الوطني.

والإجراء الثالث يتمثل في دعم الشباب في حالة إقصاء اجتماعي، والعمل على تنفيذ مخطط أفقي شامل ومتكامل ومنسق لا سيما في المناطق المحرومة. وإدماج المشاريع الاجتماعية التي تقودها المصالح الإدارية للامركزية المختلفة والجماعات المحلية والمجتمع المدني في المكان والزمان، هو واحد من أكثر الوسائل المناسبة لضمان تضافر أفضل للجهود وتأثير أكبر.

برنامج الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة

يركز برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة على المناولة في مجال الخدمات المقدمة إلى الشركات الكبرى في المنطقة.

السياق الوطني

يتوفر الإطار الوطني على عدة عوامل مواتية لتنمية المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجهة، ويمكن أن يعتمد على الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغيرة والمتوسطة : يكون تدخّل الوكالة في إطار جهود تطوير تنافسية المقاولات وتحديث وسائل العمل بها. والشركات العاملة في القطاعات التي تدخل في الاستراتيجيات القطاعية التي اعتمدها الحكومة، أي في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والسياحة والصناعة التقليدية والتقنيات الجديدة، مدعوة لبذل جهد خاص. وتضع الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغيرة والمتوسطة رهن إشارة المقاولات الصغيرة والمتوسطة :

• برنامج امتياز الذي يرافق بشكل إرادي الشركات المختارة على أساس عقد للتنمية، وذلك من خلال منح للاستثمار المادي وغير المادي تصل إلى 20% من إجمالي الاستثمارات، في حدود 5 ملايين درهم (يجلب المستفيدون على الأقل 20% من إجمالي الاستثمار) :

41- المرسوم رقم 2.00.1017 المؤرخ ب 28 ربيع الأول 1422 (21 يونيو 2001) لتطبيق القانون رقم 12.00 المتعلق بإنشاء وتنظيم التعلم بالتدرج.

قرار من وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن رقم 1181.01 المؤرخ ب 7 جمادى الآخرة 1422 (27 غشت 2001) بتحديد المهن والمؤهلات، ومدّة التكوين والشهادات التي تثبت المهارات المكتسبة وشروط الولوج لكل مهنة أو تكوين، المعدل والمنتم بالمرسوم رقم 1703-1757 المؤرخ ب 20 رجب 1424 (17 سبتمبر 2003).

القرار رقم 1182.01 المؤرخ ب 7 جمادى الثانية 1422 (27 غشت 2001) تحديد المهن والمؤهلات التي تستفيد فيها مقاولات الصناعة التقليدية من مساهمة الدولة في كلفة التكوين المهني.

القرار رقم 1183.01 المؤرخ ب 7 جمادى الثانية 1422 (27 غشت 2001) تحديد الجهات المسؤولة عن التخطيط والتنظيم والإشراف ومتابعة تقييم التكوين ومراقبة ظروف العمل، السلامة في مكان العمل، والضمانات القانونية والمهنية التي يقدمها المسؤولون في المقولة، بما في ذلك المشرف على التكوين.

قرار مشترك بين وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن ووزارة الاقتصاد والمالية والخصوصية والسياحة رقم 1608.01 المؤرخ ب 13 نوفمبر 2001 المحدد قدر مساهمة الدولة في كلفة التكوين المهني لصالح مقاولات الصناعة التقليدية ووضع نموذج طلب صرفها.

• برنامج «مساندة» لمساعدة الشركات في جهودها الرامية إلى تحديث وتحسين إنتاجيتها من خلال تنفيذ البرامج الوظيفية في متناول جميع قطاعات ؛

• برنامج إدخال المعلومات بالمقاولات الصغرى والمتوسطة في مخطط «المغرب الرقمي 2013» لتسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المقاولات الصغرى والمتوسطة لتحسين إنتاجيتها من خلال حلول الأعمال القائمة على النهج القطاعي.

وتضع الوكالة الوطنية لتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة لفائدة الشركات الصغيرة جدا (TPE)، برنامجين طموحين :

• برنامج «دعم المقاولات النسائية» بشراكة مع برنامج «تأهيل المقاولات» بتعاون تقني ألماني، لتعزيز روح المبادرة وتعزيز قدرات النساء المقاولات أو الراغبات في خلق المقاولات ؛

• برنامج «دعم المقاولات» في إطار تحدي الألفية بتعاون مع وكالة الشراكة من أجل التقدم (APP) وذلك بمرافقة المقاولات بعد إنشائها لتحقيق الاستدامة للشركات المقامة حديثاً.

العنصر الثاني هو العمل الإيجابي للمراكز الجهوية للاستثمار لتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة، كالمساعدة في خلق فرص العمل (مثل تبسيط الإجراءات الإدارية).

العنصر الثالث يرجع إلى التطور الإيجابي في مناولة بعض خدمات تصنيع بعض المكونات من الشركات الكبرى العالمية، وهو ما يترجم إلى فرص الأعمال للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

المشاريع الجارية

يتعلق الأمر بالخصوص بتهيئة والارتقاء بمناطق الأنشطة الاقتصادية. وتتوفر المنطقة على أربعة مناطق صناعية (الناظور، ووجدة، وتاوريرت وجردة) ومنطقتين جديدتين منهما منطقة حرّة قيد الإنشاء في وجدة والناظور.

السياق الإقليمي

تتميز المنطقة الشرقية بأهمية الاقتصاد غير المهيكل والتهريب.

الأعمال والمشاريع المقترحة

بتكامل مع السياسات والبرامج والمشاريع القائمة، تتضمن هذه المشاريع المقترحة دعم تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجال المناولة :

• دراسة لتحديد احتياجات الشركات الكبرى العالمية ؛

• تنظيم طلبات عروض ؛

• دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في إبرام اتفاقيات مع الشركات الكبرى العالمية.

برنامج دعم الاندماج الإقليمي للأنشطة المدرة للدخل

يوصي هذا البرنامج بتسيير مشاريع الأنشطة المدرة للدخل حسب منهجية سلسلة القيمة الجهوية.

السياق الوطني

سيعتمد تنفيذ البرامج على سياق مناسب (السياسات العمومية، والسلطات المحلية) والطلب المحلي على الخدمات لفائدة المواطنين. وتهدف الحكومة إلى تعزيز الاقتصاد الاجتماعي في العديد من المناطق خلال الـ 5 سنوات

المقبلة من خلال وضع خطط التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي ، مع التركيز على تحديد ودعم الأنشطة المدرة للدخل بتكامل مع الاستراتيجيات القطاعية الجاري بها العمل بالإضافة إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويجب أن توفر هذه الخطط رؤية وخطة عمل للاسترشاد بها في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي في هذه الجهات. على المستوى المحلي تعلن الجماعات المحلية استعدادها المتزايد لدعم الأنشطة المدرة للدخل في إطار مبرمجاتها. وإمكانات تطوير هذه الأنشطة موجودة خاصة في مجال خدمات القرب. والاحتياجات تتغير في هذا المجال بفعل ثلاثة عوامل رئيسية هي : التوسع العمراني السريع، وتغير أنماط الحياة (مما يقلص من نسبة الوقت المبدول في الأشغال المنزلية وتزايد الطلب على الخدمات) والتحول الديمغرافي الذي يزيد من الحاجة إلى المساعدة للمعالين (الأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة).

المشاريع الجارية

تجري في المنطقة العديد من المشاريع مثل الأنشطة المدرة للدخل ، بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و وكالة التنمية الاجتماعية و وكالة الجهة الشرقية.

السياق الإقليمي

تظهر حصيلة التجارب نقطتي ضعف رئيسيتين : مؤسسية وتقنية. على الصعيد المؤسسي، الصيغة الجموعية هي السائدة في حين تكون التعاونية أو المقاولية الصغيرة ملائمة أكثر.

أما من الناحية التقنية فنادر ما يتحقق في اختيار المشاريع المناسبة لمهارات أصحابها ولأوضاع السوق. وتتبع هذه المشكلة من الجهل لعمل سلاسل القيمة المحلية والمهارات الضرورية للإدماج داخل إطار الأنشطة المدرة للدخل. في هذه الظروف ، يشكو أصحاب المشاريع من «ضعف» الدعم المؤسسي في حين تنتقد المؤسسات الرسمية نقص كفاءة حاملي المشاريع لشرح فشلها أو الانسحاب منها.

الأعمال والمشاريع المقترحة

العمل على التكامل الجهوي من خلال تقوية قدرات حاملي مشاريع الأنشطة المدرة للدخل لإدماج منتجاتها وخدماتها في سلاسل القيم المحلية. وتشمل الإجراءات المقترحة إجراء الدراسات والتدريب على تسيير سلسلة القيمة والترويج للمنتجات والخدمات التي يقدمها أصحاب المشاريع الأنشطة المدرة للدخل، لتحقيق هذه النتيجة.

برنامج الهجرة والتنمية

يهدف البرنامج إلى تعبئة الموارد المالية الآتية من طرف المهاجرين للتنمية وخلق فرص العمل في أحواض الهجرة الكبرى. وتتمثل عمليات البرنامج في تحديد المشاريع الاستثمارية في هذه الأحواض وتقديم تراكيب تمويل جذابة للمهاجرين. كما أنها تشمل تقديم الدعم لمبادرات التوأمة ذات الطبيعة الاجتماعية أو الاقتصادية.

السياق الوطني

السياق الوطني مناسب بفعل الدعم المتنامي لفائدة الجاليات الوطنية في المهجر (مجلس مغاربة العالم والوزارة الوصية).

في هذا الجهاز، بالإضافة إلى سياسة مشجعة للاستثمارات الملائمة لتحويلات المهاجرين ومشاركة المغرب في المبادرة المشتركة للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للهجرة والتنمية. في هذا السياق، فإن التمكين التدريجي للمؤسسات الاجتماعية (مثل المدارس والصحة) مناسب لعقد شراكات.

المشاريع الجارية

- تعددت مبادرات التنمية المؤسسة على المهاجرين :
- مشروع الهجرة و التنمية في الجهة الشرقية بالناظور ؛
- المشاريع الممولة في إطار المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية في الشرقية ؛
- تثمين المنتجات الأصلية لفجيج في الجهة الباريسية.

السياق الإقليمي

- يتم أخذ العديد من الميزات من الهجرة الإقليمية بعين الاعتبار:
- الهجرة من المنطقة تمثل حوالي ثلث الهجرة على الصعيد الوطني ؛
- وتيرة الهجرة مرتفعة رغم انحسار الفرص في بعض الجهات.
- انخفاض مستوى التنمية البشرية والبطالة بين الشباب (أحواض الهجرة الحديثة العهد) ؛
- غالبية الاستثمارات في المنطقة في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة (العقار، والفلاحة «المنجمية» في المناطق القاحلة والتجارة) ؛
- المنطقة مليئة بالمنتجات المميزة والقابلة للتصدير (المعروفة بالتجارة الإثنية).

الأعمال والمشاريع المقترحة

- تندرج الإجراءات الموصى بها في أربعة مجالات :
- المجال الأول هو دراسة المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية للتنمية في أحواض الهجرة ؛
- المجال الثاني هو تطوير عروض مالية لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد المهاجرين من المنطقة ؛
- المجال الثالث هو دعم مبادرات التوأمة بين المؤسسات الاجتماعية من الجانبين ؛
- المجال الرابع هو العمل على تحديد وتنفيذ مشاريع الأنشطة المدرة للدخل التي يحركها طلب الشتات (التجارة الإثنية).

برنامج الاقتصاد الاجتماعي التضامني

يعزز هذا البرنامج الاقتصاد الاجتماعي في خدمة التنمية التضامنية. وتتعلق هذه الإجراءات بتنظيم أيام جهوية لتمويل الأنشطة المدرة للدخل بواسطة القروض الصغرى، وتكوين الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي ودعم تنظيم طلبات العروض لتشجيع الحركة التعاونية في الجهة.

السياق الوطني

- تزايدت مبادرات التنمية القائمة على موارد الاقتصاد الاجتماعي في السنوات الأخيرة بفضل :
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- تعزيز الاقتصاد الاجتماعي من خلال خطط التنمية الجهوية في الاقتصاد الاجتماعي ؛
- تطوير مؤسسات القروض الصغرى ؛
- الدور الفعّال للمؤسسات والجمعيات على الصعيد الوطني.

المشاريع الجارية

- تعددت العمليات المأزرة لهذا البرنامج في السنوات الأخيرة :
- تنظيم المعرض الأول للاقتصاد الاجتماعي في سنة 2010 :
- مشروع إنشاء دار الصّانع ؛
- برنامج دعم الأنشطة المدرة للدخل بإشراك الوكالات والبنوك والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- إنشاء تعاونيات في القطاعات التي لا تشملها عادة هذه المشاريع مثل النشاط الرعوي والصيد والنشاط الغابوي واستغلال المناجم.

السياق الإقليمي :

- أولاً، مخاطر توسيع الفجوة في الدخل بين الطبقات الاجتماعية المنخرطة في التنمية والاقتصاد الجديد والطبقات المهمّشة والمرتبطة بالاقتصاد غير المهيكّل ؛
- لمواجهة هذه الإشكالية، تتوفر الجهة على أنشطة اقتصادية قابلة للاحتضان (من قبل التعاونيات والجمعيات وغيرها) في القطاعات الإنتاجية والخدمات.

الأعمال والمشاريع المقترحة :

- تنظيم الأيام الجهوية لتمويل الأنشطة المدرة للدخل ؛
- تقوية قدرات الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي ؛
- تنظيم طلبات مشاريع تستهدف التعاونيات.



معرض أعمال النساء الصانعات في الجهة الشرقية مثال لإنعاش الأنشطة المدرة للدخل

محور 6 : تقريب الثقافة وتطوير الإنتاج الفني

- تساهم الثقافة في ممارسة الحرية والمشاركة والتماسك الاجتماعي، والحفاظ على التنوع الثقافي وبالتالي تحسين نوعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويضم محور الثقافة ثلاثة برامج :
- برنامج لتحسين الولوج إلى الثقافة للجميع وخاصة الشباب وسكان الأحياء الشعبية ؛
- دعم الإبداع الفني لتعبئة قوى الثقافة في مشروع التنمية الجهوية، والمكونات الأساسية للنموذج الجديد للتنمية الإقليمية القائمة على جذب المواهب ورؤوس الأموال والزوار ؛
- برنامج الحفاظ على التراث الثقافي وضمان أفضل الظروف للحفاظ عليها واجب اتجاه الأجيال القادمة.

برنامج تحسين الولوج إلى الثقافة

يستهدف هذا البرنامج الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة وسكان الأحياء الشعبية : تكوين الفاعلين المحليين ودعم واضح الاستهداف، ودعم الكتاب والقراءة والسينما.

السياق الوطني

- ويعرض السياق الوطني الفرص المتعلقة بما يلي :
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتبارها استراتيجية التنمية المتكاملة ؛
- البرنامج المشترك (2009-2011) بين وزارة الثقافة والأمم المتحدة ممثلة في خمس منظمات تابعة لها (اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصندوق السكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بشأن التراث الثقافي والصناعات الإبداعية كروافد للتنمية المستدامة، تسمح بوضع مقاربات مبدعة مبنية على الخبرة في مجالات الكتاب والقراءة العمومية والموسيقى والرقص وفنون الكوريفغرافية⁴².

السياق الإقليمي

تم مؤخراً تعزيز البنية التحتية من خلال بناء المكتبات، والمراكز المتعددة الوسائط، ونقط القراءة والمراكز الثقافية والمتاحف وأروقة الفنون التشكيلية والقاعات متعددة الوظائف والمعاهد الموسيقية والمتاحف الموضوعاتية في المراكز الكبيرة في الجهة (وجدة - الناظور - جرادة - بركان - فجيج - زايبو - عين بني مطهر - تاويرت - العيون).

المشاريع الجارية

تتميز الجهة بديناميكية واضحة في مجال الأحداث الثقافية التي تنظم بمبادرة من السلطات المحلية والمعاهد الثقافية والمنظمات غير الحكومية في إطار بعض المشاريع المحلية⁴³. ويجري إعداد استراتيجية متكاملة للعمل الثقافي في الجهة الشرقية مبنية على تفكير استشرافي منظم (انطلق في مارس 2009) بمبادرة من المديرية الجهوية لوزارة الثقافة تحت شعار : «وضع منهجية متكاملة للعمل الثقافي في الجهة الشرقية».

الأعمال والمشاريع المقترحة :

- تكوين الفاعلين المحليين (المسؤولين والمنتخبين في المدن الكبرى) من حيث التنشيط الثقافي، بما في ذلك مرحلة التكوين المؤطر ومرحلة المساعدة التقنية (التكوين أثناء العمل) ؛

42- انظر الحوار مع وزير الثقافة في مجلة Oriental.ma رقم 7 دجنبر 2009.

43- انظر الأنشطة المسرحية في سيدي عيسى في عمالة فجيج (بني تاجيت).

- تسهيل الولوج إلى العروض الثقافية عبر المساعدات المالية الموجهة («الشيكات» الثقافية مثلا) وتشجيع المبادرات الثقافية في الأحياء والدواوير (التنشيط الاجتماعي و الثقافي في الأحياء) ؛
- تشجيع القراءة والكتاب بشكل عام عبر دعم إنشاء المكتبات في المرحلة الأولية بناء على تحديد أهداف تسويقية ؛
- مشروع إعادة تأهيل قاعات السينما .

برنامج دعم الإبداع والإنتاج الفني

ويهدف هذا البرنامج إلى تعبئة الفاعلين الثقافيين وإدماجهم في مشروع التنمية الجهوية كمكونات أساسية للنموذج الجديد للتنمية في المنطقة تقوم على اجتذاب المواهب والرساميل والسياح.

السياق الوطني

على الصعيد الوطني، وهو برنامج مشترك بين (2009-2011) بين وزارة الثقافة والأمم المتحدة ممثلة في خمس منظمات تابعة لها (اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصندوق السكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بشأن التراث الثقافي والصناعات الإبداعية باعتبارها روافد للتنمية المستدامة. ويستهدف هذا البرنامج أربع جهات، بما فيها الجهة الشرقية، تسمح بوضع مقاربات مبدعة مبنية على الخبرة في مجالات الكتاب والقراءة العمومية والموسيقى والرقص وفنون الكوريفرافيا⁴⁴.

السياق الإقليمي

المنطقة تمتلك العديد من المزايا للتنمية الثقافية :

- تركيز الجامعات وأعداد طلاب مكونين وشباب مع تنوع لغوي وثقافي قوي إلى حد ما ؛
- نسيج التراث الغني للجهة الشرقية، ويتألف من المواقع والأثرية والتاريخية والأغاني والرقصات الشعبية (العلاوي، الركاذة، العرفة، الباردية، الميسوري، النهاري...)، والأزياء التقليدية، و الطرب الغرناطي والأغاني الأمازيغية وفنون الطبخ المميزة لفي الجهة ؛
- التقاليد المسرحية في جرادة المدينة المنجمية.

المشاريع الجارية

برمجة وتنفيذ الفعاليات الثقافية المتعلقة بما يلي :

- فنون شعبية (الأكثر بروزا هي المهرجانات الدولية لفن الراي والطرب الغرناطي في وجدة وفنون الواحة في فجيح) ؛
- الملتقيات الجهوية للمسرح والكتابة الإبداعية باللغتين العربية والأمازيغية ؛
- معارض للفنون التشكيلية.

الأعمال والمشاريع المقترحة :

- دراسة تشخيصية لوضع خطة عمل ممتدة لعدة سنوات في المجالات الأكثر قدرة على إنتاج المحتوى الثقافي في الجهة ؛

- مبادرات لتعزيز القطاعات ذات القيمة الثقافية وعلى وجه الخصوص :
 - المسرح في جراحة بدعم الإنتاج الذاتي أو الإنتاج المشترك ؛
 - الفنون الشعبية بتعزيز التأهيل المهني لمجموعات الهواة ؛
 - السينما، من خلال تطوير استوديوهات الإنتاج وتكوين التقنيين ؛
 - دعم نشر الإنتاج الثقافي الجهوي في وسائط الإعلام الجديدة.

برنامج الحفاظ على التراث الثقافي

الغرض من هذا البرنامج هو تعبئة الفاعلين والمؤسسات في جميع أنحاء الجهة على أهداف الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي للجهة، عبر إنجاز دراسات استطلاعية للمواقع الأثرية ودعم تنميتها كتراث جهوي.



مهرجان الطرب الغرناطي بوجدة

السياق الوطني

(مطابقة للسياق الوطني للبرنامج السابق).

السياق الإقليمي

هناك ندرة في إجراءات دعم وتثمين التراث الغني والمتنوع، ويتألف من العديد من المواقع التاريخية والآثار⁴⁵ بالإضافة إلى الغياب الملحوظ للمتاحف⁴⁶.

المشاريع الجارية :

- إعادة تأهيل المدينة القديمة لمدينة وجدة ؛
- إعادة تأهيل واحة فجيح ؛
- دعم إدراج فجيح التراث العالمي لليونسكو (في برنامج ديليو أو على شكل دراسات معمارية).

الأعمال والمشاريع المقترحة :

- إنجاز دراسة استطلاعية وبرنامج عمل يمتد على مدى سنوات لتثمين المواقع المستهدفة ؛
- إطلاق مبادرات لدعم تثمين التراث الأثري والتراث الصناعي والمنجمي.

45- انظر مقال السيد القادوسي، المدير الإقليمي لوزارة الثقافة، Oriental.ma رقم 7 دجنبر 2009.

46- انظر الحوار مع السيد عبد المالك الفيزازي، مستشار الوكالة الشرقية في نفس العدد من Oriental.ma.

الباب السادس : محور الدعم الأفقي

لا يمكن أن تصل العوائد المُثلى للبرامج المحددة دون تنفيذ ما يصاحبها من إجراءات أفقية خاصة في المجالات التالية :

• التسويق الإقليمي ؛

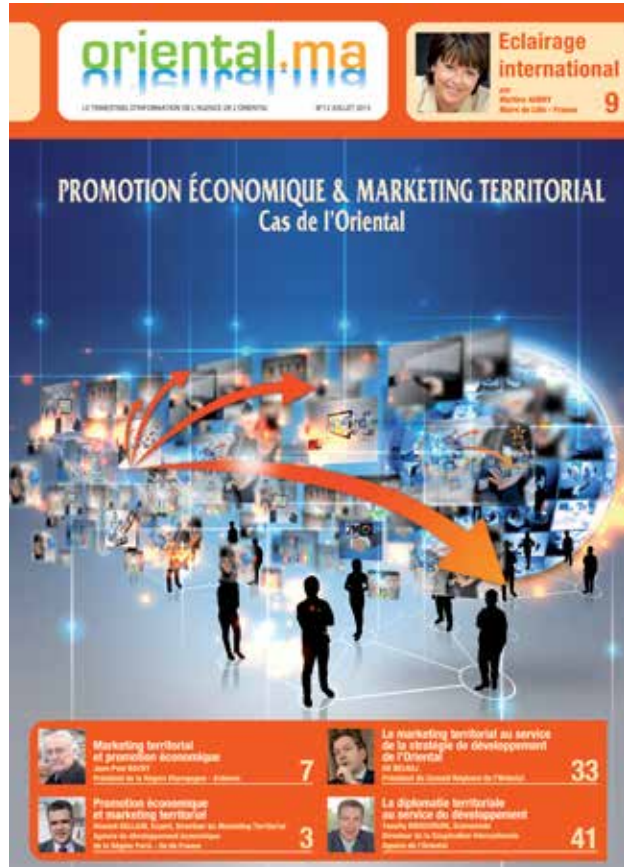
• تنسيق الشراكات ؛

• الاستخبارات الاقتصادية .

تم توحيد هذه الإجراءات في محور يتمثل في ضمان دعم الجهة في انسجام مع استراتيجية التنمية المتكاملة والشاملة كهدف عام من خلال هذه الروافع الثلاثة للتدخل.

التسويق الإقليمي

لم تعد التنمية الجهوية مثلما في الستينات من القرن الماضي تقتصر على برنامج للتجهيز ودعم مالي موجه جهويًا. فهي تبنى الآن، وعلى نحو متزايد حول الجاذبية والحضور الدولي للجهات.



تطوّر وكالة الجهة الشرقية التسويق الجهوي كاستراتيجية انطلقت منذ نهاية عام 2006 وتستمر في التطور مع زيادة جاذبية الجهة وتغيّر السياقات : خصّص العدد 12 من مجلة Oriental.ma للتعريف بهذه الخبرة

تعلم الخبرة الدولية أن الخطاب المبني حول القيم التي تدفع بالفاعلين المحليين ، وخصائص الجهة ونقاط القوة بها، تلعب دورا مزدوجا: فهو يبني صورة إيجابية عن الجهة في الخارج ؛ للجهات الفاعلة المحلية، وهو عنصر تعبئة وعامل تضافر في كل الانتظارات والمشاريع. الترويج للصورة يعبئ أطراف متعددة كـمجلس الجهة والمركز الجهوي للاستثمار والغرف المهنية. وتشارك مؤسسات القطاع العام الوطنية المسؤولة عن التنمية الاقتصادية (المكتب الوطني المغربي للسياحة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الوكالة المغربية للتنمية الصناعية والصادرات مع المركز المغربي لانعاش الصادرات، الخ) في الترويج لمؤهلات الجهة. وستساهم وكالة الجهة الشرقية في هذه المهمة :

- من خلال العمل على نشر المقاربة التسويقية على المستوى المحلي بما يتفق مع استراتيجية الترويج الجهوي ؛
- العمل على ظهور أعداد من «السفراء» من بين الأشخاص المؤهلين والراغبين في المساهمة طوعا في نهضة الجهة.

تعبئة الشراكات

لم تعد مساهمة شركاء التعاون في التنمية الجهوية تقتصر على تمويل المشاريع فحسب. انها مهمة أكثر ببناء القدرات وتبادل الخبرات وخلق شبكات مستدامة مع الشركاء. وتوجد في المنطقة في مجموعة كاملة من الشركاء : الوكالات المتعددة الأطراف ووكالات التعاون المالي الثنائية الأطراف ووكالات التعاون التقني وخدمات التعاون لدى السفارات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية. في هذا السياق، يصبح من الضروري تنظيم وتنسيق المساهمات في التنمية الجهوية ليس من أجل توجيه تدخلاتهم أو التخطيط لها ولكن لتحقيق أقصى قدر من التضافر بين المشاريع الممولة من قبل مختلف الأطراف. ويجب أن يستند هذا التنسيق المرن على إعداد دراسات مستقبلية حول أولويات الجهة وتنظيم إطار التشاور. وقد اتخذت وكالة الجهة الشرقية المبادرة للدعوة إلى «مائدة مستديرة للمانحين»، والتي بحثت برامج التنمية المقترحة من قبل الوكالة على الشركاء لتزويد ملفات المشاريع في الجهة على مدى السنوات القليلة المقبلة.

- وتهدف وكالة الجهة الشرقية إلى توطيد هذه المبادرة وتوسيعها عبر :
- العمل على إنشاء لجنة متابعة مشتركة من المائدة المستديرة ؛
- نشر نتائج المبادرة على المستوى الجهوي ؛
- التأسيس لاجتماعات سنوية للجهات المانحة والشركاء.

أدوات الذكاء الاقتصادي

تتمثل في جمع المعلومات المفيدة لعمل الفاعلين الاقتصاديين ومعالجتها ونشرها : عملية اليقظة (الحصول على المعلومات الاستراتيجية ذات الصلة) والنشر (نشر المعلومات أو معايير السلوك والتفسير العملي للتوجهات الاستراتيجية). وتملك واعتماد أدوات ومفاهيم التخابر الاقتصادي من قبل الفاعلين المحليين من خلال :

- أنشطة التكوين ؛
- دعم إنشاء خلية مخصصة للذكاء الاقتصادي⁴⁷.

47- مركز الموارد والخدمات (CRS) والذي تم إنشاؤه بوجدة يمكن أن يلعب هذا الدور.

تعرف هذه المرحلة من الدراسة أولويات التنمية الجهوية. وهي إحدى نتائج عمل وكالة الجهة الشرقية التي تم تحديدها ويجري تنفيذها منذ عام 2006 في استراتيجية التدخل الخاصة بها. فهي تمكن الوكالة من تحديث خطتها لدعم مختلف القطاعات وخاصة لإعادة بناء محور "دعم التنمية الترابية" في استراتيجية تدخلها. تفعيل التدخلات جزء من إعادة البناء :

• وهو يمر أولاً عبر مرحلة التشاور على المستوى الجهوي مع مصالح الولاية ومجلس الجهة من أجل الوصول إلى تقارب في الرؤية والإجراءات، استناداً على نتائج الدراسة الاستراتيجية التي أطلقها مجلس الجهة (هذا التقارب سيمكن من تطوير واعتماد ميثاق جهوي للتنمية) ؛

• وهو يقوم على مقارنة ترابية على مستوى الأقاليم باعتماد اتفاقات تدعمها خطة الإقليم الخاصة به. وهناك حاجة إلى الحكامة على مستويات متعددة لمعالجة مجموعة من المجالات الموجبة للتدخل: توفير البنية التحتية والخدمات العامة والتكوين والرأس المال البشري وقابليته للتنقل، علاوة على بيئة الأعمال ودعم الابتكار. في كل إقليم ينبغي على الإدارة بمستوياتها المختلفة توفير الإمكانيات العمومية الجماعية المحددة محلياً وفقاً لاحتياجات دقيقة في المناطق القروية والحضرية. هذا بالإضافة إلى تشجيع المبادرات الخاصة والمشاريع وتسهيل تطبيقها. فالمنهجية المقترحة تتجاوز التمييز التقليدي بين المقاربة التصاعدية والمقاربة التنازلية والتي تضم مستويات مختلفة من الفاعلين ابتداءً من الدولة وصولاً إلى المواطن، وهي تقوم على مبدأ التراتبية⁴⁸.

وسيتم تطوير كل اتفاق إقليمي للتنمية باتخاذ نتائج هذه الدراسة كأساس للعمل بعد المصادقة عليها من قبل مجلس الجهة تحت مسؤولية السلطات المحلية وبتشاور مع المنتخبين والمصالح الخارجية. كل ذلك بدعم من وكالة الجهة الشرقية وبإشراف لجنة متابعة إقليمية تتكون من جميع الشركاء لإعداد خطط العمل السنوية على أساس الاتفاقية الإقليمية.

إنّ أداة للتخطيط والإدارة مثل هذه ستكون قادرة على ضمان الملاءمة مع الإجراءات المخطط لها في الدوائر الحكومية وطنياً ومحلياً بانسجام مع الجماعات كجزء من خطط التنمية المجتمعية الخاصة بها فضلاً عن الإجراءات المخطط لها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في كل جماعة.

48- في علم السياسة، مفهوم التراتبية مبدأ يجعل المسؤولية تتخذ من قبل أدنى مستوى من السلطة العمومية المختصة لحل مشكلة ما. فهو في العمل العام يبحث عن المستوى الأقرب والأنسب للمواطنين. ومعناه ألا يسند إلى المستوى الأعلى ما يمكن عمله بنفس الكفاءة من قبل المستوى الأدنى. لا يتدخل المستوى الأعلى إلا إذا كانت المشكلة تتجاوز قدرة المستوى الأدنى (مبدأ الاستبدال).

هذه المقاربة تساهم بشكل ملموس في تنفيذ نموذج جديد للتنمية الجهوية يقوم على :
• استراتيجية التنمية التي تشمل مجموعة واسعة من العوامل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر على الأداء المحلي ؛

- التركيز على نقاط القوة المحلية وكذلك على الاستثمارات والتحويلات الخارجية ؛
- مقارنة تركّز على الفرص المتاحة بدلا من التركيز على المعوقات ؛
- حكمة جماعية متفاوض عليها بإشراك السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية والجهات ذات الصلة.

ويستند منطق هذه المقاربة الجهوية الجديدة إلى مبدأ يتداول على نطاق واسع في العقود الأخيرة مفاده أنّ هناك فرصا للنمو في جميع أنحاء البلاد وفي جميع أنواع المناطق. بهذا المعنى فإن الهدف من تشجيع كل منطقة لتحقيق التنمية المحليّة حسب إمكانيات نموها الخاصة يتكامل مع تنمية المجموعة الوطنية ككل لتحقيق أقصى مستوياته الممكنة، في علاقة نجاح متبادل.

الجزء الثاني : المخططات الإقليمية للتنمية

الباب الأول : خطة التنمية للإقليم بركان

1.1 تحديد الموقع الاستراتيجي

يقع إقليم بركان في قلب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التي بدأتها المبادرة الملكية في الجهة الشرقية والتي امتدت بتعبئة قوية من الجهات الفاعلة الوطنية.

1.1.1 تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف

تم وضع وصف موجز للواقع الحالي في خمسة مجالات هي الوضع الطبيعي والتركيب السكاني، والقاعدة الاقتصادية والبنية التحتية والخدمات. إنه يؤدي إلى تحديد نقاط قوة محددة (خاصة منها الموارد الطبيعية)، ونقاط الضعف التي يجب معالجتها (وهي أساسا في مجال تعبئة الفاعلين). وتتضافر هذه الظروف الداخلية معا في بيئة إقليمية تحمل في آن واحد تحديات بسبب المنافسة الترابية وفرصا ناتجة عن المشاريع الكبرى والنمو الاقتصادي الذي تعرفه الجهة.

1.1.1.1 الموقع الجغرافي

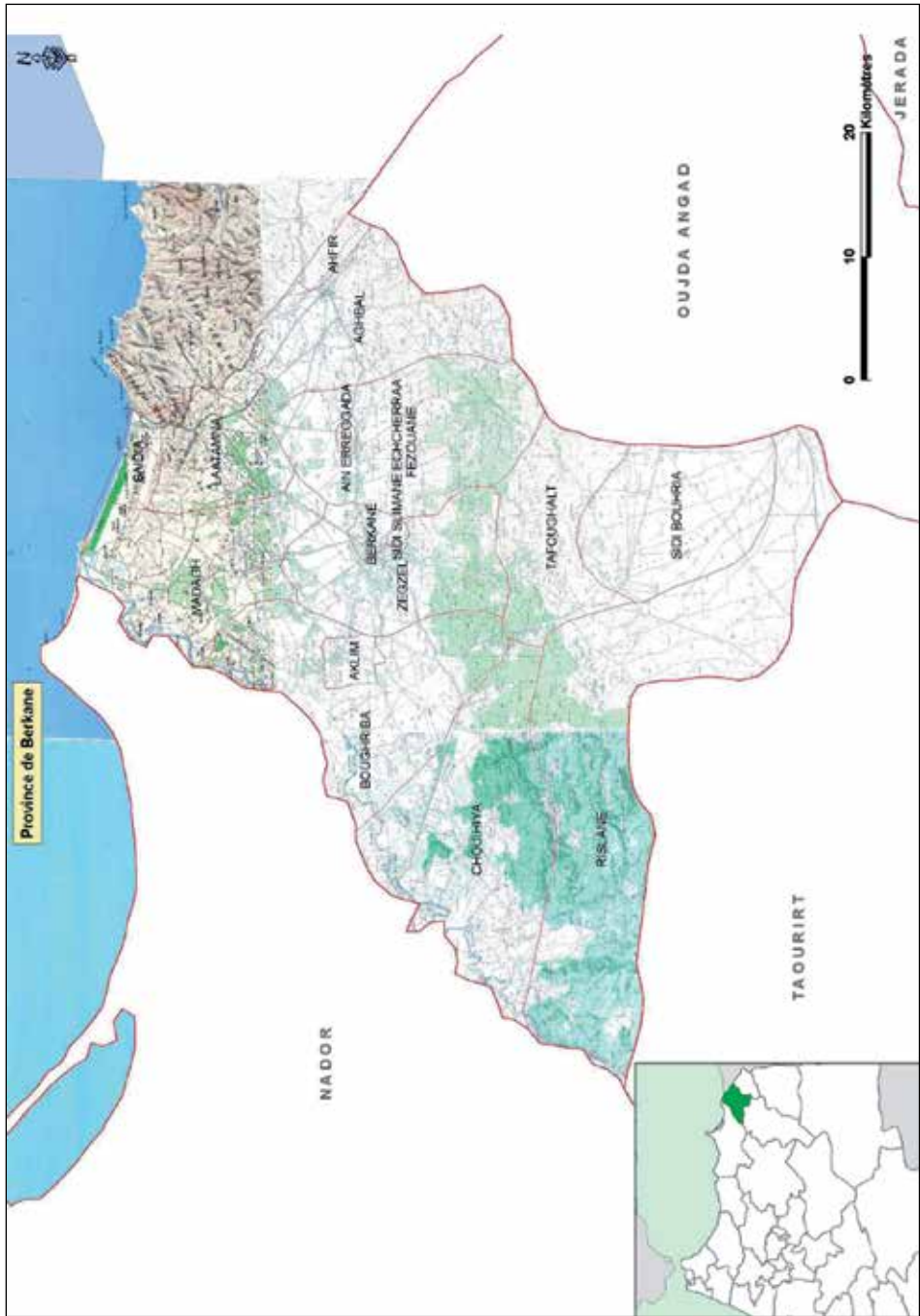
تأسس إقليم بركان في يناير 1994، وهو يغطي حوالي 2 000 كيلومتر مربع وعدد سكانه يصل إلى 280 000 نسمة. ويعرف الإقليم كثافة تناهز 140 نسمة / كيلومتر مربع، مما يعكس الديناميات الديمغرافية ايجابية. وهو يشمل 6 جماعات حضرية و10 جماعات قروية. تمثل الأراضي الصالحة للزراعة 95 600 هكتار، 40% منها مسقية بالري الواسع. وتغطي المناطق الغابوية 48 000 هكتار، أي 24% من المساحة الإجمالية. ويتكون إقليم بركان الذي يقع في الشمال الشرقي من المملكة، من سلسلة من السهول والجبال. فهو يمتد من الريف الشرقي إلى الحدود الجزائرية وله هامش ضيق من ضفة البحر الأبيض المتوسط ويحده من الشرق وادي كيس (الجزائر)، ومن الجنوب نهر ملوية. وللإقليم ساحل على البحر الأبيض المتوسط يناهز 14 كلم، والغابات الطبيعية المتعرجة من جبال بني زناسن إلى فجاج زكزل وكهوف تعود إلى ما قبل التاريخ وينابيع معدنية شهيرة عالميا بخصائصها العلاجية.

2.1.1.1 الأوضاع الديموغرافية

الجدول 1 أدناه في الصفحة التالية بشأن الهجرة الداخلية في الجهة الشرقية، يبين أن بركان هو قطب الجذب الثاني من حيث السكان في الجهة بعد عاصمتها الإدارية. كما يتضح أن إقليم بركان لديه ميزان إيجابي للهجرة مع أقاليم فجيج وجراة وحتى الناظور. بينما يسجل ميزانا سلبيا مع وجدة، وبشكل ثانوي مع تاوريرت. ومن هذا المنظور، تحتل المقاطعة مكانة نموذجية متوسطة الحجم «جذابة» للمهاجرين الباحثين عن وظائف منخفضة التآهيل و«مصدرة» لذوي الكفاءات العالية. ويمكن أن يتحول هذا الفشل إلى رافعة للتنمية، إذا ما تم تحديد أسباب هذه الهجرة الانتقائية بشكل صحيح وتصحيحها.

1- هذا هو الفرق بين الحركات القادمة من الأقاليم الأخرى إلى بركان وتلك المنطلقة من بركان لهذه الأقاليم.

رسم 1 : خريطة إقليم بركان

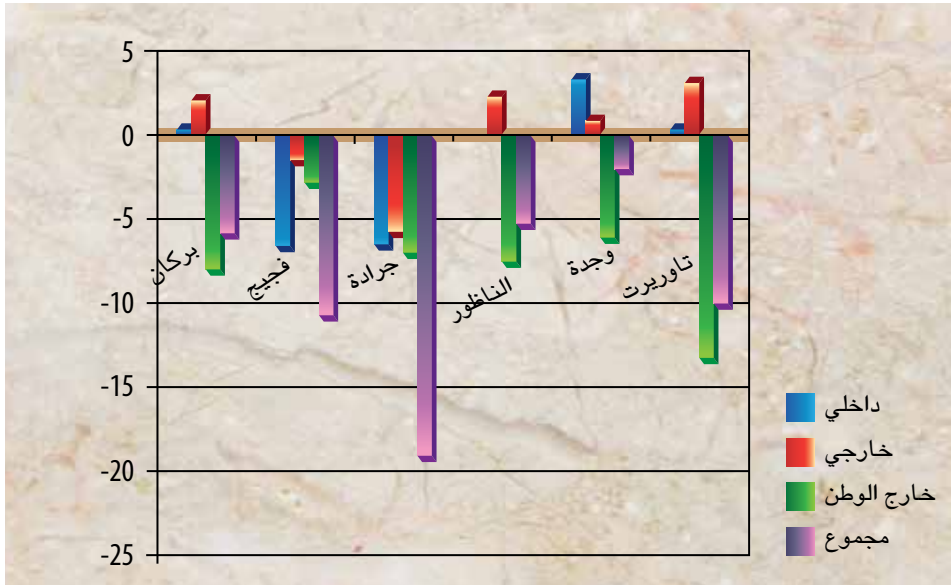


جدول 1 : ميزان الهجرة في الجهة الشرقية 1994 و2004

المجموع	الأصول						الوجهة
	06	05	04	03	02	01	
320	-160	-1 010	900	310	280	-	01 - بركان
-8 010	-1 230	-3 920	-600	-1 980	-	-280	02 - فجيج
-7 170	-370	-8 280	-190	-	1 980	-310	03 - جرادة
-130	490	-510	-	190	600	-900	04 - الناظور
14 700	980	-	510	8 280	3 920	1 010	05 - وجدة-أنجاد
290	-	-980	-490	370	1 230	160	06 - تاوريرت
-	-290	-14 700	130	7 170	8 010	-320	المجموع

ويبين الرسم 2 أذناه أن بركان في الطليعة من حيث الهجرة إلى الخارج، إذ تبلغ نسبتها 8% خلال الفترة -2004-1994.

رسم 2 : نسب الهجرة الداخلية و الخارجية و الدولية في الجهة الشرقية لفترة 1994-2004



الرسم 3 أذناه يعرض تفاصيل ميزان الهجرة في جماعات إقليم بركان. ويبدو أن الجماعات الحضرية لها رصيد إيجابي، وهو ما يفسر إلى حد كبير من المهاجرين القادمين من العمالات الأخرى، خاصة مدينتي بركان وأحفير. الجماعات القروية التي تعرف توازنا إيجابيا في الدائرة السقوية والجماعات القروية القريبة من مدينة بركان.

4.1.1.1 الموقع من شبكات البنية التحتية

نسبة التغطية في مجال الماء الصالح للشرب بالإقليم تبلغ 91% (83,5% في المناطق القروية) و نسبة 93% في مجال الكهرباء القروية. وصلت شبكة الطرق المصنفة 391 كلم، أي 8% من المنطقة بكثافة طرقية خطية تبلغ 197 كلم / 1 000 كلم مربع، مقابل 61 كلم على مستوى الجهة.

5.1.1.1 الموقع من المرافق

في مجالي التعليم والصحة، للإقليم عرض ذو جودة أعلى بقليل من المعدل الوطني. هذا العرض يتطلب جهدا لتطوير وإعادة التكوين لتلبية طلب والسكان المقيمين الراغبين في الاستثمار في تكوين الرأسمال البشري من جهة، وغير المقيمين الباحثين عن ظروف استقبال جيدة و منافسة من جهة أخرى.

2.1.1 الفرص والتحديات

هذه الظروف الداخلية تتسجم مع بيئتها الجهوية على أساس التكامل، ولكن أيضا على نوع من المنافسة الإقليمية. فعودة الاقتصاد الإقليمي إلى فترة من النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات الدخل وفرص العمل تشكل قاعدة صلبة لقطاعات الاقتصاد الإقليمي الذي يعتمد على الزراعة المحلية والخدمات المالية والتجارية. كما أن فك العزلة عن المناطق وتحديث الخدمات اللوجستية تناسب عوامل الاستثمار المخصصة للأسواق الخارجية، خاصة في المجالات التي يمتلك فيها الإقليم امتيازات مقارنة. وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن التحسن الكبير لصورة المنطقة لدى المستثمرين والعموم، والتي ستعود بالنفع على التنمية في عمالة بركان. وفي سياق إقليمي يهدد مصالح الإقليم، بالنظر للاستقطاب الثنائي للناظر و وحدة الذي قد يعيق مشروع تنمية بركان، وقرب للمنطقة الأورو-متوسطية شديدة التنافسية وإغلاق الحدود الجزائرية.

2.1 استراتيجية التنمية

عاش أبناء الإقليم في العقود الأخيرة من الاستغلال الزراعي للموارد الطبيعية ومن الهجرة والتجارة الحدودية. وقد حد هذا النموذج من فرص الموارد الأخرى للعمالة السياحية منها والثقافية، فضلا عن قدرته على خلق مركز حضري جذاب. والفرص التي تتيحها مشاريع الهيكلة التي يجري تنفيذها في إطار المبادرة الملكية في مجالات الزراعة، والسياحة، وتطوير المدن، يمكن من تصور مرحلة جديدة في التطوير وتتمحور حول المجالات التالية :

- دعم القطاعات الرئيسية وهي الزراعة والسياحة، من خلال مجموعة من الإجراءات التكميلية تهم خصوصا التكوين والتواصل ؛

- تحسين الوظائف الحضرية في مدن العمالة، وذلك استجابة لمطالب السكان والتحول الديمغرافي والاجتماعي ؛
- تنويع العرض السياحي، بما في ذلك :

- الاستغلال الأفضل لإمكانيات المناطق الجبلية، من خلال الجمع بين مشاريع تسويق المنتجات السياحية، وتكوين الفاعلين وتطوير الطاقة الإيوائية ؛

- تطوير مناطق سياحية مخصصة للسياحة الداخلية على غرار المنطقة السياحية رأس الماء.

- عرض ثقافي جذاب في عاصمة العمالة.

- المحور الرابع يهدف إلى تعزيز قدرات الفاعلين المحليين.

ويتطلب نجاح هذه الاستراتيجية تصافر طاقات كل من المناطق الأربعة للعمالة.

جدول 2 : ميزان الهجرة في الجهة الشرقية 1994 و2004

المناطق	بركان الكبرى	المناطق الجبلية	السهول الزراعية	الساحل
الجماعات	بركان، زكزل، سيدي سليمان، فزوان، عين الركادة، ألكليم، أحفير، أغبال	تافوغالت، غيسلان سيدي بوهريّة	ماداغ، العثامنة، بوغربية	السعيدية
الأهداف الرئيسية	المحاور الحضرية	تأهيل السياحة	تدبير موارد الماء	حماية الساحل
البرامج				
إعادة التأهيل الحضري	+			+
حركية الساكنة	+			+
الخدمات الحضرية	+			+
البنية التحتية الأساسية في المناطق القروية		+	+	
التنمية البشرية	+	+	+	+
الثقافة والسياحة	+	+	+	+
الجامعة والبحث العلمي	+			
حماية البيئة	+	+	+	++
تقوية القدرات	+	+	+	+

1.2.1 مناطق الاستقطاب التي كتبها بركان

التحليل يسمح بتحديد إمكانيات تطوير الإقليم والدور الذي يمكن أن تقوم به مدينة بركان والجماعات المحيطة بها.



بلدية بركان

وبهذا المعنى، فمن الممكن تلخيص هذا الدور حول الرؤية المستقبلية التي من شأنها أن تجعل بركان الكبرى قطبا جذابا وتنافسيا قادرا على دعم المحاور الأربعة للعمالة ، بما في ذلك :

• إيجاد أوجه التناسق مع المشاريع الكبرى المهيكلة ؛

• الاستجابة بطريقة ملموسة ومستدامة بناءً على طلبات من السكان المقيمين وغير المقيمين ؛

• تنويع العرض السياحي والثقافي ؛

• إعادة توزيع الموارد على المهن القائمة على اقتصاد المعرفة.

تحديد بركان الكبرى بالمعنى المقصود في هذه الرؤية تشمل، بالإضافة إلى بلدية بركان، والجماعات الحضرية لأكليم، عين ركادة، سيدي سليمان الشراع وأحفير، والجماعات القروية لزكزل، فزوان وأغبال، نظرا لأنها جماعات شبه حضرية من حيث السكن، حيث أن أقل من ثلث المساكن مصنفة «سكن قروي تقليدي» (وفقا لتسمية المندوبية السامية للتخطيط) وأقل من نصف السكان النشيطين في مجال الزراعة. ويعود إبقاؤها على وضعها كجماعات قروية بعدم وجود المرافق العامة والخدمات الخاصة. والسبيل لتحقيق هذه الأهداف الإنمائية في أفضل الظروف ينبغي على ستة برامج ومجموعة من التدابير المصاحبة.

وتهدف هذه البرامج إلى تسريع التكامل الإقليمي حول مدينة بركان، أولا، وتعزيز الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمبنية على المعرفة والثقافة، ثانيا. والتدابير المصاحبة تهدف إلى تعزيز البناء المؤسسي وتطوير قدرات الفاعلين المحليين. وفيما يلي تلخيص رؤية بركان الكبرى وترجمتها إلى أهداف وبرامج.

جدول 3 : الرؤية والأهداف والبرامج

تحقيق رؤية بركان الكبرى في أفق 2020 محورها مدينة بركان			الرؤية
الأهداف	الاندماج الترابي حول محور بركان	مساندة اقتصاد المعرفة	الإجراءات المصاحبة
البرامج	1. إعادة التأهيل الحضري 2. تسهيل تنقل الأشخاص 3. تحسين عرض الخدمات 4. التنمية الاجتماعية والبشرية	1. تطوير قطب للبحث العلمي 2. تأسيس قطب مخصص للثقافة	1. البناء المؤسسي 2. تطوير القدرات

بنيت برامج التنمية في بركان على أساس من التماسك بين المشاريع التي تم تحديدها من قبل السلطات المحلية كجزء من إعداد وثيقة «استراتيجية بركان 2010» ورؤية بركان الكبرى 2020. لتحقيق ذلك، يقترح إجراء سلسلة من الأنشطة لدعم التنمية المحلية في مجال الحركية (مخطط التنقل الحضري)، العمل الثقافي، العمل الاجتماعي (المخطط المديرية)، وبناء القدرات المحلية لإدارة هذه العملية مع الجهات الفاعلة (المساندة التقنية والتكوين). ويتطلب إطلاق مشروع بركان الكبرى أعمال تطوير ومتابعة الأورش التي ينبغي فتحها بما يتماشى مع الأهداف العامة ويتأزر لتحسين الكفاءة.



منظر عام لمدينة بركان 2008

إن قيادة المخططات المتكاملة المماثلة في المغرب (طنجة والدار البيضاء والرباط - سلا) أو المشاريع الإقليمية في الخارج يثبت جدوى المقاربة عبر :

- المساندة التقنية التي تعمل بتنسيق تام مع السلطات المحلية والمنتخبين ؛
- مجموعة من عمليات التكوين المرتبط بالتطبيق، تهتم المنتخبين والمجتمع المدني على طول السنة وإطلاق التوجّهات الرئيسية للرؤية في التأهيل الحضري والحركية والخدمات والتنمية البشرية والثقافة والبحث العلمي. وينبغي طبعاً أن تؤخذ تقديرات تكلفة المشاريع التي تم تحديدها حتى الآن والمذكورة أعلاه بناءً في هذه الدراسة.

جدول 4 : توزيع برامج التنمية لبركان الكبرى وتكلفتها

الأهداف	برنامج التنمية	الاستثمارات (بمليون درهم)	%
الاندماج الترابي	إعادة التأهيل الحضري	709,00	58,5%
	تسهيل تنقل الأشخاص	112,00	9,2%
	تحسين الخدمات الحضرية	279,75	23,1%
	التنمية الاجتماعية والبشرية	38,00	3,1%
تطوير اقتصاد المعرفة	الثقافة والسياحة	46,00	3,8%
	قطب البحث العلمي والجامعة	27,00	2,2%
مجموع الاستثمارات		1 211,75	100,0%

1.1.2.1 الاندماج الإقليمي

رؤية الاندماج الإقليمي حول محور بركان تعكس طموح المدينة لتكون :

• في مستوى مطالب السكان المقيمين على المدى القصير ؛

• قدرة على تلبية الطلب على الخدمات عالية الجودة التي طالبت بها القطاعات الرائدة في الاقتصاد .

ومن أجل ذلك، فإن هذه الرؤية المتكاملة من أربعة برامج متناسقة لتجهيز الفضاءات الحضرية بمركز حديث يتوفر على عرض للخدمات العالية الجودة والقدرة الإيوائية الكافية وبمراكز حضرية أُعيد تأهيلها وربطها بالقطب الحديث بإدارة أكثر فعالية لحركية السكان.

برنامج التأهيل الحضري

علاج القصور في مجال خلق وتطوير المحاور الحضرية في الإقليم يقتضي تخطيطا للرفع من مستوى المشاهد الحضرية وظروف السكن. وقد ساعد برنامج التأهيل الحضري أولي في إطلاق هذا المشروع الكبير. فبرنامج المشاريع يظهر كما هو مبين في الجدول 5 أدناه.

جدول 5 : برنامج التجديد الحضري

محتوى المشاريع	الاستثمارات (بمليون درهم)
إعادة تأهيل الأحياء الـ 19 المتبقية في بركان الكبرى	136,00
خلق قطب حضري جديد بجماعة زكزل : تهيئة تجزئة للسكن والتجهيز	222,00
تأهيل شارع محمد الخامس ببركان ومداخل المدينة وخلق أربعة طرق مهيكلة	214,00
إعادة التأهيل الحضري لمدينة أحفير (الشرط الثاني)	38,00
تهيئة الممر الرئيسي لمدينة أكليم	22,00
تهيئة الممر الرئيسي لمدينة عين الركادة	12,00
تهيئة الممر الرئيسي لمدينة أغيل	7,00
حماية مدينة بركان من الفيضانات	30,00
حماية مدينة أحفير من الفيضانات	15,00
حماية مدينة زكزل من الفيضانات	7,00
حماية مدينة عين الركادة من الفيضانات	6,00
مجموع المشاريع	709,00

برنامج الحركية الحضرية

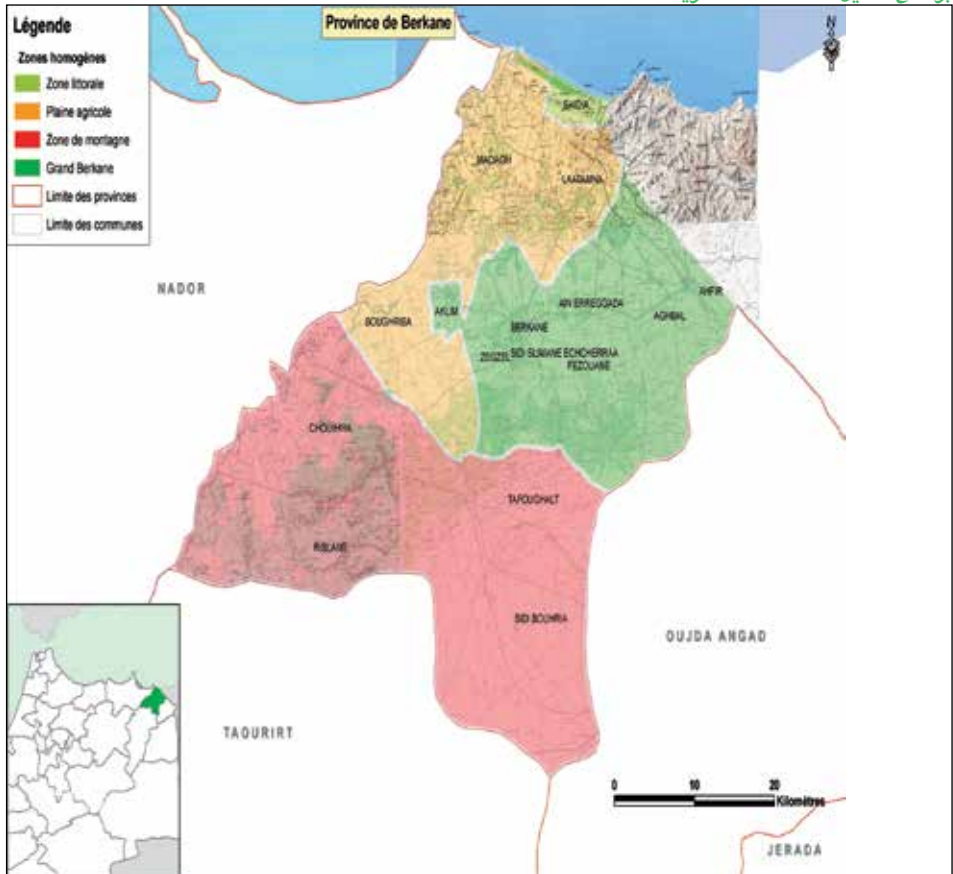
يهدف هذا البرنامج إلى تنظيم التحركات السكانية ببركان الكبرى بطريقة مهيكلة، لتوسيع فرص الحصول على الخدمات التي تقدمها مدينة بركان إلى المراكز الحضرية المحيطة وتقليل التلوث وتكلفة ازدحام حركة السير، مع عدة عناصر هي : الطرق ونمط حركة المرور ومواقف السيارات وتطوير النقل وتدبير التأثيرات البيئية. ويتطلب تنفيذ البرنامج تطوير مخطط التنقلات الحضري (PDU) لبركان الكبرى. وسيكون المكون ذو الأولوية في البنية التحتية الطرقية، التي حددها الجماعات المحلية، مجديا إذا انطلق بموازة مع إعداد هذا المخطط.

جدول 6 : مخطط النقل الحضري

محتوى المشاريع	الاستثمارات (بمليون درهم)
تتنية الطريق الرئيسية رقم 6 011 الرابط بين بركان والسعيدية على مدى 17 كلم	68,00
توسيع وتقوية الطريق الرئيسية رقم 6 012 الرابط بين بركان وجماعة زكزل وجماعة تافوغالت (20 كلم)	20,00
توسيع وتقوية الطريق الرئيسية رقم 6 006 : مداغ وأكليم عبر زياست (17 كلم)	16,00
تقوية الطريق الرئيسية رقم 607 الرابط بالطريق المدارية أكليم تافوغالت	8,00
مجموع المشاريع	112,00

رسم 4 : خريطة المناطق المندمجة لعمالة بركان

برنامج تأهيل الخدمات الحضرية



يهدف هذا البرنامج إلى تلبية انتظارات سكان المناطق الحضرية المقيمين بشكل دائم أو موسمي من الخدمات التي يتطلبها تحديث أساليب الحياة. وهو يشتمل على مجموعة من المشاريع لتحسين الخدمات الأساسية ودعم الخدمات «الراقية» (الترفيه والمطاعم وطلب الخدمة على الإنترنت، إلخ...).

ويُلخص الجدول 7 المشاريع المتعلقة بالخدمات الأساسية.

جدول 7: برنامج التأهيل للخدمات الحضرية

محتوى المشاريع	الاستثمارات (بمليون درهم)
تأهيل شبكة الصرف الصحي ببركان	10,00
إنشاء مسبح مغطى لمدينة بركان	20,00
بناء قاعة متعددة الرياضات وملعبين للقرب	9,50
بناء مذبح بلدي وتجهيز سوق الجملة	10,25
تهيئة وتجهيز سوق الجملة	8,50
تهيئة حديقة سيدي أحمد ببركان	3,50
إنشاء المحطة الطرقية ببركان	18,00
بناء وتجهيز مستودع الأموات بمستشفى الدراق ببركان	4,00
بناء وتجهيز مستشفى محلي بأحفير	46,00
إنشاء ملعب كرة قدم جديد يتسع لـ 15 000 متفرج ببركان	150,00
مجموع المشاريع	279,75

برامج التنمية البشرية والاجتماعية

يتطلب تحقيق المشروع ترقية مستوى عروض التعليم والرعاية الصحية والعمل الاجتماعي المحدد الوجهة، يساوي حجم طموح بركان الكبرى.

ففي مجال التعليم، كانت برامج مبادرة إصلاح التعليم والتكوين بالجهة الشرقية والمخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية فضلا عن الإجراءات المدرجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، على قدر من الأهمية على مدى السنوات الخمس الماضية في بركان خاصة في ما يخص القدرات الإيوائية والنقل المدرسي.

وطبقا لتوصيات الاستراتيجية الإقليمية، يقترح الاهتمام بالمرحلة ما قبل الابتدائية لإتمام هذه الإجراءات، بدءا بسلسلة مشاريع في المدارس الابتدائية المهيئة أفضل لهذا الغرض، بشراكة مع وزارة التربية الوطنية.

في مجال الصحة، يتعين استكمال الإجراءات المتخذة لتحسين البنية التحتية (بما فيها مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كمركز علاج القصور الكلوي في بركان) لجعل المدينة مركزا مرجعيا قادرا على تلبية متطلبات متعددة من السكان المحليين والسياح.

وفي انتظار انطلاق المخطط المديرى الإقليمي للعمل الاجتماعي، يتعين إطلاق المشاريع ذات الأولوية المتعلقة بالنساء اللائى يعانين من البطالة والأمية.

ويُلخص الجدول 8 أدناه مشاريع هذا البرنامج الاجتماعي.

جدول 8 : برنامج التنمية البشرية والاجتماعية

محتوى المشاريع	الاستثمارات (بمليون درهم)
إنشاء وتجهيز مركز اجتماعي متعدد الوظائف ببركان	8,00
إنشاء وتجهيز مركز استقبال ببركان	5,00
تأهيل وتجهيز دار الشباب ببركان	4,00
إنشاء دار النساء ببركان	3,00
إنشاء وتجهيز مركز اجتماعي متعدد الوظائف بأكليم	3,00
إنشاء وتجهيز مركز اجتماعي متعدد الوظائف في سيدي سليمان الشراع	3,00
إنشاء وتجهيز مركز المواطنين ببركان	4,00
إنشاء وتجهيز دار الشباب بأحفير	3,00
إنشاء وتجهيز دار الأمومة بأكليم	2,00
إنشاء دار النساء بأحفير	2,00
إنشاء وتجهيز مركزين للنشاط النسوي بجماعتي فزوان و زكل	1,00
مجموع المشاريع	38,00

2.1.2.1 دعم اقتصاد المعرفة

تستند الرؤية على التكامل بين تطوير الموارد الطبيعية المحدودة والموارد المتجددة مثل المعرفة والثقافة لتوفير تنوع إضافي واستمرارية لمشروع بركان الكبرى.

برنامج دعم الثقافة والسياحة

يهدف هذا البرنامج إلى تزويد المدينة بسماوات العاصمة الثقافية بالارتباط بالصيغة السياحية للإقليم سواء السياحة الشاطئية أو الجبلية. ويلخص الجدول 9 المشاريع المتعلقة بالمكون الثقافي.

جدول 9 : برنامج المكون الثقافي

محتوى المشاريع	الاستثمارات (بمليون درهم)
إنشاء مركب للصناعة التقليدية ببركان	12,00
إنشاء دار الثقافة ببركان	15,00
مجموع المشاريع	27,00

يتطلب دعم الثقافة أكثر من مجرد بناء المرافق. فهو يقتضي التنظيم المستمر للنشاطات الثقافية والترفيهية. وقد تكون مبادرات التوأمة مع المدن الأوروبية مفيدة جدا في هذا السياق. لأنه يتطلب أيضا التفكير في المبادئ العامة والإجراءات التنفيذية لضمان انسجام المكون الثقافي مع صورة المدينة وتعزيز هويتها.

برنامج تطوير قطب للتعليم العالي والبحث العلمي

يتعلق الأمر باجتذاب سلسلة من المشاريع نحو بركان في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص في مهمة تهدف إلى توفير تعليم عالي الجودة إلى جانب البحث في المجالات المطابقة لظروف المنطقة وقطاعاتها الرئيسية. وهو برنامج يمكن أن يبدأ بمشروع المدرسة الوطنية للزراعة في بركان الذي تقدر تكلفته بنحو 50 مليون درهم.

2.2.1 المناطق الجبلية

جبال بني سناسن مشرفة على منطقة واسعة من السهول والكتبان يمكن الوصول إليها بسهولة. وجود منابع مياه عديدة خاصة في الجبال الغربية سهل تثبيت السكان في المنطقة ووفر الظروف اللازمة لتطوير الحياة الاجتماعية والزراعة المكثفة. فتقنيات فلاحية المدرجات تثبت أن الوجود البشري قديم في المنطقة منذ عدة قرون.

وفي هذا السياق، فإن سكان الجبال قد امتلكوا التقنيات الزراعية التي نقلوها إلى جميع وجهات هجرتهم في باقي أنحاء الإقليم. يشمل الموقع ذو الفائدة البيولوجية والبيئية (SIBE) بني زناسن منطقتين :

• الأول (150 6 هكتار) يضم مناظر طبيعية (كهوف ومنحدرات وجرف) يغطيها العرعار بشكل رئيسي ؛
• الثاني (600 هكتار) يحتوي على غابة البلوط بجبل فوغال والتي تمثل مجالا حيويا لوحيش بري غني (الخنزير البري والأرانب البرية والأرانب والحجل والحمام واليمام).

والمناخ المعتدل في صيفا يخفف عن الزوار حرارة السهول خلال هذا الموسم. ومن المألوف أن تغطي القمم المحيطة طبقة من الثلج في فصل الشتاء.

وتتيح كل مميزات هذه المنطقة (انظر الإطار الصفحة التالية أدناه) تطوير السياحة الجبلية. ورغم هذه القابلية، فإن المنطقة تعرف إكراهات عديدة يتعين تذليلها من خلال خطة التنمية للإقليم :

• الإكراه الأول هو عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة في مجالات السياحة (اللغة والمبيت والمطاعم والمرشدين وتجارة الهدايا التذكارية والنقل) وهي مجالات متحكم فيها تماما في الجهات الجنوبية على سبيل المثال ؛
• الإكراه الثاني هو غياب القدرة الإيوائية.

سيتم تنظيم برامج لتطوير السياحة في هذه المنطقة وفقا لتوصيات الدراسة التي أجرتها وزارة السياحة حول بلد الاستقبال السياحي. وبالإضافة إلى السياحة تشمل الخطة التنمية إجراءات لـ:

- تعزيز قدرة الفاعلين المحليين ؛
- تحسين الظروف المعيشية لسكان العالم القروي (مسالك والمياه) ؛
- فك العزلة ؛
- تشجيع القطاع الرعوي ؛
- دعم الزراعة العضوية ؛
- تحسين الحالة الصحية للسكان وخاصة الأمهات والأطفال.

1.2.2.1 التكامل الإقليمي

برنامج إعادة تأهيل المراكز الحضرية

تطوير طريق عبور مدينة تافوغالت باستثمار يناهز 7 ملايين درهم.

الموقع : تقع تافوغالت على بعد 18 كلم إلى الجنوب الغربي من بركان و 60 كلم إلى الشمال من وجدة. تغطي الجماعة القروية تافوغالت 190 كيلومتر مربع، أي نسبة 9,6% من مساحة إقليم بركان.

الخصائص الجغرافية : مناخ معتدل قاري جاف مع شتاء بارد وصيف ساخن وجاف (معدل التساقطات السنوي 530 ملم، يبلغ متوسط الحرارة 16 درجة مئوية، بحد أقصى 30 درجة مئوية في أغسطس وحد أدنى بـ 1,7 درجة مئوية في يناير، والرياح السائدة : الشرقي، وغالبا ما تبدأ قبل نهاية يونيو).

الموارد الطبيعية : تعتبر المشاهد الطبيعية في تافوغالت من بين الأجمل في المملكة، وهي مثالية لإنشاء مسلك سياحي. جبال بني زناسن غالبا ما تعرف تساقطات ثلجية في فصل الشتاء. والموقع ذو الفائدة البيولوجية والبيئية SIBE في جبل بني زناسن (600 هكتار في جبل فوغال) تغطي مناظر طبيعية وغابات البلوط والعرعار والقرمز وبعض أشجار أركان. حيوان الأروي الذي كان قد انقرض في المنطقة أعيد توطينه في سنة 1999. كما يوجد كهف الجمل المصنف من قبل مديرية التراث، ومغارة الحمام التي يعود تاريخها إلى العصر الحجري القديم. اكتشاف العلماء وجود أكثر من 100 000 قطعة حجرية مصقولة، وبقايا حيوانات وما يفوق 180 مدفن بشري من سلالة محلية تسمى «إنسان تافوغالت» تعتبر أصل السكان الأمازيغ الحاليين. وقد دفن هؤلاء الأفراد في طقوس جنازية يمكن أن توحى بالمعتقدات الدينية السائدة في العصر «الإيبيباليوليتي». كل هذه المعطيات تجعل كهف تافوغالت تراثا فريدا في المغرب العربي.

عدد السكان : 3 150 نسمة (الإحصاء العام للسكان 2004)، بمتوسط كثافة 20 نسمة / كيلومتر مربع (6-14 سنة : 16,6% ؛ 15-59 سنة : 61,7%)، 609 أسرة، فهي ساكنة شابة نسبيا، ديناميكية وطموحة للغاية لتحقيق التنمية المستدامة على أراضيها.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية : معدل النشاط 31% يعكس وجود البطالة في سوق العمل المحلي. النشاط الاقتصادي الرئيسي هو الزراعة والثروة الحيوانية. إمكانيات السياحة في المدينة يمكن أن تكون مصدرا هاما لعمل الشباب في البلديات المجاورة.

المصدر : PAD

برنامج التنقل

إنها تهدف الى تنظيم رحلات في منطقة الجبل، لتوسيع فرص الحصول على الخدمات التي تقدمها المراكز المجاورة، ويشمل إنشاء الطرق والمسارات المبنى. ويلخص الجدول 10 البنية التحتية للطرق الأولوية.

جدول 10 : برنامج الحركية

محتوى المشاريع	الاستثمارات (بمليون درهم)
إنشاء طريق غير مصنّفه تربط بين الطريق الوطنية رقم 1 نحو تافوغالت عبر الزعرة بالطريق الرئيسية رقم 6012 (10 كلم)	15,00
تقوية الطريق الرئيسية رقم 607 تربط بين مديارية أكليم و تافوغالت (8 كلم)	8,00
تنثيت وتمهيد المسالك الفلاحية بالشويهية	4,00
مجموع المشاريع	27,00



موقع من جماعة تافوغالت له قيمة سياحية عالية ولكن يصعب الوصول إليه

برنامج التنمية البشرية والاجتماعية

يتطلب تأهيل المرافق الاجتماعية : الماء الصالح للشرب والتنمية القروية والزراعية. ويلخص الجدول 11 المشاريع في هذا البرنامج.

جدول 11 : برنامج التنمية البشرية والاجتماعية

محتوى المشاريع	الاستثمارات (بمليون درهم)
تمديد شبكة الولوج إلى الماء الصالح للشرب للدواوير غير المغطاة و تقوية الشبكة الحالية بجماعات الشويهية وغسلان وتافوغالت وسيدي بوهرية	62,00
إنشاء دار للنساء وسط جماعة تافوغالت	2,00
إنشاء وتجهيز 6 مراكز للأنشطة النسائية بجماعة الشويهية	0,50
برنامج نثمين غراسة شجر اللوز في جماعتي غسلان وسيدي بوهرية	15,00
تأهيل دوائر السقي المتوسط PMH بجماعة الشويهية	4,50
توسيع غراسة أشجار الزيتون ونثمين إنتاج جماعة الشويهية	3,75
إنشاء وتجهيز مركز للأنشطة النسوية بجماعة الشويهية	0,50
مجموع المشاريع	88,25

3.2.1 المناطق الزراعية

إمكانيات السهول الزراعية في العمالة مرتبطة بالمناخ وتوفر المياه السطحية والمياه الجوفية والفرشة المائية في طريفة بالإضافة إلى التجهيزات الهيدروليكية بجهود القطاعين العام والخاص. وهذا المجال محل اهتمام العديد من الجهات العامة والخاصة التي تجعل من الحفاظ على الموارد المائية تحديا كبيرا. ويستدعي ذلك اتخاذ إجراءات الحفاظ على هذه الموارد كَمَا وكيفًا. لذا، فإن الأهداف الرئيسية للخطة الإقليمية تتمثل :

- إنشاء مؤسسات لتدبير توزيع الموارد المائية بمنطق القرب ؛
- تنفيذ أدوات لتدبير جودة الموارد المائية.
- بالإضافة إلى العنصر المائي تشمل خطة التنمية لهذه المناطق :
- تعزيز قدرة الفاعلين المحليين ؛
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن في العالم القروي (طرق وماء صالح للشرب) ؛
- فك العزلة عنها ؛
- تحسين الحالة الصحية للسكان وخاصة الأمهات والأطفال.

برنامج إعادة تأهيل المراكز شبه الحضرية

إعادة تأهيل المراكز الحضرية تمر من خلال إعادة هيكلة التجمّعات التي تقع على الطرق وتهيئة الطرق العابرة للمراكز شبه الحضرية.

جدول 12 : برنامج التنمية للمراكز شبه حضرية

محتوى المشاريع	الاستثمارات (بمليون درهم)
إعادة هيكلة التجمّعات الواقعة على الطرق الرئيسية بجماعات أغبال والعثامنة و مداغ	41,00
إعادة هيكلة ممرات المراكز الواقعة على الطرق الرئيسية بجماعات أغبال والعثامنة و مداغ	21,50
مجموع المشاريع	62,50

برنامج حركية السكان

انه يهدف إلى تنظيم وهيكل التنقل في المنطقة الزراعية بتوسيع وتقوية الطرق المحلية وتثبيت المسالك الفلاحية.

جدول 13 : البرنامج ذي الأولوية لتنقل السكان

محتوى المشاريع	الاستثمارات (بمليون درهم)
توسيع وتقوية الطريق الرئيسية رقم 6006 : مداغ-أكليم عبر زايس (17 كلم)	16,00
تقوية الطريق الرئيسية رقم 6000 الرابطة بالطريق الفلاحية رقم 612 بين مداغ ومفترق راس الماء	15,00
تثبيت و تمهيد المسلك الفلاحي بوغربية مداغ	8,00
مجموع المشاريع	39,00

برنامج تأهيل الخدمات

يتمثل هذا البرنامج في تأهيل المطرح غير المهيكل بجماعة العثامنة باستثمار يبلغ 4 مليون درهم.

برامج التنمية البشرية والاجتماعية

يتطلب المشروع تطوير البنية التحتية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل داخل دوائر السقي الصغيرة والمتوسطة. ويلخص الجدول 14 أدناه خطط هذا البرنامج الاجتماعي.

جدول 14 : برنامج التنمية البشرية والاجتماعية

محتوى المشاريع	الاستثمارات (بمليون درهم)
توسيع شبكة الماء الصالح للشرب للدواير غير المرتبطة وتقوية الشبكة الحالية لجماعات العثامنة ومداغ وبوغربية	31,00
إنشاء وتجهيز 3 مراكز للأنشطة النسوية بالعثامنة ومداغ وبوغربية	1,50
تأهيل السقي الصغير والمتوسط لجماعة بوغربية	4,50
توسيع مساحات الزيتون وتثمين إنتاج جماعة أغبال	3,75
إنشاء و تجهيز 6 مراكز للأنشطة النسوية بالعثامنة ومداغ وبوغربية	1,50
مجموع المشاريع	42,25

4.2.1 المناطق الساحلية

تقع مدينة السعيدية في أقصى الشمال الشرقي من المغرب، وتبعد بـ 20 كلم عن بركان و60 كلم عن وجدة. وقد تم تحويل المدينة إلى منتجع سياحي خلال الحماية الفرنسية (1927). وقد تحولت إلى جماعة حضرية سنة 1992، وتبلغ ساكنتها في الأحوال العادية حوالي 4 000 نسمة. وتعتبر السعيدية أحد أجمل الشواطئ في المملكة ولها مؤهلات طبيعية لا يمكن إنكارها لاستقدام الزوار الأكثر تطلبا من حيث السياحة الشاطئية. المحطة السياحية الكبرى للسعيدية التي افتتحت في يونيو 2009 تقع على ما يفوق 700 هكتار بطاقة إيوائية تناهز 30 000 سرير بين فنادق وقرى سياحية وإقامات. كما أن لها مزايا حقيقية للرفع من مستوى النمو في القطاع السياحي. وتقدر طاقتها على توفير فرص العمل بـ 44 000 موطن شغل. لكنها تتطلب جهدا كبيرا في مجال التكوين من جهة، وحماية السواحل، من جهة أخرى. بالإضافة إلى هذه المكونات الرئيسية، فإن خطة التنمية تتطلب إجراءات كثيرة على مستوى التأهيل الحضري لخصت كما يلي.

برنامج التأهيل الحضري

يمر الارتقاء الحضري للمدينة من خلال تأهيل الكورنيش وشارع الحسن الثاني، وإعادة تأهيل ساحة 20 غشت وساحة القدس وترميم القصبه. ويتطلب هذا التحديث أيضا حماية المدينة من الفيضانات. والجدول أدناه يعرض مشاريع هذا البرنامج.

جدول 15 : برنامج إعادة التأهيل الحضري

محتوى المشاريع	الاستثمارات (بمليون درهم)
تأهيل وسط المدينة بالسعيدية : تهيئة الكورنيش على 2 كلم تطوير شارع الحسن الثاني وإعادة هيكلة ساحة 20 غشت وساحة القدس ترميم قصبة السعيدية	195,00
تصريف مياه الأمطار بمدينة السعيدية	12,00
مجموع المشاريع	207,00



السعيدية أول محطة شاطئية كبرى في المخطط الأزرق ذات طاقة إيوائية واسعة

برنامج التأهيل للخدمات الحضرية

يهدف هذا البرنامج لتلبية طلبات الشباب في مدينة السعيدية ويتضمن بناء وتجهيز مجمع رياضي ومركز استقبال بمبلغ 8 ملايين درهم.

برامج التنمية البشرية والاجتماعية

يتكون هذا البرنامج من بناء وتجهيز دار الطالبة بمبلغ 4 ملايين درهم في مدينة السعيدية.

5.2.1 الخلاصة

تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في خطة التنمية المحلية ببركان ستمكّن هذه العمالة من الاندماج في السياسة الوطنية للتنمية البشرية المحلية. ومع ذلك تركز خطة التنمية ببركان على تجديد قاعدتها الاقتصادية وتعزيز الاستقطاب لإعطائها دور قطب حضري وصناعي مزدهر في الجهة الشرقية.

الباب الثاني : مخطط تنمية إقليم الدريوش

1.2 تشخيص موضوعاتي

1.1.2 تشخيص الموارد الطبيعية

يركز هذا المحور على الموارد الأساسية المتمثلة في الشواطئ والشريط الساحلي والمناخ وموارد المياه والتربة والغطاء النباتي. وهو يوفر معلومات عن حالة هذه الموارد من حيث استغلالها.

الساحل والبحر : كما الأمر بالنسبة لسواحل البحر الأبيض المتوسط عموما، فإن أعماق البحر ليست غنية. ويتكون الساحل أساسا من منحدرات حادة يصعب الوصول إليها باستثناء أربعين كلمتر في الجزء الغربي من الإقليم.

المناخ الجاف : لا يبلغ معدل التساقطات 300 ملم سنويا إلا في الجزء الشمالي الغربي من أراضي الإقليم.

الموارد المائية : ضعيفة وتقع بشكل مركّز في شريط يذهب من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي في حوض وادي كرت والفرشة المائية الجوفية على ضفتيه. وهي مالحة على الضفة اليمنى، في الجزء الأعلى والأوسط وبدرجة ملحوظة أقل على الضفة اليسرى، وعذب في الشريط الشمالي الغربي.

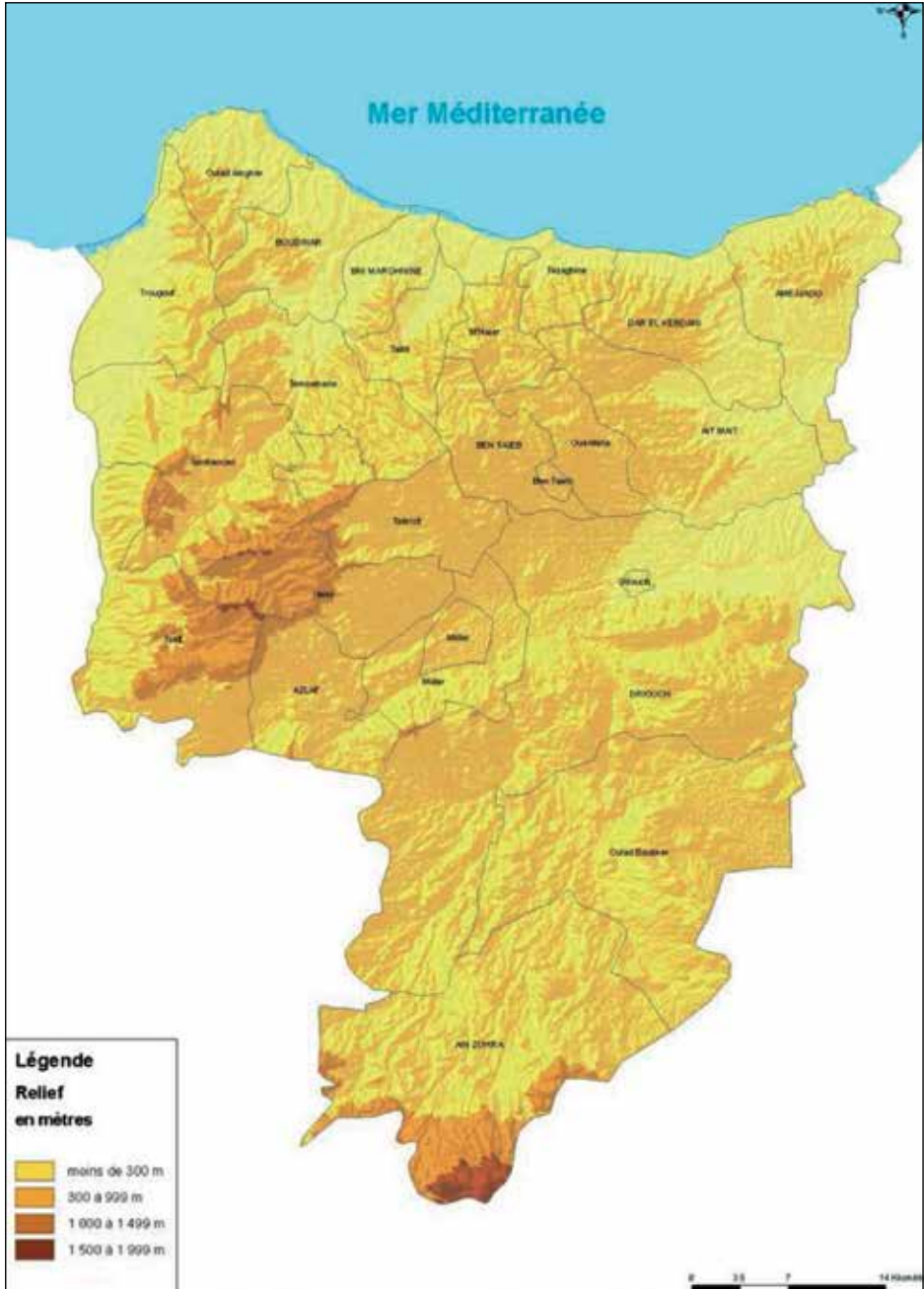
التربة : التربة الحمراء المتوسطة تغطي مساحات محدودة نسبيا في الشمال الغربي. التربة الانجرافية الصالحة للري توجد على مساحات صغيرة موزعة على طول وادي كرت بين ثنائيا أزلف والقندوسي (الجماعة القروية دار الكبداني) وعلى طول الشواطئ والمنحدرات في الساحل الشمالي الغربي (السواني حيث المياه مالحة وتاغزيرت).

النباتات : لا يبدو أن الثروة الغابوية قد تدهورت كثيرا في الجزء الغربي من الإقليم. أما في الجنوب فمساحات الحلفاء تعتمد بشكل كبير على مياه الأمطار في حين أن الشجيرات الكثيفة وغابة الصنوبر هي في حالة جيدة عموما.

جدول 16 : المساحات الغابوية

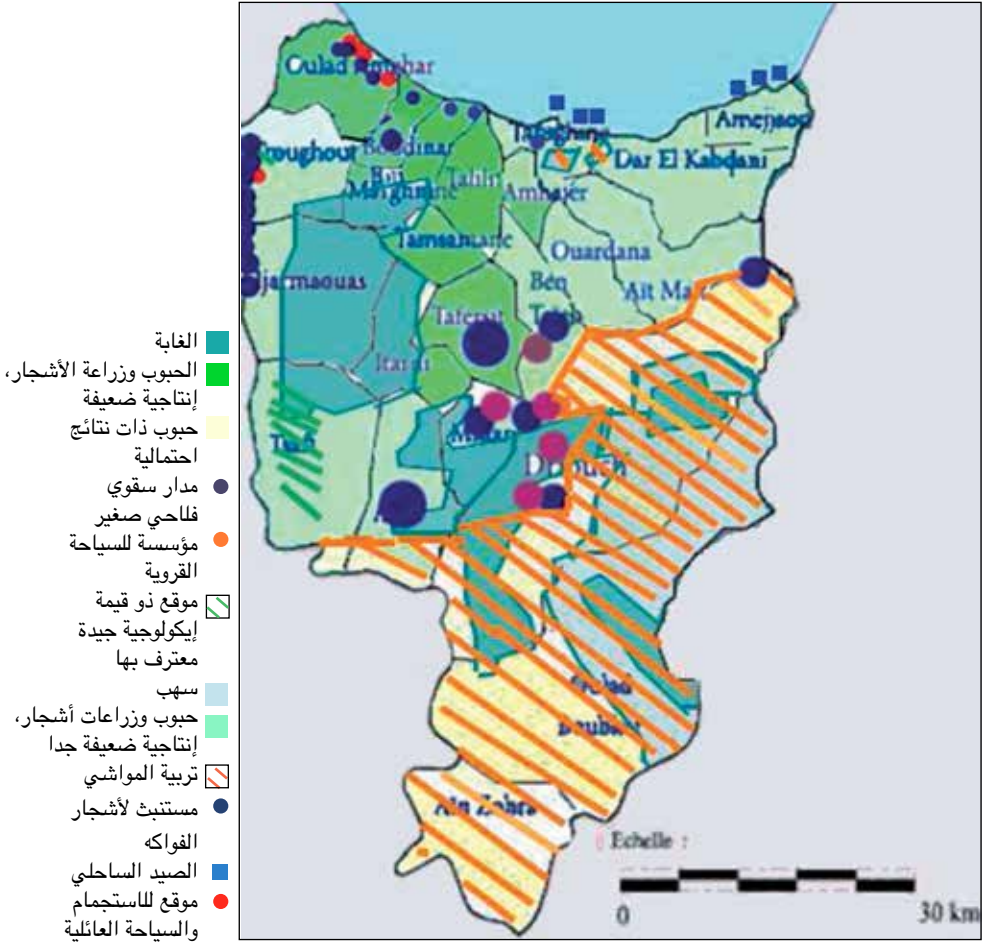
المغرب	الجهة الشرقية	الدريوش	
710 850	82 820	2 867	المساحة (كلم ²)
90 377	24 818	375	المساحة الغابوية (كلم ²)
12,7%	30,0%	13,1%	نسبة المساحات المغطاة
8,0%	3,3%	7,1%	نسبة مساحات التشجير

رسم 5 : خريطة تضاريس عمالة الدريوش



يبدو أن استغلال هذه الموارد متوسع نسبياً.

رسم 6 : خريطة الاستعمالات الترابية لعمالة الدريوش



تفسير واقع الحال لا يبدو أنه نتيجة لضعف القوى المنتجة بل لوجود أنشطة أخرى كمصادر دخل هامة في السياق الجغرافي والتاريخي (لا يمكننا التحدث عن وضع محكوم بالظرفية الاقتصادية في موقع حدودي تطورت به عدد من الأنشطة المدرة للدخل مبنية على خبرة طويلة). فالسؤال لا يكون هنا البحث عن أساليب تطوير أنشطة استغلال الموارد المحلية والتدابير المصاحبة لحماية هذه الموارد ضد الاستغلال المفرط، ولكن بالتفكير مع الفاعلين المحليين حول آفاق أنشطتها والمبادئ التوجيهية على المدى القصير والمتوسط والطويل، والتي يمكن أن تكون ناجحة ومجدية للأجيال القادمة.

2.1.2 التشخيص الديمغرافي

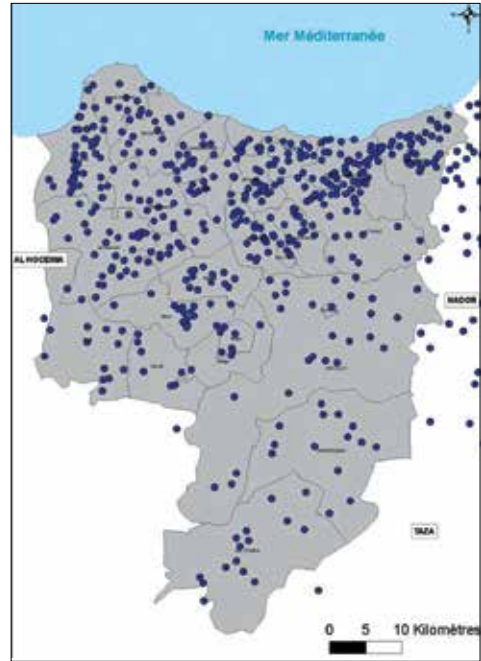
تم بناء هذا التشخيص على تاريخ الكثافة السكانية في هذه المنطقة، الذي تأسس على موجات الهجرة التي أثرت بقوة على الوضع الحالي للتركيبة العمرية التي تتّصف بالميزات الرئيسية التالية :

- الميل إلى شيخوخة وتآنيث الساكنة وإمكانية عدم تجدها ؛
- امتداد الأبنية الحضرية في المناطق القروية ؛
- الهجرة للاستجابة لاحتياجات استغلال المزارع وحراستها ؛
- اتجاه الاستثمارات إلى خارج الإقليم.

رسم 7 : خريطة التوزيع السكاني لإقليم الديروش

الكثافة المجالية

تحديد موقع الدواوير



تظهر المعلومات عن الهجرة الخصائص التالية :

- الموجة الأولى من الهجرة إلى هولندا، وخاصة بين عامي 1963 و1972 التي تلتها عمليات التجمع الأسري والزواج في المهجر ؛
- تدفق الوافدين الجدد يتراجع كل عام (2000-2005) واليوم 40% من المغاربة في هولندا وعددهم 325 000 أصلهم من منطقة الريف، علما بأن 50% منهم يمثلون الجيل الثاني ؛
- موجة ثانية من الهجرة إلى إسبانيا خلال سنوات التسعينيات إلى سنة 2000 بنسبة 14% من الاجمالي الوطني لإقليم الناظور سابقا (إقليم الديروش يأتي بعد ذلك ب 6%).

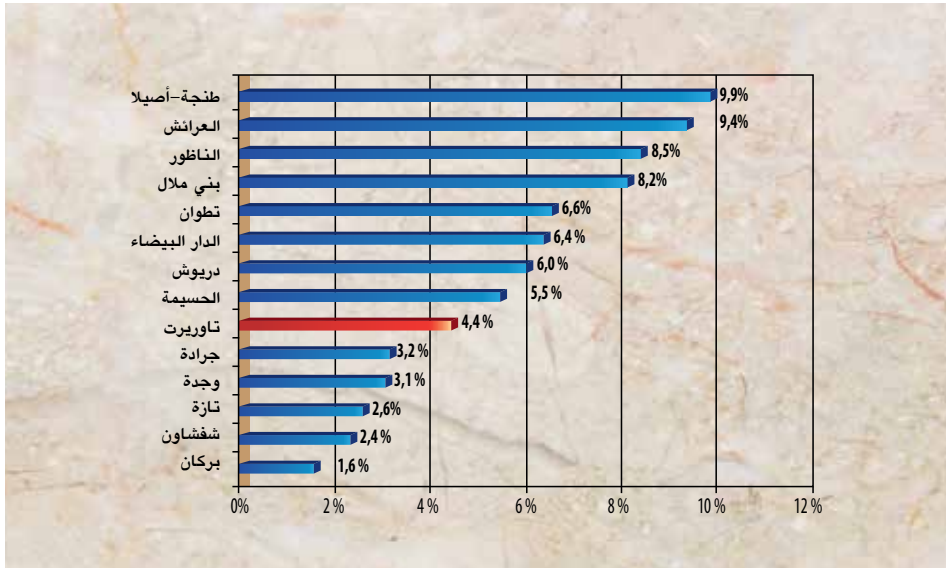
جدول 17 : هجرة سكان الريف إلى إسبانيا

المنطقة	الأقاليم	النسبة
الريف الغربي	طنجة، تطوان، شفشاون	10
الريف الأوسط	تازة، الحسيمة، تاونات	17,5
الريف الشرقي	الناظور، بركان، وجدة، تاويرت، جرادة	17,5
مجموع الريف		45

المصدر : «تطور واستمرار شبكات الأصول في هجرة المغاربة نحو إسبانيا» - وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية الإسبانية

يعتبر إقليم الدريوش بين الأقاليم الأولى المصدرة للمغاربة المقيمين في إسبانيا. وتوضح هذه الأهمية في نسبة المهاجرين من الدريوش في إجمالي عدد المهاجرين المغربية في إسبانيا.

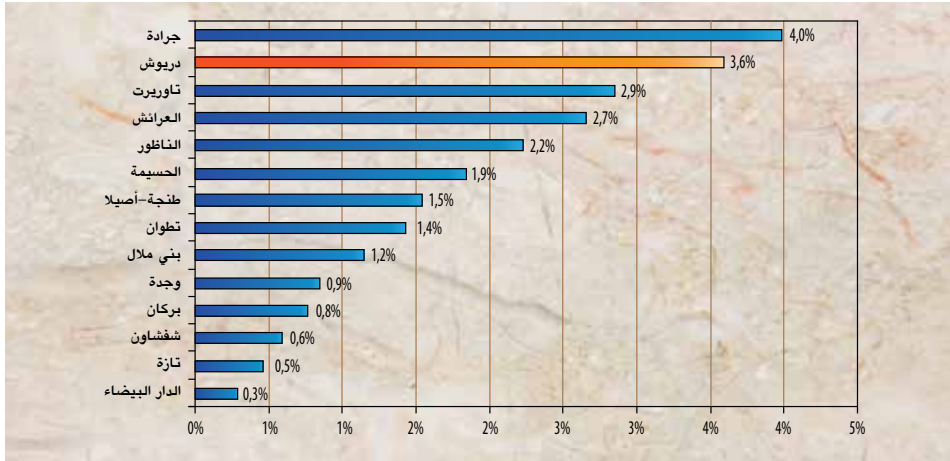
رسم 8 : توزيع الهجرة المغربية إلى إسبانيا حسب الإقليم الأصلي



المصدر : معلومات معالجة انطلاقا من «تطور واستمرار شبكات الأصول في هجرة المغاربة نحو إسبانيا» - وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية الإسبانية

وهي تبرز كذلك عبر كثافة هذه الهجرة (أعداد المهاجرين لكل إقليم/ ساكنة الإقليم سنة 2004).

رسم 9 : وتيرة الهجرة المغربية إلى إسبانيا

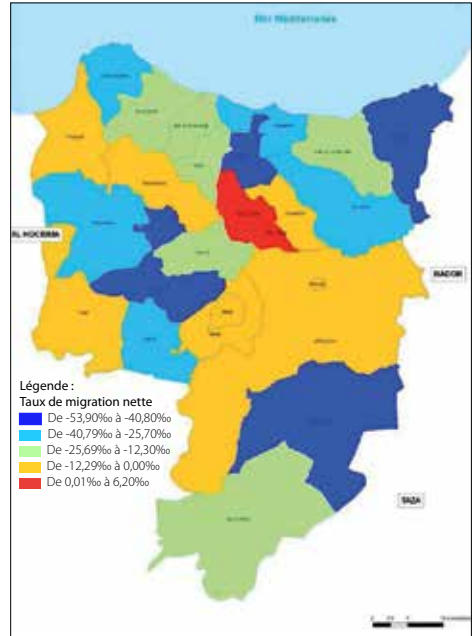
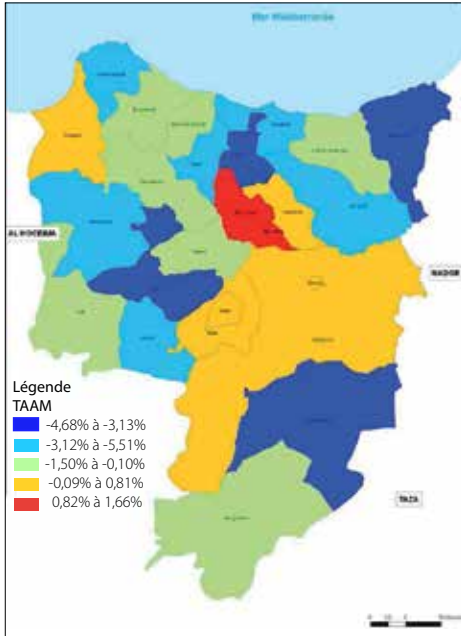


المصدر : معلومات معالجة انطلاقا من «تطور واستمرار شبكات الأصول في هجرة المغاربة نحو إسبانيا» - وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية الإسبانية

رسم 10 : المؤشرات الديموغرافية لجماعات إقليم الدريوش

معدل نمو السكان (2004-1994)

معدل الهجرة الصافية (2004-1994)

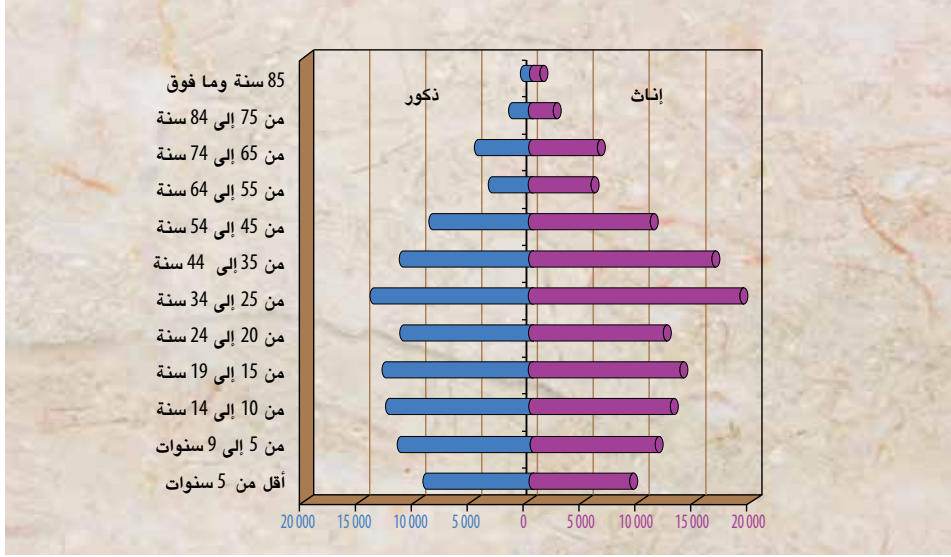


المصدر : معلومات معالجة انطلاقا من الإحصاء العام للسكان في المغرب 2004

أنتج هذا العمران اختلالات ديموغرافية. وأبرز هذه الاختلالات، والتي كانت لها نتائج هامة على سوق الشغل وأنساق حياة السكان، هي :

- تأنيث السكان ؛
- تقلص قاعدة هرم الأعمار.

رسم 12 : هرم الأعمار لإقليم الدريوش سنة 2004



المصدر : معلومات معالجة انطلاقا من الإحصاء العام للسكان في المغرب 2004

3.1.2 التشخيص الاقتصادي

يستند التقييم الاقتصادي على نوعين من التحليل. أولا تحليل للقاعدة الاقتصادية للإقليم وبعبارة أخرى الدخل الخارجي الذي يتلقاه الإقليم أو يتم تحويله إلى داخله. وهذا التحليل يسمح بتوصيف حالة الإقليم فيما يتعلق بالتطورات في بيئته الاقتصادية من حيث الصعوبات والفرص. ومن هنا، فإن تحليل الدخل ومواطن الشغل التي خلقت داخل الإقليم يسمح بتحديد نقاط القوة والضعف.

القاعدة الاقتصادية

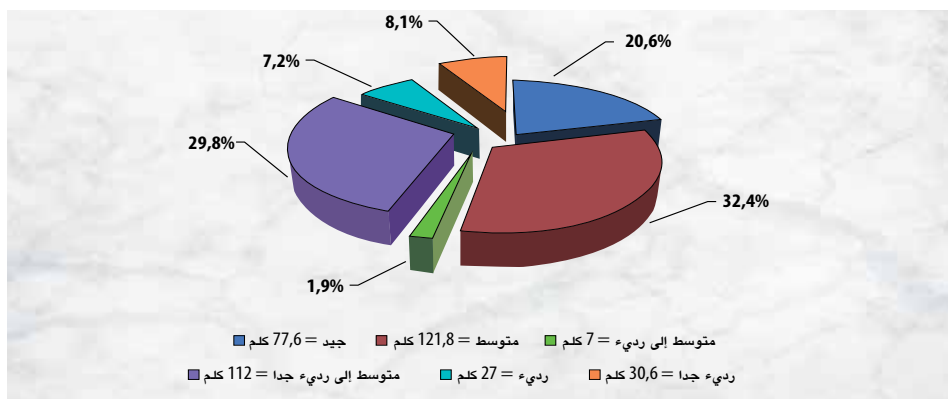
- تحويلات مغاربة العالم 750 مليون درهم
- حسب دراسة لوكالة كوريدور، 30% من السكان يعتمدون كلياً على هذا الدخل ؛
- يتم تخصيص 50% من المداخل للنفقات العادية (التغذية 23%، الصحة 16% والسكن 15%).
- التجارة : 250 مليون درهم
- حسب وزارة التجارة في مليبية نحو 600 مليون أورو ؛
- 7,7 مليون عبور للحدود سنويا من كل المناطق المغربية.

تظهر الطرق بين الشمال والجنوب أضعف وهي مرتبطة أساسا بمحور العين الزهرة - الدريوش - بن الطيب. الشبكة الثانوية حول هذه المحاور عريضة إلى الجنوب من الإقليم. وهي أضيق إلى الشمال الغربي. وهي تعرف استمرار عزلة المناطق القروية وارتفاع مستوى الازدحام في فصل الصيف.

جدول 19 : حالة شبكة الطرق في عمالة الدريوش

فئة الطرق	رقم الطريق	تحديد المسار	النقطة الكيلومترية في الإقليم	النقطة الكيلومترية في الإقليم	الطول (كلم)	حالة الطريق
الطرق الوطنية	2	طنجة - وجدة	347+200	419+000	71,800	متوسطة
	16	طنجة - السعيدية	344+000	422+400	77,600	جيدة
الريف الشرقي						
					149,400	مجموع الطرق الوطنية
الطرق الجهوية	505	تازة - ميدار	97+000	98+000	1,000	متوسطة
	508	تيسة - صاكة	172+000 ₁	89+000	17,600	متوسطة
	511	المسون - بن الطيب	27+000	76+000	49,000	متوسطة
	610	إمزورن - الناظور	2+000	98+000	96,000	متوسطة إلى رديئة جدا
					163,600	مجموع الطرق الجهوية
الطرق الإقليمية	6201	بوفركوش - تفرسيت - كرونة	0+000	27+000	27,000	رديئة
	6203	ميدار - تفرسيت - بن الطيب	0+000	16+000	16,000	متوسطة إلى رديئة جدا
	6205	أنوال - تازاغين	0+000	13+000	13,000	رديئة جدا
	6207	تيسوتين - القندوسي	4+000	11+000	7,000	متوسطة إلى رديئة
					63,000	مجموع الطرق الإقليمية
					376,000	المجموع

رسم 14 : الشبكة الطرقية حسب الجودة (كلم)



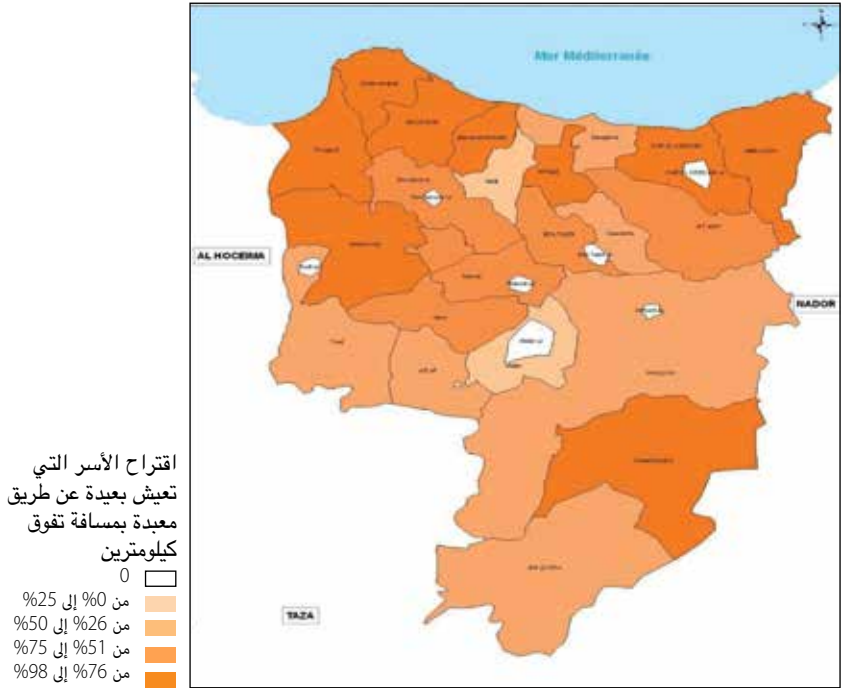
رسم 15 : الخريطة الطرقية في إقليم الدريوش



جدول 20 : كثافة الشبكة الطرقية

المؤشر	الديروش	الجهة الشرقية
الكثافة المجالية (كلم/1 000 كلم ²)	127,8	40,5
الكثافة الاجتماعية (كلم/1 000 نسمة)	1,72	1,75
النسبة الولوجية	39%	

رسم 16 : نسبة الساكنة المعزولة (حسب البعد عن طريق معبّدة)



جدول 21 : عزلة الساكنة القروية (حسب البعد عن طريق معبّدة)

المغرب	الجهة الشرقية	الديروش	
51,3%	48,8%	63,5%	نسبة الساكنة المعزولة (+ 2 كلم)
27,6%	24,0%	38,6%	نسبة الساكنة شديدة العزلة (+ 5 كلم)
23,2%	19,8%	33,8%	نسبة الساكنة الأكثر عزلة (+ 10 كلم)

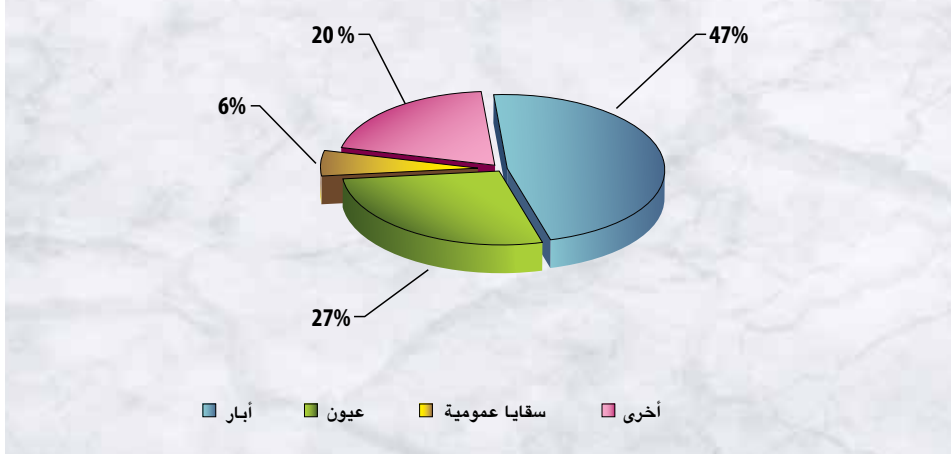
المصدر : معلومات معالجة انطلاقا من الإحصاء العام للسكان في المغرب 2004

الماء الصالح للشرب

يقدر المعدل العام لتزويد السكان بالماء الصالح للشرب بـ 36% في نهاية عام 2009. تعمل الوكالة الوطنية للماء الصالح للشرب حاليا على تطوير الإنتاج والتوزيع في 5 مراكز و 13 دوار :

- إمدادات المياه في المناطق الحضرية في 5 مراكز (الديروش، ميدار، تفرسيت، بن الطيب ودار الكبداني، ومجموع السكان بها البالغ عددهم 40 600 نسمة، ومعدل التزويد في المناطق الحضرية نسبته 100% مع نسبة ربط بشبكة الماء الصالح للشرب وصلت إلى 95% في نهاية عام 2009) ؛
- إمدادات المياه في المناطق القروية في 13 دوار في جماعة دار الكبداني يبلغ عدد سكانها 7 700 نسمة (المعدل العام لولوج سكان المناطق القروية في إقليم الديروش 15% في أواخر عام 2009 وسيتم رفع هذا المعدل إلى 92% بعد الانتهاء من المشاريع المبرمجة في الإقليم).

رسم 17 : توزيع الأسر غير مرتبطة بالشبكة العامة حسب مصدر مياه الشرب



المصدر : معلومات معالجة انطلاقا من الإحصاء العام للسكان في المغرب 2004

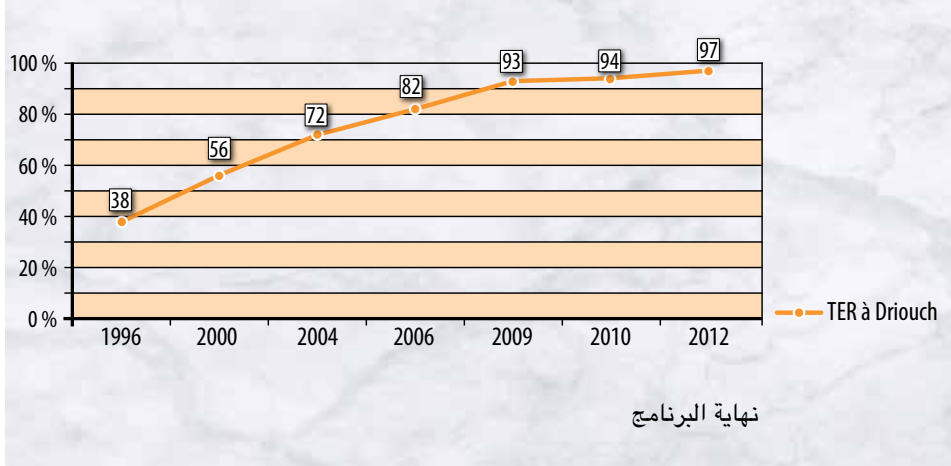
الصرف الصحي

لا يوجد في إقليم الديروش نظام للصرف الصحي. والأكثر انتشارا في المنطقة هو الصرف الصحي الفردي بطريقة حفر الصرف العميقة.

الكهربة

تبلغ نسبة الكهرباء القروية في عمالة الديروش 97% باعتبار المشاريع في طور البناء أو بانتظار إبرام اتفاقيات مع الجماعات. آخر الدواوير في مشاريع التجهيز تتطلب تكلفة عالية جدا مما يوجب رصد مصادر تمويل إضافية. استهلاك الطاقة هو أعلى بكثير من المعدل الوطني وذلك يعكس مستوى التجهيز المنزلي في المنطقة.

رسم 18 : نسب الكهرباء القروية بإقليم الدريوش



المصدر : المكتب الوطني للكهرباء، الدريوش، 2011

5.1.2 تشخيص الخدمات الاجتماعية

يركز هذا التحليل على مدى الرضى على تغطية الخدمات العامة في مجالات التعليم والصحة عن قرب. كما يهتم بمؤشرات تعبئة الموارد ومؤشرات النتائج.

الصحة

في إقليم الدريوش لا يوجد مستشفى وظيفي عام أو خاص يوفر الدعم أو الاستشفاء الطبي والجراحي والرعاية المتخصصة في الحالات الاستعجالية. تتم التغطية في المناطق القروية في المستوصفات والمراكز الصحية الجماعية.

ويتم التأطير الطبي وشبه الطبي في هذه الوحدات الاستشفائية من قبل 13 طبيبا و56 ممرضا معظمهم يرغب في الانتقال.

بالمقابل، هناك تطور في القطاع الخاص وتحديدا في توفير الأدوية بأكثر من 36 صيدلية، والخدمات الطبية بـ 11 طبيب عام و 4 أطباء أسنان.

جدول 22 : البنية التحتية الصحية لإقليم الدريوش

العدد	الفئة	
3	مركز صحي حضري مجهز للتوليد	الهيكلية الأساسية
5	مركز صحي جماعي مجهز للتوليد	
14	مركز صحي جماعي	
4	مستوصف قروي	
13	طبيب عام	الموارد البشرية
56	ممرض	
4	قابلية	
3	عون خدمة	
1	سائق	
11	عيادة الطب العام	القطاع الخاص
4	عيادة طب الأسنان	
36	صيدلية	
2	عيادة الهلال الأحمر	
1	عيادة تريض	

المصدر : مندوبية وزارة الصحة بالدريوش 2010

مؤشرات الخدمة الصحية

إن ضعف توفير الخدمة الصحية مرتبط بعوامل الجذب و عوامل ثقافية.

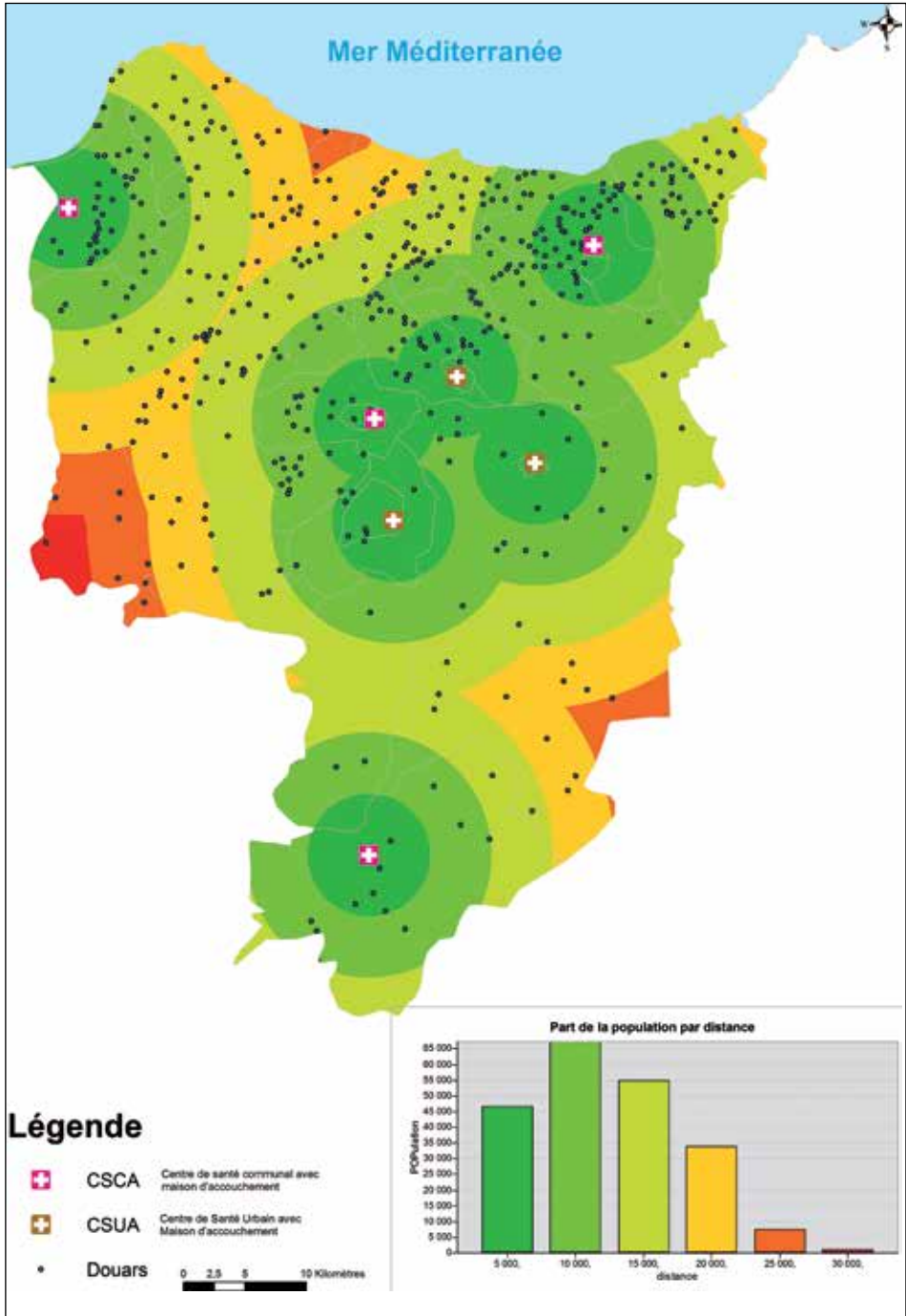
جدول 23 : مؤشرات الخدمة الصحية

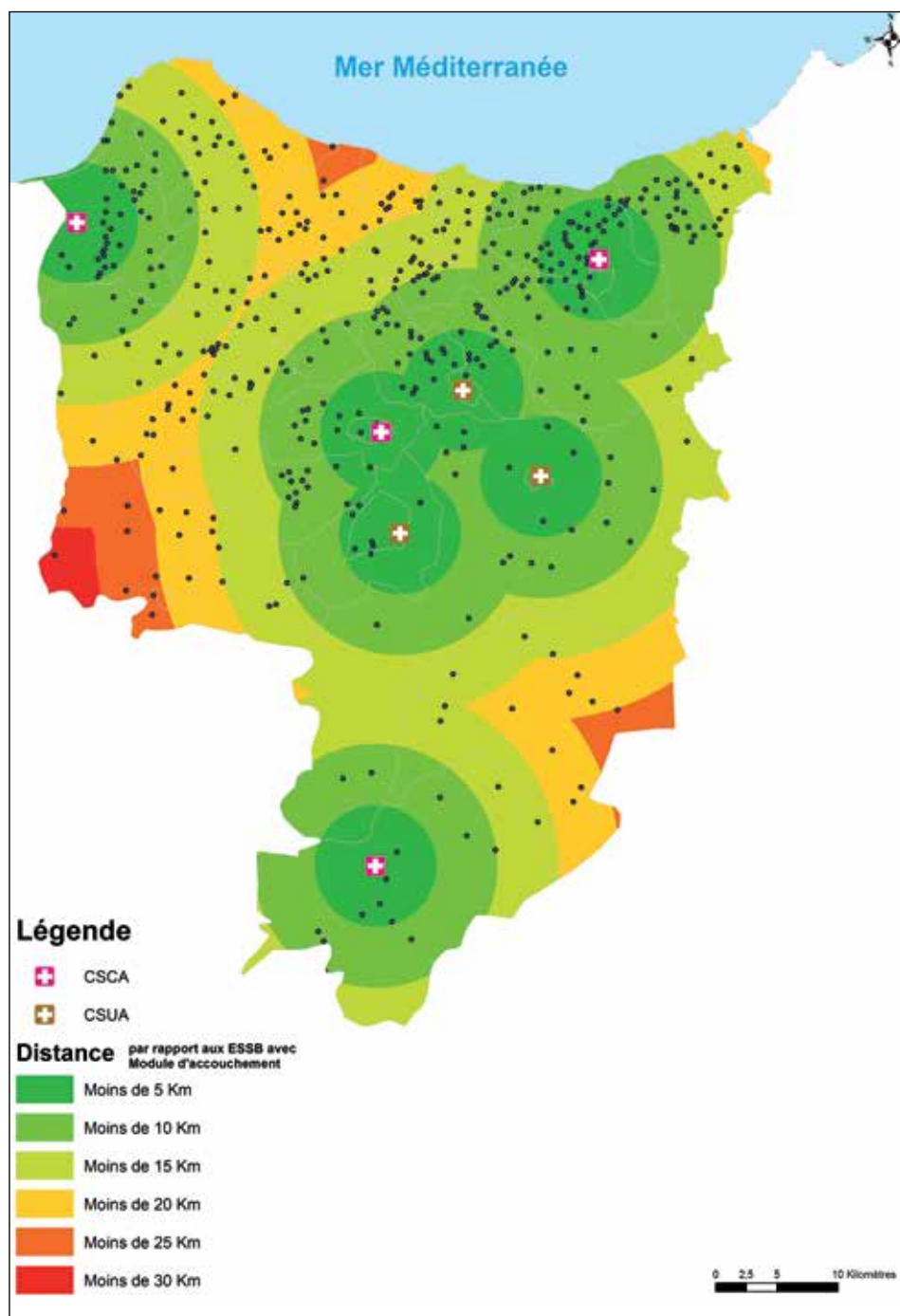
المغرب	الجهة الشرقية	الدريوش	المؤشرات
11 826	12 036	8 125	السكان/ مركز الرعاية الصحية الاساسية
1 678	2 410	9 141	السكان/ الأطباء(خاص وعام)
1 142	1 074	3 656	السكان/ الممرضون
905	1 356	0	السكان/ الأسرة
60,8%	--	25%	نسبة الولادات المراقبة
67,8%	--	42%	نسبة المتابعة قبل الولادة
63%	--	15,6%	نسبة التحكم في الإنجاب

المصدر : مندوبية وزارة الصحة بالدريوش 2010

ويتضح العجز في البنية التحتية الصحية عن طريق خرائط بُعد الدواوير عن مركز الرعاية الصحية الأساسية.

رسم 19 : العجز في التغطية الصحية (بُعد مراكز الرعاية الصحية الأساسية)





التعليم

مرحلة ما قبل المدرسة : التعليم ما قبل المدرسي غائب تقريبا على مستوى الإقليم رغم أهميته.
التعليم الابتدائي : تمتلك العمالة 64 مجموعة مدارس ابتدائية وأكثر من 201 مدرسة فرعية.
التعليم الثانوي : لدى إقليم الدريوش 14 ثانوية مجهزة بالكهرباء والمرافق الصحية. توجد بالإقليم أيضا دار الطالبة بها 32 طالبة وداخلية بها 168 طالب وطالبة.

المؤشرات

المؤشرات في الجدول 24 أدناه تبين أن معدلات الهدر المدرسي عالية ابتداء من سن 12 عاما، مما يثير تساؤلات عن الأسباب.

جدول 24 : معدل التمدرس

المغرب	الدريوش	المؤشرات (السنة الدراسية 2009-2010)
94,9%	89,5%	نسبة التمدرس من 6 إلى 11 سنة : (%)
93,5%	89,0%	نسبة التمدرس من 6 إلى 11 سنة : (%) --- إناث
75,4%	56,5%	نسبة التمدرس من 12 إلى 14 سنة : (%)
69,8%	55,9%	نسبة التمدرس من 12 إلى 14 سنة : (%) --- إناث
50,4%	21,0%	نسبة التمدرس من 15 إلى 17 سنة : (%)
46,3%	20,5%	نسبة التمدرس من 15 إلى 17 سنة : (%) --- إناث
89,4%	83,7%	نسبة النجاح في السادسة ابتدائي (%)
57,0%	55,5%	نسبة النجاح في الثالثة إعدادي (%)
51,7%	57,1%	نسبة النجاح في الثانية باكوريا (%)

المصدر : إقليم الدريوش 2010

6.1.2 ملخص التشخيص

تم تصنيف عناصر التشخيص في شكل (نقاط القوة / الضعف والتحديات / الفرص) وهو يسلط الضوء على ما يبرز أدناه.

قطيعة خارجية :

- تراجع أهمية مليلية تحت ضغط السلع الصينية وتطور الناظور ؛
- أزمة الهجرة والتحويلات.

قطيعة داخلية :

- المشاريع الجهوية المهيكلة ؛
- الاستراتيجيات القطاعية ؛
- إنشاء الإقليم.

جدول 25 : ملخص التشخيص

التحديات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> • الأزمة في بلدان الاستقبال • شبكات التجارة غير المهيكلة • الزلازل • جاذبية الأقطاب الحضرية 	<ul style="list-style-type: none"> • تراجع أهمية مملية • تحديث البنية التحتية • إنشاء الإقليم • ارتباط الجالية القوي بالمنطقة • القرب الجغرافي
نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> • هدر الرأسمال البشري • حالة شبكة الطرقات • شبه الغياب للمرافق الصحية العمومية • حالة المدارس • المجال غير الملائم لحياة الأطر • ضعف في شغل المساكن • ضعف تجهيز النسيج الحضري 	<ul style="list-style-type: none"> • القدرة الشرائية • شبكات البنية التحتية في طور التقوية • الشبكات والرأسمال الاجتماعي • توفر الرساميل • شبكة المدن الصغرى • القرى في الشمال الشرقي • الساحل (الشواطئ والميناء) • الزيتون • تمركز تربية الماشية

2.2 خطة التنمية من مقاطعة الدريوش

تتضمن خطة تطوير الإقليم ودمج البرامج القطاعية 20 في 6 محاور من استراتيجية تنمية الجهة. كل برنامج يذكر بالسياق العام والمشاريع الحالية والأهداف والنتائج المتوقعة في هذا القطاع والإجراءات في المدى القصير والمتوسط لهذه الأهداف.

جدول 26 : الأركان والمحاور الاستراتيجية للتنمية

المحاور الاستراتيجية	الدعائم
التنافسية الاقتصادية	الدعامة المجالية
جاذبية المنطقة	
الحفاظ على الموارد وتثمين الرأسمال الحضري	
خدمات القرب الاجتماعية	الدعامة البشرية
مواطن الشغل في القرب	
الولوج إلى الثقافة وتنمية الإنتاج الثقافي	

1.2.2 عمود 1 : تطوير مجال الإقليم

يتعلق الأمر بمجموعة متناسقة يسعى إلى تنمية مستدامة في إطار الاقتصاد الجهوي والوطني. ويأتي في ثلاثة مجالات استراتيجية :

- تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية ؛

- تطوير جاذبية المنطقة ؛
- الحفاظ على الموارد وحماية المواقع.

محور 1 : القدرة التنافسية الاقتصادية

تهدف البرامج القطاعية للمكون الاقتصادي إلى ضمان استبدال القاعدة الاقتصادية للإقليم، التي تعتمد حالياً على تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، بإرساء موارد دخل منتجة. ومن المرجح أن تدعم القدرة التنافسية للقطاعات القائمة (الصيد البحري، الفلاحة والثروة الحيوانية) وجذب المستثمرين (خصوصاً من مغاربة العالم) وبرامج الاستثمار في قطاعات جديدة (الصناعة والطاقة). ويبين الجدول 27 أدناه طبيعة الإجراءات في مختلف القطاعات في المدى القصير والمتوسط، والتي سنعرضها لاحقاً في هذا التقرير.

جدول 27 : برنامج الإجراءات حسب القطاع والأفق

المدى المتوسط	المدى القصير	
قطب تنافسي للفلاحة الإيكولوجية	مشاريع نموذجية	الفلاحة
تقوية التعاونيات	التجهيز والتهيئة	الصيد البحري
دعم التصدير إلى خارج الإقليم	دعم الشبكات المحلية	تربية الماشية المنتجة للحليب
دعم الجودة	تهيئة المراعي	النشاط الرعوي
عروض المشاريع	الدراسات والتكوين	السياحة
عروض المشاريع	الدراسات	الصناعة
عروض المشاريع	الدراسات	الطاقة

البرنامج الفلاحي

تم تصميم برنامج فلاحي لنشر إمكانيات الإقليم من حيث إنتاج الفلاحة الإيكولوجية، وإنشاء مزارع تجريبية على المدى القصير ودعم مشروع القطب التنافسي (تركيز مجال الخدمات الفلاحية) في ميداناً بإجراءات متوسطة المدى.

تذكير بالسياق

من أصل 160 000 هكتار مناسبة للفلاحة، تحتل الحبوب 60% من الأراضي المزروعة. كما تحتل أشجار الزيتون 20% منها جزء مزروع في المنحدرات في إطار مشاريع ضد التعرية. ويحتل السقي الصغير والمتوسط مساحة ما يقرب من 12 000 هكتار وتساهم في تنوع الإنتاج الزراعي في الخضراوات (2 000 هكتار) والأعلاف (500 هكتار) والأشجار المثمرة (حوالي 400 هكتار). وبالدوائر الأقل عرضة للهجر الفلاحي، فالزراعة المخففة للبطاطس والذرة واستغلال الأراضي تحت أشجار الزيتون هي الأساليب التقليدية للتكيف.

في تسعينيات القرن الماضي، لوحظ تزايد في ضخ المياه (في ثلثاء أزلف والديوش) التي تروي حوالي 1 400 هكتار وفق الدراسات التي أجريت في إطار إعداد مشروع السقي الصغير والمتوسط للشمال. وتتميز المزارع بضيق المساحة المزروعة والاعتماد على الظروف المناخية مما يعطي إنتاجاً متغيراً من سنة إلى أخرى. وانخفاض النشاط الزراعي بسبب الهجرة، تعدّله هجرة الأشخاص والأسر التي تستقر في المناطق القروية فتعوض المهاجرين في مجال استغلال الأراضي الفلاحية. فالضغط إذاً منخفض على الموارد وليس من المنتظر أن يتسبب في تدهورها. المزايا الرئيسية لهذه الزراعة هي القرب من الأسواق المليئة، وإمكانية إنتاج صغار المزارعين في دوائر الري الصغيرة قرب الساحل وعلى أراضي وادي كرت، والمناخ الملائم لمجموعة واسعة من المحاصيل، بالإضافة إلى تأمين جودة المنتجات المحلية من قبل الجاليات المهاجرة، ناهيك عن فرصة العمالة في الحصول على تمويل من التعاون الثنائي (الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي مع مشروع تحدي الألفية²) والتمويل متعدد الأطراف. ومعوقات القطاع، هي بالإضافة إلى التكلفة العقارية العالية، وزحف البناء على الأراضي الزراعية (هدر حقيقي للقيمة) وملوحة المياه في بعض مدارات الري، وندرة موارد المياه الجوفية بسبب طبيعة الصخور ومخاطر الفيضانات وندرة اليد العاملة المقيمة.

الأعمال الجارية

الأعمال الجارية و/ أو المبرمجة في مخطط المغرب الأخضر والمدعوم من الجهات المانحة في سياق إزالة العوائق من خلال تنفيذ مشاريع متكاملة في قطاعات الزيتون والخضروات والتي تعتبر أنشطة واعدة. تضاف إليها إجراءات الإدارة الحالية لتدبير الحملات الفلاحية (توفير المدخلات، وحملات الصحة الحيوانية، وإصلاح أضرار الفيضانات وأثار الجفاف، الخ).

من المشاريع المحددة في إطار الدعامة 2 لمخطط المغرب الأخضر تطوير الغرسة في الإقليم، مع 6 مشاريع لتحويل زراعة الحبوب إلى غرسة الزيتون في المناطق البورية، بالإضافة إلى توسيع مشروع غرسة أشجار اللوز بمبلغ 550 درهم، أي ما يعادل 44 000 هكتار من المساحات المغروسة بالزيتون و6 000 هكتار باللوز. وتشمل المشاريع المحددة في إطار الإجراءات الأفقية لمخطط المغرب الأخضر مشروع لمكافحة التعرية في المنطقة الساحلية (435 مليون درهم)، من مشروعان للتنمية المتكاملة في تسمان / جماعة بودينار وميدار / الديوش (165 مليون درهم و360 مليون درهم)، و مشروع تطوير الري في سهل ميدار (150 درهم) ومجموعة من المشاريع لإعادة تأهيل السقي الصغير والمتوسط (83 مليون درهم).

والمشاريع الجاري تنفيذها تقع بجماعة بودينار (2 000 هكتار من أشجار الزيتون بين عامي 2010 و2011) وتقرسيت (2 600 هكتار من أشجار الزيتون بين عامي 2010 و2014). وبالإضافة إلى ذلك، يجري تحقيق مشروع التنمية المتكاملة لسهل ميدار في إطار مشروع تحدي الألفية للوكالة الأمريكية للتعاون الدولي.

2- القدرة التنافسية الاقتصادية للمغرب مبني على 4 سنوات، بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وبرنامج تحدي الألفية يعتمد منهجية متعددة القطاعات لخفض الحواجز أمام الإنتاجية والتجارة والاستثمار في المغرب. وتهدف الوكالة الأمريكية للتنمية المغرب من خلال هذا البرنامج إلى خفض الحواجز أمام التجارة والاستثمار في المناطق المستهدفة من الجهة الشرقية وجهة دكالة عبدة حسب :

- 1- تحسين مناخ الأعمال ؛
- 2- استغلال المياه المستدام في الزراعة ؛
- 3- بناء القدرات المهنية خصوصاً بين الشباب والنساء.

الأهداف / النتائج

بغض النظر عن الإجراءات الآتية يخلص التحليل الاستراتيجي الذي أجري إلى أن القطاع الزراعي في الإقليم يمتلك مؤهلات لبناء «قطب لتنمية الفلاحة الإيكولوجية»³. وتعرف الزراعة البيئية بـ «تطبيق العلوم البيئية لدراسة وتصميم وتدبير نظم الفلاحة الإيكولوجية المستدامة». ولكنها مجموعة من الممارسات الفلاحية، تبحث الفلاحة الإيكولوجية عن طرق تحسين النظم الفلاحية بمحاكاة الطبيعية، وخلق التفاعلات البيولوجية المفيدة بين مكونات نظام الفلاحة الإيكولوجية. فهو يوفر ظروفًا لنمو النباتات أكثر ملاءمة، بما في ذلك تدبير المواد العضوية وزيادة النشاط الحيوي في التربة.

تشمل المبادئ الأساسية لعلم البيئة الزراعية: إعادة تدوير المواد المغذية والطاقة على الفور بدلا من إضافة المدخلات الخارجية، وكذلك دمج تدبير المحاصيل والثروة الحيوانية، وتنوع الموارد الوراثية لنظم الإيكولوجية الفلاحية في المكان والزمان.

هذا فضلا عن التأكيد على التفاعل والإنتاجية عبر نظام الزراعي ككل بدلا من المنتجات الفردية. لا تستخدم الفلاحة الإيكولوجية التقنيات المقررة من أعلى إلى أسفل بل تستند إلى المعرفة والخبرة لدى الفلاحين.

تختلف الفلاحة الإيكولوجية عن الزراعة العضوية في أنها تسعى إلى تحسين استغلال الموارد الطبيعية دون ضياع الرأسمال البيئي. وقد تم تحديد مبادئ هذه الفلاحة التي تقوم على الأفكار التالية:

• دمج العمليات البيولوجية والبيئية مثل تدوير المغذيات، تثبيت الأزوت وتجديد التربة والتدبير المتكامل للآفات في عملية الإنتاج الفلاحي؛

• الحد من استخدام المدخلات غير المتجددة التي تضر بالبيئة والمنتجين أو المستهلكين؛

• الاستفادة القصوى من مهارات ومعرفة المنتجين والفلاحين ما يطور استقلاليتهم والسيطرة على عمليات الإنتاج؛

• التركيز على المسارات القصيرة من المنتج إلى المستهلك من خلال الاستفادة من الشبكات المحلية والمعاملات الخصوصية؛

• الاستفادة من المنتجين في تدبير الرأسمال الاجتماعي في القضايا المرتبطة بالملك العمومي (القروض والغابات وتدبير الري والأوبئة).

وإقليم الدريوش في وضع جيد للتحويل بنجاح إلى الفلاحة القائمة على مبادئ الفلاحة الإيكولوجية، نظرا للتنوع البيولوجي والتراث البيئي وانخفاض معدل انتشار تكنولوجيا الفلاحة الصناعية.

من هذا المنظور، يمكن تحويل عوامل التخلف إلى فرصة لأنه يفترض تحولا أقل تكلفة بالمقارنة مع ما تتطلبه معظم الزراعات المكثفة من حيث استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة.

3- انظر في هذا الصدد تقرير 2011 من قبل أوليفيه دي شوتر، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة فضلا عن مختلف الدراسات والبحوث الواردة في التقرير.

الإجراءات قصيرة الأمد

في المدى القصير، سوف يتعلق الأمر بمصاحبة المشاريع الاستثمارية التي خطت لها الحكومة والجهات المانحة من خلال وضع قاعدة نشر تكنولوجيا الفلاحة الايكولوجية. وسيتم تنفيذ هذه المرافقة من خلال نشر طلبات المشاريع لفائدة جمعيات التنمية بالشراكة مع مؤسسات البحوث التطبيقية المحلية والدولية. وينطوي هذا العمل على إنشاء مزرعة-مدرسة للتكوين في مجال الفلاحة الإيكولوجية⁴.

إطار 1: الجنان الكبير، مزرعة تعليمية مخصصة للفلاحة الإيكولوجية

الجنان الكبير هو مزرعة تعليمية واقعة في دار بوعزة من شأنها أن توفر المنتجات البيولوجية كالخضروات للدار البيضاء. ويعتمد الإنتاج على التوازن المستدام لنظام المحصول والتربة. وحسب مدير التكوين في المزرعة «فهو نشر الزراعة القريبة من الطبيعة والتوازن الاجتماعي والنباتي. المبدأ هو احترام الحياة. حفظ التربة وحفظ المياه للمناخ الصحراوي الجاف، واحترام النباتات والحشرات والابتعاد عن التلوث وهي مبادئ محبذة».

الرسالة الاجتماعية لهذه الجمعية الفريدة هي دعم التنمية المستدامة في المغرب والانسجام بين البيئة والمجتمعات المحلية. ولتحقيق أهدافها تركز المزرعة على أنشطة مثل إنتاج الأسمدة العضوية وتربية الحيوانات وزراعة النباتات الطبية والحبوب والفواكه والخضروات وتثقيف الناس والسياحة البيئية. المزرعة هي أيضا فضاء للتكوين.

وبالفعل، وبدعم من جمعية الأرض والإنسانية، تقدم المزرعة دورات تكوين المنشطين والتدريب على الزراعة البيئية. وتستمر هذه الدورات على مدار العام مدة أسبوع من ورش العمل التطبيقية كل ثمانية أشهر ومتابعة كل أربعة أشهر. والتعليم في هذه «المدرسة» يؤكد على التداول بين التدريب العملي والتكوين النظري، وتطوير روح المبادرة والمسؤولية.

المصدر: مقتطفات من lematin.ma 2010/01/31

إجراءات متوسطة الأجل

في المدى المتوسط، سيتم تسهيل النشر الفعلي لهذه الزراعة البيئية في الإقليم لتحل مكانة مرجعية في أسواق المدن والسياحة. وسيحقق هذا التوسيع بواسطة «التركيز حول قطب» للخدمات المتعلقة بالفلاحة، والاستشارات والتسويق والعرض والترويج.

ويشمل هذا المشروع إجراءات تسهيل الاستثمار الخاص لاسيما لدى المهاجرين والشركاء الأجانب، وتكوين الراغبين في دعم تنمية الفلاحة الايكولوجية بين المقاولين المحليين. ونظرا لصغر حجم المشاريع المستقبلية، فإن تمويلها في إطار الدعامة التضامنية من مخطط المغرب الأخضر مبرر تماما.

4- انظر، على سبيل المثال، تجربة جمعية الأرض والإنسانية مع مزارع دار بوعزة وفاس وتارودانت.

برنامج قطاع الثروة السمكية

يتمثل هذا البرنامج من استمرار تطوير مصائد الأسماك في المدى القصير وعلى المدى المتوسط للمشاريع لتحسين سبل العيش في مجتمعات الصيد.



صاحب الجلالة يتفقد أوضاع الصيادين عند تدشين التجهيزات الجديدة بميناء سيدي حساين

تذكير بالسياق

انخفضت إمكانات هذا القطاع على المستوى الإنساني والطبيعي على طول 80 كيلومتر من سواحل الإقليم، في السنوات الأخيرة، بينما ينمو الطلب على منتجات البحر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا القطاع يلعب دورا هاما في النسيج الاجتماعي والهوية الثقافية للمنطقة. وهذا الإقليم نموذج لثقافة البحر الأبيض المتوسط التي تتميز باستهلاك كميات كبيرة من منتجات البحر وتقاليد في فنون الطبخ غير معروفة كثيرا. كل هذه العوامل تعبر عن الحاجة إلى الحفاظ على الصيد كأسلوب للحياة ومعيشة المجتمع الصيد كتراث محلي. وعلاوة على ذلك، فإن القطاع يعرف ضغطا متزايدا من أجل احترام المعايير الدولية ومتطلبات المشترين الكبار، من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج، ناهيك عن الزيادة المبرمجة في أسعار الوقود والمنافسة من منتجات مزارع الأسماك.

المشاريع الجارية

في السنوات الأخيرة، شهد القطاع تطورا إيجابيا تمثل في تأهيل وتجهيز ميناء سيدي حساين بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي سنة 2004 بقيمة إجمالية تناهز 60 مليون درهم وتمويلات إضافية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2010 يصل إلى 4,5 مليون درهم.

الأهداف والنتائج

القضية الرئيسية في هذا المنحى هي القدرة على التكيف بالنسبة إلى الأسطول مع اعتبار المشاكل الاجتماعية المتأصلة. وهذا يتطلب بالضرورة بذل جهد وتدريب مشتركين مع الصيادين للحفاظ على نشاط له ربحية منخفضة. هذه المسألة مرتبطة بتحسين ظروف ممارسة مهنة الصيد وبتحميل المسؤولية للتعاونيات في تدبير جهد الصيد. وتشير الدراسات المتاحة أنه من الممكن تحسين الدخل الصافي المستمد من الصيد التقليدي من خلال تنظيم أفضل لجهد الصيد. في سياق إقليم الدريوش، يمكن أن نعتبر أن مجتمعات الصيد تمارس التحكم الفعلي في الوصول إلى الموارد، مما قد يسهل اعتماد مبادئ الصيد الرشيد.

الإجراءات قصيرة الأمد

في المدى القصير سيتواصل تطوير مواقع الصيد الأخرى كأولاد أمغار على وجه الخصوص.

إجراءات متوسطة الأمد

في المدى المتوسط هناك حاجة إلى تعزيز مؤسسات القطاع المهنية بإبرام اتفاقيات معها لتطوير إجراءات تدبير جهد الصيد، والتحديث (الأسطول والحاويات ومعدات المناولة والتفريغ) وتنظيم توزيع القرب والتعويض الاقتصادي.

برنامج في قطاع السياحة

إن الدراسة الأخيرة لمشروع «الهجرة والتنمية في الجهة الشرقية» حول السياحة البيئية في الجهة، تسلط الضوء على أن الإقليم لديه العديد من المزايا، نذكر منها :

- الهوية الثقافية المحفوظة ؛
- القرب من السوق الأوروبية وهي المصدر الأول للسياح الأجانب في المغرب ؛
- انتشار مبادرات تطوير السياحة البيئية وهي في حاجة إلى النظر إليها بشكل أفضل من قبل الهياكل الداعمة للقطاع. فهناك ما يقرب من 60 جمعية عاملة في مجال السياحة القروية وعشرات الجمعيات الفاعلة في السياحة البيئية، من الحسيمة إلى وجدة.



جمال المناظر الطبيعية التي تجمع بين الأفاق الجبلية والسهول المؤهلة للفلاحة وتربية الماشية، تشكل أيضا إطارا ملائما لتطوير السياحة

تذكير بالسياق

تشمل سلسلة القيمة قطاعات الترويج والنقل والإقامة والمطاعم و التنشيط والترفيه والتسوق. ولا وجود في الإقليم لهذه الخدمات بشكل مهيكّل ومنظم. ونقاط القوة المحددة في الإقليم هي القرب من محطتي مارتشيكا (المستقبلية) وتواجد سواحل ذات جودة عالية وسهول ذات مناظر طبيعية وجودة مناطق جبلية ونجدية.

المشاريع الجارية

هناك عدد من المشاريع والمبادرات في إقليم الناظور سابقا في مجال السياحة البيئية، بدعم من التعاون الألماني والاسباني على وجه الخصوص في إطار مشروع «الهجرة والتنمية في الجهة الشرقية» لم يكن لها تأثير يذكر على العموم داخل إقليم الديرشوش.

الأهداف / النتائج

هدف البرنامج هو تمكين الإقليم من إدماج قطاع السياحة الجاري إنشاؤه في المنطقة.

الإجراءات قصيرة الأمد

سيتم إطلاق نوعين من الإجراءات على المدى القصير. وسيطلب الدعم من وزارة السياحة للمشاركة في دراسة السوق بالنسبة لمنتجات السياحة المحلية. ودون انتظار النتائج يمكن تحقيق مشروع تأهيل مختلف المهن المرتبطة بالسياحة البيئية (المرشدين وأصحاب المأوي السياحية والمطاعم ووكالات السفر والفنادق الخ).

إجراءات متوسطة المدى

في المدى المتوسط سيكون من المناسب إصدار طلبات للمشاريع التي سيتم تنفيذها في شراكة بين القطاع العام والخاص لتطوير مجموعة واسعة من مرافق الإقامة الموجهة للسياحة البيئية الحيوية (المأوي، الإقامة مع عائلات، كراء البيوت القروية).

برنامج قطاع الألبان

تهدف الإجراءات الواردة في هذا البرنامج لمرافقة كل حلقات السلسلة الإنتاجية في إطار مشروع إنشاء تعاونية الألبان في الدريوش.

تذكير بالسياق

يتم تنظيم هذا القطاع حول قطب ماشية الألبان في الدريوش. وقطاع الأبقار الذي بلغ 350 7 رأس من جميع الأجناس، ينتج ما يقدر بـ 13 مليون لتر سنويا، وقطاع الأبقار الذي بلغ 50 لتر / سنة.

المشاريع الجارية

اعتمد مخطط المغرب الأخضر في الإقليم مشروع لتعزيز إنتاج لحوم الأبقار في إطار الدعامة الأولى من المخطط. وهي تضم وحدة تصنيع الألبان ووحدة متخصصة في تسمين الأبقار في الجماعة الحضرية الدريوش. وتهتم تعاونية الفردوس بشق الألبان وهي مكونة من خمسين عضوا و100 رأس من البقر الحلوب. فيما يهم مشروع التسمين نفس التعاونية وجمعيتين أخرتين (113 مزارعا و1000 ثور).

الأهداف / النتائج

الهدف من هذا البرنامج هو المساهمة في تحسين الاستفادة من إنتاج الحليب عن طريق خفض تكاليف التصنيع والتسويق.

الإجراءات قصيرة الأمد

في المدى القصير، سيتم دعم مشروع إنشاء وحدة المعالجة في المنطقة من خلال دراسة احتياجات موردي الحليب المتعاونين (الحاجة لأعلاف الماشية واعتماد سلسلة التبريد والنقل)، وذلك للإبقاء على المساهمين في المشروع الذي سيفنفذ بتمويل من مخطط المغرب الأخضر.

إجراءات متوسطة المدى

في المدى المتوسط، هناك حاجة لمرافقة «تطوير» صناعة الألبان من خلال خطة لإرضاء المستهلكين المحليين والحفاظ عليهم كزبناء (نقاط البيع وسلسلة التبريد).

برنامج القطاع الرعوي

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين جودة المنتجات المستخدمة في هذا القطاع التنافسي.

تذكير بالسياق

يتركز قطاع الأغنام والماعز (على التوالي 160 000 و23 000 رأس) جنوب الدريوش، في منطقة المطالسة مما يوفر له ميزة من حيث التخصص. ويقدر إنتاج اللحوم الحمراء بـ 4 200 طن سنويا. والميزة الرئيسية للإنتاج الرعوي تكمن في قدرتها التنافسية وعدد من الصفات الخصوصية الصحية والغذائية والبيئية بفضل تقنية تسيير لا تقوم على «المكملات». وميزة التنافسية مرتكزة على استخدام العلف المجاني. هذا العامل يبدو أكثر أهمية عندما ترتفع أسعار الحبوب وغيرها من الأعلاف دون أن تتبعض أسعار اللحوم. المعيقات الرئيسية تكمن في الصفات المميزة غير «المرئية» لماشية المنطقة والصبغة المتغيرة للموارد الرعوية وغياب التتبع وتحديد المنشأ الذي يميز هذا القطاع.

المشاريع الجارية

هذه الإجراءات هي إما البرامج العادية من وزارة الزراعة أو تدابير الرقابة ضد آثار الجفاف حين يتطلب الوضع ذلك.

الأهداف / النتائج

تتمثل إجراءات هذا البرنامج في تعبئة التمويل لتحسين إدارة المراعي وجودة المنتج النهائي.

الإجراءات قصيرة الأمد

من الضروري إجراء دراسة التهيئة الرعوية على غرار مشاريع تاوريرت-تافوغالت المدرجة في إطار مشروع تنمية المسالك الرعوية وتربية الماشية في الجهة الشرقية⁵.

إطار 2 : التنمية الغابوية والرعوية في منطقة ممر تاوريرت-تافوغالت

أجري بحث حول رصد وتقييم أثر الأنشطة الغابوية وتنمية الثروة الحيوانية مثل تحديد مناطق الراحة البيولوجية وتوقيتها، وغراسة الشجيرات العلفية، والزراعة الرواقية، وإعادة غراسة الغابات والترقيق في منطقة ممر تاوريرت-تافوغالت. يساعد هذا الرصد على توجيه أعمال التطوير للمناطق الرعوية والتدبير الرشيد للمراعي. فدراسة البيانات التي تم جمعها في ثلاث زيارات (ربيع 2006، خريف 2006 وبيع 2007) تدل على تطور إيجابي في الطابع العام للإجراءات المتخذة. تختلف الإنجازات كثيرا من موقع إلى آخر ومن موسم إلى آخر. فالإنتاج في المواقع المؤهلة يتراوح في الربيع بين 270 و1 540 كغ MS / هكتار والغطاء الغابوي من 10 إلى أكثر من 50%، بينما يبقى الإنتاج في مواقع غير المؤهلة (الضوابط)، منخفضا جدا (من 50 إلى 150 كغ MS / هكتار) ولا يتجاوز الغطاء الغابوي 10%. بالإضافة إلى ذلك، فقد تحسنت إجراءات تدبير التنوع النباتي، التجدد الطبيعي للأعشاب والأخشاب الخ. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض العوائق مثل شيخوخة المزروعات والاستغلال المفرط وعدم احترام المواقع المحمية.

5- مشروع تطوير تربية المواشي في الجهة الشرقية.

إطار 3 : مشروع تطوير المراعي وتربية الماشية في الجهة الشرقية

كانت أهداف مشروع تطوير المراعي وتربية الماشية في الجهة الشرقية :

- تحسين حالة المراعي بمشاركة السكان بإدخال أساليب وممارسات لإرساء تدبير عقلاني للمراعي ؛
- تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية من خلال تغطية جيدة للصحة الحيوانية وتدبير نقاط المياه لسقاية القطعان ؛
- تحسين مستويات دخل الساكنة الرعوية ومعيشتها في منطقة المشروع بإرساء أنشطة محددة تستهدف صغار المربين الفقراء والنساء للحد من هشاشتهم.

تأسست هذه الأهداف المراد تحقيقها من خلال إجراءات على خمسة مكونات، إحداها تُعنى بالتنمية الرعوية. فمنها هيئة المراعي وإنشاء المناطق المحمية، وتنوع الموارد العلفية من خلال أعمال مزارع الأرتيبيكس وأروقة خدش التربة وفي الوقت نفسه إجراءات تجريبية لحماية البيئة (المحافظة على المياه والتربة، تثبيت الكثبان وإعادة التشجير)، والتنوع في استخدام الموارد الطبيعية (إنتاج حطب الوقود، وتهيئة مغارس الإكليل وتوزيع خلايا لتربية النحل). كما تضمن هذا المكون أيضا تدبير السقي الرعوي لتوسيع وتكثيف نقاط المياه لسقاية القطعان.

إجراءات متوسطة المدى

هناك مشروع لتعزيز قدرة المربين على إنتاج لحوم صحية عالية الجودة ومعترف بها من قبل المستهلكين.

برنامج القطاع الصناعي

في ما يخص الجهة الشرقية ككل، يعتبر إحياء القطاع الصناعي توجهها استراتيجيا حول قطب الناظور في إنشاء العديد من المناطق الصناعية، بما في ذلك منطقة سلوان الصناعية والمنطقة الحرة في الميناء والمشاريع المرتبطة بالميناء المستقبلي الناظور غرب المتوسط. وبالنسبة إلى إقليم الدريوش، يتمثل المشروع في تهيئة استقبال المستثمرين المحتملين من الجالية المقيمة بالخارج، وذلك في المجالات المرتبطة بالعمارة السريع الذي يشهده الإقليم والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأثاث المنزلي والمعدات المنزلية والمكاتب وكذلك المنتجات الغذائية المصنعة المنتجة في وحدات صناعية صغيرة.

المشروع، الذي أطلق في عام 2009، يهدف إلى إنشاء 225 شركة باستثمارات تبلغ حوالي 13,5 مليون أورو بحلول عام 2012، وخلق أكثر من 1000 فرصة عمل مباشرة. وشركاء المشروع هم مركز الهجرة الدولية والتنمية (CIME) الألماني والغرفة الألمانية للتجارة والصناعة في المغرب والوكالة الفرنسية للتنمية IntEnt بين هولندا والمغرب. وقد شارك في تمويل هذا المشروع الاتحاد الأوروبي. ويستهدف المشروع الأطر من أصل مغربي في أوروبا، ويقدم الخدمات التالية :

1. أورشاح حول الأعمال ؛
2. تقديم المشورة الشخصية في التمويل على سبيل المثال ؛
3. المساعدة في وضع خطة عمل ؛
4. تحليل السوق في عين المكان من قبل الخبراء ؛
5. التنظيم والتنسيق : عقد اجتماعات الأعمال على سبيل المثال ؛
6. تكوين الشبكات ؛
7. المساندة في الإجراءات الإدارية ؛
8. المرافقة لمدة سنة بعد إنشاء المقاول.

برنامج قطاع الطاقة

ويهدف البرنامج إلى تعبئة إمكانات جنوب الجهة في مجال الطاقة الشمسية بمشاريع التوليد اللامركزي التي يجري تنفيذها في إطار شراكات مع فاعلين محليين ومنظمات غير حكومية الكبرى مهتمة بتطوير الاقتصاد الأخضر. وفي ما يخص الجهة الشرقية فتطوير قطاع الطاقة وخاصة الطاقات المتجددة هي الأولوية التي بدأت في التبلور حول ثلاثة مشاريع رئيسية : محطة عين بني مطهر في جرادة و منطقة التكنولوجيا النظيفة في وجدة ومحطة الطاقة الشمسية المخطط لها في جرادة.

أما بخصوص الإنتاج اللامركزي، فقد أجريت تجربة التعاون اللامركزي بدعم من الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والتعاون الأندلسي في الأقاليم الشمالية للمملكة في مجال كهربية العالم القروي والطاقة المنزلية والاستخدام الزراعي. وتشمل الإجراءات المتوقعة أولا تحديث الدراسات الأساسية حول إمكانيات الإقليم في المجال وثانيا الحصول على تمويل لإطلاق طلب عروض المشاريع.

محور 2 : تطوير جاذبية الإقليم

يتكون هذا المحور من 4 برامج تتعلق بتقوية شبكة الطرق وتطوير مشروع حضري ثلاثي الأقطاب وتطوير المراكز الصغيرة وتوسيع شبكة التزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء في جميع الدواوير. يتمتع الإقليم بموقع جغرافي متميز من شأنه أن يمكنه من تطوير الروابط اللوجستية بالاقتصادات الوطنية والأوروبية. كما أن لديه كل العوامل المطلوبة لإقامة قطب حضري متوسط يمكن أن يلعب دورا رياديا في التنمية المحلية بالعمل على تجميع الخدمات والوظائف بين المدن الثلاث الحالية. ثم إن الإقليم يتوفر على بنية قروية كثيفة في جزئها الشمالي تحتاج إلى ترقية لتقوم بدورها في توفير الولوج إلى الخدمات العامة والخاصة ناهيك عن المناطق الداخلية التي راكمت تأخرا كبيرا من حيث التجهيز.

برنامج تقوية شبكة الطرق

تمّ وصف السياق في الفقرة 1.2 أعلاه.

المشاريع الجارية

يخطط إقليم الدريوش لتطوير أكثر من 88 كيلومترا من الطرق في المخطط الوطني لتقوية الطرق 2 بتكلفة إجمالية قدرها 180 مليون درهم.

الأهداف / النتائج

يسعى الإقليم، في إطار خطة التنمية الإقليمية، إلى تطوير الروابط اللوجستية مع الاقتصادات الوطنية والأوروبية، وتقوية شبكة الطرق ضمن المحور الرابط بين الشمال والجنوب وتحسين نوعية الطرق القائمة للرفع من نسبة اللوجية.

الإجراءات على المدى القصير

- تحقيق هذه الأهداف، يتعين تنفيذ المشروعين التاليين على المدى القصير كأولوية :
- تهيئة وبناء الجسور على طول الطريق مهاجر وبن الطيب ؛
- إنشاء طريق فرعي يربط بين جماعة بودينار والطريق الوطني 16 عبر مرغانين.

إجراءات متوسطة المدى

- على المدى المتوسط، من المناسب إجراء سلسلة من الدراسات حول الاحتياجات المستقبلية :
- دراسة لتطوير الطرق المزدوجة التي تربط مدن القطب الثنائي في الإقليم (الدريوش- ميدار-بن الطيب) ؛
- دراسة لتطوير طرق جديدة للحد من عزلة السكان.

البرنامج الحضري

تذكير بالسياق

قبل الزيارة الملكية لعام 2009 كانت البنية التحتية الحضرية تعرف أزمة : الطرق في حالة كارثية والمرافق الاجتماعية والثقافية والرياضية غائبة تقريبا. ويتميز تاريخ العمران في المنطقة بالتطور المتوازي لثلاثة مراكز حضرية. في الأصل كان «أحد ميدار» (السوق) على سفح يبعد بـ 6 كلم من الموقع الحالي، ثم انتقلت المدينة إلى الطريق الرابطة بين الناظور والحسيمة. وبقي مركز ميدار قرويا حتى عام 1982، وهو يتكون من ثلاثة محاور : المدينة التي تطورت على الطريق ووفرت الخدمات التجارية ؛

تطورت قرى إلى الغرب من طريق تفرست دون تخطيط مسبق على سفوح الجبال ؛

في الجنوب بين الطريق ووادي كرت تطورت تجمعات سكنية متفرقة وكثيفة لا حضرية ولا قروية، نشأت في المساحات المسقبة الصغيرة.

كما أن الدريوش، على غرار أكليم في إقليم بركان وبنو درار في عمالة وجدة-أنجاد، تمت ترقيتها إلى «مدينة» دون توفر كل صفات المدينة. وكانت عبارة عن تجمع على الطريق ارتكز على التجارة وحركة المرور. وقد شيدت في عهد الحماية على شكل مستطيل، وتطورت غربا مع مرور الوقت على الطريق بين الحسيمة ووادي كرت.

وتعتبر بن الطيب منطقة حضرية بالفعل إذ أنها تشكلت حول ساحة مركزية حيث تطورت التجارة والخدمات (البنوك، الصيدليات، ومكتب بريد، والمقاهي والمحلات التجارية الراقية في الوسط والمنازل والمحلات التجارية العادية وورشات الحرف على المشارف).

خلال تطورها، عرفت هذه المراكز أنشطة تجارية وإدارية وطرقية وسكنية، رغم انتمائها إلى نفوذ الناظور الكبير. لكن هذه المدن لا يمكن دمجها بالمركز (الناظور) بسبب طبيعتها كضواحي (العقار والاستراتيجيات السكنية). وجود هذه المدن في محيط قروي ذي كثافة سكانية عالية يميل إلى الهجرة وكذلك إحداث الإقليم، يميل إلى تمركز متزايد للسكان.

المشاريع الجارية

الاتفاقيات المتعلقة بالتطوير الحضري بمدن الدريوش وميدار وبن الطيب والتي تم توقيعها بميزانية قدرها 125 مليون درهم لكل منهما. وقد تقرر تنفيذها على فترة 4 سنوات (2009-2012)، حسب شروط ومخطط تنفيذ التمويل لمشاريع ترقية المدن والمراكز المعنية. ويركز العمل المقرر على تطوير الساحات العمومية والمساحات الخضراء وفتح الطرق وإعادة هيكلة الأحياء ضعيفة التجهيز وصيانة وتعزيز الإنارة العامة والصرف الصحي. ويتم تمويل هذه البرامج من قبل وزارة الداخلية (الإدارة العامة للجماعات المحلية) في حدود 29%، ووزارة الإسكان والتخطيط الحضري والمجالي (27%)، ووكالة الجهة الشرقية (12%)، والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب (15%)، والسلطات المحلية المعنية (10%) وصندوق التجهيز الجماعي (7%). بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الوكالة الحضرية بالناظور عددا من الدراسات المتعلقة بنتائج مشاريع مدن إقليمي الناظور والدريوش، التي يمكن أن تساهم في تحسين جاذبية مراكز الإقليم. كما تمكنت الجماعات القروية في الإقليم، بدعم من الإدارة العامة للجماعات المحلية واليونيسيف ووكالة الجهة الشرقية، من تحقيق خطط التنمية الجماعية.

الأهداف والنتائج

يتسم السياق الإقليمي بميل إلى التحضر (تركيز الثروة والمواطنين في المدن الكبرى). والهدف من المخطط جعل مدن إقليم الدريوش تنتقل من وضعها الحالي إلى حالة مراكز حضرية من حجم متوسط بوظائف حضرية بمستوى أعلى. وتجهيز الإقليم بمنطقة حضرية متوسطة، سيكون من الممكن تلبية مطالب السكان المقيمين بشكل دائم أو موسمي، وبالتالي إلى «تثبيت» السكان في المنطقة بشكل دائم. وتهدف الإجراءات لضمان إعادة توطين السكان وتنمية وظائف حضرية أعلى في هذه المناطق، من خلال تطوير محور مركزي متكون من ثلاث مدن.

الإجراءات قصيرة المدى

وقد حددت مصالح الإقليم برنامجا تكميليا للتطوير الحضري للمدن الثلاث. ويقدم الجدول 28 أدناه تفاصيل البرنامج.

جدول 28 : البرامج قصيرة المدى للتأهيل الحضري (بمليون درهم)

الإجراءات	الديروش	ميدار	بن الطيب
إعادة هيكلة الأحياء ضعيفة التجهيز (أشغال الصرف الصحي)	38,5	40	46,03
إعادة هيكلة الأحياء ضعيفة التجهيز (أشغال الإنارة العمومية)	11,78	19	11,97
المساحات الخضراء	16	15	7,5
المساحات العمومية	15	30	9
فضاءات الطفل	0	0	1
المجموع	129,26	180,08	162,73

المصدر : إقليم الديروش 2011

وسيرافق هذا البرنامج بالمشاريع التي تم تحديدها من قبل المكتب الوطني للماء الصالح للشرب لضمان إمدادات مستدامة بالمياه الصالحة للشرب في ميدار. فالحفاظ على التزويد بمياه الشرب، أطلق المكتب الوطني للماء الصالح للشرب برنامجا لتعزيز تزويد ميدار بغلاف مالي يصل إلى 164 مليون درهم. ولتحسين جودة الخدمة يجري المكتب الوطني للكهرباء صيانة دورية وتقوية التجهيزات الكهربائية. وتهم الإجراءات المخطط لها في 2010/2011 استعادة شبكة الكهرباء بقوة منخفضة في بن الطيب وميدار. ويتطلب المركز الحضري اقتراح مجموعة من الدراسات الضرورية التي يجب إطلاقها منذ الآن لنجاح عملية تجميع الوسائل التي تدخل في مجال النقل العام والتنقل والبيئة (تدبير النفايات الصلبة) و مجال التخطيط الحضري.



الديروش : مشاريع التوسع الحضري قيد التنفيذ

في المدى المتوسط

وقد حددت المصالح الإقليمية برنامج تكميلاً للتنمية الحضرية في المدن الثلاثة. ويقدم الجدول 29 أدناه تفاصيل البرنامج.

جدول 29 : برنامج على المدى المتوسط لتطوير المدن (التكلفة بمليون درهم)

الإجراءات	الديرشوش	ميدار	بن الطيب
تجهيزات عمومية (ملاعب رياضية)	6	8	4
تجهيزات عمومية (دور الشباب)	3	4,5	1,5
تجهيزات عمومية (مأوى نسوي)	4,5	18	1,5
قاعة مغطاة	12	12	12
مسبح عمومي	4	4	4
مركز اجتماعي للقرب	3	4	3
مركز ثقافي	0	4	4
دار الطالبة	0	0	1,6
مركز التربية و التكوين	0	0	3
مركز التكوين المهني	0	0	3
الصرف الصحي	68 في طور التنفيذ		
المجموع	32,5	54,5	37,6

المصدر : إقليم الديرشوش 2011

برنامج تأهيل المراكز الصغيرة

لدى العمالة محيط قروي ذي كثافة سكانية عالية في الجزء الشمالي، وهو يحتاج إلى ترقية لدورها في توفير فرص الحصول على الخدمات العمومية والخاصة. الإجراءات هي تطوير البنية التحتية وبناء المرافق الاجتماعية (الرياضة والمرافق الثقافية والأماكن العامة) التزويد بمياه الشرب.

على المدى القصير

حددت مصالح العمالة برنامجاً لتطوير البنية التحتية للمراكز الصغرى. ويبين الجدول 30 أدناه الصفحة التالية المبالغ المقدرة للبرامج التي وضعتها السلطات المحلية.

جدول 30 : برنامج تطوير البنية التحتية للمراكز الصغرى

تراغنين	تافرسيت	تروغوت	دار الكيداني	تسمان	بوديار	كاسيطة	عين الزهرة	
60	40	40	70	60	60	60	40	تأهيل الأحياء ضعيفة التجهيز (أشغال الطرق)
35	20	20	40	35	35	35	20	تأهيل الأحياء ضعيفة التجهيز (الصرف الصحي)
20	10	10	25	20	20	20	10	تأهيل الأحياء ضعيفة التجهيز (الإنارة العمومية)
2	2	2	2	2	2	2	2	المساحات الخضراء
2	1	1	2	2	2	2	1	المساحات العمومية
119	73	73	139	119	119	119	73	المجموع

المصدر : إقليم الدريوش 2011

كما وضع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب برنامجا للتزويد بمياه الشرب لمركز توغوت والداوير المحيطة بربط مع شبكة الحسيمة بغلاف مالي قدره 22,1 مليون درهم.

على المدى المتوسط

حددت مصالح الإقليم برنامجا لبناء المرافق الاجتماعية للمراكز الصغيرة. ويبين الجدول 31 أدناه المبالغ المقدرة للاستثمارات المقابلة.

جدول 31 : برامج تنمية المراكز الصغيرة على المدى المتوسط (بمليون درهم)

تراغنين	تافرسيت	تروغوت	دار الكيداني	تسمان	بوديار	كاسيطة	عين الزهرة	
1	1	1	2	1	1	1	1	تجهيزات عمومية (ملاعب رياضية)
1	1	1	2	1	1	1	1	تجهيزات عمومية (دور الشباب)
2	1	1	2	2	2	2	1	تجهيزات عمومية (مأوى نسوي)
2			1	2	2	2		مركز اجتماعي للقرب
			12					تجهيزات عمومية (قاعة مغطاة)
6	3	3	19	6	6	6	3	المجموع

المصدر : إقليم الدريوش 2011

برنامج توسيع الشبكات

تم التذكير بالسياق في الفقرة 1.2 أعلاه.

الإجراءات في طور التنفيذ

في ما يخص الماء الصالح للشرب، وضع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب برنامجا لتزويد الدواوير.

جدول 32 : مشاريع في طور الإنجاز

الجماعة	المشروع	تكلفة الاستثمار (بمليون درهم)
ميدار	تزويد الدواوير حول ميدار بمياه الشرب (الشطر 1)	33,0
ميدار	تزويد الدواوير حول ميدار بمياه الشرب (الشطر 2)	19,5
توغروت	تزويد مركز توغروت بمياه الشرب من شبكة الحسيمة (الشطر 1)	30,0

المصدر : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب 2011

على المدى القصير

وضع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب برنامجا ليست له تمويلات بعد.

جدول 33 : برنامج المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بالتفصيل

الجماعة	المشروع	تكلفة الاستثمار (بمليون درهم)
ميدار	تزويد الدواوير حول ميدار بمياه الشرب (الشطر 3)	30*
تروغوت	تزويد مركز تروغوت والدواوير حولها بمياه الشرب من شبكة الحسيمة (الشطر 2 و3)	22,1
وردانة و آيت معيط	تزويد مراكز وردانة و آيت معيط والدواوير حولها بمياه الشرب	55 *
عين الزهرة	تزويد دواويرمركز عين الزهرة بمياه الشرب	38,0
أمجاو	تزويد دواويرمركز أمجاو بمياه الشرب	25*
بودينار	تزويد دواوير مركز بودينار بمياه الشرب	20*
أولاد أمغار	تزويد دواوير مركز أولاد أمغار بمياه الشرب	22*
أمجاو، بن الطيب، دار الكبداني، مهاجر، تاليليت، تازاغين	تزويد دواوير مدار الريف (الشطر 1)	128*
	تزويد دواوير مدار الريف (الشطر 2)	30*
تمسمان، تازاغين، دار الكبداني، مهاجر، إفرني، لجرماوة، تافرسيت، تاليليت، تسافت، أزلاف	تزويد الجماعات القروية تمسمان، تازاغين، دار الكبداني، مهاجر، مرغين، إفرني، لجرماوة، تافرسيت، تاليليت، تسافت، أزلاف بمياه الشرب	225*

المصدر : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب 2011

على المدى المتوسط

الإجراءات المقترحة تتعلق بكهربية الدواوير غير المتصلة بشبكة المكتب الوطني للكهرباء وتعميم التزويد بمياه الشرب في الدواوير الغير مرتبطة بشبكة الماء الصالح للشرب.

محور 3 : الحفاظ على الموارد وحماية التراث

يغلب الطابع القروي على إقليم الدريوش وهو ينعم بمحيط طبيعي جذاب وهوية ثقافية قوية، فالحفاظ على الموارد وحماية البيئة ينسجم تماما مع منظور التنمية المستدامة البيئية، وكذا الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا المعنى، فإن الحفاظ على الرأسمال الطبيعي للإقليم، كهيئة متوسطة تحيي تحت ضغط بشري قوي يمثل الاستثمار ضد استنزاف الموارد الطبيعية والمناظر الطبيعية، والتي تساهم في تشكيل «صورة جيدة» للإقليم وتسهيل التسويق الترابي. و بذلك يتحول الرأسمال الطبيعي إلى رأسمال اقتصادي مستدام ويمثل إحدى قضايا التنمية الرئيسية لهذه الإقليم. ويتكون مخطط عمل هذا المحور من برنامجين يتعلق الأول بإجراءات الحفاظ والثاني بالإجراءات الوقائية.

برنامج الحفاظ على الموارد الطبيعية

يهدف هذا البرنامج إلى الحفاظ على المساحات الغابوية وتحسين حماية السواحل وضمان عنصر الاستدامة بهما.

تذكير بالسياق

أفرز تشخيص الموارد الطبيعية النقاط البارزة التالية :

- الموارد المائية محدودة وذات نوعية رديئة في بعض المناطق ؛
- معدل التشجير منخفض ؛
- النباتات الغابوية متدهورة جدا في الجزء الغربي من الإقليم (في الجنوب، حالة سهوب الحلفى تعتمد بشكل كبير على مياه الأمطار، في حين أن كتل الشجيرات وغابات الصنوبر في حالة جيدة نسبيا) ؛
- يعرف الوضع العقاري عددا من النزاعات في مساحة الغابات وخاصة عقارات الدولة والرسوم الخلفية⁶ ؛
- أطماع سكان الجوار الغابوي تستنزف الغابات وتعيق الحفاظ والتطوير للأنظمة الإيكولوجية الغابوية والحلفية ؛
- رغم توفر ساحل طوله 80 كلم، لا يزال الصيد البحري في الإقليم تقليديا لعدم وجود البنية التحتية المبنائية المناسبة، مع وجود ميناء واحد (سيدي حساين) ؛
- المجال البحري فقير من حيث الثروة السمكية ؛
- الشريط الساحلي متكون أساسا من حافات صخرية من الصعب الوصول إليها، باستثناء أربعين كيلومترا في الجزء الغربي منه.

6- أبرمت هذه الرسوم خلال فترة الاحتلال الإسباني في المنطقة الشمالية. وتشمل الغابات في منطقة الحماية السابقة، غابات محددة رسميا ومسجلة في ظل النظام المعمول به في تلك الفترة تحت مسمى ريجيسترو (REGISTRO). فالعقارات المسجلة برسوم خلفية هي منذ الاستقلال في وضع قانوني خاص : سنت عدة قوانين تباعا (في عام 1966 و1977 و1992) بأحكام خاصة لتطهير هذه الرسوم الخلفية وتحويلها إلى أراضي خاضعة للحفاظ العقاري الجاري به العمل في المملكة.

المشاريع الجارية

تجري العديد من المشاريع الإقليمية حاليا وبوسع تراب إقليم الدريوش أن يستفيد من نتائج وتوصيات هذا العمل كما يلي :

- مشروع «ميد ويست كوست» الذي يهدف إلى الحفاظ على النظم البيئية الساحلية للبحر الأبيض المتوسط⁷ ؛
- مشروع تطوير المراعي في الجهة الشرقية⁸ ؛
- المخطط المديرى للتنمية المتكاملة للموارد المائية لحوض ملوية⁹.

الأهداف / النتائج :

• ضمان استدامة النظم البيئية في الإقليم لاسيما بالمحافظة على المساحات الغابوية واستدامتها وتحسين حماية السواحل.

الإجراءات قصيرة الأمد

- هي الإجراءات المخططة من قبل المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر (مصلحة الغابات بالناظور، التي كانت تغطي كامل أراضي إقليم الناظور سابقا). وتراب إقليم الدريوش معني بالإجراءات التالية :
- إعادة تشجير 400 هكتار ؛
 - تكثيف الغطاء الغابوي على 400 هكتار ؛
 - صيانة المسالك (10 كلم) ؛
 - صيانة خنادق الحماية من الحرائق (7 كلم) ؛
 - معالجة الأخاديد (1 000 متر مكعب).
- ومن أجل التدبير المستدام لموارد المياه الطبيعية وعلاج النفايات، هناك مخطط على المدى القصير يهتم جماعات أولاد أمغار وبودينار وآيت مرغانين وتمسمان وتازاغين.

الإجراءات متوسطة المدى

وعلى المدى المتوسط، يتعين إطلاق دراسة لتطوير واعتماد خطة التهيئة الساحلية من أجل حماية السواحل (المنطقة الشمالية).

7- يتمثل هذا المشروع في إعادة تأهيل النظم البيئية والحفاظ على تنوعها البيولوجي الذي يحظى باهتمام على المستوى الدولي ، وتعزيز قدرات الإدارات والجهات المعنية الأخرى ، في تدبير الأراضي الرطبة والمناطق الساحلية. كما يهدف إلى تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي، وتقوية الترسانة القانونية وإنشاء «مصلحة السواحل» داخل الإدارة العامة للبيئة وذلك بواسطة برنامج للتكوين. كل هذه الإجراءات ستكون دعما للسياسات الوطنية التي تأخذ في الاعتبار الحفاظ على التنوع البيولوجي في هذه النظم الإيكولوجية مع خلق وتصنيف وتنفيذ خطط تدبير للمناطق المحمية. ثم إنه يتعين العمل على ملاءمة المقاربات مع المكون المتوسطي للمشروع. ومن المتوقع أن يكون للمشروع تأثير مباشر وفوري على المناطق التي تم تحديدها باعتبارها جزء من التنوع البيولوجي الهام. كما يتعين خلق وتنسيق الوسائل للتأثير الفعال في الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي على المدى القصير والمتوسط والطويل . ويتمثل الأثر المتوقع الأخر في الحفاظ والتنميين للتراث الاستثنائي كتنوع بيولوجي بشراكة مع السكان ومن أجلهم أيضا .

8- كانت أهداف مشروع تطوير المراعي في الجهة الشرقية، تحسين حالة المراعي بمشاركة السكان عبر إدخال أساليب وممارسات التدبير الرشيد للمناطق الرعوية، وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية (بتغطية جيدة للصحة الحيوانية وتدبير مصادر المياه لسقاية الماشية). هذا بالإضافة إلى تحسين مستويات الدخل والمعيشة للسكان في منطقة المشروع و تنفيذ إجراءات محددة لفائدة الكسّابين الفقراء والنساء للحد من هشاشتهن الاقتصادية.

9- يتمثل المشروع في تقييم موارد المياه وأساليب استخدامها لتحديد إجراءات تنمية الموارد المائية في الحوض وإنشاء مخطط مديرى للمنطقة.

برنامج الحماية من الفيضانات

يهدف هذا البرنامج إلى حماية الممتلكات العامة والخاصة على تراب الإقليم ضد المخاطر المرتبطة بالفيضانات.

تذكير بالسياق

وفقا للدراسات الجارية في إطار المخطط المديرى للتهيئة المندمجة للموارد المائية في حوض ملوية والآراء الإدارات ذات الصلة، يواجه الإقليم مخاطر الفيضانات في المناطق الحضرية والقروية، والتي يمكن أن تكون لها عواقب وأضرار تلحق بالممتلكات والبنية التحتية، فضلا عن حياة المواطنين. وتُبرز أضرار فيضانات سنة 2008 هذه المخاطر بوضوح. ويرجع هذا إلى وجود وديان تتجاوز مجراها في حال هطول الأمطار الغزيرة وتعرض للخطر الموارد الهشة (المواطنون والحيوانات والمباني والبنية التحتية والأراضي الفلاحية). وقد نمت الفلاحة على طول تلك الأودية، بحكم توفر الماء وأفضل الأراضي الزراعية. وغالبا ما يكون النمو الحضري لنفس الأسباب على مقربة من الأنهار. كما أن توسع التجمعات السكنية يكون عامة في مناطق قابلة للتعرض للفيضانات لأنها أسهل وأقل تكلفة في البناء. فينبغي أن نتوقع أن يزيد مكن الضعف هذا بقوة مع النمو الحضري، فمن الممكن أن تنشأ حالات الخطر حيث لم يكن هناك شيء من قبل، ما يفرض التحكم في استخدام الأراضي في السهول الفيضية.

المشاريع الجارية

من المناسب أن نذكر المشاريع الجارية في إطار الاتفاقات المبرمة بين كتابة الدولة في المياه والبيئة والجماعات المحلية، على تعبئة وحماية وتدابير الموارد المائية. كما يجدر التنويه بإطلاق عدة مشاريع لحماية دوائر السقي الصغرى والمتوسطة.

الأهداف / النتائج :

- حماية الممتلكات العامة والخاصة ضد الفيضانات ؛
- المساعدة على تقليل المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

الإجراءات قصيرة الأمد

سيتم على المدى القصير تحديث دراسة حول الحماية ضد الفيضانات في إطار المخطط المديرى للتهيئة المندمجة للموارد المائية في حوض ملوية، والشروع في دراسات حول بنيات هذه الحماية وإجراء حملات توعية ضد البناء العشوائي والاستغلال المفرط للمقالع (مواد البناء، الرمال، الخ.).

إجراءات متوسطة الأجل

على المدى المتوسط، يهدف البرنامج إلى تحقيق تجهيزات الحماية التي تم تحديدها والعمل على حماية المراكز الحضرية الرئيسية من الفيضانات (ثلاث جماعات ومركزين بتكلفة تقدر بـ 54,8 مليون درهم)¹⁰.

10- انظر «التشخيص الإقليمي المحاور الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» إقليم الدريوش، وثيقة باللغة العربية (ص 37).

2.2.2 عمود 2 : التنمية البشرية

إن استراتيجيات التنمية التي تستند فقط على التطور الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي تحمل مكامن للعجز الاجتماعي وخطر الإقصاء الاجتماعي للسكان الأكثر هشاشة. في حين أن التنمية البشرية هي الهدف من كل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فتعبئة الرأسمال البشري وتقوية التماسك الاجتماعي يساهمان بشكل حاسم (بصفة مباشرة وغير مباشرة) في تحسين الإنتاجية والأداء الاقتصادي للدول والأقاليم المكونة لها. ولهذا الغاية، تهدف الإجراءات المقترحة إلى التغلب على التأخير الذي أبدته مؤشرات الفقر والإقصاء العدالة الاجتماعية والهشاشة بالإضافة إلى استباق المشاكل المستقبلية ومصاحبة التحولات، وتوسيع الجانب الوقائي للتغطية الاجتماعية.

وتعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مساحة ملائمة لتنسيق المقاربات وتعبئة الفاعلين. فهي الإطار الأمثل للتدخل في هذا المجال. وفي هذا السياق، يتضمن المحور الثاني من مخطط العمل برامج لمعالجة القضايا التي تؤثر على التماسك الاجتماعي في المنطقة وفقدان الرأسمال البشري. فمن أجل العمل المتوازني على حل كل هذه المشاكل،

يركز المحور الثاني على ثلاثة مجالات :

• تحسين الخدمات الاجتماعية للقرب ؛

• خلق مواطن شغل محلية ؛

• الولوج إلى الثقافة وتنمية الإنتاج الفني.

محور 4 : الخدمات الاجتماعية للقرب

يدور هذا المحور حول ثلاثة برامج للمساهمة في الحد من العجز في العمالة :

• يتعلق الأول بقطاع التعليم، وهي إجراءات إضافية إلى السياسة العمومية في القطاع بملاءمة عروض التعليم مع التركيبة السكانية القروية، وتنويع العرض (بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص) والتحسين المستمر للجودة ؛

• يخص الثاني مجال الصحة بنفس منطق التكامل وبإجراءات تقوية الربط بين المرافق الصحية ؛

• البرنامج الثالث هو وضع الإطار الاستراتيجي لسياسة العمل الاجتماعي.

برنامج التعليم

تذكير بالسياق

تعاني المدارس في إقليم الدريوش من نقص في تجهيزات المياه والكهرباء والمكتبات والأسوار المرافق الصحية والملاعب الرياضية وسكن للموظفين. ويتفاقم الوضع بسبب عدم وجود المسالك مما يعيق حركة المعلمين والطلاب. هذه الشروط تؤثر سلبا على قطاع التعليم وتسبب انخفاض معدل التمدد.

الأهداف / النتائج :

- تميم التعليم الجيد على جميع المستويات (مرحلة ما قبل المدرسة، الابتدائي والثانوي والعالي) ؛
- تشجيع تعليم الفتيات.

الإجراءات قصيرة الأمد

على المدى القصير، يتعين تعبئة التمويل للمشاريع المقترحة سابقا من قبل مندوبية التعليم. والمشاريع التي تم تحديدها هي :

- تأهيل المدارس (أكثر من 22,6 مليون درهم) ؛
 - إنشاء المدرسة الجماعية (9,2 مليون درهم) ؛
 - إنشاء المساكن الوظيفية للمعلمين في المناطق القروية (12 مليون درهم) ؛
 - الصحة المدرسية والحراسة ونظافة المرافق (1,6 مليون درهم / سنة).
- تم تحديد عدة إجراءات لتحسين مستوى التعليم مع اعتبار التحديات المالية المفروضة على الأسر :
- تخفيض تكلفة نقل الطلاب وشراء اللوازم المدرسية ؛
 - إنشاء دار الطالبة ودار الطالب ؛
 - إنشاء فصول ما قبل المدرسة والمساهمة في دعم المشاريع (توظيف معلمين متعاقدين للقرب) ؛
 - تقديم الدعم لحملات التوعية والتكوين لصالح الآباء من قبل أعاون جماعيين.

الإجراءات متوسطة المدى

سيتم بناء مركز للتكوين التقني على المدى المتوسط نظرا لأهميته في مجال خلق فرص عمل جديدة للشباب.

برنامج الصحة

يتكون البرنامج من إجراءات لتعزيز وتطوير المرافق الصحية وتحسين التأطير من قبل العاملين الصحيين. أما السياق فهو مفصل في القسم 2,1 من هذا الفصل.

المشاريع الجارية

المشاريع الجارية موضوعة في إطار خطة عمل وزارة الصحة بالإضافة إلى مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبدعم منها مثل دار الأمومة.

الأهداف / النتائج :

• المساعدة في تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية من خلال تحسين التغطية الصحية وقدرات الأطر الطبية وشبه الطبية.

الإجراءات قصيرة الأمد

على المدى القصير، يتعين اتخاذ التدابير لإنشاء المستشفى الإقليمي لرفع مستوى المرافق الصحية الحالية كمستشفى ميدار. هذا فضلا عن تعزيز الموارد البشرية. ويمكن أن يتم ذلك جزئيا من خلال دعم الأطر شبه الطبية عبر التشغيل بعقود محددة المدة (مثل تجربة تاويرت).

كما يتعين أيضا وضع برنامج الفرق المتنقلة من خلال توفير وسائل العمل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فضلا عن تحسين نوعية الخدمات الصحية على المدى القصير ومكافحة التغيب (بتوفير السكن الوظيفي للعاملين في مجال الصحة) وتعبئة المهنيين الصحيين لمبادرات دورية ذات طابع تضامني.

إجراءات متوسطة المدى

يتمثل البرنامج على المدى المتوسط في المساهمة لإنشاء المستشفى الإقليمي (أشغال البناء والتجهيز والموارد البشرية) وإلى تشجيع إنشاء مصحات خاصة.

الإجراءات الاجتماعية

يهدف هذا البرنامج إلى وضع إطار استراتيجي للعمل الاجتماعي. لذا يتعين إجراء دراسة لوضع مخطط مديري :
• لتقدير طبيعة ومستوى الاحتياجات الاجتماعية للسكان المحرومين وتطورها (الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين) ؛
• رسم الحصيلة النوعية والكمية للعرض الموجود من حيث الخدمات الاجتماعية وتحديد آفاق التنمية في توفير العرض الاجتماعي ؛
• تحديد إطار التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية الاجتماعية على مستوى الأقاليم (السلطات المحلية والمسؤولين المنتخبين والخدمات المحلية والجمعيات والقطاع الخاص، الخ).

محور 5 : تشغيل في القرب

تهدف البرامج المعروضة في هذا المحور حل مشكلة البطالة (بين الشباب والنساء على وجه الخصوص)، وبصفة أعم محاربة الفقر من خلال التركيز على نقاط القوة التي يوفرها القرب بتناسق تام مع إجراءات وفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وفي ما يخص التشغيل، تشير عوامل الاستشراف الرئيسية إلى أن الطلب على الشغل (أو عروض العمل) سيميل إلى الارتفاع بوتيرة عالية بسبب الأزمة في بعض القطاعات المشغلة وتزايد دخول النساء والشباب المتعلم إلى سوق العمل. وتعتمد البرامج الخاصة بإقليم الديروش على ثلاث رافعات لخلق فرص الشغل :
• برنامج لتعبئة الشباب العاطلين لسد العجز في القطاعات الاجتماعية ؛
• برنامج التكوين المهني ؛
• برنامج لتعبئة الجالية المقيمة في الخارج من أجل خلق فرص العمل.

برنامج التشغيل في القطاعات التي تسجل عجزا

تذكير بالسياق

يجب اعتبار ثلاث عوامل رئيسية لفهم أبعاد هذا البرنامج :
• تعاني الخدمات الاجتماعية للقرب (الصحة والتعليم) من تأطير ناقص المستوى على نطاق واسع ونقص في الموارد البشرية ؛
• الشباب مستعدون للعمل في هذه القطاعات أيا كانت مستويات التأهيل ؛
• هناك فرص للتعاقد في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من خلال الجمعيات المكلفة بتنفيذ هذه الإجراءات.

المشاريع الجارية

لقد وضعت في بعض أقاليم الجهة الشرقية لتسخير خريجين مدربين، مكنت من تحسين التغطية الفعالة في المراكز الصحية والمدارس التي تشكو من نقص في الأطر الصحية والتعليمية. وفيما يخص الوظائف الصحية، يكون الأشخاص المسخرين لهذه المهام من خريجي التكوين المهني الخاص.

كما بدأت أقاليم أخرى في وقت سابق مشاريع يتم فيها تكوين الخريجين العاطلين من الشباب قبل تعيينهم في قطاعات الخدمات الاجتماعية التي تشكو من عجز.

الأهداف / النتائج :

- الحد من البطالة بين الشباب الذي يكون في نظام التعليم ؛
- تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية في القرب.

الإجراءات قصيرة الأمد

يمكن إبرام اتفاقيات مع مندوبيات الصحة والتعليم لتوفير الكفاءات التي توجد في الإقليم لتغطية احتياجات تحسين الخدمات الموجهة للمواطنين.

إجراءات متوسطة المدى

سيتم توسيع المقاربة بإشراك القطاع الخاص في مجالات التكوين والتعليم والصحة على المدى المتوسط في برامج التكوين الملائمة لاحتياجات هذه القطاعات.

برنامج التكوين بالتدرج

تذكير بالسياق

يتميز الوضع في الدريوش بغياب الخدمة العمومية في مجال التكوين (الوكالة الوطنية للتكوين المهني وإنعاش الشغل)، ويوفر مركز للتكوين تابع لوزارة الفلاحة وغلبة الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة وشباب في حالة هدر مدرسي. يجب ابتكار حلول قصيرة الأمد تتلاءم مع الوضع الحالي لتحسين التدريب في أماكن العمل من جهة ومحاولة جذب التدريب الخدمة العمومية في مجال التكوين لخلق مراكز التكوين والتدريب (CFA) في المنطقة.

الأهداف / النتائج :

- خفض العجز في الكفاءات ؛
- تحسين قابلية التشغيل للفاعلين في القطاع غير المهيكل.

الإجراءات قصيرة الأمد

بناء على التحقيقات المتاحة حول سوق العمل وعرض القطاع غير المهيكل 4% إلى 5% فقط من العاملين في هذا القطاع تلقى تكويناً في معهد مهني، و3,80% من هؤلاء العمال تلقوا تكوينهم أثناء العمل¹¹. ولتحسين التكوين المهني للشباب في القطاع غير المهيكل، هناك شركاء مثل التعاون الوطني¹² ووكالة التنمية الاجتماعية والمؤسسات غير الحكومية التي تأتي في إطار المشاريع الممولة من التعاون الدولي لتعبئة الموارد البشرية للوكالة الوطنية للتكوين المهني وإنعاش الشغل لتلبية الاحتياجات المحددة لمشاريعهم (دعم المعلمين الحرفيين، والباعة المتجولين، وغيرهم).

11- ج . أيت سودان، (2005) القطاع غير المهيكل وسوق العمل في المغرب، جامعة مونبليي - فرنسا.
12- ينظم تكويناً مهنيًا أولياً يسمح للشباب غير المتمدرس أو دون مستوى تعليمي كافٍ للولوج إلى أسلاك التكوين المهني مدته سنة. هذه المدة تسمح للشباب غير المؤهل عموماً للاستفادة من التكوين المهني أو التدريب العملي، والذي يلجأ إلى الاقتصاد غير المهيكل دون أي مؤهلات، إلى أن يلج مسارات تكوينية تعطيهم شهادات رسمية.

إجراءات متوسطة المدى

طورت وزارة التشغيل والتكوين المهني منذ وضع القانون رقم 12-00 يونيو 2000 نوعا جديدا من التعلم من أجل تزويد الشباب المنقطع عن التعليم بالفرصة في اكتساب المؤهلات اللازمة لممارسة مهنة يختارونها مما يسهل اندماجهم في سوق العمل. وتهتم السياسة المتبعة في المغرب قطاعات الزراعة والصناعة التقليدية والبناء والهندسة الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والإلكترونية، وخدمات الأشخاص والسياحة / الفنادق / المطاعم. ويتم التكوين عن طريق عقد بين صاحب المشروع المضيف والمتدرب أو ولي أمره وبموافقة مركز التكوين التكويني بالتدرج. ويحدد هذا العقد حقوق والتزامات الطرفين.

ويستهدف البرنامج على وجه الخصوص الشباب ذوي مستويات التكوين النظامي والذين يتوقع أن يندمجوا في القطاع غير المهيكلي. ويتم تنفيذ هذا التكوين عن طريق الوكالة الوطنية للتكوين المهني وإنعاش الشغل استنادا إلى الاتفاقيات التي وضعتها وزارة التشغيل والتكوين المهني مع وزارات الصناعة التقليدية والفلاحة والصيد البحري والسياحة ومصالح التعاون الوطني.

تعبئة الجالية لإنجاح برنامج التشغيل

العمليات الحالية

تضاعفت مبادرات تنمية التشغيل المبنية على تعبئة الجالية في السنوات الأخيرة :

- مشروع FACE المغرب
- مشروع الهجرة والتنمية في الجهة الشرقية بالناظور؛
- المشاريع الممولة في إطار المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية في الجهة الشرقية؛
- تظهر الإطارات التالية الملامح الرئيسية لهذه المشاريع.

إطار 4 : مشروع FACE المغرب

بدأ FACE المغرب بمبادرة من جمعية IntEnt الهولندية، بالتعاون مع جمعية IntEnt المغربية، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، والمركز الدولي للهجرة الألماني بدعم وتمويل من الاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع المهاجرين من أصل مغربي على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة في المغرب. والهدف من هذا المشروع هو تسريع التنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل في المغرب خاصة في مناطق المنشأ من المغاربة المقيمين في أوروبا. ويهدف مشروع FACE المغرب أيضا إلى إنشاء شبكة للتعاون بين الشركاء الأوروبيين والمغاربة يمكن الشركاء المحليين والأجانب في التطور على مستويات الكفاءة والخبرات. سيقوم المشروع بإنشاء نظام مرافقة في المغرب كجزء من شبكة من الشركاء الأوروبيين تهدف إلى تحديد وتدريب والإشراف على المقاولين المهاجرين الراغبين في إنشاء مشروع في المملكة لضمان أفضل عائد على الاستثمار. ويستند أسلوب الإشراف على مشاريع التوعية على الإجراءات التي طورت في عام 1996 من لدن IntEnt في هولندا وسبع دول أخرى. كما ستغنيبه الخبرات المكتسبة في مجال دعم روح المبادرة من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية والمركز الدولي للهجرة الألماني، وتكييفها مع خصوصيات المغرب.

إطار 5 : مشروع الهجرة والتنمية الاقتصادية في الجهة الشرقية

لدى مشروع الهجرة والتنمية في الجهة الشرقية (MIDEO) هدف محدد وهو منح المنطقة الشرقية بيئة ملائمة لتعبئة إمكانات الهجرة. فمن جهة ، يهدف إلى استخدام الموارد المالية من ودائع المغاربة المقيمين في الخارج لإنشاء وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة في الجهة. ومن جهة أخرى ، فإنه يهدف إلى تشجيع المهاجرين على الاستثمار في المنطقة ونقل خبراتهم.

الهدف العام من المشروع هو زيادة الطاقة الانتاجية للجهة الشرقية والقدرة التنافسية لهذه المنطقة الاقتصادية. كما أنه يساهم في تحويل الهجرة إلى عامل من عوامل التنمية الإقليمية والمهاجر أحد الفاعلين الرئيسيين داخله. لا يهدف المشروع لإنشاء هيكل جديد للمهاجرين في المنطقة، ولكن استخدام أفضل وتطوير للهياكل القائمة لتلبية احتياجاتهم خاصة فيما يتعلق بمشاريعهم الاستثمارية.

وسيتتم تمويل مشروع "الهجرة والتنمية في الجهة الشرقية" من قبل الاتحاد الأوروبي ووزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) وتنفيذها من قبل (GIZ GTZ سابقا) أي التعاون الفني الألماني. والشريك الرئيسي للمشروع هو وكالة الجهة الشرقية بمشاركة مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج.

غرف الصناعة والتجارة والخدمات بالناظور ووجدة والحسيمة والبنوك وغيرهم من أصحاب الخدمات جزء من الفئات المستهدفة من المشروع وهي مؤهلة أيضا للعب دور الوسيط في الوقت نفسه. ويهدف المشروع لبناء القدرات والكفاءات اللازمة لتقديم الدعم لهم في تحسين كمية ونوعية خدماتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشروع في اتصال وتعاون مع المؤسسات الأخرى مثل الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل وتطوير الكفاءات وغرف الصناعة التقليدية، الفلاحة، الخ.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة برنامج من 4 سنوات بغلاف مالي يقدر بـ 15 مليون يورو لدعم منظمات المجتمع المدني في المهجر في جهودها الملموسة لإقامة صلة بين الهجرة والتنمية. هدف المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية هو تشجيع المهاجرين على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلداهم الأصلي وعلى وجه الخصوص :

• إنشاء ودعم شبكات الأشخاص والمنظمات الناشطة في مجال الهجرة من أجل التنمية، بما في ذلك مجال الدفاع عن حقوق المهاجرين ؛
• تحديد الممارسات الجيدة لتبادل وإثراء السياسات المعنية بالهجرة من أجل التنمية على المستوى المحلي والدولي.

يشمل هذا البرنامج مشترك 16 دولة حول العالم. تم تنفيذه من قبل مكتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية في شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولي.

كل شريك في المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية موقع على اتفاقية منحة للمشروع مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بروكسل، الذي يمثل جهاز تديره الرئيسي. لهذا الغرض يتم وضع وحدة تسييرية محلية لإدارة البرنامج. يقيم هذا الأخير المخاطر في المشاريع المقترحة بمنهجية موحدة تحدد أولويات المشاكل أثناء التنفيذ. وعلاوة على ذلك، فإن لإدارة المشاريع موحدة بإجراءات تنفيذ موحدة، أبرزها :

• يتحمل أي مستفيد من دعم من المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية المسؤولية عن الأنشطة المالية المتعلقة بدوره في المشروع ؛

• علاقات الشراكة تقام أفقيا لكن منسقا عاما لهذا المشروع يسمى من قبل جميع الشركاء لأغراض التقرير ؛
• ينتج التقرير الأدبي والمالي كل 4 إلى 6 أشهر لكل شريك ويتم تسليم وثيقة التقرير العام كل ستة أشهر من قبل منسق عام المشروع.

في المغرب تمت ملائمة المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية لمنظومة الأمم المتحدة من خلال المجموعة الموضوعاتية للهجرة برئاسة المفوضية من خلال رصد المشاريع التي يقدمها منسق البرنامج الأممي. ويوفر مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الرباط تدبير الأموال المخصصة للشركاء المغاربة في المبادرة.

بعد الدعوة لتقديم مقترحات في عام 2009، تم اختيار وتمويل سبعة مشاريع قدمتها تجمعات أوروبية-مغربية، مما يضع البلاد من بين أهم المستفيدين من البرنامج. وتمتد هذه المشاريع على مدى 12 إلى 18 شهرا، بميزانية تبلغ حوالي 200 000 أورو وعدد من الشركاء (المغرب وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا).

الأهداف / النتائج :

- تطوير الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية ؛
- جذب استثمارات المغاربة المقيمين في الخارج.

الإجراءات قصيرة المدى

تتم مجالات العمل في المدى القصير عمليات التوأمة بين المؤسسات الاجتماعية بين مناطق الهجرة ومناطق الاستقبال والمشاريع الميدانية للأنشطة المدرة للدخل التي تعرف تطورا للطلب من المهاجرين (التجارة الإلكترونية).

الإجراءات متوسطة المدى

المجال الأول في العمل هو دراسة المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية في تنمية أحواض الهجرة المحلية. المجال الثاني هو تطوير تركيبات مالية لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد المهاجرين في المنطقة.

محور 6 : إنعاش الثقافة

محور خطة العمل في الثقافة على المدى القصير الحد من التأخر من حيث البنية التحتية الثقافية في المدن والبلديات وتنشيط الحياة الثقافية، وكذلك الترويج للعرض الثقافي في الإقليم. في المجال الثقافي، ينبغي التنويه بالجهد المبذول في تعزيز البنية التحتية الثقافية من خلال بناء المكتبات، الخزانات متعددة الوسائط، ونقاط القراءة والدور والمراكز الثقافية، قاعات العرض، قاعات المتعددة الوظائف والمعاهد الموسيقية والمتاحف في التجمعات الكبيرة في المنطقة (وجدة، الناظور، جرادة، بركان، فجيج، زاو، عين بني مطهر، تاوريرت والعيون). ينبغي توسيع نطاق هذه الجهود لإقليم الدريوش.



في فجيج راقصون من تالسينت، في وجدة الشاب خالد في مهرجان الراي من مظاهر تفعيل التنمية الثقافية

الباب الثالث : مخطط التنمية في إقليم فجيج

1.3 قطب النمو

إقليم فجيج في قلب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التي بدأتها المبادرة الملكية في الجهة الشرقية والتي امتدت بفضل تعبئة قوية من الجهات الفاعلة الوطنية.

1.1.3 تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف

يتلخص الوضع الحالي في خمسة محاور : الوضع الطبيعي والديموغرافيا والقاعدة الاقتصادية والبنية التحتية والخدمات. وهو يؤدي إلى تحديد المؤهلات المحلية (خاصة الموارد الطبيعية) والنقائص (تعبئة الفاعلين أساسا). وتجمع هذه الأوضاع الداخلية بين بيئة تواجه التحديات الإقليمية بسبب المنافسة والفرص الناتجة عن المشاريع الكبرى والنمو الاقتصادي في الجهة ككل.

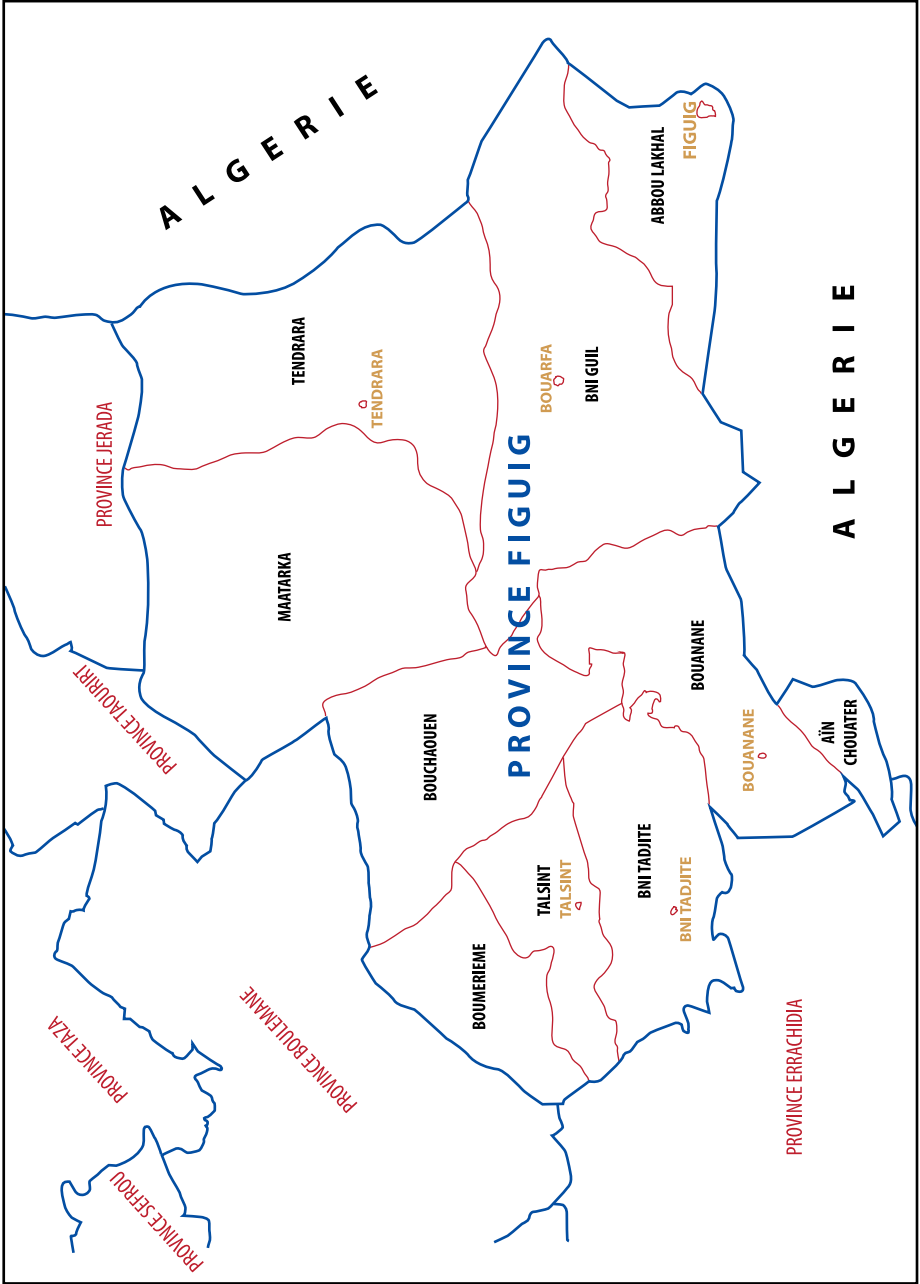
1.1.1.3 الموقع

يغطي الإقليم الذي تأسس في يناير 1974، مساحة 55 990 كيلومتر مربع تقريبا، أي ما يعادل 8% من التراب الوطني، ويبلغ عدد سكانه 130 000 نسمة، بكثافة منخفضة جدا في حدود 2,31 نسمة / كيلومتر مربع، على الرغم من دينامية ديموغرافية إيجابية. ويتكون من جماعتين حضريتين و10 جماعات قروية. وتمثل الأراضي الزراعية 72 000 هكتار، ومساحة الغابات 1 816 380 هكتار (32%) والمراعي تغطي أكثر من مليوني هكتار، أي 36% من المساحة الكلية. ويقع إقليم فجيج جنوب شرق المملكة وتتكون تضاريسه من سلسلة من الهضاب المرتفعة وسلاسل جبال في أطراف الأطلس الكبير. وتحيط الجزائر بفجيج من ثلاث جهات، وهي على بعد حوالي 7 كلم من بني ونيف المدينة الجزائرية.



واحة فجيج في قلب المساحات الكبرى لجنوب الجهة الشرقية

رسم 20 خريطة موقع إقليم فيجيج



2.1.1.3 الأوضاع الديموغرافية

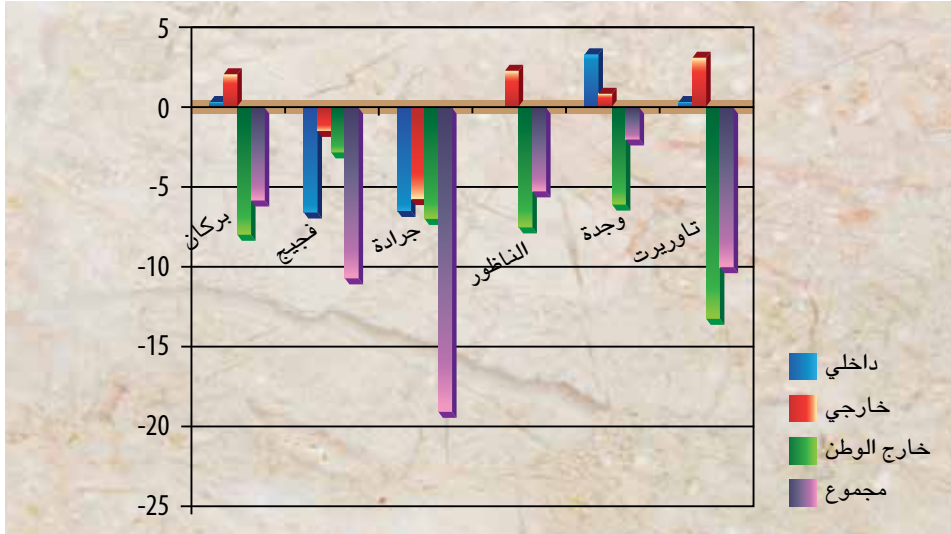
تبين أن معدل الهجرة في فجيج يمثل أكبر قطب في فقدان السكان في الجهة الشرقية : فللاقليم ميزان هجرة سلبياً مع جميع الأقاليم وهو «مصدر» للمهاجرين الباحثين عن فرص عمل. ويمكن أن يتحول هذا الواقع إلى أداة للتنمية بشكل صحيح إذا تم تحديد أسباب الظاهرة وتصحيحها.

جدول 34 : معدلات الهجرة بين الأقاليم الشرقية بين عامي 1994 و2004

المجموع	المصدر						الوجهة
	06	05	04	03	02	01	
320	-160	-1 010	900	310	280	-	01 - بركان
-8 010	-1 230	-3 920	-600	-1 980	-	-280	02 - فيجيج
-7 170	-370	-8 280	-190	-	1 980	-310	03 - جرادة
-130	490	-510	-	190	600	-900	04 - الناظور
14 700	980	-	510	8 280	3 920	1 010	05 - وجدة-أنكاد
290	-	-980	-490	370	1 230	160	06 - تاويرت
-	-290	-14 700	130	7 170	8 010	-320	المجموع

وعلى العكس يبين الرسم 21 أن فجيج في المرتبة الأخيرة للهجرة خارج البلاد ويصل المعدل إلى 2,5% خلال الفترة 1994 - 2004.

رسم 21 : انتشار الهجرات المختلفة حسب أقاليم الجهة الشرقية بين عامي 1994 و2004



1- الفرق بين الحركات القادمة من الأقاليم الأخرى إلى فجيج وتلك من فجيج لهذه الأقاليم.

3.1.1.3 الوضع الاقتصادي

تتكون القاعدة الاقتصادية² التقليدية لفجيج من مصادر دخل مختلفة : الفلاحة، المناجم، التجارة، الصناعة التقليدية وتحويلات الدولة على شكل رواتب. والمؤشرات المتاحة على إنفاق الأسر في الإقليم والخدمات التي تقدمها المدن تظهر أن الاقتصاد «المحلي» مازال دون الطلب المتنوع على الخدمات الفعالة من قبل أصحاب الدخل الأساسي. وتتميز الديناميات القطاعية بظهور قطاعات رائدة جديدة (السياحة البيئية) وتربية الماشية وتراجع القطاعات غير المهيكلة. وينبغي تعويض هذا الانخفاض من خلال تطوير الأنشطة المهيكلة حول السياحة والتجارة بشكل خاص.

4.1.1.3 وضع البنية التحتية

بخصوص البنية التحتية المشبكة، فالإقليم متقدم إذ أن نسبة التغطية من مياه الشرب تبلغ 91% (83,5% في العالم القروي) و88% في كهرية العالم القروي. بالإضافة إلى ذلك، وصلت شبكة الطرق المصنفة 1 882,5 كلم، أي 38,5% من الطول الخطي الإقليمي، 852 كلم منها معبدة.



واحة فجيج

2- النظرية الأساسية تقسم الاقتصادات المحلية إلى مجالين : القطاع الأساسي، الذي يجسد الدخل من خارج المنطقة والقطاع المحلي الذي ينتج السلع والخدمات المطلوبة محليا. يعتبر القطاع الأساسي المحرك الحقيقي للاقتصاد المحلي فهو يحدث فرص العمل والدخل ويوفر الدينامية الاقتصادية والديمغرافية للعمالة.

5.1.1.3 الموقع من المرافق

يملك الإقليم عرضا ذا جودة أعلى قليلا من المعدل الوطني في المجالات التعليمية والصحية. هذا العرض يتطلب جهدا للتطوير وإعادة التأهيل لتلبية طلب السكان المقيمين للحد من هجرتهم إلى الأقاليم أخرى.

2.1.3 الفرص والتحديات

هذه الظروف الداخلية تتحد مع بيئتها الإقليمية على أساس التكامل وعلى المنافسة الإقليمية أيضا. تعتبر عودة الاقتصاد الإقليمي إلى النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات الدخل وفرص العمل قاعدة صلبة لقطاعات الاقتصاد الإقليمي التي تعتمد عليه وهي الفلاحة والمناجم والخدمات المالية والتجارة. كما أن فك العزلة العام وتحديث الخدمات اللوجستية في جميع أنحاء الجهة يناسبان الاستثمار الموجه نحو الأسواق الخارجية خصوصا في المناطق التي يمتلك فيها الإقليم مزايا نسبية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تحسنا كبيرا جدا في صورة المنطقة، لدى المستثمرين وعموم المواطنين مما سيعود بالنفع على تنمية إقليم فجيج.

2.3 استراتيجية التنمية

عاشت ساكنة إقليم فجيج في العقود الأخيرة من عائدات المناجم والثروة الحيوانية والتجارة الحدودية. وهذا النموذج ساهم في تهميش الموارد الأخرى للإقليم كالموارد السياحية والثقافية. وباعتبار الفرص التي تتيحها هيكلية المشروعات من المبادرة الملكية في مجالات الزراعة والسياحة وتطوير المدن يمكن تصور مرحلة جديدة في تطوير الإقليم تتمحور حول المحاور التالية :

- يرتبط المحور الأول بدعم القطاعات الوازنة في الإقليم - المناجم وتربية المواشي - بمجموعة من الإجراءات التكميلية على مستوى الإنتاج والتسويق بما في ذلك التكوين والتواصل ؛
- يتعلق المحور الثاني بتحسين الوظائف الحضرية في مدن الإقليم، وذلك استجابة لمطلب السكان الذين يعيشون تحولا ديمغرافيا واجتماعيا ؛
- المحور الثالث هو تنويع العرض السياحي، بما في ذلك :
- الاستخدام الأفضل لإمكانيات المناطق الجبلية من خلال مشاريع تجمع بين تسويق المنتجات السياحية وتكوين الجهات الفاعلة وإنشاء مرافق الإيواء ؛
- تطوير مناطق سياحية مخصصة للسياحة الوطنية ؛
- عرض ثقافي جذاب في مدن الإقليم.
- المحور الرابع يهدف إلى تعزيز قدرات الفاعلين المحليين.
- ويتطلب نجاح هذه الاستراتيجية تعبئة كل إمكانيات الإقليم.

جدول 35 : التحديات والبرامج حسب المناطق المندمجة

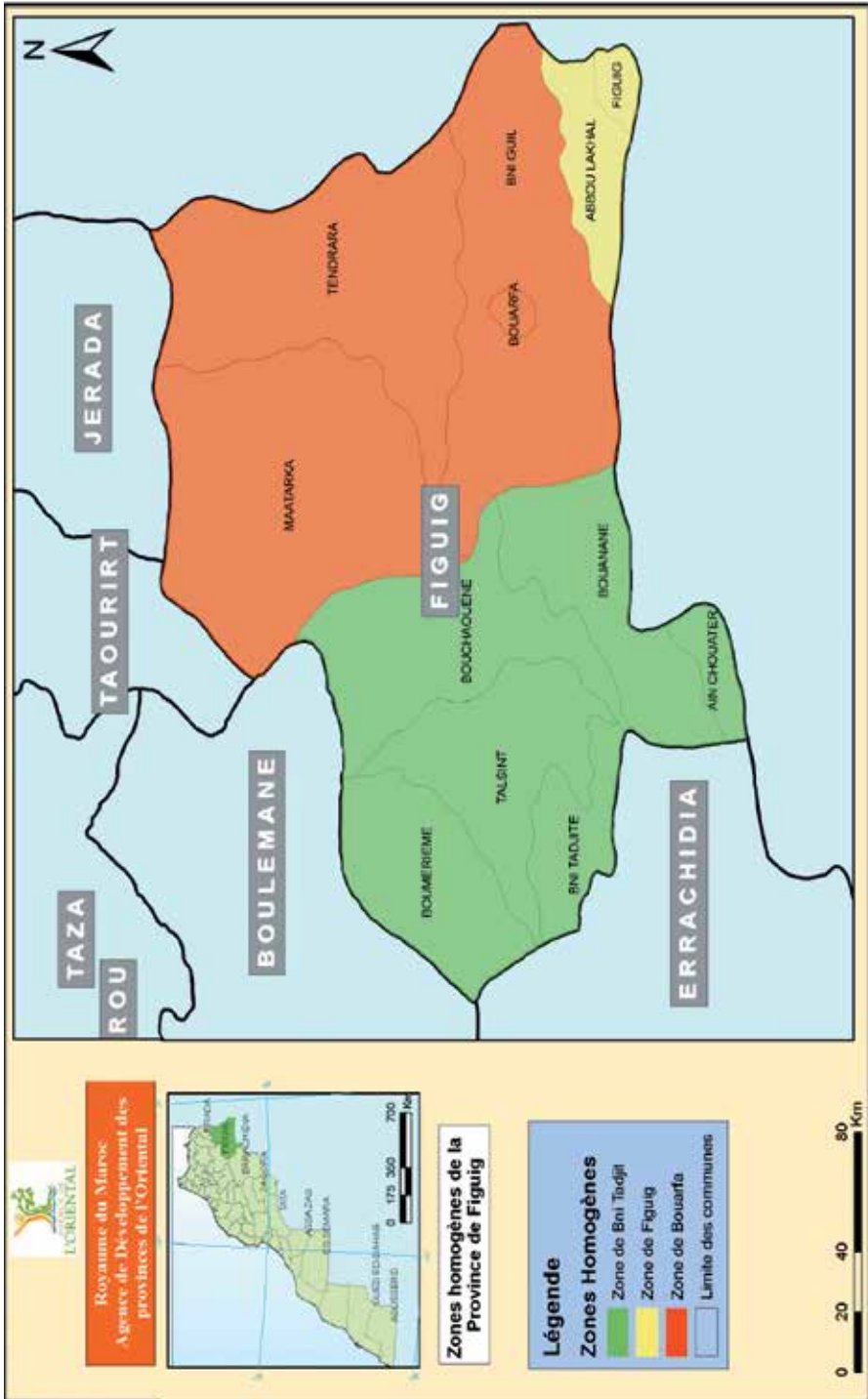
فضاء فجيح	فضاء بوعرفة	فضاء بني تاجيت	
الجماعات	بوعرفة، بني كيل، تاندرارة، معتركة	بني تاجيت، تالسينت، بومريم، عين الشواطر، بوعنان	
أهم التحديات	إعادة الهيكلية الحضرية	تدبير الموارد الطبيعية وجاذبية المدن	
إعادة الهيكلة الحضرية	+		
تنقل الساكنة	+	+	
الخدمات الحضرية	+		
البنية التحتية الأساسية في العالم القروي	+	+	
التنمية البشرية	+	+	
الثقافة والسياحة	+	+	
الجامعة والبحث العلمي			
حماية البيئة	+	+	
تعزيز القدرات	+	+	

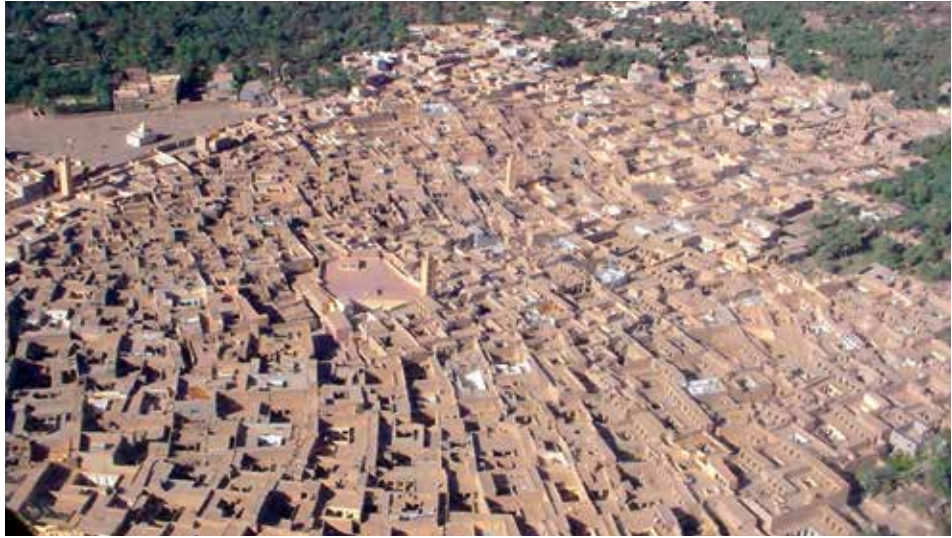
1.2.3 فضاء فجيح

المعلومات المذكورة أعلاه تمكّن من التعرف على إمكانيات التنمية في الإقليم والدور الذي يجب أن تلعبه مدينة فيكيك والتجمعات المحيطة بها. ومن الممكن تلخيص هذا الدور حول هدف واحد : «فجيح وجهة سياحية حقيقية» بموقع نوعي و متميز على أساس السياحة البيئية في الواحات. ويستند هذا المشروع على تراث طبيعي غني ومتنوع (صحراء، جبال، حياة برية)، وتراث معماري المبني بمهارات موروثية من الأجداد. وانطلاقا من ذلك، هناك ستة برامج ومجموعة من التدابير المرافقة ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية في أفضل الظروف. وهذه البرامج تهدف إلى تسريع التكامل الإقليمي حول مدينة فجيح وتعزيز الهوية المحلية والحفاظ عليها. و تستهدف التدابير المصاحبة دعم المؤسسات وقدرات الفاعلين المحليين. ومن بين المزايا الحاسمة :

- تطور الطلب للسياح المحليين والأجانب (السياحة البيئية، سياحة الأعمال والبحث عن الجودة، الأصالة، الاكتشاف والتبادل الثقافي) ؛
- القرب من مركز سياحي كبير (السعيدية) وإمكانية جذب سياح عابرين (اكتشاف الصحراء والواحة لمدة يومين أو ثلاثة أيام) ؛
- مشروع المطار في الجوار (بوعرفة) ؛
- المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الواحة، والتي تُظهر إمكانيات حقيقية ؛
- التراث التاريخي الغني (الأثار، الفلاحة، الثقافة، المطبخ المحلي) ؛
- جودة الضيافة المغربية المعترف بها ؛
- أمن الأشخاص والممتلكات؛
- اهتمام العديد من الجمعيات المحلية للمشاركة في عملية التنمية ؛
- الإدراج في سياسة الدولة الداعمة للسياحة (PAT) ؛
- دعم التعاون الدولي (كاتالونيا، سين-سان-دوني، جمعية روابط).

رسم 22 : خريطة المناطق المندمجة في أراضي إقليم فجيغ





مدينة فجيح تعرف كثافة سكانية، مبانيها بمواد تقليدية هشة. لها ثقافة متميزة ومجال مناسب لجمعيات المجتمع المدني التي تطلق العديد من المبادرات

جدول 36 : توزيع برامج تنمية مجال فيجيح وتكلفتها

مخارج التنمية	برامج التنمية	الاستثمارات بمليون درهم	%
الدعم 1 : المجالات	محور 1 : التنافسية الجهوية	إنعاش الصناعة	1%
	محور 2 : جاذبية المدن	إعادة توجيه الفلاحة	2%
		تنويع العرض السياحي	49%
		تقوية هوية المدن	7%
	محور 3 : الحفاظ على الموارد	إعادة هيكلة الأحياء	20%
		تحسين الخدمات العمومية	6%
		تدبير الموارد الطبيعية	3%
		حماية المواقع البيئية وتأهيلها	5%
		مجموع الدعم 1 : المجالات	93%
الدعم 2 : الإنسان	محور 4 : الولوج للخدمات العمومية	دعم التمدن والمدارس العمومية	1%
		تقوية المرافق والخدمات الصحية	1%
		تطوير الولوجيات لذوي الاحتياجات الخاصة	1%
	محور 5 : المبادرات الاجتماعية المحددة	نشر العمليات محددة الهدف	4%
		مجموع الدعم 2 : الإنسان	7%
		مجموع تكلفة الاستثمار	100%

يتم تعديل تقديرات تكلفة المشاريع الاستثمارية التي تم تحديدها حتى الآن على النحو الوارد أعلاه بالطبع وفق الدراسات.

1.1.2.3 التنافسية الإقليمية

يُمر تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية عبر الاستثمار في القطاعات الواعدة في الاقتصاد الجهوي. ويقتضي وضع استراتيجيات مؤثرة على القدرة التنافسية، تحديد مصادر القيم التنافسية الحالية والكامنة للمدينة. لقد تم تجميع الإجراءات والمشاريع المحددة المتعلقة بهذا المحور في خمس برامج تتعلق بالقطاعات الصناعية والزراعية والصناعات الغذائية وقطاعات السياحة والخدمات الجديدة القابلة للتصدير وبرنامج دعم اقتصاد المعرفة والابتكار.

برنامج الانتعاش الصناعي

يتم تحديد المشاريع المختارة كما يلي.

جدول 37 : برنامج إنعاش الصناعة

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
تحديث المذابح البلدية	2,00
تهيئة سوق مغطى	0,50
مجموع البرنامج	2,50

برنامج التحويل الفلاحي

يسعى هذا البرنامج لتسهيل استفادة المنتجين في المنطقة من التمويل والتكنولوجيا والأسواق. وتتمثل التدابير المقترحة في تسهيل إنجاز مشاريع التجميع (الدعامة 1 من خطة المغرب الأخضر) في القطاعات ذات التميز النسبي والمشاريع التضامنية (الدعامة 2 من خطة المغرب الأخضر) وقطاعات المنتجات النوعية. وفي سياق الإقليم، يتعلق الأمر بسلاسل المنتجات المحلية البيولوجية والتجارة العادلة التي تستحق الدعم، مثل الكما (الترفاس)، والعسل أو التمر.

جدول 38 : برنامج التحويل الفلاحي

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
تجهيز المزارع بأنظمة السقي المتحكم فيه	8,00
دعم المنظمات المهنية الفلاحية	
مجموع البرنامج	9,20

برنامج تنويع العرض السياحي

يشمل هذا البرنامج مشاريع لتوسيع العرض في الإقليم في الزمان والمكان وتنويع المنتجات السياحية. ويتعلق الأمر بمشروع كبير لتشجيع السياحة ودعم قطاع الصناعة التقليدية.

جدول 39 : برنامج إنعاش السياحة

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
دعم قطاع الصناعة التقليدية	5,00
إنعاش السياحة	260,00
مجموع البرنامج	265,00

2.1.2.3 جاذبية المدن

تتم السيطرة على المحاور المجالية بشأن نقاط الكثافة السكانية في المدن والمراكز الصغيرة والمناطق النائية. تهدف المشاريع المقترحة إلى معالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها في تطوير المجال الحضري بدعم وظائف المحاور الحضرية وتوسيع وظائف المدن المتوسطة والصغيرة، وترك مظاهر الأحياء الهامشية ضعيفة التهيئة والتجهيز. وتوضع هذه المشاريع في أربعة برامج، المجموعة الأولى تتعلق بتعزيز هوية فجاج الحضرية، وتجهيز الأحياء المدارية والرفع من المهنية في الخدمات. فيما تتم المجموعة الثانية المراكز الصغيرة بتعزيز وظائفها الحضرية والرفع من مستوى التجهيز بها.

برنامج بناء الهوية الحضرية

مدينة فجاج لديها كل المقومات لتطوير المشروع الثقافي الذي يثبت صورة «مدينة الواحات» التي تمكنت من بنائها من خلال تعبئة الفاعلين المحليين والبحوث المنشورة جزئيا في إطلاق برنامج دعم السياحة بفجاج بالإضافة إلى الفعاليات الثقافية النوعية التي تحدث. يتعين وضع الإجراءات في هذه المدينة لتطوير التسويق للفعاليات القائمة. حشد المشروع الأول (تطوير الطرق في امتداداتها) 38 مليون درهم.

برنامج دعم تأهيل الأحياء

مشاريع ترميم وتأهيل نسيج القصور القديمة، إعادة تأهيل الأسوار والمعالم والأزقة على عدة كيلومترات. ويُلخص الجدول التالي تفاصيل البرنامج.

جدول 40 : برنامج دعم تأهيل الأحياء

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
إعداد المداخل (أزرو)	1,00
بناء طريق الدخول إلى العرجة	3,00
إعادة تأهيل شبكة الماء الصالح للشرب القائمة	15,00
كهربة قصر إيش	15,00
الإنارة العمومية	3,00
تهيئة فضاء ترفيهي (نخلة الطاهري)	12,00
تعزيز التزويد بمياه الشرب بفجاج من آبار ملياس	8,20
تطهير مدينة فجاج الشطر الأول	51,00
حفر بئر عميق لدعم التزويد بمياه الشرب	2,00
مجموع البرنامج	110,20

برنامج تحسين الخدمات العامة المحلية

سيتم في فضاء فجيح إجراء دراسات تشخيصية في مجال الخدمات العمومية الأساسية المحلية : النقل، تدبير النفايات، المساحات الخضراء، الصحة، البيئة، الإنارة العمومية. وتهم هذه الدراسات تحديد إجراءات لتعزيز القدرة على التسيير وتطوير أعمال الإدارة بدعم من الشركاء ومن الإدارة العامة للجماعات المحلية.

جدول 41 : برنامج تحسين الخدمات العمومية

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
تهيئة طريق الولوج إلى مطرح النفايات	1,80
بناء طريق مداري	5,00
بناء ثلاث قناطر	3,00
بناء قاعة مغطاة متعددة الرياضات	5,00
اقتناء وسائل النقل	3,00
دعم خدمات القرب	13,00
مجموع البرنامج	30,80

3.1.2.3 الحفاظ على الموارد وحماية التراث

تراث الإقليم غني في شقه الطبيعي والثقافي ومن حيث المناظر الطبيعية. ويواجه هذا التراث تهديدات التدهور لأسباب متعددة. وتتناول البرامج المقترحة مشكلتين : الإفراط في استغلال مخزون الموارد الطبيعية وتدهور مواقع طبيعية ذات أهمية خاصة.

برنامج تدبير الموارد الطبيعية

موقع جبل كروز هو مثال من طبيعة الأطلس الصحراوي. وهذه السلسلة لجبال المناطق ما قبل الصحراء، توفر مناظر طبيعية من بين الأكثر تميزا في المغرب³ بالحيوانات ذات القيمة العالية (الأروي والغزال) ونظام إيكولوجي متكون من العديد من النباتات المميزة. في حين أن بعض ممارسات استنزاف الموارد الطبيعية (الحطب والصيد العشوائي) تؤثر على استدامة هذا التراث. لكن إعادة التأهيل ممكنة من خلال تدبير أفضل للموارد الجماعية. وبذلك فمشروع جبل كروز المقترح للحفاظ على التنوع البيولوجي وتنويع عرض السياحة البيئية.

جدول 42 : برنامج تدبير الموارد الطبيعية

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
مشروع جبل كروز	9,00
مشروع التدبير المندمج للموارد المائية	9,00
مجموع البرنامج	18,00

3- المخطط المديرية للمناطق المحمية في المغرب، BCEOM-SECA.

برنامج حماية وإعادة تأهيل المواقع
ويتضمن برنامج حماية وتأهيل المواقع مشاريع لإعادة تأهيل وتنمية القصور.

جدول 43 : برنامج حماية و تأهيل المواقع

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
تأهيل وتنمية القصور	20,60
إعادة تأهيل قصر إيش	7,00
مجموع البرنامج	27,60



مثال لواجهة مبنى
تم تأهيله في إطار
البرنامج

4.1.2.3 العمل الاجتماعي

بذل المغرب على مدى العقدين الماضيين جهودا كبيرة للحد من العجز الاجتماعي، فحصة القطاعات الاجتماعية من الميزانية العامة تتجاوز 50% (الصحة، التعليم، التكوين، السكن الاجتماعي، التنمية الريفية، برامج المساعدة الاجتماعية، الحماية الاجتماعية، التضامن ودعم للجمعيات...). وللمساعدة في تقليص هذا العجز، يتأسس هذا المحور حول أربعة برامج شاملة ذات تأثير على جميع أقاليم الجهة، بما في ذلك فضاء فجيج.

برنامج تعزيز التعليم المدرسي

يتكون هذا البرنامج من الإجراءات ذات الأولوية التالية :

- تحسين مؤشرات التعليم في المناطق القروية وخاصة للفتيات، بحكم التأخر المسجل في المجال وتأثيره على المكونات الأخرى للتنمية البشرية ؛
- دعم مشاريع تحسين جودة الخدمات التعليمية.

يتعين إذا بناء رياض أطفال ومراكز ما قبل المدرسية بمبلغ 7 ملايين درهم.

برنامج دعم الخدمات الصحية

يشمل هذا البرنامج نوعين من الإجراءات ذات الأولوية لتكوين العاملين في مجال الصحة وتجميع الموارد من خلال التواصل وبناء الشبكات المهنية بوسائل الاتصال الحديثة. وبالنسبة لفضاء فجيج، فالمشروع الحالي يتعلق باقتناء المعدات الصحية بمبلغ 3 ملايين درهم.

برنامج دعم الإدماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة

يتعلق الأمر بتعزيز تدابير إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في عالية قرارات السلطات المحلية في التخطيط الحضري والنقل وغيرها. وفي هذا الصدد، خصص فضاء فجيج 4 ملايين درهم لتطوير أرصفة المدينة بممرات لذوي الاحتياجات الخاصة.

برنامج نشر الإجراءات الاجتماعية الموجهة

يستند هذا البرنامج إلى رؤية مستقبلية ومكملة للأجهزة القائمة، كتوفير الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ الاجتماعية. فمعرفة العرض الاجتماعي المتاح في الإقليم وتحديد الاحتياجات الاجتماعية المستقبلية تساعد في توجيه التدخلات في إطار متماسك وتوضيح مساهمة مختلف الفاعلين في تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (برنامج محاربة الهشاشة). وفيما يلي ملخص المشاريع المبرمجة في فضاء فجيج.

جدول 44 : برنامج نشر الإجراءات الاجتماعية الموجهة

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
مركز التجارب وتطوير الطاقة الشمسية	10,00
المركز المغاربي للأبحاث الروحية	10,00
مجموع البرنامج	20,00

2.2.3 فضاء بني تاجيت

تغطي المنطقة الجبلية جزءا كبيرا من الإقليم. وخصوصيات المواقع عالية القيمة، طبيعة وثقافة. وإمكانيات التنمية مهمة باعتبار المشاريع النموذجية في آيت عيسى. ويتمثل الهدف المحدد في «تطوير السياحة القروية» على أساس خصوصية المنطقة كجمال جبلي جاف. وتعتبر الجولات المنظمة العمود الفقري للسياحة في المنطقة.

بناء قدرات الفاعلين من خلال التكوين على خصوصيات العرض :

- تصميم وحدات تكوينية نوعية جديدة (المطبخ، فنون المائدة، تدريب المرشدين السياحيين) ؛
- دورات التوعية / تكوين عمال الاستقبال والخدمات ؛
- البيئة (الأمن / الصحة والنظافة / التشوير) ؛
- التنظيم المؤسسي.

جدول 45 : برامج تنمية فضاء بني تاجيت وتكلفته

محاور التنمية		برامج التنمية	الاستثمارات بمليون درهم	%	
العمامة : 1 : المجالات	محور 1 : التنافسية الجهوية	إنعاش الصناعة	27,70	4%	
		إعادة توجيه الفلاحة	41,15	7%	
		تنويع العرض السياحي	15,00	2%	
	محور 2 : جاذبية المدن	إعادة هيكلة الأحياء	118,00	20%	
		تحسين الخدمات العمومية	75,50	12%	
		إعادة تأهيل المراكز الصغيرة	70,00	11%	
	محور 3 : الحفاظ على الموارد	تدبير الموارد الطبيعية	108,50	18%	
		حماية المواقع البيئية وتأهيلها	85,19	14%	
	مجموع الدعامات : 1 : المجالات			541,04	88%
العمامة : 2 : الإنسان	محور 4 : الولوج للخدمات العمومية	دعم التمدرس و المدارس العمومية	30,00	5%	
		تحسين قابلية الاندماج العملي في وسط الشباب	5,00	1%	
	محور 5 : إنعاش الشغل	دعم الاندماج الترابي للأنشطة المدرة للدخل	13,00	2%	
		نشر العمليات محددة الهدف الاجتماعية المحددة	22,30	4%	
	محور 6 : المبادرات الاجتماعية المحددة			70,30	12%
	مجموع الدعامات : 2 : الإنسان			611,34	100%
مجموع تكلفة الاستثمار					

كما أن للمنطقة شهرة دولية في مجال الأنشطة المنجمية خصوصا إنتاج الرصاص والزنك والباريتين في جبل بوضهر وتالماست.

1.2.2.3 التنافسية الجهوية

برنامج إنعاش الصناعة

الارتقاء بالقطاع المنجمي بواسطة دراسات الأثر والتنمية المندمجة.

جدول 46 : برنامج الإنعاش الصناعي

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
دراسة الفعالية لقطاع المناجم	0,50
التنمية المندمجة لقطاع المناجم	25,00
مناطق الاشتغال	2,20
مجموع البرنامج	27,70

برنامج التحويل الزراعي

إعادة تأهيل منطقتين زراعتين (بني تاجيت وتالسينت) وهيكله قطاع النباتات الطبية والعطرية. ويلخص الجدول 47 أدناه المشاريع ذات الأولوية.

جدول 47 : برنامج التحويل الزراعي

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
إعادة تأهيل موقع تالسينت	13,90
إعادة تأهيل موقع بني تاجيت	
دعم النشاط الرعوي	9,77
حماية النحل الصحراوي	2,00
هيكله وحماية قطاع النباتات الطبية والعطرية	3,00
مجموع البرنامج	41,15

برامج تنويع العرض السياحي

تحقيق مشروع السياحة القروية والحفاظ على التراث المعماري المنجمي في فضاء بني تاجيت. يلخص الجدول 48 أدناه هذه المشاريع.

جدول 48 : برنامج تنويع العرض السياحي

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
إنعاش السياحة	10,00
التراث المعماري المنجمي	5,00
مجموع البرنامج	15,00

2.2.2.3 جاذبية المدن

برنامج رفع مستوى الأحياء

يتألف في معظمه من التطهير السائل في عدة بلدات من فضاء بني تاجيت. ويلخص الجدول 49 أدناه جميع المشاريع.

جدول 49 : برنامج رفع مستوى الأحياء

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
فك العزلة القروية	15,00
التطهير السائل	85,00
اقتناء المعدات الخاصة بمطاح النفايات	8,00
المرافقة الاجتماعية للأحياء المؤهلة	10,00
مجموع البرنامج	118,00

برنامج تحسين الخدمات العمومية المحلية

تطوير المنطقة بتحسين البنية التحتية الأساسية : المياه الصالحة للشرب والكهرباء والصرف الصحي السائل والصلب، الخ. في فضاء بني تاجيت، تهم المشاريع المقررة أساسا تمديد شبكة المياه الصالحة للشرب. ويبين الجدول 50 المشاريع المخطط لها.

جدول 50 : برنامج تحسين الخدمات العمومية

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
تمديد وتطوير شبكة الماء الصالح للشرب	48,00
تهيئة مطرح للنفايات	12,00
اقتناء شاحنات صهرجية	2,00
إنشاء دار الثقافة	3,00
خلق وتهيئة ملاعب رياضية في الأحياء	5,00
تهيئة ملجأ للشباب	3,50
إنشاء مركز للتكوين الإداري والتقني	2,00
مجموع البرنامج	75,50

برنامج إعادة تأهيل المراكز الصغيرة

يتطلب تمركز السكان في المراكز والجماعات القروية الصغيرة إعادة تأهيل وظائفها. وقد خصصت 70 مليون درهم لإعادة تأهيل المراكز الصغيرة في فضاء بني تاجيت بما في ذلك الجماعة نفسها.

جدول 51 : برنامج إعادة تأهيل المراكز الصغيرة

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
إعادة تأهيل المراكز الصغيرة	40,00
إعادة تأهيل مركز بني تاجيت	30,00
مجموع البرنامج	70,00

3.2.2.3 الحفاظ على الموارد وحماية التراث

برنامج إدارة الموارد الطبيعية

تركز مشاريع إدارة الموارد الطبيعية في فضاء بني على التهيئة المائية بغلاف مالي قدره 105 مليون درهم.

جدول 52 : برنامج تدبير الموارد الطبيعية

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
الحفاظ على التربة	
التهيئة المائية	105,70
مجموع البرنامج	108,50

برنامج حماية وإعادة تأهيل المواقع

تهدف المشاريع المعتمدة في مكافحة التصحر والحماية من الفيضانات.

جدول 53 : برنامج حماية المواقع

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
مكافحة التوحد	17,19
الحماية من الفيضانات	68,00
مجموع البرنامج	85,19

4.2.2.3 العمل الاجتماعي

برنامج تعزيز التعليم المدرسي

تعزيز برنامج التعليم المدرسي ببناء وتجهيز المدارس والبنيات التحتية والخدمات الأساسية وإنشاء فصول ما قبل المدرسة للأطفال دون سن 6 سنوات.

جدول 54 : برنامج تعزيز التعليم المدرسي

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
خلق مكتبات	5,00
بناء وتجهيز المدارس	21,00
إنشاء حضانات ومراكز ما قبل المدرسة	4,00
مجموع البرنامج	30,00

برنامج تحسين فرص العمل للشباب

إنشاء ثلاثة أجهزة (الوساطة والتكوين والتدريب) لتأهيل و/أو تحويل اختصاص السكان النشيطين العاملين أو الباحثين عن عمل بما فيهم من يعملون في القطاع غير المهيكّل. وسيربح فضاء بني تاجيت من تطوير المذاب البلدية (باستثمار 5 ملايين درهم) من أجل خلق فرص عمل للشباب. وتتخصّ المشاريع المبرمجة المستهدفة في فضاء بني تاجيت في الجدول 55 أدناه.

جدول 55 : انتشار المشاريع الاجتماعية محددة الوجهة

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
تهيئة المآوي النسوية	2,30
مركز التجارب وتطوير الطاقة الشمسية	10,00
مركز البحث الرعوي المغربي	10,00
مجموع البرنامج	22,30

5.2.2.3 خلق فرص الشغل المحلية

برنامج لدعم الاندماج الترابي للأنشطة المدرة للدخل

تنمية أنشطة القرب : ميزانية قدرها حوالي 13 مليون درهم.

3.2.3 فضاء بوعرفة

تهيمن على فضاء بوعرفة مساحات رعوية هامة ذات قيمة طبيعية وثقافية كبيرة، بالإضافة إلى إمكاناتها كمناطق للمشاريع السياحية المبنية على الصيد البري. وسيمكّن هذا من تطوير السياحة القروية بالجولات والرحلات في المناطق القروية. وبالإضافة إلى ذلك، ركز الإقليم على برامج جاذبية المدن ورفع مستوى الأحياء بأكثر من نصف المبلغ الإجمالي المخصص لخطة التنمية.



مدخل مدينة بوعرفة

ويلخص الجدول 56 أدناه مشاريع تنمية فضاء بوعرفة.

جدول 56 : برامج تنمية فضاء بوعرفة

محاو التنمية	برامج التنمية	الاستثمارات بمليون درهم	%
الدعم 1 : المجالات	إنعاش الصناعة	25,00	4%
	إعادة توجيه الفلاحة	5,00	1%
	تنويع العرض السياحي	11,20	2%
	تقوية هوية المدن	233,00	39%
	إعادة هيكلة الأحياء	77,60	13%
	تحسين الخدمات العمومية	75,90	13%
	إعادة هيكلة المراكز الصغيرة	50,00	8%
	تدبير الموارد الطبيعية	12,00	2%
	حماية المواقع البيئية وتأهيلها	11,00	2%
	محور 3 : الحفاظ على الموارد		
الدعم 2 : الإنسان	مجموع الدعامات 1 : المجالات	500,70	84%
	محور 4 : الولوج للخدمات العمومية	29,00	5%
	تعزيز الخدمات الصحية	0,80	1%
	محور 5 : إنعاش الشغل	5,00	1%
	دعم الاندماج الترابي للنشطة المدرة للدخل		
	محور 6 : المبادرات الاجتماعية المحددة	54,50	9%
	نشر العمليات محددة الهدف		
مجموع الدعامات 2 : الإنسان	89,30	16%	
مجموع تكلفة الاستثمار	590,00	100%	

1.3.2.3 التنافسية الإقليمية

برنامج الانعاش الصناعي

مشاريع البرنامج كما هي مبينة في الجدول 57 أدناه.

جدول 57 : برنامج الانعاش الصناعي

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
إنشاء مذبح بلدي	23,20
إنشاء مرقد بلدي	1,80
مجموع البرنامج	25,00

برنامج التحويل الزراعي

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير وترويج المنتجات المحلية في هذا الفضاء، وهي الكما (الترفاس) في مرتفعات بوعرفة بمبلغ 5 ملايين درهم.

برنامج تنويع العرض السياحي

تشجيع السياحة القروية والمخيمات باستثمار ما مجموعه 11,20 درهم.

2.3.2.3 جاذبية المدن

برامج تعزيز الهويات الحضرية

تنفيذ هذا البرنامج يتطلب 40% من الميزانية لتطوير فضاء بوعرفة. ونذكر أن تكلفة مشروع المحطة الجوية 150 مليون درهم. ويهدف المشروع بأكمله لتحسين البنية التحتية الأساسية في المدن (الطرق والأرصفة).

جدول 58 : برنامج تعزيز الهويات الحضرية

محتوى المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
تهيئة المطرح البلدي	12,00
تعبيد الطرق الحالية	55,00
صيانة الطرق الحالية	4,00
وضع حافلات جنبات الطرق	1,80
إعادة تشجير الطرق	8,40
تعبيد جنبات الطرق	0,80
بناء مستودع للأموات	1,00
إنشاء محطة جوية	150,00
مجموع البرنامج	233,00

برنامج رفع مستوى الأحياء

تطوير أحياء منطقة بوعرفة من خلال تطوير الطرق وولوج المناطق القروية وإنشاء المساحات الخضراء وإنشاء شبكة الصرف الصحي. وتظهر مشاريع البرنامج في الجدول 59 أدناه.

جدول 59 : برنامج ترقية الأحياء

مضمون المشاريع	الاستثمارات بمليون درهم
فك العزلة عن المناطق القروية	15,00
تهيئة الطرق الرئيسية	10,00
تهيئة الطريق المتجهة للمطار	4,00
خلق مساحات خضراء	4,00
إنشاء حزام أخضر	6,00
تعزيز شبكة الصرف الصحي إلى الأحياء غير المرتبطة	35,00
إنشاء مقبرة	1,00
تهيئة المقبرة الحالية	0,80
حملات النظافة	1,80
مجموع البرنامج	77,60

برنامج تحسين الخدمات العمومية

استجابة لطلب سكان فضاء بوعرفة من المرافق العمومية.

جدول 60 : برنامج تحسين الخدمات العمومية

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
بناء قنطرة ثانوية	2,00
تهيئة الطرق الداخلة إلى المدينة	55,00
اقتناء المعدات الخاصة بمطرح النفايات	7,00
الإنارة العمومية	4,00
اقتناء شاحنات صهرجية	1,00
بناء مأوى للشباب	2,90
إنشاء مركز للتكوين الإطاري والتقني	4,00
مجموع البرنامج	75,90

برنامج إعادة تأهيل المراكز الصغيرة

إعادة إسكان سكان حي الخيام بمبلغ 50 مليون درهم.

3.3.2.3 الحفاظ على الموارد وحماية التراث

برنامج تدبير الموارد الطبيعية

بناء صهاريج تخزين وخزان للمياه بتكلفة إجمالية قدرها 12 مليون درهم.

برنامج لحماية وإعادة تأهيل الموقع

إجراءات حماية الموقع من تبعات تداعيات الفيضانات والارتفاع المفاجئ في منسوب الأودية.

ويبين الجدول 61 أدناه المشروعين المدرجين في هذا البرنامج.

جدول 61 : برنامج حماية وإعادة تأهيل الموقع

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
تهيئة شط وجنات الوادي	3,00
إنشاء جدران الحماية من المياه	8,00
مجموع البرنامج	11,00

4.3.2.3 العمل الاجتماعي

برنامج تعزيز التعليم المدرسي

بناء وتجهيز المدارس والبنيات التحتية والخدمات الأساسية وإنشاء فصول ما قبل المدرسة للأطفال دون سن 6 سنوات.

جدول 62 : برنامج تعزيز التعليم المدرسي

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
إنشاء وتجهيز مدارس	25,00
إنشاء حضانات ومراكز ما قبل التمدرس	4,00
مجموع البرنامج	29,00

برنامج تعزيز الخدمات الصحية

بناء مكتب بلدي للصحة (BMH) بمبلغ 0,80 مليون درهم.

برنامج إطلاق الإجراءات المحددة الوجهة

تتلخص المشاريع المبرمجة في منطقة بوعرفة في الجدول 63.

جدول 63 : برنامج إطلاق الإجراءات المحددة الوجهة

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
إنشاء مركز استقبال	1,50
إنشاء مأوى للنساء	2,00
إنشاء دار للأعمال الخيرية	8,00
إنشاء قاعة رياضية	13,00
إنشاء دار الثقافة	5,00
إنشاء مكاتب	3,00
مركز التجارب وتطوير الطاقة الشمسية	10,00
مركز الأبحاث الرعوية المغاربي	10,00
بناء معهد موسيقي	2,00
مجموع البرنامج	54,50

5.3.2.3 خلق فرص التشغيل المحلية

برنامج لدعم التكامل الإقليمي للأنشطة المدرة للدخل

تطوير أنشطة القرب : ميزانية قدرها حوالي 5 ملايين درهم.

4.2.3 خلاصة

إن تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في خطة التنمية الإقليمية لفجيج، سيسمح للإقليم بالانخراط في إطار الأوراش الوطنية للتنمية البشرية والمجالية. في هذا السياق يركز مخطط تنمية فجيج على تقوية قطاعاتها الاقتصادية الرئيسية (المناجم والثروة الحيوانية) وتنمية المناطق الاستراتيجية الجديدة عبر السياحة البيئية مثلا كي تكون مرافقة للمشاريع الهيكلية في المنطقة.

الباب الرابع : مخطط تنمية لإقليم جرادة

1.4 قطب ثقافي وتاريخي في طور التحول

1.1.4 تشخيص نقاط القوة والضعف

يتكون هذا التشخيص من خمسة مواضيع : الوضع الطبيعي، السكان، القاعدة الاقتصادية والبنية التحتية والخدمات. وهو يحدد الموارد الذاتية (الموارد الطبيعية في المقام الأول) ويتدارك النقائص (أساسا تعبئة الفاعلين). وهذه الأوضاع الداخلية تتفاعل بين تحديات المنافسة الإقليمية والفرص الناتجة عن المشاريع الكبرى والنمو الاقتصادي الإقليمي.

1.1.1.4 الموقع الجغرافي

يمتد الإقليم التي تأسس في يناير 1994 على ما يقرب من 9 300 كيلومتر مربع. ويبلغ عدد سكانه 102 540 نسمة بكثافة منخفضة تبلغ 11 نسمة / كيلومتر مربع، مما يعكس دينامية ديمغرافية سلبية، وتشمل 3 بلديات و11 جماعة قروية.

وتمثل المساحات الصالحة للزراعة 113 890 هكتار منها 3,5% مسقية. وتغطي المناطق الغابوية 374 874 هكتار أي 40% من المساحة الكلية. وإقليم جرادة يقع شمال شرق المملكة ويتكون من سلسلة من الهضاب والجبال وتحده :

- عمالة وجدة-أنجاد في الشمال ؛
- إقليم فجيح في الجنوب ؛
- الحدود المغربية الجزائرية في الشرق ؛
- إقليم تاويريرت في الغرب.

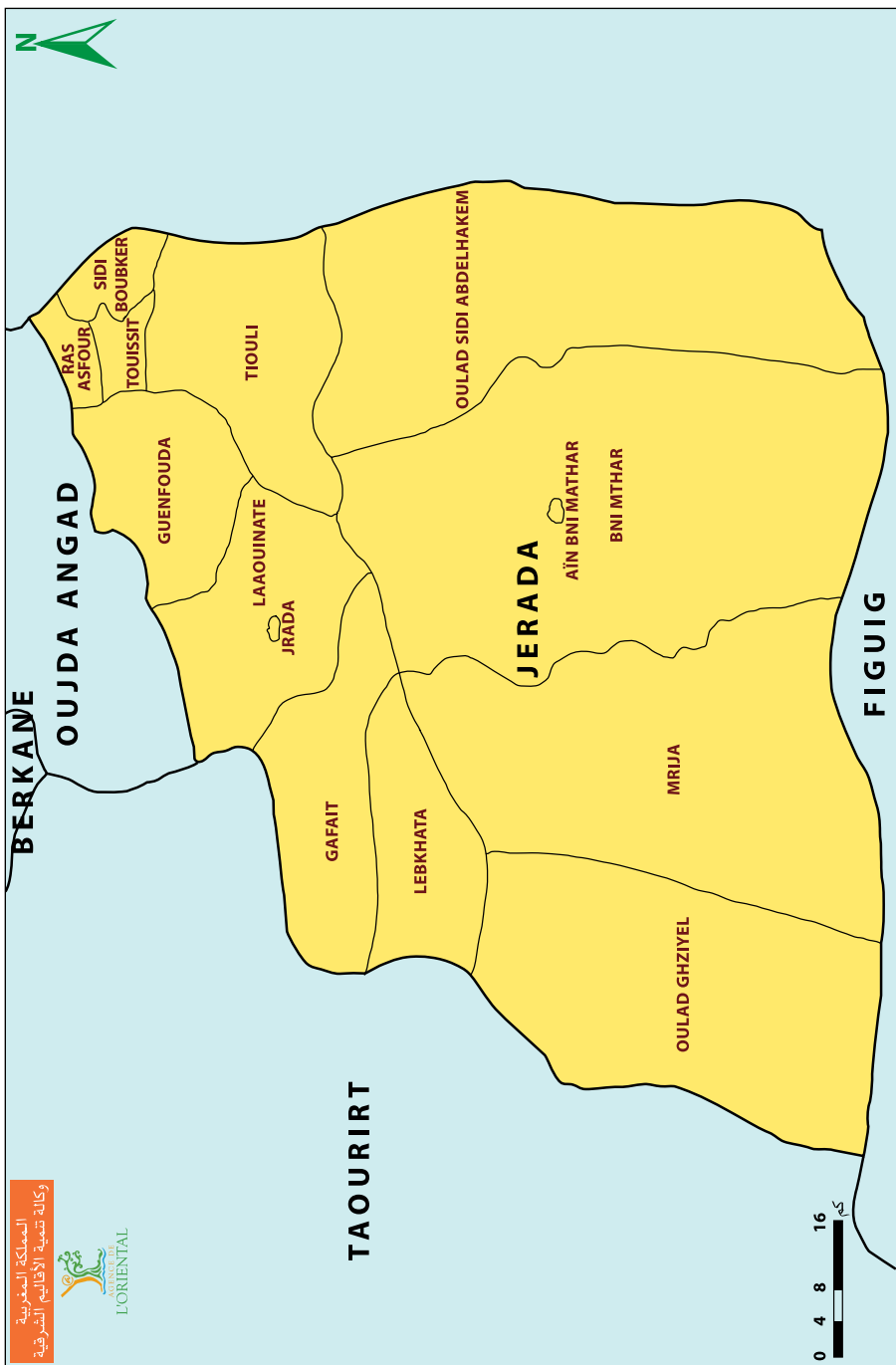


مدخل مدينة جرادة
من جهة الكتلة المنجمية الكبرى

2.1.1.4 الوضع الديموغرافي

يبين صافي الهجرة أن الإقليم هو المصدر الثاني للهجرة بعد فجيح. فمعدلها سلبية¹ مع عمالة وجدة وأقاليم بركان والناظور وتاوريرت باستثناء فجيح حيث المعدل إيجابي. و«تصدير» المهاجرين سببه المباشر هو البحث عن فرص عمل. ويمكن أن يتحول هذا المعطى إلى رافعة للتنمية إذا تم تحديد الأسباب وتصحيحها.

1- الفرق بين التحركات من أقاليم أخرى إلى جرادة ومن جرادة إلى هذه الأقاليم.

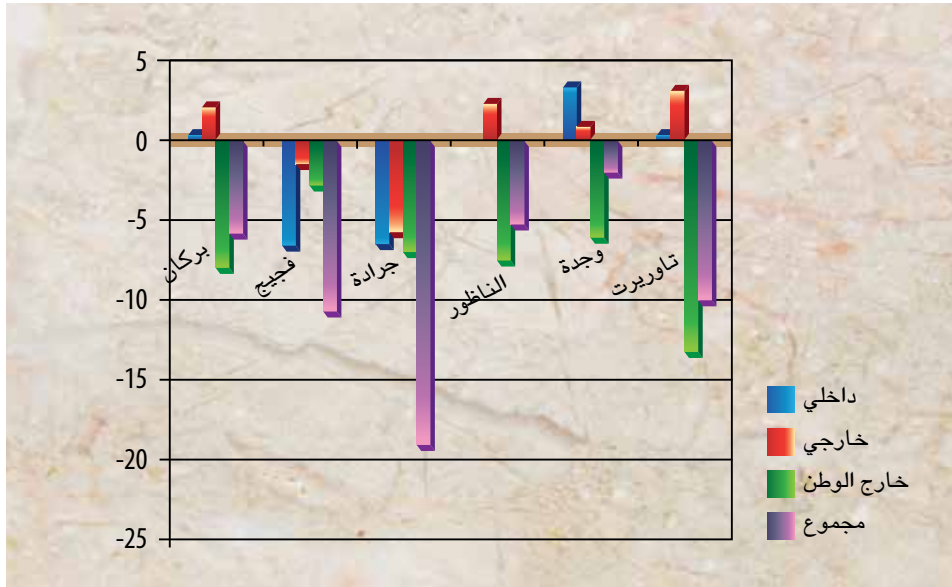


جدول 64 : معدلات الهجرة بين الأقاليم الشرقية بين عامي 1994 و2004

المجموع	المصدر						الوجهة
	06	05	04	03	02	01	
320	-160	-1 010	900	310	280	-	01 - بركان
-8 010	-1 230	-3 920	-600	-1 980	-	-280	02 - فجيح
-7 170	-370	-8 280	-190	-	1 980	-310	03 - جرادة
-130	490	-510	-	190	600	-	04 - الناظور
14 700	980	-	510	8 280	3 920	1 010	05 - وجدة-أنكاد
290	-	-980	-490	370	1 230	160	06 - تاويرت
-	-290	-14 700	130	7 170	8 010	-	المجموع

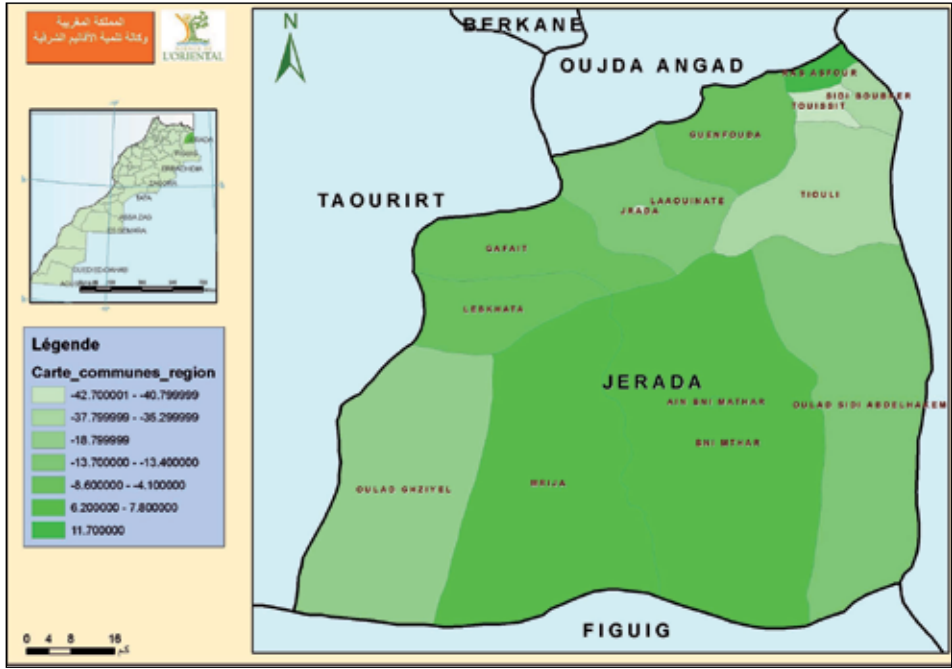
ويبين الشكل 24 أن جرادة رابع أكبر مصدر للهجرة إلى خارج البلاد فمعدل الهجرة إلى الخارج ارتفع إلى 6% بين عامي 1994 و2004.

رسم 24 : انتشار الهجرة بين مختلف الأقاليم الشرقية بين عامي 1994 و2004



يفصل الشكل 25 الهجرة الصافية من جماعات الإقليم. ويبدو أن الجماعات الحضرية لديها رصيد سلبي في الهجرة إلى الأقاليم الأخرى، بما في ذلك مدن جرادة وتويسيت والجماعة القروية سيدي بويكر، وهي مناطق عُرِفَتْ سابقاً بأنشطتها المنجمية. ويمكن تفسير جذب أو طرد الهجرة بعوامل طبيعية وأخرى اقتصادية (المناخ، التضاريس، خصوبة التربة، الأنشطة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، إلخ...).

رسم 25 : حصيلة الهجرة لجماعات الإقليم



3.1.1.4 الوضع الاقتصادي

تتكون القاعدة الاقتصادية² التقليدية في الإقليم من الدخل الزراعي، وتحويلات المهاجرين وميزانية الدولة في شكل رواتب الموظفين. بالإضافة إلى الدخل من الأنشطة الصناعية والمنجمية. والنشاط السياحي ما زال في بداياته، على الرغم من الإمكانيات السياحية الهائلة التي لم تستغل بعد لعدم وجود بنية تحتية مناسبة.

4.1.1.4 وضع البنية التحتية

بالنسبة لشبكات البنية التحتية، يعتبر الإقليم متقدم فنسبة التزويد بمياه الشرب تبلغ 64% والكهربة القروية تبلغ 41%. وتغطي شبكة الطرق في الإقليم حوالي 674,7 كلم، منها 374,5 كم معبدة، 55%، 300,2 كيلومترا من الطرق غير المعبّدة. مجموع الطرق الجهوية يقدر بـ 147,60 كلم، منها 112,90 كلم معبّدة و34,40 كلم غير معبّدة. أما بالنسبة لإجمالي الطرق الإقليمية فهي تناهز 432,60 كلم، منها 166,60 كلم معبّدة و266 كلم غير معبّدة. هذه الشبكة تربط جماعات كفايط، لمريجة، تويست سيدي بوبكر وتبولي.

2- النظرية الأساسية تقسم الاقتصادات الإقليمية إلى قطاعين: القطاع الأساسي الذي يلتقط الموارد من خارج المنطقة، والقطاع المنزلي، الذي ينتج السلع والخدمات المطلوبة محليا. ويوفر القطاع الأساسي، المحرك الحقيقي للاقتصاد المحلي، بحكم آليات المضاعفة، فرص العمل والدخل والدينامية الاقتصادية والديموغرافية للمنطقة.



موقع البئر 1 لمنجم الفحم القديم بجوار مدينة جرادة الذي أصبح اليوم مهجورا ومهملا

5.1.1.4 وضعية الخدمات العمومية

للإقليم عرض ذو جودة، أعلى بقليل من المعدل الوطني في القطاعات التعليمية والصحية. لكنه يتطلب جهدا في الترقية وإعادة التأهيل لتلبية طلب المواطنين والحد من ديناميات هجرتهم.

2.1.4 الفرص والتحديات

تجتمع الظروف الداخلية مع البيئة الإقليمية من حيث التكامل والمنافسة الإقليمية على حد سواء. وبما أن الاقتصاد الإقليمي عاد إلى دائرة النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات الدخل وفرص العمل فهو يشكل أساسا متينا لقطاعات اقتصاد الإقليم التي تعتمد على الزراعة المحلية والخدمات المالية والتجارية. وفك العزلة وتحديث الخدمات اللوجستية الجارية عوامل مواتية للاستثمار في الإنتاج نحو الأسواق الخارجية، لا سيما في المناطق التي تملك امتيازات مقارنة. ثم يلاحظ التحسن الكبير لصورة الجهة لدى الجمهور والمستثمرين، والذي سوف تعود بالنفع على التنمية في إقليم جرادة.

2.4 استراتيجية التنمية

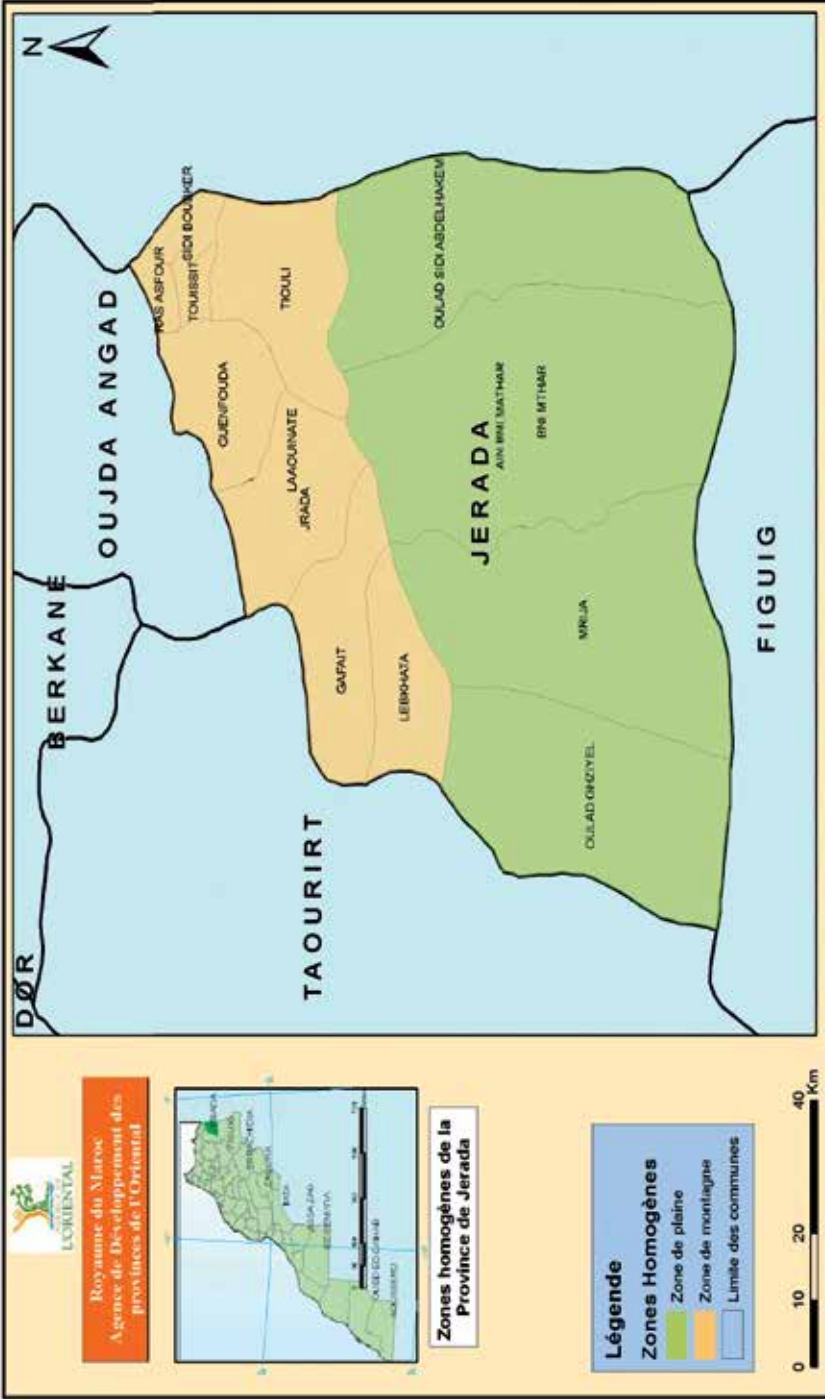
- عاش سكان جرادة خلال العقود الأخيرة من دخل الفلاحة والموارد الطبيعية والهجرة والصناعة المنجمية. وقد وضع هذا النموذج بين قوسين الموارد الأخرى للإقليم، مثل الموارد السياحية والثقافية، فضلا عن قدرته على خلق مركز حضري جذاب. والفرص التي تتيحها المشاريع الهيكلية في الزراعة، والسياحة، وتطوير المدن، تمكن من تصور جديد لتطوير الإقليم، تدور حول أربعة محاور :
- يتعلق الأول بدعم القطاعات الرئيسية في الإقليم - الفلاحة والسياحة - بمجموعة من الإجراءات التكميلية من الإنتاج إلى التسويق، خاصة في مجال التكوين والاتصالات ؛
 - يتعلق المجال الثاني بتحسين الوظائف الحضرية للمدن في الإقليم ؛
 - المحور الثالث يهتم تنويع العرض السياحي بما في ذلك :
 - تحسين استغلال إمكانيات المنطقة الجبلية من خلال مشاريع تجمع بين تسويق المنتجات السياحية، وتكوين الفاعلين الرفع من الطاقة الإيوائية ؛
 - تطوير مناطق سياحية مخصصة للسياحة الداخلية ؛
 - عرض ثقافي ذو جاذبية في مدن الإقليم ؛
 - يهدف المحور الرابع إلى تعزيز قدرات الفاعلين المحليين.



مناظر طبيعية من ضواحي جرادة

يتطلب نجاح هذه الاستراتيجية تعبئة إمكانيات كل من المنطقتين التي تشكلان تراب الإقليم، ويلخص الجدول 65 أدناه الصفحة التالية الخصائص والأولويات الرئيسية للعمل.

رسم 26 : خريطة المناطق المنسجمة لإقليم جريدة



جدول 65 : إمكانات التنمية للمنطقتين المندمجتين

السهول الفلاحية	المنطقة الجبلية	الجماعات
عين بني مطهر، أولاد غزيل، المريجة، أولاد سيدي عبد الحاكم	جرادة، كفايط، كنفودة، تويست، تيولي، العوينات، البخاتة، رأس عصفور	
تدبير الموارد المائية	تطوير مهنية السياحة	أهم التحديات
+	+	التنافسية الاقتصادية
+	+	إعادة الهيكلة الحضرية
		الخدمات الحضرية
+		البنية التحتية الأساسية في العالم القروي
+	+	التنمية البشرية
+	+	الثقافة والسياحة
		الجامعة والبحث العلمي
+	+	حماية البيئة
+	+	دعم القدرات

1.2.4 مناطق السهول والزراعة

تمكّن المعلومات المذكورة أعلاه من التعرف على إمكانات التنمية في الإقليم والدور الذي يجب أن تلعبه مدينة جرادة والمدن التي تحيط بها. ومن الممكن بناء هذا الدور حول رؤية للمستقبل من شأنها أن تحول جرادة إلى قطب جذاب يتناسق مع المشاريع الكبرى، بالاستجابة بشكل فعال ومستدام لطلب المواطنين المقيمين وغير المقيمين وتنويع العرض السياحي والثقافي وتوجيه موارد الفاعلين إلى المقاولات القائمة على اقتصاد المعرفة.



حدث احتفالي في مدينة جرادة وهو تقليد بدأ مع انطلاق المنجم ويستمر

النهج المتبع في الوضع الحالي لتحقيق هذه الأهداف في أفضل الظروف مبني حول خمسة محاور ومجموعة من التدابير المصاحبة. وتهدف هذه البرامج إلى تسريع القدرة التنافسية الاقتصادية لمدينة جرادة وتعزيز جاذبية المدن والمراكز الصغيرة، من ثم لعب دورهم في تطوير هذه المنطقة. و تهدف التدابير المرافقة إلى تعزيز المؤسسات وقدرات الفاعلين المحليين. وسوف يعاد تقدير تكلفة المشاريع المحددة اعتمادا على الدراسة.

جدول 66 : برامج تنمية مناطق السهول الزراعية وتكلفتها

محاور التنمية	برامج التنمية	الاستثمارات بمليون درهم	%	
الدعم المجالات : 1	محور 1 : التنافسية الجهوية	إعادة توجيه الفلاحة	1%	
		تنويع العرض السياحي	1%	
	محور 2 : جاذبية المدن	تقوية هوية المدن	44,40	5%
		إعادة هيكلة الأحياء	26,43	3%
		تحسين الخدمات العمومية	75,95	8%
	محور 3 : الحفاظ على الموارد	إعادة تأهيل المراكز الصغرى	15,30	1%
		تدبير الموارد الطبيعية	197,00	22%
		حماية المواقع البيئية وتأهيلها	504,50	57%
	مجموع الدعامات : 1 : المجالات		867,58	98%
الدعم الإنسان : 2	محور 4 : الولوج للخدمات العمومية	دعم التمدرس و المدارس العمومية	0,51%	
	محور 5 : إنعاش الشغل	تقوية المرافق و الخدمات الصحية	0,11%	
		تطوير الولوجيات لذوي الاحتياجات الخاصة	2,00	0,23%
		تحسين قابلية الاندماج العملي في وسط الشباب	5,00	0,57%
		نشر العمليات محددة الهدف	2,5	0,11%
	مجموع الدعامات : 2 : الإنسان		15	2%
مجموع تكلفة الاستثمار		882,58	100%	

1.1.2.4 التنافسية الاقتصادية

يتم تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية عبر الاستثمارات في القطاعات الواعدة في الاقتصاد الإقليمي. وتطوير الاستراتيجيات التي لديها تأثير على القدرة التنافسية ينطوي على تحديد مصادر المزايا التنافسية الحالية والمحتملة للمدينة. وقد تم تجميع الإجراءات والمشاريع المحددة المتعلقة بهذا المحور في خمسة برامج تتعلق بالقطاعات الصناعية والزراعية والغذائية، و قطاعات السياحة والخدمات الجديدة القابلة للتصدير وبرنامج دعم اقتصاد المعرفة والابتكار.

برنامج الانعاش الصناعي

يتمثل في مجموعة من المشاريع التكميلية والإضافية المشاريع الجارية في الإقليم، خاصة صناعة إعادة التدوير ومحطة للطاقة الشمسية في المستقبل.

تجد صناعة إعادة التدوير في جرادة الظروف شبه المثالية لتنميتها بوجود الأراضي الصناعية والمواد الخام الوفيرة والمتنوعة في الموقع (مخلفات الفحم، والنفايات) أو بالجوار (المعادن من الناظور). وقد اكتسبت اليد العاملة المحلية انضباط العمل الصناعي (الحرفيون وعمال المناجم على حد سواء). كما أن هناك سياسة وطنية لتشجيع القطاع تُدبر من قبل الحكومة. وفيما يخص محطة الطاقة الشمسية المستقبلية في جرادة، فمن الممكن أن تصبح رافعة للتنمية وليس مجرد أداة استخراج للموارد دون تأثير على الإقليم فهي في حاجة إلى مخطط التكامل الإقليمي وعامل التعاقد من الباطن ومكون جبائي وعنصر التكوين والتشغيل. ثم إن التقدم المحقق في وقت قصير في هذا القطاع في الدول الصاعدة، والقرب من كبار الفاعلين في أوروبا، وموارد التعاون اللامركزي مزايا إضافية للمشروع. ودراسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لمشروع المحطة الشمسية لورزازات الذي تشرف عليه مؤسسة الطاقة الشمسية المغربية MASEN بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية، يمثل مرجعية مفيدة في هذا السياق³.



المحطة الحرارية الشمسية لعين بني مطهر

برنامج التحويل الزراعي

وُضع هذا البرنامج لتسهيل ولوج الفلاحين في المنطقة إلى التمويل والتكنولوجيا والأسواق. وقد اقترحت تدابير لتسهيل تحقيق مشاريع التجميع (الدعامة 1 من خطة المغرب الأخضر) في القطاعات ذات التميز النسبي ومشاريع التضامن (الدعامة 2 من خطة المغرب الأخضر) للمنتجات المحددة. فقطاع الألبان لديه أكبر احتمالات التنمية بالنظر إلى وفرة المياه والمراعي وسهولة في ظروف التخزين والشحن والوصول إلى الأسواق.

3- وفقا للمعطيات المرجعية: «يجب أن يدرس تنفيذ مشروع بهذا الحجم للبنية التحتية من زوايا مختلفة لتسهيل الإدراج في السياق المحلي، وتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية ووضع التدابير المرافقة للتخفيف من العوامل الخارجية السلبية المحتملة».

جدول 67 : برنامج التحويل الزراعي في السهول الفلاحية

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
تجهيز الفلاحين بأنظمة السقي المتحكم فيه	2,00
دعم المنظمات المهنية الفلاحية	1,00
مجموع البرنامج	3,00

برنامج تنويع العرض السياحي

ويشمل هذا البرنامج مشاريع لتوسيع عرض الإقليم في الزمان والمكان وتنويع المنتجات السياحية. ويتعلق بالمشاريع المتخصصة في السياحة القروية والرياضية في جرادة.

جدول 68 : برنامج تنويع العرض السياحي

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
إنعاش السياحة (تطوير موقع كفايط في السياحة الرياضية)	2,00
مجموع البرنامج	1,00

2.1.2.4 جاذبية المدن

التحكم في المحاور الحضرية في نقاط التمرکز السكاني في المدن ولكن أيضا في المراكز الصغيرة والأحياء الهامشية. وتهتم هذه المشاريع بمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها في تهيئة المجال الحضري، وتعزيز وظائف الاستقطاب في عاصمة الإقليم، وتوسيع وظائف المدن المتوسطة والصغيرة، وإخراج الأحياء الهامشية من التخلف. ينبغي إذا تعزيز الهوية الحضرية لجرادة وتجهيز الأحياء الهامشية، وإضفاء الطابع المهني على الخدمات وتعزيز الوظائف الحضرية للمراكز الصغيرة وترقية تجهيزها.

برنامج بناء الهوية الحضرية

مدينة جرادة لديها هوية قوية مرتبطة بالأنشطة المنجمية والثقافة العمالية التي تأخر الاعتراف بها وتقديرها : فهي حقيقة «فرصة مهدرة». وقد حددت الإجراءات في هذه المدينة في : تطوير المتاحف وإعادة تأهيل منطقة المناجم ودمج أكوام الفحم الحجري في التصميم الحضري. هذه الإجراءات لا يمكن أن تتطور بشكل صحيح دون مفهوم محفز على نطاق واسع. من وجهة النظر هذه، فإن الفكرة الرئيسية تتمثل في جعل المدينة رمزا للتاريخ العمالي والمنجمي. وهذا من شأنه إعطاء عمق ومعنى للمشاريع العمرانية وأفاق تنمية مشاريع ثقافية متقاسمة.

جدول 69 : برنامج بناء الهوية الحضرية

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
إعادة الهيكلة والتأهيل الحضري	44,40
مجموع البرنامج	44,40



صورة تركيبية لمشروع إعادة تأهيل البئر رقم 2 بمنجم جرادة للفحم الحجري حاسي بلال

برنامج دعم تأهيل الأحياء ضعيفة التجهيز

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تنظيم الأوضاع الحضرية وتأمين أصحابها. ويتضمن البرنامج إجراءات إنشاء وترقية شبكات الصرف الصحي، والطرق، والإنارة والمياه الصالحة للشرب. وتشمل المشاريع المعتمدة ترقية 45 حي ضعيف التجهيز، منها 29 في جرادة (المدينة)، و9 في عين بني مطهر و7 في تويسيت.

جدول 70 : برنامج لتطوير الأحياء

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
إنشاء ثلاث محطات الاسترجاع وثلاث صهاريج ووضع شبكة القنوات	14,0
تزويد مركز الدغمانية بمياه الشرب	0,4
تزويد دوار أولاد بناصر و دوار الفقراء بمياه الشرب	1,1
إعادة تأهيل شبكة التزويد بمياه الشرب في دوار الزاوية	0,5
تزويد دوار أولاد مسعود بمياه الشرب	1,0
الكهربة القروية	9,4
مجموع البرنامج	26,43

برنامج تحسين الخدمات العمومية المحلية

يتعلق الأمر بتشخيص الخدمات العمومية المحلية الرئيسية : النقل، والنفايات، والمساحات الخضراء، والصحة، والبيئة، الإنارة العمومية. وستحدد هذه الدراسات إما إجراءات لتعزيز قدرات التدبير، أو إعادة تأهيل التدبير بدعم من الشركاء ومن المديرية العامة للجماعات المحلية.

جدول 71 : برنامج تحسين الخدمات العمومية

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
تدبير النفايات الصلبة	5,5
بناء طريق وطنية (من الطريق الإقليمية 6048 إلى الصخرة 15 كلم)	7,5
بناء الطريق الإقليمية 6052 (من الطريق القروية 606 إلى المريجة 5,8 كلم)	3,0
بناء الطريق الإقليمية 6025 (من الطريق الإقليمية 6021 إلى سيدي يحيى 20 كلم)	
بناء الطريق الوطنية (عين بني مطهر جرداة 35 كلم)	7,0
بناء الرابط بين عي ن بني مطهرو سهب الغار(75 كلم)	4,2
تهيئة مسلك أكايا (6 كلم)	1,0
الطريق الإقليمية 6034 (المطروح الصغير- المطروح الكبير)	6,3
الطريق الإقليمية 6009 أولاد غزبل (حساين- دياب) - الطريق القروية 606	
بناء الطريق الإقليمية 6023 كنفودة - واد الحيمر (14كلم)	7,5
بناء الطريق الوطنية البخاتة - سد الحسن الثاني (10 كلم)	11,0
مجموع البرنامج	75,95

برنامج إعادة التأهيل المراكز الصغيرة

إن تمركز السكان في المراكز الصغيرة ومراكز الجماعات المحلية يتطلب إعادة تأهيل وظائفها لتلبية احتياجات التنمية الإقليمية. وترتكز الإجراءات على دراسة للصرف الصحي (سيدي بويكر وتويسيت) وتنفيذ أعمال الطرق القروية في البرنامج الوطني للطرق القروية || في المرحلة النهائية بميزانية إجمالية قدرها 15,3 مليون درهم.

3.1.2.4 الحفاظ على الموارد وحماية التراث

للاقليم تراث غني لكنه يواجه تدهورا بتحديات متعددة. وتتناول البرامج المقترحة مشكلتين : الاستغلال المفرط لمخزون الموارد الطبيعية وتدهور المواقع ذات الخصوصية.

برنامج تدبير الموارد الطبيعية

هذا البرنامج يتضمن أولا تدبير مساحة الغابات (السياق المؤسسي يشمل الحالات المتباينة بين الغابات المحددة في إقليم جرداة حيث يكون التدبير الحمائي ممكنا)، و تدبير الموارد المائية ثانيا.

جدول 72 برنامج تدبير الموارد الطبيعية

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
التطوير المندمج للكتل الغابوية	
تهيئة حوض الواد الحي في المنبع من سد واد زا	63,0
مجموع البرنامج	197,0

برنامج حماية وإعادة تأهيل المواقع

ويشمل مشاريع الحماية من الفيضانات وترسب الطمي وتمدن المناطق الساحلية والتلوث الصناعي. في الإقليم هي بالاساس :

- معالجة المواقع المنجمية المهجورة ؛
- مكافحة التعرية والتصحر ؛
- حماية الملكية العامة للمياه.

جدول 73 : برنامج حماية وإعادة تأهيل المواقع

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
حماية البيئة ومحاربة التلوث	1,0
حماية الملكية العامة للمياه	3,5
مكافحة التعرية والتصحر	500,0
مجموع البرنامج	504,5



الموقع المنجمي بجرادة البئر 1
يتطلب إعادة التأهيل بعد معالجة التلوث

4.1.2.4 العمل الاجتماعي

بذل المغرب خلال العقدين الماضيين جهودا كبيرة للحد من العجز الاجتماعي. فحصة الميزانية السنوية الوطنية المخصصة للقطاعات الاجتماعية تتجاوز 50% (الصحة، التعليم، التكوين، السكن الاجتماعي، التنمية القروية، برامج المساعدة الاجتماعية، الحماية الاجتماعية، التضامن ودعم الجمعيات...).
للمساعدة في تقليل هذا العجز، يدور هذا المحور حول أربعة برامج شاملة تؤثر على جميع أقاليم الجهة، بما في ذلك إقليم جرادة وخاصة منطقة السهول الزراعية.

برنامج تعزيز التعليم المدرسي

يتكون هذا البرنامج من الإجراءات ذات الأولوية:
• تحسين مؤشرات التعليم في المناطق القروية، خاصة بين الفتيات، في ضوء التأخر الحاصل وتأثيره على المكونات الأخرى للتنمية البشرية ؛
• مشاريع الدعم لتحسين جودة الخدمات التعليمية.
ويبقى الهدف هو الارتقاء البيئي للمدارس والمساجد القروية باستثمار مجموعه 4,5 مليون درهم.



المسجد الكبير الجديد بجرادة تنمة طبيعية لإعادة تأهيل المساجد في الإقليم

برنامج دعم الخدمات الصحية

هناك نوعان من الإجراءات ذات الأولوية لتكوين العاملين في مجال الصحة وتجميع الموارد من خلال شبكة التواصل بوسائل الاتصال الحديثة. ويشمل المشروع الحالي بمنطقة السهول بجرادة، اقتناء سيارة إسعاف مجهزة تجهيزا كاملا بمليون درهم.



المستشفى الإقليمي الجديد لجرادة في قلب برنامج تأهيل القطاع الصحي

برنامج الدعم للإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

يتعلق الأمر بتعزيز التدابير لإدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في عالية قرارات السلطات المحلية في التخطيط الحضري والنقل بصفة خاصة. ولهذه الغاية، ينفق الإقليم مليوني درهم لتطوير أرصفة المدينة بمقاطع مخفضة للكراسي المتحركة.

برنامج الإجراءات المحددة الوجهة

يستند هذا البرنامج على رؤية مستقبلية متكاملة للأجهزة القائمة خاصة منها المسؤولة عن الاستجابة لحالات الطوارئ الاجتماعية. وتمكّن معرفة العرض الاجتماعي المتاح في الإقليم من تحديد الاحتياجات الاجتماعية في المستقبل وتوجه جميع التدخلات في إطار متماسك وتوضيح مساهمة مختلف الفاعلين في تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (برنامج الهشاشة). وتتخلص المشاريع المخطط لها في هذا الاتجاه في منطقة السهول في الجدول 74 أدناه.

جدول 74 : برنامج نشر الإجراءات المحددة الوجهة

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
إنشاء مأوى النساء	0,5
إنشاء دار الامومة	0,5
مركز البحث و التطوير في مجال الطاقة الشمسية	1,5
مجموع البرنامج	2,5

5.1.2.4 خلق فرص الشغل المحلية

يتعلق الأمر بحل مشكلة البطالة (بين الشباب والنساء على وجه الخصوص)، وبشكل أعم الفقر الاقتصادي، وبناء على المزايا التي يقدمها القرب بما يتفق تماما مع إجراءات وفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

برنامج تحسين فرص الشغل للشباب

إنشاء ثلاثة أجهزة (الوساطة والتعلم والتكوين) التأهيل و / أو تحويل السكان النشيطين العاملين أو الباحثين عن عمل، بمن فيهم الذين يعملون في القطاع غير المهيكّل. ويخطط إقليم جرادة لتهيئة المذابح البلدية، باستثمار 5 مليون درهم لخلق فرص الشغل للشباب.

2.2.4 المناطق الجبلية

الجبال هي امتداد طبيعي لسلسلة جبال الأطلس وتنتمي للحقبة الجيولوجية الثانية تتخللها أودية جافة صغيرة. قممها جبل بوكثوم (1644 م) وجبل حمزة (1605 م). والسلسلة الجبلية للهورست توفر غابات جميلة (البلوط، الارز، العرعار والزيتون البري). أما السهوب فهي ذات أهمية متفاوتة، أكثر ثراء على المرتفعات حيث توجد مساحات شاسعة من الحلفى والنباتات الطبية والعطرية (شيج، إكليل الجبل (أزير)...). كل هذه المميزات تدعو لتطوير السياحة الجبلية.

جدول 75 : برامج تنمية المناطق الجبلية وتكلفتها

معاور التنمية	برامج التنمية	الاستثمارات بمليون درهم	%	
الدعم 1 : المجالات	محور 1 : التنافسية الجهوية	إعادة توجيه الفلاحة	3,00	1%
	محور 2 : جاذبية المدن	تتويج العرض السياحي	5,00	1%
		تقوية هوية المدن	150,37	35%
		إعادة هيكلة الأحياء	125,70	29%
		تحسين الخدمات العمومية	53,40	12%
		إعادة تأهيل المراكز الصغرى	5,85	1%
	محور 3 : الحفاظ على الموارد	تدبير الموارد الطبيعية	15,00	4%
		حماية المواقع البيئية وتأهيلها	55,00	13%
	مجموع الدعامة 1 : المجالات		413,32	96%
الدعم 2 : الإنسان	محور 4 : الولوج للخدمات العمومية	دعم التمدرس و المدارس العمومية	8,20	2%
		تقوية المرافق و الخدمات الصحية	1,00	0,26%
		تطوير الولوجيات لذوي الاحتياجات الخاصة	2,00	0,47%
		دعم الاندماج الترابي للأنشطة المدرة للدخل	3,00	0,70%
		نشر العمليات محددة الهدف	2,45	0,57%
	مجموع الدعامة 2 : الإنسان		16,65	4%
مجموع تكلفة الاستثمار		429,97	100%	

1.2.2.4 التنافسية الإقليمية

برنامج التحويل الزراعي

جدول 76 : برنامج التحويل الزراعي

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
تجهيز الفلاحين بأنظمة السقي المتحكم فيه	2,00
دعم المنظمات المهنية الفلاحية	1,00
مجموع المشاريع	3,00

برنامج تنويع العرض السياحي

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير مركب ترفيهي ثقافي حول متحف المناجم وآخر مكرس لموضوع الطاقة.

جدول 77 : برنامج تنويع العرض السياحي

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
المتحف المنجمي	5,00
مجموع البرنامج	5,00



صورة افتراضية للمتحف المنجمي لجرادة، حظيرة البئر 1 من المنجم



صورة افتراضية للمتحف المنجمي حظيرة البئر 2 بعد التأهيل

2.2.2.4 جاذبية المدن برنامج تعزيز الهوية الحضرية

جدول 78 : برنامج تعزيز الهوية الحضرية

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
إعادة الهيكلة والتأهيل الحضري	131,1
إعادة الهيكلة والتأهيل الحضري	19,3
مجموع البرنامج	150,37

برنامج الدعم لرفع مستوى الأحياء

وتغطي المشاريع ثمانية مجالات هي : الماء الصالح للشرب، الصرف الصحي والكهربة القروية.

جدول 79 : برنامج لتطوير الأحياء

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
إعادة التجهيز وبناء صهريج و وضع شبكة القنوات	5,0
إعادة التجهيز وبناء ثلاث صهاريج ووضع شبكة القنوات	8,0
بناء صهريج ووضع شبكة القنوات	1,0
دراسة الصرف الصحي في المراكز المساعدة	96,0
الكهربة القروية	15,7
مجموع البرنامج	125,70

برنامج ترقية الخدمات العمومية

جدول 80 : برنامج ترقية الخدمات العمومية

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
تدبير النفايات	5,5
إنشاء طريق غير مصنفة (جرادة كنفودة 19 كلم)	22,0
إنشاء طريق غير مصنفة (الطريق الإقليمية 6048 الصخرة 15 كلم)	7,5
تهيئة طريق غير مصنفة(الوادي الشارف أزوداد 30 كلم)	6,0
إنشاء الطريق الدائري في مركز جرادة (3 كلم)	1,1
الطريق الإقليمية 6023 مشرع الحرشة - تيولي (تهيئة)	5,3
الطريق الإقليمية 6013 العوينات - المطرح الكبير (بناء 13 كلم)	6,0
مجموع البرنامج	53,40

برنامج إعادة التأهيل المراكز الصغيرة
إعادة هيكلة وتطوير مراكز جبلية صغيرة بتكلفة قدرها 5,9 مليون درهم.

3.2.2.4 الحفاظ على الموارد وحماية التراث

برنامج إدارة الموارد الطبيعية
15 مليون درهم لإدارة موارد المياه (إعادة التدوير وتوفير المياه).

برنامج لحماية وإعادة تأهيل المواقع

جدول 81 : برنامج حماية وإعادة تأهيل المواقع

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
الحماية من الفيضانات	50,0
برنامج تثمين التراث المعماري	5,0
مجموع البرنامج	55,5



تفعيل مشروع الطاقة الشمسية في العالم القروي من الإجراءات المستهدفة في المنطقة

4.2.2.4 العمل الاجتماعي

برنامج دعم التعليم المدرسي

جدول 82 : برنامج دعم التعليم المدرسي

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
التهيئة البيئية للمدارس القروية والمساجد	4,5
برنامج محو الامية	0,7
المدرسة الجماعية	3,0
مجموع البرنامج	8,2

برنامج دعم الخدمات الصحية

يشمل المشروع اقتناء سيارة إسعاف مجهزة ب تكلفة مليون درهم.

برنامج دعم الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
مليون درهم لتحسين الأرصفة بممرات مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

برنامج انتشار الإجراءات المحددة الوجهة

جدول 83 : برنامج انتشار الإجراءات المحددة الوجهة

مضمون المشاريع	الاستثمار بمليون درهم
إنشاء مأوي النساء	
إنشاء دور الأمومة	
مركز البحث وتطوير الطاقة الشمسية	1,5
مجموع المشاريع	2,45

5.2.2.4 خلق فرص الشغل المحلية

برنامج دعم التكامل الإقليمي للأنشطة المدرة للدخل

دعم وترقية القطاع الحرفي بميزانية قدرها حوالي 3 ملايين درهم.

3.2.4 خلاصة

تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في مخطط تنمية إقليم جرادة من شأنه أن يمكن الإقليم من أن يكون جزءاً من الأوراش الوطنية والإقليمية للتنمية البشرية والإقليمية. وبذلك يركز المخطط على تنمية إقليم جرادة على ترسيخ قاعدتها الاقتصادية وتعزيز الاستقطاب المجالي لمنح المدينة دور المركز التاريخي والثقافي في الجهة الشرقية.

الباب الخامس : مخطط التنمية لإقليم الناظور

1.5 مقدمة

تم بناء مخطط تنمية إقليم الناظور على رؤية واضحة مكونة من التشخيصات التي وضعت مع شركاء وكالة الجهة الشرقية. وتحدد الإجراءات لتكون قادرة على إعطاء مضمون لهذه الرؤية كجزء من استراتيجية وكالة الجهة الشرقية.

وتظهر الحصيلة الحالية للإقليم بشكل واضح أن الناظور هو المركز الاقتصادي الأكثر دينامية في الجهة. والرؤية في هذه الدراسة هو رفع مكانة إقليم الناظور في المنافسة الجارية بين المدن متوسطة الحجم في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وبتحديد العوامل الرئيسية لنجاح مثل هذه المدن، فنقاط قوة الناظور تمكّنها من الانخراط في الشبكات الدولية بفضل موقعها الجغرافي ، وسكانها، ورأسمالها الثقافي (التنوع اللغوي) والاجتماعي والمالي، وجودة شبكاتها اللوجستية. وكما كتبه ج.س. توري JC Tourret وأ. بيلو A. Pelleau، «هيكلية البحر الأبيض المتوسط على أساس وطني في مرحلة تحول. فالتكامل الأوروبي وعولمة الاقتصاد سيؤدي إلى إعطاء دفعة جديدة لشبكات المدن العبر- وطنية».



مينائي بني أنصار والناظور مرافق تم تحديثها وتحديد حجمها بإحكام

وبالفعل، فإن التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتقني ينتشر بشكل أسرع في شبكات متجانسة من المدن ومتراصة بشكل أفضل من المدن «الجزر». شبكات المدن في قلب دينامية نشر الابتكار سواء التقني أو الاجتماعي.

من هذا المنظور، فمدينة الناظور كانت سباقة ويظهر ذلك من خلال ملاحظة الديناميات الماضية في نقل التقنيات والنماذج المعمارية أو الأشكال الثقافية¹.

وقد اعتمد الوصول إلى هذه المرتبة على التوجهات المرتبطة بإطلاق المبادرة الملكية والمشاريع ذات المعايير الدولية في مجالات الصناعة والسياحة والخدمات اللوجستية. ومع ذلك، فإن بقية الوظائف الإقليمية يجب أن تضاعف الجهود لضمان تحقيق هذه الرؤية، لا سيما من حيث التنمية الحضرية أو الاجتماعية أو البيئية. يتكون باقي هذا التقرير من ثلاثة فصول :

- أولاً تقديم الإقليم ؛
- ثانياً، تلخيص التشخيصات وفقاً لمنهج نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات ؛
- ثالثاً، تقديم مجموعات من الإجراءات لتضمينها في مخطط التنمية الإقليمية.

2.5 نظرة عامة

يضم الإقليم بلديات الناظور، زاو، بني أنصار والعروي وأزغنغان والجماعات القروية في القيادات التالية :

- بني بويحيى (دائرة الوطى)، مع مدينتي تيسوتتين وأفسوس-حاسي بركان وبني وكيل ؛
- كيدانة (دائرة الوطى)، مع مدينتي قرية أقرمان و بركان ؛
- راس الما (دائرة الوطى)، مع مدينتي راس الما و أولاد داود زغانين ؛
- أولاد ستوت مع جماعة أولاد ستوت ؛
- مزوجة (دائرة قلعية)، مع الجماعة القروية فرخانة ؛
- جماعة بني شيكر (دائرة قلعية)، مع مدينتي بني شيكر ولازان ؛
- بني سيدل (دائرة قلعية)، مع مدينتي بني سيدل الجبل وبني سيدل الوطى ؛
- سلوان (دائرة قلعية)، مع الجماعات القروية سلوان وبوعرك ؛
- أزغنغان (دائرة قلعية)، مع الجماعات القروية إكسان، بني بويفروح وإحدادن.

وهذا الإقليم هو البوابة البحرية للمنطقة الشرقية وهو أكبر مركز صناعي وتجاري بها، ومتصل بالمنطقة الحرة لمليبية والاقتصاد الإسباني والدولي بفضل الحركة القوية لتنقل الأموال والبشر والبضائع.

3.5 موجز التشخيص

يبين التحليل أن إقليم الناظور هو القطب الاقتصادي الأكثر دينامية في المنطقة الشرقية. وتنعكس هذه الدينامية في معطيات الجذب الديموغرافي للمدينة بفعل وجود مجموعة من البنى التحتية تضمن الاتصال بشبكات الخدمات اللوجستية وتنوع القاعدة الاقتصادية. ويفسر هذا الوضع جزئياً بالموقع الجغرافي للإقليم وجهود الاستثمار العمومي ولكن أيضاً بالآثار الإيجابية للعلاقات مع الجالية المهاجرة التي لا تزال مرتبطة بالوطن.

1- كتب كيطوني في مقال حول التغلغل الثقافي الأجنبي في شمال شرق المغربي : «إن الشمال الشرقي لديه انفتاح على الخارج يجعله وعاء لروافد ثقافية خارجية تتخذ أشكالاً متنوعة».



منظر من ميناء الناظور

القرب من مدينة مليبية المستعمرة يشرح التطور النسبي لإقليم الناظور خاصة بالنسبة للسكان الممارسين للتجارة الحدودية. ولابد من وضع هذا الجذب في خدمة تطوير الأنشطة الإنتاجية وتحسين المهارات المحلية. ويتم التشخيص الإقليمي وفقا لخمس مواضيع :

- الموارد الطبيعية ؛
- الديموغرافيا ؛
- الاقتصاد ؛
- الخدمات الاجتماعية ؛
- البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

1.3.5 الموارد الطبيعية

الميزات الجغرافية للإقليم التضاريسية منها والمناخية والمائية والترابية والأحيائية تجعل منها فسيفساء من البيئات المميزة للغاية. وقد أدت الضغوط البشرية والتدفقات التجارية الضخمة إلى استعمالات غير رشيدة لهذه الموارد.

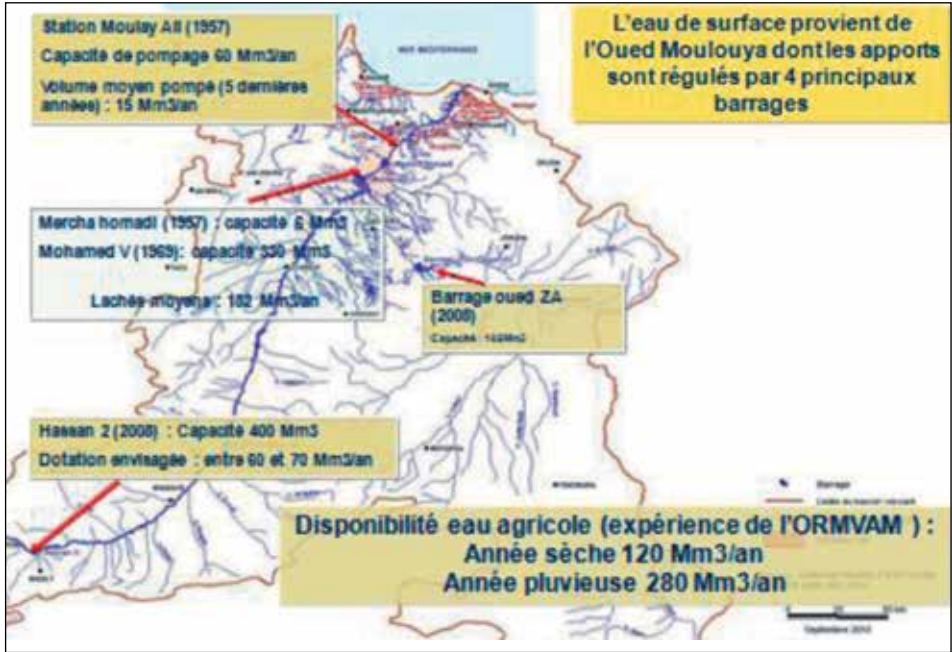
الطبيعة والتنوع

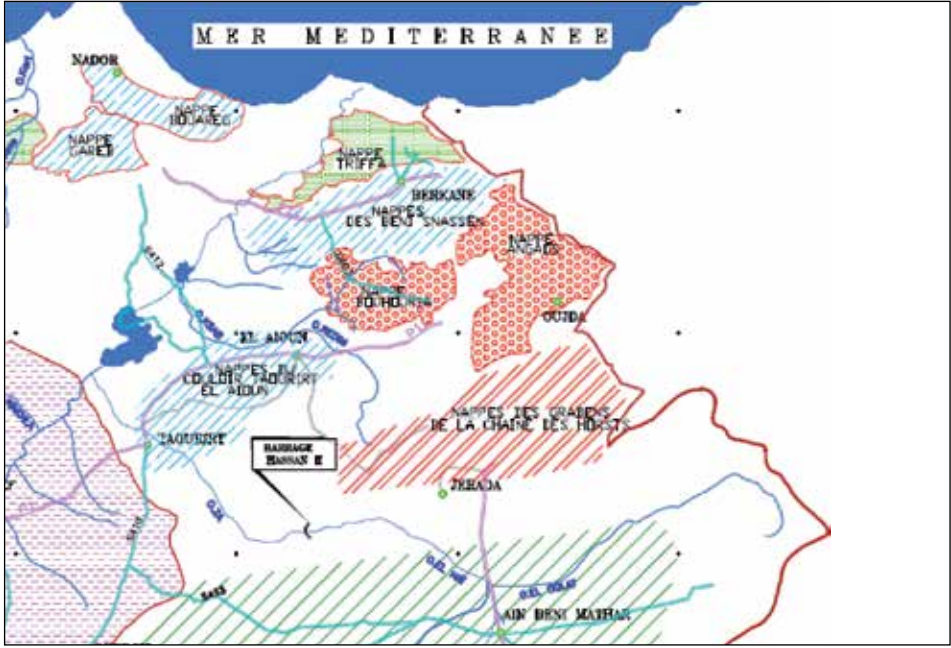
يملك الإقليم بيئة طبيعية متنوعة على مستوى التضاريس وله انفتاح محدود على البحر، رغم طول سواحله على البحر المتوسط. فالأطراف الشرقية من جبال الريف تمتد شمالا على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط وتقيم «حاجزا» بين البحر والأحواض والسهول الداخلية. هذه الجبال تمتد على 75% من طول الساحل في الإقليم.

والسهول الداخلية المنخفضة الرئيسية في الإقليم هي زيرا في الشرق، وبوعارك في الشمال وكارت في الجنوب. وبشكل عام، فإن المناخ شبه قاحل، صيف حار وشتاء معتدل باختلافات واضحة في درجات الحرارة وتركيز الأمطار بين شهري أكتوبر ويونيو. ثم إن تنوع التضاريس ينتج اختلافات مناخية، بمعدل تساقطات بين 200 و 600 مم في السنة، وتتراوح حدة الاختلاف الحراري بين الداخل و الساحل.

وتوفر الشبكة المائية فقط كميات قليلة من الماء في الإقليم، تقتصر في الشرق على المصدر الرئيسي ملوية. وتلبي موارد المياه الجوفية طلب الأنشطة البشرية والزراعية. لذا فإن المياه السطحية المنتظمة تشكل الجزء الأكبر من موارد المياه والعوامل الرئيسية للإنتاج الزراعي. والفرشة المائية بحوض كارت وبوعارك لا تستغل بسبب الملوحة العالية.

رسم 27 : موارد المياه السطحية





تعتبر التربة في الإقليم ثروة زراعية كبيرة، وهي في المنحدرات تربة حمراء وتربة المنخفضات هي في الغالب رملية وترسبية. ويعرف الرأسمال هذا تاكلًا شديدًا بسبب استصلاح الأحرار وتوسع الأراضي الفلاحية والمناطق الرعوية. كما تتركز المواقع ذات الميزة المحددة في الإقليم في معظمها على السواحل على شكل الشواطئ والبحيرات ومصبات الأنهار. وبعض المواقع الغابوية على المساحات الصغيرة على قدر من الأهمية من جهة التنوع البيولوجي. أما المواقع ذات الأهمية الثقافية والمعمارية فهي نادرة.

الموقع الجغرافي والتكوين الجيومورفولوجي للناظور يعطي الإقليم مجموعة متنوعة من التنوعات الطبيعية والبيئية، حيث النباتات والحيوانات متنوعة للغاية. وقد أدى هذا التنوع في رصد المواقع ذات الفائدة البيولوجية والبيئية (SIBE) إلى تحديد أربعة مناطق: غابة كوركو وبحيرة الناظور ورأس بني شيكر ومصب ملوية.

الطبيعة وهشاشتها : بين الضغط والاستغلال المفرط

يمثل الغطاء النباتي الغابوي 6% فقط من مساحة الإقليم وتضع أكثر من 1 000 هكتار من الغابات سنويا. وقد تم استنزاف الغطاء النباتي بشكل كبير خلال فترات الاستغلال المكثف، مما يجعل تجديد الأنواع الأصلية مستحيلا. وتتكون التشكيلات في جزء كبير من الدوم وكتل الشجيرات خارج المناطق إعادة التشجير المكونة من أشجار الخشب اللين والأوكالبتوس.

وقد أدى الاستخدام العشوائي للمناطق الساحلية لسلسلة من التدهورات بسبب التلوث والتوسع الحضري العشوائي والصيد الجائر والاستخراج المفرط لرمال الشواطئ.

2.3.5 التركيبة السكانية

محور جذب وتمدن وحركية عالية

لدى الإقليم العديد من الخصائص الديمغرافية المتعلقة بجاذبيته، والمستوى الذي بلغه التحول الديمغرافي فيه والنمو الحضري وحجم التنقل الخارجي والداخلي.

إقليم جذاب ومتطور ديموغرافيا

يعادل النمو السكاني المعدل الوطني (1,4%)، وهي نسبة أعلى بكثير من الأقاليم المحيطة، الأمر الذي يعكس استمرار الضغط الديموغرافي في الإقليم ووجود جاذبية على المستوى الجهوي. وعلاوة على ذلك، ومقارنة مع المؤشرات الإقليمية والوطنية، تعتبر المؤشرات الديموغرافية لإقليم الناظور متقدمة من حيث التحول الديمغرافي.

جدول 84 : مقارنة المؤشرات الديموغرافية الرئيسية

المؤشرات	إقليم الناظور(+ الدريوش)	الجهة الشرقية	المؤشر الوطني
مؤشر الخصوبة	2	2.1	2.5
معدل الولادات	16.9	17.7	20.6
معدل وفيات الأطفال	38.8	39.3	42.8

التحضر الواسع التنقل المكثف

يتركز النمو الحضري في شرق الإقليم في المراكز الناشئة في ضواحي المدن القائمة. وهو أعلى معدل نمو وسجلت محافظة في جماعات إحدادن وسلوان و بو عارك في ضواحي الناظور بمعدلات 4,5% و 3,1% و 2,2% أو مركز أولاد ستوت على مشارف زاويو. وبالإضافة إلى ظاهرة العمران المنتشر في محيط بسبب عودة الرساميل الاستثمارية السكنية التي راكمها المهاجرون المقاولون المنحدرون من الإقليم. ويمكن تفسير هذه الأشكال العمرانية إلى حد كبير بالقوى الاقتصادية المرتبطة بالهجرة وخصائص السياق القانوني (انتشار الملكية غير المسجلة) الذي يدفع الفاعلين لاحتلال الأراضي بحكم الأمر الواقع للبناء، في انتظار التسوية القانونية والتجهيز.

في سنة 1989، تم إحصاء 306 34 مغربي مقيم في الخارج من الإقليم و 98 036 أفراد أسرهم، ما مجموعه 132 342 مواطنا مقيما في الخارج أي ما يساوي 15 إلى 20% سكان الإقليم في ذلك الوقت. فنسبة المهاجرين من المنطقة تصل إلى 2,4% من سكان المملكة ويمثلون 10% من مغاربة العالم. فكثافة الهجرة أعلى 4 مرات من المعدل الوطني. وتتميز هذه الهجرة بتنوع الجهات كفرنسا وهولندا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا مؤخرا. وهو امتداد تاريخي لتقاليد الهجرة الموسمية التي يمارسها مربو الماشية إلى السهول المغربية والجزائرية عهد الحماية.

وقد ظهرت هذه الهجرة كما في الأقاليم الأخرى في المملكة كعامل قوي لإفراغ سكان القرى وجذب الهجرة التي يسببها. وتظهر دراسات محددة على أنماط الهجرة داخل الإقليم من عينة من 470 2 شخصا الذين هاجروا بين 1954 و 1994 كان معدل العودة 22%، مع اتجاه تصاعدي إذ كان المعدل 12% فقط في العقود الأولى، مقابل 31% في السنوات الأخيرة. وهذا المعدل يعود على المهاجرين لمدة قصيرة نسبيا (أقل من 10 سنوات من الإقامة في الخارج)، الذين تمكنوا من جمع الموارد اللازمة لإنشاء المشاريع على شكل مقاولات صغيرة ومتوسطة.

اقتصاد منفتح تاريخيا وفي طور التجديد

تعلمنا النظرية الاقتصادية أن محرك التنمية المحلية يتكون من الدخل المكتسب من قبل الفاعلين الاقتصاديين المقيمين بتصدير السلع والخدمات أو تلقي التحويلات العمومية (الأجور وغيرها) أو الخاصة (الهجرة). وهذه الإيرادات المحصلة هي تلك التي يتم إنفاقها محليا لتوليد الدخل وفرص الشغل الجديدة. ويقدر حجم اقتصاد الإقليم والذي يقاس من حيث دخل الأسر بـ 2,5 مليار درهم وهو ما يعطي مستوى دخل الفرد أعلى من المتوسط الوطني².

ويعتمد هذا الاقتصاد على الدخل من الهجرة والقطاعات الإنتاجية والتجارة الحدودية والخدمات المحلية في المقام الأول.

الاقتصاد المرتبط بالهجرة

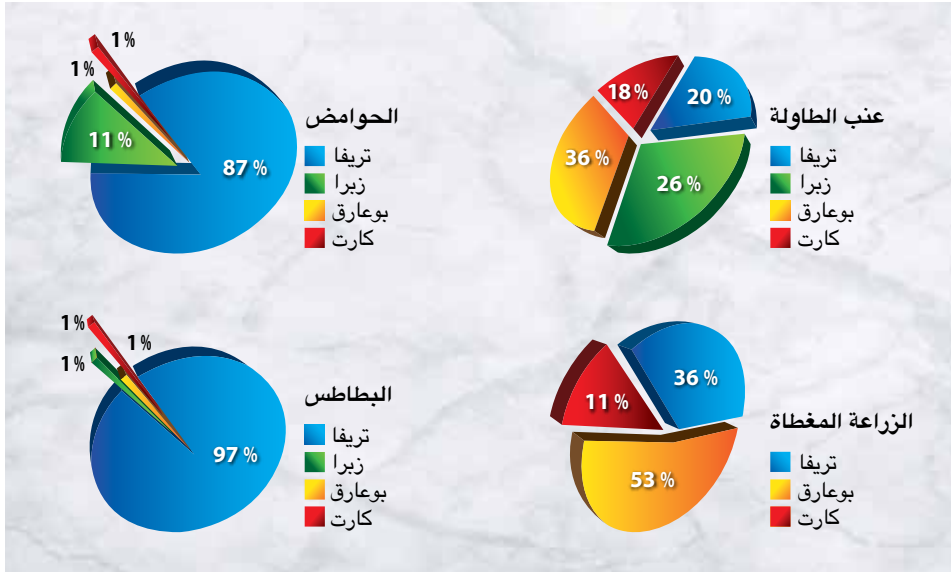
تساهم تحويلات المهاجرين، وفقا للدراسات الميكرواقتصادية بنسبة 20 إلى 30% من دخل الأسر في مدينة الناظور. ويقدر المبلغ الإجمالي بـ 25 إلى 30 مليون أورو سنويا من هولندا وحدها وفقا لدراسة «ممر المغرب- هولندا». هذه الموارد تقسر الى حد كبير من الفرق في نصيب الفرد من الدخل الذي يتمتع به سكان الناظور، والذي يصل إلى 4 200 درهم / سنة / شخص. ويظهر البحث حول المستفيدين من التحويلات الذي تم في نفس الدراسة أن ربع المبالغ المحولة تخصص للإنفاق على الغذاء و16% لتكاليف الرعاية الصحية و15% لنفقات السكن. كما أظهر البحث أن ثلث متلقي التحويلات ليس لديهم مصدر آخر للدخل. وهذه التحويلات تساهم أيضا في تطوير الخدمات المصرفية، إذ تمثل حسابات المهاجرين ثلثي الحسابات المفتوحة في المراكز الصغيرة في الإقليم. وأخيرا، لأنها تساهم في الانتشار العمراني في المدن التي تعمل بها بتطوير مشاريع فردية أو جماعية أو أسرية، وفي المراكز القروية الصغيرة (المحدودة التحضر)، والتي تقدم خدمات متنوعة (بنوك و فنادق ومطاعم ومخابز وحمامات وغيرها).

الاقتصاد الإنتاجي للإقليم**الزراعة**

الزراعة الحديثة حاضرة بقوة في جميع أنحاء زاو و بوعارك. وفي زاو، كان التطور لافتا منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي مدفوعا بالاستثمار الخاص وتجميع الأراضي. أما في بوعارك، فهو في مرحلة التجديد جزئيا على الرغم من منافسة التوسع العمراني، وذلك بفضل إدخال المزيد من تقنيات الاستغلال المكثف للأراضي، والبيوت المغطاة والري المركز. ويتم توضيح الحصص النسبية لدوائر الإنتاج في إقليم الناظور في الشكل التالي.

2- IMI، ورقة حول بلاد المغرب: بريان، أدريغال / دراسة «ممر»

رسم 29 : هيكل المحاصيل الرئيسية في الإقليم



السياحة

النشاط السياحي لم يتطور جيدا ، على الرغم من تنوع الإمكانيات: القرب من أوروبا والمنتجات الساحلية المنتشرة على أكثر من 100 كيلومتر من السواحل والجبال والبحيرة والينابيع الساخنة والمغارات والتراث التاريخي والثقافي... ولكن نظرا إلى بُعد الناظر عن المراكز السياحية الرئيسية في المملكة وهشاشة البنية التحتية الأساسية لا تزال هذه الإمكانيات غير مستغلة. ويتضح ضعف هذا القطاع من خلال بنية تحتية غير متطورة : تتكون هياكل الاستقبال في الإقليم من 15 فندقا مصنفا بسعة 948 سرير و47 غير مصنفة بسعة 2 092 سرير. ويظهر ذلك أيضا في عدد لياالي المبيت : 59 751 في عام 2009 أي 18,7% من الليالي السياحية على المستوى الإقليمي. والمنظومة السياحية في الإقليم ستعرف تغيرا كاملا من خلال سلسلة من المشاريع أنشأت حول بحيرة مارشيكا، حيث يطور مشروع «مارشيكا المتوسط» برنامجا بمساحة إجمالية تقدر بـ 2 000 هكتار ويتضمن 7 مشاريع : مدينة الطالايون و«مدينة البحرين» ومدينة الناظر الجديدة وخليج النحام ومارشيكا الرياضة ويسانين مارشيكا وقرية الصيادين. ويشمل البرنامج ملاعب غولف والمناطق المخصصة للرياضات البحرية والفروسية ومناطق فندقية ومناطق سكنية وموانئ للصيد والسياحة. وسيكون لكل مشروع إطار منفصل يسمح بدخول الرأسمال الخاص إلى جانب مساهمة الدولة. وبالنظر إلى حجم البرنامج، فسيتم توفير وتطوير المشاريع السبعة في تسلسل بدءا من شبه جزيرة أطلايون و«مدينة البحرين» ، فالدراسات الرئيسية للبرنامج في مرحلة متقدمة.



مدينة الطالايون منتج سياحي على مستوى عالمي مع العديد من الأنشطة الترفيهية مثل الجولف وركوب الزوارق والرياضات المائية أو لمجرد الاسترخاء في بيئة طبيعية جميلة. وهي عبارة عن قبة شبه كاملة على مساحة 70 هكتار من الطبيعة الخصبة، مباشرة على البحر. وقد صممت مدينة أطلاييون وفقاً لمبادئ احترام البيئة. فقد أعطيت الأولوية للطاقات المتجددة إذ يجهز المشروع لاستغلال الطاقة الريحية والطاقة الشمسية. وقد تقرر كمبدأ إعادة تدوير مياه الصرف الصحي إلى مياه للري، وقد ساعد استخدام الصخور المحلية في الحد من المدخلات الخارجية.

مدينة البحريين مجمع سياحي يطمح أن يكون نموذجاً للتنمية المستدامة واستخدام الطاقة المتجددة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويتكون هذا المجمع السياحي من أربع محطات بتصاميم مستوحاة من البيئة المباشرة لها من حيث العلاقة بالمياه وتضاريس المكان والمواد والنباتات المحلية. وهي «قرية البحيرة» جزيرة الطيور خليج المحار وفندق البحر الكبير.

مدينة الناظور الجديدة هي مدينة سكنية ستتخذ شكل قرية شاطئية، حيث تتعايش التقاليد والحداثة. وستنتهي أشغال التهيئة في 2020.

قرية الصيادين فليديها نوع مميز من المساكن المطلة على البحر تعيد إلى الذاكرة أجواء أصيلة من عالم الصيد والأنشطة البحرية. وستنطلق أشغال التطوير في 2014 لتنتهي في 2018.

خليج طيور النحام يجمع بين مجموعة كبيرة من أماكن الإقامة والمرافق والخدمات لممارسة السياحة البحرية والملاحة الترفيهية والغولف. وستنطلق أشغال التطوير في 2015 ليكتمل في 2020.



جلالة الملك يعطي توجيهاته أمام لوحة توضيحية لمدن مارشيك السبعة

مارشيك سبور هو موقع مجهز بالمرافق الحديثة المتاحة للمحترفين والهواة للعديد من التخصصات الرياضية. وستنطلق أشغال التطوير في 2017 لتكتمل في 2022.
بساتين مارشيك مساحة مصممة حول المحمية الطبيعية للبحيرة وتقدم أنواع مختلفة من الإقامة الخاصة (البيوت المتنقلة، فيلات- ضيعة). وستنطلق أشغال التطوير في 2019 لتنتهي في 2025.

الصناعة

تسود المقاولات الصغرى والمتوسطة السوق في الإقليم، باستثناء وحدتين كبيرتين صوناسيد وسوكرافور التي تم إنشاؤها بمبادرة من الدولة. ويتفوق إقليم الناظور على الأقاليم الأخرى في الجهة الشرقية في هذا المجال، إذ بلغ الإنتاج الصناعي في الإقليم 6 مليارات درهم في 2008، وهو ما يمثل أكثر من 60% من الإنتاج الصناعي في الجهة. أما القيمة المضافة الإقليمية (أكثر من مليار درهم) تمثل 64% من القيمة المضافة الصناعية الإجمالية في الجهة. ويشغل القطاع الصناعي في الإقليم ما يقرب من 3 800 شخص أي 47% من اليد العاملة الصناعية في الجهة الشرقية. وإلى جانب الوحدتين الرئيسيتين لا يزال إنتاج مواد البناء يهيمن على النشاط الصناعي الإقليمي.

الخدمات

تطورت الخدمات المرتبطة بالوظائف الحضرية في السنوات الأخيرة في علاقة بالمشاريع الكبرى في إطار المبادرة الملكية وهو ما تطلب تعبئة قانونية ومالية وتقنية. وفي هذا الصدد شهدت مكاتب الدراسات وهيئات الخبراء زيادة في أعدادها بشكل كبير.

التجارة الحدودية

حسب مندوبية وزارة التجارة في مليلية، تمثل هذه التجارة حوالي 600 مليون أورو و770 000 عبور سنويا من جميع المناطق المغربية. وهذه العائدات تساهم إلى حد كبير في مستوى معيشة لسكان الإقليم (بين 400 و500 مليون درهم).

4.3.5 الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية

الخدمات الاجتماعية متأخرة والتجهيز دون الحجم المطلوب

تتركز في مدينة الناظور معظم الخدمات الإدارية والمرافق الاجتماعية. ففي مجال الصحة توجد في المدينة أغلب الهياكل الاستشفائية في الإقليم : مصحة متعددة الاختصاصات ومستشفى جهوي ومستشفى إقليمي ومستشفى محلي، فيما تسجل المدينة خصاصا كبيرا حسب الوثائق المرجعية المتعلقة بالمرافق الثقافية والتكوين المهني. وفيما يخص الصرف الصحي، فإن المشروع الرابط بين الجماعات الذي يديره المكتب الوطني للماء الصالح للشرب يمكن من معالجة المياه العادمة المفرغة في بحيرة الناظور. أما تدبير النفايات الصلبة فهو متغير حسب الأحياء بمعدلات تجميع لا تزال غير كافية. والوضع في معظم الجماعات القروية يتمثل في غياب تجميع النفايات كليا وتبقى مبادرات الجمعيات المحلية في هذا المجال استثنائية. هذا بالإضافة إلى مشاكل أخرى بسبب امتلاء مطرح النفايات في زاوي. وتجري الدراسات حاليا مع الإدارة العامة للجماعات المحلية لاقتراح بدائل.

تتوفر مدينة الناظور على الدراسة الأولية حول الحركية، كما أطلقت دراسة شاملة لوضع خطة للنقل والتنقل الحضري قادرة على مواكبة النمو الحضري وضمان تنظيم حركة المدينة، وذلك لانسجام أفضل مع التغيرات ولمواجهة تحديات تطوير المدينة. ويأتي وضع هذه الخطة في توقيت هام من برنامج تنمية مدينة الناظور، إذ تتزامن مع مراجعة المخطط المديرية للتهيئة الحضرية (SDAU) الجاري به العمل منذ 1985. ويوصي هذا التشخيص بأن إطلاق برنامج التنمية الحضرية ومراجعة المخطط المديرية للتهيئة الحضرية يجب أن يتم بشكل متوازن. وينبغي أيضا أن يقوم برنامج التنمية الحضرية للناظور على خطة "الحركية في الناظور" التي وضعت في 2005 في سياق التعاون بين بلديتي الناظور ومالقة الإسبانية. ومن الضروري تبني الخصائص المميزة للدراسة المتعددة الوسائط واعتبار عدد من المشاريع التي غيرت وسط المدينة (ممرات التجاوز، والسكك الحديدية). وقد كشف التشخيص أن المشاكل تتركز في الكتلة الحضرية الزغغفن- الناظور، وأن شبكة الطرق تعتمد كليا على أربعة تقاطعات رئيسية هي: بني أنصار مليلية والناظور- الزغغفن، سلوان ومطار العروي. وهيكل الشبكة في الناظور لديه "إمكانات كبيرة جدا في السيطرة على التدفق وتوزيعه" يمكن تعزيزها بسياسة فعالة في تدبير التقاطعات الحضرية ومواقف السيارات.

وتشير الدراسة إلى أن إنشاء الطريق المدارية في الناظور سيكون له تأثير إيجابي على حركة المرور في المدينة لأنه سيمكن من تلافي العبور من وسط المدينة أو من الواجهة البحرية. وتعتبر هذه الطريق أولوية للمدينة التي تشهد حركة مرور كثيفة خصوصا على الطرق الرئيسية التي تعبر المدينة في اتجاه بني أنصار والتي تعرف حركة مرور متزايدة من السيارات الخفيفة والشاحنات الثقيلة مما يؤثر على التنقلات في الواجهة البحرية ووسط المدينة.

ووفقا للدراسة، فالطريق المداري مشروع مهم من شأنه أن «يحول المحور المؤدي إلى بني أنصار ومليبية وتوزيع مختلف قطاعات المنطقة الحضرية - الأم وتخفيف الضغط على وسط المدينة». ولتنفيذ مشروع برنامج التنمية الحضرية - الناظور كاستراتيجية لضمان استدامة النظام التكتل، توصي الدراسة بإطلاق حملات التواصل والتوعية للمستخدمين.

ارتباطات بفعالية أكبر واندماج أفضل في المجال الترابي

ورث الإقليم شبكة ارتباطات بحرية وجوية ذات جودة تم تعزيزها مؤخرا بشبكة طريقية حديثة تشكل سلسلة لوجستية في مستوى التطور الترابي في الإقليم. فالطريق المداري المتوسطي يسهل الولوج إلى أربعة من بين البلديات الخمس للإقليم. ولذلك فإن الطريق المداري الذي يهدف إلى رفع مستوى ساحل البحر الأبيض المتوسط ككل، وسيلة قوية للاندماج الترابي للإقليم بالكامل. ويبدو أن النصف الشمالي من الإقليم، حيث تتركز غالبية الجماعات والسكان، سيتأثر بهذا الطريق.

5.3.5 التقسيم الإقليمي

منطقة الناظور الكبرى هي مساحة حضرية مميزة في المنطقة الشرقية وعلى الصعيد الوطني بحكم الموقع الجغرافي والجيوسياسي، وتركيبته المعقدة متعددة المراكز. وهو يتضمن العديد من التجمعات على مساحة تفوق 1 300 كيلومتر مربع تكون فيها مدينة الناظور النقطة المركزية بالإضافة إلى المراكز الحضرية القريبة كالزغنغ وبني أنصار وسلوان والعروي وقرية أكرمان والمراكز شبه الحضرية كإحدان وبوعارك وإكسان وجبل سيدل ولوات والعازان وبني بو إفروح وتيستوتين. وقد ظل الخط الساحلي على هامش التغيرات الحضرية والفلاحية، إذ تتميز هذه المساحة بتراجع للفلاحة وتحضر نسبي في المناطق القروية المجاورة لراس الما.

تقع المنطقة الزراعية والرعية جنوب الإقليم على شريط يمتد من زاو إلى أولاد بويكر عبر أولاد ستوت، حاسي بركان وأسفو.

4.5 مخطط تنمية إقليم الناظور

يتكون هذه المخطط من مجموعة من البرامج القطاعية المندمجة في المحاور الستة لاستراتيجية تنمية الجهة الشرقية. وهذا المخطط من الجيل الثاني من المشاريع التي أطلقتها المبادرة الملكية، ويأتي بعد الجيل الأول الذي مكن من إزالة القيود الخارجية الرئيسية بفضل فك العزلة اللوجستية وتطوير منصات اقتصادية جذابة لإقلاع القطاعات الرئيسية للاقتصاد الإقليمي.

جدول 85 : الدعامات والمحاور الاستراتيجية للتنمية

الدعامات	المحاور الاستراتيجية
دعامة المجال	التنافسية الاقتصادية
	الجاذبية المجالية
	الحفاظ على الموارد و تهمين التراث
دعامة الإنسان	الخدمات الاجتماعية للقرب
	التشغيل في القرب
	الولوج إلى الثقافة و دعم الإنتاج الثقافي

حقق الجيل الأول من المشاريع في إطار المبادرة الملكية أهدافه في إقليم الناظور الذي تغيرت معالمه إلى حد كبير. في 2006، كان الإقليم يتميز بالعزلة الجغرافية والتهميش الثقافي والاعتماد على التهريب³. أما اليوم، وبعد إنجاز مشاريع البنية التحتية وإصلاح السياسات الاقتصادية والثقافية، لدى الناظور الإمكانيات للانضمام إلى مجموعة الأقاليم ذات القدرة العالية على النمو الداخلي، أي النمو الذي لم يعد يعتمد على الإكراهات الخارجية، ولكن على تعبئة مواردها الخاصة (المالية والبشرية والطبيعية والاجتماعية). في هذا السياق يعتبر بناء رؤية للمستقبل نقطة مفصلية. ويمكن وصف إقليم الناظور كمدينة كبرى على المستوى المتوسطي قادرة على توفير ظروف عيش عالية الجودة، و مركز جهوي لممارسة الوظائف الإنتاجية، وعاصمة سياحية من المستوى العالمي.

تتعلق الأولويات الصناعية بتطوير المجالات ذات الميزة النسبية القوية في مجال ترحيل الصناعات وتجميع صناعة مواد البناء. وبالنسبة للزراعة، يركز برنامج التنمية الإقليمية على تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة التكنولوجيات المتقدمة لاقتصاد ومعالجة المياه وتطوير الصناعات المحلية المتعلقة بالطلب المحلي الحالي والمستقبلي. أما قطاع الخدمات، فالمجالات الواعدة هي الخدمات المرصّلة وخدمات اقتصاد الأحجام. أما الأولوية من حيث جاذبية المدينة فهي تعزيز صورة العاصمة من خلال مشروع مشترك لدعم التنمية الحضرية المبتكرة في الجماعات المجاورة، استنادا إلى إعادة تأهيل القطاع غير المهيكل وللحفاظ على الموارد الأولية هي التدبير المتكامل للموارد المائية المحلية كوسيلة لربط التدبير المركزي وحماية السواحل، والحماية من الفيضانات.

3- انظر في هذا الصدد أطروحة حول المنطقة الشرقية 2006 من قبل لوبيز بونو.

وتتمثل الدعامة البشرية في بذل جهود خاصة في التعليم الجامعي المهني وصحة الأم وعلاج الشباب في حالة الإدمان. وهو يتضمن إجراءات هادفة إلى تعزيز تشغيل الشباب من خلال التدريب وتعبئة شبكات المهاجرين، كما تهتم بتعزيز الإنتاج الثقافي.

1.4.5 الدعامة 1 : تطوير المجال الإقليمي

تشكل الدعامة المجالية كلاً متماسكا يهدف إلى التنمية المستدامة للإقليم في الاقتصاد الجهوي. وهي تستند على مجموعة من الأنشطة ذات الصلة بموقعها كمرکز للنمو الجهوي والتمكّن من العوامل الرئيسية للاستدامة. وتتمثل هذه العوامل في التطوير الرشيد لمراكز حضرية جذابة وتدبير الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وحماية التراث.

محور 1 دعم التنافسية الاقتصادية

حددت في التشخيص نقاط قوة الإقليم الأكثر قابلية للتعبئة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وهي الأنشطة القابلة لإعادة التوطين خاصة من الدول الأوروبية والأنشطة التي تلبي طلب القرب وتلك المدرجة في الواضح :

- كان الإقليم بالفعل ناجحا في مجال إعادة توطين الخدمات، لا سيما في مجالات بناء السفن والصناعات الغذائية ؛

- في مجال أنشطة القرب، للإقليم امكانيات كبيرة نظرا لحجم ساكنته وسوقه التي تسمح باقتصاد الأحجام وباستعادة بعض الخدمات التي كانت تحتكرها ممليلية المحتلة (النجاح في مجال التوزيع الكبير والمتاجر الكبرى يبين المسار الواجب اتباعه من قبل الخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى) ؛
- وفي أنشطة القطاعات ذات التميز النسبي، تمكن الإقليم من تصدير المنتجات الزراعية والبحرية بتنافسية عالية. كما أن لديه قاعدة صناعية موجهة نحو السوق المحلية. أمّا النشاط السياحي فهو يبقى مرتبطا بعودة المهاجرين. وقد تم تجميع الإجراءات والمشاريع المتعلقة بهذا المحور في خمس برامج تتعلق بقطاعات الصناعة والفلاحة والصناعة الغذائية والسياحة والخدمات الجديدة القابلة للتصدير ودعم اقتصاد المعرفة والابتكار.

البرنامج الصناعي

يتضمن هذا البرنامج مجموعة من الإجراءات لتطوير الصناعة بالرافعتين الرئيسيتين للإقليم في هذا القطاع (إعادة توطين الخدمات وحجم السوق) لتوسيع حصتها في السوق على المستوى الجهوي والوطني والدولي :

- بالنسبة إلى الرافعة الأولى (نقل تصنيع المكونات القابلة لإعادة التصدير إلى الشمال) بعض المبادرات الجديدة تبين الاتجاه المطلوب مثل المشروع القريب من ميناء بني أنصار والمخصص للوحات وكتل الصلب الذي يستفيد من الظروف المثالية خاصة لنقل البضائع الثقيلة ؛
- بالنسبة إلى الرافعة الثانية يستند البرنامج على التقليد الصناعي الذي تجسده الصناعات ذات الحجم الوطني في قطاعات الأسمنت (هولسيم) والصلب (صوناسيد) والمواد الغذائية (كاهيمسا في مجال البسكويت والشوكولاتة والحلويات، وسوكرافور).

كما يأخذ البرنامج بعين الاعتبار السياسات الوطنية التي وضعت منذ توقيع العقد الوطني للتطوير الصناعي الموجه أكثر إلى دعم المشاريع المتكاملة في إطار الأرضيات الصناعية المخصصة ومشاريع التجميع.

المشاريع الجارية

يأخذ البرنامج في الاعتبار أيضا المشاريع الرئيسية الجارية لتعزيز قدرات الاستقبال (المواقع الصناعية، القدرات اللوجستية) بشكل عام. وإذا تحقق المشروع الميناء الجديد، ستتوفر سعة تخزين لتزويد بلدان البحر الأبيض المتوسط بالنفط والغاز. وسيتم بناؤه في خليج بيطويا شرق الناظور. وقد تم بالفعل تحديد منصة صناعية على مساحة 850 هكتار.

الإجراءات المقترحة

تشير الدراسات حول إمكانية إعادة توطین الخدمات القادمة من الدول الأوروبية أن القطاعات «الضعيفة» هي النسيج والملابس والالكترونيات وتكریر النفط وصناعة الصلب⁴. في القطاعين الأخيرين، يستطيع الإقليم ممارسة قدرته الكاملة على الجذب.

ولتنمية الأنشطة الموجهة إلى السوق المحلية يتكون البرنامج أساسا من مشاريع إدماج الأنشطة القائمة ومشاريع الاستيراد والاستبدال التي يبررها حجم السوق والحاجة إلى تكيف المنتجات للعدات المحلية. ولهذه الغاية، يتضمن البرنامج مشروعا لتجميع صناعة مواد البناء على أساس استراتيجية تجمع بين مجموعة من الاستثمارات العمومية والتنظيم الجماعي للصناعات التي تواجه صعوبات معينة تتعلق بجذب اليد العاملة⁵. ينبغي إذا وضعها في المناطق الصناعية القائمة أو المخطط لها في الإقليم.

البرنامج الزراعي

يخترط هذا البرنامج في منظور تطوير نقاط قوة الإقليم وهي القدرة التنافسية للإنتاج وجذب الاستثمار والقرب. ويستند البرنامج الزراعي على السياسات الوطنية في ثلاثة مجالات :

- إنشاء آليات الدعم العمومي لتشجيع الفلاحة التعاقدية (الدعامة 1 في مخطط المغرب الأخضر (التجميع)) ودعم التضامن الفلاحي (الدعامة 2 من المخطط) ؛

- تحسين ظروف الوصول إلى الأسواق الخارجية نظرا لتعدد اتفاقيات التبادل الحر؛
- التحديث المستمر للقتوات التوزيع للمنتجات الغذائية في المغرب بعد اعتماد قانون السلامة الغذائية⁶ وتطوير شبكات التوزيع الكبير وظهور شبكات التوزيع البديلة بتسمية المنتجات المحلية «العضوية» أو تطويرها اجتماعيا في ظروف «عادلة». كما ينبغي اعتبار القيود المحددة لتطوير هذا القطاع في الإقليم كالمنافسة المتزايدة في ما يتعلق بعوامل الإنتاج بسبب التمديد الحضري و آثاره على ارتفاع الأسعار.

4- انظر ماكسيم ليجي وسيسيل جولي، القطاع المنشئ لفرص الشغل بعد الأزمة، تحليل رقم المعاملات الملاحظ في 2010. انظر أيضا أ. م. موحود (2010)، اقتصاديات الخدمات والتطوير الترابي، داتار.

5- في تقرير البنك الدولي المخصص للمذكرة الاقتصادية للمغرب (CEM) بعنوان «دعم نمو أعلى وخلق الشغل بالتنوع الإنتاجي» دجنبر 2005 (التقرير رقم MA-32948) حيث يفسر الباحثون أن مقاولات المنطقة الحرة بطنجة تضع سياسة للأجور، التكوين والتشغيل المنسق الذي أعطى نتائج إيجابية.

6- القانون رقم 28-07 المتعلق بسلامة المنتجات الغذائية الذي أوكل تنفيذه للوكالة الوطنية للسلامة الصحية للمواد الغذائية، من شأنه أن يحدث تغييرا جذريا في شروط العرض في السوق، حيث أنه يوفر التعميم التدريجي للمبادئ الرخص الصحية والمراقبة الذاتية للجودة وتتبع المنشأ ووضع العلامات، وغيرها.

المشاريع الجارية

- توجد المشاريع الحالية في جميع أقاليم الجهة تقريبا، نذكر منها بركان والناظور اللتان تحملان أفضل الإمكانيات في مجال الفلاحة وهي كما يلي :
- القطب الفلاحي بمداغ على مساحة مائة هكتار، وتهدف إلى استيعاب مشاريع التنمية في الإنتاج الفلاحي ؛
 - المشاريع تحويل أنظمة الري الكبير إلى الري الموضعي⁷ ؛
 - مشاريع تطوير الفلاحة التعاقدية وتسجيل التسميات التجارية للمنتجات الأصلية.

الأعمال والمشاريع المقترحة

- يحتاج الإقليم إلى الإجراءات التي تسهل وصول المنتجين إلى نظام الدعم المتاحة من خلال التجميع (الدعامة 1) ومشاريع الفلاحة المتضامنة (الدعامة 2).
- تهدف الإجراءات المتعلقة بتسهيل الدعامة 1، والتي تعتمد على التمويل الخاص، إلى جذب المجمعين من خلال تقديم دراسات المشاريع المؤهلة للتجميع وتنظيم حملات التوعية وتوفير الدعم لمتابعة المشاريع المقدمة إلى المندوبية الإقليمية للفلاحة (DRA) ووكالة التنمية الفلاحية (ADA).
- يتمثل تسهيل مشاريع الدعامة 2 المعتمد على التمويل العمومي في مساعدة البلديات والتعاونيات والجمعيات المحلية لإعداد ملفات وتقديمها إلى المندوبية الإقليمية للفلاحة تحت مسمى الفلاحة التضامنية. ويجب أن تتضمن هذه الملفات منطقة تدخل المشروع وقائمة المنتجين الذين أبدوا العزم على المشاركة في دراسة الجدوى الأولية.
- تسعى الإجراءات المحددة المختارة إلى تطوير المزايا مع اعتبار القيود ودعم الابتكار التكنولوجي والابتكار التنظيمي :
- بالنسبة إلى مشاريع الدعامة 1، سيكون من الضروري تنظيم تظاهرات فلاحية بأهداف محددة تركز على التقنيات المبتكرة لتوفير المياه وإعادة تدويرها لاستخدامها في الإنتاج الزراعي بما في ذلك تحلية مياه البحر ؛
 - بالنسبة إلى مشاريع الدعامة 2، يتعين تطوير شراكات وثيقة بين المنتجين وشبكات توزيع المنتجات الأصلية، بما في ذلك شركات السياحة والجمعيات في المهجر.

برنامج قطاع الثروة السمكية

يتألف في المدى القصير، من استمرار تطوير المرافق في المواقع الصيد، وفي المدى المتوسط في تحسين سبل العيش مجتمعات الصيادين.

تذكير بالسياق

انخفضت الإمكانيات الطبيعية والبشرية للقطاع خلال السنوات الأخيرة، بينما يرتفع الطلب على المنتجات البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا القطاع يلعب دورا هاما في النسيج الاجتماعي والهوية الثقافية الإقليمية. يمثل الإقليم ثقافة البحر الأبيض المتوسط ولا سيما عن طريق استهلاك كميات كبيرة من المنتجات البحرية وتقاليده الطهي الغير معروفة جيدا. وتشير هذه العوامل إلى ضرورة الحفاظ على أنشطة الصيد كوسيلة للحياة وكأسلوب عيش مجتمع الصيد كتراث محلي. وعلو على ذلك، يخضع القطاع إلى زيادة متطلبات التتبع والامتثال للمعايير الدولية وشروط المشترين من شأنها أن تؤدي إلى تضخم تكاليف الاستغلال، ناهيك عن الزيادة المقررة في أسعار الوقود ومنافسة منتجات تربية الأحياء المائية.

7- يمتد هذا المشروع إلى منطقة كارت وهو إداريا تابع لإقليم الناظور.

الإجراءات والمشاريع المحددة

الإشكالية الرئيسية هي ملاءمة قدرات الأسطول الشاملة مع اعتبار المشاكل الاجتماعية المتأصلة. وهذا يتطلب تدبيرا جماعيا ومشاركا لمجهود الحفاظ على نشاط منخفض الرياح الخاصة. ويمكن حل هذه الإشكالية في تحسين شروط ممارسة المهنة إدماج تعاونيات الصيد في تدبير جهد الصيد. وتشير الدراسات إلى أنه من الممكن تحسين العائدات الصافية لمصايد الأسماك التقليدية من خلال تنظيم أفضل لجهد الصيد. في سياق إقليم الناظور، يمكن أن نعتبر أن مجتمعات الصيد متمكنة بالفعل من استغلال الموارد، مما يسهل تطبيق مبادئ الصيد الرشيد. وسيستمر على المدى القصير تطوير مواقع الصيد. وعلى المدى المتوسط، من المناسب تعزيز المنظمات المهنية في القطاع وإبرام اتفاقيات تنمية تشمل إجراءات تدبير جهد الصيد، والتحديث (الأسطول ومعدات المناولة والتفريغ)، وتنظيم التوزيع في القرب والتعويض الاقتصادي.



أحد أرصفة ميناء الصيد في الناظور

برنامج السياحة

يشمل البرنامج مشاريع لتوسيع العرض في الإقليم زمنيا ومجاليا وتنويع المنتجات السياحية. وتهدف المشاريع الرئيسية إلى دعم السياحة القروية والرياضة في الناظور. تم تصميم هذا البرنامج في سياق وطني يعرف بمبادرتين هامتين :

• إطلاق «رؤية 2020»، وهي سياسة قطاعية جديدة تعتبر امتدادا «لرؤية 2010» وتتمثل في ربط أوثق لهذا القطاع مع القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية (الصناعة التقليدية والثقافة والفلاحة والموارد الطبيعية). والأولويات الاستراتيجية هي الحفاظ على الثقافة والتقاليد المغربية وحماية البيئة والسواحل والتدبير الرشيد للموارد المائية واستخدام الطاقات المتجددة كمصدر رئيسي للطاقة (وتستند هذه الاستراتيجية على مقاربة نوعية باستهداف السياحة الراقية وتطوير الميزات التنافسية للمملكة، ويستند أيضا إلى المخططات الإقليمية للتنمية الجهوية السياحية مع اعتبار نمو الطلب والمنافسة الدولية. وسيرافق المخطط دعم تطوير قطاع السياحة من خلال تقوية الإجراءات المعتمدة في مجال التكوين) :

• ثانيا، وضعت وزارة السياحة استراتيجية لتنمية السياحة القروية القائمة على خلق «بلد الاستقبال السياحي» (PAT) في المناطق التي تظهر بعض النضج السياحي (الموارد السياحية المتنوعة، البنية التحتية المتاحة للاستضافة، إلخ). وهناك حاليا ثلاثة «بلدان الاستقبال السياحي» (PAT) في طور التشغيل (الأطلس المتوسط وشفشاون وإموزار إيدا أوتانان) وهو في حد ذاته اعتراف مؤسسي وسياسي للسياحة القروية في المغرب. وترتكز استراتيجية تنمية السياحة القروية على هذا المفهوم، مع «واجهة للبلد» في عاصمة هذا «البلد»، تتضمن مكونات متعلقة بالاستقبال والمعلومات والإقامة والترفيه والجولات لمشاهدة معالم المنطقة والبيئة أو المنتجات الأصلية.

المشاريع الجارية

أطلق في يوليوز 2009 برنامج التهيئة والتنمية لبحيرة مارشيك (الناظور) التي يراد لها أن تكون نموذجا لاحتزام البيئة. وقد أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس إشارة انطلاق البرنامج بميزانية إجمالية 4.1 مليار أورو للفترة 2009-2025 تتم تعبئتها من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتمثل المشاريع السكنية 1,2 مليار أورو والبنية التحتية للفنادق ما يقرب من 300 مليون أورو، بينما المشاريع التجهيز والخدمات تقارب 280 مليون أورو. الهدف هو تهيئة وتطوير بحيرة مارشيك ثاني أكبر بحيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وذات المقومات السياحية العالية. وللقيام بذلك، ستطلق «سبعة مشاريع لتنمية وتطوير المواقع السياحية على مساحة ما يقرب من 2 000 هكتار» على قوس ساحلي يبلغ 25 كلم (انظر أعلاه). وسيمكّن البرنامج من خلق حوالي 80 000 فرصة شغل بحلول 2025 ومن المتوقع أن تولد 1,6 مليار من الاستثمارات غير المباشرة. وتشمل المشاريع الجارية الأخرى راس الما الموجهة للسياحة الوطنية في قطاع الفنادق أو الإقامة ومشروع «بلد الاستقبال السياحي» بفجيج وبركان.

الإعمال والمشاريع المقترحة

وفقا لأحد أكبر خبراء السياحة⁸ «لدى المغرب نقطتي قوة رئيسية هي قربها من بلدان المصدر ونوعية المناظر الطبيعية. ويبقى لإتمام هذا العرض بذل جهد لتطوير المهنية يعتمد على التكنولوجيا الحديثة لضمان استدامة هذه الصناعة». والإقليم يجمع بين جودة وتنوع الطبيعة لتقديم مجموعة واسعة من المنتجات كالسياحة البيئية والسياحة الرياضية أو السياحة الثقافية.

ومن بين أبرز نقاط قوة الإقليم الخبرة المكتسبة في مشاريع الشراكة الصغيرة في مجال السياحة البيئية في الناظور.

والإجراءات المقترحة تتعلق بتطوير منتجات السياحة البيئية في المواقع التي حددتها المشاريع في إطار التعاون الإسباني⁹ بما في ذلك زاو (دور الضيافة والفنادق الصغيرة ومسارات قوارب الكاياك). ويتطلب تنفيذ هذه المشاريع برنامجا لتعزيز قدرات الفاعلين بمقاربة سلسلة القيمة بما في ذلك الدراسات وتدريب المرشدين السياحيين غيرهم من المهن وتحديد المنتجات وتطوير القدرة الإيوائية وتنظيم التظاهرات الترويجية وتطوير شبكات التسويق.

8- أولوجيو بورداس، مؤسس شركة THR المسؤول عن دراسة مشروع مارشيك.
9- مشروع تطوير السياحة المستدامة الممول من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي.

برنامج الخدمات القابلة للتصدير

يغطي البرنامج أنشطة للخدمات حولتها التكنولوجيات الجديدة إلى أنشطة قابلة للتصدير أو إعادة التوطين. وتنقسم الخدمات غير القابلة لإعادة التوطين بما يتناسب مع الطلب في المناطق، بينما تميل الخدمات الموجهة للخارج إلى التمركز الجغرافي. والشبكة (الرسم 31 أدناه) تعرض جميع الخدمات القابلة للتوطين في منطقة حضرية مصنفة وفقا لعدة معايير :

- أولا، الخدمات المتجذرة في المناطق والتي لا تخضع للمنافسة، حيث نميز بين الخدمات المتطلّبة «كاستثمارات المعرفة أو غير المادية» والخدمات أقلّ تطلّبا أو ما يسمى بـ «الاستهلاك الوسيط والنهائي في القرب» (تقاس درجة التطلّب بمدى الاعتماد على الموارد الثابتة وحجم الاقتصاد والقرب) ؛
 - في المقابل، الخدمات المتنقلة و / أو المعرضة للمنافسة، منها «وظائف المعلومات المرتبطة بالمساعدة» وخدمات «الترفيه والسياحة»، وهي الأولى رغم أنها أقلّ تطلّبا من حيث الموارد ؛
 - بين هذين النقيضين، الخدمات الوسيطة تخضع لمنافسة معتدلة.
- وبالتالي، فيمكن تمثّل تطوير قطاع الخدمات على مستوى الإقليم، بتقديم تراتبي للخدمات، من أقلّ تطلّبا إلى الأكثر تطلّبا.

جدول 86 : تحديد إمكانيات تطوير الخدمات

الأولوية	عوامل التوطين			المستوى الحالي	القطاع
	التنافسية	الحجم	الموارد		
+				ضعيف	الخدمات المرتبطة بالمعرفة والخدمات غير المادية
0				عالي	الخدمات الاستهلاكية في القرب
+++				ضعيف	الخدمات المعلوماتية للمساعدة
++				ضعيف	الخدمات غير المادية للاستهلاك النهائي
+				متوسط	الخدمات اللوجيستية للوساطة
++				ضعيف	الخدمات الجماعية الخاضعة لاقتصاد الاحجام العمومي أو الخاص

رسم 31 : جاذبية وتصنيف الخدمات 10 الذاتية ومحددات الموقع

لا	لا	نعم	نعم	لا	نعم	لا	الموارد
لا	لا	لا	نعم	نعم	لا	نعم	اقتصادات التجميع
لا	نعم	لا	لا	نعم	لا	نعم	قرب الزبناء
---	+	++	++	++	++	+++	درجة التجذر
---	+++	--	+	++	+	+++	الوضع بالنسبة للمنافسة الترابية
الخدمات المعلوماتية للمساعدة	الخدمات الاستهلاكية البيئية والنهائية القرب	الخدمات غير المادية للاستهلاك النهائي	الخدمات اللوجستية للوناطة	الخدمات الخاصة لاقتصاد الأحجام العمومي أو الخاص	الخدمات المرتبطة بالمعرفة و الخدمات غير المادية	النشاط التسمية العامة	
الصناعة المطوماتية، الوظائف الخدماتية، التنفيذية، مراكز الاتصال	الوكالات البنكية، تجارة القرب، خدمات القرب للأشخاص، الحراسة	الثقافة، التراث الحضاري، الساحة القروية، المراكز الترفيهية، الاستشفاء المالي، ملاعب الكراف، السياحة	الوجستية، مركز الفرز البريدي، مركز الفرز السكني، نقل المسافرين	الخدمات الصحية والاستشفائية الخدمات القضائية تجارة التقسيم (خارج مجال القرب)	المعرفة والبحث العلمي الأساسي والتعليم العالي والاستشارة والمقاولاتية والتسويق والتواصل	الأمثلة	
دولية	بين الجهات	بين الجهات	بين الجهات	بين الجهات	دولية	مقايير الجاذبية	

10- المصدر : اقتصاديات الخدمات والقدرة التنافسية في المناطق، 2009، D/ACT

مصفوفة الجدول 91 توفر إطارا لتحديد إمكانيات التنمية الخدمانية في الإقليم. عوامل تحديد المواقع واردة بالأخضر إذا كانت موجودة في الإقليم أو بالأحمر خلاف ذلك. من هذا التحليل، يظهر أن برنامج تطوير الخدمات القابلة للتصدير هو الأولوية على المدى القصير. يأخذ هذا البرنامج في الاعتبار العناصر المساندة في السياق الوطني والتي تأتي في ثلاث نقاط :

• زيادة حصة الخدمات في الإنفاق الاستهلاكي ؛

• زيادة إدراج الخدمات كمدخلات في العمليات الصناعية ؛

• إدماج قطاع الخدمات في اتفاقيات التجارة الحرة.

وبهذا المعنى، فإن عمليات نقل الخدمات التي أجريت على التراب الوطني لا تزال بعيدة عن استفاد طاقاتها. يستند برنامج تنمية الخدمات القابلة للتصدير على الاتصالات وتحسين الخدمات اللوجستية الجوية والبحرية والبرية من قبل الإقليم، وشبكة الاتصالات الهاتفية وخدمات الانترنت.

المشاريع الجارية

تشمل المشاريع الجارية تطوير أراضيات استقبال الخدمات الموطنة في وجدة بما في ذلك فتح مركز للتكوين في الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الأعمال والمشاريع المقترحة

في الناظور، هناك إمكانية حقيقية لإعادة التوطين أنشطة الخدمات الموجهة إلى الخارج باللغة الإسبانية، على غرار مشروع تطوان حيث يجري وضع اللمسات الأخيرة فيه بدعم من مجموعة طنجة المتوسط¹¹. ويتمثل هذا المشروع في إجراء دراسة السوق التي تمتد إلى عملية العرض على المشغلين.

محور 2 تنمية مراكز حضرية جذابة

تعتمد إمكانيات تنمية إقليم الناظور إلى حد كبير على تنفيذ التصميم الحضري الذي يسمح بأداء وظائف المدن كأماكن للإنتاج وخلق الثروة بما يعود بالنفع على سكانها وسكان الأقطاب الحضرية حولها من حيث فرص الشغل. وتظهر التجارب الدولية أن «المدن الملائمة للعيش، لها البنية التحتية والمساحات الخضراء والمناطق السكنية والمشاريع العامة في مركزها يمكن أن تسهم في النجاح الاقتصادي من خلال جذب المستثمرين الأجانب والموارد البشرية المؤهلة والسياحة¹²». وهذا النموذج الحضري متعدد الوظائف هو طموح واقعي للناظور.

والمشاريع المقترحة في هذا المحور تتطلع إلى دعم الأوراش الكبرى التي بدأت حول مارشيك وإجراءات التجديد الحضري، وذلك بهدف تعزيز وظائف الاستقطاب الحضري في عاصمة الإقليم. المجموعة الثانية من المشاريع تهتم المراكز الصغيرة بدعم الوظائف الحضرية للقرب وتطوير التجهيز فيها.

برنامج تقوية العاصمة

يضمن نجاح هذا البرنامج عبر تصميم وتنفيذ «مشروع المدينة التنافسية».

11- لا سيما إنشاء Tetuanshore، إحدى الشركات التابعة لمجموعة طنجة المتوسط المسؤولة عن تطوير وتشغيل هذه القاعدة.
12- انظر تقرير منظمة التعاون والتنمية بعنوان «المدن التنافسية والعولمة».

هذا المشروع يحتوي على مجموعة من التحديات تركّز على هدفين :

• الحفاظ على الموارد البشرية وجذبها ؛

• تحديث ظروف السكن والنقل الحضري على وجه الخصوص.

ويستند هذا البرنامج إلى عناصر مواتية في السياق الوطني كإصلاح الميثاق الجماعي الذي يدعو إلى إتباع مقاربة استراتيجية في تطوير خطط التنمية الجماعية (PDC) في كل مدينة.

المشاريع الجارية

توجد في الجهة مجموعة من المشاريع المرتبطة بهدف الاعتراف وتقوية نقاط القوة الخاصة بكل مدينة، بما في ذلك :

• ArtGold الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يدعم التعاون اللامركزي بين مدن الجهة والمدن الكبرى جنوب أوروبا¹³، في مجال التخطيط ؛

• مشاريع التحديث الحضري في مدن الجهة والمسبوق بدراسات توفر عناصر تعريف الصورة المستقبلية للمدن المراد تحديثها ؛

• اتفاقيات التوأمة بين مدن الجهة والمدن الأوروبية ذات الخبرة في تطوير مشاريع المشبعة بالثقافات المحلية¹⁴ ؛
• المشاريع السياحية المنجزة أو في طريق الإنجاز بما في ذلك برنامج «بلد الاستقبال السياحي» الذي يقدم عناصر هامة لتحديد المشاريع الحضرية ذات الصبغة الثقافية القوية.

الأعمال والمشاريع المقترحة

ينقسم مشروع «المدينة المنافسة» إلى إجراءات أفقية لدعم الصورة العامة وإجراءات قطاعية. وفي مجال الترويج الحضري، غالبا ما تقارن المدينة «بمنتوج» يوفر سوق العمل والشركات والأراضي والمحلات والسكن والخدمات الحضرية والأمن وأماكن تجمع وتواصل للسكان. وهذا يطبق الترويج للمدينة حسب المنهجية التقليدية المستخدمة في مجال التسويق، حيث تكون الصورة المعيارية ذات أهمية بالغة. وتحدد الصورة المعيارية «كمجموعة متعددة الأبعاد من العناصر العملية والعاطفية والعلائقية والإستراتيجية التي تولد في الحس الجماعي روابط مميزة¹⁵». ويتطلب بناء الصورة المعيارية لمكان معين نفس المنهجية فوظيفتها الأولى هي بلورة التميّز فيه. وتبين التجربة أن ترويج الصورة المعيارية لمكان ما لا يفيد إذا لم تكن هذه الصورة وقيمها متجذرة في تطلعات المجتمع. والإشكالية المطروحة على أصحاب القرار تكمن في المنهجية لإذابة هويات متعددة لمختلف الأطراف المعنية في صورة موحدة وسهلة الفهم وجذابة لنوعية الأفراد والشركات التي تبحث عنها المدينة. وللقيام بذلك توجد حاجة إلى إطار مؤسسي حيث تجتمع الأطراف المعنية لتطوير هذه الصورة المعيارية المشتركة. وتظهر التجربة بوضوح أن تعريف الصورة المعيارية للمدينة يجب أن ينظر إليها على أنها خطوة إستراتيجية لاتخاذ مكانة يمكن من خلالها تنظيم إجراءات التنمية الحضرية لبلورة هذه الصورة.

وبسبب حركية الأفراد والشركات المتزايد، فالمدن التي لا تستثمر بما فيه الكفاية في عوامل جاذبيتها تبقى متأخرة في دينامية التنمية.

13- تجربة المدن الأوروبية من حيث المشاريع الثقافية المتماسكة التي تقوم على خصوصيات أراضيها هو فرصة لمدن المنطقة التي ترغب في نشر إمكاناتها في هذا القطاع.

14- وجدة وليل، الناظور وبروكسل وغيرها.

Aaker, 1996 -15

وإجراءات الاحتفاظ / الجذب تمر ضرورة عبر سياسة ذكية للإسكان والاستثمارات الثقافية وتنظيم التظاهرات والحد من التلوث، والاستثمار في جودة الفضاء العام في المناطق الحضرية وفي المرافق الترفيهية. والإجراءات المتعلقة بمجال الإسكان في الأقطاب الحضرية التي تعاني من صعوبة توفير العقار، وتسعى إلى النمو الاقتصادي تطور عرض الإيجار في مشاريع الإسكان الكبيرة.

والإجراءات ذات الصلة بالتنقل في عاصمة الإقليم الحديثة تتكون من التنمية المتنامية لوسائل النقل العام، بما في ذلك سيارات الأجرة. وتعتبر الإجراءات والتوصيات المضمنة في الدراسات السابقة من الأولويات في هذا السياق.

برنامج دعم المشاريع الحضرية المبتكرة للجماعات الدائرية

لقد وقعت الامتدادات الحضرية خارج الإطار التنظيمي، بصفة تلقائية. واقتصرت المشاريع التي تحتاج إلى رخص ويمكن أن تخضع لعمليات المراقبة على مراكز المدن والطرق الرئيسية. لذا، فقد انتشرت الأنسجة الحضرية خارج توقعات المخططين. ويهيمن على نموذج التنمية الحضرية الذي عرفه الإقليم طابع عشوائي بالنمو خارج القواعد والمعايير التي وضعتها الإدارات.

وهذا النموذج، نظرا لمرونته، حوّل المقاربة التقليدية في التنمية الحضرية. وقد تم تطوير مفهوم «المدن العشوائية» لتمثل ضرورة تجديد المقاربات والتدخلات العمومية.

ويسعى برنامج التأهيل الحضري للجماعات الدائرية إلى الاستفادة من هذه المقاربات المتغيرة بمجموعة من المشاريع المبتكرة التي يقودها المنتخبون والمنظمات غير الحكومية والخبراء.

ومن أجل دعم المقاربات المبتكرة، يستدعي هذا البرنامج لتنظيم منافسة على شكل طلب للمشاريع.

محور 3 الحفاظ على الموارد وحماية التراث

في إقليم يغلب عليه الطابع الحضري مع إطار طبيعي جذاب وهوية ثقافية قوية، يندرج الحفاظ على الموارد وحماية التراث في منظور التنمية المستدامة بفوائد بيئية بالتأكيد، والاقتصادية والاجتماعية أيضا. وفي هذا المعنى، فإن الحفاظ على الرأسمال الطبيعي للإقليم، في بيئة متوسطة موسومة بالضغط البشري القوي، يمثل استثمارا ضد استنزاف الموارد الطبيعية والمحيط البيئي، والتي تساهم في تشكيل «صورة جيدة» للإقليم وتسهل له «التسويق الإقليمي». وتحول الرأسمال الطبيعي هذا إلى رأسمال اقتصادي مستدام هو أحد قضايا التنمية الرئيسية في ذلك الإقليم. و تتكون خطة عمل هذا المحور من برنامجين أحدهما لإجراءات المحافظة والثاني للإجراءات الوقائية.

برنامج الحفاظ على الموارد الطبيعية

يرمي هذا البرنامج إلى تدبير الموارد الشحيحة في الإقليم وفقا لمقاربة تديرية مندمجة محلية على طول أحواض المياه الفرعية التي تزود الفرشة المائية والوديان الساحلية.

المشاريع الجارية

هناك عدة مشاريع جارية يمكن لأراضي إقليم الناظور أن تستفيد من نتائج وتوصيات هذا العمل ؛ وتشمل هذه المشاريع التالية :

- تنفيذ المشروع «ويست ميد كوست» بهدف الحفاظ على النظم الإيكولوجية في سواحل البحر الأبيض المتوسط¹⁶ ؛
- إنجاز الدراسات لمشروع كاب الناظور ؛
- المخطط المديرى للتنمية المندمجة للموارد المائية لحوض ملوية¹⁷ PDAIRE.

الأهداف / النتائج

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان استدامة النظم البيئية في الإقليم، لاسيما مع المحافظة على المساحات الغابوية واستدامتها وتحسين حماية السواحل.

برنامج الحماية من الفيضانات

يسعى هذا البرنامج إلى حماية الممتلكات العامة والخاصة في تراب الإقليم ضد المخاطر المرتبطة بالفيضانات.

تذكير بالسياق

وفقا للدراسات الحالية للمخطط المديرى للتنمية المندمجة للموارد المائية لحوض ملوية وآراء المصالح الإدارية ذات الصلة، فالإقليم معرض لمخاطر الفيضانات في كل من المناطق الحضرية والقروية، التي قد تساهم في تدهور الممتلكات والبنية التحتية وكذلك حياة الإنسان. ويوضح هذه المخاطر الضرر الحاصل نتيجة فيضانات 2008. وهذا الوضع هو نتيجة للأودية الصغيرة التي تتجاوز مجراها بعد هطول الأمطار الغزيرة ووجود الموارد المعرضة للخطورة (الناس والحيوانات والمباني والبنية التحتية والضيعات الفلاحية). وقد تطورت الفلاحة على طول مجرى الأودية لوجود الماء وأفضل أنواع التربة و التضاريس المناسبة للزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت التنمية الحضرية في كثير من الأحيان بالقرب من الأنهار لنفس الأسباب. كما أن وتوسع التجمعات السكنية تميل إلى التمركز في المناطق القابلة للفيضان لكونها أسهل وأقل تكلفة في البناء. ومن المتوقع أن تزيد هذه الهشاشة بشكل حاد بفعل التوسع الحضري حيث ينتشر البناء ويخلق مناطق لم تكن مهددة قبل ذلك، مما يستوجب التحكم التام في استخدام الأراضي في مناطق الفيضانات.

المشاريع الجارية

ومن بين الإجراءات الجارية، البرامج التي تنفذ في إطار الاتفاقات بين كتابة الدولة للمياه والبيئة والمديرية العامة للجماعات المحلية وتنفيذ مشاريع تعبئة وحماية وتدبير الموارد المائية. وهناك أيضا مشاريع إطلاق لحماية دوائر السقي المتوسطة والصغيرة.

16- هذا المشروع يشمل :

- إعادة الاعتبار للنظم الإيكولوجية والحفاظ على التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية ؛
 - تقوية قدرات الوزارات والجهات المعنية الأخرى، لتدبير الأراضي الرطبة والمناطق الساحلية ؛
 - تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي عن طريق تعزيز الترسانة القانونية وإنشاء «وحدة ساحلية» في وزارة البيئة، وذلك من خلال برنامج للتكوين ؛
 - دعم السياسات الوطنية التي تهتم بالحفاظ على التنوع البيولوجي في هذه الأنواع من النظم الإيكولوجية، مع وضع وتصنيف خطط تدبير للمناطق المحمية وتنفيذها ؛
 - ملاءمة المقاربة مع المكون المتوسطي للمشروع (التبعات لها تأثير فوري على المناطق التي تم تحديدها كتنوع بيولوجي هام، وخلق الوسائل على المدى القصير والمتوسط والطويل وخلق العلاقة بينها، له تأثير فعال على الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي) والأثر الآخر المتوقع هو الحفاظ على تراث استثنائي من التنوع البيولوجي وتنميته.
- 17- هذا المشروع هو تقييم موارد المياه واستخدامها في تحديد الإجراءات لتطوير الموارد المائية في الحوض ووضع مخطط مديرى.

الأهداف والنتائج

ويهدف هذا البرنامج لحماية الممتلكات العامة والخاصة ضد الفيضانات والمساهمة في الحد من المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

الإجراءات قصيرة الأمد

سيتم على المدى القصير تحديث الدراسة حول الحماية من الفيضانات المضمّن في المخطط المديرى للتنمية المندمجة للموارد المائية لحوض ملوية والشروع في الدراسات على الأعمال الحمائية التي يتعين الاضطلاع بها وإجراءات للتوعية ضد البناء العشوائى والاستخراج المفرط في المقالع (مواد البناء : الرمل، ...).

الإجراءات متوسطة الأجل

على المدى المتوسط، يرمي هذا البرنامج لتحقيق هياكل الحماية التي تم تحديدها والقيام بأعمال حماية المراكز السكنية الرئيسية ضد الفيضانات.

2.4.5 الدعامة 2 : التنمية البشرية

التنمية البشرية هي الهدف من كل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فتعبئة الرأسمال البشري وتعزيز التماسك الاجتماعى يسهم بشكل حاسم (مباشر أو غير مباشر) لتحسين الإنتاجية والأداء الاقتصادى للدول والأقاليم المكونة لها.

الإجراءات المقترحة تسعى لسد التأخير البارز في مؤشرات الفقر والإقصاء وانعدام المساواة الاجتماعية والأمن، وكذلك لاستباق المشاكل ودعم التحولات وتوسيع البعد الوقائى لشبكات الحماية الاجتماعية. وتعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مساحة مميزة لتقريب الرؤى وتعبئة الجهات الفاعلة والإطار المناسب للعمل في هذا المجال.

وفي هذا السياق، تتضمن الدعامة الثانية من خطة العمل برامج لمعالجة القضايا التي تؤثر على التماسك الاجتماعى وتتسبب في ضياع الرأسمال البشري. لذا، ومن أجل مواجهة كل هذه المشاكل في آن واحد، فإن المحور الثانى يركز على ثلاثة مجالات :

• تحسين الخدمات الاجتماعية ؛

• توفير فرص الشغل المحلية ؛

• تطوير الإنتاج الثقافى.

وتطبيق الاستراتيجية المرافقة للمبادرة الملكية على المستوى الإنسانى فى الناظر يؤدي إلى مجموعة من الإجراءات التي تستهدف الثغرات المحددة في مجال التعليم العالى وصحة الأم وصحة الشباب والتأطير القانونى للمشاريع الصغرى والتنشيط الثقافى والرياضى. وهذا الاستهداف يأخذ فى الاعتبار الحجم الاقتصادى للإقليم الذى يمكنها من خلق فرص العمل فى القطاعات الإنتاجية والخدمية حسب المحاور الموصوفة فى دعامة المجالات لمخطط التنمية. وهذه الفرص لا وجود لها فى أقاليم ذات حجم اقتصادى صغير حيث تركز على الركن الاجتماعى للمحاور أكثر من تطوير الأنشطة المدرة للدخل وفرص العمل. وهذه الأولويات تأخذ فى الاعتبار الوضع الخاص للمواطنين المتقاعين الذين يستخدمون خدمات اجتماعية معينة فى مليية.

محور 4 الخدمات الاجتماعية المحلية

تميز الوضع في الإقليم من قبل بوجود فجوة بين مستوى تنميته الاقتصادية، والتي تقاس بالدخل والنشاط الاقتصادي الذي يتجاوز المعدل الوطني، ومستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وللمساعدة في تقليص هذه الفجوة، هناك ثلاثة أنواع من الإجراءات يتعين اتخاذها :

- أولها متعلقة بقطاع التعليم. وتوصي بإجراءات إضافية لتدابير قطاع التعليم في المدارس لملائمة العرض التربوي، وتنويعه (بتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص) وتحسين جودته ؛
- البرنامج الثاني يهتم مجال الصحة ويوصي بنفس منطق التكامل إضافة المرافقة لفئات الأمراض التي تحتاج إلى رعاية خاصة إلى نوعية الخدمات التي تقدمها المرافق الصحية المحلية ؛
- البرنامج الأخير لتصميم إطار التوجه الاستراتيجي للعمل الاجتماعي.

برنامج قطاع التعليم

تذكير بالسياق

شهد الإقليم تحسّن مؤشرات التسجيل وتوسيع الخارطة المدرسية. ومع ذلك، لا يوفر القطاع بعد المكونات المطلوبة لعرض التعليم والتكوين ذي الجودة، مما يؤدي إلى الهجرة إلى مراكز تعليمية أخرى ومنها مليلية. وهكذا، فإن 60% من خريجي الماستر في إدارة الأعمال في فرع جامعة غرناطة في مليلية، هم طلاب من المغرب ينتقلون يوميا بين المدينتين¹⁸.

الأهداف والنتائج

تعميم التعليم الجيد على جميع المستويات في مرحلة ما قبل المدرسة، الابتدائية، الإعدادية والثانوية والتقنية.

الإجراءات قصيرة الأمد

على المدى القصير، يتعين تعبئة التمويل للمشاريع المقترحة التي سبق لمندوبية التربية والتعليم اقتراحها بشأن تطوير المدارس والصحة المدرسية والحراسة وتنظيف المدارس وخفض تكلفة نقل الطلاب وشراء اللوازم المدرسية وبناء طاقة إيوائية داخلية وفتح أقسام ما قبل المدرسة وحملات التوعية والتكوين لصالح الآباء والمسؤولين المحليين والمنتخبين.

الإجراءات متوسطة المدى

على المدى المتوسط سيتحقق توفير عرض تعليمي تنافسي قادر على الاحتفاظ بطلاب المنطقة الذين يبحثون عن تكوين أساسي و/ أو تقني ذي جودة من خلال تطوير التعليم الخاص.

برنامج الصحة

يسلط التشخيص الضوء على احتياجات هامة لم تلبى في مجال صحة الأم وصحة الشباب الذين يعانون من الإدمان.

18- مليلية: فرصة لتحسين العلاقات المغربية الأسبانية.

صحة الأم

حسب التقديرات من عدة مصادر نصف الولادات الـ 1 800 بمستشفى مليلية سنويا من نساء مغربيات غير مقيمات في مليلية. وهذا يعكس الحاجة إلى سد العجز الذي سيصبح أكثر حدة نظرا للزيادة في معدلات الرعاية قبل الولادة والنمو الديمغرافي وانخفاض عدد المنتقلين بين الناظور ومليلية الناجمة عن أزمة اقتصاد التهريب.

الإجراءات الحالية

تهدف استراتيجية وزارة الصحة 2008-2012 إلى ضمان العدالة في عرض الرعاية بين الجهات وبين المناطق الحضرية والقروية، وتسهيل الحصول على الرعاية للفقراء، وخاصة سكان العالم القروي. وتهدف الاستراتيجية أيضا إلى خفض معدل وفيات الأمهات إلى 50 حالة وفاة لكل 100 000 ووفيات الرضع إلى 15 حالة وفاة لكل 1 000 بحلول 2012 والحصول على خدمات تنافسية وفعالة للصحة العمومية (معدلات الاستشفاء 5% من السكان بحلول 2012). ويتطلب تحقيق هذه الأهداف حسب الوزارة إعادة تحديد الموقع الاستراتيجي لدور الدولة بالفصل بين نشاطات تقديم الخدمات والتمويل والتأمين. وتقوم هذه الاستراتيجية حول محاور أولها إعادة تحديد المواقع الاستراتيجية لمختلف المتدخلين في النظام الصحي في المغرب، بما في ذلك إنشاء العديد من الهيئات العامة المستقلة لإدارة المستشفيات. ويتم ذلك بإدخال معادلة مالية عمودية أو أفقية للسماح للمستشفيات بالتوازن المالي مع الحفاظ على مهمتها كمرفق للخدمة العمومية ومتطلبات التضامن الوطني مما يعني إعادة توجيه دور وزارة الصحة في التنظيم والتخطيط والرقابة والرصد الصحي. ويتطلب هذا الموقع الجديد إنشاء شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص على أساس المقاربة التشاركية وأخرى مع المنظمات غير الحكومية تأخذ في الاعتبار ديناميكيتها وقوة اقتراحاتها. ويغطي المحور الثاني تمكين المواطن من خدمات متاحة وكافية من الرعاية من حيث الكم والكيف والانتشار في كل أنحاء الإقليم. ويتحقق ذلك من خلال رفع مستوى المستشفيات ووضع سياسة منسقة للأدوية والتنسيق الفعال والمنهجي بين جميع المؤسسات الصحية وإنشاء البطاقة الصحية وسياسة الموارد البشرية على أساس دعم وتطوير المهارات ووضع نظام المساعدة الطبية (RAMED) وتعميمه. أما المحور الثالث فيتعلق بإدخال التخطيط الاستراتيجي على المدى المتوسط والطويل ووضع خطط وطنية محددة وهادفة. ويهتم المحور الأخير بالوقاية والسلامة والمراقبة الصحية.

الإجراءات والمشاريع المحددة

في السياق الحالي الأولوية هي الدخول في شراكات مع القطاع الخاص.

صحة الشباب الذين يعانون من الإدمان

هذا المشروع هو في استمرار وتعزيز الإجراءات الرامية إلى تلبية احتياجات الرعاية للأشخاص الذين يعانون من الإدمان كجزء من الشراكة بين الجمعيات والمرافق العامة (الصحة والداخلية).

تذكير بالسياق

أصبح تعاطي المخدرات الصلبة إشكالية صحة عمومية في المغرب خصوصا حول سبنة ومليلية. وقد وضعت آليات استراتيجية الحد من المخاطر المتعلقة باستعمال المخدرات عبر الحقن في أكتوبر 2008 كجزء من البرنامج الوطني لمكافحة الإدمان.

هناك حاليا مركز واحد فقط ينشط في شمال المغرب وهو غير كاف لاستيعاب مستهلكي المخدرات القوية في جميع أنحاء الجهة، والذين يقدر عددهم ب 10 000. وتخطط الوزارة لإنشاء 10 مراكز بالإضافة لمركز سلا المفتوح منذ 2000 ومركز الدار البيضاء الذي أنشئ في 2009. ومناطق تطوان والناظور والحسيمة تعتبر مناطق ذات أولوية. وتشير المؤشرات إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الإدمان على المخدرات القوية قد ازداد بشكل حاد في السنوات الأخيرة مع كل الآثار السلبية على الصحة العامة والأسرة والحياة الاجتماعية بشكل عام (الجريمة). وفي حالة عدم وجود مراكز مختصة يقع دور العلاج على مصالح الطب النفسي والعقلي في المستشفيات العمومية.

المشاريع الجارية

انطلق في 2011 بناء مركز ضد سلوك الإدمان من قبل مؤسسة محمد الخامس بالشراكة مع وزارتي الصحة والداخلية. وستركز أعمال المركز على الرعاية الطبية والاجتماعية للأشخاص الذين يعانون من السلوك الإدماني والتوعية والوقاية من تعاطي المخدرات وإشراك الأسر في أنشطة الوقاية. المركز - السادس من نوعه في المغرب - سيهتم أيضا بإعادة تأهيل المتضررين وكذلك تأطير وتدريب الجمعيات الناشطة في مجال الحد من مخاطر المخدرات.

ويقع المركز على مساحة إجمالية تصل إلى 1 500 متر مربع. وسيشمل أكثر من 800 متر مربع مغطاة مكونة من قطب الدعم الاجتماعي والحد من المخاطر يتضمن مكتب استقبال وبهو، وقاعة استقبال وقاعات للعرض السمعي البصري ولل علاج الوظيفي ولأجهزة الكمبيوتر ولل اجتماعات وورشات للفنون التشكيلية والتعبير المسرحي، ومكتب جمعي ومكتب الوحدة المتنقلة ومكتب الإدارة. وسيشمل أيضا مركزا طبيا مع عيادات استشارية في الطب العام وطب الإدمان ومكاتب طبيب ومعالج نفسي وقاعة لمستخدمي الميثادون وقاعة تمرريض وغرفة للتحكم. وتقدر تكلفة بناء المركز ب 5 ملايين درهم بتمويل من مؤسسة محمد الخامس للتضامن وبدعم مالي من وزارة الداخلية. وسيتم تدبير المركز بشراكة مع وزارة الصحة والجمعية المغربية للحد من المخاطر المرتبطة باستخدام المخدرات - فرع الناظور.

الأهداف / النتائج :

- الوقاية من المخدرات بين الشباب والفئات الضعيفة من السكان بموازة مع التوعية بمفاهيم الصحة العقلية ؛
- تحسين نوعية الرعاية لمتعاطي المخدرات ؛
- الحد من مخاطر العدوى بفيروس نقص المناعة المكتسب / السيدا وفيروس التهاب الكبد C بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن ؛
- علاج الإدمان وإعادة تأهيل متعاطي المخدرات.

الإجراءات والمشاريع المحددة

- يحتاج إنشاء المركز إلى أن يكون مصحوبا بمجهود إعلامي وتربوي باتجاه المجتمع المدني في مواضيع ثلاث :
 - مكافحة ظاهرة الوصم والإقصاء تجاه المدمنين ؛
 - تسهيل إعادة إدماج الأشخاص المقلعين عن التعاطي ؛
 - زيادة إمكانيات التمويل لكل مركز في العملية من قبل المانحين.
- وتدل تجربة المراكز الموجودة على أن النجاح في هذه المجالات الثلاثة هو عامل أساسي في نجاح المشروع واستدامته.

الإجراءات الاجتماعية

يتمثل البرنامج الثالث في وضع إطار للتوجهات الاستراتيجية للعمل الاجتماعي. وستجرى دراسة لوضع مخطط مديري :

• لتقدير طبيعة ومستوى وتطور الاحتياجات الاجتماعية للسكان المعرضين لل صعوبات (الأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين) ؛

• رسم تقييم نوعي وكمي للعرض الحالي من الخدمات الاجتماعية وتحديد آفاق التنمية فيه ؛
• تحديد الإطار لتنسيق بين فعاليات التنمية الاجتماعية على مستوى الإقليم (السلطات المحلية والمنتخبين والإدارات اللامركزية والجمعيات والقطاع الخاص، وغيرها).

محور 5 تشغيل القرب

تسعى البرامج المقدمة هنا إلى حل مشكلة البطالة (الشباب والنساء على وجه الخصوص) وبصفة أعم مشكلة الفقر الاقتصادي من خلال البناء على نقاط القوة التي يوفرها القرب بما يتفق تماما مع إجراءات وفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وفي ما يتعلق بالشغل، يظهر أن العوامل الرئيسية للتوقعات المستقبلية تشير إلى أن الطلب على العمل سيميل إلى النمو بوتيرة سريعة بسبب الأزمة في القطاعات الاقتصادية أو موارد الدخل الأخرى (الهجرة والتجارة الحدود) والحركية والاندماج المتزايد للنساء واليد العاملة المؤهلة بين الشباب. وتستند البرامج المحددة على أداتين رئيسيتين :

- برنامج التكوين المهني ؛
- برنامج تعبئة الجالية المهاجرة لخلق فرص العمل.

برنامج التكوين المهني

السياق

يتسم الوضع بوجود الأنشطة غير المهيكلية والشباب المنقطع عن الدراسة. وفي ظل هذه الظروف، من الضروري إيجاد حلول على المدى القصير للسياق الحالي من خلال تحسين ظروف التدريب في مكان العمل ومحاولة جذب خدمة التعليم العمومي من خلال إنشاء مراكز التكوين والتعليم في الإقليم.

ولتزويد الشباب المنقطعين عن المدرسة بفرصة اكتساب مهنة من اختيارهم عبر الممارسة، والمهارات اللازمة لإدماجهم في الحياة العملية، تطور وزارة التشغيل والتكوين المهني منذ إصدار القانون رقم 00-12 ليونيو 2000، تعلم من نوع جديد. وتهتم السياسة المتبعة في المغرب قطاعات الزراعة وإنتاج الصناعة التقليدية والبناء والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية والخدمات للأشخاص والسياحة والفنادق والمطاعم. ويخضع التعلم لعقد بين الشركة المضيفة والمتدرب أو وصيه القانوني معتمد من مركز التكوين والتدريب (CFA). ويحدد هذا العقد حقوق والتزامات الطرفين.

ويستهدف البرنامج على وجه التحديد الشباب ذوي مستويات تعليمية أدنى من نظرائهم في التعليم النظامي والذين هم معرضون إلى العمل في القطاع غير المهيكل. وقد وُضع هذا التدريب الذي ينفذه قطاع التكوين المهني ولكن أيضا برسم اتفاقيات بين وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارات الصناعة التقليدية والفلاحة والصيد البحري والسياحة والتعاون الوطني.

الأهداف / النتائج :

- خفض العجز في الكفاءات ؛
- تحسين قابلية التشغيل لعمال القطاع غير المهيكل.

الإجراءات

تظهر الدراسات في سوق العمل وعرض القطاع غير المهيكل أنه ليس هناك سوى 4% إلى 5% من عمال هذا القطاع استفادوا من تكوين مهني وأن 80,3% من هؤلاء العمال حصلوا على تكوينهم أثناء العمل¹⁹. وهناك شركاء يمكن تعيّنهم لتحسين التكوين المهني للشباب في القطاع غير المنظم كالتعاون الوطني²⁰ ووكالة التنمية الاجتماعية والمؤسسات غير العمومية القادمة في إطار المشاريع الممولة من قبل التعاون الدولي لتعبئة الموارد الوكالة الوطنية للتكوين المهني وإنعاش الشغل اعتمادا على الاحتياجات الخصوصية لمشاريعهم (دعم المعلمين الحرفيين والباعة المتجولين إلخ).

وفيما يتعلق بالأطفال في حالة هدر مدرسي، هناك مجموعة من المشاريع أعطت نتائج هامة في مراكش وطنجة على سبيل المثال، والتي أنشأت بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتنفيذ من قبل الجمعيات المحلية. وتبين البحوث معدلات الإدراج سوق العمل تناهز 80% عند وجود عوامل النجاح التالية :

- موقع مركز التكوين في حوض تشغيل ديناميكي ؛
- التكيف مع تطورات الطلب ؛
- مشاركة القطاع الخاص في تطوير الوحدات التكوينية ؛
- توفير القدرات الإوائية للأطفال في الداخلات.

برنامج تعبئة المهاجرين من أجل التشغيل

السياق

تضاعفت مبادرات التنمية في السنوات الأخيرة بفضل تعبئة المهاجرين :

- مشروع FACE ؛
- مشروع الهجرة والتنمية في الجهة الشرقية - الناظور ؛
- المشاريع الممولة في إطار المبادرة المشتركة للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للهجرة والتنمية في الجهة الشرقية.

الأهداف / النتائج :

- تطوير الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية ؛
- جذب استثمارات المهاجرين.

19- ج. آيت سودان (2005) القطاع غير المنظم وسوق العمل في المغرب، جامعة مونبلييه.
20- تنظم تكويننا مهنيا أوليا لمدة سنة يسمح للمنقطعين عن الدراسة أو دون مستوى تعليمي كاف لولوج سلك التكوين. وهذه الفترة تسمح للشباب الذين لا يمكنهم عادة الوصول إلى مراكز التكوين الطويل أو التدريب الصناعي ويدخلون الاقتصاد غير المنظم دون أي مؤهلات، أن يتبعوا مسار الشهادة أو الدبلوم.

الإجراءات والمشاريع المحددة

تتمثل مجالات العمل قصيرة المدى في عمليات التوأمة بين المؤسسات الاجتماعية لمناطق الهجرة ومدن الاستقبال وتنمية مجال الأنشطة المدرة للدخل ومشاريع المنتجات الأصلية المحمولة بطلب المهاجرين عليها (التجارة العرقية).

يتمثل مجال العمل الأول في دراسة المشاريع الاستثمارية التي تهتم تنمية أحواض الهجرة. أما المجال الثاني فهو يهتم تطوير تركيبات مالية لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد المهاجرين في المنطقة.

محور 6 الترويج للثقافة

يتضمن محور خطة العمل في شأن الثقافة إجراءات قصيرة المدى لتدارك التأخير من حيث البنية التحتية الثقافية في المدن والجماعات وتنشيط الحياة الثقافية فيها من جهة وتطوير العرض الثقافي في الإقليم من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، من المناسب أن نلاحظ الجهود المبذولة مؤخرا لتعزيز البنية التحتية الثقافية من خلال بناء المكتبات التقليدية ومتعددة الوسائط ونقاط القراءة ودور الثقافة والمراكز الثقافية وقاعات المعارض والقاعات متعددة الوظائف والمعاهد الموسيقية والمتاحف الموضوعاتية في أكبر المدن في المنطقة (وجدة، الناظور، جرادة، بركان، فجيج، زاويو، عين بني مطهر، تاويرت، العيون).



في يوليوز 2007، اختارت وكالة الجهة الشرقية الناظور لتنظيم المنتدى الدولي للثقافات اللامادية في البحر الأبيض المتوسط

الباب السادس : مخطط التنمية لعمالة وجدة-أنجاد

1.6 مقدمة

مخطط التنمية لعمالة وجدة-أنجاد له خصوصية بحكم أن المدينة هي العاصمة التاريخية والإدارية للجهة الشرقية من المملكة مما يستدعي سلسلة من الاعتبارات المنهجية.



مقر مجلس الجهة الشرقية بوجدة

ويركز التشخيص الذي يمثل الأساس برنامج التنمية الإقليمية على نقاط القوة والضعف في وجدة كعاصمة وقطب حضري في الجهة. ويأخذ التحليل المقدم هنا في اعتباره التغيرات الاقتصادية والديمغرافية والمؤسسية لتحديد الفرص والمعيقات ونقاط القوة المتاحة للاستخدام في العمالة ونقاط الضعف للتخفيف منها. وأفكار المشاريع المقترحة في برنامج التنمية الإقليمية تكمل العديد من المشاريع الجارية وفقا لمكانة وجدة ومشروع المدينة الكبرى فيها. ويفترض أن التنمية القطاعية والبشرية في هذه العمالة يعتمد بشكل مباشر على قدرتها على أداء الوظائف الرئيسية المتعلقة بمكانتها ومشروع تطويرها. وبعبارة أخرى، إنها تمكنه من استقبال خدمات ذات جودة عالية للعب دور رائد في تنفيذ مخطط الجهوية المتقدمة وتسهيل التنسيق بين الأقاليم في القطاعات الرئيسية وأن تخلق العمالة الظروف الملائمة للتنمية المستدامة لفائدة السكان. وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام :

- الأول يوفر إطار التحليل لتطوير المدن الكبرى ؛
- والثاني يطبق هذا الإطار لتحديد تشخيص مدينة وجدة كما يتضمن تحليلا للفرص والمعيقات المحتملة، والظروف التي تمارس فيها مهام العاصمة حاليا ؛
- ويصف الثالث أولويات التنمية في العمالة والمحددة في هذا التشخيص على شكل دعائم ومحاور على غرار الفصل السابق.

إلى جانب الدار البيضاء والمدن الكبرى الإقليمية ذات الإشعاع خارج حدود المملكة (مراكش، طنجة، أكادير وفاس)، هناك مدن أخرى تسمى وسيطة في هيكلها الحضري ومن بينها وجدة التي لم تحصل بعد على الإشعاع الدولي. فهي تتميز باستضافة الوظائف المتعلقة بوضعها الإداري، كمقر مجلس الجهة ومصالح الدولة اللامركزية المختلفة على المستوى الإقليمي مثل الأكاديميات. وهي تتميز غالبا بوجود اتصال جيد بشبكات النقل والاتصالات بشكل عام. باستثناء هذا الأساس المشترك، فإن «خليط» المهام التي تؤديها هذه المدن المتوسطة يختلف حسب الجهة. وإذا اعتمدنا أحد أنواع شائعة الاستخدام (الإطار 1)، لا نجد صعوبة في تصنيف العواصم الإقليمية وفقا لأهمية هذه الوظائف الثلاث ("مقر للحياة الحضرية" في خدمة السكان ومنتجة).

إطار 1 : تصنيف الوظائف : مثال المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية

الوظائف التي تمارس في العواصم الإقليمية والمدن الصغيرة أو في العالم القروي تختلف عادة. ولفهم هذه الاختلافات يستخدم تصنيف الأعمال إلى وظائف «حضرية» في خدمة المواطنين ووظائف الإنتاج الملموس. وتشمل الوظائف «الحضرية» للعاصمة :

- وظائف في البحوث والابتكار (الباحثون وتقنيو البحوث والمهندسون وأطر الدراسات خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة) ؛
- وظائف الإدارة (الأطر الإدارية والمالية والكتاب والموظفون الإداريون والخدمات البنكية والتأمين) ؛
- الخدمات الفكرية (الاستشاريون المهندسون والمحامون والمهندسون المعماريون، الخ) ؛
- التجارة بين الشركات (بالجملة) ؛
- مجال الثقافة والترفيه (الفنون والترفيه، الإعلام والرياضة) ؛
- جزء من الإدارة العمومية.

وتشمل وظائف خدمة السكان أنشطة التوزيع وخدمات القرب والخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم والتكوين، وباقي الإدارة العمومية وخدمات الصيانة والنقل.

توجد وظائف الإنتاج الملموس القطاع الأولي (الزراعة والغابات والصيد البحري) والبناء والصناعة والخدمات اللوجستية.

إذا كانت للعواصم الوسيطة نقاط ضعف تتمثل في التخلف في مجموعة من الوظائف، فإن لديها أيضا مميزات يمكن إبرازها في المنافسة الإقليمية! وتستحضر هذه العوامل المتعلقة بالقدرة التنافسية وصفة المدينة الكبرى عامة والمدن المتوسطة منها على وجه الخصوص قبل دراسة حالة مدينة وجدة.

1.2.6 تحويل المدن إلى مراكز حضرية كبرى

تمثل المدينة الكبرى منذ السبعينات من القرن الماضي مرحلة جديدة في التاريخ الحضري. ويعرف بأنه «ممارسة قوة جاذبة إلى الوسط مما يؤدي إلى تركيز الأنشطة الاقتصادية، خصوصا منها وظائف أعلى من الدرجة الثالثة والسكان في المناطق الحضرية الأكثر كثافة» (G.-F. دومون، المصدر أنف الذكر).

وهي ترتبط بقوة بالعلومة فهي التعبير الإقليمي لحقيقة أن مناطق نفوذ وجذب المدن لا يفكر فيها داخل حدود الدول لكن على مستويات متعددة، حيث أن الشركات الكبرى لها مواقع متعددة وقد أصبحت قاعدة عامة. لم تعد العواصم في منافسة تحكمها الدول داخل حدودها. فسياسات التنمية تحتاج إلى التكيف مع الإمكانيات الحقيقية لكل منطقة. وهذا المنطق يجعلها معرضة لمنافسة أكبر ولكن أكثر فعالية أيضا في حالة النجاح الذي يعتمد على الفهم الصحيح للعوامل التي تفسر جاذبيتها.

2.2.6 العوامل التوضيحية العامة

الاتجاه نحو فك ارتباط الأنشطة بمكان معين ينجم عن التغيرات الاقتصادية في منافسة بين المناطق لاستقبال الأعمال والأنشطة. وفي هذا السياق، من المفيد توضيح المزايا والقيود المرتبطة بمناطق التنمية المختلفة. وقد أثبت الاقتصاديون أن المدن تنتج نوعين من آثار التكتل في جذب الأسر والشركات : اقتصادات الأحجام والعوامل الخارجية.

اقتصادات الأحجام

تعتمد مزايا الموقع المتعلقة باقتصادات الأحجام على ثلاثة مستويات :

- العواصم تمكن الشركات من استغلال اقتصادات الأحجام (أو العوائد المترتبة) بسبب حجم أسواقها ؛
- وتتركز الخدمات اللوجستية، كعامل حاسم في تنظيم الإنتاج، في المنطقة الحضرية مما يشجع على حجم الإنتاج الذي يتجاوز الحد الأدنى للمردودية ؛
- الشركات المعولمة التي تُناول العديد من الخدمات، تراقب حجم الأسواق المحلية (الخدمات اليد العاملة المؤهلة ...) والانفتاح الذي يشجع المدن.

المناولة الخارجية

توفر المدن مزايا للشركات والأسر، فالعوامل الخارجية المؤهلة لديها ثلاثة مصادر رئيسية هي:

- توفر العواصم إمكانيات المناولة الخارجية للشركات في شكل أملاك عمومية وبنية تحتية مادية واجتماعية ويد عاملة مؤهلة من خلال التكوينات المتاحة (الأولية والمستمرة) ؛
- تقلل العواصم بحكم حجمها من انعدام الثقة للشركات والأصول ؛
- العواصم لديها القدرة على جذب الشباب لسوق العمل على نطاق واسع وبالتالي على عرض عمل في مجموعة واسعة من المهن ،
- كما تقدم العواصم مجموعة متنوعة من الشركات أي المزيد من الفرص لتغيير العمل خلال حياة طالب العمل (استقرار الفرد في المدينة هو نوع من التأمين ضد القلق من تطور المسار المهني أو في مواجهة مستقبل غير مضمون مبدئيا).

إلى جانب هذه المزايا العامة التي يحتمل وجودها في جميع المدن هناك مزايا أخرى خاصة بالمدن الوسيطة.



عمالة وجدة-أنكاد
بوجدة

3.2.6 نقاط القوة الخاصة

المدن الوسيطة لديها ميزة خاصة على المدن الكبرى ترتبط بصغر حجمها الذي يحد من الخسارة الناجمة عن التمركز والتكاليف الإضافية الناتجة عن الازدحام. وبذلك، فإن تكلفة العقار قد تكون أقل مما هي عليه في المدن الكبرى. كما يمكن تلافي إضاعة الوقت في الاختناقات المرورية للموزعين والعمال على حد سواء. وقد يكون الحصول على بعض الخدمات أسرع. ومدة الوصول الى المطار الجهوي وإجراءات التسجيل والمراقبة أقل طولاً. ثم إن العلاقات مع الشركات الأخرى والإدارات المختلفة قد يكون أكثر قرباً منه في مدينة كبيرة. وقد يمكن ذلك من تسهيل التجارة ونقل التكنولوجيا وحل بعض المشاكل. وفي الاقتصاد المعاصر الذي يسيطر عليه الارتباط بين الفاعلين، تعتمد الإنتاجية الجديدة على نوعية التعاون المنسوجة حول الأعمال والمشاريع. ومن مصلحة الشركات تكثيف العلاقات الاجتماعية والفكرية والثقافية. وهذا التوجه يتحقق بسهولة أكبر في سياق المدن المتوسطة منه في المدن الكبرى. من الناحية النظرية، فإن جاذبية المدن المتوسطة في القرن الحادي والعشرين ناتجة مبدئياً من حجمها الذي يجعلها تستفيد من النمو الحضري دون تحمل الخسارة الناتجة عن التمركز في المدن الكبيرة.

3.6 التشخيص الاستراتيجي

ويسعى هذا التحليل لتحديد نقاط الضعف لتصحيحها و نقاط القوة المحددة لاستغلالها من أجل أن تلعب المدينة دورها في الهيكل الإقليمي. وبعد التذكير بالمعطيات الأساسية ويوجد التشخيص الفعلي.

1.3.6 تقديم العمالة

تغطي عمالة وجدة-أنكاد 1 714 كيلومتر مربع، ويقدر عدد سكانها بـ 477 100 نسمة وفقاً لتعداد العام للسكان لسنة 2004 ويعرض هذا القسم البيانات (حول التنظيم الإداري والسكان والشغل والأنشطة الاقتصادية) ويخلص إلى ترتيب العاصمة الجهوية بين المدن المغربية الأخرى من حيث جاذبيتها وتنافسيتها.

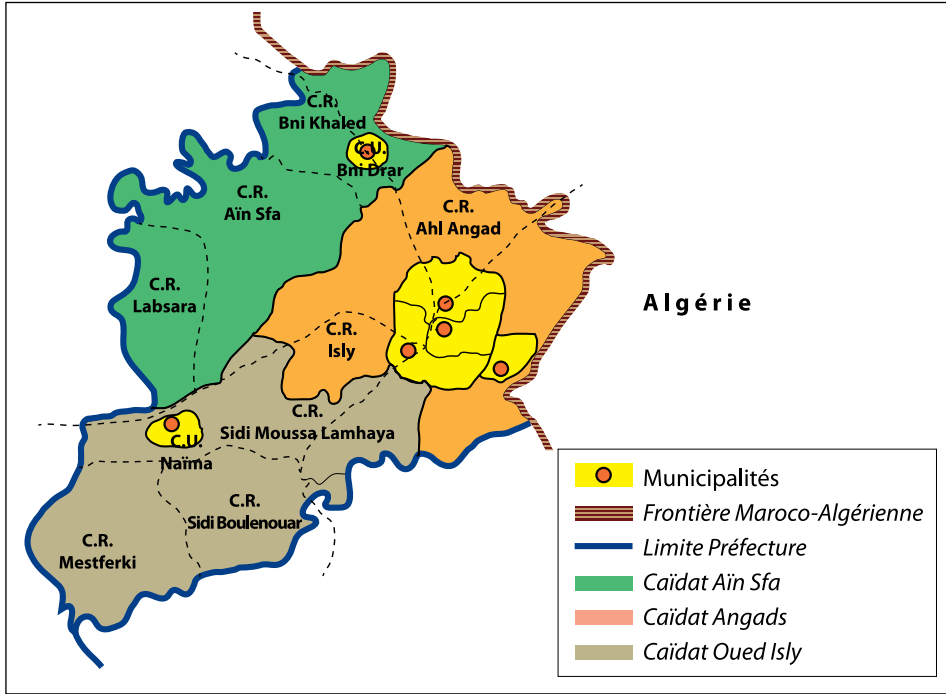
رسم 32 : موقع عمالة وجدة-أنكاد



يتميز الموقع الجغرافي للعمالة بتضاريس قليلة العوائق. وهي مكونة معظمها من سهول (أنكاد، بصارة ونعيمة)، في حين توجد السلاسل الجبلية في جزئها الشمالي. تحتل جبال بني زناسن الجماعة القروية عين الصفا وتمتد شرقا على الجزء الشمالي من الجماعة القروية بني خالد.

الهيكل الإداري

تمتلك العمالة 11 جماعة منها ثلاث جماعات حضرية و8 جماعات قروية موزعة على 3 باشاويات ودائرتين و15 مقاطعة و4 قيادات.



سكان ولاية وجدة-أنكاد

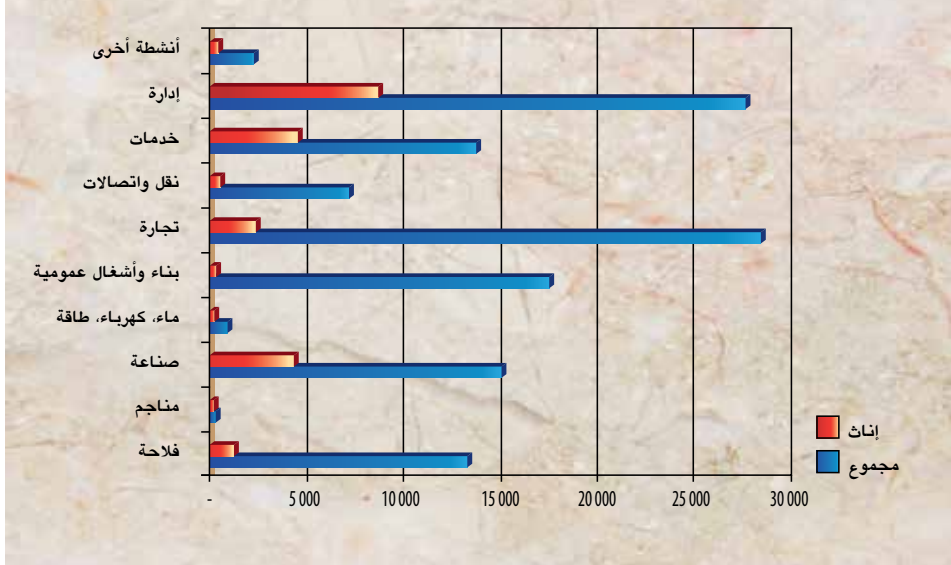
يبلغ عدد سكان العمالة (100 477 نسمة) مما يمثل 24,9% من مجموع سكان الجهة الشرقية. ويبلغ معدل النمو الديمغرافي 1,2% مقابل 0,8% على مستوى الجهة. ويختلف هذا المعدل حسب الجماعة : وسجلت أعلى نسبة في جماعة إسلي (9%) في حين حصلت جماعة نعيمة على أدنى معدل (-3,5%). ويمكن تفسير ذلك بهجرة سكان العالم القروي في أفقر الجماعات واستقرارهم في الجماعات المجاورة لوجدة. تعتبر ساكنة العمالة شابة إذ أن 54,8% منها تحت 30 سنة. وتوجد أعلى نسبة في الفئة العمرية من 0 إلى 14 سنة حيث بلغت 27,6% في 2004. لكن هذه النسبة في تراجع حاليا بسبب انخفاض معدلات الخصوبة. ومن جهة أخرى، فإن نسبة السكان في سن العمل (من 15 إلى 59 سنة) شهدت نموا من 60,5% في 1994 إلى 62,7% في 2004. كما يلاحظ أيضا أن نسبة المسنين (65 سنوات فأكثر) عرفت نموا من 7,7% في 1994 إلى 9,7% في 2004.

التشغيل

التوزيع حسب القطاعات والنوع (نساء/رجال)

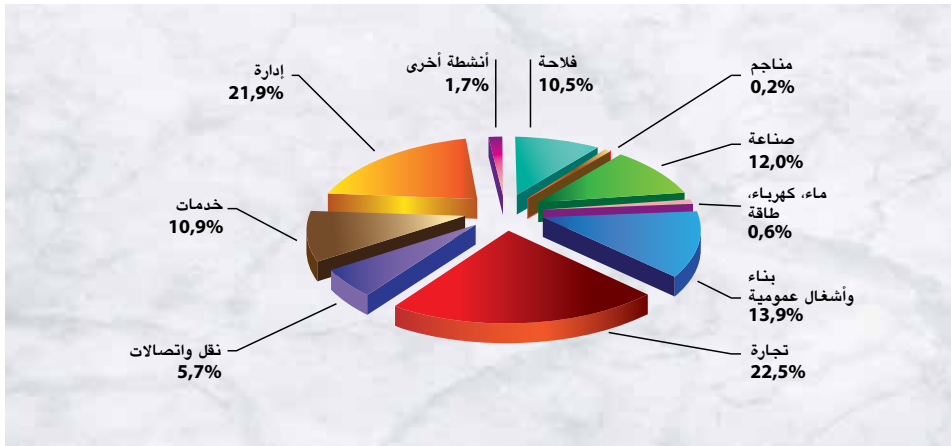
ويتركز الجزء الأكبر من النساء العاملات في الإدارة والخدمات في حين يظهر عمل الرجال أكثر تنوعا موزعا على جميع الأنشطة.

رسم 34 : الساكنة العاملة حسب القطاعات والنوع (نساء/رجال)



المصدر : الإحصاء العام للسكان لعام 2004

رسم 35 : هيكلية السكان العاملين حسب القطاعات



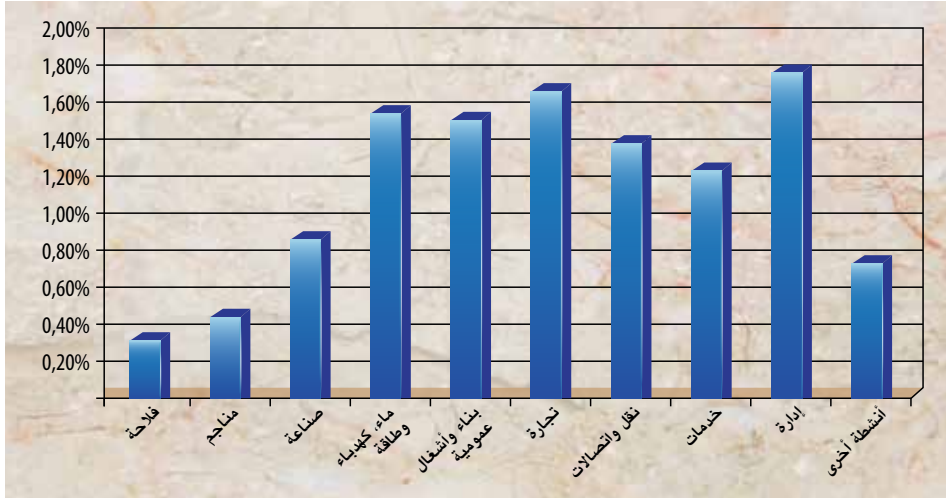
المصدر : الإحصاء العام للسكان لعام 2004

يشغل القطاع الثالث (التجارة والنقل والاتصالات والخدمات والإدارة) 61% من السكان العاملين في العمالة التي تتميز بانخفاض مستوى نمو الصناعة.

معدلات الموقع

تم إجراء دراسة مقارنة لفرص العمل وفقا لطريقة معدلات الموقع، الذي يعرف بأنه النسبة بين حصص القطاعات في التشغيل على مستوى العمالة والجهة. وعندما يكون هذا المؤشر أكبر من 1,2 يسمى التخصّص النسبي للعمالة. وعندما يكون أقل من 0,8 يعتبر نقصا في التمثيل. ويبين الشكل 31 أدناه التخصّص النسبي في الإدارة والتجارة وتوزيع المياه والكهرباء والبناء والنقل والاتصالات والخدمات. أمّا الأنشطة الإنتاجية (الصناعة والفلاحة) فهي ممثلة تمثيلا ناقصا.

رسم 36 : معدلات المواقع حسب القطاعات



المصدر : الإحصاء العام للسكان لعام 2004

الأنشطة الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد في العمالة بشكل رئيسي على قطاع الخدمات (التجارة والخدمات) والفلاحة التي لا تزال مرتبطة التغيرات المناخية. وبعد أن عاشت عمالة وجدة-أنجاد مثل المناطق الأخرى من الجهة الشرقية في المقام الأول على الأنشطة التجارية تتجه حاليا نحو التصنيع والخدمات.

الفلاحة وتربية الماشية

الفلاحة هي النشاط الرئيسي في المناطق القروية. ويبين الجدول 87 أدناه في الصفحة التالية المؤشرات الرئيسية لهذا النشاط.

جدول 87 : المؤشرات الرئيسية للقطاع الفلاحي

المساحة بالهكتارات	
103 517	المساحة الفلاحية المنتجة
5 600	المساحة المسقية
97 917	مساحة البور
22 730	المساحة غير المستغلة
21 573	المسالك الرعوية
21 269	الغابات
13 180	• الغابات الطبيعية
4 519	• مساحات التشجير
4 000	• مساحات الحلقى

زراعة الحبوب هي المهيمنة في المناطق البورية وتشمل سنويا ما يقرب من 50 000 هكتار. والإنتاجية ضعيفة عموما ويفسر ذلك جزئيا بقلّة الأمطار التي تميز المناخ القاري شبه الجاف في المنطقة (حوالي 250 مم / سنة) وفققر التربة. وتزرع محاصيل الخضر في المساحات المسقية. وهي تغطي حوالي 1 000 هكتار سنويا أهمها البطاطس والبصل والطماطم. وتقدر المساحة الكلية التي تحتلها غراسة الأشجار المثمرة بـ 5 000 هكتار أغلبها من أشجار الزيتون واللوز.

تربية الماشية

للثروة الحيوانية مكانة هامة : يقدر حجمها بـ 220 000 رأس مكونة أساسا من المجترات الصغيرة (الأغنام 11 000 والماعز 150 000) ؛ وقطاع الألبان في نمو في أنحاء وجدة بما يناهز 13 000 رأس من الأبقار و40 000 رأس من الخيول والبهائم والحمير. وإذا كانت الماعز والخيول والبهائم والحمير في عمالة وجدة-أنجاد تمثل ما يقرب من ثلث العدد الإجمالي للجهة الشرقية، فإن حصتها من الأبقار لا تتجاوز 15% ومن الأغنام 1%.

الصناعة

حددت وزارة الصناعة في عمالة وجدة-أنجاد 127 وحدة صناعية ناشطة بيد عاملة تقدر بـ 2 200 منصب دائم ممّا يدل على صغر حجمها. ويبين الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي في العمالة أن الصناعات الكيماوية والشبه كيماوية (التي تشمل أساسا إنتاج مواد البناء) تشكل 37% والصناعات الغذائية 36% من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي تليها الصناعات الميكانيكية والمعدنية 23% فالصناعات الكهربائية والإلكترونية بـ 4%. وفيما يتعلق بالنسبة المئوية للسكان العاملين، فإن القطاع الكيماوي وشبه الكيماوي والصناعات الميكانيكية والمعدنية والصناعات الغذائية تشكل 82% من المناصب المسجلة في عمالة وجدة-أنجاد (86% من الرجال و14% من النساء).

السياحة

تملك عمالة وجدة-أنجاد مناطق جذب سياحي هام بحكم موقعها الجغرافي القريب من الدول المصدرة للسياح ومكانتها باعتبارها عاصمة الجهة والبنية التحتية للاستقبال (بما في ذلك الشبكة اللوجستية) وإمكاناتها التجارية (سياحة التسوق). ومما يعزز هذه الإمكانيات :

- التراث الثقافي (الفنون الشعبية وفنون الطبخ وتنوع الألبسة التقليدية وغنى الصناعة التقليدية المحلية) ؛
- الطبيعية (الوديان الخضراء والمناطق الجبلية والحياة البرية) تمكن من تطوير الأنشطة السياحية المكملة للسياحة الحضرية وسياحة الأعمال. كجزء من تطوير السياحة في المحافظة، وقد تم تحديد أربعة مواقع سياحية بميزات خاصة : المدينة القديمة بوجدة وواحة سيدي يحيى والكهف بعين الصفا وعين ألو بعين الصفا.



رواق فني جديد في وجدة

الصناعات التقليدية

قطاع الصناعة التقليدية نشيط جدا في الاقتصاد الجهوي، وتشير تقديرات موثوقة أن عدد الصناع الممارسين في العمالة والمراكز المختلفة (جميع التخصصات) يفوق 50 000 نسمة. وهناك في عمالة وجدة-أنجاد أكبر عدد من الصناع التقليديين في الجهة ويقدر بـ 21 894. وقد شاركت المندوبية الجهوية بوجدة في عملية التنشيط الاقتصادي للعمالة لتحسين وتطوير أداء الصناع التقليديين المنفردين والمقاولات الحرفية من خلال :

- إنشاء قرية الصناع التقليديين ؛
- التكوين المهني ؛
- تقديم الدعم للصناع المنفردين من خلال مساعدتهم على تمويل نشاطهم وتسويق منتجاتهم.

التجارة

تتميز التجارة الداخلية بالازدواجية بين القطاع المنظم الحديث العهد نسبيا والقطاع غير المنظم المكون عموما من المحلات التجارية الصغيرة والتهريب وانتشار الباعة المتجولين. وقد تسبب افتتاح عدة أسواق عصرية كبرى مؤخرا في تغيير هيكل التجارة الداخلية للعمالة. وظهر استطلاع أجرته الغرفة التجارية أن وجود هذه المتاجر الكبرى أدى إلى إضعاف حجم المبيعات لدى صغار التجار وإلى الحد من حجم التهريب بشكل كبير كما اضطر العديد من التجار المحليين لإيجاد بدائل.

وعلى وجه الخصوص : «مركز بني درار الذي كان عبارة عن سوق حرة مفتوحة وغير مهيكلة أصبح مهجورا نسبيا. وقد فقد جاذبيته السابقة كمركز تجاري للتهريب».

ومن جانب آخر أصبح لمدينة وجدة سوق الجملة للأسماك باستثمار يقدر بـ 51,2 مليون درهم. وفي مجال تسويق الأسماك أيضا وفي إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية استفاد حوالي خمسين بائع سمك متجول من إعادة التنظيم المقترحة لتجارة الأسماك في وجدة.

والمكونات الرئيسية لهذا المشروع : اقتناء 150 دراجة نارية مجهزة بصناديق تبريد وتكوين المستفيد في مجال النظافة ونوعية الأسماك والسلامة الطرقية والمحاسبة والتدبير.

النقل

إلى جانب الطريق السريع الذي يربط بين وجدة وفاس والذي فتح لحركة المرور في 2011 (328 كلم) تملك العمالة شبكة طرقية طولها 375 كلم : 274 كلم منها معبدة و101 كلم غير معبدة. وهي تمثل 7,5% من شبكة الطرق الجهوية.



الطريق السريع وجدة - فاس

تمتد الطرق الوطنية لأكثر من 108 كلم تربط بين العمالة والأقاليم. ومقارنة مع الأقاليم الأخرى في الجهة تملك العمالة شبكة الطرق الأكثر كثافة أي 224,1 كلم على مساحة 1 000 كيلومتر مربع. كما أن مشاريع الطرق الرئيسية قد غيرت وجه شبكة النقل في المنطقة بالفعل. ويعتبر المشروع الأكثر أهمية في هذا السياق الطريق المزدوج وجدة الناظور وطوله 141 كلم (باستثمار 570 مليون درهم). ويعتبر هذا الطريق المزدوج والمطارات الدولية بالمدينتين من المشاريع ذات الأولوية في البنية التحتية للتواصل.

رسم 37 : مشروع الطريق المزدوج بين وجدة والناظور



ملحوظة: مقطع وجدة - السعيدية اكتمل بينما مقطع أحفير الناظور في طور الإنجاز

تتكون شبكة السكك الحديدية المشغلة من خطين يؤديان إلى وجدة. فالمدينة تعتبر مركزا لحركة السكك الحديدية في الجهة وتنقل سنويا نحو 220 000 راكبا و400 000 طن من السلع :

- خط وجدة-الدار البيضاء (650 كلم) يضمن حركة الركاب والبضائع ؛
- خط وجدة-بوعرفة (350 كلم)، يربط وجدة وبوعرفة وكنفودة وحاسي بلال (خط مخصص أساسا لنقل المنتجات المعدنية ومواد البناء). كما يربط وجدة بالحدود المغربية الجزائرية خط للسكك الحديدية طوله حوالي 10 كلم.

وفي مجال النقل الجوي، تملك العمالة مطارا دوليا (مطار وجدة-أنجاد) يبعد ب 11 كلم شمال المدينة. وتبلغ مساحة المطار 550 هكتارا ويناهز عدد الركاب السنوي 500 000 شخصا سنويا. وتهيمن على هذا النقل إلى حد كبير الرحلات من وإلى أوروبا بنسبة 70%. كما تمثل الرحلات الداخلية 27% ويتكون الباقي من الرحلات من وإلى إفريقيا وآسيا. وقد خضع هذا المطار مؤخرا لبرنامج للتهيئة بإنشاء محطة جديدة مساحتها 28 000 متر مربع (مقابل 4 500 متر مربع للمحطة القديمة) بقدرة استقبال تبلغ 3 ملايين راكب سنويا.

ويوفر هذا البرنامج العناصر التالية :

- مدرج جديد بطول 3 200 متر ؛
- ممر مواز بطول 3 200 متر وعرض 23 متر ؛
- 4 ممرات جانبية منها مخرج سريع ؛
- ممر ربط بين موقف الطائرات والمدرج القديم ؛
- مساحات وقوف إضافية للطائرات (84 000 متر مربع) ؛
- مواقف للسيارات بسعة إجمالية تبلغ 500 مكان.

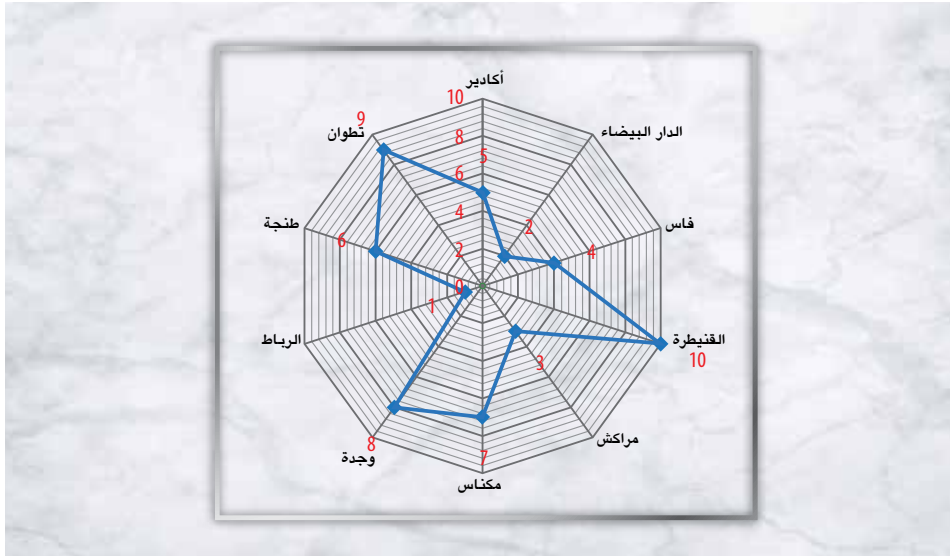
وجدة في ترتيب المدن المغربية

تأتي رتبة وجدة بين المدن المغربية الكبرى من نتائج مقياس جاذبية المدن عام 2011 (دراسة نشرتها جريدة الحياة الاقتصادية في 2011) يصنف المدن المغربية من حيث جاذبيتها للأفراد والمقاولات. ويشمل هذا التصنيف 51 مدينة مغربية تأوي أكثر من 50 000 نسمة ويرتكز على أساس 68 مؤشرا كميًا. وتنقسم المدن إلى ثلاث فئات تصنف وجدة ضمن فئة 10 مدن كبرى بأكثر من 300 000 نسمة (الدار البيضاء والرباط وفاس ومراكش وأكادير وطنجة ومكناس ووجدة والقنيطرة وتطوان). وقد تم تجميع المؤشرات إلى 11 موضوعا فرعا :

• 6 مواضيع فرعية لجودة الحياة (الصحة والتعليم والثقافة والمناخ والبيئة والإسكان والخدمات الأساسية والتنمية الاجتماعية) ؛

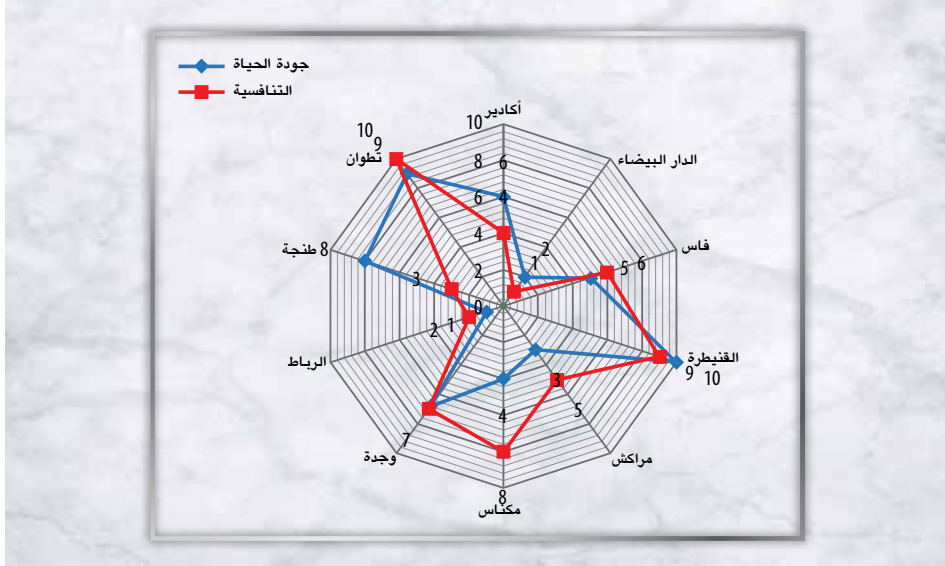
• 5 مواضيع فرعية للتنافسية (الحجم الاقتصادي والبنية التحتية وسهولة اللوج إليها والموارد البشرية والحضور الإداري والجاذبية العقارية). إذا اعتمد تجميع المؤشرات كمقياس لمستوى الجاذبية النسبية تأتي وجدة في المرتبة الثامنة كما يظهر في الرسم البياني التالي.

رسم 38 : الترتيب العام للمدن المغربية



هذا الترتيب المتأخر نابع من حقيقة أن عاصمة الجهة الشرقية تقدم جودة حياة أقل من تلك التي توفرها معظم المدن الكبرى الأخرى. كما أن قدرتها التنافسية ما زالت دون طموحات عاصمة إقليمية.

رسم 39 : الترتيب العام في المدن الكبرى



ومع ذلك، وتحديد مواقع وجدة مقارنة مع غيرها من المدن الرئيسية للمملكة ليس دائماً دون المتوسط، لا سيما عند النظر في بعض المؤشرات بتجميع أقل :

• تحتل مدينة وجدة المرتبة الأولى من حيث عرضها التعليمي وذلك بفضل أداء ثابت في كل مستويات المسار التعليمي ؛

• كما تحتل المرتبة الثالثة وراء الرباط والدار البيضاء في مجال جودة الموارد البشرية (10% من سكان وجدة لديها شهادة التعليم العالي ويبلغ معدل التعلم 73,8%)؛

• تقدم وجدة أفضل جاذبية عقارية بين المدن الكبيرة بأسعار منخفضة نسبياً (ابتداءً من 1 800 درهم / م² مقابل ما معدله 3 250 درهم / م² للمدن الأخرى من نفس الفئة) ؛ المدينة لديها محافظتان عقاريتان تغطيان متطلبات شراء وتسجيل الأراضي في المدينة ؛

• من حيث البنية التحتية تأتي وجدة في المرتبة الأخيرة لصعوبة الوصول إليها وانخفاض وتيرة خط السكة الحديدية فاس-تاويرت-وجدة وعدم انتظامه وصعوبة الولوج الطرقي بحكم موقع المدينة البعيد نسبياً. وهو عائق تم تجاوزه بافتتاح الطريق السريع فاس-وجدة والتحسينات التي استفادت منها المدينة في الأشهر الأخيرة (هذه التغييرات يمكن أن تحسن تصنيف المدينة).

ومن جهة أخرى الطاقة الاستيعابية في وجدة غير كافية فهي لا توفر إلا 1 900 سرير في الفنادق المصنفة (أي 25 مرة أقل من مراكش التي تعد ما يقرب من 44 400 سرير وهي على رأس الترتيب في هذا المؤشر).

وفي ما يخص الصحة العمومية، فجازيبية مدينة وجدة متخلفة مقارنة بالرباط والدار البيضاء وفاس وحتى المدن المتوسطة. والواقع أن مدينة وجدة لديها أقل من 10 أطباء لكل 10 000 نسمة ومعدل التأطير الصحي منخفض وليس لديها مستشفى جامعي.

بالنسبة للبيئة الاجتماعية، عرفت مدينة وجدة انخفاضا حادا في فرص الشغل وارتقاعا في معدل الفقر (12,7% وهي ثاني أكبر نسبة في فئتها) وأعلى معدل للجرائم (292 جريمة لكل 10 000 نسمة).

وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف مدينة وجدة يمكن أن يتحسن بعد جهود التخطيط والتنمية المنتشرة في الجهة الشرقية عموما ومدينة وجدة على وجه الخصوص، مع افتتاح والطريق السريع فاس-وجدة والانتهاج من بناء مستشفى جامعي مؤخرًا يلبي المعايير الدولية في الخدمات الصحية.

2.3.6 التشخيص

من أجل وضع تشخيص مناسب للمقاربة المعتمدة، من المفيد التمييز بين الوظائف المتعلقة بصفة العاصمة الإدارية والمؤسسية وتلك المرتبطة بمشروع المدينة الكبرى. ولكل من العنصرين يتم تحديد التحديات على أساس تحليل السياق الخارجي والوضع الداخلي. وتختتم هذا الجزء منظومة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تعرض النتائج في شكل موجز.

الأنشطة ذات الصلة بوظيفة العاصمة

ممارسة وظيفة العاصمة الجهوية مرتبطة بالإصلاح الدستوري الذي سيمنح البلاد قانونا عضويا يستند إلى مقترحات اللجنة الاستشارية للجهوية المتقدمة (CCR). وتشمل هذه المقترحات تدابير لتعزيز الهيئات الإقليمية اللامركزية واللامركزة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، والتي لن تغير كثيرا من «الوزن» في الجهة في المجال الوطني. وسنشرح محتوى الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية الرئيسية قبل تحليل العواقب التي تترتب على ممارسة وظيفة عاصمة الجهة في حالة وجدة.

الإصلاحات

تتعلق بجانين مرتبطين باللامركزية السياسية واللامركز الاقتصادي:

- تبنت مقترحات اللجنة الاستشارية للجهوية المتقدمة توصيات تعتبر تقدما ديمقراطيا لا يمكن إنكاره في إدارة الجهات مع إدخال آلية الانتخابات المباشرة لتمديد مدة الولاية الانتخابية ومنح الرئيس سلطة تنفيذ الميزانية وزيادة الموارد الذاتية للمجالس الجهوية مما يساهم في تعزيز السلطات المنتخبة في الأقاليم بشكل حاسم؛
- للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، توصي اللجنة الاستشارية للجهوية المتقدمة بإنشاء صندوق التأهيل الاجتماعي (FMNS)، وصندوق التضامن بين الجهات (FSIR) وهي صناديق مصممة كأدوات لنقل موارد الوزارات أو الجهات الأفضل تجهيزا للجهات المتأخرة من حيث التنمية.

الوضع الحالي

يتميز بثلاثة عوامل مواتية نسبيا وبعض أوجه القصور :

- لمدينة وجدة اليوم كافة السمات لاستضافة الوظائف المتعلقة بصفة العاصمة الجهوية من حيث الموارد البشرية والقدرات اللوجستية وكذلك الإنجازات البارزة في تزيين المدينة والأعمال الحقيقية لإعادة تأهيل صورتها لدى الرأي العام الوطني والمهاجرين والسياح ؛

- توفر وجدة كل خاصيات العاصمة اللامركزية الجهوية وتجمع كل المندوبيات الإقليمية للإدارات والمؤسسات العمومية (تم اختيار المنطقة لتنفيذ مشاريع تجريبية للإدارة اللامركزية، مثل الصحة، وكذلك في مجال التعاون اللامركزي)؛
- تكلفة العقار والمستوى الجيد للمؤسسات التعليمية تعتبر معايير استقرار قوية للأطر والموظفين المشاركين في تطوير هذا الدور؛
- بخصوص أوجه القصور، لوحظ الترتيب المتأخر لوجدة من حيث البنية التحتية للولوج (10 من 10)، والبيئة الاجتماعية (9)، الوزن الاقتصادي (8) وفي ميدان الصحة (8).

التحديات

التحدي الأول هو تلبية مطالب الاستقرار التي يتطلبها تعزيز الهيئات الإقليمية اللامركزية واللامركزية التي ستتابع الإصلاحات الجارية. هذا ما يؤدي إلى نقل «الكفاءات» على المدى القصير من المستوى المركزي إلى العواصم الإقليمية. وبالتالي ستخلق إدارات إقليمية جديدة لتعزيز القائم منها. وسيؤدي كذلك إلى تشكيل إدارات في خدمة المجالس الإقليمية وتعزيز أو إنشاء الوكالات التنفيذية الإقليمية. كما أنها تعني تعزيز المشاريع بين الجماعات تركز على العاصمة الجهوية على غرار المبادرات الجارية في جهات أخرى خاصة حول أكادير وطنجة ومراكش². وعاصمة الجهة الشرقية لديها كل الحظوظ للتعامل مع هذه المطالب الجديدة للاستقرار، إذا أثبتت قدرتها على تطوير قوتها من حيث تكلفة الاستقرار وإنجازاتها من حيث نوعية الخدمات للأطر.

ويتعلق التحدي الثاني بالحفاظ على الدور التنسيقي للأنشطة القطاعية في الجهة الممارس، باستقبال منظمات الفاعلين الخواص (الجمعيات المهنية، والغرف المهنية) أو المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة في سياق تجديد الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاعات رئيسية مثل التنمية البشرية والسياحة والطاقة والزراعة والخدمات اللوجستية.

إذا كانت صفة العاصمة الجهوية تفرض التزامات على العمالة، فإن مشروع المدينة الكبرى يعتمد في الوقت نفسه على إرادة الأطراف الفاعلة.

الأنشطة المتعلقة بالمشروع المدينة الكبرى

تحقيق مشروع المدينة الكبرى لمدينة مثل وجدة يعني اعتبار الفرص والتحديات المتعلقة بالسياق وتقييم الوضع الداخلي في ما يخص نقاط القوة والضعف في العمالة.

السياق

أصبحت الأنشطة الاقتصادية التقليدية للمدينة الكبرى أكثر فأكثر حركية في مجالات الخلق والتدبير. والواقع أن اقتصاد الخدمات بشكل عام عرف سلسلة من التغييرات في العمق بفضل تطور وسائل النقل والاتصالات، من جهة، وتحرير التجارة الخدماتية على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الوطني، من جهة أخرى.

ويظهر الجدول 88 أدناه شبكة تضم جميع الخدمات القابلة للتوطين في منطقة حضرية مصنفة وفقا لعدة معايير :

- أولا، الخدمة المتجذرة في تراب المنطقة والمقاومة للمنافسة حيث توجد خدمات مطلوبة جدا «للمعرفة والاستثمارات غير المادية» والخدمات الأقل تطلبا وهي ما يسمى بـ «الاستهلاك الوسيط والنهائي في القرب» (يقاس التطلب من درجة الاعتماد على الموارد غير المتحركة وحجم الاقتصاد ومجال القرب)؛

2- انظر مبادرات التجميع التي اتخذتها الوكالة الحضرية، وبيت التنمية وبيت المنتخب على سبيل المثال.

- في المقابل، الخدمات المنقولة و / أو المعرضة للمنافسة وهي من جهة، ما يسمى بخدمات «المعلومات المرتبطة بوظائف الدعم» والخدمات «الترفيهية والسياحية» من جهة أخرى (الأولى أقل تطلبا من حيث الموارد) :
- بين هذين النقيضين توجد الخدمات الوسيطة التي تخضع لمنافسة محدودة.

جدول 88 : عوامل الموقع ومستوى جاذبية الخدمات³

مستوى الجاذبية	مقاومة المنافسة الترابية	درجة التجذر	قرب الزبناء	اقتصاديات الأحجام	الموارد	الأنشطة	القطاع
دولي	+++	+++	نعم	نعم	نعم	البحث العلمي، التعليم العالي، الاستشارة، الإشهار، التسويق	خدمات المعرفة والاستثمارات غير المادية
بين الجهات	+++	+	نعم	لا	لا	وكالات بنكية تجارة القرب، خدمات المواطن، الحراسة	خدمات الاستهلاك الوسيط والنهائي في القرب
دولي	---	---	لا	لا	لا	الصيانة الخدمية، مراكز الاتصال	خدمات المعلومات المرتبطة بوظائف الدعم
بين الجهات	++	++	لا	لا	نعم	السياحة، الثقافة، مساحات الترفيه التراث التاريخي	خدمات غير مادية للاستهلاك النهائي
بين الجهات	+	++	لا	نعم	نعم	البريد، نقل البضائع والمسافرين	الخدمات اللوجيستية البيئية
بين الجهات	++	++	نعم	نعم	لا	الخدمات الصحية الاستشفائية، الخدمات القضائية، تجارة التقسيم خارج مجال القرب	الخدمات الجماعية الخاضعة لاقتصاد الأحجام العمومية والخاصة

وبالتالي، يمكن تمثيل تطوير الخدمات على المستوى الإقليمي كتعاقب في التسلسل الهرمي للخدمات من الأقل تطلبا إلى الأكثر تطلبا.

3- المصدر : اقتصاديات الخدمات والقدرة التنافسية للمناطق، 2009، DIACT.

الوضع الحالي

تخلفت وجدة من وجهة النظر الاقتصادية قبل صياغة المشاريع الطموحة للمدينة الكبرى الواعدة في إطار المبادرة الملكية. ويعرض الجدول 89 أدناه مصفوفة كإطار لتحديد إمكانات تطوير الخدمات في العمالة. وتأتي عوامل تحديد المكان باللون الأخضر أو الأحمر حسب وجودها في المحافظة.

جدول 89: تحديد إمكانات تطوير الخدمات

عوامل تحديد المكان			الأنشطة	القطاعات
التنافسية	حجم السوق	الموارد		
			البحث العلمي التعليم العالي الاستشارة الإشهار التسويق	خدمات المعرفة والاستثمارات غير المادية
			وكالات بنكية، تجارة القرب، خدمات المواطن، الحراسة	خدمات الاستهلاك الوسيط والنهائي في القرب
			الصيانة الخدماتية، مراكز الاتصال	خدمات المعلومات المرتبطة بوظائف الدعم
			السياحة، الثقافة، مساحات الترفيه، التراث التاريخي	خدمات غير مادية للاستهلاك النهائي
			البريد، نقل البضائع والمسافرين	الخدمات اللوجيستية البيئية
			الخدمات الصحية الاستشفائية، الخدمات القضائية، تجارة التقسيم خارج مجال القرب	الخدمات الجماعية الخاضعة لاقتصاد الأحجام العمومية والخاصة

التحديات

يتمثل التحدي الرئيسي اقتصاديا في تخفيف مخاطر نقل الخدمات المتصلة بالتغيرات التكنولوجية واللوجستية والتنظيمية. ويمكن إدارة المخاطر المرتبطة بالموقع بناء على الرافعات التي تعزز تجذير الأنشطة في الجهة. ويمكن تفعيل العديد منها :

• الرافعة الأولى التي تتعين مراقبتها هي القدرة التنافسية للأنشطة المتوفرة والحساسة لاقتصاديات الأحجام في مجال الصناعة (قطاع المنتجات الاستهلاكية خاصة منها الغذائية التي تتوفر وبأعداد هامة في العمالة) وقطاع الخدمات (الخدمات المهارات المكثفة المحددة التي قد تعرض مكاتب العمالة للمنافسة مع كبار الفاعلين في الجهات الأخرى ؛

• الرافعة الثانية لدعم الأنشطة التي تساهم في التجذير الترابي للناس والأنشطة على المستوى الإقليمي. وهو ما يحيل طبعاً على جودة الخدمات المحلية، خصوصاً منها تلك التي يشعر المواطنون والمقاولات أنهم بطريقة أو بأخرى رهائن لها (يتعين في هذا المجال تحسين جودة الخدمات المحلية بحيث تكون مماثلة للمدن الكبرى، على الأقل في المراكز الرئيسية في الجهة وهي تشمل التعليم والصحة والحياة الثقافية بشكل عام) ؛

• الرافعة الثالثة هي استغلال اقتصاديات الاحجام داخل العمالة في أنشطة جديدة لا سيما في الإنتاج الثقافي والتكنولوجيات الجديدة التي تعتمد على القرب من الجامعات ومراكز البحوث المتوفرة في العمالة.



جامعة محمد الأول وجدة

جدول 90 : خلاصة التشخيص

المخاطر	الفرص
قابلية الانتقال للخدمات عالية الجودة تنافسية المدن الكبرى	الجهوية الموسعة الروابط اللوجيستية
نقاط القوة	نقاط الضعف
قاعدة الاستقبال الريادة المؤكدة في الجهة الجامعة والبحث العلمي العقار الرتبة المتقدمة في مجال التعليم	التأخر المتراكم بسبب هجرة النخب التأخر المتراكم في احتواء القطاعات غير المنظمة الرتبة المتأخرة في مجال الصحة

4.6 الخطة الإستراتيجية

يتم تناول نتائج التحليل السابق وفقا لإطار استراتيجي إقليمي لتحديد الأنشطة الإنمائية في العاصمة والمدينة الكبرى في الجهة.

جدول 91 : تنظيم استراتيجية تنمية الجهة

المحاور الاستراتيجية	الدعامات
التنافسية الاقتصادية	دعامة المجال
الجاذبية المحلية	
الحفظ على الموارد وتأمين التراث	
الخدمات الاجتماعية للقرب	دعامة الإنسان
التشغيل في القرب	
الولوع إلى الثقافة ودعم الإنتاج الثقافي	

1.4.6 الدعامة 1 : تطوير فضاء العمالة

إن المحاور التي تتبع لدعامة المجالات في ميدان القدرة التنافسية والجاذبية والاستدامة هي مضمنة إلى حد كبير في المشاريع التي يجري تنفيذها في وحدة بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنسبة لمعظمها، فإن هذه المشاريع تعتبر في طليعة ما يمارس على الصعيد الوطني من تطبيق للتكنولوجيا الجديدة والعمران والتدبير البيئي.

محور 1 تعزيز التنافسية الاقتصادية

يهتم هذا المحور بالقطاعات التالية في العمالة :

- القطاعات التي لها القدرة على التصدير مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المنقولة والسياحة ؛
- القطاعات التي تنافس استيراد المنتجات والخدمات وتكون مكلفة من حيث النقل (البناء والأشغال العمومية، المنتجات الطازجة، منتجات الأثاث).

في كلتا الفئتين يمكن للعمالة تطوير قدرتها التنافسية ويجب عليها ذلك.

المشاريع الجارية

الإجراءات الجارية أو المخطط لها في جزء كبير منها تتفق مع الأولويات الناشئة عن هذا التحليل، وهو الحال مع القطب التكنولوجي بوجدة الذي يتكون من أربعة عناصر رئيسية على وجه الخصوص : منطقة للصناعة والخدمات اللوجستية «النظيفة» (الأنشطة الصناعية والدعم والخدمات اللوجستية) وقطب خدماتي (الخدمات والأنشطة المنقولة) ومنصة تجارية مع قاعات عرض وفضاء للتقسيم مركب للتكوين.

وفي ما يخص عنصر التكنولوجيا النظيفة، فشرية القطب التكنولوجي بوجدة، وهي شركة تابعة لـ MEDZ صاحبة التوكيل في المنطقة الحرة بوجدة. ومشروع التكنولوجيا النظيفة الذي يغطي الشطر الأول منه 40 هكتارا مخصصة للأنشطة الصناعية ذات الصلة بالتنمية المستدامة وخاصة الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية. وهو يرافق حقول الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والكتلة الحيوية، والتي تهدف على وجه الخصوص

إلى إنشاء قدرة طاقة إجمالية تقدر بـ 6 000 ميجاوات، وبحلول عام 2020 إلى توفير 42% من الإنتاج الوطني من الكهرباء بواسطة الطاقات المتجددة. وتتطلع هذه المنطقة الحرة إلى جعل الجهة الشرقية مركزا صناعيا للتنمية المستدامة.

وفقا للمركز الجهوي للاستثمار في الجهة الشرقية وبعيد Casenearshore بالدار البيضاء وتكنولوجيا في الرباط وفاس-شور والعديد من مشاريع الخدمات المنقولة الناجحة في وجدة، بما في ذلك SQLI⁴ - وجدة شور يدخل الجهة الشرقية في عصر الخدمات الخارجية بتقديم بنية تحتية بمستوى عالمي مع الاستفادة من العديد من الحوافز الضريبية⁵. ويقدم الموقع توطينا جغرافيا ملائما مع ربط أفضل على مقربة من القطب الجامعي وحوض تشغيل بإمكانيات كبيرة. يقع وجدة-شور في القطب التكنولوجي بوجدة، وهو النسخة الإقليمية لمخطط التطوير الصناعي. وقد أعطيت انطلاقة عمل الشطر الأول من وجدة-شور في 31 مايو 2011. وهذا المركز سيشغل مساحة إجمالية خارج البناء من 22 500 متر مربع باستثمار 180 مليون درهم وسيخلق 2 000 منصب شغل.

رسم 40 : تخطيط القطب التكنولوجي



4- المجموعة الفرنسية SQLI هي شركة عالمية لخدمات تكنولوجيا المعلومات (20 وكالة). هذه الشركة حاضرة في أوروبا والمغرب (وجدة والرباط والدار البيضاء) وكندا وسنغافورة وتضم حاليا 2000 مستخدما. وهي متخصصة في تصميم وتنفيذ أنظمة المعلومات. كما أنها أول مشغل لمهندسي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وجدة. افتتحت الشركة مع جامعة محمد الأول، أول مركز بحث و تطوير مخصص للأنظمة التكنولوجية المفتوحة. وقد التزمت شركة SQLI وجدة بتشغيل حملة الدكتوراه والعمل بشكل خاص على إعادة تدريبهم ومنذ إبرام هذه الشراكة SQLI وجدة يستفيد من الإمكانيات والموارد ذات الجودة في الجامعة. وخبراء المجموعة يشاركون في المقابل في تكوينات معينة، مثل CMMI وتثري المناهج الدراسية بوحدة إضافية.

5- أحكام مرسوم الوزير الأول رقم 9/2007 بشأن تنفيذ عرض الخدمات المنقولة.

وفيما يتعلق بالسياحة استفادت المدينة من عدد من عمليات التحديث وتوسيع الطاقة الاستيعابية خاصة في الفنادق التابعة للشركات العمومية. كما تمت ترقية المطار والمحطة الطرقية بشكل كبير. وقد استضافت وجدة علامات تجارية شهيرة في تجارة التقسيط عملت على تجديد واسع للمصالح داخل المدينة.

الإجراءات التكميلية

وبعد جهد الاستثمار العمومي المذكور أعلاه يتعين اتخاذ إجراءات إضافية لتوفير الاستثمار من قبل الفاعلين الخواص في القطاعات التنافسية التي تستهدفها المشاريع العمومية الكبرى وهي الطريقة الوحيدة لضمان التنمية المستدامة للقاعدة الاقتصادية للعمالة.

محور 2 تنمية مراكز حضرية جذابة

يتعلق هذا المحور بالجوانب المرتبطة مباشرة بوظيفة عاصمة العمالة، من حيث القدرة الاستيعابية السكنية وجودة البيئة المعيشية. والإنجازات الجارية أو المخطط لها تغطي جزءا كبيرا من الاحتياجات في هذا المجال ويتعين إتمامها. وقد ركزت الإنجازات على تطوير الأحياء ضعيفة التجهيز وإعادة التأهيل الحضري وتطوير قطب سكني جديد.

تطوير الأحياء ضعيفة التجهيز

وقد تم الانتهاء من برنامج الترقية لـ 97 حي ضعيف التجهيز في مدينة وجدة، وهو يهيم حوالي 25 000 أسرة (أي 120 000 نسمة) في أواخر عام 2009 بميزانية 177,5 مليون درهم. ويتضمن العمل توفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي واتصال بالشبكة والكهربة والإنارة العمومية وبناء شبكة الطرق وممرات الراجلين ووضع خطط التأهيل. وقد أعطت إنجازات الطرق وجها جديدا للمدينة رغم العديد من الصعوبات التي واجهتها في مجال الصرف الصحي. ومن جهة أخرى، وفي ما يخص الاندماج في النسيج الحضري 95% من الأحياء لديها خطط للتأهيل ستمكن من بناء المساكن حسب الإجراءات الجاري بها العمل من خلال الحصول على ترخيص من السلطات المختصة.

التجديد الحضري

تم الانتهاء من عدة مشاريع للتجديد الحضري وبعضها في طور الإنجاز :

- **تعزيز البنية التحتية** (217 مليون درهم) : يتعلق الأمر بتأهيل شوارع «الحسن الثاني» و «مغنية» و «علال بن عبد الله» و «يوسف بن تاشفين» والشوارع المحاذية للمدينة القديمة فضلا عن تهيئة ساحات «3 مارس» و«القدس» في الحي الحسني، «الجوهرة» و«شريف الإدريسي» وإنشاء خمس حدائق وتعزيز شبكة الطرق.
- **تطوير المرافق الثقافية والرياضية** (36 مليون درهم) : بناء المسرح البلدي وإنشاء ثلاثة مراكز رياضية في القرب.

• **إعادة تأهيل المدينة القديمة** (90 مليون درهم) : يهيم تأهيل ساحة باب سيدي عبد الوهاب بما في ذلك بناء 519 محلا تجاريا وفتح مسارات جديدة في اتجاه الساحة وتطوير ساحة عمومية على (2,7 هكتار) وترميم السور الأثري وتحقيق المرحلة الثانية من مشروع بناء سوق الخضار والفواكه (95 محلا تجاري).

وهذه المشاريع تكمل برنامج التأهيل الحضري لمدينة وجدة (بين عامي 2006 و2009) خصصت لها ميزانية 2,5 مليار درهم. وقد همت هذه الإنجازات تطوير مداخل المدينة الساحات العمومية إنشاء مطرح لمعالجة النفايات

الصلبة وإعادة تأهيل المطرح القديم وتهيئة واحة سيدي يحيى وإقامة المركز الثقافي البلدي وقاعة للمعارض الفنية وقاعة متعددة الرياضات وحمام سباحة وعدة ملاعب رياضية، وإعادة تأهيل المدينة القديمة (تطوير نظام الصرف الصحي وترميم المباني الأيلة للسقوط وإعادة بناء السور الأثري والتطوير والإنتاج من الطرق الرئيسية والشطر الأول من سوق الخضار والفواكه)، تهيئة ساحة «زيري بن عطية»، مع توسيع قاعة المعارض مع انفتاحها الساحة الجديدة التي تتضمن مسرحا في الهواء الطلق ومدرجات للمتفرجين، وسبعة بوابات وعدد من المنحوتات وناقيرتين وعدد من المساحات الخضراء.

تطوير جودة العرض السكني

انطلقت أشغال «القطب الحضري بوجدة» في مايو 2010 (المرحلة الأولى)، وهو جزء من إعادة هيكلة وسط مدينة وجدة. وسيتم بناء القطب الحضري على أرض عارية تابعة للمكتب الوطني للسكك الحديدية. كما أنه لن يتم تدمير محطة السكك الحديدية الحالية نظرا لقيمتها التاريخية. وللتذكير، فمحطة قطار وجدة، التي شيدت في 1920، وتم تجديدها في عام 1928، هي محطة السكك الحديدية الأولى في المغرب. وسيتم حفظها كعملية تاريخية في المدينة، بينما سيتم بناء محطة جديدة بالقرب من جسر محمد الخامس (الواد الناشف). وهذا المشروع هو نتاج شراكة بين ولاية الجهة الشرقية والشركة العامة العقارية، وهي شركة تابعة لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير للتنمية ومكتب الوطني للسكك الحديدية (ONCF).

رسم 41: مشروع القطب الحضري بوجدة



كل ذلك جزء من مشروع طموح ينضوي تحت استراتيجية إعادة الهيكلة الحضرية لعاصمة الجهة الشرقية. وهو يهدف إلى دعم دينامية جديدة في الجهة وتقوية جاذبيتها وقدرتها التنافسية على المستوى الوطني والدولي. وسوف تعزز علاوة على ذلك إمكانات المنطقة في مجال العقارات المهنية والسكنية، والسياحية والتجارية. وينقسم المشروع، الذي يقع على وعاء عقاري مساحته 30 هكتارا، إلى أربع مناطق: الحديقة المأهولة، ومنطقة المحطة، والأرصفت الخضراء والمركز متعدد الخدمات. ويهدف هذا المشروع ذو الإمكانات العالية إلى الشروع في مسار الارتقاء الحضري عبر إعادة تأهيل المركز الحضري، وتطوير منطقة حضرية واسعة في موقع جيد وتنفيذ إنشاء المرافق العامة والخاصة والتجارية الجديدة التي من شأنها تعزيز جاذبية المدينة. ويناهاز القطب الحضري بوجود دون مواقف السيارات 000 394 متر² من الأراضيات المتعددة الوظائف: السكنية: 238 000 متر²، التجارية: 45.000 متر²، المطات التجارية: 53 000 متر²، الفنادق: 26 000 متر² والتجهيزات: 31 000 متر². ويتطلب المشروع استثمار نحو 2,5 مليار درهم دون احتساب العقار، وسيجرى في أربع أشطر وأربع فترات: 2013، 2015، 2017 و2019.

الإجراءات التكميلية

تهتم الإجراءات الإضافية لهذا المحور بمجالين يحظيان بالأولوية. وهما مجال التدبير المستدام للمناطق الحضرية التي تم تجديدها منذ إطلاق المبادرة الملكية ومجال تدبير المناطق السكنية المدارية:

- يرمي المجال الأول إلى تطوير مشروع النقل بين الجماعات لتسهيل الحركة اليومية لغير المقيمين والمساهمة في تخفيف الازدحام في المدينة؛
- يركز المجال الثاني على الحاجة لتطوير الموارد البشرية والمالية للجماعات المحلية التي استفادت من التأهيل، وهي ضرورية لصيانة وتطوير الإطار المعيشي.

محور 3 الحفاظ على الموارد وحماية التراث

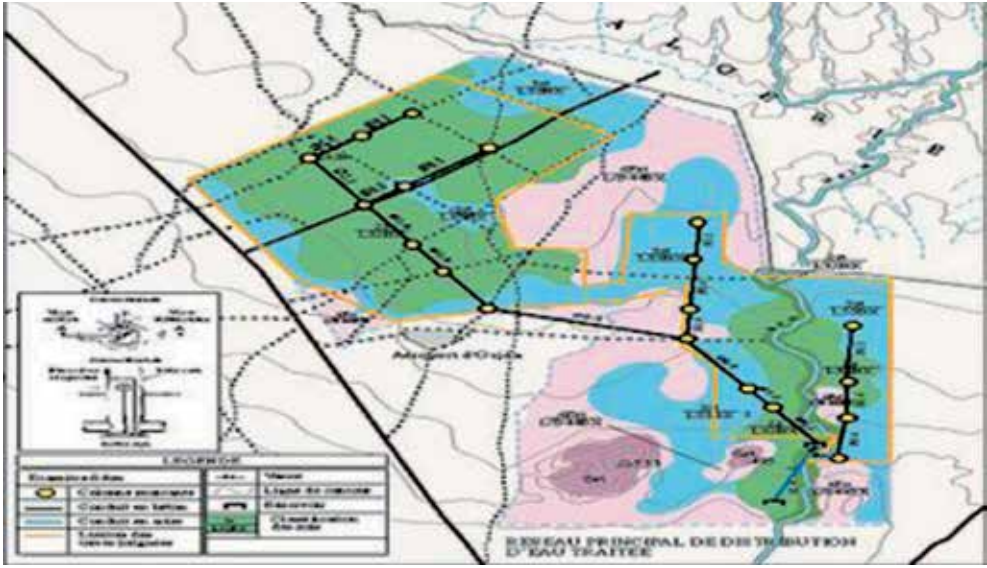
سيواجه التطوير المتوقع للعمالة محدودية الموارد الطبيعية المتاحة من حيث المياه والطاقة والتنوع البيولوجي. هذا التطور المتوخى لا يمكن أن يقوم في المدى الطويل دون مقاربة تقوم على الاقتصاد في الموارد الطبيعية واستخدام آليات إعادة التدوير.

المشاريع الجارية

استقبلت المدينة عملا رائدا في معالجة وإعادة استخدام المياه العادمة. وجاءت محطة معالجة المياه بوجدة، والتي كلفت 255 مليون درهم، لاستكمال برنامج شامل للصرف الصحي في المدينة ومحيطها يقدر ب 550 مليون درهم. وستمكن محطة وجدة من معالجة ما يقرب من 40 000 متر مكعب من المياه العادمة يوميا. وتعتبر هذه المحطة، التي تعمل بتقنية البحيرات المفتوحة، الأكبر في البلاد فهي تمتد على مساحة 60 هكتارا. كما تتميز بسلسلة تطهير كاملة: المعالجة (الفحص وإزالة الحصى) والمعالجة الأولية (10 بحيرات مغلقة) والمعالجة الثانوية (12 خزاناً للتهوية على مرحلتين) والمعالجة الثلاثية (21 خزاناً للإنضاج). وستسمح المحطة بإعادة استخدام المياه العادمة للمعالجة للزراعة وسقي حوالي 1 200 هكتار. ويتم تنفيذ 22 حوضاً للتجفيف وأيضاً لمعالجة الأوحال، بالإضافة إلى قناة لاستخراج مياه الصرف الصحي إلى المحطة بطول 7 كلم ومحطة ضخ المياه التي يتم تصريفها في محطة منسوبها 1 700 لتر / ثانية. وقد تم تمويل هذا المشروع بشكل مشترك من قبل الدولة كجزء من الخطة الوطنية للتطهير السائل والوكالة المستقلة للماء والكهرباء بوجدة (RADEEO) من خلال قرض من بنك الاستثمار الأوروبي. وقد قامت كتابة الدولة للمياه والبيئة بأعمال إضافية تتعلق بالمعالجة الثلاثية ليصبح

المجموع 35 مليون درهم. والمحطة فعالة من حيث استهلاك الطاقة وعدم استخدام العلاجات الكيميائية. وتستند عملية العلاج على التطهير بواسطة الأشعة فوق البنفسجية الشمسية. وهناك دراسة جدوى جارية للاستخدام الزراعي للمياه المعالجة (400 لتر / ثانية) في منطقة مخصصة للحبوب والتشجير.

رسم 42: رسم تخطيطي لمحطة معالجة المياه العادمة بوجدة



2.4.6 الدعامية البشرية

يتطلب موقع وجدة، باعتبارها مدينة كبرى وعاصمة جهوية قادرة على أداء المهام الرئيسية المرتبطة بهذا الوضع، تعبئة الرأس المال البشري وتعزيز التماسك الاجتماعي بما يجعل لها مساهمة حاسمة في تحسين الإنتاجية والأداء الاقتصادي لتراب العمالة. والإجراءات المقترحة هنا لا تهدف فقط إلى تدارك التأخير الذي تجلى في التفاوت في مؤشرات هيكل الأراضي وعدم المساواة الاجتماعية وانعدام الأمن، ولكن لاستباق الاحتياجات اللازمة لتطوير المدينة أيضا.

محور 4 الخدمات الاجتماعية المحلية

إذا كانت إنجازات وجدة في مجال التعليم من بين أفضل المدن، فإن مؤشرات أداء قطاع الصحة تبين أن هذه العمالة تعرف تأخرا مقارنة بالمدن الكبرى الأخرى وحتى بالمقارنة مع المدن المتوسطة. ووفقا لمقياس جاذبية المدن 2011 (تصنيف المدن المغربية من حيث الجاذبية التي نشرتها الحياة الاقتصادية في 2011) فمدينة وجدة تحتل المرتبة الأولى من حيث عرض التربية والتعليم وتظهر أداء مسترسلا في جميع المستويات التعليمية. وفي مجال التكوين المهني، تتمتع عمالة وجدة-أنجاد ببنية تحتية متنوعة نسبيا ولكنها تتركز في المناطق الحضرية.

وفي المقابل، ووفقاً لنفس المقياس فإن مؤشرات قطاع الصحة العامة تضع وجدة في المرتبة الثامنة من بين عشرة مدن كبرى. فهي تسجل غياب مستشفى جامعي (في طور الإنجاز) ونسبة التأطير الصحي منخفضة. وبالإضافة إلى ذلك، يبقى عرض الخدمات الطبية محدوداً جداً في الجماعات القروية في العمالة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى تطور القطاع الخاص بإنشاء مصحات جديدة في السنوات الأخيرة. والإنجازات التي تحققت في الخدمات العامة الأساسية في السنوات الأخيرة :

- المركز الاستشفائي الجامعي (CHU) في وجدة (بدأ بناؤه في 2006)، وسيحسن بشكل كبير من عرض الرعاية الصحية في العمالة وجميع أنحاء الجهة الشرقية بقدرة استيعابية لـ 500 سرير، أجريت على مساحة 90 000 متر مربع، منها 50 000 متر مربع مغطاة تم تمويله بقروض بلغت حوالي 525 مليون درهم (يجب أن يلبي المركز الاستشفائي الجامعي بوجدة المعايير الدولية لجودة الرعاية الصحية وسيخدم ما يقرب من 3 ملايين نسمة) ؛
- وحدة علاج السرطان في وجدة ومركز استقبال المرضى وأسرههم ؛
- مستوصفات في الأحياء الهامشية في وجدة ؛
- افتتاح كلية الطب والصيدلة في وجدة، والتي من شأنها تلبية الاحتياجات من الأطر الطبية ؛
- معهد التكوين للمهن الصحية الذي يكون منذ 1997 في مجال مهن التمريض والقابلات.

- إجراءات إضافية تهدف إلى خفض العجز الذي يواجه العمالة والمساهمة في تحسين الخدمات التي تقدمها البنية التحتية الحالية أو المخطط لها. وتشمل الإجراءات المقترحة :
- تعزيز الموارد البشرية في القطاع الطبي في المناطق القروية ؛
 - المساهمة في تجهيز المرافق الصحية ؛
 - إجراءات بناء الشبكات والمرافق الصحية.

محور 5 تشغيل القرب

تسعى البرامج المقدمة هنا إلى دعم إعادة التوجيه نحو القطاعات المنظمة وهي فرصة للعمالة. وقد تؤدي إعادة توجيه غير ناجحة إلى زيادة في البطالة وبالتالي الفقر الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي وهو ما يشكل تهديداً لتطوير العاصمة الجهوية.

وترتكز البرامج المقترحة على نقاط القوة التي يقدمها القرب وتتفق تماماً مع إجراءات وفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وتشمل هذه البرامج:

- إعادة توجيه جماعية إلى الأنشطة المدرة للدخل بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في مواصلة أنشطتهم ؛
- إعادة التأهيل الفردي للأشخاص الذين يرغبون في تغيير عملهم أو لا يريدون الشكل الجماعي لإعادة التدريب ؛
- إقامة البنية التحتية التسويقية.



محور 6 الترويج للثقافة

الفعاليات الثقافية كثيرة وذات جودة في المدينة. لكن الإنتاج المحلي غير كاف بالنظر إلى مشروع التطوير الاستراتيجي وتجدر الأنشطة في المدينة.

وقد اتخذت عدة إجراءات في السنوات الأخيرة من حيث إنشاء البنية التحتية الثقافية والمحافظة عليها وإعادة تأهيل التراث الثقافي والمعماري القائم. ومع ذلك، فإن هذه الأعمال لا تستفيد منها المدن الصغيرة والمناطق القروية.

والأعمال الإضافية تتكون في مرحلة أولى من تجهيز مراكز صغيرة من العمالة بالمكتبات والمراكز الثقافية مع اعتبار الاحتياجات الحقيقية ورغبات المعبر عنها من قبل الساكنة.

وفي إطار مواز، ولتشجيع الإنتاج المحلي والترويج للبنية التحتية الثقافية القائمة، ينبغي اتخاذ الإجراءات في أشكال الدعم والتشجيع لتشكيل مجموعات محلية للتنشيط الثقافي في أشكال مختلفة من التعبير الفني والأدبي. وينبغي كذلك توسيع نطاق هذه الإجراءات لدعم هذه المجموعات لتمثيل الجهة في المناسبات الوطنية والدولية.

الفصل السابع : خطة تنمية إقليم تاوريرت

1.7 تشخيصات موضوعاتية

1.1.7 الموارد الطبيعية

يتمتع الإقليم بموقع متميز، على الطريق السريع بين وجدة وفاس، على بعد 125 كلم من ميناء الناظور و103 كلم من مطار وجدة أنجاد الذي تم تجديده مؤخرا وتوسيع نطاقه. تتكون جغرافية الإقليم من ثلاث مناطق:

- مجموعة من السهول (الطارفة، تاوريرت والعيون) مرتبة في شكل ممرات بامتياز نسبي من حيث التساقطات بسبب قربها من البحر؛
- مجموعة جبلية متكونة من جبال بني زناسن وهورست لا يتجاوز ارتفاعها 1 500 متر ويبلغ ذروته في جبل بوخوالي بـ 1750 متر؛

• مجموعة من الهضاب العليا من حوالي 1 000 - 1 500 متر فوق مستوى البحر.

وبهذا التكوين ومناخ جاف (280 ملم من التساقطات سنويا)، يكون التحدي الرئيسي للمحافظة على الموارد الطبيعية هو التدبير المحافظ للمياه والتربة. وتوجد في الإقليم موارد مائية هامة: السدود التي تغذي أقاليم الناظور وبركان وسد الحسن الثاني الذي يزود الإقليم وتمثل الغابات ومساحات الحلقى (على التوالي 182.000 هكتار - بما في ذلك 14 000 هكتار من مزارع - و 200 000 هكتار) مجالا للاستغلال الاقتصادي لإنتاج اللحوم (450 000 رأس من المجترات الصغيرة) والطاقة (الحطب). ويتوفر المجال الغابوي في الإقليم على تنوع نباتي هام مما يسمح له بلعب أدوار متعددة في المخططات الاقتصادية والسياحية خاصة وأنه يزخر بتنوع حيواني بري متميز وعدد من محميات الصيد.



المناظر الطبيعية لواد زا، بالقرب من قصبة تاوريرت

كما أن هناك مميزات خاصة في الإقليم ومواقع قيمة للأنشطة الرياضية (القنص وصيد الأسماك في المياه العذبة) والمواقع الأثرية (القصب) ومناظر طبيعية متنوعة في مناطق السهوب والمناطق الجبلية والغابات وتعتبر عين سيدي الشافي (على بعد حوالي 25 كلم من تاويريت في تراب الجماعة القروية كطيطر) ذات فائدة سياحية اعتبارا لسمعة وخصائص المياه فيها.

ويشمل الإقليم أيضا مواقع ذات أهمية بيولوجية وبيئية: مواقع لالة ميمونة و سد محمد الخامس، المدرج في قائمة رامسار للمناطق الرطبة، والذي يعتبر أحد أكبر السدود في المغرب وأقدمها (1967) ويتوفر على ثروة سمكية أصيلة و عدة أنواع من الطيور (البط البري إلخ).

جدول 92 : مساحة الغابات

المساحة بالهكتار	
168 500	الغابات الطبيعية
200 000	مساحات الحلفى
14 000	إعادة التشجير
382 500	المجموع

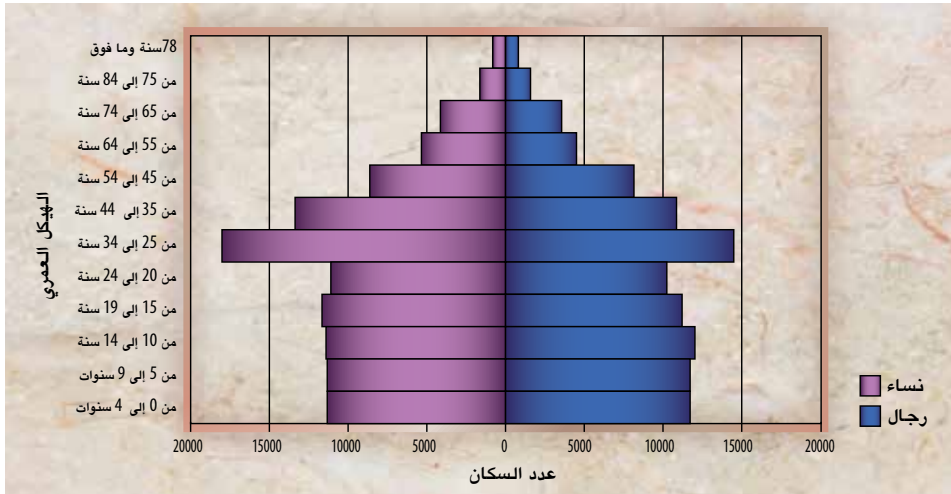
2.1.7 التشخيص الديمغرافي

شهد الإقليم تغيرات ديموغرافية كبرى على غرار الأقاليم الأخرى في الجهة مع زيادة كبيرة في النزوح داخل الأقاليم نحو المدن والهجرة الخارجية، على الأقل حتى أزمة 2008، نحو إسبانيا : وهي تعكس تكيف إستراتيجيات العائلات مع السياق الاقتصادي. فالنزوح الداخلي تهيمن عليه الانتقالات داخل الإقليم و داخل الجهة. فوفقا للمندوبية السامية للتخطيط تمثل الحركات الداخلية للجهة 85% من تغييرات الإقامة في الإقليم خلال فترة ما بين الإحصاءين، تمثل فيها الحركات داخل الإقليم الثلثين من هذه النسبة.

وقد كانت الهجرة إلى الخارج محكومة بالطلب من إسبانيا قبل الأزمة، ومن مورسيا على وجه التحديد، في مجال العمل الفلاحي والخدمات المنزلية. وبالتالي، ووفقا لإحصاءات نشرت في أطلس الهجرة المغربية، ازداد عدد السكان أصيلي تاويريت المقيمين في إسبانيا من 1 600 إلى 7 500 شخص بين عامي 1990 و2000، أي بزيادة قدرها 80% في 10 سنوات.

وإقليم تاويريت أحد الأقاليم الرئيسية المصدرة للمهاجرين المغاربة المقيمين في إسبانيا. ويوضح هذا الوضع نسبة المهاجرين من المدينة في إجمالي عدد المغاربة في إسبانيا، وكثافة هذه الهجرة (عدد المهاجرين من الإقليم / سكان الإقليم في 2004). وكما هو مبين في الشكل أدناه 44 الصفحة التالية، فالهيكل العمري يوضح هجرة اليد العاملة الأكثر ديناميكية وخاصة بين الرجال.

رسم 44 : الهرم السكاني في تاويرت في 2004



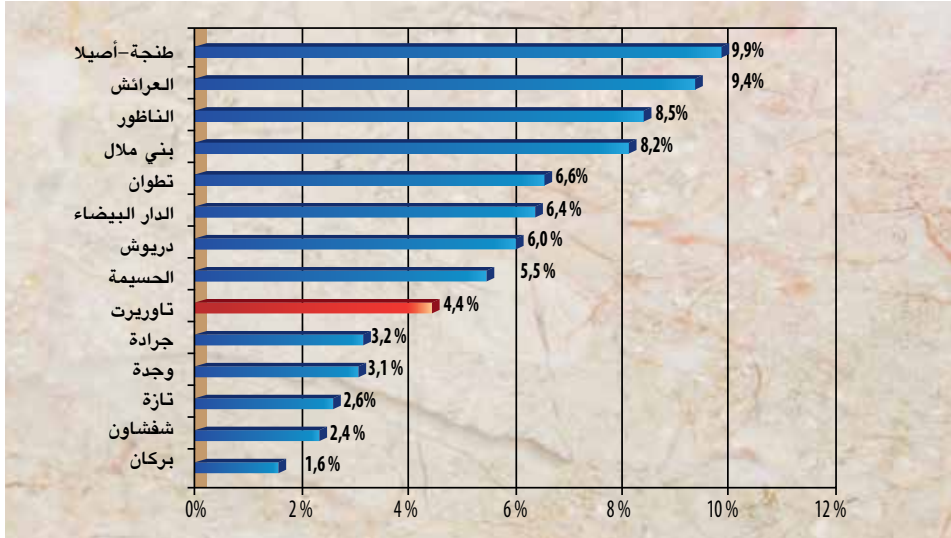
جدول 93 : هجرة سكان الريف إلى إسبانيا

المنطقة	الأقاليم	النسبة في المجموع
الريف الغربي	طنجة - تطوان - شفشاون	10
الريف الأوسط	تازة - الحسيمة - تاونات	17,5
الريف الشرقي	الناظور - بركان - وجدة - جرادة - تاويرت	17,5
مجموع الريف		45

المصدر : تطوّر وبقاء شبكات الهجرة المغربية في إسبانيا - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

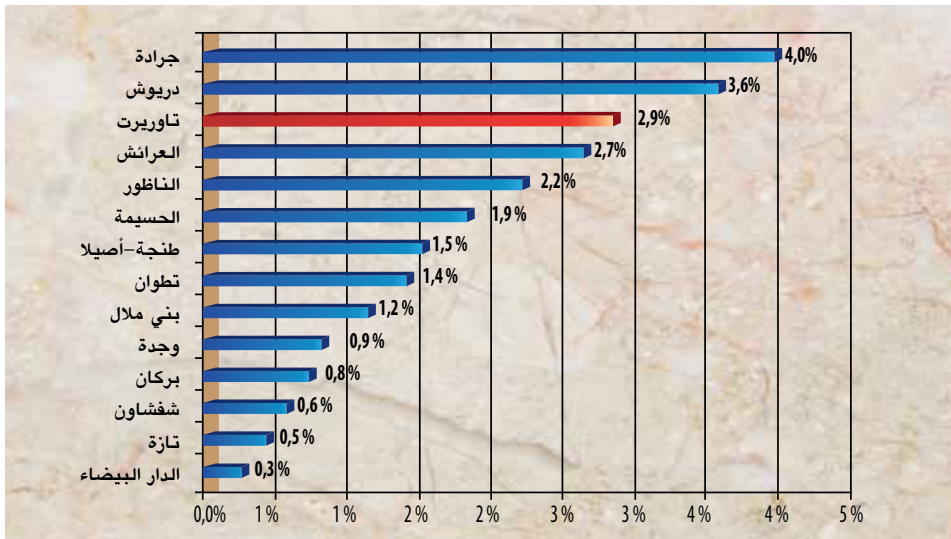
ويتهدد الإقليم نقص سكاني على جزء كبير من أراضيه. وهذا الوضع يدعو لتجديد المشاريع العمومية في المناطق القروية خاصة في مراكز استقطاب السكان والأنشطة الناشئة والتركيز على الدعم للقطاع الخاص (الشباب والأنشطة الإنتاجية أو أنشطة الخدمات المبتكرة).

رسم 45: حصة المهاجرين المغاربة في إسبانيا حسب إقليم المنشأ



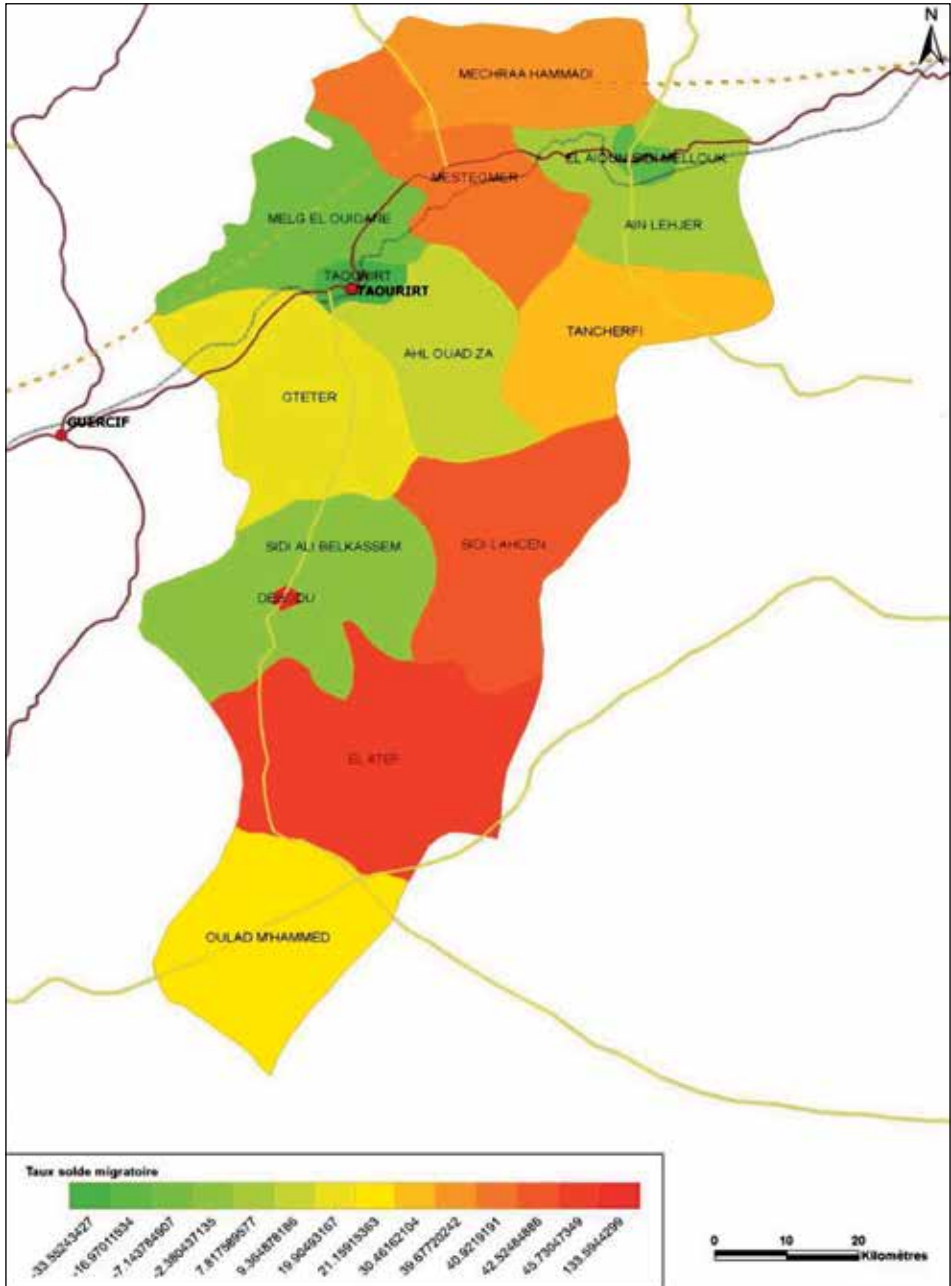
المصدر: وضع BET من «تطور وبقاء شبكات الهجرة المغربية في إسبانيا - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية»

رسم 46: كثافة الهجرة في إسبانيا

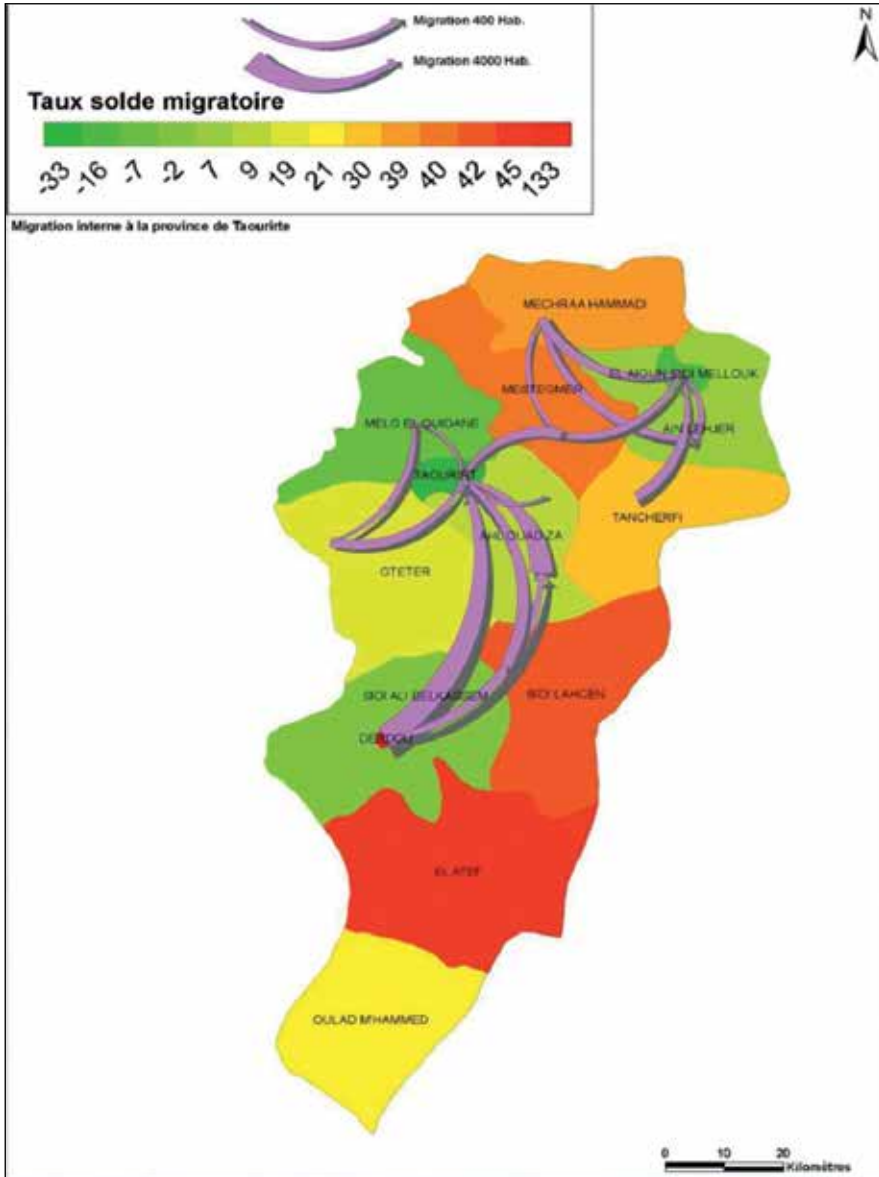


المصدر: وضع BET من «تطور وبقاء شبكات الهجرة المغربية في إسبانيا - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية»

رسم 47: صافي الهجرة



المصدر : وضع BET من الإحصاء العام للسكان بالمغرب 2004

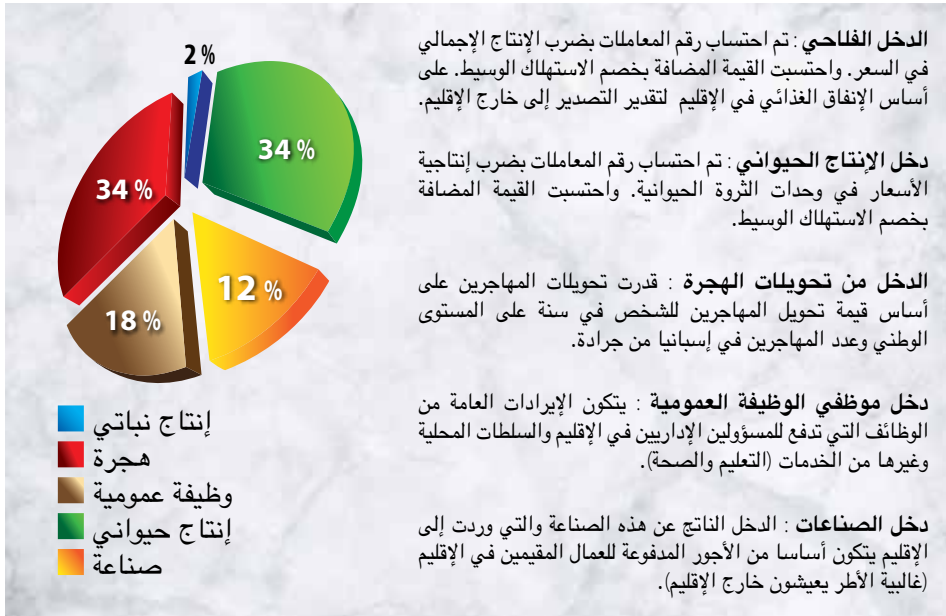


المصدر : وضع BET من الإحصاء العام للسكان بالمغرب 2004

3.1.7 التشخيص الاقتصادي

تظهر النظرية الاقتصادية أن محرك التنمية المحلية يتكون من الدخل المكتسب من قبل الفاعلين الاقتصاديين المقيمين من المنتجات والخدمات المصدرة أو استقبال التحويلات العمومية (الأجور وغيرها) أو الخاصة (الهجرة). وتُصرف هذه الإيرادات المجمعة محليا وتولد الدخل وفرص الشغل الجديدة. ومن نتائج التقصي الإقليمي للنفقات الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط يقدر الإنفاق السنوي في الإقليم بـ 1 200 مليون درهم خلال الفترة بين 2007 و 2008. وفي نفس الفترة بلغت الإيرادات الأساسية وفقا لحساباتنا 830 مليون درهم. التعليق الأول واضح: يتم تغطية 70% من إنفاق الأسر من الإيرادات الآتية من الخارج وهو معدل مرتفع. لذا يمكننا القول أن تأثير المضاعفة في هذا الإنفاق منخفض: كل درهم ينفق من الإيرادات الأساسية لا يولد إلا 0,45 درهم الدخل الناتج. التعليق الثاني: الجزء الأكبر من الدخل الأساسي (52%) غير منتج أو 430 مليون درهم على 830 تأتي من التحويلات الخاصة والعمومية وليس من تصدير السلع والخدمات.

رسم 49: الدخل الأساسي لإقليم تاوريرت



المصدر: وضع BET

يوصي هذا التشخيص برافعتين للنمو الاقتصادي في الإقليم. تتمثل الرفاعة الأولى في تحسين جاذبية الإقليم لتحقيق أقصى قدر من الإنفاق في ترابه من خلال جودة الخدمات السكنية وخدمات القرب. ومع ذلك، لا يمكن لهذه الرفاعة الأولى، والتي سيتم تفعيلها في المدى القصير، أن تعوض عن النقص في القدرة التنافسية للإقليم لا سيما من جانب تطوير الصادرات. وسيستفيد تفعيل هذه الرفاعة كثيرا من إصلاحات البنية التحتية مما يتيح للمنطقة تكوين مزايا نسبية جديدة في مجالات السياحة والصناعة والفلاحة.

4.1.7 تشخيص الخدمات الاجتماعية

تتسم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية عموماً بصعوبة الولوج وتسجل عجزاً في الجودة وتشهد ازدياداً في المراكز الحضرية التي توفر عرضاً ذا جودة في مجالي الصحة والتعليم بالإضافة إلى الاستعمال غير الكافي للبنية التحتية من مدارس ومراكز صحية في المناطق القروية.

ففي مجال التعليم هناك مؤشرات تبرز التخلف عن أهداف تعميم التمدرس خاصة بالنسبة إلى الفئة العمرية 6-11 سنة بواقع 82% في المتوسط في المناطق الحضرية، و ما بين 60 و 65% في المناطق القروية، ويمكن تفسير هذا الوضع بانتشار الساكنة على مساحات كبيرة. وقد أعطى مشروع المدرسة الجماعية الذي أنشأ بشراكة بين مندوبية التعليم والجهات الفاعلة الإقليمية نتائج جيدة وذلك بالإضافة إلى تدابير "استكشاف الأخطاء وإصلاحها" من تحويل مختلف الفضاءات التي يوفرها السكان إلى فصول دراسية في الدواوير. وهنا نرى أيضاً مبادرات لتوظيف الموارد البشرية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتعاقد). و تدابير أخرى أنية كتطوير أقسام بمستويات متعددة وإعادة تكوين المعلمين.

ويهدف البرنامج الاستعجالي إلى رفع مستوى البنية التحتية للمدارس وتوصيلها بشبكات المياه والكهرباء. و تبقى قضية الصحة المدرسية مطروحة. وبشكل عام، لا يزال البرنامج الاستعجالي غير كافي حسب المندوب الإقليمي.

جدول 94 : المؤشرات الرئيسية لجودة التعليم

المغرب	تاويرت	
تحسن جودة التعليم		
الابتدائي		
28,3	26,0	النسبة بين عدد الأقسام وعدد التلاميذ
الثانوي الإعدادي		
36,5	36,3	النسبة بين عدد الأقسام وعدد التلاميذ
الثانوي التأهيلي		
35,8	34,9	النسبة بين عدد الأقسام وعدد التلاميذ
تقوية الموارد البشرية		
الابتدائي		
27,6	24,3	النسبة بين عدد الأساتذة و عدد التلاميذ
258,7	297,3	النسبة بين الأطر غير التعليمية والتلاميذ
الثانوي الإعدادي		
25,2	22,8	النسبة بين عدد الأساتذة و عدد التلاميذ
103,3	94,6	النسبة بين الأطر غير التعليمية والتلاميذ
الثانوي التأهيلي		
18,8	16,9	النسبة بين عدد الأساتذة وعدد التلاميذ
60,7	68,4	النسبة بين الأطر غير التعليمية والتلاميذ

وفيما يخص مرحلة ما قبل المدرسة، أشار مندوب التعليم إلى صعوبات كبيرة على الرغم من بعض النجاحات من خلال تعبئة جمعيات الآباء في بعض المدارس في المناطق الحضرية بدعم من اليونيسيف. وفي المناطق القروية مرحلة ما قبل المدرسة غائبة. في المناطق الحضرية، السؤال المركزي يتمثل في الأعداد الزائدة. وفي التعليم التقني، مكنت مجهودات الإقليم من الإبقاء على الطلاب في المنطقة بدل الذهاب إلى وجة. وفي مجال الصحة العمومية الوضع غير متجانس إذ يسجل ازدياد على الرعاية الطبية الجيدة في المناطق الحضرية، وبعد المرافق الصحية القروية يعدل من أثره وجود وحدات طبية متنقلة، واقتناء سيارات الإسعاف من قبل الجماعات المحلية كجزء من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتعبئة 25 ممرضة للمندوبية الإقليمية (اتفاق بين جمعية والإقليم) إنشاء دار الأمومة ومركز الكلي الاصطناعية في العيون.

جدول 95 : مؤشرات الخدمات الأساسية (الصحة)

المغرب	الجهة الشرقية	تاويرت	
11 826	11 990	13 242	عدد السكان حسب المراكز الصحية الأساسية
5 127	5 366	14 125	عدد السكان حسب العيادات الخاصة
905	936	4 324	عدد السكان حسب أسرة المستشفيات
1 678	2 104	3 783	عدد السكان حسب عدد الأطباء
12 159	11 916	19 261	عدد السكان حسب عدد أطباء الأسنان
4 713	3 243	3 531	عدد السكان حسب عدد الصيدليات و مخازن الأدوية

5.1.7 تشخيص البنية التحتية

يُناهز طول شبكة الطرق في مجموع الإقليم (قبل افتتاح الطريق السريع) 823 كلم، منها 700 معبّدة. وتقاس الكثافة المجالية بالكيلومتر / كيلومتر² وهي تعادل 95 في الإقليم وهي نسبة أعلى من المتوسط الجهوي الذي يساوي 40. وتقاس الكثافة الاجتماعية بالكيلومتر / 1000 نسمة وهي أعلى من المتوسط الجهوي (4 مقابل 1,75). عدل الولوج (يقاس وفقا لمعايير وزارة التجهيز) في المناطق القروية يساوي حوالي 71%

جدول 96 : شبكة الطرق

نوعية الطريق	المعبّد (كلم)	غير المعبّد (كلم)	المجموع (كلم)
الطرق الوطنية	237,68		237,68
الطرق الجهوية	118,00	5 366	118,00
الطرق الإقليمية	347,95	119,73	467,68
المجموع (كلم)	703,63	119,73	823,36

وفي مجال التدبير الإقليمي للمياه، ووفقا للمخطط المديرى للتجهيز وتدبير موارد المياه في أفق 2030، من المرتقب أن تبلغ ساكنة تاويرت 277 000 نسمة منهم 95 300 في المناطق القروية. ويمثل الطلب على مياه الشرب والسقي ما يعادل 9,1 مليون متر مكعب / سنة. في حين أن موارد المياه الجوفية بتاويرت تقدر ب 1,4 مليون متر مكعب / سنة.

ولتلبية هذا الطلب سيتم جلب 7,7 مليون متر مكعب / سنة من السد مشرع حمادي. في المناطق القروية، فإن معدل الحصول على مياه الشرب هو 80% (مصادر والآبار، والآبار الجماعية أو التنصت على SAEP). وفي مجال الصرف الصحي، فإن نسبة الربط بشبكة النظام الموحد هو 95% في مدينة تاويريرت. وفي المقابل، يتم برمجة الصرف الصحي في العيون في إطار إزالة تلوث سبو. لقد انتقل معدل الكهرباء القروية على الصعيد الوطني من 18% في عام 1996 إلى 94% في نهاية عام 2007. وقد حقق إقليم تاويريرت 94% كمعدل للكهربة القروية (مع مراعاة المشاريع الجارية والمشاريع في مرحلة الاتفاقيات مع الجماعات المحلية).

ويبقى 40 دوارا دون كهربة، إلا أن تكلفتها مرتفعة للغاية وتتطلب حشد مصادر تمويل إضافية.

6.1.7 ملخص التشخيص

يأتي ملخص هذا التشخيص في شكل مصفوفة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.

جدول 97 : ملخص التشخيص

التحديات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> • الأزمة في بلدان الاستقبال • القنوات الجديدة للتجارة غير النمطية • جاذبية الأقطاب المحيطة • تغير المناخ 	<ul style="list-style-type: none"> • اهتمام المستثمرين بالموارد الطبيعية (الطاقة والغذاء) • تحديث البنية التحتية • إنشاء الإقليم • ارتباط قوي من المهاجرين • الموقع الجغرافي • المشاريع الإقليمية المهيكلية • الاستراتيجيات القطاعية الوطنية
نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> • عدم التوازن الديمغرافي • حالة شبكات الطرق • شبه غياب لخدمات الصحة العمومية • حالة المدارس • البيئة المعيشية غير الملائمة للأطر • إشغال المساكن منخفض • النسيج الحضري مجهزين • جمود الأوضاع العقارية 	<ul style="list-style-type: none"> • توافر وسائل الإنتاج الفلاحي والطاقة • الموارد الطبيعية والمناظر الطبيعية والنباتات والحيوانات • يجري تعزيز شبكة البنية التحتية • شبكة من المدن الصغيرة الجماعات القروية

2.7 مخطط تنمية إقليم تاوريرت

يتكون مخطط التنمية في الإقليم من 17 برنامج قطاعي متكامل ضمن المجالات الستة لتطوير استراتيجية الجهة الشرقية.

جدول 98 : الركائز والمحاور الاستراتيجية

الدعامات	المحاور الاستراتيجية
الدعامة المجالية	التنافسية الاقتصادية
	الجاذبية الترابية
	الحفاظ على الموارد وتثمين التراث
الدعامة البشرية	خدمات القرب الاجتماعية
	التشغيل في القرب
	الولوج إلى الثقافة و دعم الإنتاج الثقافي

1.2.7 الدعامة 1 : تطوير المجال الإقليمي

يتكون من مجموعة متناسقة من البرامج التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للمحافظة في إطار الاقتصادات الجهوية والوطنية. ويأتي في ثلاثة مجالات استراتيجية كما هو مبين في الجدول 98 أعلاه.

محور 1 التنافسية الاقتصادية

وتهدف البرامج القطاعية من المكون الاقتصادي لتعزيز القاعدة الإنتاجية للإقليم في قطاع الصناعات الغذائية والشروع في بعض التنوع في الأنشطة ذات الفرص العالية كخدمات السياحة البيئية والخدمات اللوجستية.

جدول 99 : طبيعة الإجراءات حسب القطاع على المدى القصير والمتوسط

القطاع	المدى القصير	المدى المتوسط
الفلاحة	وحدات مندمجة تجريبية	مجمعات إنتاج الزيوت الجيدة
تربية الماشية الحلوب	ضيعات تجريبية	دعم الصادرات
تربية الماشية الرعوية	تهيئة المراعي	تشجيع الجودة
السياحة	الدراسات والتكوين	طلبات عروض مشاريع
الصناعة	الدراسات	طلبات عروض مشاريع
اللوجستية المحلية	الدراسات	طلبات عروض مشاريع

برنامج القطاع الفلاحي

تاوريرت في مفترق الطرق بين مختلف مدن الجهة. وهو ما يتيح إمكانيات فلاحية وصناعية هامة (تحتل الأشجار المثمرة 8 865 هكتار، منها 6 758 هكتار لأشجار الزيتون). يمتلك إقليم تاوريرت بنية تحتية كبيرة للمياه من خلال نهر ملوية الذي يعبر من خلال مسالك عميقة ساعدت في بناء سدود محمد الخامس ومشروع حمادي بالإضافة إلى سد الغراس الجديد على وادي زا.

وقد تم تصميم البرنامج الفلاحي لتوفير قطاع حديث لزيت الزيتون في الإقليم، قادر على إنتاج الزيت بالمعايير البيئية والصحية الجيدة ومنها تحسين دخل المنتجين. فعلى المدى القصير، سيتم تثبيت مشروع الإنتاج التجريبي ودعم إنشاء مجمع إنتاجي لتاوريرت (منطقة تركيز الوحدات والخدمات المرتبطة) ضمن الإجراءات على المدى المتوسط.

تذكير بالسياق

الفلاحة هي النشاط الرئيسي في المناطق القروية وهي نوعان :
• منطقة البور المكونة من 116 864 هكتار لزراعة الحبوب ؛
• المساحة المسقية المكونة من 7 800 هكتار للأشجار المثمرة والخضر والمحاصيل العلفية (حساب المساحات المسقية عن 12% من المساحات الفلاحية المستغلة وتتركز خصوصا في وادي زا).
ويعتبر الزيتون المنتج المحوّل الرئيسي في الإقليم. ويتم استخراج الزيت بفضل خمسين وحدة منها 4 حديثة. وتقدر كمية الزيت المستخرجة بين 5 000 و9 000 هكتوليترا سنويا.

يشمل النسيج الفلاحي-الصناعي في إقليم تاوريرت أيضا وحدة تعليب المشمش ووحدة لتخزين الحبوب (600 طن). وتضم المنظمات المهنية جمعية لمنتجي الزيتون و18 جمعية لمستخدمي المياه الزراعية بتنظيم اتحاد جمعيات مستخدمي المياه.

الإجراءات الجارية

في ماي 2009، عقدت اتفاقية التبادل التقني بين رابطة منتجي زيت الزيتون في تريفني (APOT) و Parco (A-PTA3) و Tecnologico Alimentare dell'Umbria) ومزارعي الزيتون في إقليم تاوريرت في المغرب في إطار مشروع "تطوير قطاع زيت الزيتون لتحسين مستوى معيشة المزارعين في إقليم تاوريرت في الجهة الشرقية". وتنتمي APOT و Parco إلى شبكة FELCOS أومبريا، وصندوق الحكومة المحلية للتعاون اللامركزي والتنمية البشرية المستدامة في المنطقة أومبريا بإيطاليا التي تقدم الدعم التقني والخبرة في شراكة مع إقليم فالنسيا والتعاون الإيطالي و AECID. ويتوخى المشروع تامين المنتجات في الإقليم مع الدعم التقني والتجاري لإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة المدرة للدخل بما في ذلك المقاولين الشباب. وهي مهمة مثمرة للغاية.

وعلى سبيل المثال، قدم خبير APOT نتائج تحليل العينات من البعثة السابقة إلى الفلاحين والتعاونيات لتحسين المعرفة التقنية في عملية الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ نشاط تكويني على مبادئ الجودة والسلامة في العمل قام بها خبير من باركو A-PTA 3A للمزارعين والفنيين التابعين للمكتب الإقليمي للتنمية الزراعية لملوية. وقد طور خبراء مهندسون إيطاليون مخططا لتطوير وحدة العصر المحلية وإعداد وحدات التخزين والتعبئة. وتتعلق الإجراءات الحالية في مجال الزراعة بمزروعات البور في إطار مشروع تحدي الألفية الأمريكي، ومشاريع إعادة تأهيل السقي الصغير والمتوسط والمشاريع المحددة في خطة المغرب الأخضر في الإقليم.

الأهداف / النتائج

يظهر التحليل الاستراتيجي أن قطاع زيت الزيتون في الإقليم يمكن أن يتطور من خلال الفرص المتاحة في إطار المشاريع الوطنية ومن خلال نقاط القوة الخاصة وإنشاء «قطب تنمية الصناعات الزراعية». فالإقليم في وضع جيد لتحديث زراعة الزيتون واغتنام الفرص التي يتيحها نمو السوق المحلية نحو طلب الجودة نظراً لتحسن ظروف المعيشة والتوسع في السوق الدولية. كما سيتمكن الإقليم من استغلال الفرص المتعلقة بالأسماء والعلامات المميزة للمنشأ والجودة (العلامة الزراعية، والبيان الجغرافي وتسميات المنشأ المميزة لمنتجات الفواكه المغربية).

الإجراءات قصيرة المدى

تتمثل في تثبيت قاعدة نشر التكنولوجيات النظيفة بمحطة تجريبية يديرها مجموعة من المنتجين في الإقليم بدعم تقني ومالي لمانحين عموميين والتعاون الدولي.

الإجراءات متوسطة المدى

سيسهل نشر هذا النموذج الإنتاج من خلال مشروع «التركيز حول قطب» للخدمات ذات الصلة بالنفايات الزراعية - الصناعية والتخزين والتسويق والعرض. ويتطلب هذا المشروع تدابير تسهيل الاستثمار الخاص، بما فيه استثمار المهاجرين والشركاء الأجانب، وأنشطة تكوين الفاعلين المحليين الذين يرغبون في دعم تطوير هذا القطاع.

برنامج قطاع السياحة

في دراسة حديثة لمشروع الهجرة و التنمية في الجهة الشرقية حول السياحة البيئية في المنطقة، تم تحديد عدة مميزات في إقليم تاوريرت، نذكر منها :

- الهوية الثقافية المميزة محفوظة ؛
- القرب من السوق الأوروبية وهي المصدر الأول للسياح الأجانب إلى المغرب ؛
- انتشار المبادرات والجهات الفاعلة بدافع تطوير السياحة البيئية. وهو وضع يحتاج إلى أن ينظر إليه على نحو أفضل من قبل هيكل الدعم لهذا القطاع، خصوصاً مع وجود حوالي 60 جمعية تشارك في السياحة القروية وعشرات الجمعيات المعنية بالسياحة الايكولوجية في الحسيمة في وجدة.

تذكير بالسياق

تشمل سلسلة القيمة للقطاع الوظائف التالية: الترويج والنقل والإقامة والمطاعم والتنشيط والترفيه والتسويق. ولا توجد أي من هذه الوظائف بشكل منظم في الإقليم. تتمثل نقاط القوة المحددة للإقليم في وجود مواقع للأنشطة الرياضية (القنص وصيد الأسماك في المياه العذبة) والمواقع ذات القيمة التاريخية (القصبية) والمناظر الطبيعية المميزة لمناطق السهوب والجبال والغابات. وتحمل الغابات مساحة إجمالية قدرها 389 000 هكتار وتحتوي على تنوع نباتي عال مما يسمح لها أن تلعب أدواراً متعددة في الخطة الاقتصادية والسياحية خاصة بتوفر ثروة حيوانية برية مميزة و محميات للقنص.

تقع عين سيدي الشافي على حوالي 25 كم من تاوريرت في تراب الجماعة القروية لكطيطر. وهي تعتبر منطقة اجتذاب سياحي قائم على سمعة وخصائص المياه التي تتدفق من العين.

الإجراءات الحالية

الطبيعة الجبلية في تافرانة ومحميات الصيد بها تعطي جاذبية خاصة لمئات الممارسين لهواية الصيد (من المغرب وإسبانيا وفرنسا). كما يحتوي هذا الموقع على مجمع سياحي صغير به شاليهات ومقاهي ومطاعم حول المحميات.

الأهداف / النتائج

الهدف من هذا البرنامج هو السماح بإدماج قطاع السياحة في الإقليم وهو في طور الإنشاء في المنطقة.



أسوار قصبة تاويرت، موقع مميز لسياحة التجوال

الإجراءات قصيرة المدى

سيُطلق نوعان من الإجراءات :

- طلب دعم من وزارة السياحة لبدء أبحاث السوق على منتجات السياحة المحلية ؛
- أجرت وكالة الجهة الشرقية دراسة عن المآوي القروية ومشروع تكوين لمختلف المهن المرتبطة بالسياحة البيئية (مرافقون، أصحاب المآوي والمطاعم ووكالات الأسفار والفنادق، وغيرها) يمكن إطلاقه من الآن.

الإجراءات متوسطة المدى

ومن المناسب أن تصدر طلبات عروض لمشاريع يتم تنفيذها في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير عرض لمرافق الإقامة وإدراجها في ديناميات السياحة البيئية (المآوي، الإقامة لدى السكان وتأجير البيوت القروية).

عين سيدي الشافي حالة خاصة : يمكن تطويرها في الاستقبال كمركز صحي لسياح معظمهم من كبار السن الذين يجمعون بين عطلتهم والبحث عن صحة أفضل (السياحة الصحية).

كما أنه يمكن تنشيط القصبات التاريخية في شكل مسارات سياحية بين تاويرت وبدو والعيون. هذا بالإضافة إلى البحيرات الاصطناعية في الإقليم والتي من شأنها أن توفر عرضا مكمل للرياضة والسياحة والقنص.

برنامج قطاع الألبان

ويقدر إجمالي إنتاج الحليب في إقليم تاوريرت بـ 5,5 مليون لتر في السنة منها 2,7 مليون مصنعة أي ما يقرب من 50% من الكمية المنتجة في المنطقة. ويقدر إنتاج اللحوم الحمراء بـ 5 793 طن. وتسير قطعان الأبقار عموماً في دوائر السقي الصغير والمتوسط وفق نظام نصف مكثف. وتشكل الفصائل المحسنة 95% من مجموع القطعان. وتم تصميم الإجراءات لدعم الروابط في مشروع التجميع حول تعاونية حليب زا.

تذكير بالسياق

إنتاج الإقليم الحالي لا يمكن أن يوفر سوى ثلث الاستهلاك الموصى به من قبل خبراء التغذية. وموقع الإقليم مناسب لتطوير إنتاج الحليب الذي سيصبح أكثر تنافسية بفضل قرابه (انخفاض تكلفة التخزين والنقل).

تتميز تربية الماشية إقليمياً بما يلي :

- استغلال قطع متوسط من خمسة أو ستة أبقار حلوب (أكثر من 56% من قطعان) ؛
- انتشار فصيلة الفريزون والفصائل الهجينة (على التوالي 30% و60%) ؛
- إنتاج الأعلاف يشكل فيه البرسيم أكثر من 65%، وهو يغطي جزء كبيراً من احتياجات القطيع ؛
- بيع الحليب الممنهج (52,7%) من إنتاج الحليب قابل للبيع من خلال مراكز التجميع الحالية لمنتجات الألبان مثل تعاونية كوليمو في وحدة، بقدرة على المعالجة تناهز 150 000 لتر يومياً ومن طرف تعاونية «حليبي» في بركان بقدرة على المعالجة تناهز 12 000 لتر يومياً، ومن واد زا بتاوريرت بقدرة على المعالجة تناهز 2 000 لتر يومياً).
- متوسط الإنتاج الذي يحققه النظام يناهز 3 500 لتر / بقرة / سنة بالنسبة لأبقار فريزون الأصيلة. وهو يقدر بـ 2 800 لتر للأبقار المهجنة و700 لتراً للفصائل المحلية. ومن حيث البنية التحتية هناك وحدة معالجة وتصنيع الحليب (واد زا) و5 مراكز لتجميع الحليب.

المشاريع الجارية

خصص مخطط المغرب الأخضر الجهوي 160 مليون درهم لصناعة الألبان للمشاريع الأربعة التي تم تحديدها ومنها تعاونية وادي زا.

الأهداف / النتائج

الهدف من هذا البرنامج هو المساهمة في إجراء تثمان أفضل لإنتاج الحليب عبر الحد من تكاليف التحويل والتسويق.

الإجراءات قصيرة المدى

إطلاق برنامج دعم مشروع التجميع من خلال دراسة احتياجات المتعاونين موردي الحليب (الغذاء والخدمات اللوجستية) ومخطط للحفاظ على المشاركين داخل المشروع، عبر تمويل من مخطط المغرب الأخضر.

الإجراءات متوسطة المدى

مرافقة «تطور المستوى» في القطاع من خلال تصميم وتنفيذ خطة الاحتفاظ بالزبناء المحليين (نقاط البيع وسلسلة التبريد).

برنامج القطاع الرعوي

تحسين جودة المنتج على نحو مستدام في هذه الصناعة التنافسية.

تذكير بالسياق

إن الميزة الرئيسية للإنتاج الرعوي هي قدرتها التنافسية وعدد من الصفات الملائمة للخطة الصحية والغذائية والبيئية التي تم الحصول عليها بتدبير تقني لا يعتمد على «الإضافات». وتستند القدرة التنافسية على التغذية المجانية، خاصة أمام ارتفاع أسعار الحبوب والأعلاف الحيوانية الأخرى الذي لا يواكبه ارتفاع في أسعار اللحوم.

وبالمقابل تكمن المعوقات الرئيسية في انعدام إمكانية المراقبة لهذه الصفات والعشوائية في الموارد الرعوية وصعوبة تحديد المنشأ.

المشاريع الجارية

توجد هذه المشاريع إما في البرامج العادية لوزارة الفلاحة أو في تدابير محاربة آثار الجفاف عندما يتطلب السياق الطبيعي ذلك.

الأهداف / النتائج

تعبئة التمويل لتحسين تدبير المراعي وجودة المنتج النهائي.

الإجراءات قصيرة المدى

تطوير نقاط المياه والمسالك القادرة على الحد من عزلة الرعاة بمسارات منظمة في إطار تعاونيات أو جمعيات (انظر البرنامج الاستعجالي).

الإجراءات متوسطة المدى

إقامة مشروع لتعزيز قدرة الفلاحين على إنتاج لحوم صحية وذات الجودة المعترف بها من قبل المستهلكين.

برنامج قطاع الخدمات اللوجستية

يتمتع الإقليم بموقع متميز قرب الطريق السريع وجدة- فاس وعلى بعد 125 كلم من ميناء الناظور و103 كلم من مطار وجدة أنجاد الذي تم تجديده وتوسيع نطاقه مؤخرًا. ويتضمن البرنامج مشروع أرضية لوجيستية من 20 هكتارًا على مرحلتين (تقدر تكلفة تطوير المرحلة الأولى بـ 80 مليون درهم).

تذكير بالسياق

ينص العقد البرنامجي القطاعي على الصعيد الوطني على ضرورة خفض التكاليف اللوجستية بنسبة 5 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2015. ويتمثل التحدي في الإخراج التدريجي لجميع فضاءات التخزين والخدمات اللوجستية خارج المدن. كما أن هناك مشروع شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجستية المتعددة المسارات: الدار البيضاء (130 هكتار) وطنجة (50 هكتار) وفاس ومكناس (25 هكتار) ومراكش (25 هكتار) ووجدة والناظور (20 هكتار). والعقود التنفيذية التي يجب نشرها في الجهات تهم المجالات المتعلقة ببناء قدرات الفاعلين في الخدمات

- اللوجستية وتحسين القدرة التنافسية لتدفق السلع والخدمات. وقد تم اختيار موقع سيدي الشافي باعتبار التجارب الدولية في مجال مشاريع الموانئ الجافة التي تربط نجاح هذا النوع من المشاريع :
- وجود وسائل النقل المختلفة (وحدات متعددة) ؛
- التوسيع التدريجي للمشروع ؛
- القدرة على الخلق مقابل تحويل المسار التجاري ؛
- مراعاة القيود البيئية.

المشاريع الجارية

- ميناء سيدي الشافي الجاف هو مشروع مرافق لمشاريع البنية التحتية الكبرى في الجهة الشرقية الواردة في المبادرة الملكية 2003، من حيث :
- رفع مستوى البنية التحتية من الطرق السريعة (فاس-وجدة) ؛
- الطرق (التشييد)؛
- السكة الحديدية (تاويرت-الناظور) ؛
- ميناء الناظور غرب المتوسط ومطار وجدة-أنجاد.

الأهداف والنتائج

- لهذا المشروع ثلاثة أهداف محددة :
- تسهيل التجارة وخاصة في المجالات التي تعرف نقصا ؛
- تحديث عرض الخدمات اللوجستية من أجل تحسين الجاذبية الإقليمية ؛
- تخفيض تكلفة النقل لصالح القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
- على المدى القصير، مشروع الميناء الجاف بفضل الوصلات اللوجستية، وتحسين فرص الدخول إلى مسارات حركة الحاويات من أجل التصدير (المنتجات الفلاحية) والاستيراد (قطع الغيار والأثاث والمعدات) في المنطقة.
- وعلى المدى المتوسط، فإن مشروع الميناء الجاف سيوفر للإنتاجات الأكثر تنافسية في المنطقة (المواد الغذائية ومواد البناء والمعادن) اللوج إلى المنافسة في التصدير بكميات كبيرة أو عبر الحاويات. وسيتم كذلك خفض تكلفة الواردات وتوزيع المنتجات المستوردة الجافة (الحبوب) أو السائلة (الوقود).

الإجراءات قصيرة المدى

الدراسات التقنية والاقتصادية حول جدوى المشروع.

الإجراءات متوسطة المدى :

- التهيئة (أعمال الحفر، وبناء الأسوار ووسائل الإقفال، إنشاء وترصيف، ومناطق تخزين الحاويات، وتطوير مناطق المرور الداخلية والخارجية) والبنية الفوقية (المبنى الإداري، وغرف التقنية والمخازن والمستودعات المغطاة ومحطة تخزين وضخ الوقود) ؛
- الصيانة (رافعات نقل البضائع في المستودع العام، والمصاعد، والرافعات المتحركة سيارات السحب وجسر الوزن).

البرنامج الصناعي

بالنسبة للجهة ككل يأتي إحياء القطاع الصناعي كتوجه استراتيجي حقيقي حول الناظور وسلوان بإنشاء المنطقة الصناعية والمنطقة الحرة داخل الميناء والمشاريع ذات الصلة بميناء الناظور غرب المتوسط في المستقبل.

تذكير بالسياق

يتميز السياق بالإمكانيات غير المستغلة وانعدام التكامل الإقليمي حول نقاط القوة وفرص الإقليم وهي : المنطقة الصناعية ووجود مصنع للاسمنت ودينامية الهجرة.

أنجزت الجماعة الحضرية لتاوريرت بدعم من الإقليم مشروع المنطقة الصناعية كأول أساس ترويجي لإنعاش الاستثمار وخلق فرص الشغل. وهذه المنطقة ومساحتها حوالي 72 هكتارا كلفت 24 مليون درهم وتقع على بعد 2 كلم عن مركز تاوريرت على طريق تاوريرت- دبدو. ويحتل قطاع الوحدات الصناعية 50 هكتارا، وتنقسم الى 146 بقعة لصناعة الأغذية وصناعة مواد البناء والصناعة التقليدية. وهناك 33 وحدة قائمة حاليا منها 21 في الأنشطة المرتبطة بتحويل وتخزين الزيتون.

يعتبر مصنع إسمنت الجهة الشرقية (CIOR) المثبت في دائرة العيون على بعد 16 كلم من مدينة وجدة، استثناء في المشهد الصناعي المحلي من خلال الأهمية الوطنية ومعايير التشغيل. ويشغل المصنع 390 شخصا وينتج 1 242 000 طن من الاسمنت سنويا.

ديناميات الهجرة هي فرصة لتطوير أنشطة اقتصادية جديدة على أساس القرب والشراكة بين المقاولات المغربية والمقاولات الإسبانية الباحثة عن فرص جديدة. وهذه المعطيات الأساسية توجه إلى التنمية الصناعية بالتجميع حيث توحد الشركات من نفس القطاع وظائف معينة لخلق القيمة.

المشاريع الجارية

تم إطلاق مشاريع للبرنامج الصناعي من قبل وزارة الصناعة، والتعاون الدولي والمبادرات الشركات الكبرى المواطنة المملكة. وقد وضعت وزارة الصناعة في عام 2011 برنامج دعم دينامية المجموعات عن طرق طلبات عروض للمشاريع. وكمثال لتعاون يستهدف خلق المقاولات، مشروع FACE المغرب (تسهيل إنشاء الأعمال التجارية في المغرب) الذي انطلق سنة 2009 بهدف خلق 225 شركة بحلول عام 2012 باستثمار يناهز 13.5 مليون يورو. وسيحدث أكثر من 1 000 فرصة عمل مباشرة. وشركاء هذا المشروع هم المركز الدولي للهجرة والتنمية الألماني والغرفة الألمانية للتجارة والصناعة في المغرب بالنسبة إلى ألمانيا، والوكالة الفرنسية للتنمية IntEnt لهولندا والمغرب. ويشارك الاتحاد الأوروبي في تمويل هذا المشروع. والمستهدف الرئيسي هم الأطر المغربية في أوروبا. ويوفر المشروع الخدمات التالية :

• ورشات عمل حول المقاولات ؛

• مشورة مشخصة، في التمويل على سبيل المثال ؛

• المساعدة في وضع المخطط المقاولاتي ؛

• دراسة السوق على الأرض من قبل الخبراء ؛

• التنظيم والتنسيق (مثل اجتماعات العمل) ؛

• الربط بالشبكات الاقتصادية ؛

• تبسيط الإجراءات الإدارية ؛

• تقديم الدعم لمدة سنة بعد خلق المقاول.

الأهداف / النتائج

إقامة 3 تجمعات مصغرة بالإقليم في ميدان الصناعة الغذائية (المعلبات)، ومواد البناء، واستقبال المشاريع التي يقوم بها المهاجرون في إطار شراكة.

الإجراءات على المدى القصير :

- إعداد المشاريع مع الجهات المانحة التي تم تحديدها ؛
- إحداث خلية تنشيط للسلاسل الغذائية وكذا للمواد.

الإجراءات متوسطة المدى

إعادة تأهيل المنطقة الصناعية.

برنامج قطاع الطاقة

يهدف البرنامج إلى تعبئة إمكانيات جنوب الإقليم في مجال الطاقة الشمسية، بواسطة مشاريع محطات التوليد اللامركزية في إطار الشراكات مع الجهات المعنية المحلية والمنظمات غير الحكومية الكبرى الراغبة في تطوير الاقتصاد الأخضر. وفيما يخص الجهة الشرقية، يشكل تطوير قطاعات الطاقة والطاقت المتجددة على وجه الخصوص، أولوية بدأت تبلور حول المشاريع الثلاثة الكبرى : محطة عين بني مطهر قرب جرادة منطقة التكنولوجيات النظيفة في وجدة ومحطة للطاقة الشمسية بجرادة.

في مجال التوليد اللامركزي، أجريت تجربة بدعم من وكالة تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والتعاون الأندلسي في الأقاليم الشمالية للكهربة القروية والتزويد بالطاقة للاستخدام المنزلي والاستخدام الزراعي. وتتمثل الإجراءات الواجبة هنا في تحديث الدراسات الأساسية على إمكانيات الإقليم والبحث عن التمويل لإطلاق دعوة للمشاريع.

محور 2 تنمية جانبية المنطقة

يشمل المحور المتعلق بتطوير جاذبية الإقليم على ثلاثة برامج: تعزيز شبكة الطرق والتنمية الحضرية وتوسيع شبكة التزويد بالمياه والكهرباء لجميع الدواوير. والإقليم يتوفر على موقع جغرافي متميز من شأنه أن يسمح له بتطوير الربط بالسلاسل اللوجستية للاقتصاد الوطني والأوروبي. كما يعتبر «مركزا حضريا متوسط الحجم» يمكنه أخذ الريادة في تنمية الإقليم، والعمل على تجميع الخدمات والوظائف لصالح السكان في مراكز أخرى. كما أن الإقليم يتوفر على محيط قروي منفتح يحتاج ترقية لدوره في إمكانية الولوج إلى الخدمات العمومية والخاصة، ناهيك عن المناطق الساحلية التي راكمت تأخيرات كبيرة في التجهيز.

برنامج تعزيز شبكة الطرق

تذكير بالسياق

يناهز طول شبكة الطرق في مجموع الإقليم (قبل افتتاح الطريق السريع) 823 كلم، منها 700 معبّدة. وتقاس الكثافة المجالية بالكيلومتر / كيلومتر مربع وهي تعادل 95 في الإقليم وهي نسبة أعلى من المتوسط الجهوي الذي يساوي 40. وتقاس الكثافة الاجتماعية بالكيلومتر / 1 000 نسمة وهي أعلى من المتوسط الجهوي (4 مقابل 1,75). معدل الولوج (يقاس وفقا لمعايير وزارة التجهيز) في المناطق القروية يساوي حوالي 71%.

المشاريع الجارية

من بين 118 كلم المبرمجة، في مجال الطرق القروية التابعة للمخطط الوطني للطرق القروية¹، تجري تهيئة 12 كلم وبناء 12,2 كلم.

العمليات ذات الأولوية

- إعداد مسلك بني أوجكل وعيون هاكنال (500 ألف درهم) ؛
- بناء مسلك لمسيد على طول 13 كلم - الجماعة القروية عطوف (2 مليون درهم) ؛
- تهيئة مسلك ويسرف - الجماعة القروية أهل ولاد زا (900 ألف درهم) ؛
- تهيئة مسلك كرت زياد ولاد لفقير - الجماعة القروية ملكويدان (800 ألف درهم) ؛
- تهيئة مسلك عبيدا - الجماعة القروية أهل ولاد زا (1,8 مليون درهم) ؛
- تهيئة مسلك تانزرت - الجماعة القروية سيدي علي بلقاسم (1,5 مليون درهم) ؛
- تهيئة مسلك تانزرت - الجماعة القروية سيدي لحسن (900 ألف درهم) ؛
- تهيئة مسلك لبلايك - عين أم لمانكر - الجماعة المحلية سيدي علي بلقاسم (1,5 مليون درهم) ؛
- تهيئة مسلك لمقام - الجماعة القروية ولاد محمد - الجماعة المحلية (1,2 مليون درهم) ؛
- تهيئة مسلك للاميمونة - الجماعة المحلية سيدي علي بلقاسم (3,4 مليون درهم) ؛
- تهيئة مسلك رباح- كتيتر (1,8 مليون درهم).

البرنامج الحضري

تذكير بالسياق

الرهانات الحضرية هامة جدا بهذا الإقليم الذي تضم فيه المدن 60% من السكان، أي أزيد من 120 000 شخص بقليل مع تواجد كبير للشباب (أكثر من 50 000 شخص عمرهم أقل من 20 سنة). وتتكون الساكنة المقيمة من عائلات تنحدر من الجهة، وتمتلك في أغلبها مساكنها (75% مقابل 50% على الصعيد الوطني)، ومن جزء قليل من العائلات أو الأشخاص ذوي الإقامة المؤقتة والمكثرتين (8% مقابل 18% على الصعيد الوطني)، والباقي يحتل مساكن وظيفية أو مساكن تسمى مجانية.

وتتميز دينامية الهجرة بحركية كبرى (داخل الإقليم وخارج الإقليم والبلد) والتي تجسدت بعمران «منتشر» حول ضواحي المدن، وهذا الانتشار يشجعه النظام الجماعي للأراضي الذي يسمح بحياسة الأراضي من طرف أصحاب الحقوق دون مقابل عدا موافقة الجماعة عبر نوابها. وهذا الشكل ملائم لتنمية حيازات ذلت طابع مضارب حول مراكز حضرية، استباقا لقيم مضافة مرتبطة بتمركز السكان والخدمات.

العمليات الجارية

إن إعادة هيكلة وتأهيل المراكز الحضرية يعزز البنية الأساسية ويحسن شروط العيش. وهكذا، فإن تاويريرت مغطاة بنسبة 70% في مجال الطرق الشبكات المختلفة.

1- بالمغرب، تحدد نسبة الولوجية القروية الإجمالية كنسبة : (الساكنة القروية المرتبطة بالشبكة المعبدة + الساكنة القروية المرتبطة جيدا بالمسالك)/الساكنة القروية الإجمالية. وتعتبر الساكنة «مرتبطة جيدا» بواسطة مسلك حينما يلبي في مجموعه الشروط التالية :
- غياب انقطاع في السير طوال السنة ؛
- مسلك قابل للسير لكل نوع من العربات أو فقط من عربة نفعية ؛
- أرضية حاملة غير طينية.

الهدف/النتيجة

ترمي العمليات إلى تأمين استعادة وتنمية الوظائف الحضرية العليا، عبر تعزيز قطب قادر على تجميع عرض الخدمات العمومية ذات الجودة (الصحة، التربية، الحركة، البيئة والتعمير).

العمليات على المدى القصير

- دراسات نوعية لتقييم المواقع الحضرية ببدو.
- تحيين ومراجعة وثائق معمارية للعيون وبدو.
- دراسة المخطط المديرى للتهيئة والتعمير لتاوريرت.
- نقل المطارح خارج مدينتي تاوريرت والعيون.
- إزالة التلوث من المنطقة الصناعية.

على المدى المتوسط

- إعادة هيكلة الأحياء ناقصة التجهيز.
- تهيئة القناطر الجديدة بتاوريرت.
- إنجاز مشاريع لتقييم المجال الحضري.

برنامج تمديد الربط بالماء الصالح للشرب والكهربة

تذكير بالسياق

حسب المخطط المديرى للتهيئة والتدبير المندمج للموارد المائية، يصل عدد سكان إقليم تاوريرت، إلى 277 000 نسمة في أفق 2030، منهم 95 000 قروي. ويصل الطلب على الماء الصالح للشرب حوالي 9,1 مليون متر³ سنويا. وتبلغ الموارد المائية لإقليم تاوريرت (الباطنية) زهاء 1,4 مليون متر³ سنويا. ولتأمين هذا الطلب، سيتم سحب 7,7 مليون متر³ انطلاقا من سد مشرع حمادي.

وبالوسط القروي، يصل معدل الولوج للماء الصالح للشرب 80% (العيون، التنقيبات، الآبار الجماعية،...)، وقد انتقلت نسبة الكهرباء القروية من 18% سنة 1996 إلى 94% في نهاية 2007 على الصعيد الوطني. وتصل النسبة بإقليم تاوريرت إلى 94% (باعتبار المشاريع الجارية وتلك التي يتم بشأنها التوقيع على اتفاقيات مع الجماعات). وما زال هناك 40 دوارا لم تكهرب بعد.

المشاريع الجارية

في مجال الربط بالماء الصالح للشرب، تتم مشاريع من أجل تزويد الدواوير التابعة للجماعات القروية للعاطف، وولاد محمد، وسيدي لحسن (بما فيها المركز) بمبلغ 40 مليون درهم يمولها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب. أما في ما يخص التطهير بمدينة العيون، فإن المشروع ممول في إطار إزالة التلوث عن سبو. ويجري تجسيد شراكة لكهربة القرى التي تبلغ تكلفتها لكل أسرة بين 27 000 درهم و40 000 درهم.

العمليات المحددة

الماء والتطهير :

- تزويد الدواوير ومركز الجماعة المحلية لكتيتر بمبلغ 14 مليون درهم ؛

- تزويد دواوير الجماعة المحلية أهل واد زا بمبلغ 25,5 مليون درهم ؛
- تحيين دراسة تطهير دبدو ؛
- دراسة مشاريع التطهير بالمراكز الأخرى (مشروع حمادي...) ؛
- تحويل وتجهيز تنقيبين، جماعة عطوف (1,66 مليون درهم) ؛
- تحويل وتجهيز 4 تنقيبات، جماعة ولاد محمد (3,4 مليون درهم) ؛
- تحويل وتجهيز 4 تنقيبات، جماعة سيدي علي بلقاسم (3,1 مليون درهم) ؛
- تحويل وتجهيز تنقيبين، جماعة سيدي لحسن (1,97 مليون درهم) ؛
- تحويل وتجهيز 6 تنقيبات، جماعة كنيتر (5,507 مليون درهم) ؛
- تحويل وتجهيز تنقيب، جماعة تانشريفي (1,13 مليون درهم) ؛
- تحويل وتجهيز 3 تنقيبات، جماعة عين لاجر (2,26 مليون درهم) ؛
- تحويل وتجهيز 4 تنقيبات، جماعة مستكمر (3,75 مليون درهم) ؛
- تحويل وتجهيز تنقيب، جماعة مشروع حمادي (920 ألف درهم).

الكهربية

- مواكبة مشاريع أخرى (سقي، أبار،...) لتعزيز الشبكة مع الاستفادة من التجهيزات الموجودة ؛
- تحسيس ساكنة الدواوير الغير مجمعة بإمكانية التجهيز بألواح شمسية (لأن ربطها بالشبكة مكلف للغاية) ؛
- مشاريع خاصة للكهربية القروية في إطار برنامج الكهربية القروية الشمولي، والتي تفوق فيها تكلفة كهربية الأسرة الواحدة 40 000 درهم.

محور 3 المحافظة على الموارد وحماية التراث

تندرج المحافظة على الموارد وحمايتها في أفق التنمية المستدامة ذات الانعكاسات الإيكولوجية، والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا، فإن حماية الرأسمال الطبيعي للإقليم، في وسط متوسطي يخضع لضغوطات قوية، يمثل استثمارا ضد تقلص الموارد الطبيعية والمشهدة، والتي تعتبر أساس «صورة جيدة» للإقليم بالنسبة لتسويقها الترابي. ويعد تحويل هذا الرأسمال الطبيعي إلى رأسمال اقتصادي مستدام من أهم رهانات التنمية للإقليم ويشتمل مخطط العمل برنامجين : أعمال المحافظة وأعمال الحماية.

برنامج المحافظة على الموارد الطبيعية

- يتوفر الإقليم على ثلاث بيئات :
 - مجموعة سهول (طرازفة، تاويريرت والعيون) القائمة على شكل ممرات والمستفيدة نسبيا جيدا من تساقطات مطرية لقربها من البحر ؛
 - مجموعة جبلية (بني سناسن والهورست) والتي يتجاوز علوها 1 500 متر وأعلى قمة بها تبلغ 1 750 بجبل بوخوالي ؛
 - مجموعة من النجود العليا بعلو يبلغ 1 000 إلى 1 500 متر.
- بهذه التضاريس وبمناخ قاحل (280 ملمتر من التساقطات سنويا)، فإن الرهان الرئيسي للمحافظة على الموارد الطبيعية يرتبط بالتدبير المحافظ على المياه والتربة. وفي هذه الظروف، فإن هذا البرنامج يهدف إلى استدامة المجال الغابوي وكذا تحسين حماية السهوب.

تذكير بالسياق

يتوفر الإقليم على موارد مائية: السدود التي تزود الأقاليم الأخرى للجهة (بركان، الناظور) وسد الحسن الثاني الذي يزود الإقليم.

أما المجالات الغابوية ومساحات الحلفاء والتي تمتد تباعا على 182 000 هكتار و200 000 هكتار، فإنها كانت موضع استغلال اقتصادي لإنتاج اللحوم (450 000 رأس من القطيع الصغير) والطاقة (الفحم الحطبي).

المشاريع الجارية

انطلق مشروع التنمية القروية تاويريرت - تافوغالت سنة 1997. فأمام الوضعية المتردية للمنطقة، وضع المشروع نصب أعينه التحسين الدائم للمداخيل ولظروف العيش للغالبية العظمى للرجال والنساء بالوسط القروي. وتتمثل الأهداف النوعية في:

• رفع الإنتاجات النباتية، والحيوانية، والرعية، والأنشطة المدرة للدخل؛

• تأمين تدبير جيد والمحافظة على الموارد الطبيعية؛

• تعزيز قدرات السكان القرويين على تدبير نموها؛

• تكييف عرض المشروع مع حاجيات المستفيدين؛

• تسهيل نمو المجموعات المحرومة أكثر.

وقد اعتمد المشروع مقاربة قطاعية تشمل 4 مكونات رئيسية:

• التهيئات (الفلاحية - الرعية، والغابوية - الرعية، والمائية، وإزالة الحجارة)؛

• تكثيف الإنتاج الفلاحي (البحث والتنمية، تعميم المعارف، تنمية تربية الماشية)؛

• الإجراءات السوسيو اقتصادية (إدماج النساء في التنمية بخلق أنشطة مدرة للدخل في الفلاحة، تربية الماشية، والصناعة التقليدية وبتعزيز قدرتهن التنظيمية، والإنصات لاحتياجاتهن، وإنعاش التشغيل، والربط بالماء الصالح للشرب؛

• تنسيق المشروع (إحداث وحدة لتدبير المشروع).

وقد شارك الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية في تمويل مشروع في جماعتين بالإقليم يهمن «المحاربة التشاركية للتصحر وتقليص الفقر في الأنظمة الإيكولوجية القاحلة أو الشبه قاحلة للنجد العليا للمغرب الشرقي»، والذي سيينتهي سنة 2014.

الهدف/ النتيجة

يهدف هذا البرنامج إلى استدامة المجال الغابوي، لأن المكون الرعوي مندمج في برنامج خاص يتبع للمحور المتعلق بالتنافسية.

الإجراءات

بالنسبة للفضاءات الغابوية، تهتم الإجراءات الاستعمالات «غير المدمرة» للغابة، ومنها تلك المرتبطة بالسياحة، وبالرياضة، وبالاستعمالات "المستدامة" للغابة، وخاصة عبر ضبط اللولوج وتسعيرة للاستغلال ذات الطابع التجاري.

برنامج الحماية من الفيضانات

يرمي هذا البرنامج إلى حماية الأملاك العمومية والخاصة بتراب الإقليم ضد المخاطر المرتبطة بالفيضانات.

تذكير بالسياق

حسب الدراسات الجارية في إطار المخطط المديرى للتهيئة والتسيير المندمج للموارد والمياه، هناك مخاطر مرتبطة بالفيضانات والتي يمكن أن تنعكس سلبا على الممتلكات، والتجهيزات وعلى الأرواح. وفيضانات سنة 2008 خير شاهد على ذلك، وتنتج هذه الوضعية عن المجاري المائية القابلة للفيض بعد تساقطات مطرية قوية وعن تواجد ممتلكات (أشخاص، حيوانات، بنايات، تجهيزات، بقع فلاحية) مهددة بهذه المخاطر. وبالفعل، فقد تطورت الفلاحة في جنبات الوديان، نظرا لتواجد الماء، ولأجود الأراضي ولتضاريس مناسبة. وقد جرى النمو الحضري عموما وفق نفس الأسباب، قرب مجاري المياه وتمدد البلديات تنحى لكي تقام في المناطق المهددة بالفيضانات. ومن المنتظر أن تتضاعف هذه الهشاشة بقوة مع النمو العمراني، مع خلق وضعيات حرجة في مناطق لم تكن كذلك في ما قبل، مما يستدعي، بالخصوص، التحكم في استغلال الأراضي في المناطق المهددة بالفيضانات.

المشاريع الجارية

• العمليات المنفذة في إطار الاتفاقيات بين كتابة الدولة في الماء والبيئة والجماعات المحلية المتعلقة بإنجاز مشاريع تعبئة، وحماية وتبدير الموارد المائية ؛
• بعض المشاريع المنطلقة في مجال حماية دوائر السقي الصغير والمتوسط.

الهدف/ النتيجة

يرمي هذا البرنامج إلى حماية الأملاك العمومية والخاصة من الفيضانات ليساهم بالتالي في الحد من المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

عمليات على المدى القصير

تحيين الدراسات المتعلقة بالحماية ضد الفيضانات، وإعطاء الانطلاقة لإنجاز مشاريع الحماية والقيام بعمليات تحسيسية ضد البناء العشوائي والاستغلال المفرط (المواد : الرمال، ...).

عمليات على المدى المتوسط

يتمثل البرنامج على المدى المتوسط، في إنجاز منشآت الحماية المحددة وإنجاز أشغال وقاية أهم المراكز الحضرية من الفيضانات.

2.2.7 الدعامة 2 : التنمية البشرية

الاستراتيجيات التنموية المؤسسة على التنمية الاقتصادية والحفاظ على التوازنات المالية لوحدها، تحمل في طياتها عجزا كامنا على الصعيد الاجتماعي ومكانا للإقصاء الاجتماعي للطبقات الاجتماعية الأثر هشاشة. في حين أن التنمية البشرية هي غاية كل سياسة تنموية اقتصادية واجتماعية.

ومن جانب آخر، ستساهم تعبئة الرأسمال البشري وتدعيم التماسك الاجتماعي بشكل حاسم (مباشر وغير مباشر) في تحسين الإنتاجية والنتائج الاقتصادية للأمام وللمجالات الترابية التي تكونها.

وتسعى الإجراءات المقترحة إلى ردم الهوة التي تظهرها مؤشرات الفقر، والإقصاء، وعدم المساواة والهشاشة، ولكن أيضا إلى استباق مشاكل الغد، ومواكبة التحولات وتوسيع البعد الوقائي للخدمات الاجتماعية. وتشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فضاء مفضلا للتدخل ولالتقائية المقاربات وتعبئة الفاعلين في هذا المجال. وفي هذا السياق، فإن الدعامة الثانية تجمع البرامج المعدة لمعالجة الإشكاليات التي تمس التماسك الاجتماعي للإقليم وإهدار العامل البشري. وللتدخل في أن واحد على كل هذه المشاكل، فإن الدعامة الثانية تشمل ثلاث محاور:

- تحسين الخدمات الاجتماعية للقرب ؛
- إحداث شغل القرب ؛
- الولوج إلى الثقافة وتنمية الإنتاج الفني.

محور 4 الخدمات الاجتماعية للقرب

من أجل المساهمة في تقليص العجز الذي يعرفه الإقليم، يرتكز هذا المحور على ثلاث برامج :

- الأول، المتعلق بالقطاع التربوي، يوصي بعمليات تكميلية لعمليات قطاع التعليم المدرسي في مجال تكييف العرض التربوي بالديموغرافيا القروية، وتنويعه (إنعاش الشراكة بين القطاع العام والخاص) والتحسين المستمر للجودة ؛
- والثاني، المتعلق بالصحة، يوصي، في إطار نفس المنطق التكاملية، بعمليات لتعزيز وتشبيك المؤسسات الصحية ؛
- والثالث يتمثل في تصور إطار توجيهي للعمل الاجتماعي.

برنامج التعليم

تذكير بالسياق

تتميز الخدمات المقدمة في المجال التربوي بقصور على صعيد الولوج والجودة والتي هي مصدر اختناق في الوسط القروي واستعمال ناقص للتجهيزات المدرسية في العالم القروي. والمؤشرات في هذا الميدان متخلفة مقارنة مع أهداف التدرّس، خاصة بالنسبة لما بين 6 و 11 سنة، حيث يبلغ المعدل 82% بإدراج الوسط الحضري، أي 60 إلى 65% في العالم القروي. وتشنت السكان يفسر ذلك.

المشاريع الجارية

لقد أعطى مشروع المدرسة الجماعية المنجزة بين المندوبية والفاعلين الإقليميين نتائج حسنة، وكذا لتدابير الإنقاذ التي تتمثل في تحويل محلات مختلفة إلى فصول للدرس وضعت رهن إشارة السكان بالدواوير. كما أن هناك تدابير في مجال توظيف موارد بشرية. ومن بين التدابير الأخرى «الإنقاذية»، تنمية الأقسام المتعددة وإعادة تدريب المدرسين. وينص البرنامج الاستعجالي على تأهيل البنيات المدرسية، وعلى ربطها بشبكة الماء والكهرباء. كما أن مسألة الصحة المدرسية مطروح.

الهدف/ النتيجة

تعميم تدريس جيد على كل المستويات، تعليم ما قبل مدرسي، ابتدائي، إعدادي، وثانوي، وتشجيع تدرّس الفتيات.

العمليات

- بناء 10 مساكن للمدرسين (2 مليون درهم) ؛
- بناء 10 حجرات درس (0,6 مليون درهم) ؛

- إنجاز 92 سور (10 مليون درهم) ؛
- إقامة 106 محاضرات (مليون درهم).

برنامج الصحة

يوصي هذا البرنامج بعمليات لتعزيز وتأهيل المؤسسات الصحية وتحسين التأطير بملاك الصحة.

المشاريع الجارية

تتعلق العمليات الجارية في مجال الصحة بالمشاريع التي تندرج في إطار مخطط عمل وزارة الصحة وكذا المشاريع المنجزة عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمدعومة من قبل هذه المبادرة، كدور الأمومة.

الهدف / النتيجة

تحسين الولوج لخدمات الصحة عن طريق تحسين التغطية الصحية وتقوية قدرات الجهاز الطبي والشبه طبي.

العمليات :

- اقتناء سيارة إسعاف مجهزة ذات الدفع الرباعي بدار الأمومة/ بلدية دبدو (480 ألف درهم) ؛
- مناولة استقبال التكوينات الصحية / مضيفات (840 ألف درهم سنويا) ؛
- بناء مركز لتصفية الكلي/ بلدية العيون (1,8 مليون درهم) ؛
- توسيع مركز تصفية الكلي / بلدية تاويرت (600 ألف درهم) ؛
- توسيع وتهيئة المركز الاستشفائي الإقليمي لتاويرت ؛
- بناء مركز صحي جماعي / الجماعة القروية عين لاجر (2 مليون درهم) ؛
- بناء مركز صحي جماعي بماسين / الجماعة القروية لمشرع جمادي (400 ألف درهم) ؛
- بناء مستوصف قروي بعبيدا / الجماعة القروية أهل ولاد زا (600 ألف درهم) ؛
- بناء مركز صحي حضري / بلدية العيون (11,8 مليون درهم) ؛
- بناء مختبر لعلم الأوبئة والسلامة البيئية / بلدية تاويرت (1,5 مليون درهم) ؛
- اقتناء وحدة متنقلة في المقاطعة الصحية المصلى (480 ألف درهم) ؛
- بناء مستوصف قروي بمول الباشا / الجماعة القروية ملك الويدان (600 ألف درهم) ؛
- بناء مركز صحي جماعي تنازرت بني فشات / الجماعة القروية سيدي علي بلقاسم (120 ألف درهم).

برنامج الأعمال الاجتماعية

يتعلق البرنامج الثالث بتصور إطار توجيهي استراتيجي للعمل الاجتماعي. ويتعلق الأمر بقيادة دراسة ترمي إلى إقامة مخطط مديري من أجل :

• معاينة طبيعة، ومستوى وتطور الحاجيات الاجتماعية للسكان التي تعيش ظروفًا صعبة (الأطفال، النساء، الأشخاص في وضعية إعاقة، مسنين) ؛

• وضع حصيلة كافية وكمية للعرض الموجود من الخدمات الاجتماعية وتحديد آفاق تنمية هذا العرض الاجتماعي ؛

• تحديد إطار تنسيق الفاعلين في التنمية الاجتماعية على الصعيد الإقليمي (السلطات الترابية، المنتخبون، المصالح اللامركزية، الجمعيات، القطاع الخاص، إلخ).

محور 5 تشغيل القرب

تسعى المشاريع المقدمة هنا إلى حل إشكالية البطالة (بطالة الشباب والنساء بالخصوص) وبشكل عام إشكالية الفقر الاقتصادي، بالمراهنة على ميزات القرب، بانسجام تام مع عمليات وفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وفي مجال التشغيل، فإن العوامل الرئيسية تجعلنا ن فكر بأن الطلب على الشغل (أو عرض الشغل) سينمو بوتيرة متواصلة نظرا للنازحة التي تعرفها بعض القطاعات المشغلة أو الموفرة للدخل (الهجرة، التجارة الحدودية)، والحركية والولوج المتزايد للنساء وللشباب المتعلم لسوق العمل وتعتمد البرامج الخاصة على رافعتين لخلق الشغل :

- تعبئة الشباب دون عمل في القطاعات الاجتماعية ذات خصائص ؛
- التكوين بالتدرج.

برنامج التشغيل بالقطاعات الاجتماعية ذات خصائص

تذكير بالسياق

ينبغي اعتبار ثلاث ملاحظات أساسية :

- قطاع الخدمات الاجتماعية للقرب (الصحة والتربية) يفتقر بشكل حاد للتأطير وعدد العاملين به ضعيف ؛
- الشباب القادرون على العمل به في مختلف مستويات التأهيل متوفرون ؛
- هناك إمكانيات للتعاقد في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بواسطة الجمعيات التي تؤمن تنفيذ هذه العمليات.

العمليات الجارية

لقد كان الإقليم مبادرا في اتفاقيات توجبه حاملي شواهد شباب لصالح تحسين التغطية الفعلية بمراكز الصحة والمدارس التي تشكو من خصائص من الممرضين أو الأطر التربوية. فبالنسبة للممرضين، ينتمي الأشخاص الذين تم وضعهم رهن الإشارة إلى خريجي التعليم المهني الخصوصي. وينبغي أن توسع هذه المبادرة لتشمل قطاعات أخرى.

الأهداف / النتائج

- تقليص بطالة الشباب المكونين بواسطة النظام التربوي ؛
- تحسين جودة الخدمات الاجتماعية للقرب.

عمليات على المدى القريب

إبرام اتفاقيات مع المصالح ذات الطابع الاجتماعي (مراكز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التعاون الوطني، إلخ) لتوفير كفاءات توجد بالإقليم لتغطية حاجيات تحسين الخدمات المقدمة للسكان.

عمليات على المدى المتوسط

توسيع النهج بإشراك القطاعات الخاصة في ميدان التكوين، والتربية والصحة، في برمجة لتكوينات ملائمة لحاجيات هذه القطاعات.

برنامج التكوين بالتدرج

تذكير بالسياق

يتجاوز طلب التكوين قدرات المرفق العمومي للتكوين (مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل) والمراكز الأخرى للتكوين التابعة للقطاعات الوزارية اعتبارا لهيمنة الأنشطة الغير مهيكلة وشباب غادر التعليم. وفي هذه الظروف، ينبغي البحث في المدى القصير على حلول ملائمة للسياق الحالي بتحسين شروط التكوين مع محاولة جلب المرفق العمومي للتكوين عبر إقامة مراكز للتكوين بالتدرج بالإقليم.

الأهداف / النتائج :

- تقليص الخصاص في ميدان الكفاءات ؛
- تحسين القابلية للتشغيل لنشيطي القطاع الغير مهيك.



النساء، أحد الأهداف الرئيسية للتكوين

عمليات على المدى القصير

الأبحاث المتوفرة حول سوق الشغل والقطاع الغير مهيكل تظهر بأن 4 إلى 5% فقط من عمال القطاع الغير مهيكل قد ارتادوا مؤسسة للتعليم المهني وأن 80,3% من هؤلاء العمال لم يحصلوا على تكوين². والشركاء الممكن تعيبتهم لتحسين التكوين بالتدرج بالنسبة للشباب بالقطاع الغير مهيكل هم التعاون الوطني³، وكالة التنمية الاجتماعية والمؤسسات غير العمومية، التي تستطيع في إطار البرامج الممولة من طرف التعاون الدولي من تعبئة موارد مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وفق حاجيات خاصة (دعم المعاملين، وللباعة المتجولين، إلخ).

2- آيت سودان (2005). القطاع الغير مهيكل وسوق العمل بالمغرب. جامعة مونبولي.
3- ينظم تدريبا مهنيا لمدة سنة يمكن الشباب الذين غادروا مقاعد الدراسة أو دون مستوى مدرسي كاف، من أن يلجوا إلى تدرج. وهذا التدريب يسمح إذا لبعض الشباب الذين لم يكن بمقدورهم عادة الولوج إلى آليات التكوين ويدخلون إلى الاقتصاد غير المهيكل دون أي تكوين، من أن يصبحوا قادرين على متابعة مسار يمنح شهادة أو دبلوم.

عمليات على المدى المتوسط

لتمكين الشباب المنقطع عن الدراسة من إمكانية ممارسة مهنة من اختيارهم، ومن تأهيلات ضرورية لإدماجهم في الحياة العملية، طورت وزارة التشغيل والتكوين المهني، انطلاقاً من القانون رقم 12.00 ليونيو 2000، تعلماً من نوع جديد. وتستهدف الدولة العديد من القطاعات : الفلاحة، والصناعة التقليدية الإنتاجية، والبناء والأشغال العمومية، والصناعات الميكانيكية، والمعدنية، والكهربائية والالكترونية، والخدمات للأفراد وقطاع السياحة والفندقة والمطاعم. التكوين بالتدرج ينظمه عقد بين رب المقاوله والمتعلم، أو وصيه الشرعي، ويعتمده مركز للتكوين بالتدرج، الذي يحدد حقوق وواجبات الطرفين.

ويتوجه البرنامج، بالخصوص، لجمهور ذي مستوى تعليمي أقل من جمهور التكوين المقيم، وبهم هكذا شباباً يمثلون مخاطر حقيقية للاندماج في العمل بواسطة القطاع الغير مهيكّل. وهذا التعلم ينفذه مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، ولكن أيضاً برسم الاتفاقيات المبرمة من طرف وزارة التشغيل والتكوين المهني مع الوزارات المكلفة بالصناعة التقليدية، والسياحة، والفلاحة ومع التعاون الوطني.

محور 6 الارتقاء بالثقافة

محور مخطط العمل المتعلق بالثقافة يضم أعمالاً على المدى القصير لتدارك التأخير في ميدان البنيات الثقافية في المدن والجماعات وتنشيط الحياة الثقافية، وكذا عمليات للارتقاء بالعرض الثقافي بالإقليم.



منذ المبادرات الأولى، تكونت مجموعات موسيقية، وفرق فنية، وتظاهرات لاستقبالها

وفي المجال الثقافي، تجدر الإشارة إلى التعزيز الحديث للبنية عبر تشييد مكاتب، ومكاتب تواصلية، ونقط قراءة، ودور ومراكز للثقافة، وأروقة، وقاعات متعددة التخصصات، ومعاهد موسيقية، ومتاحف موضوعاتية في أكبر مدن وبلدات الجهة (وجدة، الناظور، جرادة، بركان، فجيح، زاو، عين بني مطهر، تاويرت، العيون). وهذا المجهود ينبغي أن يوسع لإقليم تاويرت.

إضافة: تشخيصات وتشاورات إعدادية

الباب الأول : تأطير الورشات الإقليمية

1.1 تقديم الوثيقة

- هذا الملف هي الوثيقة الابتدائية المقدمة للمشاركين في الورشات الإقليمية. وقد أعد خصوصاً لهم. وهذا العمل وهذا الملف يدخلان في مسار إعداد مشروع استراتيجية التنمية الاقتصادية للجهة الشرقية، موضوع الدراسة التي طلبتها وكالة الجهة الشرقية.
- وينقسم الملف إلى أربعة أجزاء :
- الأول يشمل تقديماً للأهداف، وسير الورشات والنتائج المنتظرة منها،
 - والثاني يقدم بشكل ملخص العناصر المفاهيمية والملموسة لتشخيص الجهة ؛
 - والثالث يقدم ملخصاً لمساهمات الاستشاريين خلال الورشات وكذا أدوات تنشيط أشغال المجموعة ؛
 - والرابع يقدم المؤشرات الرئيسية الإقليمية (حالة وجدة).

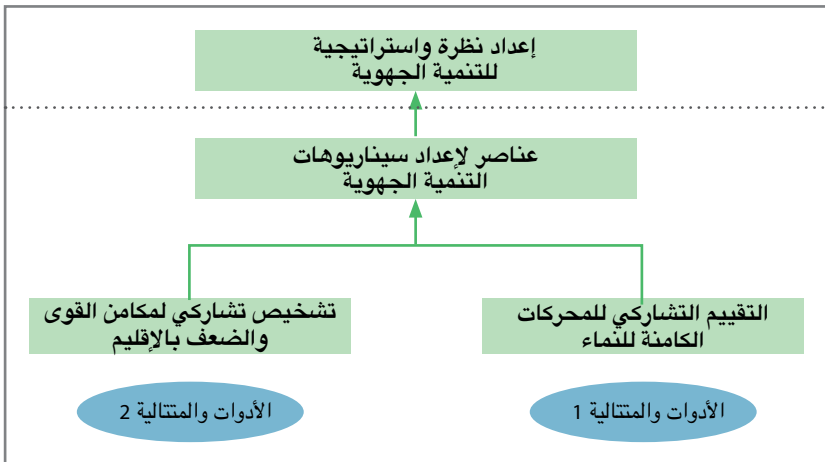
2.1 الأهداف والسير والنتائج

أهداف الورشات

هي ثلاثة :

- المصادقة على التشخيص وإدراج قواعد النظرة المستقبلية الجهوية ؛
- إعداد مصفوفة SWOT إقليمية ومحاور التنمية الإقليمية الملائمة مع قواعد النظرة المستقبلية الجهوية ؛
- المساهمة بالتالي في تسهيل تفعيل الاستراتيجية.

رسم 1: الإطار المنطقي للورشة



برنامج الورشات

• اليوم الأول : الإطار الاستراتيجي الجهوي

- تقديم المرجعية النظرية

- تشخيص الاقتصاد الجهوي

- أشغال المجموعات حول التقديم

- محركات النمو الاقتصادي

- التطبيق على الجهة الشرقية

• اليوم الثاني مصفوفة SWOT الإقليمية

- المؤشرات الإقليمية

- نقط القوة ونقط الضعف

- مصفوفة SWOT

عناصر التشخيص

يقدم هذا الجزء من الوثيقة الإطار المفاهيمي الذي احتفظ به الاستشاريون لتصور تنمية الاقتصاد الجهوي. وهذا التأطير وجّه إعداد تشخيص الجهة، الذي بني بشكل عرضاني عوض المقربة القطاعية. وهكذا، وفي مرحلة أولى، وبمعالجة الموارد الطبيعية، تم عرض الوضعية الشمولية، والتي تأخذ بعين الاعتبار مشاريع مختلف الفاعلين المتواجدين والكامنين بالمجال الترابي. كما أنه بمعالجة الاقتصاد الجهوي، تم تقديم واقتراح صورة للاقتصاد الجهوي التي تعالج تكوين المداخل بالجهة واستعمالاتها.

الإطار المفاهيمي

أثناء الورشة، يقترح إطار تفكير، مدعوم بثلاثة أفكار هامة :

• الاقتصادات الجهوية لا تدرس بنفس مؤشرات الاقتصادات الوطنية.

والنتاج الداخلي الخام (أو القيمة المضافة) تخبر حول الثروة المحدثة داخل التراب. وحينما يكون هذا التراب وطنيا، فإن الجزء الأكبر من هذه الثروة يغذي مدخول ساكنته (مباشرة عبر أجور العمل والرأسمال وبصفة غير مباشرة عبر التوزيعات العمومية). وحينما يكون هذا التراب تحت وطني، فالأمر لا يصبح صحيحا بل ليس صحيحا البتة عندما يدمج هذا التراب في نموده التنموي ميكانيزمات التحويل لداخله لمداخل خلقت في مكان آخر.

• التنمية الاقتصادية للجهات تخضع بالأساس لتنمية الأنشطة الاقتصادية المسماة الأساسية.

إنها هي التي تلتقط المداخل المنتجة خارج الجهة.

• الأنشطة الاقتصادية الأساسية تتنوع أكثر فأكثر بفضل الإصلاحات الوطنية وفرص العولمة، وخاصة في حالة الجهات «الهامشية».

وتتكون الاقتصادات الجهوية من قطاعين :

• القطاع القاعدي، الذي يلتقط مداخل الخارج ؛

• القطاع المنزلي، الذي ينتج السلع والخدمات المطلوبة محليا.

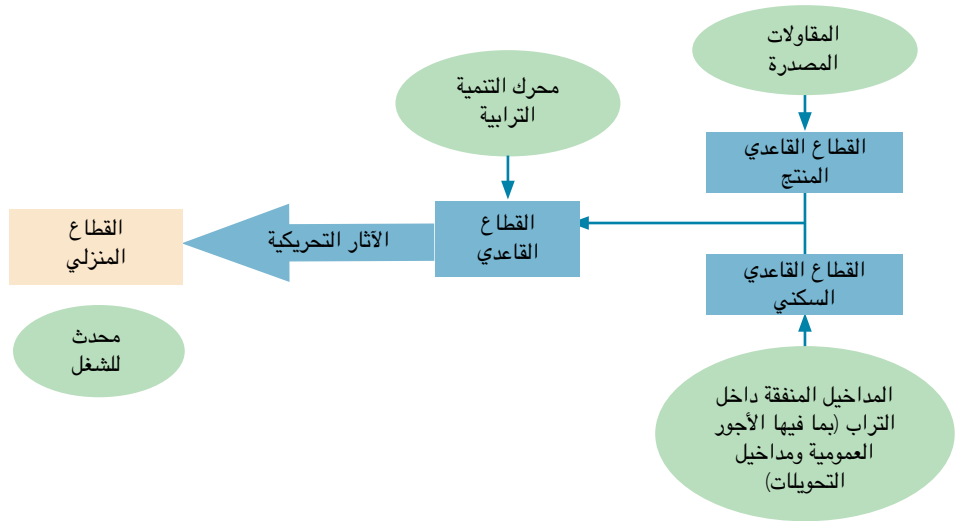
ويحدث القطاع القاعدي، الذي يعتبر محركا حقيقيا للاقتصاد المحلي، عبر مجموعة من المضاعفات الكينيزية، وظائف ومداخل مباشرة وغير مباشرة، ضامنا بذلك دينامية اقتصادية وديمغرافية للمجالات الترابية. ويقترح لوران

دافزي في أعماله تقسيما لهذا القطاع القاعدي إلى أربعة قطاعات فرعية :

- القاعدة الإنتاجية، المكونة من المداخل الناتجة من السلع والخدمات المصدرة خارج التراب المعني (للتذكير بأن هذا المصدر من الدخل يستحوذ بشكل شبه كلي على أعمال الباحثين ويظل أول انشغال بالنسبة للمنتخبين والفاعلين) ؛
- قاعدة إقامة، التي تشمل المداخل الناتجة من العمل والرأس المال المستخلص خارج تراب من طرف المقيمين أم لا (مدخيل المهاجرين المناوبين، ونفقات السياح والمقيمين الثانويين) وكذا المتقاعدين ؛
- القاعدة العمومية (الأجور العمومية، التي يقدمها فاعل من خارج التراب: الدولة) ؛
- القاعدة الاجتماعية (مدخيل التحويلات).

تغذي هذه الدفقات من المداخل إذا بالفعل المجالات الترابية بغض النظر عن نتائجها الإنتاجية وتنتج محليا أثارا مضاعفة على المداخل والتشغيل، وخاصة المنزلي (أو الموجه نحو الطلب المنزلي). وهذه الميكانيزمات تساهم في التماسك الاجتماعي (إعادة الإدماج في الشغل للنشيطين الأكثر هشاشة في الخدمات للأسر وتقليص الفقر). والتفكير «تنمية» دون التفكير فقط «إنتاج» يمكننا من ملاحظة وفهم الديناميات الجديدة الترابية، التي تخلق امتيازات مقارنة جديدة وترسم جغرافية جديدة للتنمية المحلية وللاستهلاك.

رسم 2: تصميم التنمية المحلية



وختاما، نسعى إلى قياس :

- من جهة، آثار المجالات الترابية، اعتبارا لخاصياتها الذاتية، والديناميات الاقتصادية الشاملة (من حيث التشغيل، وجهاز الإنتاج، والثروة والدخل، الخ.) ؛
- من جهة أخرى، التسيير الاقتصادي للمجالات الترابية، في علاقاتها مع مجالات ترابية أخرى، أو في سيرها الداخلي (منطق التخصص أو التنوع، منطق الإقامة والتصدير، التحولات أو الاستقرار، إلخ).

إطار 1 : أسئلة أساسية حول التنمية الاقتصادية للمجالات الترابية

بشكل ملموس، فإن التساؤلات العامة يمكن أن تترجم بالأسئلة التالية، على تراب معني :

- ما هي البنية الاقتصادية والإنتاجية للتراب؟ وهذه البنية هل تتطور، وكيف؟ بماذا يعيش التراب؟ هل هو متخصص أو متنوع؟... متوجه أكثر نحو الاقتصاد السكني أو نحو الاقتصاد الإنتاجي «المصدرة» وهذا التراب هل هو تراب «غني»، بالتمييز بين ثروة الأسر وثروة المجتمعات (الموارد الضريبية)؟
- كيف يتطور التشغيل؟ البنية الإنتاجية للتراب، هل هي ملائمة أو غير ملائمة لتنمية التشغيل؟ ما هي، في التطور الملاحظ للتشغيل، حصة الأثر البيئي وحصة الأثر الخاص بالتراب، الذي يعكس دينامية أو سيرا اقتصاديا خاصا (يسمى «أثر متبقي»)؟
- ما هي العلاقات بين التراب والمجالات الترابية المجاورة، من وجهة نظر السكان ولكن أيضا المقاولات؟ هل يلعب دور قطب خدمة، أو قطب تشغيل أو قطب سكني (في هذه الحالة الأخيرة، لأي نوع من السكان؟ هل هو مستقل نسبيا، أو معتمد بقوة لمراكز القرار الخارجية؟ كيف يتوازن سوق العمل على المدى المتوسط بين الهجرات، وشيخوخة السكان النشيطين، والبطالة والتشغيل؟
- مع خصوصيات الساكنة النشيطة المقيمة (مستوى التأهيل والشهادة، السن، الجنس، معدل النشاط، مستوى الأجور)؟ هل يمكن لهذه الساكنة أن تجد عملا في عين المكان، أم هل هي مرغمة على الذهاب للعمل في مناطق مجاورة أو بعيدة؟ ما هي وضعية السكان في وضعية إدماج صعبة (المعطلون، العاملون في وضعية هشاشة، عمال فقراء، إلخ)؟

3.1 تشخيص الموارد الطبيعية

مرحلة استعمال الموارد والآفاق المقترحة

- 1.3.1 الجهة الشرقية من جهات المغرب حيث :
 - لم يتم تعميم الفلاحة خلال القرن العشرين ؛
 - الساكنة :
 - تتمركز في المساحات الضيقة للربع الشمالي ؛
 - ضعيفة جدا في ثلاث أرباع ترابها.

2.3.1 في 2007، في الشمال :

- استغلال التربة، وباطن الأرض والمياه من قبل الأنشطة المطورة خلال القرن العشرين قد بلغت حدها تقريبا :
 - مناجم الحديد ؛
 - الزراعات المسقية ؛
 - تربية الماشية المكثفة ؛
 - تمر التجارة بفترة قلت بها الفرص.

3.3.1 إن منحى نفاذ الموارد، وضعف مكانة منتجات استغلالها في السوق، والاتجاه العام للتوجهات الاقتصادية هي سبب البحث عن ازدهار جديد.

4.3.1 لقد اتخذت تدابير خلال السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين :
• تم إعداد مشاريع ؛

• تمت دراسة اقتراحات، خاصة انطلاقا من تقييم موارد أخرى :

- البحر (الصيد، المبادلات) ؛

- الساحل (السياحة والاستجمام) ؛

- المشاهد الطبيعية (السياحة الثقافية) ؛

- الكفاءات ذات الطبيعة الثقافية (الخدمات، الاتصال، التعليم العالي، الصحة).

5.3.1 الأراضي السهبية والصحراوية لصفتي ملوية تظل أولا مجال التربية الرعوية للأغنام منذ توقف الاستغلال المنجمي. ومع ذلك، فإن الفضاءات الساسعة، والمياه العميقة العذبة والوفيرة ومكانن المعادن، تجلب اهتمام :
• الاستثمار في الفلاحة المسقية ؛

• مقالوي القنص والترفيه ؛

• مؤسسات تعنى بحماية ؛

- القطيع وموارده، و، استمرار ساكنة تسكن الجهة ؛

- التنوع البيولوجي ؛

• صناعيين يقررون استغلال النبات ؛

• وبشكل أقل مستكشفين منجميين.

حالة الموارد الطبيعية

6.3.1 على امتداد تراب الجهة، الحدود والإمكانات واضحة جدا، ابتداء من وضعية الشريط الحدودي القاحل لدولة لها تراب ممتد كثيرا في منطقة أكثر رطوبة.

التربة والنبات

7.3.1 رغم متابعة برامج حماية الطبيعة (مشروع تحسين الرعي، المحميات والمواقع ذات الأهمية البيولوجية والايكولوجية)، تدهورت حالة النبات (و، إذا، التربة) تدريجيا بالاستغلال الرعوي، والمنزلي، والصناعي (القديم) وبواسطة المبادرات الفلاحية.

8.3.1 تهيمن على الوحيش أصناف دجنة. وهذا يبرر اهتمام المؤسسات العمومية والخاصة بحماية أصناف الحيوانات المتوحشة، المنتشرة سواء بالشمال أو بالجنوب، الفقرية والرخويات البحرية، والزواحف، والطيور والثدييات بصورة أقل.

ويتكون القطيع أساسا من الأغنام من سلالة بني كيل، الناتج عن تهجين مستمر طوال قرون. والانتقاء عبر تتبع للحيوانات وفق المعايير الرعوية وجودة نموها، التي دعمها قرن من التآطير من طرف السلطات العمومية، كانت نتائجه استدامة أصناف قابلة للحياة في مناطق شبة قاحلة وقاحلة. وإضافة دماء من سلالات ذات قيمة مرتفعة يحتل

أهمية، بواسطة تهجين مع أولاد جلال وحديثا، مع السردى. ويظل التسيير رعويا واتساع التنقلات لا يتقلص إلا حسب الوضعية البيومناخية.

9.3.1 المناخ ملائم في الشمال لزراعة أشجار الفاكهة، شريطة أن يتم تعويض الجفاف والحرارة الصيفية بالسقي وتحمل مخاطر البرد والجليد أثناء مرحلة الإزهار وضغوطات مرتبطة بدرجات حرارة تقل عن 7 درجات بين شهري نونبر ومارس. والمعرفة الدقيقة بمناخ المحطات الساحلية (تشمس، اتجاه الرياح، الرطوبة، الحرارة، التساقطات المطرية) غير كافية. وفي الشمال، تحد التساقطات المطرية الضعيفة جدا والاحتمالية وفوارق حرارية كبيرة جدا الزراعات. وبالنسبة لنوع السياحة الذي يمكن تطويره بها، فإن الطقس الجاف هو امتياز.

10.3.1 التربة الحمراء والسمراء المتوسطة بالشمال هي أيضا ملائمة للفلحة، لكن استغلالها بلغ حده نتيجة تضافر هذه الميزة والضيق (العام) المساحة، وخاصة المستوية منها. وبالمنطقة السهبية، ذات المناخ الجاف والقاعدة الجيرية والمتحولة، فإن التربة :

• في مجملها رقيقة أو من تكوين طيني، ولكن بالخصوص ضعيفة ؛
• باستثناء المساحات الصغيرة جدا التي تهيمن عليها نقط الماء والمزروعة، حيث تكوّن التربة يمكن أن يكون نشيطا.

الموارد المائية

1.3.11 الموارد المائية موزعة بشكل غير متساو.

12.3.1 تزود الأنشطة في الشمال بواسطة :

- المياه السطحية التي تعرف تغيرات سنوية :
- أساسا نهر ملوية (614 مليون متر مكعب سنويا)، على ضفتي مقطعه في السافلة (بما فيه تزويد الحواضر)، بإسم خيار الأولوية لسهول ومدن السافلة التي قررتها سياسة السدود ؛
- محليا من مجاري مائية صغيرة ؛
- كرت (37 مليون متر مكعب سنويا) في سهول ميسار، بني الطيب والديروش ؛
- أسفل واد زا (207 مليون متر مكعب سنويا) حول تاويرت ؛
- إسلي، زكزل بالشرق ؛
- مياه الفرشات المائية (40 إلى 50 مليون متر مكعب سنويا) ؛
- صغيرة ؛
- مالحة في غالبيتها ؛
- شديدة التلوث بسبب استغلال متواصل وغير متوازن مع نظام إعادة تجديد المياه عبر الجريان والفتحات انطلاقا من فرشات مجاورة.

13.3.1 بالمنطقة السهبية والصحراوية :

- المصدر الأوفر هي فرشة عين بني مطهر (31 مليون متر مكعب في السنة)، وتهتم مساحة كبرى بالنبود العليا والسهول العليا، وهي عذبة واستغلت في بداية القرن العشرين بثقب بلغ عمقه أكثر من 100 متر، والتي يتطلب نظامها دراسات معمقة وتتبعها تقنيا وإداريا ؛

• موارد الفرشات المائية للسهول (حول 40 مليون متر مكعب سنويا في الوسط و15 مليون متر مكعب سنويا في الجنوب) تخضع في تزويدها لفيضانات صعبة أو حتى مستحيلة، مرتقبة، ولاتصالها بفرشات مجاورة، بالخصوص، وإذا، لمستوى استغلال هذه الفرشات (وهذه الموارد في مجموعها مألحة نظرا لطبيعة الصخور التي تجري فيها ولطبيعة التبخر المرتبط بالطقس الجاف) ؛
• البرك والسدود التلية لمياه الأمطار تشكل موارد من الحجم الضعيف، لا توجد إلا بوتيرة الأمطار الاحتمالية والتي تتقلص تدريجيا نتيجة التوحد المرتبط بالفيضانات التي تغذيها.

14.3.1 السحوبات من هذه الموارد تبلغ اليوم أزيد من 1 000 مليون متر مكعب سنويا (الاستهلاك المنزلي والصناعي والخدمات) : أزيد من 60 مليون متر³ في السنة بقليل، منها 30 مليون متر مكعب سنويا لساكنة المدن الكبرى (أقل من 20 مليون متر مكعب من المياه العادمة يمكن إعادة معالجتها واستعمالها) والفلاحة (السقي الكبير: 400 إلى 450 مليون متر³ سنويا، السقي المتوسط والصغير : 510 مليون متر مكعب سنويا بالشمال والوسط (105 مليون متر مكعب سنويا في إقليم الناظور و405 مليون متر مكعب، منها 240 متر مكعب سنويا انطلاقا من الشبكات الجماعية و165 مليون متر مكعب سنويا انطلاقا من نقط الماء الخاصة، في أقاليم الضفة اليمنى) و58 مليون متر مكعب سنويا بإقليم فجيج، منها مليون متر مكعب من المنشآت الخاصة).

المناجم

15.3.1 توجد مكامن للمعادن في العديد من الأماكن بالشمال، والوسط والجنوب (الفحم، الحديد، الرصاص، الزنك، المنغنيز، البارتين). وقد أوقفت الشركات الكبرى خلال الربع الأخير من القرن العشرين الاستخراج أمام منافسة المواقع ذات الإنتاجية الأكبر في دول أخرى أو في مناطق أخرى بالمغرب، ولم تتبقى إلا استغلالات تقليدية بوحدات تشغل 1 إلى 10 عاملا.

الساحل

16.3.1 تضاريس الساحل متنوعة على طول نسيبا ضعيف وتتشكل من :
• الجروف والمنحدرات الجبلية الحادة المهيمنة بغرب الجهة ؛
• شاطئ من الصدفيات تغطي السهم الذي يقفل بحيرة الناظور ؛
• شواطئ من الرمال، من مصب ملوية إلى الحدود.
وقد تدهور جزء من هذا الساحل نتيجة التلوث والزلازية بها نشيطة، بعلاقة مع الوضعية الجيودينامية على الحدود بين الصفائح التكتونية الأوراسية والافريقية (الناظور، الحسيمة، 2004 و1994).

1.3.17 استغلال الأعماق البحرية (الصيد، جمع الرخويات والطحالب) لها أهمية جهوية أساسا، بعد فترة الحماية، حيث كانت تزود السوق الاسبانية. وقد اجتذب موقع بحيرة الناظور (مار شيكا، وبوعارك، حسب المصادر) مقاولين في مجال تربية السمك والمحار. وقد تعرضت للتقلبات المرتبطة بتلوث مياه البحيرة والمواقع المأهولة أكثر للساحل، بسبب الطرح المباشر للمياه العادمة المنزلية والصناعية للبحر، دون أية معالجة مسبقة أو مراقبة.

المشاهد الطبيعية

18.3.1 المواقع ذات الجاذبية والتمتيز أو ذات الأهمية الثقافية والتربوية للشمال (مواقع توقف الطيور المهاجرة،

واديان الجبال المخضرة المهيأة بواسطة فلاحية تقليدية، مواقع أثرية وأركيولوجية، بقايا حصون لحاميات لما قبل القرن العشرين، والفراغات التي تركتها الاستغلالات المنجمية المهجورة، والتي تعد شاهدا لمعمار فترة الحماية، وأضرحة الأولياء الذين طبعوا التاريخ).

وفي الجنوب، سنسجل الفرق بين :

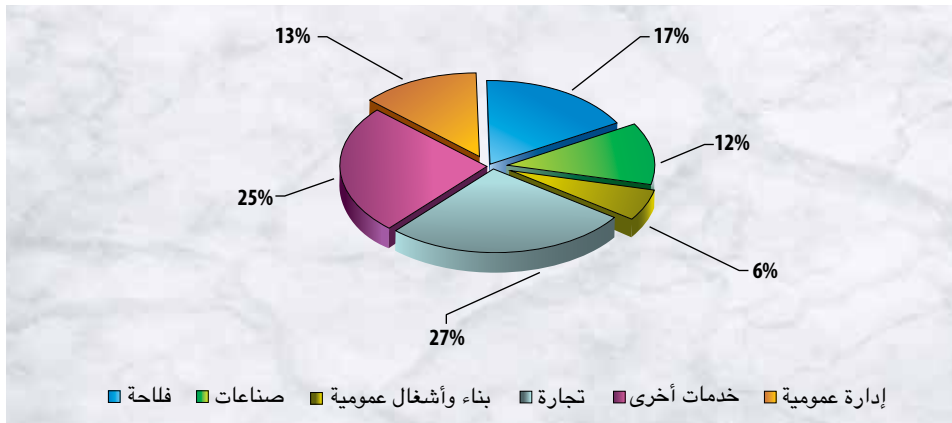
- المشاهد السهبية والصحراوية، الشبه موحدة من حيث الشكل والقليلة الجاذبية مقارنة مع حقول الكثبان للأقاليم المجاورة، والتي تنحصر أهميتها في منظر انسيابها بين مواقع الشمال ومواقع الجنوب الشرقي (مرزوقة، تافيلالت) ؛
- المواقع ذات الأهمية التاريخية، كالمنشآت المائية التقليدية وبقايا البنايات القديمة للوحدات والمدن الصغرى لحاميات التغلغل الاستعماري.

شكل الاقتصاد الجهوي

أهم مميزات الاقتصاد الجهوي :

- أهمية شعبة التجارة ؛
- ضعف الصناعة ؛
- ضعف النفقات العمومية ؛
- أهمية الاقتصاد غير المهيكل.

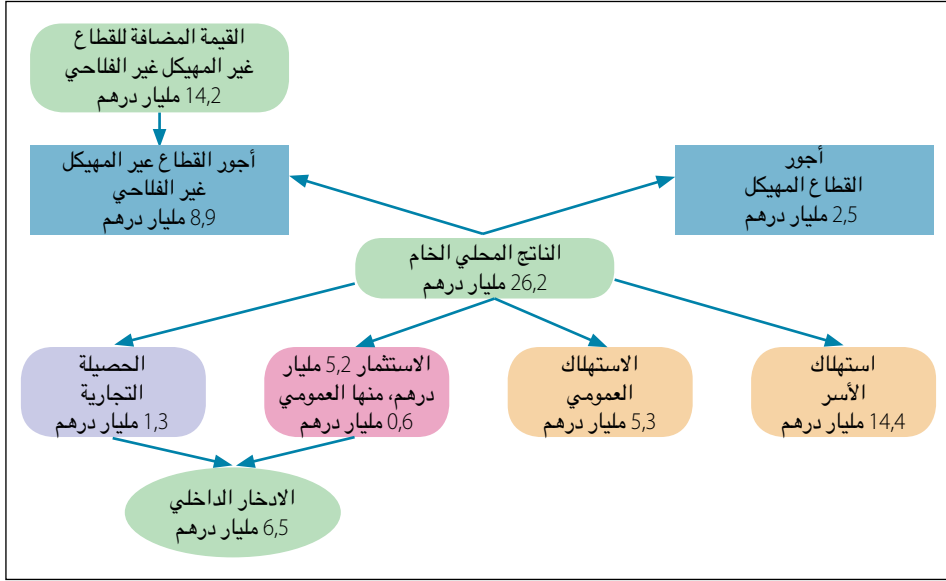
رسم 3: بنية القيمة المضافة للجهة الشرقية



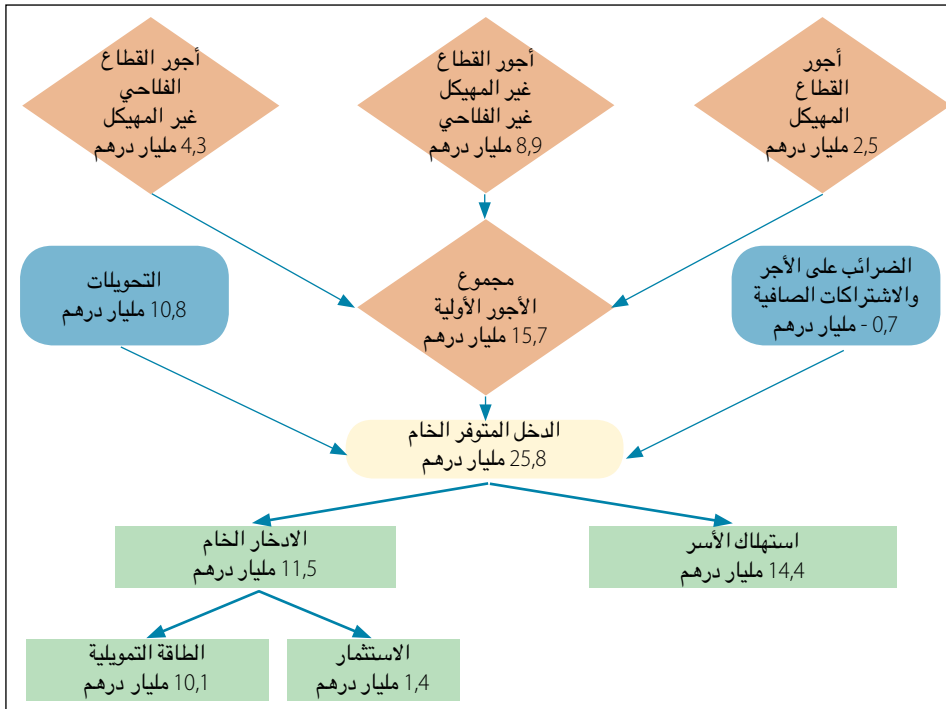
جدول 1: بنية القيمة المضافة الوطنية

18%	فلاحة
22%	صناعات
5%	بناء وأشغال عمومية
13%	تجارة
25%	خدمات أخرى
17%	إدارة عمومية

رسم 4: أهم التجميعات للجهة الشرقية (2003)



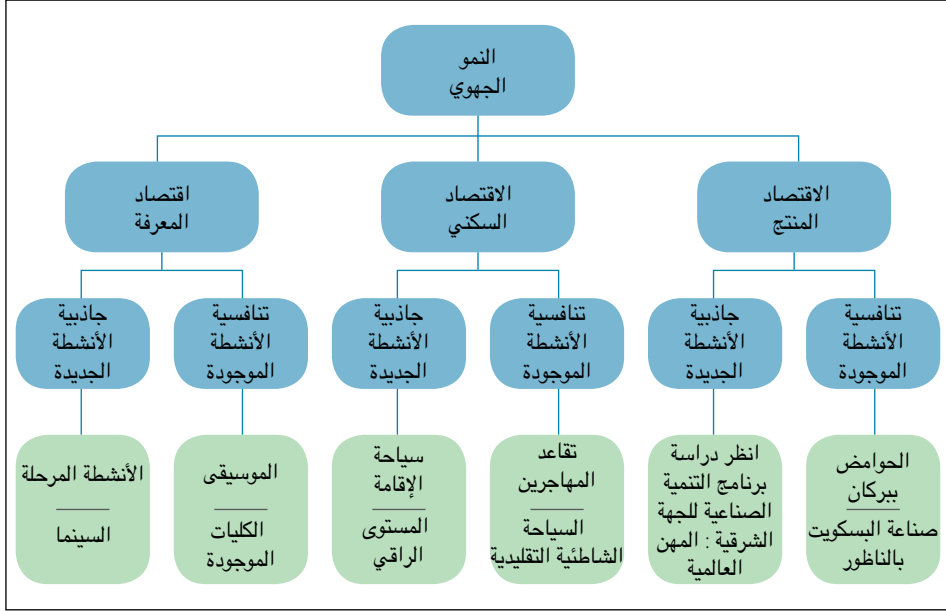
رسم 5: مقتطف من حساب «مداخل الأسر» للجهة الشرقية (2003)



العناصر المتعلقة بالمحركات الكامنة للنمو

عوض الانطلاق من تراب معين لدراسة الدينامية التي ينبغي أن تحصل فيه، يبدو من الأفضل محاولة التعرف على المجالات الترابية التي تنتشر فيها ودراسة آثارها على هذه المجالات الترابية.

رسم 6: إطار التحليل لمحركات النماء



4.1 مؤهلات اقتصاد الإقامة

السوق العالمية للسياحة

عرفت الصناعة السياحية نموا متميزا خلال الـ 50 سنة الأخيرة، حيث انتقلت من 25 مليون إلى 800 مليون زيارة مقابل رقم معاملات يبلغ 500 مليار دولار أمريكي.

السوق المتوسطة: ميدا

بحوالي 500 مليون سائح، أي 6,6% في المائة من حصة السوق العالمية، توجد دول ميديا بعيدة عن الدول الرائدة في السياحة العالمية. وتبرز 6 دول: مالطة / قبرص، تركيا / مصر، المغرب / تونس. ويبدل لبنان وإسرائيل على هشاشة القطاع بالجهة. وقد انتقلت حصة السوق خلال السنوات العشر الأخيرة من 4,5% إلى 6,6%.

الاستراتيجية القطاعية الوطنية

لقد أصبحت السياحة مؤخرا المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بالنسبة للمغرب. وبالفعل، فهذا القطاع يشكل المزود الأول بالعملة الصعبة، حيث بلغت مداخله 41 مليار درهم سنة 2006.

ومن شأن تنوع المؤهلات الطبيعية، والثقافية، والتاريخية للبلاد، أن يسمح لهذا القطاع بأن يلعب دوراً أهم في الاقتصاد الوطني وذلك بالاستفادة القصوى من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنه والمنظرة بصورة معقولة من التنمية المستدامة للصناعة السياحية.

الرؤية والأعمال

• تحديد المواقع ذات الأحجام والجودة الكافية والحفاظ عليها لكي تصبح أقطاب للتهيئة السياحية المندمجة خلال العقود المقبلة.

• اللجوء، من أجل تهيئة وتنمية مدمجة لهذه المواقع، لإعدادات خاصة وعمومية مؤهلة، تتوفر على خبرة وتجربة دولية معترف بها، متصلة بكفاءات محلية في ميدان التهيئة والصناعة السياحية.

• دعم الحكومة المغربية للمستثمرين الخواص، بواسطة تدابير تحفيزية، ولا سيما بتحمل بعض البنات خارج الموقع، وتسريع مساطر الموافقة وتسليم رخص التجزئة والبناء، وبمنح امتيازات وإعفاءات ضريبية وجمركية نوعية لمشاريع التنمية السياحية المندمجة.

• التعاون الوثيق بين القطاعات الوزارية، والمؤسسات العمومية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لحماية، والمحافظة وتثمين المؤهلات الطبيعية والثقافية الاستثنائية للمغرب، التي تجتذب السياح الدوليين الذين يشكلون قاعدة الصناعة السياحية بالبلاد.

وقد حث خطاب صاحب الجلالة في منتدى السياحة بطنجة الفاعلين المعنيين على توسيع برامج التنمية السياحية على مجموع التراب الوطني، من أجل بلوغ حجم وطني موحد في آجال معقولة.

وفي هذا الإطار، تشمل البرامج التي أعطت انطلاقتها وزارة السياحة بشراكة مع القطاعات الوزارية الأخرى المعنية بالخصوص، مخططات وطنية مذكورة في ما يلي.

المخطط الأزرق الرامي إلى إحداث ست محطات جديدة مدمجة في ستة مواقع ذات أولوية: السعيدية (بركان)، ميناء ليكسوس (خميس الساحل، العرائش)، مازاكان (الحوزية، الجديدة)، موكادور (ديابات، الصويرة)، تاغازوت (أكادير) والشاطئ الأبيض (كلميم). وقد تم إسناد امتياز الانجاز بالنسبة لخمس محطات من الستة لمهنيين دوليين :

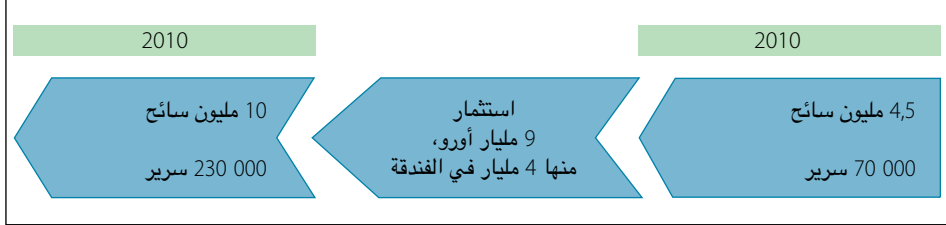
- السعيدية (المجموعة الاسبانية فاديسا) ؛
- موكادور (تجمع أوروبي طوماس وبيرون/ لا تولي / كولبير / أوركو / ريسما) ؛
- الحوزية (تجمع كرسنر الدولي/ الشركة المغربية الإماراتية للتنمية / صندوق الإيداع والتدبير/ التعااضدية الفلاحية المغربية للتأمين والتعااضدية المركزية المغربية للتأمين) ؛
- ميناء ليكسوس (تجمع بلجيكي هولندي طوماس وبيرون / أوركو) ؛
- تاغازوت والشاطئ الأبيض قيد الإسناد.

مخطط مدائن لإعادة تنشيط وإعادة هيكلة الوجهات الموجودة (وبالخصوص مراكش، وفاس، وورزازات، ومكناس- تافيلالت، إلخ):

- برنامج التنمية الجهوية السياحية لفاس الموقع في 25 نونبر 2005 (تنفيذ المشاريع المقررة برسم 2006 أعطيت انطلاقتها في يناير 2006، وقد بدأت أشغال بعض المشاريع) ؛
- برنامج التنمية الجهوية السياحية للدار البيضاء الموقع في 27 مارس (سينطلق تنفيذه في ماي 2006) ؛
- البرامج الأخرى للتنمية الجهوية السياحية توجد قيد الإعداد.

مخطط السياحة النوعية والقروية

أهداف رؤية 2010



العرض الترابي

تزخر الجهة الشرقية بمؤهلات سياحية أكيدة، فهي غنية بتراث ثقافي متنوع، ومآثر تاريخية، ومواقع أركيولوجية استثنائية، وقصور، وأنواع من الفولكلور، وشواطئ وجبال، وغابات وسهول، ووديان وصحاري. كما تتوفر على العديد من المؤهلات السياحية: فضاءات جغرافية استثنائية، ومواقع ومشاهد ذات أهمية رئيسية، ووحيش ونبات غنيان، وهويات قوية، وثقافات جبهوية بارزة. وقد تم إرساء دينامية للتنمية السياحية بإعطاء الانطلاقة في إطار المخطط الأزرق للمحطة الضخمة الشاطئية للسعيدية. ويرغب المجلس الجهوي للسياحة للجهة الشرقية في موقعة العرض السياحي في أصناف عالية الجودة من الخدمات، ولكن ليس فقط على العرض الراقى، من أجل تنمية عرض يعتمد على منتجات متنوعة والسماح ببروز سياحة متنوعة ملائمة مع تنمية المجالات الترابية.

سياحة الإقامة : تموقع مكلف

يكن رهان السياحة واقتصاد الإقامة في اجتذاب مداخيل شهرية بواسطة عرض مناسب :

- إقامة سياح ؛
- إقامة متقاعدين ؛
- إقامة نشيطين.

ويكمن النجاح في جودة إطار الحياة، والتجهيزات والخدمات. وقد انطلقت سياحة الإقامة بالسواحل المتوسطية في الستينيات. وقد أفرزت تنمية محلية تركز على البناء، والإنعاش العقاري والتجارة. وقد أدى إلى ارتفاع في العقار الذي أدى بدوره إلى البحث عن مواقع جديدة في الثمانينات. وسنرى حينها ظهور مشاريع في البقع في الصف الثاني، القريبة من البحر دون أن يكون لها ولوج مباشر له.

واليوم، فإن المشاريع الوحيدة المقترحة بإسبانيا توجد في الداخل دون صلة بالبحر. ويجتمع الطقس، والتغطية الصحية، وتكلفة الحياة، وقرب وجودة المواصلات مع الدول المصدرة، مع جودة العرض في مجال الإقامة في حد ذاتها (مازون إ أليدو، 2005). لتجعل من إسبانيا رائداً على الصعيد الأوروبي، وثاني مركز اجتذاب لسياحة الإقامة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وبعيدا أمام فرنسا، إيطاليا أو اليونان.

ظهر تفضيل سياحة الإقامة حينما رأى زوار منتظمون فائدة إقتناء ملك، وما كان يمثله من قيمة مضافة ومن مداخيل كرائية.

خصوصيات العرض الإسباني

- بالتهيئات التي تمت دراستها، نلاحظ ما يلي :
- البناءات هي من صنف فيلات بنسبة 55% ؛
- أصل رأسمال المنمين هي إسبانية بنسبة 74% ؛
- الإشغال المباشر بواسطة الملاك تبلغ 89% ؛
- ينسوب سرير فندق / سرير إقامة هو 6,5/1 ؛
- نسبة الإشغال تتراوح بين 86,6 و52,4%، وحتى 34,4% حسب الفصول ؛
- 72% لا يتوفرون على فنادق من فئة 4 أو 5 نجوم، ولا شقق راقية ؛
- 72 حانة ؛
- 83 مقصف ؛
- 75 مطعم ؛
- 16 نوادي موسيقية ؛
- 19 وكالة سفر ؛
- 17 وكالة لكراء السيارات ؛
- 40 ملعب كولف ؛
- 7 موانئ ترفيه ؛
- 8 منشآت.

نوعية الطلب

مواطنو الاتحاد الأوروبي، وأساسا المتقاعدون القادمون من وسط وشمال اجنذبتهم الأثمان المنخفضة للمنازل في مرحلة أولى :

- 52% من البريطانيين ؛
- 22% من الألمانين ؛
- 8% من الفرنسيين ؛
- 6% من الايطاليين ؛
- 3% من البلجيكين ؛
- 3% من الاسكندنافيين.

خصوصيات الطلب البريطاني

يؤكد باركليز في إحدى الدراسات بأن 600 000 بريطاني تقريبا متيقنون بأنهم سيقتنون إقامة سياحية بإسبانيا خلال السنة المقبلة، أي زهاء 30 في المائة من المستطلعين. ومواطنو دول أخرى تعبر عن هذا الرأي: الولايات المتحدة الأمريكية (15%)، فرنسا (14%)، إيطاليا (10%)، جنوب إفريقيا (6%). وتظهر هذه الدراسة بأنه في المستقبل 2,2 مليون بريطاني سوف يمتلكون إقامات، أي ضعف الأعداد الحالية. وتشدد الدراسة على كون إسبانيا هي الوجهة المفضلة، رغم الامتلاء التام للساحل.

الأسعار المطبقة بإسبانيا

السعر المتوسط لإقامة بالسواحل الاسبانية هو 2 488 أورو/ متر² مبني سنة 2006، مما يمثل زيادة تصل إلى 11,4% بالمقارنة مع الدراسة الأخيرة لسنة 2004، مع زيادة أكبر بالنسبة للمواقع في المواقع ذات الأسعار المنخفضة.

معطيات حول تأثيرات سياحة الإقامة

أهم فوائد سياحة الإقامة هي :

- زبائنهم مستقرون ؛
 - فترة الإقامة أطول ؛
 - الحصول على التنافسية بالنسبة للوجهات الجديدة، الآثار التحريكية على الاستهلاك واحتمالا الجبايات المحلية.
 - أما العوائق المذكورة غالبا في الأدبيات فهي :
 - منافسة السياحة الفندقية ؛
 - الإشغال المفرط للأراضي،
 - النفقات في الخدمات العمومية التي تتسبب فيها ؛
 - التجهيز المفرط بالبنيات التحتية.
- في استطلاع لـ (2004) Familatur، فإن الإنفاق اليومي لسائح فندي هو 93,4 أورو، وإنفاق سائح مقيم يقدر بـ 33,9 أورو، حينما يكون في وضعية كراء و17,1 أورو حينما يكون مالكا.

5.1 مؤهلات الاقتصاد الإنتاجي

الصناعة كمحرك للتنمية الجهوية للجهة الشرقية

الإطار العام

في تراب معين، تأتي الثروة من مصدرين أساسيين :

- التقاط مداخيل قادمة من خارج التراب، بواسطة تصدير سلع وخدمات (القاعدة الإنتاجية)، عبر نقل صاف للموارد لفائدة التراب (منح التقاعد، تحويلات المهاجرين نفقات المقيمين العاملين في مكان آخر، السياح) وعبر التحويلات العمومية (الاستثمارات، النفقات المتكررة للقطاع العام (أجور، مصاريف تسيير التراب) ؛
- الإنتاج المنزلي، عبر السلع والخدمات التي تنتجها لمقاولات وأسر التراب.

وهذا التحليل لثروة التراب تمكن من تجاوز النظرة التقليدية التي تريد أن تكون ثروة تراب ما مساوية للقيمة المضافة المنتجة في هذا التراب. وعملية اجتذاب مقيمين أثرياء، لتحريك النشاط الاقتصادي للتراب بواسطة نفقاتهم واستثماراتهم، تساهم في ثروة التراب دون أن تكون القيمة المضافة التي هي قاعدة الثروة المنفقة منتجة على هذا التراب.

وإذا كانت الثروة هي القدرة على التقاط المداخيل من خارج التراب، فإن الجهة الشرقية بإمكانها أن تقوم بذلك وفق ثلاثة طرق محددة أعلاه :

• تنمية تصدير السلع والخدمات، أي تنمية الأنشطة الإنتاجية (الفلاحة، الصناعات، الخدمات)، والمسألة الرئيسية ستصبح هي تحديد الأنشطة التي تتوفر فيها الجهة على امتياز، مطلق أو نسبي، ممنوح أو مبني ؛

• تطور اقتصاد الإقامة، وبالتالي الارتقاء بالإقامة بالجهة لأسر تتوفر على مداخل ذاتية، محدثة خارج الجهة. منح تقاعد، موارد ذاتية، مداخل عمل المهاجرين، إلخ. (وهذه التنمية تقترض العمل على جاذبية الجهة، من حيث المشاهد الطبيعية، والموارد الثقافية، والعقار، وإطار الحياة) ؛

• تنمية التحويلات الوطنية لفائدة الجهة، من أجل تجهيزها على صعيد البنية التحتية، لتنمية وتسيير الخدمات العمومية، وهي تحويلات تساهم في أن واحد في جعل إنتاج الجهة أقل تكلفة وأكثر فعالية، لكنها تغذي أيضا الطلب الموجه للإنتاج المنزلي (وهذا النمو يمر عبر مجهود في الكواليس لدى أصحاب القرار السياسيين، للتعريف بفائدة واستعجالية هذه النفقات بهذه الجهة وهذا التراب).

وهذه المحاور الثلاثة تصلح لدفع الاقتصاد المنزلي بتأمين سوق له. وهذا السوق يساوي مجموع المداخل الملتقطة، زائد المداخل الموزعة نتيجة الإنتاج المنزلي، ناقص واردات السلع والخدمات بالجهة.

وبتعبير آخر، فإن مستوى نشاط الإنتاج المنزلي يمكن أن تكون أعلى بكثير من المستوى المنقوص ببساطة من الإنتاج المصدر من الجهة، إذا كانت هذه الأخيرة تجلب مداخل برسم اقتصاد الإقامة أو برسم التحويلات العمومية. إذا كانت تنمية الإنتاج المنزلي يحدها التقاط المداخل الخارجية، فإن هذا الأخير هو محرك النمو والتنمية.

وهذا يفسر الأهمية التي تمنح لها في استراتيجيات التنمية الجهوية. واقتصاد الإقامة واقتصاد المعرفة هي موضوع تقديرات خاصة. وتتكفل هذه المذكرة بتحديد إمكانيات وأشكال تنمية قاعدة إنتاجية، صناعية، فلاحية ولوجستية للجهة الشرقية. ولهذا الغاية، فهي تحلل فرص تنمية صناعات بالجهة، إما بواسطة النقاط الاستثمارات الخارجية المباشرة، المرتبطة بحركة الترحيل وعولمة الأنشطة، وإما بواسطة نماء داخلي أكثر، مغذى أكثر من الحاجيات ومن السوق الداخلية.

ويعتمد هذا التحليل على وصف التحولات الصناعية :

• الشاملة، مع صعود الصين كمصنع للعالم ؛

• الجهوية، مع الرهانات المتوسطة ؛

• الرهانات الوطنية.

وهذا التقديم، مع تركيز متزايد على الكيانات الجهوية، يمكن من دراسة الوضعية الحالية للصناعة بالجهة، والمعوقات الملاحظة، والشروط الضرورية للتنمية الصناعية. وهذا التحليل والتوصيات التي تنتج عنها ستعتمد على تطورات مشروع برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية، اعتبارا للدور الهام الذي لعبه في هيكلة التفكير حول التنمية الصناعية بالجهة الشرقية.

التحولات الصناعية بالعالم

عرفت الصناعة تطورا سريعا جدا في طرقها وتنظيمها في السنوات العشرين الأخيرة. ومعرفة هذه الخاصيات ضروري لتنمية مشروع صناعي للجهة وللأقاليم. والتحولات الحاسمة للإنتاج الصناعي، في علاقته مع المجالات الترابية، تهم أحسن انطالقا من أنماط التنظيم الصناعي للقطاع. وبشكل تقليدي جدا، فإن صناعات من نفس القطاع أو السلسلة تنحو للتجميع للاستفادة من فوائد التجمع.

والاستفادة الأولى هي المتعلقة بحوض التشغيل، فالصناعات تستفيد من التجربة المتقاسمة من اليد العاملة لحوض التشغيل المتخصص: كما هو الحال بالنسبة الألبسة الجاهزة بسلا أو صناعة الأرضية بمكناس. وفضلا

عن هذه الميزة المرتبطة بتوفر يد عاملة مؤهلة في مهن المنطقة، والحاضرة تجمع طبيعة الحال المزودين بالتجهيزات، والمواد الأولية والخدمات المرتبطة. وهذه المجموعة تشكل تجمع للمقاولات. أما التحول الثاني، فقد هم تخصص المقاول. فأى وظيفة ينبغي أن تحتفظ بها؟ وماذا تكون دائرة انتاجها؟

هنا أيضا، تخصصت المقاولات الصناعية في مهنتها الأساسية، وكفاءتها التنافسية، ونالت الوظائف التي لم تكن تابعة لهذا القطاع. وهذا اللجوء إلى المناولة، شكل مجموعات صناعية مهيكلت حول مقاولات رائدة، أمره، وتابعة، المقاولات التي تقوم بانجاز المقاوله من الباطن. والمقاوله من الباطن تفرض وتقرض لوجستيك ناجعة، وهو الرابط المؤسس لاقتسام المهام وتوزيع العمل. وبالفعل، فإن البحث عن الفعالية والمصادر الأقل تكلفة للتزويد تجعل المنتج الصناعي اليوم يتكون من العديد من القطع والمكونات، القادمة من المواقع القادرة أكثر على توفيرها بأقل تكلفة وبالجودة المطلوبة.

وهذا النموذج الإنتاجي طرد نهائيا النموذج القديم، في صنع الحواسيب مثلا. ففي ساعات المجد والهيمنة المطلقة، كانت IBM تُصنع كل أجزاء حواسيبها - ذاكرات، أقراص، شاشات، طابعات، إلخ - ويكتب الرموز، ويبتدع نظام الاستغلال وتطبيقاته. واليوم، فإن الفعالية تمر عبر إدماج مكونات مُقيسة مصنعة بأعداد متسلسلة كبيرة بمواقع في العالم بأسره.

وفي الحد الأقصى، يمكن للتنظيم الصناعي أن ينحو نحو «¹ fables» ، الإنتاج بدون مصنع خاص، كما الحال بالنسبة لـ Nike التي لا تحتفظ في موقعها إلا بوظائف التصميم، والتسويق، والمالية، والوجستيك ومراقبة جودة المقاول الباطني. وهذا التشتت الجغرافي، وهذا التوزيع الدولي للمهام والشغل لا يمكن تصوره دون لوجستيك فعالة، تنقل، وتخزن وتعالج دقات المعلومات المرتبطة، على شاكلة مقاولات الوجستيك من نوع UPS. وهي تفرض أيضا قدرة على نقل الكفاءات التقنية المعقدة، مما يستدعي بنية مطارية من الحجم الكافي لتأمين الربط مع تنظيم من شكل مركز hub وشعاع ² Spokd.

واندماج نظام الإنتاج هذا يترافق إذا مع تشتت مجالي قوي للغاية. فإنتاج صناعي ما هو تركيب لمجموعة كبيرة من الأجزاء، كل جزء مصنوع في مكان محدد، وهي متصلة بسلسلة لوجستكية تنقل الأجزاء، وأحيانا تجميعها، وفي جميع الحالات تؤمن تتبع المعلومات لمصلحة أنظمة المعلومات للمقاولات المعنية بالصنع. وفي الواقع، فإن هذا التنظيم الصناعي يسعى إلى هيكله الفضاء الصناعي في حواضر ومعامل. فالحواضر تحنكر المهن التي تؤمن أجورا مرتفعة (المالية، التسويق، البحث والتنمية، القانون) في حين أن مصانع الإنتاج المتواجدة في مناطق ذات أجور تنافسية، تتكفل بالإنتاج التسلسلي، حسب أوامر الحواضر.

1- أو «بدون صنع»، يقال على مقاوله لم تعد تصنع سلعا، ولكن تصممها، وتعهد بصناعتها وتجميعها وتوزيعها بعد ذلك تحت إسمها.

2- نظام لوجستيكي، يرتبط فيه المركز (hub) بخطوط ذات قدرة مرتفعة وتردد قوي. وكل مركز يزود منطقة منطقة يسيطر عليها ويتغذى منها. وهذا المفهوم يتم تفعيله بالمطارات. وهكذا، وللذهاب من فاس إلى نيويورك، نستخدم «سيوك» فاس الدار البيضاء (هوب) والربط الدار البيضاء- نيويورك. ونفس المفهوم يتم وضعه للنقل البحري، بواسطة «feeders» (سفن صغيرة تذهب من ميناء صغير نحو المركز والتي تعود منها) وارتباطات شديدة المنسوب من مركز لمركز.

وضمن هيكله هذا الفضاء الإنتاجي، وهو فضاء ينتشر عبر العالم في إطار مسلسل الشمولية، تلعب الشبكات دورا حاسما. في الأول، الشبكة الطرقية تؤمن توزيع واستعمال الفضاء، ثم الشبكة البحرية مع تطور هيكله على شكل hub و spoke، حيث حاملات الحاويات الكبرى لا تتوقف إلا في موانئ الشحن والإفراغ التي تزودها بالشحنات وتفرق نحو حاملات حاويات صغيرة الصناديق الموجهة لمناطق تأثير الميناء. ويمكن لهذه الصناديق أن توجه بواسطة أرضية متعددة الأشكال مجاورة للميناء، والتي تؤمن وظيفة الشحن والتفريغ، والتخزين والتوزيع بمختلف الأصناف: الطريق، السكة، أو الجو إذا اقتضى الحال).

وكما الحال بالنسبة لشبكات النقل المادية، فإن شبكات نقل المعلومات تلعب دورا أساسيا في تحديد مكان وتنافسية التراب. وهي توفر بالفعل تديرا دقيقا ولا مركزيا في نفس الوقت، بتأمين معلومات التسيير في مواقع القرار، بغض النظر عن القرب الجغرافي، بواسطة ربط الحواسيب داخل شبكة المقابلة. والبشر هم طبعاً في مركز التنمية الجهوية، عبر عاملين: الأول يعود إلى جودة التكوين (الرأسمال البشري) والثاني على القدرة على الاشتراك والعمل جماعيا (الرأسمال الاجتماعي) وكلاهما ضروري. وهذا المسلسل الذي يسمى عولمة، يلخص في خمس نقط أساسية، تهيكّل الفضاء والإنتاج الصناعيين :

- تقليص تكاليف النقل، بفضل تقدم اللوجستيك وتنمية البنيات المتكيفة مع وسائل النقل الجديدة ؛
- انتشار تقنيات الإنتاج، من أجل تنافسية على المنتجات المعيارية على الصعيد العالمي ؛
- استغلال فوارق الأثمان حسب الجهات (تكاليف بالمعنى الواسع، اللوجستيك، المادة الأولية، الطاقة، اليد العاملة، العقار) ؛
- انفتاح الأسواق، عبر ضبط موحد أكثر فأكثر، في إطار المنظمة العالمية للتجارة ؛
- تنمية المالية، كمجال لإعداد مقاييس المردودية، وتبادل التجارب بين المقولات من نفس القطاع، وكفضاء لتحديد الاستثمارات ذات الأولوية.

التنمية الصناعية في الفضاء المتوسطي

في فضاء المتوسط الغربي، تتحدد التنمية بشكل واسع عن طريق التدخل المزدوج للترحيل من الشمال إلى الجنوب وبواسطة آثار السياسات العمومية لبلدان الاستقبال.

ترحيل الخدمات من الشمال إلى الجنوب

لقد كانت قطاعات النسيج والألبسة، والجلد، والمكونات الإلكترونية، وأجزاء السيارات والصناعة الغذائية، هي من عرفت أسرع الترحيلات. والأسباب التي قدمت لتبرير هذا الاختيار هي نفس الأسباب التي قدمت في مكان آخر، حول أسعار عوامل الإنتاج، ولكن مع تركيز أكبر على القرب: الجغرافي، الذي يقصر آجال التزويد، ويمكن من تديير تدفق متواصل ومن إدخال تعديلات وفق الطلب مع الاحتماء من أثر الموضا، ولكن لغوي وقانوني أيضا، والتي تشجع تكييفا سريعا مع المحيط. والحركة الأهم في هذا الترحيل نحو الجنوب هي حركة المقاولات الإسبانية، التي بدأت عولمتها متأخرة بالمقارنة مع المقاولات الفرنسية.

السياسات العمومية

في الماضي، كانت السياسات العمومية لدعم الصناعة تأخذ شكل الحماية أو شكل مؤسسات الدولة. وقد كانت الحماية تسمح بالزيادة في مردودية الاستثمارات على حساب المستهلكين والمستعملين (في حالة المدخلات لصناعات أخرى). ومقاولات الدولة كانت تسمح بنشر وحدات صناعية (على شاكلة الشركة الوطنية للحديد والصلب - سوناسيد- وشركة إسمنت المغرب الشرقي-سيور) دون أن يتم الاهتمام دائما بمتطلب المردودية، كما دل على ذلك فشل أغلبية المقاولات العمومية الجزائرية.

وقد تم اليوم تجاوز هذه المرحلة. فالحماية أظهرت أنها تضر المقاولات لأنها لا تقدم لهم المدخلات بأفضل الأثمان ويحميتها بصورة مصنعة من الآثار النافعة للمنافسة. فالوقت إذا للانفتاح، وللبرالية ولترقية المنافسة كبنية مساعدة للتنمية الصناعية. والمساعدة تقدم وفق مفهوم جديد لدور الدولة، الحريص أكثر على دعم الفاعلين بتحسين بيئة الأعمال، وكذا بتنظيم الأثمان والواجبات الجمركية.

الصناعات بالمغرب

النقط الأساسية للتنمية الصناعية بالمغرب ترتبط بالاختيارات التي قام بها المغرب خلال فترة التقويم. وتندرج سياسة التنمية الصناعية اليوم في الانفتاح الاقتصادي للمغرب، الانفتاح للتجارة، وللاستثمارات والخدمات. وهذه الإرادة في إرساء الاقتصاد المغربي في حركة العولمة والانفتاح تفسر اختيار أدوات فعلتها الحكومة. وهي تركز بالفعل على ثلاث مجموعات من التدابير: التدابير التحفيزية، المرتبطة بسياسة ماكرواقتصادية حذرة، واستثمارات في البنية التحتية والمبادرات المندمجة للتنمية القطاعية.

الإطار التحفيزي، الانفتاح والاستقرار الماكرواقتصادي

إن التوقيع على اتفاقيات التبادل الحر مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والجامعة العربية والشركاء الأربعة لاتفاقية أكادير، تؤمن ترسخ الانفتاح الاقتصادي للمغرب، الدائم والواسع. وهذه الاتفاقيات تمكن من الولوج بشكل امتيازي لهذه الأسواق. كما يؤمن أيضا التقائية قانونية بين الاقتصادات الأمريكية والأوروبية، مناسبة لنمو الاستثمارات الخارجية المباشرة. وتضع هذه الاتفاقيات بذلك استراتيجية الأرضية بالنسبة للصناعات التي ترغب في الولوج إلى مختلف هذه الأسواق.

وقد تم التفكير في الإطار التحفيزي عند تفعيل سياسة اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وهو يركز على ميثاق الاستثمار الذي يحدد كيف يمكن للدولة أن تطور اتفاقيات خاصة لحث المستثمرين، وهي اتفاقيات تتعلق بتدابير جبائية، ويحمل جزئي للاستثمارات خارج وداخل الموقع، وكذا دعما عبر صندوق الحسن الثاني. والسياسة الماكرواقتصادية المتبعة تهدف بالأساس استقرارا في الأسعار، وإذا مناخا مناسباً للاستثمارات يتميز بمعدلات فائدة جد منخفضة.

تأهيل البنيات

لقد أعطت الحكومة المغربية الانطلاقة لبرنامج طموح على صعيد تأهيل البنيات التحتية للبلاد. ويرمي البرنامج الوطني للطرق السيارة إلى تأمين تشبيك أهم المدن المغربية في أفق 2010. وهو مصاحب بإصلاح للنقل الطرقي للبضائع والمسافرين. كما تكثف شبكة السكة الحديدية وتتوسع لتصل الناظور. وتساهم طنجة المتوسط وستساهم، مع ربطها بالشبكة السككية وشبكة الطرق السيارة، في تحول جدي للواجهة المتوسطية للمملكة. وسيخلق هذا

البرنامج قاعدة لوجستكية فريدة بالجهة، متكئة على مناطق حرة كبيرة صناعية ولوجستية. وأخيرا، فإن خصوصية اتصالات المغرب وتحرير القطاع، بوضعه في حالة تنافس مع مؤسسات جديدة، مكنت من تقليص ملموس لتكلفة وأجال الولوج إلى الخدمات العصرية للاتصالات، لتسمح بنمو أنشطة جديدة (مراكز النداء، ترحيل الخدمات).

تنمية مبادرات مدمجة

في الميدان السياحي، وضعت الحكومة المخطط الأزرق الموجه لتهيئة المواقع الشاطئية : تقويت العقار، تحمل ما خارج الموقع واتفاقية استثمار تنص على امتيازات ضريبية وفي مجال التكوين. ويعد مشروع السعيدية، الذي أسند لشركة فاديسا من الأمثلة الناجحة.

وضمن نفس المنطق، أرست الحكومة مخطط إقلاع لتأمين تنمية صناعية منسجمة، في إطار حزمة تحفيزية مدمجة. ويتفرع هذا البرنامج إلى سلاسل للتطوير على وجه الأسبقية، وتكون "مهن الغد للمغرب"، وهي مهن منتقاة على أساس تحليل لتطور الطلب العالمي المتقاطع مع مؤهلات المغرب. ومن خلال هذا التقاطع، تم انتقاء سبع سلاسل: ترحيل الخدمات، صناعة الطائرات، صناعة السيارات، الإلكترونيك، الصناعة الغذائية، النسيج والحرف التقليدية الصناعية.

ويقابل ترحيل الخدمات الطلب الفرنكفوني والاسبانوفوني لترحيل الخدمات باستعمال الوسائل العصرية للاتصال، في إطار مواصلة ما تم في مجال مراكز النداء التي ظهرت منذ قرابة عشر سنوات بالمغرب. ويتعلق الأمر باستغلال ممكن ترحيل الخدمات، على غرار النجاحات الهندية، بتنمية عرض لفائدة المعتملين الدوليين للخدمات عن بعد، وكذا للاستجابة لحاجيات المقاولات الكبرى الفرنسية والاسبانية.

وتتم تنمية السلاسل الثلاثة التالية ضمن روح الترحيل الصناعي التقليدي، كما ظهرت في حدود المكسيك بعد اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية. ويتعلق الأمر بتنمية ورشات لصنع القطع المطلوبة للصناعات الثلاثة المعنية، سواء في الصف الأول، كجهاز بالنسبة للصانع، أو في الصف الثاني، كمزود بالقطع الجنبية لحاجيات هذه الصناعات. وتطابق هذه السلاسل الثلاثة للصناعات التقليدية للمغرب، التي تتوفر على امتياز مطلق بسبب الموارد الطبيعية الوفيرة، أو بسبب تقليد ثقافي راسخ جدا، والذي أنتج معرفة وقاعدة للموارد من حيث التصميم، والنسيج، وأدى إلى إرساء شهرة قوية على شاكله صناعة الزرابي.

وعلى غرار المخطط الأزرق، فإن الخطة تدمج في إطار اتفاقية وإطار قانوني خاص، عرضا عقاريا، ونظام جبائي مفيد يماثل ما تستفيد منه المناطق الحرة المنافسة، وتسويقا فاعلا لدى المقاولات المستهدفة وحزمة من التكوين المهني جذاب، بحيث يتم تقليص مصاريف الاستقرار ويساهم في تكوين حوض تشغيل نشيط وعميق. وهكذا، فإن الحكومة عبر صندوق الإيداع والتدبير، طورت مواقع إقامة مجهزة ومسيرة وفق أحسن الممارسات الدولية، ككازانشور، والقطب التكنولوجي للرباط والقرية الجوية للنواصر، في انتظار إقامة قرى للإلكترونيك للسيارات. ويكتسي برنامج إقلاع طابعا تريايبا، بتوجهات ومواقع مطورة حسب الجهات. وهكذا، فقد احتفظ بالدار البيضاء، والرباط، ومراكش وطنجة لتنمية الأنشطة المرحلة، وطنجة بالنسبة للمناطق الحرة وهي معامل صناعية على شكل مدينة للسيارات، ومدينة للإلكترونيك Tanger automotive city et Tanger electronic city، وبالمغرب، وسائيس وسوس، ستطور تكنولوجيات زراعية في حين أن صبغة أكادير والداخلة هي أن تصبحا أرضيات لتحويل السمك.

تنمية الصناعة بالجهة الشرقية

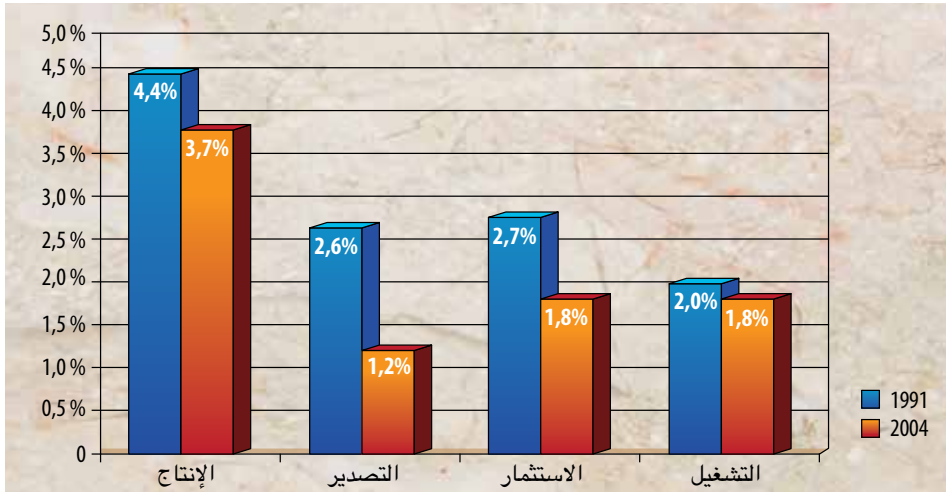
- لإدراج الحوار الاستكشافي حول الصناعة بالمنطقة الشرقية، تم استعمال عنصرين:
- الأول يستعمل المعطيات الإحصائية الأساسية حول نمو الصناعة بالجهة الشرقية، حسب الأقاليم بحيث يتم ضبط المميزات الإقليمية الظاهرة :
 - والثاني يعتمد بشكل واسع على الدراسات التي تم القيام بها من أجل إقامة قطب للتنمية الصناعية بالجهة الشرقية يعرف بإسم برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية.
- جدول 2: بعض المؤشرات الإحصائية

الإقليم	بركان	جرادة	الناظور	وجدة-إنجاد	تاويرت	فجيج	المجموع
عدد المؤسسات	20	9	156	124	14	-	323
رقم المعاملات	166 326	442 745	4 427 723	1 154 970	1 315 115	-	7 506 879
الصادرات (FOB)	8 224	414 496	102 443	76 882	68 100	-	670 145
الاستثمارات	8 074	9 131	216 797	93 734	25 753	353 489	
أعداد المستخدمين	286	383	3 369	2 060	350	6 448	
الأعداد النسوية	94	18	413	298	21	844	

غرفة التجارة والصناعة والخدمات لوجدة

تنتج ملاحظتان من دراسة هذه المؤشرات: الوضعية المهيمنة للناظور في الميدان الصناعي، بالمقارنة مع العاصمة الجهوية وجدة، من جهة، والضعف الكبير للصناعة بالجهة، اعتبارا للجهات الأخرى للمغرب. والرسم 7 الموالي في الصفحة التالية، يوضح جليا هذا التخلف الصناعي رغم تواجد مقاولتين كبيرتين بالجهة: هولسيم (الاسمنت) وسوناسيد (الحديد والصلب).

رسم 7: حصة الجهة الشرقية في التجميعات الصناعية



6.1 برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية : التشخيص والمقترحات

يقوم برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية بتحليل دقيق لإشكالية الصناعة بالجهة الشرقية. وقد عمل في مرحلة أولى، على إبراز رهانات التنمية الصناعية للجهة، باعتبار الإشكالية العامة لتحديد مواقع الصناعات. وبعد توضيح الرهانات، تم تطوير جدول يلخص مؤهلات وعوائق الجهة، ثم، مكن تحليل النسيج الصناعي للسلاسل من تمييز السلاسل الحالية والسلاسل الكامنة، بإبراز خصوصياتها من حيث الميزات والمؤهلات. وقد أدى هذا التشخيص الموسع والمعمق إلى توصيات عملية يتم التذكير بها قبل مواجهتها بالتغيرات الرئيسية في محيط الجهة، لتغذية النقاش الاستكشافي.

تشخيص برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية : ملخص الرهانات

الجغرافيا : موقع استراتيجي، متضرر من الإقفال المتواصل للحدود الجزائرية. القرب من إسبانيا ومن أوروبا هي ميزة، كما الأمر بالنسبة للقرب من الجزائر، حينما تفتتح الحدود. وإلى ذلك الحين فهي تشكل عائقا.

الديموغرافيا والبطالة: نزوح ديموغرافي ونسبة مرتفعة للبطالة يعيقان جاذبية الجهة بالنسبة للقادمين الجدد. ويتعبير آخر، فهي جهة ضعيفة الجاذبية ولا تحتفظ بمواردها البشرية. المناخ والتضاريس : معوقات صعبة الحل بالنظر إلى عدم التجانس المجالي والمناخي للجهة (عدم التوازن الترابي بين الشمال والجنوب).

الولوجية والبنى التحتية : فك العزلة جاري لشمال الجهة، عبر مشاريع ببنوية رئيسية: الطريق السيار فاس-وجدة، السكة الحديدية تاويرت- الناظور، الطريق الدائرية الساحلية المتوسطة وتنشئة الطريق الناظور - وجدة. وإلى غاية اليوم، فقط بعض مقاطع هذه الطريق الدائرية الساحلية مستخدمة. الموارد البشرية والتكوين : تطور ديموغرافي مقلق وتكوينات ينبغي تكيفها مع انتظارات المقاولات.

السكن والتعمير والتجهيزات الجماعية : مجهودات على المدى الطويل للتجديد الحضري من أجل تحسين عام لإطار الحياة والذي يظل مشكلا كبيرا .

تشخيص برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية : المؤهلات والعوائق

تتمثل طريقة جديدة في تطوير التشخيص في تحديد المشاكل والرهانات التنمية الصناعية الجهوية: أنظر الجدول 3 الموالي الذي يوضح بجلاء صعوبة تفعيل تنمية مباشرة اعتبارا لضعف المؤهلات ولأهمية المعوقات.

جدول 3 : مؤهلات ومعوقات الجهة الشرقية

المؤهلات	المعوقات
الوضعية الدولية الجزائر وإسبانيا + الواجهة البحرية + الوفرة العقارية + الإرادة السياسة + مستثمرون أجانب بإمكانهم ان يستعملوا قطارات : فاديسا +	النزوح والبطالة - تأخر الاستثمارات العمومية - موارد مائية محدودة - التهريب والاقتصاد غير المهيكل - تواجد ضعيف للمقاولات الكبرى - عدم تناسب التكوين مع حاجيات السلاسل

تشخيص برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية : السلاسل

جدول 4 : السلاسل التي تبدو مهيكلة بالجهة الشرقية

حسب السلسلة المهيكلة	رقم المعاملات (بمليار درهم)	أعداد المأجورين في السلسلة (% من أعداد المستخدمين الصناعيين)
المواد (منها سوناسيد) (منها مناجم زليجة)	3,8 (2,2) (0,5)	30%
الاسمنت (منها هولسيم)	1,2 (0,8)	25%
الزراعة الفلاحية	1,5	30%

خمسة سلاسل ذات مؤهل تنموي :

- السياحة، النشاطية النوعية ؛
- الأنشطة الأخرى التي تحدث ؛
- اللوجستيك، بعد فك العزلة عن الناظر ووجود مجموع مكونات التدبير حول الميناء ؛
- المناجم، كقطاع ينبغي تنشيطه بالنظر للوضعية الجيدة للأسعار العالمية وللطلب على مادة البارتين وأطيان للتنظيف ؛
- الطاقات، بسبب تواجد أنبوب الغاز ولمؤهل إنتاج الطاقة المتجددة، الشمسية والريحية.

تشخيص برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية : الخلاصات

- نسيج ضعيف مع قليل من التخصص :
- عدد محدود للفاعلين الصناعيين، المتركزين بوجدة والناظور (291 مؤسسة صناعية، منها 85% بوجدة والناظور)،
- صناعات من الحجم المحدود: 3 شركات برقم معاملات يفوق 500 مليون درهم، و8 برقم معاملات يفوق 100 مليون درهم ؛
- حسابيين أساسيين: هولسيم (310 مستخدم) وسوناسيد (505 مستخدم) ؛
- صادرات محدودة قيمة (734 مليون درهم) وجودة (سبائك الرصاص ومصبرات الأسماك والفواكه والخضر) ؛
- واردات عادية تتكون أساسا من المواد الأولى (الحبوب، سبائك الحديد، الفحم، إلخ).

تشخيص برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية : تحليل طلب التموقع الصناعي

- خلال لقاءات مع فاعلين، في المغرب وبالأجانب، برزت الأحكام التالية حول الجهة :
- جهة بعيدة ومزودة بشكل ضعيف بالتجهيزات الأساسية ؛
- قليل من الميزات الذاتية، وهو عائق يفاقمه إقفال الحدود الجزائرية ؛
- هيمنة الاقتصاد الغير مهيكّل، ما يمنح شعورا بانعدام الأمن ؛
- نظام ضريبي غير مشجع، مقارنة مع جهة طنجة أو مناطق أخرى ذات مؤهلات تنافسية على الواجهة البحرية (مصر، تونس، إلخ) ؛
- مشروع فاديسا المراقب عن قرب (نجاحه يمكن أن يعطي الانطلاقة لدينامية إيجابية) ؛
- معرفة ضعيفة جدا بالجهة الشرقية، مع 3 مدن معروفة فقط (وجدة، الناظور وبركان بالتتابع) ؛
- منافسة قوية للدار البيضاء، وبصورة أقل للرباط، مع صعود قوي لطنجة على الصعيد المينائي ؛
- معيقات كبرى ملاحظة : (جهة بعيدة عن مراكز القرار، وولوجية سيئة، وسوق ضيقة واقتصاد غير مهيكّل)،
- الميزة الأساسية الملاحظة تتمثل في المؤهل الهام لتنمية التصدير نحو أسواق مجاورة (الجزائر، إسبانيا، منطقة العبور، فرنسا، إلخ)،
- قطاعات عديدة ينبغي تشجيعها بالنسبة للجهة الشرقية (أنظر فيما بعد).

برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية : الاقتراحات

- يتم تشخيص برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية بتكوين توصيات عامة وبتفصيل برنامج لتجهيز أراضي لاستقبال المستثمرين. وتهم التوصيات العامة :
- تقليص فجوة الصيت بواسطة تسويق ترابي قوي ؛
- تحسين العرض للمستثمرين في ميدان التكوين وإطار الحياة، وتسريع فك العزلة وتنمية اللوجستيك حول ميناء الناظور ؛
- نشر استراتيجية تدريبية، وفق جدولة زمنية قوية وواقعية، مبنية على اختيارات استراتيجية مسؤولة.
- ويهم المشروع بالملحوس تنمية الحظائر الصناعية، مع توجهات بارزة وتسيير يطابق أحسن المعايير الدولية. ويشمل المشروع :
- منطقة حرة لوجستية داخلية بميناء الناظور ؛
- منطقة حرة صناعية للتصدير خارجية عن الميناء: بني أنصار 1 و2 ؛
- حظيرة صناعية بسلوان قرب الناظور على مساحة 72 هكتار ؛

- حظيرة صناعية على مساحة 66 هكتار قرب بركان ؛
 - منطقة للنشاط الاقتصادي بأولاد ستوت زاو ؛
 - قطب تكنولوجي ببني خالد (مطار وجدة) ؛
 - منطقة صناعية بسيدي الشافي (تاويرت).
- وهذا العرض العقاري، المسير وفق أحسن الممارسات الدولية، سيعمل على استقطاب الفاطرات العالمية للصناعة في القطاعات المهيكلة: السيارات، صناعة الطائرات، إلخ.
- وسيؤمن ميناء الناظور المقام على شكل بوابة متعددة الأنساق للجهة، عند التصدير والاستيراد، سيولة مبادلات القطع والمواد الأولية. وسوف تحسن برامج إعادة التأهيل الحضرية إطار العيش وستعيد للجهة جاذبيتها. وستمكن تنمية التكوين العالي من حل المعوقات المرتبطة بضعف الموارد البشرية بالجهة.

الأسئلة الحالية

يطور برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية رؤية منسجمة للتنمية الصناعية للجهة. وفي هذه الورشة، سيتعلق الأمر بتأكيد أو تعديل التوجهات التي يرغب في إعطائها للجهة وللأقاليم المعنية، باعتبار التنميات الحديثة في محيط الجهة.

عاملان يبدوان هامين في هذا الصدد.

منافسة طنجة المتوسط : لقد انطلق هذا المشروع من ميناء بسيط لشحن وتفريغ البضائع في خدمة حاجيات المحملين الدوليين في ارتباطاتهم حول العالم، لتتحول طبيعته بشكل عميق. فقد ترسخ في فضاءاته الترابية الداخلية بتطوير ارتباط بشبكة الطريق السيار وأخر بشبكة القطار. وقد طور محطة بحرية لاستقبال دفقات الجالية المغربية والسياح. وقد دمج المنطقة الحرة لطنجة، والمنطقة الصناعية وكيان التسيير والترقية، بإعطائه فضاءات جديدة للتنمية. وهكذا فرض نفسه كمكان طبيعي لإقامة المنطقتين المتوسطيتين MedZone لمشروع الإقلاع الصناعي : طنجة للسيارات وطنجة للإلكترونيك.

ونمو الميناء، ووسائله، والانجاز الفعلي لمشاريع البنية التحتية، تجعله في وضعية مناسبة جدا لاستقبال الاستثمارات الخارجية المباشرة الصناعية.

إتمام فاديسا: كما كان مقررا في دراسة برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية (أنظر الشكل 8 الموالي)، فإن استكمال مشروع فاديسا بالسعيدية يوفر مؤهلا حقيقيا لتحويل الاقتصاد الجهوي ووضعه في طريق نماء يختلف عن النماء المرتكز على التنمية الصناعية.

رسم 8 : توزيع الأنشطة انطلاقا من السياحة

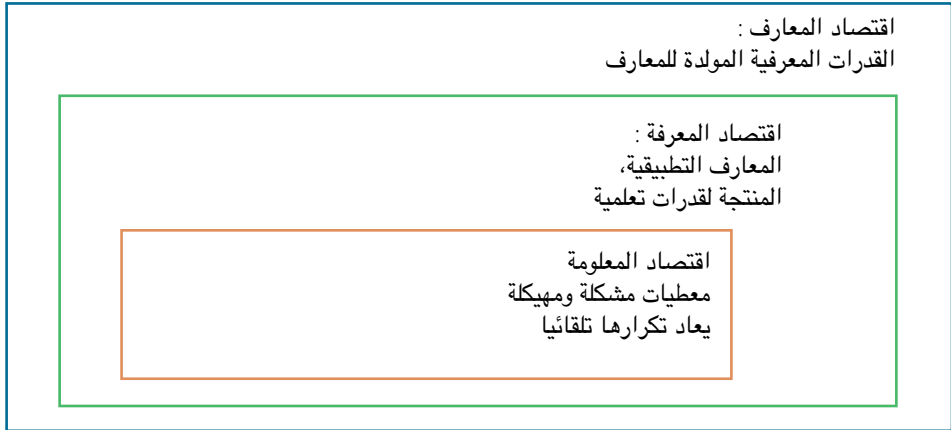


بالنظر لهذا التطور، كيف يمكن تفكير المستقبل الصناعي للجهة؟ وللأقاليم؟ إنه موضوع ورشتنا.

مؤهلات اقتصاد المعرفة

تحديد المجال

- إن المفهوم حديث نسبيا في الاصطلاح الاقتصادي (مفهوم أدخلته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1996 «اقتصاد مؤسس على المعرفة والتعلم») ويترجم فكرة اقتصاد مبني على :
- إنتاج المعرفة التي يمكن أن تساهم في تحسين الانتاجية (دور البحث والتنمية، والابتكار) ؛
 - تنمية سوق للممتلكات غير المادية، يحركه نمو تكنولوجيات الإعلام والتواصل (والممتلكات المعنوية تشمل خدمات توزيع المعارف، والمعلومة، والاتصال، والثقافة، إلخ.) ؛
 - فصل النمو عن استهلاك الموارد الأساسية.



إشارات حول مؤهل القطاع

المنحيات العالمية

من المعترف به أنه في مجال التنمية الاقتصادية، انطلق تحول هام صوب اقتصاد شمولي مبني على المعارف وترابط الفاعلين. والعديد من هذه التوجهات مدعولكي تستمر :

- نمو الإنتاجية سوف يستمر تحريكها بواسطة البحث، والنمو التكنولوجي والابتكار ؛
- التنافسية سوف ترتبط أكثر فأكثر بالمعارف والكفاءات عوض الموارد المادية ؛
- سوف تلعب تكنولوجيات المعلومات والتواصل أكثر فأكثر دورا محركا (مباشرة أو بشكل غير مباشر بواسطة آثارها العرضانية) في تكوين الناتج الداخلي الخام، وهي ستساهم في فصل النمو الاقتصادي عن الموارد المادية) ؛
- بنية التشغيل ستستمر في إبراز المهن المرتبطة بالخدمات المبنية على المعرفة، وهو منحى سيطلب (وسيكون أيضا مدعوما) تكوين يد عاملة متعلمة أحسن فأحسن ومؤهلة أكثر فأكثر.

وفي قمة لشبونة في سنة 2000، حدد الاتحاد الأوروبي هدف أن «تصبح اقتصاد المعرفة الأكثر تنافسية والأكثر دينامية».

تذكير بمعايير تموقع الفاعلين

يرتكز اقتصاد المعرفة على دعومات عديدة :

- نظام تعليمي من المستوى العالي مرتبط بسياسة للتأمين المستمر للموارد البشرية ؛
- حامل تكنولوجيات الإعلام والتواصل والبنى التحتية الناجمة ؛
- التزام من طرف الدولة.

الموارد وموجودات الجهة :

- ممتلكات لا مادية (منها الفولكلور) والتنوع الثقافي ؛
- الجالية المقيمة بالخارج ؛
- الجغرافيا ؛
- مناخ متنوع ؛
- موارد بشرية (مستوى مرتفع في الرياضيات).

تقييم مسبق للآثار :

- المعرفة يمكن أن تصبح مصدر تقدم هام ؛
- تكاليف مرتبطة بتكوين الموارد البشرية ؛
- تكلفة اكتساب التكنولوجيات ؛
- الآثار الإيجابية لتكنولوجيات الإعلام والتواصل على القطاعات الإنتاجية وتحسين الخدمات العمومية ؛
- تطوير التعليم عن بعد، التشغيل (مراكز النداء).

عناصر المرجعية

- « في البداية لم يكن أحد يراهن بفلس علينا، واليوم نتحدث عن وادي سيليكون صغير» كما يعبر بافتخار رئيس الحظيرة التكنولوجية لمالقة، فيليبي روميرا.
- لقد كانت المدينة تُعرف قبل ذلك بالسياحة :
- الحظيرة (186 هكتار) هي اليوم واجهة مالقة في مجال الابتكار والدينامية الاقتصادية بـ 325 مقالة للتكنولوجيا المتقدمة الشديدة التخصص (كإزوفوتون الألواح الشمسية، إيرتك (الملاحة الجوية) أو سيتيكوم، أحد المختبرات الرائدة في مجال الهواتف، والتي تعمل من الآن حول الهواتف المحمولة من الجيل الرابع، وعملق الهاتف الاسباني تيليفونيك، وكذا أير ليكيد وطومسون، إلخ) ؛
 - بالأندلس، وبالضبط بمالقة، لم تنتظر السلطات العمومية الإصلاحات الوطنية لتحريك البحث (تعاون مع جامعة العلوم بمالقة، التي ترسل طلابها الشباب لقضاء فترات تدريب) والحظيرة التكنولوجية تعمل اليوم بأكثر من 9 000 مستخدم ؛
 - الاستثمارات التي تقدر بـ 530 مليون أورو منذ إحداثها سنة 1992، وزعت بين القطاع الخاص في حدود 81 في المائة والقطاع العام (19%) ؛
 - رقم معاملات الحظيرة، الذي يصل إلى 16 مليون أورو، تضاعف أكثر من مرتين في ست سنوات.

دراسة حالة أو أمثلة: الإنتاج السينمائي واستديوهات ورزازات، مهرجان كناوة بالصويرة، شركة SQLI بوجدة.

أدوات تنشيط أشغال المجموعة

جدول 5: اقتصاد الإقامة: مثال مصفوفة تحليل العوامل الرئيسية للنجاح

عنوان الرهان	الأهمية	هامش الحركة	روافع العمل
نظام التوزيع الأهمية: 5 هامش التحرك: 1	مصدر المداخل هام بالنسبة للمحليين	قرارات وطنية	ضغط المنتخبين الجهويين، تمثيل وطني
التحكم في العقار الأهمية: 5 هامش التحرك: 2,5	. من أجل بيئة ذات جودة قادرة على استقطاب سكان جدد . من أجل تموقع ملائم للخدمات	الوسائل موجودة، تبقى الإرادة السياسية (في مواجهة الضغوط القوية)	سياسة السكن
السكن الملائم الأهمية: 3,5 هامش التحرك: 4	صورة استقبال سكان جدد	الوسائل موجودة: ينبغي الإفراج عنها	. مقاييس إيكولوجية للبناء، محفزات ضريبية . البحث والتنمية، الابتكار . تكوينات ملائمة . تكييف المساكن . مجهود على البناء القديم وفي الوسط القروي
الارتقاء بالتراب الأهمية: 4 هامش التحرك: 5	. الاحتفاظ بالمقيمين . تسهيل قدوم سكان جدد	تامة	. مبادرات عمومية/خاصة (تطوير تأثرات) . البحث عن حكامه جيدة . تجميع وسائل الاتصال . الانخراط في سياسة الاستقبال هذه: الحث على تعرف أفضل على التراب (خواص ومهنين) . استراتيجية تسويق المنتجات
الولوجية الأهمية: 5 هامش التحرك: 2,5	إتمام فك العزلة للمجالات الترابية في جميع أشكالها	العديد من القوانين الوطنية وتحكم جهوي على بعض البنيات التحتية	. تنمية النقل الجماعي ولاستعمال كل أنساق النقل . إجندا 21
تنمية وسائل الراحة الإيجابية الأهمية: 4 هامش التحرك: 3,5		العديد من القوانين الوطنية، ولكن عقد ترابية محليا	. وضع علامات . مساعدات مشروطة . عقود ترابية
خدمات الجودة (كمي وكيفي)، ملائم لوتيرة الحياة الأهمية: 5 هامش التحرك: 4	. معيار الجاذبية . جودة الحياة	هامش التحرك محلي أساسا، الاستناد على الابتكار، محاولة التجريب	. تشبيك التراب في ميدان رياض الأطفال وخدمات أخرى . تشجيع المبادرات الخاصة المبتكرة . شركات عمومية/ خصوصية . التنظيم في شبكات، تجميع جهود مختلف المجالات الترابية

جدول 5: اقتصاد المعرفة : مثال مصفوفة تحليل العوامل الرئيسية للنجاح

عنوان الرهان	الأهمية	هامش الحركة	روافع العمل
جاذبية أهمية : 4 هوامش التحرك : 3,5	الفاعلون في اقتصاد المعرفة هم متحركون جدا ويستقرون حيث يشعرون بالراحة. والشركات هي مرتبطة أقل فأقل بالأرض. وصورة قوية لجودة الحياة ضرورية لتحديد رب المقاوله وأطرها	. إمكانيات كثيرة، كفاءات وقدرات . كوابح : تمثالت ثقافية	. استراتيجية للتواصل المشترك لمختلف الفاعلين . إعادة ترمين الصورة الخارجية . ترمين الحياة الجموعية، الثقافية والرياضية، والخدمات، والتنظيم الترابي، إلخ.
موقع المقاولات الصغرى والمتوسطة في المشاريع النوعية أهمية : 4,5 هوامش التحرك : 2,5	في تموقع تنافسي ومنافس، من الصعب تطوير صناعات كبرى	غير مباشرة الكوابح : الأسواق العالمية	. التكوين : إنها المهارة التي تعتبر . انتقاء القطاعات، تطوير الشبكات . جعل المقاولات الصغيرة جدا تتطور نحو مقاولات صغرى ومتوسطة . القدرة على توفير العقار
تنمية الكفاءات : البحث - التكوين أهمية : 4,5 هوامش التحرك : 3	عناصر حاسمة للابتكار. أغلبية التكوينات هي خارج الجهة		. مختبرات البحث . رابط التربية/المقاولات : تكييف التكوين مع التشغيل . التعاون بين المقاولات . تعاونات صناعية
البنيات التحتي/الخدمات أهمية : 4 هوامش التحرك : 2	مكون الجاذبية المحافظة على النسيج الاقتصادي	الكفاءات موجودة، لكن ينبغي النظر إلى الموارد المالية	

جدول 7: الاقتصاد الإنتاجي : مثال مصفوفة تحليل العوامل الرئيسية للنجاح

عنوان الرهان	الأهمية	هامش الحركة	روافع العمل
التواصل الخارجي الأهمية : 5 هوامش التحرك : 5	حاسمة، استقطاب المقاولات ذات القيمة المضافة	كاملة بالنسبة للفاعلين بالجهة	. تواصل قطاعي : التسويق / الصناعة . استعمال محترفين
الولوح للطاقة (تكلفة) الأهمية : 5 هوامش التحرك : 1,5	أساسية	تبعية قوية لتأثيرات خارجية، ولكن أهمية مجموعات الضغط	. مساعدات للتنمية . مجموعات ضغط
البنية التحتية/الولوجية الأهمية : 5 هوامش التحرك : 3		الطريق والسكة الحديدية : إرادة سياسة افتراضية : هوامش تحرك قوية	الإرادة السياسية وقدرات مالية
تقريب النسيج الاقتصادي / التكوين الأهمية : 3 هوامش التحرك : 4	رهان هام نسبيا، خاصة بالنسبة للصناعة التقليدية، إمكانية تقويت بعض أنشطة خارج الجهة في إطار المقاولة الباطنية	هامة على الصعيد المحلي	
خدمات للمقاولات والأفراد الأهمية : 3 هوامش التحرك : 5	إنه ليس مقدمة للدينامية الاقتصادية	هامة للغاية، مواكبة استراتيجية اقتصادية	. تشخيصات . اتصال بالتواصل، جودة الاستقبال . سياسات التكوين . تشجيع الشبكات

الباب الثاني : تقديم نتائج ورشات الإعداد

1.2 إقليم بركان

1.1.2 جدول الأعمال

التشاور مع الفاعلين المحليين حول الدينامية الجهوية بالجهة الشرقية وحول مكان إقليم بركان في مستقبل الجهة.

2.1.2 الهدف

إبراز آراء الفاعلين بإقليم بركان حول تنمية الجهة، بالتوجه نحو رؤية ذات بعد استراتيجي.

3.1.2 سير الورشات

في افتتاح ورشة التشاور، ذكر السيد الكاتب العام لإقليم بركان بأهمية الإرادة الملكية التي مكنت من تزويد الجهة بوكالة الجهة الشرقية، التي تعمل على الارتقاء بالجهة وتميبتها. وهذه الرغبة تتجسد عبر انجاز مشاريع مهيكلية كبرى. وانتظارات إقليم بركان، بالنظر إلى استراتيجية التنمية للجهة لأفق 2020، ينبغي أن تقود المشاركين لانجاز تشخيص موضوعي على أساس مقارنة تشاركية، بالبحث عن الفعالية. وإقليم بركان، اعتبارا لمؤهلاته، يمكنه أن يستفيد من هذه الاستراتيجية على كل المستويات: الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي.

وقد قدم المنشطون الإطار العام للدراسة والنتائج المنتظرة من الورشات الإقليمية، والمنهجية المتبعة لانجاز الورشات الإقليمية، وكذا أرضية مدخلية كقاعدة لهذا التشاور :

- سياق إعداد استراتيجية التنمية للجهة الشرقية ؛
- أهداف الورشات التشاركية ؛
- المقاربة المتبناة لإنجاز الورشات ؛
- الأدوات المقترحة لانجاز أهداف الورشة ؛
- الموارد الطبيعية، والوضعية الحالية والآفاق ؛
- تطور السكان، والسكن وحالة الموارد ؛
- الاختلافات النوعية والكمية للموارد ولاستغلالها ؛
- الإمكانيات القابلة للاستكشاف ؛
- الاقتصاد الجهوي عبر مجسم مختلف فروع الاقتصاد ؛
- تموقع الجهة على أساس بعض المؤشرات ؛
- توزيع الناتج الداخلي الخام الجهوي، حسب الفرع ؛
- استعمال الناتج الداخلي الجهوي ؛
- توزيع حساب «مدخول الأسر» ؛
- المؤشرات السوسيو- اقتصادية للإقليم.

4.1.2 ملخص أشغال المجموعة

الاقتصاد المنتج

حلقات التفكير

لقد تعرف المتدخلون على المعوقات التي تعترض الولوج للموارد، وخاصة الأرض والماء. كما ركزوا على أهم أنشطة الإقليم، الفلاحة وتربية الماشية. وقد تمنوا المزيد من المساعدات (العلمية، والتقنية والمالية) للقطاع الفلاحي (عبر منح) ودعم لتنظيم القطاع من العالية إلى السافلة. وقد أخذ هذا التفكير أيضا شكل جرد للمنتجات التي كان كل واحد يرغب في تميمها واقتراحات لتأمين هذا التميم.

وهكذا تم تقديم وتحليل :

- إمكانيات إيجاد أصناف من الزيتون أكثر إنتاجية وتقنيات لإنتاج الزيت أكثر حداثة ؛
- إعادة الاعتبار لأشجار اللوز بالسفح الجنوبي لبني سنان ؛
- دعم وتنظيم استغلال إكليل الجبل (أزير)، وحتى توسيع هذا النشاط لأعشاب أخرى عطرية وطبية، وخاصة الخروب في سهول تاوريرت ؛
- تميم المنتجات الفلاحية بواسطة :
- توسيع الصناعات التحويلية (مثال المشمش)، باختيار أفضل الأسعار بين الصناعة الفلاحية وبيع المنتجات الطرية ؛

- تحريك الأرضيات التجارية القائمة، والتي لم تشتغل بعد إلى حد الساعة، مع ملاحظة أنه إذا كانت التجارة لم تسجل النمو المرتقب، فلأن القطاع في العالية - الفلاحة - عرفت نقصا في حيويتها ؛

- تميم منتجات تربية الماشية، وخاصة لحم الضأن، بتعليم فصيلة بني كيل، مما يتطلب الدعم التقني، والبحث، والشراكة مع منتجي دول أخرى (تمت الإشارة إلى منطقة شامبان أردنين لكونها تعمل منذ فترة مع غرفة الفلاحة لبركان.

وقد جرى بعد ذلك نقاش بين المدافعين على تكثيف الفلاحة السقوية واستبدال زراعة الحبوب بغراسة الأشجار والذين يحرصون على عدم استغلال الأراضي الهشة بشكل مفرط، واحترام خصائص، والحدود الايكولوجية للأراضي، وفي نفس الوقت الاعتراف، على ضوء نتائج البحث العلمي، بعلو كعب التقنيات التقليدية للرعاة في وسط قاحل. وقد تم الاتفاق على ضرورة التفكير في كل نشاط حسب نهج السلسلة.

وهناك ملاحظة تؤكد التناقض المحتمل بين برامج التنمية أو التشجيع التي تطلقها مختلف مصالح الدولة (مثلا لحماية الغابة والمساعدة في تربية الماعز في جبال بني سنان، ذات الأهداف المتناقضة : فالمعزات الحلوية الموزعة أطلقت للرعي بالغابة من طرف المستفيدين عوض وضعها في إسطبلات وجعلها تحت نظام غذائي يعتمد على الحلفا). وقد طور متدخلون رأيهم حول الحدود العقارية لهذه المبادرات :

- النظام الجماعي للأراضي، الذي يسمح لمرب أو أكثر بالرعي في بقعة في حين أن الملكية الخاصة تضمن للمقاولين بأن إعداداتهم وزراعاتهم لن يتم إضرارها من طرف أصحاب حقوق آخرين ؛
- تقسيم بقع وحدة فلاحية ؛

• إمكانية إعطاء مكانة للمهاجرين، ضمن المستفيدين من الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخصوصي للدولة. وي طرح سؤال حول كون الادخار المراكم بالجهة ما زال يستثمر في الفلاحة وتربية الماشية وحول البحث عن كيفية تحسيس وتكوين للمقاولين المحليين لتغيير توجههم نحو قطاعات أخرى والقطع مع هذا النقص في المبادرات المبتكرة.

التعرف على العوامل الرئيسية لاقتصاد الأنشطة المنتجة كمحرك للتنمية الجهوية

جدول 8: مصفوفة العوامل الرئيسية للنجاح

العوامل	الصف	مجالات الاختصاص
التجهيزات الأساسية	3	الدولة، الجهة والجماعات
تشجيعات الدولة (التسويق)	7	الدولة والجهة
التهيئة العقارية التحفيز والتجميع)	2	الدولة والجهة
الجودة (تنظيم السلاسل)	8	الدولة، الجهة، المنظمات المهنية
البحث الزراعي والعلمي	4	مراكز البحث، المنظمات المهنية
الموارد المائية	1	الدولة
تنظيم المهن	6	الدولة، الجهة، المنظمات المهنية
التكوين (محرارة الأمية، التكوين)	5	الدولة والجهة
احترام الخصائص الايكولوجية للأراضي	9	الدولة والجهة
تناغم سياسات التنمية للدولة	10	الدولة

التعرف على ميزات الإقليم :

- المواقع السياحية ؛
- الميزات الفلاحية (الإنتاجية، التنوع، الجودة).

اقتصاد الإقامة

حلقات التفكير

أوضح المنشط في البداية مخطط ومنهجية تنشيط المجموعة. وهكذا، وبعد تقديم الموضوع، تباحث المشاركون حول آثار مشروع المحطة الشاطئية للسعيدية على الإقليم: التوظيف المكثف للعمال، تحفيز النسيج المنتج، ارتفاع أثمان العقار، نقشي السكن غير اللائق في محيط المدن. كما أنهم أظهروا اهتمامهم بإنجاز هذا المشروع. وقد أبرز المشاركون نقصان التدابير المواكبة لهذا المشروع الهام، والتي يمكن تلخيصها في ثلاث جوانب :

- غياب تثمين العرض المحلي والطلب السياحي الكامن ؛
- ضرورة إحداث مقاولات محلية للخدمات للسياح (المطاعم، محلات تجارية، محلات التجميل واستعادة اللياقة)
- لتيسير الدينامية وتأمين الأثر الترايبي للمشروع ؛
- الإدراج الضروري لدينامية مشروع السعيدية ضمن منطق التنمية المستدامة لتأمين استدامتها.

وقد ركزت النقاشات على ضرورة تأمين ربط مع المناطق الداخلية للجهة، التي تتوفر على تراث غني جدا، بتشجيع سياحة متنوعة لإدماج سكان كل الجهة.

جدول 9 : العوامل الرئيسية للنجاح، الأهمية، والمتدخلين الحاسمين لتنمية اقتصاد الإقامة

العوامل / مشروع السعيدية	الأهمية	انخراط الجهة	متدخلون آخرون
تدابير مصاحبة من البنيات التحتية: ماء صالح للشرب، بنيات طرقية، عموماً ونحو الجبل والمطار	5	*****	وزارات، وكالة الجهة الشرقية
مصالح اجتماعية، صحة، إلخ.	4	*****	وزارات، خواص
إحداث أنشطة للاستجابة للطلب السياحي	4	***	جمعيات المنعشين الخواص، وزارة الثقافة، وزارة الرياضة
. إقامة أنشطة ثقافية وتنشيطية (مدن مجاورة للمشروع: فولكلور مههد بالانقراض، إلخ). . تأمين التزويد الملائم للطلب: مطعم، منتجات الصناعة التقليدية، إلخ.			
قدرة الإيواء ضعيفة	4	***	فاعلين ومنعشين خواص، المركز الجهوي للاستثمار، وكالة الجهة الشرقية، الوزارات، وكالة التنمية الاجتماعية، الغرف القنصلية
تكوين مهني السياحة	3	**	الغرف القنصلية، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات
حماية التراث الأيكولوجي (المواقع ذات الأهمية البيولوجية، المواقع المصنفة)	2	**	الوزارات، جمعية الحماية، الجماعات المحلية
تدعيم النسيج الإنتاجي المحلي بتشجيع إنشاء مقاولات صغرى ومتوسطة محلية	3	***	وزارة السياحة، الجمعيات، المركز الجهوي للاستثمار
الارتقاء بالمواقع : . دعم للميزات الفلاحية لتنمية السياحة، . تحسيس المهاجرين ليكونوا ممثلين وسفراء للجهة بالخارج	3	***	مستثمرون خواص، وزارات، جمعيات الجالية، مؤسسة محمد الخامس

العوامل / مشروع السعيدية	الأهمية	انخراط الجهة	متدخلون آخرون
إقامة بنيات استقبال (ليس هناك مأوي للسياحة بالجبال، قليل من المستخدمين المؤهلين)	5	****	القطاع الخاص، الوزارات، الجماعات المحلية
تنظيم السياحة الإيكولوجية أو الجبلية	3	**	القطاع الخاص، الجماعات المحلية، الوزارات، الجمعيات
عوامل ثقافية غير ملائمة : صعوبات عند السكان لاستقبال الأجانب	1	*	الجمعيات، المنتخبين، الوزارات
الهجرة القروية، السكان يغادرون البوادي، إنعاش الأنشطة المدرة للدخل، تعزيز النسيج الجماعي	1	**	الجمعيات، المنظمات غير الحكومية، المنظمات
تثمين المنتجات المحلية (مثلا : شجر الأركان)	1	*	الجمعيات، الجماعات المحلية
عوامل ثقافية غير ملائمة : صعوبات عند السكان لاستقبال الأجانب	1	*	الجمعيات، المنتخبين، الوزارات
الهجرة القروية، السكان يغادرون البوادي، إنعاش الأنشطة المدرة للدخل، تعزيز النسيج الجماعي	1	**	الجمعيات، المنظمات غير الحكومية، المنظمات
الأمن بالبادية	1	*	الدولة

اقتصاد المعرفة

قدم المنشط تجارب دول أخرى وجهات أخرى بالمغرب.

أسئلة وملاحظات

أهم أفكار مجموعة العمل هي :

- يتوفر الإقليم على ثلاث مؤهلات بإمكانها أن تؤدي إلى مشاريع ملائمة :
- الفلاحة : أرضية للخدمات مع مدينة سان شارل (بريبينيان) بفرنسا ؛
- السياحة : التراث الطبيعي والثقافي قابل للتثمين بواسطة التسويق الترابي ؛
- المغاربة المقيمين بالخارج : ندوة للمغاربة المقيمين بالخارج ؛
- الشرط الأول لإعداد الاستراتيجية هو الانتقائية بين المصالح، تهميش مهرجان السعيدية سببه الاهتمام المخصص لمهرجان الراي بوجوده وإلى نقص في الموارد البشرية المؤهلة لتدبيره وتنشيطه ؛
- التكوين وتعزيز الكفاءات سيكونان عوامل أساسية لنجاح اقتصاد المعرفة ؛
- ضرورة خلق مؤسسة لاستقبال وتنشيط المغاربة المقيمين بالخارج إلى جانب تثمين الهيئات والهياكل القائمة ؛
- على الندوات أن تظهر للمغاربة المقيمين بالخارج فائدة الاستثمار بجهتهم والخروج من منطق الاستقبال ؛
- ضرورة القيام بحملة تحسيسية حول المحطة الشاطئية للسعيدية ؛
- يشكو إقليم بركان من نقص في مجال التواصل ؛
- التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل تعتبر عوامل حاسمة وليس كحماور استراتيجية.

العناصر المحركة المقترحة

- تتمثل ميادين اقتصاد المعرفة التي ينبغي تنميتها في الارتقاء بالتراث الثقافي والطبيعي واستعمال التكنولوجيات الجديدة للترويج لإمكانيات الجهة. والعوامل الأساسية التي تم اختيارها من طرف المشاركين هي :
- التسويق الترابي ؛
 - التكوين وتعزيز الكفاءات ؛
 - تثمين التراث الثقافي وفي مجال الصناعة التقليدية ؛
 - مأسسة وتنمية المؤسسات القائمة المكلفة بالجالية.

ترتيب وتنقيط العوامل من طرف المشاركين

لكل مشارك، منحت النقطة 4 للعامل المرتب أولاً، و3 للعامل المرتب ثانياً، إلى آخره. وللارتقاء بالتراث الثقافي والطبيعي واستعمال التكنولوجيات الجديدة، فقد تم ترتيب العوامل الحاسمة من طرف مجموعة العمل كما هو موضح في الجدول 10 أدناه، وقد أعطيت الأسبقية للنقطة الأعلى.

جدول 10 : العوامل الحاسمة للنجاح مرتبة من قبل المشاركين

المجموع	المشاركون								العوامل
	8	7	6	5	4	3	2	1	
28	1	3	4	4	4	4	4	4	التسويق الترابي
23	4	4	2	2	3	3	2	3	التكوين وتعزيز الكفاءات
17	3	1	1	3	2	2	3	2	تثمين التراث الثقافي وفي مجال الصناعة التقليدية
12	2	2	3	1	1	1	1	1	مأسسة وتنمية المؤسسات المكلفة بالجالية

المتدخلون في إنجاز هذه العوامل

النقطة 7 منحت للمتدخل المرتب أولاً، والنقطة 6 للمرتبة ثانياً، إلخ.

جدول 11 : أهمية المتدخلين في كل عامل حاسم للنجاح مرتب حسب النقطة الأعلى

الدولة	التسويق الترابي	التكوين وتعزيز الكفاءات	تثمين التراث الثقافي وفي مجال الصناعة التقليدية	مأسسة وتنمية المؤسسات القائمة المكلفة بالجالية
الدولة	50	54	39	53
الجماعات المحلية	53	34	52	48
الغرف المهنية	27	33	39	24
الجمعية	32	32	40	33
القطاع الخاص	30	20	19	26
وكالات التنمية	25	24	26	30
منظمات دولية	15	27	9	10

2.2 إقليم فجيح : 11 يوليوز 2007

1.2.2 جدول الأعمال

تساور مع الفاعلين المحليين حول دينامية الجهة وحول مكانة إقليم فجيح في مستقبل الجهة.

2.2.2 الهدف

إبراز آراء الفاعلين بإقليم فجيح حول تنمية الجهة مع التفكير في توجه ذي بعد جهوي.

3.2.2 سير الورشة

مماثل للباب السابق.

4.2.2 التساؤلات

هم النقاش المفتوح لتدارس محتوى العروض :

- اعتبار الدراسات السابقة والجارية : وقد ركز بعض المشاركين على ضرورة بحث الدراسات المنجزة حول الجهة خلال إعداد الاستراتيجية واعتبار خلاصاتها.
- التحليل على المستوى الإقليمي :
- عبر بعض المشاركين عن أملهم في أن يتم التحليل المتبنى على المستوى الإقليمي عوض الجهوي. فاستراتيجية التنمية بالنسبة لهم هي نتاج استراتيجية التنمية لكل إقليم.
- تحيين المعطيات الإحصائية :
- طلب مشاركان بأن يتم تحيين ومراجعة الأرقام المتعلقة بالسكان وبنسبة الكهرباء القروية.
- وقع المشاريع الجهوية على البلديات :
- لن يكون هناك إحساس إيجابي حول المشاريع الجهوي إلا إذا كان لها وقع على مداخل السكان الأكثر عوزا.

5.2.2 تلخيص أشغال المجموعة

الاقتصاد المنتج

- يهدف البرنامج إلى إعداد مصفوفة تسمح بتحديد العوامل الحاسمة لنجاح الاقتصاد المنتج (الصناعة، الفلاحة، الأنشطة المنجمية، إلخ)، وأهميتها في السياق الجهوي، وهوامش التحرك التي تتوفر عليها الجهة.
- سير ونتائج الورشة :
- قدم المنشط الأدوات التي ينبغي استعمالها لإنجاز أهداف الورشة ؛
 - تقديم لنتائج برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية حين معلومات المشاركين كما عرف بمؤهلات ومعوقات القطاع الصناعي ؛
 - لقد فتحت النقاشات من أجل إبراز العوامل الحاسمة لنجاح القطاع ؛
 - لقد احتفظت مجموعة العمل بعوامل نجاح القطاع الحاسمة التالية :
 - الإطار المؤسستي ؛
 - العقار ؛
 - البنيات التحتية ؛

- الطاقة والموارد المائية ؛
- تمويل الصناعة ؛
- القطاعات التي يمكن أن تكون متكاملة مع القطاع المنتج الجهوي :
- تربية الأغنام والماعز ؛
- الكما ؛
- نوعية التمر العريضة ؛
- الأعشاب العطرية والطبية ؛
- الحلفا ؛
- المناجم ؛
- السياحة الثقافية.

اقتصاد الإقامة

- تقديم تصميم وعرض يلقي الضوء على النقاط التالية :
- تطور وأفق السوق السياحية على الصعيد العالمي ؛
- حصة سوق المغرب في إطار منطقة ميديا ؛
- الرؤية والعمليات التي يتم القيام بها على الصعيد الوطني لتدعيم مكانة المغرب في السوق الدولية ؛
- إبراز العرض الترابي للجهة الشرقية ؛
- توضيح مفهوم سياحة الإقامة ؛
- تحليل عرض / طلب سياحة الإقامة بإسبانيا (الرائد الأوروبي) ؛
- فوائد وعيوب سياحة الإقامة.
- وقد أثار العرض مباشرة نقاشا تمحور حول السياق العام للسياحة بالجهة، وآثاره الترابية، والتدابير المرافقة، إلخ.
- وقد كانت التدخلات التي تلت تهدف إلى تحديد الرهانات كما يراها المشاركون. والأداة المستعملة لهذه الغاية هي «مصفوفة العوامل الحاسمة للنجاح». وهكذا، يمكن تقديم أهم العوامل الرئيسية المحددة حسب الأولوية التالية :
- جرد وتسويق المنطقة على الصعيد الوطني والعالمي ؛
- تعزيز البنيات الأساسية ؛
- التحكم في سياحة الإقامة ؛
- دراسة الأثر ؛
- دفتر التحملات ؛
- حكامه المشاريع ؛
- إدماج المقاولات المحلية ؛
- تآزر بين القطاعات الفلاحية، والصناعية التقليدية، والسياحية والثقافية ؛
- التواجد المحلي لوزارة السياحة ؛
- التكوين / الإعلام ؛
- لا مركزية على صعيد الجهة ؛
- تطهير الوضعية العقارية ؛
- تشجيع الاستثمار الوطني ؛
- تدعيم الموجود.

جدول 12 : مصفوفة عوامل النجاح الحاسمة

العوامل	الأهمية	انخراط الجهة	متدخلون آخرون
تآزر بين القطاعات الفلاحية والصناعية التقليدية والسياحية والثقافية	4	***	الفاعلون المحليون
جرد وتسويق المنطقة على الصعيد الوطني والدولي	5	**	الدولة / العاملون
التواجد المحلي لوزارة السياحة	4		الدولة
التكوين / الإعلام	4	*	الدولة / العاملون
تطهير الوضعية العقارية	3		الدولة
تعزيز البنية التحتية	5	**	الدولة / العاملون
تشجيع الاستثمار الوطني	3		الدولة
تدعيم الموجود	3	***	العاملون
لا مركزية على صعيد الجهة	4	**	الدولة
التحكم في سياحة الإقامة	5	***	الدولة
دراسة الأثر	5	*	الوزارات
دفتر التحملات	5	***	الوزارات
حكاية المشاريع	5	*	الفاعلون المحليون
إدماج المقاولات المحلية	5	***	الدولة / العاملون والغرف

اقتصاد المعرفة

هدف ورشة مجموعة اقتصاد المعرفة

تهدف هذا الورشة إلى إعداد مصفوفة تسمح بتحديد العوامل الحاسمة لنجاح اقتصاد المعرفة، ومعرفة أهمية هذه العوامل في السياق الجهوي وتقييم هوامش التحرك التي تتوفر عليها الجهة للاحتفاظ بها.

سير الورشة ونتائجها

عرض حول اقتصاد المعرفة كمحرك للتنمية الجهوية يركز على تجربة بلدان أخرى وجهات المغرب الأخرى.

أسئلة وملاحظات

افتتح النقاش باستئناف وتملك التعريف بمفهوم اقتصاد المعرفة من طرف مجموع المشاركين. وقد حصل اتفاق المشاركين، في هذه المرحلة من التشاور، بأن المستوى الحالي لمعرفة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان كاف (وقد أثار هذا السؤال لدى بعض المشاركين الرغبة في تدقيق معرفتهم بظروف عيش السكان). وقد مكن النقاش من التفاهم حول التراتبية والعلاقات بين اختصاصات الجهة واختصاصات الإقليم.

العناصر المحركة المقترحة

تم اقتراح تنمين مختلف المنتجات المادية والفكرية :
• الفضاءات الراحبة :

- النباتات النادرة ؛
- المواقع الأركيولوجية من مختلف الحقب ؛
- معارف وقدرات السكان من مختلف الأجيال ؛
- القرب من بلدان يمكن لسكانها أن تهتم بطبيعة وثقافة البلد والمنطقة القاحلة ؛
- وجود جاليات منحدره من الجهة في العديد من مناطق المغرب ومن بلدان أخرى بالعالم، بإمكانها الترويج والتسويق للتراب، بما فيهم شخصيات بارزة ومؤثرة بالجهة أو بالهجرة.

وسائل تنشيط اقتصاد المعرفة

- تشمل ميادين اقتصاد المعرفة التي ينبغي تنميتها الارتقاء بالتراث الثقافي والطبيعي (المشاهد) واستعمال التكنولوجيات الجديدة للترويج للمؤهلات الإقليمية. اقتراحات :
- إحداث موقع انترنيت للجهة، تديره الجهة ؛
- إعداد وتحيين فهرس للمهاجرين المعنيين ؛
- خلق صندوق استثمار لدعم وتنشيط مقاولات صغيرة ومتوسطة (شروط قرض مناسبة، تدخل على امتداد التراب) ؛
- نشر منتظم للمعلومات بوسائل الإعلام ؛
- تنظيم معارض وعروض قطاعية والمشاركة فيها ؛
- خلق معاهد للتكوين في كل المستويات ؛
- تعزيز بروز التراث الثقافي ؛
- خلق محطة جهوية للراديو والتلفزيون، إلخ.

ترتيب وتنقيط العوامل من قبل المشاركين

بما أن عدد العوامل يساوي 9، فإن كل مشارك يمنح النقطة 9 للعامل المرتب أولاً، ونقطة 8 للعامل المرتب ثانياً، إلخ.

جدول 13 : مصفوفة عوامل النجاح الحاسمة

المشاركون	المشاركون								العوامل
	8	7	6	5	4	3	2	1	
51	5	4	5	7	8	5	8	9	الجالية المهاجرة
46	6	5	7	1	6	7	6	8	البنيات التحتية
43	1	9	6	6	9	8	1	3	التسويق الترابي
43	2	7	9	3	7	4	7	4	الكفاءات والخبرة
41	9	8	8	5	2	3	4	2	الطاقة التمويلية
38	7	6	3	4	5	6	2	5	الفضاء
34	4	2	4	2	4	9	3	6	العقار
32	3	3	1	8	3	2	5	7	التراث الثقافي
32	8	1	2	9	1	1	9	1	روح المقاوله

3.2 إقليم جرادة : 12 يوليوز 2007

1.3.2 جدول الأعمال

التشاور مع الفاعلين المحليين حول دينامية الجهة ومكانة إقليم جرادة في مستقبل الجهة الشرقية.

2.3.2 الهدف

إبراز آراء الفاعلين بإقليم جرادة حول تنمية الجهة مع توجه ذي بعد جهوي.

2.2.3 سير الورشة

ذَكَرَ السيد عامل الإقليم بأهم المؤهلات الطبيعية والبشرية للإقليم : الموارد من الماء، تراث غابوي كثيف، تربية ماشية هامة وطبيعة جذابة بوسعها أن تستفيد من مشروع السعيدية السياحي. كما عبر عن انتظارات إقليم جرادة المتعلقة بدراسة إستراتيجية تنمية الجهة الشرقية، ثم عبّر عن أمله في اعتبار المقياس الإقليمي عند إعداد هذه الإستراتيجية.

وقد ذكر السيد العامل بجهود الدولة عبر الاستثمارات العمومية :

• 1994-2002 : 530 مليون درهم ؛

• 2003-2005 : 230 مليون درهم ؛

• 2007-2007 : 540 مليون درهم.

وقد أدت هذه الاستثمارات خاصة إلى تحسين :

• ولوجية بلدات الإقليم، التي انتقلت من 10 إلى 70% ؛

• الكهرباء التي بلغت 76% وستبلغ 100% بواسطة الطاقة الشمسية ؛

• ولوج السكان للماء الشروب (84%).

وقد ركز السيد العامل على هشاشة اقتصاد الإقليم رغم 70 سنة من الاستغلال المنجمي وكتلة أجور موزعة تبلغ 30 مليار درهم.

وقد عبر عن انتظاراته في مجال تحديد استثمارات ومشاريع لكل مدينة من مدن الإقليم وكذا بالوسط القروي.

تدخلات المنشطين :

• تقديم البرنامج ؛

• تقديم المقاربة المنهجية ؛

• عرض حول الموارد الطبيعية ؛

• تقديم مجسم الاقتصاد الجهوي والمؤشرات الإقليمية.

طلبات المشاركين :

• افتراض كون المنهجية صالحة لكل الجهة ؛

• ضرورة تشخيص محلي، اعتبارا لكون التنمية المحلية هي أساس التنمية الجهوية ؛

• اعتبار الأشغال السابقة ؛

• توضيح المفاهيم المستعملة ؛

- الحاجة إلى ورشة تشاركية تتعلق بالتجهيزات الأساسية ؛
- الأسف على عدم توفر وثائق تفسيرية قبل انعقاد الورشات ؛
- الناتج الداخلي الخام المقدر لا يأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الاقتصادية للجهة ؛
- المفاهيم المستعملة ينبغي أن تناقش بين متخصصين وليس داخل ورشة ؛
- الأرقام المقدمة توجد في دراسة EDESA ؛
- الدراسات المنجزة ظلت في الرفوف والأدراج ؛
- ينبغي إبداء الرأي حول نوع الاستثمار الذي ينبغي إنجازه ؛
- ينبغي التحدث عن الإقليم وليس عن الجهة اعتبارا للتفاوتات الإقليمية ؛
- هناك خلط في العرض بين الإقليم والجهة وقد كان ينبغي تقديم الإقليم قبل المرور إلى الجهة ؛
- طلب معلومات حول التجميعات الاقتصادية المتعلقة بالإقليم (الناتج الداخلي الخام الإقليمي، مساهمة الأنشطة الاقتصادية للإقليم في تكوين الناتج الداخلي الخام) ؛
- اعتبار خصوصيات كل إقليم، مكانه وقوته وضعفه ؛
- كان ينبغي تقديم هيكل للاستراتيجية، فالعروض ليست كلها مفهومة وكان ينبغي التوفر على العناصر المرجعية قبل الورشة ؛
- تجنب عزل جرادة عن بقية الجهة وعن باقي المغرب حتى يتسنى للإقليم أن يتطور بعد إقفال منجم الفحم في سنة 1998 ؛
- إعداد بنك مشاريع، ودراسات الجدوى وكذا منح.

تدخل السيد العامل

نقط القوة :

- أهمية التوفر على وكالة لجهة واحدة ؛
- تذكير بسير طلب العروض لمنح هذه الدراسة ؛
- الطابع المتجاوز للدراسات السابقة ؛
- نقط ايجابية، كفك العزلة ؛
- في دراسة برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية، المشاريع المقترحة لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الجهة ؛
- 70 سنة من الاستغلال المنجمي لم تمكن مدينة جرادة من بناء نسيج اقتصادي قابل للحياة ؛
- الاقتصاد مبني على الأجور وهذا يمكن أن يُطوّر بإقامة مؤسسات أخرى بجرادة من أجل تحسين القدرة الشرائية للسكان ؛
- أهمية جرادة مع وجود ميناء الناظور ؛
- وكالة الشمال كانت قد حددت تربية الماشية كمحرك للنمو.

4.3.2 تلخيص لأشغال المجموعة

الاقتصاد المنتج

الهدف

إن هذه الورشة ترمي إلى إعداد مصفوفة تمكن من تحديد عوامل النجاح الحاسمة للاقتصاد المنتج (الصناعة، الفلاحة، المناجم، إلخ.)، وأهميتها في السياق الجهوي، وهوامش التحرك التي تتوفر عليه الجهة للاحتفاظ بها.

الاتفاق على المنهج

قدم المنشط الرئيسي عرضاً عن نتائج برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية، يبرز ميزات ومعيقات القطاع الصناعي، ثم رسم نهج التحليل الذي ينبغي إتباعه خلال الورشة والأدوات الواجب استعمالها لانجاز أهدافه.

التساور حول تقييم الوضعية

فتح النقاش حول رؤية الفاعلين. ونشير هنا إلى خطوط قوته.

برأي الجميع، تعتبر بنيات السير أحد العوامل الأساسية لتسيير التراب. والتجهيز بالطرق لا بأس به، وربط جرادة بوسائل التواصل مقبول، رغم أن التهيئات التي تتم الآن تهتم بالخصوص شمال الجهة. لكن كل المشاركين فسروا بإسهاب تفضيلهم للقطار. والسكة الحديدية موجودة، ولن ينقص إلا إعادة تشغيلها. والربط بالناطور يسهل الولوج لفضاءات تتطور فيها المبادلات. وتهتم الفوائد المرجوة بالخصوص مربى الماشية، الذين يرغبون في العودة إلى الانتجاع والقيام بجلب أغذية للماشية بواسطة القطار الذي تقل تكلفته عن النقل بواسطة الشاحنات. ويُقدّم تدهور الغطاء النباتي، وهو مورد تربية الماشية الرعوي، كنتيجة للنظام الجماعي للأراضي. وقد أكدت غالبية المشاركين بشدة قناعتها بأن الملكية الخاصة هي الإطار الوحيد الذي يضمن صيانة جيدة للمورد. وقد توبع النقاش إلى ما بعد الجلسة، أمام التحفظات التي عبر عنها بعض المنشطين حول مخاطر التقسيمات الإرثية، والمضاربات العقارية والاستعمالات المفرطة من طرف بعض المستغلين.

وقد جرى نقاش حام حول التهريب وحول الآراء الأكثر فعالية لمواجهة آفاقه. وبعض المشاركين يعتبرون أن التهريب في تدهور، وآخرون يعتبرون أنه مازال نشيطاً. ومن وجهة نظر معنوية، فإنه لا يخدم صورة الجهة، ولكن العديد من الأسر لا تمتلك إلا مصدر الدخل هذا. ومع ذلك، من المرتقب أن يؤدي تفعيل التبادل الحر سيقضى نهائياً على التهريب.

وقد قام نقاش متقابل بين من يقول بوجود مدخرات من الفحم على الأقل إلى غاية 2010 والمدافعين عن توقيف كل استغلال، بما فيه التقليدي. وقد تم اقتراح بديل من طرف المنشطين، وهو بديل الاندماج الاجتماعي للمنجمين الحرفيين في إطار تنظيم بواسطة المقاولات المتوسطة صاحبة الامتياز (الذي اتضح أنه سبق أن استعمل بنجاح من طرف البعض، ثم استغني عنه). ويعتبر وضع مساطر استثمار كمساطر ثقيلة جداً وغير مشجعة. وقد أشير إلى الإجراءات المطبقة بتونس كنموذج يحتدى.

جدول 14 : مصفوفة عوامل النجاح الحاسمة

العوامل	التحليل	المتدخلون
التمويل	1	الجهة، الدولة، القطاع الخاص
العقار	1	الدولة
البنيات التحتية	1	الجهة، الدولة
التكوين	1	الجهة، الدولة
الترويج للجهة	1	الجهة
المخططات	1	الدولة
قانون الاستثمار	1	الدولة

مؤهلات الإقليم :

- الصناعة الغذائية ؛
- الأعشاب الطبية ؛
- المنتجات المحلية ؛
- الموارد المائية.

اقتصاد الإقامة

- تقديم تصميم سير الورشة بالتأكيد على حوارات التفكير . عرض العناصر التالية :
- التطور وأفق السوق السياحية على الصعيد الدولي ؛
 - حصة السوق المغربية داخل ميديا ؛
 - الرؤية والعمليات التي تتم على الصعيد الوطني لتعزيز مكانة المغرب على صعيد السوق العالمية ؛
 - إبراز العرض الترابي للجهة الشرقية ؛
 - توضيح مفهوم سياحة الإقامة ؛
 - تحليل عرض / طلب سياحة الإقامة بإسبانيا (الرائد الأوروبي) ؛
 - فوائد وعيوب سياحة الإقامة.
- وقد مكن النقاش الجماعي من إبراز محاور دقيقة ومن ترتيب وفق أولوية لرهانات النجاح الرئيسية، كما تشير إلى ذلك المصروفة التالية.

جدول 15 : مصروفة عوامل النجاح الحاسمة

العوامل	الأهمية	انخراط الجهة	متدخلون آخرون
مواكبة السعيدية			
بنية تحتية للمناطق الداخلية	5	*	وزارات، وكالة الجهة الشرقية
التكوين المهني	5	*	وزارات، وكالة الجهة الشرقية، منظمات غير حكومية
تنشيط (ترابي، ثقافي، إلخ).	4	*	الجماعات المحلية، غرف قنصلية، وكالة الجهة الشرقية
ترميم التراث	4	*	وزارات، وكالة الجهة الشرقية، منظمات غير حكومية، قطاع خاص
تطوير السياحة النوعية	4	*	وزارة السياحة
ادماج المقاولات المحلية	3	*	المركز الجهوي للاستثمار، الغرف القنصلية
دراسة الوقع الاجتماعي	3	*	منظمات غير حكومية، وزارات
مندوبية سياحية	3	*	وزارات
لا مركزية المتاحف	3	*	اللجنة الجهوية للسياحة، وكالة الجهة الشرقية، الوزارات، الجماعات المحلية
خدمات المواكبة والبيئة	4	*	الجماعات المحلية، الوزارات

العوامل	الأهمية	انخراط الجهة	متدخلون آخرون
السياحة القروية			
تعبئة العاملين	5	*	المركز الجهوي للاستثمار، وكالة الجهة الشرقية، غرف قنصلية
تدعيم المواقع	5	*	وزارات، منظمات غير حكومية
مقاربة تشاركية	5	*	منظمات غير حكومية، جماعات محلية
تخطيط سياحي	4	*	وزارات
ادماج بلد الاستقبال السياحي	4	*	وزارات
التراب	3	*	منظمات غير حكومية، وزارات
القنص	3	*	المياه والغابات، قطاع خاص
تنظيم الحرفيين	3	*	مكتب تنمية التعاون
السياحة الداخلية			
تكوين / التسويق	4	*	وزارات، خواص
بنية الاستقبال	5	*	وزارات، جماعات محلية
تأمين وجود مسارات تكاملية خارج الجهة	4	*	اللجنة الجهوية للسياحة، المياه والغابات، قطاع خاص

اقتصاد المعرفة

سير الورشة

قدم المنشط عرضا عن اقتصاد المعرفة كمحرك للتنمية الجهوية، مركزا على تجربة دول أخرى وجهات أخرى بالمغرب.

أسئلة وملاحظات

- تم طرح العديد من الأسئلة والملاحظات من قبل المشاركين :
- هناك نقط مشتركة لكل الجهة، ولكن أيضا خصوصيات إقليمية ؛
- البناءات التي هُجرت بعد إقفال المناجم يمكن أن تستعمل لأنشطة اقتصادية كالسياحة وإنتاج فطر من نوع جيد ؛
- الأمثلة المذكورة في العرض بعيدة عن الواقع المغربي ؛
- الحاجة إلى إحداث مواقع انترنت لتثمين التراث الثقافي ؛
- ضرورة دعم الموارد المحلية وتعزيز البناءات التحتية ؛
- العرض نظري أكثر منه تطبيقي ؛
- 60% من المؤسسات التعليمية مجهزة بالمعلومات ومرتبطة بالانترنت ؛
- تتوفر الجهة على تراث ثقافي وموسيقي يتطلب تكوينات ؛
- البنية البشرية والفكرية ؛
- تم تنظيم مهرجان بمشاركة إسبانيا، وهولندا وألمانيا، لكنه لم يتكرر نظرا لانعدام الوسائل المالية.

العناصر المحركة المقترحة

لقد اعتبرت مجموعة العمل بأن ميادين اقتصاد المعرفة التي ينبغي تنميتها تتمثل في الارتقاء بالتراث الثقافي للجهة مع استعمال التكنولوجيات الجديدة للترويج لمؤهلات الجهة. وقد وضع المشاركون لأحة من خمسة عناصر تشكل بالنسبة إليهم عوامل حاسمة للنجاح بالنسبة لمحرك «اقتصاد المعرفة»:

- التكوين والتأهيل ؛
- التمويل ؛
- التواصل والتظاهرات ؛
- البحث العلمي وتأمين الموارد ؛
- البنيات التحتية.

ترتيب وتنقيط العوامل من لدن المشاركين

تمنح النقطة 5 للعامل الذي يرتب أولاً، والنقطة 4 للعامل الذي يرتب ثانياً، إلخ. ويشير الجدول 16 إلى تراتبية العوامل التي احتفظت بها مجموعة العمل، حسب الأهمية.

جدول 16 : مصفوفة عوامل النجاح الحاسمة

المجموع	المشاركون										العوامل
	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
40	5	4	3	3	4	2	4	5	5	5	التكوين والتأهيل
37	1	5	5	5	5	4	2	4	4	2	التمويل
26	3	1	1	1	1	5	5	3	2	4	التواصل والتظاهرات
24	4	2	4	4	3	1	3	1	1	1	البحث العلمي وتأمين الموارد
23	3	2	2	2	2	3	1	2	3	3	البنيات
38	7			6	3	4	5	6	2	5	الفضاء
34	4			2	4	2	4	9	3	6	المقار
32	3			3	1	8	3	2	5	7	التراث الثقافي
32	8			1	2	9	1	1	9	1	روح المقاول

4.2 إقليم الناظور : 25 يوليوز 2007

مجموع الأعمال الإعدادية والدراسات التي اعتبرها الخبراء (لوضعها رهن إشارة مجموعة العمل من خلال مختلف الملخصات والعروض) هي ما قبل تحديد إقليم الدريوش وتأسيسه. وبذلك، فإن الرهانات، ومؤهلات التنمية، من ميزات ومعوقات، وخصوصيات أخرى تتعلق بهذا الإقليم الجديد تدرج في النهج المتعلق بإقليم الناظور كما كان موجودا سابقا، بما فيه إقليم الدريوش الذي كان جزءا منه.

1.4.2 جدول الأعمال

تساور مع الفاعلين المحليين حول دينامية الجهة وحول مكانة إقليم الناظور في مستقبل الجهة الشرقية.

2.4.2 الهدف

إبراز آراء الفاعلين بإقليم الناظور حول تنمية الجهة مع توجه ذي بعد جهوي.

3.4.2 سير الورشة

مماثل لسير هذه الورشة بالأقاليم المذكورة سابقا.

4.4.2 أهم التدخلات

فتح نقاش حول مضمون العروض شمل النقاط التالية :

- يأسف ممثل مندوبية الصناعة لغياب تحليلات قطاعية وكون الإستراتيجية الجهوية نتاج للاستراتيجيات القطاعية الوطنية ؛
- طلب ممثل الجامعة اعتبار الدراسات السابقة ؛
- دعا السيد رئيس المجلس الإقليمي لأخذ الحيطة من الإحصائيات لأنها لا تعبر دائما عن الواقع، وخاصة بمنطقة حدودية حيث الاقتصاد الغير مهيكلي جد نشيط. كما أكد انخفاض التهريب خلال سنة 2012 بعد دخول اتفاقيات التبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ ؛
- كان رئيس غرفة التجارة والصناعة للناظور يتمنى أن يرى مضمون العروض قبل الجلسة العامة حتى يتسنى تحليل النهج والإسهام في تحسينه. وقد أشار إلى أن التدخل الافتتاحي لم يشر بوضوح إلى مختلف مكونات القطاع الإنتاجي ؛
- أبرز ممثل المركز الجهوي للاستثمار للجهة الشرقية أهمية وخصوصية المنهجية المتبعة لتهيئ هذه الاستراتيجية الجهوية والتي ستوفر دون شك إمكانية للانسجام بين مختلف البرامج.

5.4.2 ملخص لأشغال المجموعة

الاقتصاد المنتج

جلسات التفكير

- ركز التفكير في مجال آفاق الصناعة بالجهة على مؤهلات واستراتيجيات الفاعلين بإقليم الناظور. وقد تم التأكيد على إطار تدبير المواقع الصناعية، التي انتقلت من اختصاص مباشر للدولة نحو بنية خاصة، مما يشجع المستثمر بتسهيل ولوجه للمواقع المهيأة، الأمر الذي تعقد حاليا جراء سعر البقع. وتتمثل الصعوبة الأخرى بالنسبة للمقاولين في :
- ايجاد يد عاملة مؤهلة بالناظور في الشعب الواعدة (والمثال الذي تم التطرق إليه هو فشل مشروع لإقامة مؤسسة للألبسة الجاهزة) ؛
 - استقطاب يد عاملة تقبل العمل بمدينة الناظور وبركان بالأجر الأدنى الصناعي المضمون نظرا لغلاء المعيشة بهاتين المدينتين.
- والقطاعات الوحيدة التي لا تفتقر إلى يد عاملة هي الفلاحة (لقد اضطرت شركة سكر المغرب الشرقي إلى رفع سعر الشمندر السكري لتعويض تكلفة اليد العاملة) ومواد البناء والبناء، التي لا تتطلب تأهيلا كبيرا، كما أن العمال بإمكانهم أن يسكنوا بشكل غير لائق بالأوراش.
- والمقاولات الوحيدة التي عرف نشاطها استقرارا بالجهة هي المقاولات التي أطلقتها الدولة، والتي تحملت عجزا في ميزانياتها لسنوات عديدة قبل أن يتم تفويتها للقطاع الخاص.
- وما زال ثقل منافسة التهريب والوضعية بالنسبة للجزائر حول الاستثمار الصناعي قائمين. والتهريب، رغم كونه في انخفاض، فإنه لن يختفي تماما حسب المشاركين. كما تشكل تكلفة صيانة الطرق التي تتحمل المعدات والعربات الصناعية أيضا عائقا.

مبادرات حديثة، وموارد للتثمين وصيغ ينبغي إيجادها

- ركز المشاركون على فائدة التركيز على البحث عن صيغ لتحفيز الاستثمار الصناعي بالعمل على :
• تثمين الامتيازات المقدمة، كالبقع بأثمان مشجعة (في إطار برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية)، ووجود مطار، وميناء وضمان فرص للتصدير ؛
- التعرف على الفروع الاقتصادية الواعدة وأنواع التشغيل الواجب تثمينه.
- وقد تم التركيز على الصناعة الفلاحية (بيوغربية، حول الفلاحة البيولوجية، وحول إنتاج زيت الأركان، مع تواجد شجر الأركان بالمنطقة)، وعلى إنتاج معدات التغليف والتغليف، وعلى مشروع إحياء تربية الأنقليس للتصدير (رغم المعوقات القائمة بخصوص تأهيل المياه صحيا لهذا النوع من التربية)، وعلى إمكانيات تحويل الأسماك، وحول المبادرة الأخيرة لمناولة نشاط تقشير الجمبري القادم من هولندا ؛
- وضع أدوات تيسير الولوج للبقع الصناعية (تخفيض الأثمان، منح مقنعة، خطر تشجيع المضاربة) ؛
- وضع وسائل للحد من التهريب ؛
- وضع تهيئات قادرة على استقطاب المقاولين، ومن بينها تكثيف وتعزيز شبكة التواصل.
- وقد ظل سؤالان عالقان :
- سؤال حول قدرة الناظر على أن تشكل قطبا لتنمية بوادي مناطقها الداخلية القروية (ميضار، بن الطيب، تافرسيت، بودينار) والرعية (عين زهرا) ؛
- سؤال حول أهمية دور تهريب المحروقات كميزة مقارنة بالنسبة لاقتصاد الجهة وأثر تقف محتمل له.

تحديد العوامل الحاسمة لاقتصاد الأنشطة المنتجة كمحرك للتنمية الجهوية

جدول 17 : مصفوفة عوامل النجاح الحاسمة

العوامل	التحليل	المتدخلون
تدبير المناطق الصناعية	فشل تدبير المناطق الصناعية	الجماعات المحلية ووزارة التجارة والصناعة والإقليم
العقار (الثمن والوفرة)	غلاء البقع	التعمير
ثمن الطاقة		المكتب الوطني للكهرباء، المكتب الوطني للماء الصالح للشرب
اليد العاملة المؤهلة	تأهيل ضعيف (الألبسة الجاهزة، تكلفة عالية لليد العاملة، تنافسية القطاع الفلاحي	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
تسيير المقاولات	رفع تكلفة المنتجات	غرف التجارة، المركز الجهوي للاستثمار
المقاولات الكبرى	تحريك المقاولات الصغرى والمتوسطة (المقاولة الباطنية)	المركز الجهوي للاستثمار، الإقليم، الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب
التنظيم المهني	محطة التغليف والتغليف	وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري،
تسويق المنتجات	مثلا : كليمانتين بركان	غرف التجار، الإقليم
القرب الاستراتيجي	القرب من أوروبا	
قدرة العمل الاستراتيجي والجماعي حول المعايير الصحية	إنتاج المحار	المعد الوطني للبحث في الصيد البحري، الإقليم، وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، الصحة
محاوية التهريب		
التمويل البنكي		البنوك، وزارة الاقتصاد والمالية

اقتصاد الإقامة

- بدأت الجلسة بتقديم منهجية سير الورشة. وهكذا، وبعد توضيح السياقين الوطني والدولي لقطاع السياحة والعرض السياحي للجهة، أكد المتدخلون على النقاط التالية :
- أثر التعمير المكثف على الساحل وعلى البيئة ؛
 - الكثير من مشاريع الاستثمارات الخارجية المباشرة (إقامة سياحية) ؛
 - فترة إشغال قصيرة ؛
 - نقص التجهيزات التكميلية ؛
 - نقص في الهوية السياحية للإقليم ؛
 - نقص عدد المواقع ذات الأهمية السياحية.
- وقد مكن النقاش بين ممثلي مختلف المصالح الخارجية، والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص من إبراز عوامل النجاح الأساسية التالية.

جدول 18 : مصفوفة عوامل النجاح الحاسمة

العامل	الجهة	فاعلون آخرون
السياحة الشاطئية		
تخطيط إشغال الساحل وفق قوانين التعمير	**	وزارة السكنى والتعمير
الهوية الثقافية في المشاريع	***	الوزارات، الجماعات المحلية
إطالة فترة الإشغال	**	وزارة السياحة، الجماعات المحلية
التتبع والصيانة	*	الخواص / المصالح التقنية
الترويج	**	الجماعات المحلية / الخواص / وسائل الإعلام
التكوين الفندقي	*	وزارة السياحة / مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
السياحة الأيكولوجية		
الخدمات العمومية	*	الجماعات المحلية / منظمات غير حكومية / وزارة السياحة
التحسيس / التكوين	*	منظمات غير حكومية
تثمين المنتجات المحلية	*	منظمات غير حكومية
تعبئة المستثمرين المحليين	*	المركز الجهوي للاستثمار/ الغرفة القنصلية
إثارة اهتمام الرساميل الوطنية	*	المراكز الجهوية للاستثمار/ الغرفة القنصلية

اقتصاد المعرفة

قدم المنشط عرضا عن اقتصاد المعرفة كمحرك للتنمية الجهوية مركزا على تجربة دول أخرى وجهات أخرى بالمغرب.

أسئلة وملاحظات

- تم تفسير :
- ضرورة توضيح المفهوم، لتوحيد الفهم.

- مضمون اقتصاد المعرفة وأثاره على الصعيد التربوي.
- العوامل (الموارد البشرية، تنوع التراث الثقافي والطبيعي، الترحيل، الإنتاج السينمائي، الابتكار، البحث العلمي).
- وأهم النقط التي تم التطرق إليها كأولويات هي :
- تشجيع تنمية التراث الثقافي والطبيعي لفائدة التنمية المحلية ؛
- الارتقاء بالبحث العلمي ؛
- تنمية جاذبية الخدمات عن بعد.

العناصر المحركة المقترحة

العناصر القابلة للتنمية : التواصل، إدماج الجامعة في مختلف المشاريع الهيكلية، خلق وصيانة التجهيزات الرياضية، إحداث مواقع مختصة للأنشطة المرحلة، تشجيع النسيج الجماعي.

جدول 19 : مصفوفة عوامل النجاح الحاسمة

العامل	الأهمية	التحليل	المتدخلون
التواصل (تنظيم عروض وندوات، إحداث محطة تلفزيونية جهوية، إحداث موقع ويب خاص للجهة، تعزيز التواصل الجهوي مع المغاربة المقيمين بالخارج)	***	تثمين التراث الثقافي والمؤهلات الطبيعية لفائدة التنمية	الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية، الجمعيات، القطاع الخاص، منظمات غير حكومية، وكالات التنمية
إحداث وصيانة التجهيزات الرياضية (تنظيم ملتقيات على الصعيد الجهوي)	*	تحرير الموارد البشرية، تطوير روح تنافسية	وزارات، جماعات محلية
إدماج الجماعة في مختلف مشاريع هيكلية الجهة	**	تكييف التكوينات مع عرض سوق العمل، البحث العلمي والابتكار، إنجاز الدراسات	الجامعة، المتدخلين في عمليات التنمية
خلق مواقع مجهزة مختصة للأنشطة المرحلة	**	جلب المستثمرين	مركز الجهوي للاستثمار، الغرف القنصلية
تشجيع النسيج الجماعي	*	توسيع فوائد التنمية على كل الطبقات الاجتماعية	الجماعات المحلية، المؤسسات الحكومية

1.5.2 جدول الأعمال

التشاور مع الفاعلين الخواص حول دينامية الجهة الشرقية وحول مكانة عمالة وجدة - أنجاد في مستقبل الجهة الشرقية.

2.5.2 الهدف

إبراز آراء الفاعلين في عمالة وجدة بالنسبة لتنمية الجهة مع اعتماد رؤية ذات بعد جهوي.

3.5.2 سير الورشة

فتح المنشطون هذه الورشة وصاغوا الأهداف المنتظرة من هذا اللقاء وكذا المنهجية المتبعة. وقد قدم الفريق توضيحا حول توجيه الدراسة قبل تقديم مواضيع الورشة :

- حالة الموارد الطبيعية، واستعمالها وأفاقها ؛
- شكل الاقتصاد الجهوي الذي يبرز توزيع الناتج الداخلي الخام الجهوي حسب فروع الاقتصاد، واستعمال الناتج الداخلي الخام الجهوي، وتوزيع حساب « دخل الأسر » ؛
- المؤشرات السوسيو اقتصادية للعمالة.

وبعد هذه التقديمات، فتحت المناقشة من طرف ممثل غرفة التجارة والصناعة والخدمات لعمالة وجدة الذي صاغ قواعد التشاور وعدد المشاريع، والبرامج والأنشطة المهيكلة للجهة: المحطة السياحية للسعيدية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتكوين، وتهيئات النقل، والصناعة وترحيل الخدمات.

وقد تساءل ممثلو مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والجامعات حول الربط بين هذا العمل والدراسات المنجزة من حيث :

• اعتبار الوقائع والحالات ؛

• النهج المتبع والأسئلة التي هيكلت التشخيص الأساسي.

وقد دققوا التفكير في :

- تأكيد ضرورة تحليل الملاحظات المقدمة، بطرح أسئلة حول المكانة الواجب إعطاؤها، في بناء إستراتيجية، للبعد الاجتماعي، وللموارد المحلية عموما، ولتتميزها (بالتركيز على مؤهلات غير مرئية - لم ينتبه لها إذا للفريق المكلف بالتشخيص الأساسي- وحول ضرورة بناء علامة للجهة) ؛
- التركيز على أهمية التصديق على كل مرحلة من طرف الفاعلين، بوضع لجنة متابعة وتنسيق تستدعي للعب دور الرابط بين منشطتي وفاعلي الإقليم (وقد أيدهم في ذلك ممثل جمعية المقاولين الشباب التي اقترحت تعاونها).

وقد سطر مشاركون الوكالة المستقلة للتوزيع الخطوط العريضة لتحليل من نقطتين. المؤشرات والحالة الراهنة المقدمين يؤكدان المعرفة العامة بالجهة، التي تتميز بالجفاف، والتي تعيش أساسا بالتهريب والتجارة. والتشخيص يستنبق الأجوبة اللازمة، بالاتجاه نحو الاستغناء عن الموارد الطبيعية الآيلة للنضوب والتوجه نحو المصدر الوحيد المتبقي وهو جمال المواقع كقاعدة للتنمية.

وفي نفس الاتجاه، فإن هذا التشخيص ينطلق من التمييز بين فترتين، قبل 2003 وبعدها 2003، وهي سنة المبادرة الملكية وتاريخ تسطير الخطوط العريضة لتنمية الجهة من طرف الدولة.

كيف يمكن أن نرى ما يمكن أن يكون محرك هذه الدينامية التي أعطت الدولة انطلاقها؟

كان ينبغي تحديد المزيد من المؤهلات وإعطائها المزيد من الحيز، ومنح ثقة أكبر لدينامية الفاعلين. ومن جهته، أكد متدخل من بلدية وجدة على أهمية عدم القيام بتشخيص انطلاقا من قيم أخلاقية، بل من الواقع، والتأكيد على تحليل عوامل الفشل. والتعليق التي أبداه الفريق المكلف بالتشخيص هي :

- تم تقديم الجهة كفضاء يتم فيه تفكير التنمية من طرف مشاركي الإقليم الأخرى وليس من طرف مشاركي عمالة وجدة ؛
- التدخلات التي تمت في أغلبية الورشات الإقليمية تمثل قطيعة مع الثقافة التقليدية، التي تضع نقاط الضعف في الواجهة للحصول على القروض.
- وانطلاقا من النظرة المتفائلة لأغلبية المشاركين في الورشات، ينبغي تحديد الميزات. وهي أيضا مساعدة لنهج البحث عن طريقة لاستعادة مهارات القطاع غير المهيكل كأدوات للدينامية.

4.5.2 تليخيص لأشغال المجموعة

الاقتصاد المنتج

حلقات تفكير

بعد تقديم نتائج برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية، ركزت التدخلات الأولى على انشغالات الدعم والمساعدة المالية للمقاولة الفلاحية، وخاصة في إطار :

- تشجيع اقتصاد الماء ؛
- الارتقاء بمشاركة النساء في التنمية ؛
- إحداث أنشطة مدرة للدخل.

وقد تم تحويل هذه الأسئلة إلى صنف أدوات تحسين فوائد التنمية.

وقد تطور النقاش نحو تفكير دقيق حول مستوى روح المبادرة التي تسود في الجهة، وحول دورها في ضعف الاستثمارات وحول قصر حياة المقاولات الصناعة التي أنشئت في المنطقة الصناعية لوجدة. وانطلاقا من جرد للوضع في مختلف شعب القطاع، ومن تقديم لحالات بذاتها، وضع المتدخلون شبكة لتحديد الأسئلة المرجعية للتحاليل التي ينبغي القيام بها للتحكم في الموضوع.

وقد تم تصحيح حجم المداخل الناتجة عن التهريب إلى الأعلى بالمقارنة مع التقديرات التي تمت في السابق، وكذا دور تطور سعر الصرف.

وقد أعلن المشاركون عن فرضيات حول أسباب نقص المثابرة لدى العناصر الاقتصادية الذين استثمروا في الصناعة للتخلي بعد خمس أو ست سنوات. وقد تعارض موقفان في الواقع :

- موقف التفسير انطلاقا من كفاءات المقاولين، أبرز ضعف تنافسية منتجاتهم بالمقارنة مع المنتجات المستوردة، وخاصة عن طريق التهريب، ونقص ثقافة المبادرة لديهم، أو نقص في كفاءاتهم في مجال الاستقبالية ؛
- موقف الداعين إلى مساهمة مالية لانطلاق المقاولات الخاصة، أكد على ضعف الدعم والحماية ضد المنافسة غير الشريفة، وعلى جهل مصالح التشجيع بجزء من العناصر الاقتصادية الراغبة في القيام بمبادرات أعمال، وعدم تساوي المساعدات المقدمة أو المقررة لكل جزء من الجهة.

وقد تم التركيز على ضرورة متابعة هذا التفكير بالسعي إلى تقدير أثر كل من هذه العوامل على جمود القطاع.

كما تم تقديم نقطة أخرى كنقطة حاسمة لتحقيق أهداف التنمية، تتمثل في خشية المبادرات الصناعية من عدم تمكن مزارعي الجهة من تلبية الطلب الكمي والنوعي لمقاولات الصناعة الفلاحية التي يتم التخطيط لها في بوغربية، لاسيما من حيث مستوى الكفاءة، والإعداد، والتنظيم، وحجم الإنتاج.

تحديد العوامل الحاسمة لاقتصاد الأنشطة المنتجة كمحرك للتنمية الجهوية

جدول 20: مصفوفة عوامل النجاح الحاسمة

العامل	التحليل
اقتصاد وترشيد الموارد المائية	
التأطير التقني للنشاط الفلاحي	- تحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز الإنتاج
البنية الأساسية	- تخفيض التكاليف، غياب ميناء - غياب حركة بحرية قارة
النقل بأنواعه	- تحسين الوسائل
المناطق الصناعية	- موقع غير مثالي - نصف المناطق تبقى فارغة - مناطق غير جذابة بالنسبة للاستثمار - غياب الشفافية ومساطر معقدة - غياب الامتيازات الضريبية - تحويل الوحدات الصناعية إلى أماكن للخزن - معدل مخاطرة جد مرتفع
تعزيز دور الجماعات القروية	
العقار	- تعدد الأنظمة
ذهنية الاستثمار الصناعي	- ضعيف جدا بالجهة
دراسة الأسواق قبل الاستثمار	
استقرار البيئة الاقتصادية	
حماية الحقوق وبراءات الاختراع وتصديق المنتجات المحلية	
الامتيازات الضريبية	
التكوين والبحث العلمي	

مجموعة اقتصاد الإقامة

بدأت الجلسة بتفسير منهجية سير الورشة. ثم قدم المنشط عرضا حول السياقات الدولية، والوطنية والجهوية للقطاع السياحي، مما أدى إلى نقاش تركز على المحاور التالية :

- التدابير المواكبة الضرورية لنجاح المشاريع الكبرى المهيكلة ضمن منظور تنموي مستدام ؛
- الإمكانيات التي تزخر بها المنطقة والتي تمكن من تأمين تنمية ترابية عادلة، تتطلب ارتباطا بين ساحل الجهة والمناطق الداخلية ؛
- عمالة وجدة والسياحة.

وتتمثل عوامل النجاح الأساسية النابعة من حلقات التفكير كالتالي.

جدول 21 : مصفوفة عوامل النجاح الحاسمة

العوامل	انخراط الجهة	متدخلون آخرون
مواكبة السعيدية		
التنمية المحلية للمناطق الداخلية	**	الجماعات المحلية، الوزارات
منتجات ثقافية، تقليدية...	*	الغرف القنصلية، الوزارات
تكوينات	*	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، القطاع الخاص، الجامعات، المؤسسة
تحسيس وتربية	**	المنظمات غير الحكومية، الوزارات، الجماعات المحلية
مؤسسة / حكمة (استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة)	***	منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الجماعات المحلية
السياحة / وجدة		
بنيات فندقية متدهورة		لجنة مراقبة
تدبير الإفلاسات		القرض العقاري والفندقي، المهنيون
احترافية الخدمات المقدمة في		المركز المغربي للظرفية
تنمية الخدمات التكميلية (المطعم، التنشيط، إلخ).		الجماعات المحلية، الوزارات
الترويج لوجهة وجدة		
دعم صورة المدينة (تاريخ، تراث، جالية، إلخ).		

6.2 إقليم تاوريرت : 19 يوليوز 2007

1.6.2 جدول الأعمال

فتح تشاور حول دينامية الجهة الشرقية وحول مكانة إقليم تاوريرت في التسيير المحلي والجهوي وأفاقه.

2.6.2 الهدف

توحيد رؤية مشاركة الإقليم في إستراتيجية الجهة الشرقية.

3.6.2 الهدف سير الورشة

كلمة الافتتاح ألقاها السيد العامل الذي وضع السياق والإطار العام للقاء وكذا الدور الحاسم لتهيئ رؤية واحدة لمستقبل الجهة، المبنية على المؤهلات الاقتصادية لكل إقليم، والدراسات الموجودة واقتراحات الفاعلين المحليين. وهي رؤية ستضمن انطلاقة جديدة لدينامية الجهوية.

وقد شكر السيد العامل المنظمين على جهودهم المتعددة وعلى الاهتمام المخصص للإقليم، كما ذكر بأن هذه الجلسة مرحلة لا مناص منها للتشاور مع كل الشركاء لإعداد الإستراتيجية التي تشتغل دون شك في إطار سياسة عامة تنهجها بلادنا لإرساء مناخ ملائم للاستثمارات.

ومن جهة أخرى، أبرز السيد العامل الخطاب الملكي لـ 18 مارس 2003 الذي مكن من تحديد المحاور الكبرى لتنمية الجهة الشرقية، وأعطى بالتالي الانطلاقة للمشاريع الكبرى المهيكلية. وقد أكد على أهمية الدراسات التي تمكن من انجاز التشخيص، وتحديد الحاجيات، وإرساء مراحل ومخططات العمل، وتحديد الفاعلين أخذًا بعين الاعتبار كل الأوجه الخاصة للتسويق الترابي.

وقد أوضح المنظمون بشكل مقتضب غاية الورشة لإقامة الرؤية التي سيتقاسمها مختلف المتدخلين والفاعلين داخل الجهة.

وقد أبدى جزء من المشاركين رغبتهم في توضيح مصادر المعلومات المستعملة لإعداد شكل الاقتصاد الجهوي. وقد أوضح ممثل المجلس الجهوي اهتمامه لكي يتم أخذ الأهداف التالية بعين الاعتبار :

- ترشيد طرق الري ؛

- توسيع الري للمناطق الملائمة والتي لم يتم بعد استغلالها.

4.6.2 تلخيص أشغال المجموعة

مجموعة الاقتصاد المنتج

النقاش العام

تم تسطير الإطار العام للتفكير حول اقتصاد الأنشطة المنتجة من خلال عرضين :

- طريقة التحليل ؛

- رهانات تنمية الفلاحة والطرق الممكنة لبلوغها.

لقد ركز جزء من المشاركين اهتمامهم على آفاق توسع الفلاحة المسقية انطلاقاً من إعادة تخصيص المياه السطحية، وخاصة من سد واد زاء، باسم حق المجاورين، مانحاً الأفضلية لواد زاء ولسهل تافراتاً لرفع المساحات المسقية إلى 5 000 هكتار.

وقد قدم آخرون وضعية تربية الماشية ونظرتهم لمستقبلها أمام تضائل الموارد و، بالتالي، ارتفاع تكلفة الرعي. وهذين التوجهين يعتمدان بالخصوص على إبراز عائقين تم التركيز على طابعهما المتناقض خلال النقاش. ومن جهة، فإن المتدخلين تؤكد على قلة الوسائل، والقدرة المالية الضعيفة للقيام بمبادرات، واستمرارية الحاجة إلى مساعدات مالية وتقنية للدولة. ومن جهة أخرى، فإنهم يؤكدون على الصعوبات الإدارية والمسطرية التي تشمل مبادرات الاستثمار. وقد أشار النقاش للمعلومة التي مفادها أن 150 مليون درهم توجد على شكل ودائع بتاوريرت، وهو معطى أضافه السيد العامل للملف في تقديمه للوضعية.

كما وضع صنف آخر الأسئلة على أساس السلاسل.

وقد اهتم البعض بتوسيع وتثمين زيت الزيتون وتحويل الزيتون.

كما أعطى البعض الآخر الخطوط العريضة لمستقبل منتجات تربية الماشية بربطه بتوسع أسواقها، مع تنمية السياحة بالساحل وبافتتاح مساحات تجارية كبرى بوجدة. وفي هذا الاتجاه، اتفقت التدخلات على ضرورة استئناف تهيئة الأحياء الصناعية لتاوريرت وعيون سيدي ملوك. وقد تم تخصيص ميزة خاصة إلى آفاق توفير الطاقة في إطار انطلاق المحطة الشمسية لعين بني مطهر.

وقد قدمت مجموعة رابعة رؤية تنموية انطلاقاً من تثمين الموارد الطبيعية والبشرية المحلية والأعشاب العطرية، والتراث التاريخي وزراعة الأشجار والصلوات بين السكان المحليين والجاليات المهاجرة.



صورة: الشق الصحي والاجتماعي لتثمين الموارد البشرية يستفيد من مبادرات عديدة : هنا دار الأمومة بتاوريرت

تحديد العوامل الحاسمة للأنشطة المنتجة كمحرك للتنمية الجهوية

عوامل التنمية

جدول 22 : مصفوفة عوامل النجاح الحاسمة

العوامل	التحليل
الماء	سد الحسن الثاني غير كاف عدم كفاية تخزين الماء بولاد امحمد الحاجة إلى توسيع المساحات الفلاحية بتأفراستا قدرة محدودة للفلاحين من حيث التقنيات العصرية للري برنامج تهيئة مياه ملوية إطار لتوزيع الماء التقسيم بين المياه المخصصة للفلاحة وتلك المخصصة لتربية الماشية انجاز سد (لحرف)
المساطر الإدارية	مساطر بطيئة نسبيًا
الخبرة المحلية	
التنظيم المهني	تكوين وتنظيم مهني غير كافيين
العقار	
المذابح	
التأطير الفلاحي	
وحدات الصناعات الغذائية	تجهيز ضعيف للطرق تزويد ضعيف بالزيتون
مقاييس الجودة	
تسويق إنتاج الزيتون	الحاجة إلى دراسة حول قطاع الزيتون
البنيات الاجتماعية	ضعيفة بالإقليم، ضعف التجهيزات الموجودة

مجموعة اقتصاد الإقامة

بدأت الجلسة بتقديم لمنهجية العمل لسير الورشة. وبعد جمع ردود فعل المشاركين وإبراز مقترحاتهم، ركز المنشط حول السياقات الدولية، والوطنية والجهوية للسياسة في منظور مستقبلي يمكن من توجيه التفكير الجماعي. كما أبرز المنشط مختلف الرهانات لترجمة آثار نمو القطاع السياحي على الصعيد الترابي، من خلال عرض آثار اهتمام المشاركين ويمكن من بدء نقاش تفاعلي لإبراز وتحليل مختلف عوامل النجاح. وعوامل النجاح هذه، كما أعدتها مجموعة العمل (انطلاقًا من الأدوات والتقنيات المقترحة من طرف المنشط) نجدها في الجدول 23 الموالي.

جدول 23 : مصفوفة عوامل النجاح الحاسمة

عوامل النجاح	التحليل	المتدخلون
البنيات التحتية	<ul style="list-style-type: none"> - بناء وتعزيز الطرق والمسالك لتوسيع الولوج إلى وجهات تتوفر على مؤهلات سياحية لم تستغل بعد. - توسيع التغطية بالنسبة للكهربة القروية والربط بشبكة الماء الصالح للشرب للبلدات القروية. - تأهيل المدن وبناء فضاءات للترفيه لتقوية الجاذبية. - خلق بنيات استقبال متنوعة (فنادق، ماوي، إلخ.) لإيواء السياح من أجل تنشيط الاقتصاد المحلي. - خلق بنيات للتكوين المهني لتحسين جودة الخدمات. 	الدولة، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المنظمات الغير حكومية
تحديد وإدماج المواقع السياحية	<ul style="list-style-type: none"> • إحصاء وإدماج مختلف المواقع داخل الإقليم وبين الأقاليم : - التنوع البيولوجي ؛ - الغابويون ؛ - القصور (العيون، تاوريرت، دبدو، إلخ.) ؛ - الحوض المائي ؛ - الينابيع الحرارية ؛ - المآثر التاريخية. 	المجلس الجهوي للسياحة، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المنظمات الغير حكومية
تتمين المواقع	<ul style="list-style-type: none"> - صيانة المآثر السياحية. - تنظيم وصيانة أنشطة الصيد والقنص. - إحداث بنيات للاستقبال تتلاءم مع الطلب. 	وزارة الثقافة والسياحة، كتابة الدولة المكلفة بالمياه والغابات، الجمعيات، وكالة الحوض
التسويق الترابي	<ul style="list-style-type: none"> - التوأمة. - الإدماج مع مسارات سياحية أخرى. - دعاية (إعداد مطبوعات حول التراب تبرز هويته، إلخ). - تنظيم الفولكلور والمواسم والتوريد، إلخ. 	الجماعات المحلية، وزارة السياحة، الجمعيات
تطوير المهارات المحلية	<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع تكوين وتأهيل الصناع. - تشجيع مواكبة التعاونيات والجمعيات. - تنظيم معارض 	الغرف القنصلية، الجماعات المحلية، الجمعيات
إحداث وتعزيز الأنشطة المرتبطة بالدينامية السياحية للجهة	<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع وتأطير الأنشطة والخدمات السياحية (خلق ماوي، دليل سياحي، النقل، المطاعم، إلخ). - تشجيع وتسهيل الحصول على قروض 	الجماعات المحلية، وكالة الجهة الشرقية، شركات القروض الصغرى، المؤسسات الدولية

مجموعة اقتصاد المعرفة

سير الورشة

بعد تعيين أحد المشاركين لتقديم نتائج مجموعة العمل أمام باقي المجموعات الأخرى، قدم المنشط عرضا حول اقتصاد المعرفة كمحرك للتنمية الجهوية، يبرز تجربة دول أخرى وجهات أخرى من المغرب.

العناصر المحركة المقترحة

تتمثل ميادين الاقتصاد المعرفة التي ينبغي تنميتها في الارتقاء بالتراث الثقافي والطبيعي واستعمال تقنيات نابعة من التكنولوجيات الجديدة للترويج لمؤهلات الإقليم واستقطاب المغاربة المقيمين بالخارج.

ولهذه الغاية، فإن عوامل النجاح الخمسة التي اختارها المشاركون هي :

- التكوين،
- البنيات والتجهيزات المتعلقة بإنتاج المعرفة،
- مأسسة إنتاج المعرفة،
- استقطاب المهاجرين المؤهلين،
- التواصل.

جدول 24 : مصفوفة عوامل النجاح الحاسمة

عوامل النجاح	التحليل	المتدخلون
التكوين (التي تتكيف مع حاجيات النمو الاقتصادي)	<ul style="list-style-type: none"> • تنشيط إنتاج المعرفة. • تطوير التكوين الذاتي. • تكييف التكوين مع المستجدات. • تدعيم وتعميم برامج محاربة الأمية وربطها مع الأنشطة المدرة للدخل. 	<ul style="list-style-type: none"> • الدولة (التعليم والتكوين المهني). • المجتمع المدني. • الوكالات والمنظمات الغير حكومية. • وسائل الإعلام.
البنيات والتجهيزات المتعلقة بإنتاج المعرفة	<ul style="list-style-type: none"> • وضع مؤسسات لإنتاج المعرفة والابتكار وتجهيزها بتكنولوجيات جديدة. • توسيع عدد المتدخلين في إعداد تصاميم التهيئة. 	<ul style="list-style-type: none"> • الجماعات المحلية. • الدولة. • المجتمع المدني. • وسائل الإعلام.
مأسسة إنتاج المعرفة	<ul style="list-style-type: none"> • تحيين القانون حول الجمعيات. • تميم التراث الثقافي والشعبي. 	<ul style="list-style-type: none"> • الدولة. • الوكالات • مؤسسات التضامن. • المجتمع المدني. • المجلس الأعلى للهجرة.
التواصل	<ul style="list-style-type: none"> • تميم الميزات والمؤهلات الثقافية والتراثية للجهة. • تبادل الكفاءات والتجارب وانفتاح على الثقافات الأخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> • الدولة. • وكالة الجهة الشرقية. • المجتمع المدني. • المجالس المحلية

يجمع نشر هذه الدراسة مجموع أشغال الخبراء الذين تقودهم وكالة الجهة الشرقية لتشكيل قاعدة المعلومات والتشخيصات والتحليلات، المتعلقة بتصوير إستراتيجية لتنمية الجهة الشرقية للمملكة. وهي تأطر بالضبط التفكير، وتوفر فرصا عديدة. وقد اضطلعت وكالة الجهة الشرقية بهذا النهج باعتبارها مؤسسة تعنى بالارتقاء بالجهة وبتميمتها المندمجة، علما بأن وسائل التنفيذ هي من اختصاص عدد كبير من الفاعلين الآخرين الذين يخول لهم القانون صلاحيات على المستويات المحلية، والإقليمية، والجهوية والوطنية.

وقد مرت المرحلة الأولى، وهي مرحلة التشخيصات التشاركية والتحليلات، والمقدمة في الجزء الثاني من الكتاب، انطلاقا من المستوى الجهوي، حسب نهج وصف في الورقة المنهجية التقديمية، المعروضة في الجزء الأول. وهذه التشخيصات المتعلقة بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجهة تظهر بأن هذه الأخيرة، راكمت تأخيرات أدت بها إلى ظاهرة انفصال اقتصادي واجتماعي، بالمقارنة مع جهات المغرب الأخرى: ضعف النماء الاقتصادي، قطاعات منتجة راكدة أو في هبوط، دقات اقتصادية متجهة نحو الخارج، مؤشرات اجتماعية مثيرة للقلق، انخفاض السكان وتراجع ديمغرافي، إمكانيات عقارية هامة لكنها محدودة (لأنها غير معبأة)، تدهور متقدم للموارد الطبيعية و، أخيرا، ذهنية جماعية للسكان تربط تنمية الجهة بفتح الحدود. وقد أقيم رسم بياني على شكل شجرة تحليلية ومكن من تحديد الأسباب الرئيسية لهذه الصعوبات. وقد تلاه بناء شجرة أهداف مكنت من وصف على مراحل، أهم الرافعات التي ينبغي العمل عليها بلوغ مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة والممكنة للجهة.

وقد استفادت المحاور الاستراتيجية لتنمية الجهة الشرقية من هذا التحليل بإبراز النموذج الجديد للتنمية الجهوية الذي يركز على استغلال المؤهلات ناقصة الاستعمال، حسب مقارنة مندمجة، مبنية على أساس التبعية في الإطار العام الذي حددته المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة نصره الله في 18 مارس 2003. وهكذا، فإن مصفوفة SWOT* التي بنيت بصورة تشاورية، تبرز وجود سياق خارجي ملائم، على شكل فرص، لاستغلال مؤهل التنمية للجهة في القطاعات التقليدية وفي القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الجديد التي تتوفر على امتيازات مقارنة.

حينما نطبق مبدأ التبعية هذا على وكالة الجهة الشرقية بالنظر لكونها وكالة وطنية في خدمة التنمية الجهوية، فهذا يعني بأن الإطار الاستراتيجي للتنمية المعدة من طرف الوكالة هي مساهمة هذه الأخيرة في تعزيز المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية.

وهذا التوجه، التي تنبع من مهام الوكالة، يندرج في إطار محاور تدخله الأولى المعتمدة غداة وضعها سنة 2006. وهي تترجم أيضا تموقعها أكثر كشريك استراتيجي للفاعلين منها كوكالة لتنفيذ المشاريع.

- وبصورة إستراتيجية التنمية الجهوية المهيأة في إطار هذه الدراسة تظل، مع ذلك، رهينة :
- توزيعها لدى الفاعلين المتوفرين على قدرات التنفيذ على المستويات الوطني، أو الجهوي، أو الإقليمي، أو حتى المحلي ؛
- الدعم المباشر لمبادرات الفاعلين المحليين ؛
- البحث عن مصادر التمويل ؛
- إنجاز مشاريع مبتكرة التي تحمله وكالة الجهة الشرقية.

وهذه الإرادة للتفكير المشترك تقسر، مثلا، الجهود التي بذلتها الوكالة لكي يتم تقاسم التوجهات الجهوية مع المانحين في إطار طاولة مستديرة تجمع أيضا المنتخبين وبعض الوزارات¹.

ومن جهة أخرى، تم القيام بعملية طموحة لإشراك الفاعلين في الأقاليم السبعة في التفكير وتولدت عنه مختلف مخططات التنمية الإقليمية. وهذه المخططات تضم برامج العمل والتدابير الموائمة. وهي تتم في إطار نهج تشاوري وتصديق وتشكل وثيقة يمكن أن تعتبر بنكا للمشاريع ذات الأولوية، والتي منحها الشركاء (السلطات العمومية، المنتخبون، الفاعلون الاقتصاديون، المجتمع المدني، إلخ.) طابع الأولوية.

وكما أستخلص في الجزء الأول من هذا العمل، فلا نحتاج إلى التأكيد على ضرورة متابعة التشاور على الصعيد الجهوي والإقليمي، خاصة عبر إعداد «تفانيات للتنمية الإقليمية» تتكئ على مخطط عمل خاص بكل إقليم. ويتجاوز النهج المقترح التمييز التقليدي بين مقاربات نازلة ومقاربات صاعدة، بإشراك مختلف مستويات الفاعلين ابتداء من الدولة إلى غاية المستعمل ويستلهم من مبدأ التبعية. وآلية للتخطيط والتسيير من هذا النوع بإمكانها تأمين التقائية بين العمليات المبرمجة من طرف القطاعات الوزارية على المستوى فوق الإقليمي، ومن طرف الجماعات في إطار مخططاتها الجماعية للتنمية على الصعيد المحلي، وكذا العمليات المبرمجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الجماعات المستهدفة».

والمبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية التي تعتبر بحق وثيقة مرجعية لإعداد إستراتيجية التنمية الجهوية، تشكل قطيعة مع مقاربات التنمية القطاعية وتدخل رؤية جديدة للتنمية الجهوية تنبني على الأوراش الكبرى المهيكلة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي القوي، والتي تمكن من تحسين التنافسية الترابية. وبعد عقد من المبادرة الملكية وفي طار هذه الرؤية الجديدة، تبنت الوكالة، بالنسبة للسنوات القادمة، مخططا استراتيجيا يتكون من دعامين تتفرعان إلى 6 محاور إستراتيجية للتدخل، و24 برنامجا مندمجا و3 رافعات ذات طابع أفقي تمكن من التحسين الأقصى لهذه البرامج.

1- طاولة مستديرة للمانحين نظمت بمقر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون يوم 19 أكتوبر 2010، وجمعت مؤسسات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف للتنمية، بحضور العديد من الوزراء أو ممثليهم.

تُكون هذه البرامج مجموعة متناغمة لتأمين تنمية مندمجة، وفق مقارنة ثلاثية: مقارنة قرب، ومقارنة قانون ومقارنة نوع. وهي كلها تندرج في إطار التكاملية وتتضاف إلى المشاريع الكبرى للبنيات التحتية وإلى المشاريع الاقتصادية التي انطلقت بفضل المبادرة الملكية، وكذا للمشاريع المتكررة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية بالجهة. وتشكل هذه البرامج عرضا خاصا لوكالة الجهة الشرقية للفاعلين المحليين وللشركاء من أجل إدراج عملياتهم في امتداد المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية.

وتُعرض الإستراتيجية الجديدة لتدخل الوكالة، والتي تشكل النتيجة العملية الملموسة الأولى للدراسة موضوع هذا المؤلف، في الجداول الموالية. وهي تصلح لمواكبة إستراتيجية التنمية للمنطقة الشرقية، وتحمل نفس العناوين. ونلاحظ أن الأهداف المرسومة هي في نفس الوقت مؤشرات لأداء الوكالة وأهداف للتنمية بالنسبة للجهة. ويمكن نظام التتبع - التقييم المتبع من ضمان متابعة للتنمية الجهوية. وهو يتكون من مؤشرات تتعلق بدعامة التنمية الترابية وبدعامة التنمية البشرية وكذا مؤشرات أخرى للأداء، أو الموضوعاتية أو القطاعية، والتي ترتبط بالمحاور الإستراتيجية للتنمية.

محور 1: الارتقاء بالتنافسية الاقتصادية

قن	اسم البرنامج	توصيف	أهداف
111	إحياء الصناعة	الاستغلال الأحسن للامتيازات المقارنة للجهة في صناعات التدوير، والطاعة الشمسية، والمناولة والسلع الاستهلاكية	• تمديد وتجديد القاعدة الصناعية الموجودة (الصناعة الفلاحية، صناعات تعويض الواردات) • تنمية قطاعات جديدة (سلسلة الطاقة الشمسية، شعبة الكيمياء)
112	التحول الفلاحي	تحويل الفضاءات إلى زراعات ذات قيمة مضافة أعلى حسب نموذج التجميع وعبر دراسات القابلية للمشاريع التضامنية	• تنمية المنتجات الحليبية • رفع الإنتاجات الزيتية • تثمين المنتجات المحلية (الترفاس، المزاح، الماعز، التمر، إلخ.)
113	التنوع السياحي	توسيع العرض السياحي للجهة على المستويين الزمني والمجالي (بلد الاستقبال السياحي لفجيج وبركان، السياحة القروية، الروحية، وسياحة الحمامات والسياحة الرياضية)	• تنمية منتجات سياحية جديدة • تدعيم المنتجات الموجودة
114	الخدمات المصدرة	تنمية المشاريع في المشاريع في قطاع الخدمات المصدرة ذات المؤهلات التنافسية بفضل التكنولوجيات (ترحيل الخدمات، مجمع البناء والأشغال العمومية)	• تنمية عرض ترابي جذاب في مجال ترحيل خدمات القرب • الزيادة في الصادرات في قطاع الخدمات الجديدة
115	اقتصاد المعرفة والابتكار	الترويج للتعاون بين المقاولات والمختبرات ومؤسسات البحث والجامعات وتثمين نتائج البحث.	• تسهيل اللجوء إلى تكنولوجيات تحسين الإنتاجية • تنمية مشاريع الابتكار داخل المؤسسات الجامعية • توسيع شبكة تطبيقات التكنولوجيات الإعلام والتواصل

محور 2 : تنمية الأقطاب الحضرية ذات الجاذبية

قن	اسم البرنامج	توصيف	أهداف
121	تعزيز الهويات الحضرية	مجموعة دراسات وتدخلات في مراكز الأقاليم من أجل تزويدها بمشاريع مدن مبنية على هوياتها المختلفة.	• تزويد العواصم الإقليمية بمشاريع مدن بلورة التهيئات الناتجة عن الدراسات
122	دعم تأهيل الأحياء ناقصة التجهيز	عمليات لتأهيل وانجاز شبكات البنيات الناقصة في مجال التطهير والطرق والإضاءة والماء الصالح للشرب.	• تسوية الوضعية المعمارية مع تأمين الملاك • تحسين جودة البيئة الحضرية
123	تحسين الخدمات العمومية المحلية	تحسين تسيير المصالح العمومية في قطاعات الحركية، والتطهير، وتدبير النفايات، والصحة العمومية، والمساحات الخضراء والإضاءة العمومية	• الرفع من جودة الخدمات العمومية المحلية • تقليص تكاليف الجماعة لتدبير المصالح العمومية المحلية
124	إعادة تأهيل المراكز الصغرى	إعادة تأهيل المراكز الصغيرة أحادية الوظيفة، خاصة عبر تأهيل البنيات وتنمية الخدمات العمومية	• تأهيل البنيات الأساسية بالمراكز الصغيرة • تحسين الخدمات الحضرية بالمراكز الصغيرة

محور 3 : المحافظة على الموارد وحماية التراث

قن	اسم البرنامج	توصيف	أهداف
131	دعم تدبير الموارد الطبيعية	عمليات المحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة حسب نهج مبني على مبدأ التنمية ومقاربة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر على مخزون الموارد ودوامه	• إقامة نماذج للتدبير المندمج للموارد المائية بالجهة • توسيع تجربة التدبير المندمج للموارد الرعوية
132	حماية وإعادة اعتبار المواقع	مجموع مشاريع محاربة الفيضانات، ترمل المناطق الساحلية، تلف النخيل والتلوث من أصل صناعي	• حماية الأملاك العامة المتضررة • تطبيق المقاربات المتجددة لتعويض المصالح الخاصة المتضررة

محور 4 : تحسين الخدمات الاجتماعية للقرب

قن	اسم البرنامج	توصيف	أهداف
241	تعزيز التعليم	مواكبة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لتحقيق أهداف الحكومة على صعيد الجهة الشرقية	<ul style="list-style-type: none"> تحسين الولوج للتعليم تحسين جودة التعليم تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص
242	دعم خدمات الصحة	مواكبة المندوبية الجهوية لانجاز أهداف الحكومة على صعيد الجهة الشرقية	<ul style="list-style-type: none"> تحسين الولوج إلى الصحة أمثلة العرض الصحي تحسين جودة الخدمات المقدمة
243	إدماج الأشخاص في حالة إعاقة	تحسين الولوجية المادية، والتواصلية وفي مجال النقل بالنسبة للأشخاص في حالة إعاقة	<ul style="list-style-type: none"> تحسين الولوجيات بالمواقع النموذجية
244	تعزيز المراكز الاجتماعية	المساهمة في أمثلة العرض القائم في مجال الخدمات الاجتماعية (النوعية والكمية) وأفاق تنميته	<ul style="list-style-type: none"> تقدير طبيعة، ومستوى وتطور الحاجيات الاجتماعية للسكان في حالة صعوبة تدعيم عرض الخدمات الاجتماعية على المستوى الجهوي وعلى مستوى الأقاليم
245	دعم جمعيات المجتمع المدني	دعم المبادرات التنموية لمختلف الفاعلين بالمجتمع المدني وفي الارتقاء بدورها في التنمية الجهوية	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز قدرات المجتمع المدني تحسيس المجتمع المدني بالأعمال الاقتصادية والاجتماعية

محور 5: إحداه تشغيل القرب

قن	اسم البرنامج	توصيف	أهداف
251	تحسين قابلية تشغيل الشباب	تعزيز قدرات العمال من أجل تدعيم وضعيتهم، سواء على المستوى التعليمي أو المهنة الممارسة	• جعل الشباب الذين لم يعودوا يتابعون دراستهم من الاستفادة من مسار توجيهي منسجم، وتكوين وإدماج مهني • تعزيز برامج محاربة الأمية الوظيفية
252	دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة	تحديد حاجيات الأمرين وتنظيم طلبات التعبير عن الاهتمام لتنمية المقاولات الباطنية المحلية في مختلف السلاسل	• التعرف على الحاجيات في مجال المقاولات الباطنية • دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا في مجال إقامة اتفاقيات مع الأمرين
253	دعم للاندماج الترابي للأنشطة المدرة للدخل	تكوين منشطي السلاسل لمواكبة الفاعلين المحليين ومساعدتهم في الاستجابة لطلبات المشاريع، والبحث عن التمويلات وتأمين مشروعهم	• تكوين منشطي السلاسل • إعلام حاملي مشاريع الأنشطة المدرة للدخل المحتملين حول مصادر التمويل
254	الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	تكوين فاعلي الاقتصاد الاجتماعي ودعم تنظيم عروض المشاريع المخصصة لتشجيع الحركة التعاونية	• تنمية شبكة التعاونيات بالجهة • تكوين الفاعلين في القطاع الاجتماعي
255	الهجرة والتنمية	تحديد مشاريع للاستثمار في أحواض الهجرة وتصوير تركيبات مالية جذابة لاقتراحها على الجالية المهاجرة	• تعبئة الجالية للاستثمار في أحواض الهجرة • المساهمة في خلق فرص شغل نافعة اجتماعيا في أحواض الهجرة

محور 6 : الولوج للثقافة ولتنمية الإنتاج الفني

قن	اسم البرنامج	توصيف	أهداف
261	تحسين الولوج للثقافة	توسيع التغطية المجالية للتظاهرات الثقافية، تكوين الفاعلين المحليين، تقديم منح هادفة والترويج للكتاب، والقراءة والسينما	• تكوين الفاعلين المحليين • تخصيص منح هادفة • الترويج للثقافة بجميع أشكالها
262	دعم الابتكار الفني	تعبئة القوى الحية للثقافة في مشروع التنمية الجهوية، كمكونات أساسية للنموذج تنمية الجهة	• تنمية إنتاج مضامين ثقافية بالجهة • تحسين توزيع الأعمال المنتجة بالجهة
263	حماية التراث الثقافي	تعبئة الفاعلين والمؤسسات حول أهداف المحافظة على التراث الثقافي للجهة، بمساعدة دراسات للتعرف على المواقع ودعم ترميمها	• دراسة المواقع ذات الأهمية التراثية • المساهمة في ترميم المواقع • دعم عمليات الترميم والصيانة

والبرامج الموصوفة باقتضاب أعلاه لا يمكن أن تبلغ مردودها الأقصى دون تفعيل مقترن لرافعات ذات الطابع الأفقي، خاصة في ميادين الإنعاش الاقتصادي والتسويق الترابي (الرافعة 31)، والتعبئة وتنسيق الشراكات (الرافعة 32) والذكاء الاقتصادي وتعبئة الخبرة (الرافعة 33).
والهدف العام لهذه الرافعات، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من مخطط العمل الاستراتيجي للوكالة، يتمثل في تأمين الارتقاء للجهة بتناغم مع إستراتيجية التنمية الجهوية.

الرافعات العرضانية

قن	اسم البرنامج	توصيف	الأهداف
31	الترويج الاقتصادي والتسويق الترابي	الارتقاء بالإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الوطني والدولي	• تحسين وضوح فرص الاستثمار بالجهة • التعريف بميزات الجاذبية والتنافسية للجهة
32	تعبئة وتنسيق الشراكات	تعبئة المانحين والتعاونات الثنائية ومتعددة الأطراف لفائدة مشاريع الجهة	• خلق تآزر مالي وفي مجال الخبرة • التقنية مع منظمات التعاون
33	الذكاء الاقتصادي وتعبئة الخبرة	الارتقاء بالمعلومة والمعرفة المتعلقة بالجهة بتنمية الجهة لدى العاملين السوسيو اقتصاديين على الصعيدين الوطني والدولي	• تنمية المعلومة الاقتصادية • تنمية أدوات التيسير في مجال الاستثمار

إن التوزيع لدى المانحين والعاملين مسلسل تظهر نتائجه بشكل تكراري وليس تسلسلي أي أنه طوال إعداد الإستراتيجية الجهوية وما أبعد. وفي هذا الاتجاه، فإن النتائج تشاع حسب جدول زمني لا تحدده فترة تخطيط ما.

تهدف إستراتيجية التدخل الجديدة بالضبط إلى متابعة هذا النهج. وفي هذا الاتجاه، تم إعداد مشروع «الميثاق الاستراتيجي للتنمية الجهوية» وسوف يقترح، خلال سنة 2014، للعاملين المؤسساتيين المعنيين ولجمهور الجهة الشرقية. وهذه الوثيقة المدعوة لأن تغتني من جمع مختلف الملاحظات والاقتراحات، سترجم الالتقائية المنشودة حول الرؤية والعمليات التي ينبغي القيام بها، بالاعتماد خاصة على نتائج الدراسة الإستراتيجية التي أنجزها مجلس الجهة.

ولهذه الغاية، سيتم وضع موقع مخصص للجهة. وسوف ينظم هذا الموقع وفق ركنين رئيسيين، الأول ذو طابع إخباري عن أهم معطيات تنمية الجهة، انطلاقا من العام إلى الخاص، والثاني موجه إلى تحسيس العاملين المحليين في التنمية وإلى جمع آرائهم.

والركن الأول، المتصف عموما بالسكون، سيكون موضع تحيين منتظم لمحتواه من المعلومات. أما الركن الثاني، فهو تفاعلي ودينامي. وسييسر مداخل ومخارج مختلف المبحرين مسير، وسيقوم فريق معدل، تنشطه وكالة الجهة الشرقية، بدراسة مختلف التدخلات قصد استخلاص أهم التوصيات التي من شأنها إغناء الميثاق. وهذه التوصيات ستطرح على اللجنة الجهوية لمتابعة وتقييم الميثاق.

وكما تنص على ذلك مقدمة هذا الكتاب، يشكل الميثاق تعبيراً عن النهج الجماعي والإرادي الذي يشارك كل الفاعلين المحليين والجهويين من أجل رؤية متقاسمة لمستقبلهم. وهي ترمي إلى تأمين، بفضل النقاشات والحوارات المختلفة بين الفاعلين سواء على الصعيد المحلي والجهوي أو الوطني، إنجاز أهداف الرؤية الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة الشرقية. ومسلسل الإعداد المتشاور بشأنه والمعنى بمشاركة عديدة، سيستقبل التحيينات الضرورية للسياقات ذات التطورات الملموسة، خاصة منذ انطلاق أزمة الدين وأزمة المواد الأولية ابتداء من 2008، واللذان كانتا مصدر انكماش اقتصادي يتواصل لدى غالبية شركائنا الاقتصاديين، وبعد الشكوك التي تولدت عن الهزات السياسية التي عاشها، انطلاقاً من 2010، شركائنا في العالم العربي وإفريقيا جنوب الصحراء.

وهناك عوامل أخرى أيضاً وتتمثل في الوضعيات الجديدة التي تولدت عن الجيل الأول للاستثمارات الكبرى المهيكلية والتي تغير واقعياً وبقوة ثوابت التنافسية الجهوية بالمقارنة مع ما كانت عليه في الأوقات الأولى لإعداد هذه الدراسة. كما أن العديد من الانجازات الجديدة، في ميادين عدة وقطاعات، ستدفع إلى قراءات وتقديرات جديدة في هذه المرحلة النهائية للتفكير، ولكن الأمر يتعلق أساساً بتصحيح أكثر منه بتنقيحات، في حين أن مشاريع جديدة مهيكلية كمشروع مارشيك، التي تتم حالياً أو الناظر غرب المتوسط، وهو محرك مستقبلي قوي للأنشطة، هي في وضع يسمح لها أن تؤثر بشكل ملموس في المستقبل الجهوي والرؤية التي يحملها الميثاق الاستراتيجي للتنمية الجهوية.

وإذا فهناك مرحلة أخيرة مخصصة للإعداد، والتصديق ثم توزيع الميثاق، تأخذ بعين الاعتبار هذه السياقات الجديدة. وفي النهاية، فجهة بأكملها سوف تكون قد قدمت بالفعل تفكيراً غير مسبوق، ومعنى لقواها الحية، دون إغفال التطور الذي يشهده العالم الذي تود أن تدرج نموها ضمنه.

والأمر يتعلق إذاً بنهج مشترك وبنفاق للتضامن الاجتماعي يعترف بالحاجة والضرورة لميثاق قوي يوجه الفاعلين بالجهة الشرقية في انتقالهم نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويرتقي بالقيم التي تشجع على الالتزام المسؤول للفاعلين المحليين في إطار نهج جماعي لتدبير الشأن المحلي وذلك، كما أكده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي يوم 18 مارس 2003: « *وإننا لنعول عليكم لجعل هذه المبادرة بمثابة التزام مشترك بيننا، حتى تتبوأ هذه المنطقة المكانة المرموقة، التي نريدها لها ...* ».

بيانات ختامية

- مدير النشر :
محمد امباركي،
المدير العام لوكالة الجهة الشرقية
- مدير التحرير :
أحمد لمريني،
مدير قطب التنمية
بووكالة الجهة الشرقية
- الصياغة النهائية والتصميم : وكالة TOPIC
- يضم هذا المؤلف بين دفتيه مجموعة من التقارير
التي أنجزت في إطار « دراسة من أجل وضع تصور
استراتيجي لتنمية الجهة الشرقية »، أنجزت من
طرف تكتل لمكاتب الدراسات مشكل من :
INGEROP - NOVEC - AGRO CONCEPT

جميع إصدارات وكالة الجهة الشرقية رهن
إشارة من يرغب في الاطلاع عليها بالموقع :
w w w . o r i e n t a l . m a